

مَعْلَمُ الْمَلِكِ هَبِ الْحَنْبَلِيِّ

مَا لَا يَسَعُ الْحَنْبَلِيَّ جَهْلُهُ

تَأليف

السَّيِّحُ الذَّكُورُ

ذِيَابُ بَرْسَعْدَ آلِ حَمْدَانَ الْقَامِدِيِّ

مَعْلَمُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ
مَا لَا يَسَعُ الْحَنْبَلِيَّ جَهْلُهُ

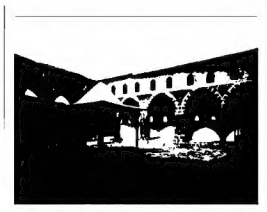
تَأْلِيفُ

ذِيَابُ بْنُ سَعْدٍ آلِ حَمْدَانَ الْغَامِذِيِّ





صُورَةُ جَامِعِ الْحَنَابِلَةِ بِصَالِحِيَّةٍ بِمَشَقِّ



صُورَةُ قَدِيمَةِ لَجَامِعِ الْحَنَابِلَةِ



صُورَةُ حَدِيثَةِ لَجَامِعِ الْخَنَابَةِ

□ قَالَ ابْنُ قَاضِي الْجَبَلِ:

الصَّالِحِيَّةُ جَنَّةٌ وَالصَّالِحُونَ بِهَا أَقَامُوا

فَعَلَى الدِّيَارِ وَأَهْلِهَا مَنِّي التَّحِيَّةُ وَالسَّلَامُ

□ وَقَالَ الْجَمَالُ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي:

بِاللَّهِ إِنَّ جُرُزَتِ الصَّوَالِحِ فَأَقْرِهَا مَنِّي السَّلَامَ، وَلَا تَذُدْ عَن صَدْرِهَا

شَوْقِي يَزِيدُ إِلَى مَحِلَّةِ أَنْسَهَا وَالْقَلْبُ مَنِّي دَائِمًا فِي ذِكْرِهَا

فَالسَّهْمُ مِنْهَا قَدْ أَصَابَ لِمُهْجَتِي وَالْعَيْنُ تَجْرِي مُذْغَدَّتْ فِي نَهْرِهَا

وَالْجَامِعُ الْمَشْهُورُ شَمْلِي جَامِعًا وَبِهِ مَدَارُ الْأُنْسِ صَبَّ بُنْغَرَهَا
وَالرَّوْضَةُ الْفَيْحَاءُ لَيْسَ كَمِثْلِهَا وَبِهَا الْفُحُولُ وَسَادَةٌ فِي قَعْرِهَا

□ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

□ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾

□ قَالَ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.
□ قَالَ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

□ «وَأَهْلُ الْبِدْعِ فِي غَيْرِ الْحَنْبَلِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فِي الْحَنْبَلِيَّةِ بِوُجُوهِ كَثِيرَةٍ» ابْنُ تَيْمِيَّةَ.

□ «وَهُمْ أَهْلُ سُنَّةٍ، وَأَكْثَرُهُمْ حَنْبَلَةٌ، لَا يَسْتَطِيعُ مُبْتَدِعٌ أَنْ يَسْكُنَ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ» ابْنُ كَثِيرٍ.

□ «كُتِبَ الْمَذْهَبُ: دَلِيلٌ لَكَ إِلَى فَهْمِ الدَّلِيلِ.

وَالْأَخْذُ بِالْدَّلِيلِ، وَإِنْ خَالَفَ رَأْيَ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ: هُوَ تَقْلِيدٌ لَهُ فِي صُورَةِ تَرْكِ التَّقْلِيدِ» بَكْرٌ أَبُو زَيْدٍ.

□ «إِنَّ الْمَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ قَدْ اسْتَوْعَبَتْ فِي مَجْمُوعِهَا: عَامَّةَ فِقْهِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ انْدَثَرَتْ

مَذَاهِبُهُمْ.. كَمَا أَنَّهَا فِي جُمْلَتِهَا: تَتَكَامَلُ وَلَا تَتَفَاضَلُ، وَتَتَظَافَرُ وَلَا
تَتَنَافَرُ، وَتَتَأَلَفُ وَلَا تَتَخَالَفُ، وَتَتَوَافَقُ وَلَا تَتَفَارَقُ، فَكُلُّهَا تَجْتَمِعُ عَلَى
تَقْدِيمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى آرَاءِ الرُّجَالِ وَاجْتِهَادَاتِهِمْ* الْمُؤَلَّفُ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي كُلِّ زَمَانٍ فِتْرَةً مِنَ الرُّسُلِ، بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَدْعُونَ مَنْ ضَلَّ إِلَى الْهُدَى، وَيُضَيِّرُونَ مِنْهُمْ عَلَى الْأَدَى، يُحْيُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ الْمَوْتَى، وَيُضَيِّرُونَ بِنُورِ اللَّهِ أَهْلَ الْعَمَى، فَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لِإِبْلِيسَ قَدْ أَحْيَوْهُ، وَكَمْ مِنْ ضَالٍّ تَأْتِيهِ قَدْ هَدَوْهُ، فَمَا أَحْسَنَ أَثْرَهُمْ عَلَى النَّاسِ، وَأَفْبَحَ أَثَرُ النَّاسِ عَلَيْهِمْ!

يَنْفُونَ عَنِ كِتَابِ اللَّهِ تَحْرِيفَ الْغَالِثِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، الَّذِينَ عَقَدُوا أَلْوِيَّةَ الْبِدْعَةِ، وَأَطْلَقُوا عَنَانَ الْفِتْنَةِ، فَهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي الْكِتَابِ، مُخَالِفُونَ لِلكِتَابِ، مُجْمِعُونَ عَلَى مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ، يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ، وَفِي اللَّهِ، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ بَغْيَ عِلْمِ، يَتَكَلَّمُونَ بِالْمُتَشَابِهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَيَخْدَعُونَ جُهَالَ النَّاسِ بِمَا يُشَبِّهُونَ عَلَيْهِمْ، فَتَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ فِتَنِ الْمُضِلِّينَ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ الْأَمِينِ، وَعَلَى زَوْجَاتِهِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَأَصْحَابِهِ الْغُرِّ الْمَيَامِينِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَقَدْ بَاتَ لَدَى أَهْلِ الْعِلْمِ كَافَّةً^(١): أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ الْمَرْحُومَةَ
لَمْ تَزَلْ فِي تَارِيخِهَا الْعِلْمِيِّ وَالْعَمَلِيِّ جَارِيَةً عَلَى الْإِتْبَاعِ وَالسَّدَادِ مُنْذُ
فَتْحِ الْإِسْلَامِ إِلَى مَطْلَعِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ!

حَيْثُ كَانَ النَّاسُ عَلَى الْأَمْرِ الْأَوَّلِ: يَسْأَلُونَ فِي دِينِهِمْ مَنْ يَشَاءُونَ
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الرَّبَّائِيَّةِ الَّذِينَ يُقْتَدَى بِهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، وَذَلِكَ
فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَصْلُحُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ مَذْهَبٍ بِنَفْسِهِ،
لَكِنْ يَا أَيُّ اللَّهِ، وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ!

وَمَا زَالَ ذَلِكَ الْعَهْدُ مُمْتَدِّاً فِي الْقُرُونِ الْفَاضِلَةِ ابْتِدَاءً بِفُقَهَاءِ
الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَمُرُوراً بِالْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ فِي الْمَدِينَةِ، وَانْتِهَاءً
بِالْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ، أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ السُّبِّيَّةِ الْعَلِيَّةِ!

أَقْصِدُ بِهِمْ: أَبَا حَنِيفَةَ فِي بَغْدَادَ، وَمَالِكًا فِي الْمَدِينَةِ، وَالشَّافِعِيَّ
فِي مِصْرَ، وَأَحْمَدَ فِي بَغْدَادَ، فَقَدْ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْ أَبِي
يُوسُفَ تَلْمِيزِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَخَذَ الشَّافِعِيُّ عَنْ مَالِكٍ، وَأَخَذَ أَحْمَدُ

(١) جَاءَ النَّاسُ كَافَّةً: أَيُّ كُلِّهُمْ، فَكَلِمَةُ: «كَافَّةً» لَا يَدْخُلُهَا «أَل»، وَلَا تُصَافُّ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا
مُضَوِّبَةً عَلَى الْحَالِ نَصْبًا لَا زَمًا!

وَقَدْ اتَّكَرَّ الْهَزَوِيُّ وَالْحَرِيرِيُّ وَالنُّوَوِيُّ وَغَيْرُهُمْ عَلَى مَنْ ذَكَرَها مُعَرِّفَةً أَوْ مُصَافَّةً، وَفِيهَا
بَحْثٌ يَطُولُ، وَقَدْ أَبَازَهُ الشَّهَابُ فِي «شَرْحِ الدُّرَّةِ» وَغَيْرُهُ، لَكِنْ الرَّاجِحُ عَدَمُ جَوَازِهِ،
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. انْظُرْ «تَهْذِيبَ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ»، وَ«شَرْحَ مُسْلِمٍ» (١٤٢/١٣)
كِلَاهُمَا لِلنُّوَوِيِّ، وَ«مُعْجَمُ الْقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ» لِغَيْدِ الْعَيْنِي الدَّقِرِ (٣٦٣)، وَ«مُعْجَمُ الْأَخْطَاءِ
الشَّائِعَةِ لِمُحَمَّدٍ الْقَذَنَاءِ» (٢١٨).

عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَأَخَذَ الشَّافِعِيُّ عَنْ أَحْمَدَ، فَهُمْ ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ،
فَأَيُّنَمَا تَوَلَّوْا فَأَرْحَامُ الْعِلْمِ بَيْنَهُمْ مَشْهُورَةٌ.

لَأَجْلِ هَذَا؛ فَقَدْ سَارَ الْأَيْمَةُ الْأَرْبَعَةُ فِي رِكَابِ عُلَمَاءِ الْقُرُونِ
الْفَاضِلَةِ حَذَوِ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ فِي مَنَهِجِ التَّلَقِّيِ وَالاسْتِدْلَالِ، وَمَا انْحَازَ
وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنْ سُنَنِ الْأَوَّلِينَ، وَمَا اتَّخَذَ أَحَدُهُمْ لِنَفْسِهِ مَذْهَبًا أَبَدًا،
فَضْلًا أَنْ يَدْعُوا النَّاسَ إِلَى تَقْلِيدِهِ!

وَهَكَذَا مَضَى النَّاسُ عَلَى الْأَمْرِ الْأَوَّلِ، يَنْهَلُونَ مِنَ الْمَعِينِ
الصَّافِي، وَيَرْتَعُونَ فِي الْمَهْجِ الصَّافِي؛ حَتَّى إِذَا قَلَّ الْعِلْمُ وَانْتَسَرَ
الْجَهْلُ، وَاتَّخَذَ أَكْثَرُ النَّاسِ الْعِلْمَ وَرَاءَهُمْ ظَهْرِيًّا؛ قَامُوا وَالْحَالَةُ هَذِهِ
يَتَلَمَّسُونَ أَهْلَ الْعِلْمِ الرَّبَّائِصِينَ، وَفُقَهَاءَ الْمِلَّةِ وَالِدِّينَ؛ كَنِيَ يَظْفَرُوا بِشَيْءٍ
مِنْ عُلُومِهِمْ وَمَأْثَرِهِمْ، وَلَوْ فِي زَوَايَا مِنْ مَجَالِسِ الْعِلْمِ وَالتَّذْكِيرِ.

وَمَعَ هَذَا وَذَلِكَ؛ إِلَّا إِنَّ كَلِمَةَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى قَدْ سَبَقَتْ: بِبَقَاءِ طَائِفَةٍ
ظَاهِرَةٍ مَنْصُورَةٍ قَائِمَةٍ بِحُجَّةِ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

فَكَانَ مِنْهُمْ: هَؤُلَاءِ الْأَيْمَةُ الْأَرْبَعَةُ وَغَيْرُهُمْ، وَذَلِكَ فِي الْوَقْتِ
الَّذِي صَارَ لَهُؤُلَاءِ الْأَيْمَةُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ فِي دِينِ اللَّهِ مَا بَهَرَ الْعُقُولَ،
وَسَرَ الْقُلُوبَ، مَعَ مَا أَكْرَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ وَجُودِ أَتْبَاعٍ لَهُمْ مِنَ التَّلَامِيذِ
الْأَخْيَارِ؛ حَيْثُ حَفِظُوا لَنَا عُلُومَهُمْ، فَرَوَوْهَا وَدَوَّنُوهَا فِي الدَّوَاوِينِ،

وَنَشَرُوهَا وَبَعَثُوهَا فِي الْخَافِقِينَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا كَانَ سَبَبًا فِي إِظْهَارِ هَؤُلَاءِ الْأَثْمَةِ وَإِشْهَارِهِمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فَعِنْدَهَا اجْتِمَعَ الطُّلَابُ عَلَيْهِمْ لِبَدَا، وَالتَّقُوا حَوْلَهُمْ كَالْعُنُقِ الْوَاحِدِ.

وَمَعَ هَذَا؛ فَقَدْ اسْتَوْعَبَتِ الْمَذَاهِبُ الْأَرْبَعَةُ فِي مَجْمُوعِهَا: عَامَّةَ فِقْهِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْأَثْمَةِ الَّذِينَ انْتَدَرَتْ مَذَاهِبُهُمْ: كَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَابْنِ شُبْرُمَةَ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَابْنِ جَرِيرٍ الطَّبْرِيِّ.. وَغَيْرِهِمْ كَثِيرٌ.

وَمَنْ تَعَيَّنَ الْحَقَّ وَابْتَعَاهُ عِنْدَ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ عَلِمَ أَنَّهَا فِي جُمْلَتِهَا: تَكَامُلٌ وَلَا تَفَاضُلٌ، وَتَتَظَافَرُ وَلَا تَتَنَافَرُ، وَتَتَأَلَّفُ وَلَا تَتَخَالَفُ، وَتَتَوَافَقُ وَلَا تَتَفَارِقُ، فَكُلُّهَا تَجْتَمِعُ عَلَى تَقْدِيمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى آرَاءِ الرُّجَالِ وَاجْتِهَادَاتِهِمْ، فَجَزَاهُمْ اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

وَبِهَذَا قَالَ الزُّرْكَشِيُّ فِي «الْبَحْرِ الْمُحِيطِ» (٢٠٩/٦): «وَقَدْ وَقَعَ الْإِتِّفَاقُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ مُنْحَصِرٌ فِي هَذِهِ الْمَذَاهِبِ - أي: الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ -، وَحَيْثُئِذٍ، فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِغَيْرِهَا».

مَا قَالَهُ الْبَذُرُ الزُّرْكَشِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَنَّ الْحَقَّ مُنْحَصِرٌ فِي الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَعَلَيْهِ؛ فَلَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِغَيْرِهَا»، هُوَ

قَوْلَ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، لَأَنَّ الْعَبْرَةَ بِالذَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ، لَا بِالْمَذْهَبِ، فَحَيْثُ صَحَّ الدَّلِيلُ وَجَبَ الْعَمَلُ بِهِ، سَوَاءً كَانَ فِي هَذِهِ الْمَذَاهِبِ، أَوْ فِي غَيْرِهَا، وَهَذَا مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ.

وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (٢/ ٣٠٢) عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مِنْ اسْتِبْأَنَاتِ لَهُ سُنَّةٌ عَنْ رَسُولٍ؛ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَدْعَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ».

وَنَحْنُ مَعَ هَذَا؛ نَعْتَذِرُ لِلْبَذْرِ الرَّزْكَسِيِّ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ أَنَّ دَلِيلَ الشَّاهِدِ وَالْحَالِ، وَأَنَّ دَلَالََةَ الْاسْتِقْرَاءِ وَالْمَالَ: لَهُوَ دَلِيلٌ قَائِمٌ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ لَمْ يَزَلْ مُنْهَصِرًا فِي هَذِهِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ مُنْذُ وَجَدَتْ إِلَى زَمَانِهِ، بَلْ إِلَى زَمَانِنَا، بَلْ لَا نَعْلَمُ مَسْأَلَةً فِقْهِيَّةً مُعْتَبَرَةً ذَاتَ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ أَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ مُجْمُوعِ رَوَايَاتِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، إِلَّا مَا تَخَرَّجَ مِنْ مَسَائِلِ النَّوَازِلِ، وَبِهَذَا الْاِعْتِبَارِ يَتَوَجَّهُ كَلَامُ الرَّزْكَسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

فَكَانَ مِنْ آخِرِ هَؤُلَاءِ الْأَيْمَةِ زَمَنًا، وَأَوْسَعِهِمْ رِوَايَةً وَأَثَرًا: إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، صَاحِبُ «دِيَوَانِ الْإِسْلَامِ» بِلَا مُتَنَازِعٍ، أَقْصَدُ بِهِ: «الْمُسْتَدَلُّ الْأَحْمَدِيُّ»!

فَهُوَ بِحَقِّ: إِمَامٍ فِي الدِّينِ، وَعَالِمٍ بِالشَّرْعِ الْمُبِينِ، وَمُجْتَهِدٍ فِي

مَعْرِفَةِ الْوَحْيَيْنِ؛ حَيْثُ اخْتَوَسَهُ الطُّلَّابُ مِنْ سَائِرِ الْبِقَاعِ، وَقَصَدَهُ
الْمُسْتَفْتُونَ مِنْ كُلِّ الْأَصْقَاعِ.

حَيْثُ حَقَّقَتْ أُصُولُ مَذْهَبِهِ، وَقُرِّرَتْ قَوَاعِدُ فِقْهِهِ، وَحُرِّرَتْ
اخْتِيَارَاتُهُ؛ حَتَّى فَاقَ أَفْرَانَهُ، وَلَمْ يُدْرِكْ أَحَدٌ بَعْدَهُ مَكَانَهُ، فَظَهَرَ لِلْعَالَمِينَ
مَنْزَعُ فِقْهِهِ، وَمَوْضِعُ إِيْمَانِهِ!

وَمِنْ هُنَا دَوَّنَ أَصْحَابُهُ عَنْهُ الْمَسَائِلَ وَالذَّلَائِلَ، وَتَابَعُوهُ فِي
التَّلَقِّيِّ وَالِاسْتِذْلَالِ، فَعِنْدَهَا اعْتَنَوْا بِجَمْعِ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، غَايَةَ الْعِنَايَةِ،
فَوَطَّنُوا عَقِبَهُ، وَمَهَّدُوا مَذْهَبَهُ فِي الْفِقْهِ، وَالْأُصُولِ، وَالِاعْتِقَادِ، وَسَائِرِ
أَبْوَابِ الدِّينِ، كُلُّ هَذَا بِالْإِسْنَادِ وَالتَّلَقِّيِّ، طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ، فَصَارَ طُلَّابُهُ
بِهَذَا الْمَسْلُكِ أَغْلَامًا فِي زَمَانِهِمْ، وَمَنَارَاتٍ لِعِلْمِ شَيْخِهِمْ، وَمُؤَسَّسِ
مَدْرَسَتِهِمْ: «مَدْرَسَةِ فِقْهِ الدَّلِيلِ».

فَعِنْدَئِذٍ تَكُونُ «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» مِنْ مَنْظُومَةِ فِقْهِيَّةٍ مُتَكَامِلَةٍ،
لَا يَقْتَصِرُ عَلَى فِقْهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فَحَسْبُ، بَلْ تَمَثَّلَ ظُهُورُهُ
فِي مَجْمُوعَةِ فِقْهِيَّاتِ الْإِمَامِ وَأَصْحَابِهِ مِنْ تَلَامِيذِهِ، وَمِمَّنْ جَاءَ
بَعْدَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الْأَوْجِهِ وَالتَّخَارِيجِ مِمَّنْ جَاءَ ذِكْرُهُمْ فِي طَبَقَاتِ
الْمُجْتَهِدِينَ.

فَمِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْمَنْظُومَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْفِقْهِيَّةِ: تَكُونُ مَا يُسَمَّى
بِ«الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» اصْطِلَاحًا، وَذَلِكَ بَعْدَمَا اسْتَوَى الْمَذْهَبُ عَلَى

شَوْقِهِ، وَظَهَرَ فِي الْعَالَمِينَ مِنْ تَقَوُّهِ مَا شَهِدَ لَهُ الْقَاصِي وَالذَّانِي.

فَمِنْ هُنَا؛ صَارَ «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» آيَةً لِلنُّظَارِ وَالْإِنْتَظَارِ، وَمَطْلَبًا
لِلْعُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ وَالْأَغْصَارِ؛ حَتَّى أَضْحَى الْإِنْسَابُ إِلَيْهِ: انْتِسَابًا
لِلسُّنَّةِ وَالْأَثَرِ، وَسَلَامَةً الْمُعْتَقِدِ، وَيَكَانُهُ انْتِسَابٌ لِفَقْهِ الدَّلِيلِ، وَفَقَاهَةِ
التَّغْلِيلِ، وَلَا يُنْكَرُ ذَلِكَ إِلَّا مُكَابِرٌ أَوْ جَاهِلٌ!

لَأَجْلِ هَذَا وَغَيْرِهِ مِمَّا مَرَّ خَبْرُهُ؛ فَقَدْ تَطَاوَعَتْ نَفْسِي، وَرَاضَتْ
أَقْلَامِي - بَعْدَ تَوْفِيقِ اللَّهِ - أَنْ أَرْقُمَ كِتَابًا مَخْتَصَرًا يَسْتَعِينُ بِهِ كُلُّ مَنْ
رَامَ التَّعَرُّفَ عَلَى «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، وَلَوْ بَطَرَفٍ مِنْ خَيْرِ الْمَذْهَبِ،
وَأَخْبَارِ الْحَنَابِلَةِ، وَاللَّهُ هُوَ الْمُعِينُ وَالْمُوقِّ.

فَدُونُكَ يَا طَالِبَ الْعِلْمِ: مَعَالِمُ حَنْبَلِيَّةٍ لَا يَسْتَعْنِي عَنْهَا كُلُّ طَالِبِ
عِلْمِ حَنْبَلِيٍّ، نَثَرْتُهَا عَلَى وَجْهِ الْإِنْجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ؛ كَيْ أَقْرَبَ بِهَا:
تَارِيخَ الْفَقْهِ الْحَنْبَلِيِّ، وَأَصُولَهُ الْفِقْهِيَّةَ، وَأَعْلَامَهُ الزَّكِّيَّةَ، وَمَوْلَاتِهِ
الْعِلْمِيَّةَ، وَشَيْئًا مِنْ مُصْطَلَحَاتِهِ الرُّمُزِيَّةِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَسَعُ جَهْلُهَا،
كُلُّ ذَلِكَ بِسَبِيلِ التَّنْثِيهِ وَالتَّقْرِيبِ، كَمَا سَتَرَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَكُلُّ الْحَنَابِلَةِ يَعْلَمُونَ: أَنَّ «الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ» قَدْ خُدِمَ خِدْمَةً
لَا مَثِيلَ لَهَا، مَا بَيْنَ رَضِيهِ لِتَارِيخِهِ، وَتَعَرُّفِهِ لِأَعْلَامِهِ، وَتَوْضِيحِ
لِمُصْطَلَحَاتِهِ... ابْتِدَاءً بِمَا جَاءَ ذِكْرُهُ فِي أَوَائِلِ وَخَوَاتِمِ بَعْضِ أُمَمَاتِ

كُتِبَ الْفَقْهُ الْحَنْبَلِيُّ، كِتَاب: «تَهْذِيبُ الْأَجَوِيَّةِ» لابن حَامِدٍ،
و«الْفُرُوعُ» لابن مُفْلِحٍ، و«الْإِنْصَافُ» لِلْمَرْذَاوِيِّ، و«الْمُتَتَّبِعُ» لابن
التَّجَارِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَمُرُورًا بِكِتَاب: «الْمَذْخَلِ» لابن بَذْرَانَ، و«مِفْتَاحِ الْمَذْهَبِ
الْحَنْبَلِيِّ» لِلنُّفَيْيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

وَانْتِهَاءً بِكِتَاب: «الْمَذْخَلِ الْمُفَصَّلِ» لِبَكْرِ أَبُو زَيْدٍ^(١)، و«الْمَذْهَبِ
الْحَنْبَلِيِّ» لِلثَّرَكِيِّ، و«الْمَنْهَجُ الْفَقْهِيُّ الْعَامُّ لِعُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ» لابن
دُهِشِيرٍ، وَكَثِيرٌ مِنْ مَقْدَمَاتِ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ لَكُتُبِ الْحَنَابِلَةِ الْفَقْهِيَّةِ
وَالْأُصُولِيَّةِ، وَغَيْرِهَا.

وَهَكَذَا لَمْ تَزَلْ عَجَلَةُ التَّالِيفِ فِي تَعْرِيفِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»
جَارِيَةً مُذَلِكَ بَيْنَ الْأَصْحَابِ، يَتَلَقَّوْهَا الْأَصَاغِرُ عَنِ الْأَكَابِرِ جِيلًا بَعْدَ
جِيلٍ دُونَ سَامَةِ، أَوْ كَلَّلِ^(٢)

(١) أَبُو زَيْدٍ، لَقَبَ لِأَسْرَةِ الشَّيْخِ بَكْرٍ، لِيَا فُلَا يُعَدُّ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ الَّتِي تُجْرَى عَلَيْهَا
عَوَامِلُ الْإِغْرَابِ مِنْ رَفْعٍ وَخَفْضٍ وَنَضْبٍ، بَلْ يَتَقَى عَلَى الْجَوَانِبِ؛ لَكُنْزِهِ أَصْبَحَ عَلَمًا
وَلَقَبًا لِهَذِهِ الْأَسْرَةِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

(٢) كَيْفَهُ حَقٌّ: لَقَدْ اسْتَفْرَزَتْ عَامَّةُ الْكُتُبِ الْمَطْبُوعَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِ«الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، حَتَّى
سَاعَتِي هَذِهِ، فَوُجِدَتْ كِتَابُ «الْمَذْخَلِ الْمُفَصَّلِ» لِشَيْخِنَا الْعَلَامَةِ بَكْرِ أَبُو زَيْدٍ الْحَنْبَلِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ أَجْمَعِهَا تَأْلِيْفًا وَأَحْسِنَهَا تَرْجُمَةً، سِوَا فِي كَثْرَةِ مَسَائِلِهِ وَقَوْلِهِ، أَوْ فِي تَرْجُمَتِهِ
مَذْخَلِهِ وَمَعَالِيهِ، فَهُوَ عِنْدَ الثَّابِتِينَ: كِتَابٌ يُغْنِي عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا يُغْنِي عَنْهُ غَيْرُهُ، وَلَوْلَا مَا
هَذَا لَكَلْتُ إِذْ كُلُّ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ فَهُوَ عَدْلُهُ عَلَيْهِ فِكِتَابُهُ هَذَا يُغْنِي عَنْهُ مِنَ الْإِنْدَاعِ

لأجلِ هذا؛ فَقَدْ أَخْبِثْتُ أَنْ أَضْرِبَ بِهِمْ فِي بَيَانِ «مَعَالِمِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِصَارِ، وَمَنْ أَرَادَهَا كَامِلَةً تَامَةً؛ فَلْيَنْتَظِرْهَا فِي الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ آنِفًا، هَذَا إِذَا عَلِمَ الْجَمِيعُ أَنَّ تَحْقِيقَ مَعْرِفَةِ «مَدَاخِلِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ قَدْ بَعُدَ مَنَالُهُ، وَعَسَرَ نَوَالُهُ عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنْ مُرِيدِي «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»؛ لَكثْرَةِ مُصَنَّفَاتِهِ، وَطُولِ مَبَاحِثِهِ، الْأَمْرُ الَّذِي لَا يُطِيقُهُ إِلَّا مَنْ عَلَتْ هِمَّتُهُ، وَسَمَتْ إِزَادَتُهُ مِمَّنْ قَلَّ وَجُودُهُمْ فِي أَهْلِ زَمَانِنَا، إِلَّا فِي عُثَارَاتِ حَنْبَلِيَّةٍ قَلِيلَةٍ لَمْ تَزَلْ أَحَدَةً بَعَرَى مَنَاجِحِ الْمَذْهَبِ فِيهَا وَمُضْطَلَحًا!

فَمِنْ هُنَا رَأَيْتُ مِنْ تَمَامِ النَّصِيحَةِ الْإِيمَانِيَّةِ، وَإِتِمَامِ الصُّحْبَةِ

- الْعِلْمِيِّ فِي هَذَا الْعَصْرِ، وَبِدَيَّةٍ مِنْ بَذَائِعِ الْكُتُبِ الَّتِي يَنْتَهِرُ بِهَا الْحَنْبَالَةُ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ، فَكَمَا أَنَّ السَّادَةَ الْحَنْبَالَةَ يَنْتَهِرُونَ بِكِتَابِ «الْإِنْصَابِ» لِلْمُرْزَاوِيِّ فِي تَضَمُّنِ مَذْهَبِهِمْ، فَلَا يَقِلُّ انْتِحَارُهُمْ بِكِتَابِ «التَّدَاخُلِ الْمُفْطَلِ» لِتَنْكِرِ أَبُو زَيْدٍ، فِي تَعْرِيفِ مَذْهَبِهِمْ، فَلِئَلَّا الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدُ، «وَمَا سَهَدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا حُكِّىَ لِقَلْبِ حَاطِيٍّ» (١).

ثُمَّ أَنِّي بِكِتَابِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» لِلشَّيْخِ الْأَصُولِيِّ الْعَقْبَةِ عَبْدِ اللَّهِ التَّرْكَمِيِّ الْحَنْبَلِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ، قَهَرُ كِتَابٍ مُتَحَقِّقٍ فِي بَابِهِ، جَمَعَ فَأَوْخَى، وَلَا يَمِينُ الْمَجْلَدِ الْأَوَّلُ مِنْهُ، فِيهِ كِفَايَةٌ وَمَقْنَعٌ لِمَنْ أَرَادَ التَّعَرُّفَ عَلَى «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ».

وَمَنْ حَصَلَ الْكِتَابَتَيْنِ (تَنْكَرًا أَبُو زَيْدٍ، وَالتَّرْكَمِيِّ) فَقَدْ حَصَلَ عَظِيمًا، وَمَا رَأَى عَلَيْهِمَا فَعَالِيَهُ فَضْلُهُ، لِأَجْلِ هَذَا فَقَدْ اسْتَعَدْتُ مِنْهُمَا كَثِيرًا فِي كِتَابِي: «مَعَالِمِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»؛ حَيْثُ خَفَعْتُ بَعْضَ نُحُوتَيْهِمَا فِي حُسْنِ صِبَاغَةٍ، وَتَخْرِيرِ تَهْدِيٍّ، مَعَ تَقْرِيرِ رِيَادَاتٍ وَإِصَافَاتٍ، لِذَا لَمْ أَعْرِ إِلَيْهِمَا إِلَّا نَادِرًا، وَاللَّهُ هُوَ الْمُؤَقِّنُ، وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

الْحَنْبَلِيَّةُ أَنْ أُمِدَّ حَبْلَ التَّعْرِيفِ بِـ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» بِاتِّبَاعِهِ الْمُتَّبِعِينَ
أَمْثَالِي، مِمَّنْ ضَاقَ وَقْتُهُمْ، أَوْ ضَعُفَ بَحْثُهُمْ، كُلُّ ذَلِكَ لَتَبْقَى مَعَالِمُ
الْمَذْهَبِ مُنْتَدَةً الْبَسَاطِ، مُذَلَّلَةً الْفَجَاجِ وَالْمَسَالِكِ، وَلَوْ بِشَيْءٍ مِنْ
الْمَعَالِمِ الَّتِي لَا يَسَعُ الْحَنْبَلِيُّ جَهْلُهَا، ابْتِدَاءً بِشُؤهِ الْمَذْهَبِ إِلَى وَقْتِنَا
الْحَاضِرِ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ مَعَالِمِ وَصُورِ عَامَّةٍ، أَحْسِبُهَا تَقَرَّبَ الْبَعِيدَ،
وَتَهَذَّبَ الْعَصِيبَ، وَمَا لَا يَسْتَعْنِي عَنْهَا الْحَنْبَلِيُّ الْمُتَّهِي، وَالْمُتَمَذِّبُ
الْمُبْتَدِئُ، وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ!

□ فَكَانَ مِنْ دَوَاعِي اخْتِصَارِي لِمَعَارِفِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ،
مَا يَلِي:

أَوَّلًا: أَنَّ الْكُتُبَ الَّتِي تَكَلَّمْتُ عَنِ التَّعْرِيفِ بِالْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ
كَثِيرَةٌ، مَا يَعْسُرُ الْإِحَاطَةَ بِهَا، وَيَضِيقُ الْوَقْتُ عِنْدَ النَّظَرِ إِلَيْهَا، مِمَّا كَانَ
سَبَبًا فِي انْتِصَرَفِ كَثِيرٍ مِنْ شُدَاةِ الْحَنَابِلَةِ عَنِ الْوُقُوفِ عَلَى مَعَارِفِ
«الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»!

ثَانِيًا: أَنَّ فِي الْاِخْتِصَارِ: تَقَرُّبَنَا وَتَهْذِيبَنَا لِمَطَوَّلَاتِ الْكُتُبِ الْمَعْرُوفَةِ
بِـ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، وَلَا سِيَّما أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مَعَارِفِ الْمَذْهَبِ مَحْجُوءَةٌ
فِي مَتْنِي مَبْسُوطَاتِ الْكُتُبِ الْكِبَارِ الَّتِي لَا يُحْسِنُهَا - غَالِبًا - إِلَّا كِبَارُ
الْحَنَابِلَةِ مِمَّنْ بَلَغُوا شَأْوًا فِي الْمَذْهَبِ وَالتَّمَذُّبِ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ.

كَمَا فِي الْاِخْتِصَارِ أَيْضًا: تَسْهِيلًا لِمَا يَضُغُبُ حِفْظُهُ، أَوْ يَغْسُرُ إِذْرَاكُهُ مِنْ مَعَارِفِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ».

لَأَجْلِ هَذَا، كَانَ فِي تَقْرِيبِ مَعَارِفِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» تَحْتَ مَعْلَمَةِ جَامِعَةٍ: بُغْيَةً لَطُلَّابِ الْحَنَابِلَةِ بِخَاصَّةٍ، وَلِغَيْرِهِمْ بِعَامَّةٍ مِمَّنْ رَامَ التَّعَرُّفَ عَلَى مَذْهَبِ السَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ، وَلَوْ بِشَيْءٍ مِنَ الْاِخْتِصَارِ.

فَكَانَ مِنْ مَحَاسِنِ الْمُسَمَّيَاتِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْأَطَارِيحِ الْفِقْهِيَّةِ: أَنْ رَسَمْتُ لِلكِتَابِ عِنُونًا بَدِيعًا، قَدْ رَاضَ مُسَمَّاهُ، وَلَاحَ مَعْنَاهُ، جَامِعًا لِمَضَامِينِ مَذْهَبِنَا الْحَنْبَلِيِّ، تَحْتَ عِنُونٍ: «مَعَالِمُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ مِمَّا لَا يَسَعُ الْحَنْبَلِيُّ جَهْلُهُ»، وَاللَّهُ هُوَ الْمُؤَقِّقُ وَالْمُعِينُ.

□ وَقَدْ هَدَّبْتُ مَعَالِمَ هَذَا الْكِتَابِ فِي عِشْرَيْنَ بَابًا، وَخَاتِمَةً، كَمَا

يَلِي:

البَابُ الْأَوَّلُ: مَعَالِمُ الْفِقْهِ، وَفِيهِ فَضْلَانِ.

الفَصْلُ الْأَوَّلُ: الْفِقْهُ لُغَةً، وَاصْطِلَاحًا.

الفَصْلُ الثَّانِي: أَنْوَاعُ الْفِقْهِ.

البَابُ الثَّانِي: مَعَالِمُ الْمَذْهَبِ، وَفِيهِ فَضْلَانِ.

الفَصْلُ الْأَوَّلُ: الْمَذْهَبُ لُغَةً، وَعُرْفًا، وَاصْطِلَاحًا.

الفصل الثاني: مَنَارَاتُ سَلَفِيَّةٍ لِاتِّبَاعِ الْمَذَاهِبِ.

البَابُ الثَّالِثُ: مَعَالِمُ التَّمَذُّبِ الْفِقْهِيِّ، وَفِيهِ خَمْسَةُ فُصُوفٍ.

الفصل الأول: التَّمَذُّبُ لُغَةً، وَاصْطِلَاحًا.

الفصل الثاني: الْعِلَاقَةُ بَيْنَ التَّمَذُّبِ وَالتَّقْلِيدِ.

الفصل الثالث: الْعِلَاقَةُ بَيْنَ التَّمَذُّبِ وَالِاتِّبَاعِ.

الفصل الرابع: الْعِلَاقَةُ بَيْنَ التَّمَذُّبِ وَالِاجْتِهَادِ.

الفصل الخامس: حُكْمُ التَّمَذُّبِ بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ.

البَابُ الرَّابِعُ: مَعَالِمُ التَّعَصُّبِ الْفِقْهِيِّ، وَفِيهِ فَصْلَانِ.

الفصل الأول: التَّعَصُّبُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.

الفصل الثاني: الْعِلَاقَةُ بَيْنَ التَّعَصُّبِ وَالتَّمَذُّبِ.

البَابُ الْخَامِسُ: مَعَالِمُ الْإِنْتِصَارِ الْفِقْهِيِّ، وَفِيهِ فَصْلَانِ.

الفصل الأول: الْإِنْتِصَارُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.

الفصل الثاني: الْعِلَاقَةُ بَيْنَ الْإِنْتِصَارِ وَالتَّمَذُّبِ.

البَابُ السَّادِسُ: مَعَالِمُ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ، وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُوفٍ.

الفصل الأول: نَشَأَةُ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ.

الفصل الثاني: أَسْبَابُ نَشَأَةِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ.

الفصل الثالث: أسباب بقاء المذاهب الفقهية الأربعة.

الباب السابع: معالم نشأة المذهب الحنبلي، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأول: نشأة المذهب الحنبلي.

الفصل الثاني: آفاق الحنابلة، وأوطانهم.

الفصل الثالث: مميزات المذهب الحنبلي.

الفصل الرابع: الشبه حول المذهب الحنبلي، والرد عليها.

الباب الثامن: معالم أصول المذهب الحنبلي.

الباب التاسع: معالم أطوار نشأة المذهب الحنبلي.

الباب العاشر: معالم طبقات الحنابلة الرمانية.

الباب الحادي عشر: معالم طبقات مجتهدي المذهب الحنبلي، وفيه فصلان.

الفصل الأول: طبقات مجتهدي المذهب الحنبلي.

الفصل الثاني: أسباب اختلاف المجتهدين.

الباب الثاني عشر: معالم كتب تراجم الحنابلة.

الباب الثالث عشر: معالم أعلام وفقهاء المذهب الحنبلي، وفيه ثلاثة فصول.

الفصل الأول: سيرة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

الفصل الثاني: أهم أصحاب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

الفصل الثالث: أهم أعلام وفقهاء الحنابلة.

الباب الرابع عشر: معالم الخلاف والتزجيج في المذهب الحنبلي، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأول: شروط نقل المذهب.

الفصل الثاني: مسالك التزجيج بين الرواية والتخريج.

الفصل الثالث: مسالك التزجيج في المذهب الحنبلي.

الفصل الرابع: مضطلحات الأصحاب عند الخلاف والتزجيج.

الباب الخامس عشر: معالم مضطلحات المذهب الحنبلي، وفيه فصلان.

الفصل الأول: أهم مضطلحات الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

الفصل الثاني: أهم مضطلحات فقهاء الحنابلة.

الباب السادس عشر: معالم كتب الفقه الحنبلي، وفيه أربعة فصول.

الفصل الأول: أهم الكتب الجامعة لروايات الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

الفصل الثاني: أهم «مؤن الفقه الحنبلي» المعتمدة.

الفصل الثالث: أهم «شروح الفقه الحنبلي» المعتمدة.

الفصل الرابع: أهم الكتب الكبار في المذهب الحنبلي.

الباب السابع عشر: معالم كتب أصول الفقه الحنبلي، وقواعده، وفروقه، وفيه ستة فصول.

الفصل الأول: أهم «أصول الفقه الحنبلي».

الفصل الثاني: أهم شروح «أصول الفقه الحنبلي».

الفصل الثالث: أهم الكتب الكبار في «أصول الفقه الحنبلي».

الفصل الرابع: أهم كتب «القواعد الأصولية»، و«الضوابط الفقهية» في المذهب الحنبلي.

الفصل الخامس: أهم كتب «فروق المذهب الحنبلي».

الفصل السادس: المنهج الفقهي لطلاب المذهب الحنبلي.

الباب الثامن عشر: معالم قوائم كتب ومخطوطات المذهب الحنبلي.

البَابُ التَّاسِعُ عَشَرَ: مَعَالِمُ مَشَارِيعِ خِدْمَةِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ.

البَابُ الْعِشْرُونَ: مَعَالِمُ أَسَانِيدِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ، وَفِيهِ فُضْلَانِ.

الفَصْلُ الْأَوَّلُ: مَعَالِمُ أَسَانِيدِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ.

الفَصْلُ الثَّانِي: الْإِجَارَةُ الْعَامَّةُ لِلْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ.

الْحَاتِمَةُ:

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ

الْأَمِينِ

وَكُتِبَ

ذِيَابُ سَعْدِ الْحَمْدِ الْعَامِدِيِّ

الطَّائِفُ الْمَأْنُوسُ

(١ / ١ / ١٤٣٦)

Thiab1000@hotmail.com

□ الفصلُ الأوَّلُ: الفِقهُ لُغَةً، واصْطِلَاحًا.

□ الفصلُ الثَّانِي: أَنْوَاعُ الفِقهِ.



الْقَصْدُ الْإِزْدَانُ

الْفِقْهُ لُغَةً، وَاصْطِلَاحًا

الْفِقْهُ لُغَةً: الْعِلْمُ، وَالْفَهْمُ، انْظُرْ مَعَاجِمَ اللُّغَةِ: مَادَّةُ «فَقِه».

الْفِقْهُ اصْطِلَاحًا:

قَبْلَ أَنْ نَذْكُرَ مَعْنَى الْفِقْهِ اصْطِلَاحًا، كَانَ عَلَيْنَا أَنْ نَقِفَ مَعَ مَعَانِي الْفِقْهِ بِاعْتِبَارِ أَقْسَامِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، كَمَا يَلِي.

اعْلَمَ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنَّ الْفِقْهَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

١ - فِقْهٌ عَامٌّ.

٢ - فِقْهٌ خَاصٌّ.

أَمَّا الْفِقْهُ الْعَامُّ: فَهُوَ الْعِلْمُ وَالْفَهْمُ لِجَمِيعِ أَحْكَامِ الدِّينِ: كَأَحْكَامِ الْعَقِيدَةِ، وَالْفِقْهِ، وَالْأَدَابِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَبِهَذَا جَاءَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا فِي عِشْرِينَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، مِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَفْعُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَنْهُمْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَعَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾، وَمِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي سَلَكَتُ فِيهَا الْكُفَرُ وَالْمُنَافِقُونَ﴾، وَمِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي سَلَكَتُ فِيهَا الْكُفَرُ وَالْمُنَافِقُونَ﴾، وَمِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي سَلَكَتُ فِيهَا الْكُفَرُ وَالْمُنَافِقُونَ﴾، وَمِنْهَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي سَلَكَتُ فِيهَا الْكُفَرُ وَالْمُنَافِقُونَ﴾.

وأما في السُّنَّة النَّبَوِيَّة، فَقَدْ كَثُرَتِ النُّصُوصُ الَّتِي تَعْنِي بِالْفِقْهِ: «الْفِقْهُ فِي الدِّينِ»، كَمَا فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ لابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، أَيْ: عِلْمُهُ وَفَهْمُهُ أَحْكَامَ وَأُمُورَ الدِّينِ، وَقَدْ صَارَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَذَلِكَ؛ لِذَا لُقِّبَ: «بِخَيْرِ الْأُمَّةِ»، وَ«تُرْجَمَانِ الْقُرْآنِ».

مِنْ هُنَا غَلَبَ لَفْظُ «الْفِقْهِ» عَلَى: «عِلْمِ الدِّينِ»، وَيُقَالُ: «الْفِقْهُ فِي الشَّرِيعَةِ»، وَ«عِلْمُ الشَّرِيعَةِ»، وَذَلِكَ: لَشَرَفِهِ، وَعَظِيمِ مَكَانَتِهِ.

ولهذا؛ فَإِنَّ كُلَّ مَا دَارَ مِنْ كَلَامِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَتَابِعِي التَّابِعِينَ لِكَلِمَةِ: «فِقْهِ»، وَ«فَقِيهِ»، وَ«فِقْهِ فِي الدِّينِ»، وَ«أَهْلِ الْفِقْهِ»، وَ«فُقَهَاءَ الْمُسْلِمِينَ»، أَوْ «الشَّرِيعَةِ»، وَ«عُلَمَاءَ الشَّرِيعَةِ»، وَ«عُلَمَاءِ الدِّينِ»، وَ«عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ»: فَجَمِيعُهَا تَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ بِعَامَّةٍ، أَيْ: فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقِيدَةِ، وَالْفِقْهِ، وَالْأَدَابِ، وَغَيْرِهَا مِنْ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ.

وهذه الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِكَلِمَةِ: «فِقْهِ» وَ«فَقِيهِ» مُرْتَبِطَةٌ بِالْحَقِيقَةِ اللُّغَوِيَّةِ لَهَا بِجَامِعِ: الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا.

□ أَمَّا الْفِقْهُ الْخَاصُّ: فَهُوَ الْفِقْهُ اضْطِلَاحًا، كَمَا سَيَأْتِي
إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَقَدْ مَضَى الرَّعِيلُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى أَنَّ الْفِقْهَ إِذَا أُطْلِقَ فَإِنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عِلْمِ الدِّينِ بَعَامَةٍ.

وَبِهَذَا الْفَهْمِ الْعَامُّ لِلْفِقْهِ: سَارَ الْأَيْمَةُ الْأَرْبَعَةُ أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَيْمَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ.

ثُمَّ جَرَى الاصْطِلَاحُ الْخَاصُّ بِقَضَرِ مَعْنَى الْفِقْهِ عَلَى: «أَحْكَامِ الْمُكَلَّفِينَ»؛ فِي حِينٍ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ هَذَا الْمَعْنَى الْاصْطِلَاحِيَّ الْخَاصُّ إِلَّا بَعْدَ أَنْ أَخَذَتْ اجْتِهَادَاتُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّمَوُّ، وَأَخَذَ اتِّبَاعُ كُلِّ مَذْهَبٍ بِتَطْوِيرِهَا، وَالْعِنَايَةِ بِهَا، وَنَشْرِهَا.

وَعَلَيْهِ؛ فَقَدْ اصْطَلَحَ عَامَّةُ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ عَلَى أَنَّ الْفِقْهَ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ: «هُوَ الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ مِنْ أُدْلِيَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ».

وَالْمَقْصُودُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ هُنَا: الْوَاجِبُ، وَالْمَنْذُوبُ، وَالْمُبَاحُ، وَالْمَحْرَمُ، وَالْمَكْرُوهُ.

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ إِطْلَاقَ لَفْظِ: «الْفِقْهِ»، وَ«الْفَقِيْهِ»، وَ«عِلْمِ الْفِقْهِ» مِنْ أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ فَيَمَّا بَعْدُ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا: إِنَّمَا نَعْنِي بِهِ: الْفِقْهَ الْاصْطِلَاحِيَّ الْخَاصَّ، لَا الْفِقْهَ الشَّرْعِيَّ الْعَامَّ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الفصل الثاني

أنواع الفقه

لَا شَكَّ أَنَّ الْفِقْهَ الْمُدَوَّنَ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ لَا يَخْرُجُ فِي جُمْلَتِهِ عَنِ خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ، كَمَا يَلِي:

النُّوعُ الْأَوَّلُ: أَحْكَامُ التَّوْحِيدِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِأُصُولِ الْعَقِيدَةِ: كَالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَالْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ، وَالْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ، وَالْوَعْدِ وَالْوَعْدِ، وَالنُّبُوتِ، وَالْغَيْبِ بِالْآخِرَةِ، وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَغَيْرَهَا مِمَّا هُوَ مِنْ عَقَائِدِ أَهْلِ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

فَهَذَا النَّوعُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: مَذْهَبُ فُلَانٍ كَذَا، وَلَا الْإِخْذُ بِهِ مُقْلَدًا لَهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا أَحْكَامٌ قَطْعِيَّةٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا، فَكَانَ الْأَصْلُ فِيهَا الْإِتِّبَاعُ لَا الْإِتِّدَاعُ!

وَلَهُ أَلْقَابٌ مِنْهَا: «التَّوْحِيدُ»، «الْإِعْتِقَادُ»، «الشُّنَّةُ»، «الشَّرِيعَةُ»، «الأُصُولُ»، «الأَصْلُ»، «أُصُولُ الدِّينِ»، «الْفِقْهُ الْأَكْبَرُ».

وَهُوَ عِلْمٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، أُفْرِدَتْ فِيهِ الْمُؤَلَّفَاتُ الْكَثِيرَةُ، فَكَانَ مِنْ أَجْمَعِهَا وَأَنْفَعِهَا سِتَّةُ كُتُبٍ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا وَاعْتَقَدَهَا؛ فَقَدْ أَحَاطَ بِمُعْظَمِ أُصُولِ أَهْلِ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَا زَادَ عَلَيْهَا فَهُوَ سَبِيلُ أَهْلِ الْعِلْمِ عِنْدَ

رَدَّهِمْ عَلَى شُبِّهِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ.

وَالْكِتَابُ السَّنَّةُ، هِيَ:

١- كِتَابُ «كَشَفِ الشُّبُهَاتِ»، لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ
الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢٠٦)، مَعَ شَرْحِهِ لَشَيْخِنَا مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ
الْعَنِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢- كِتَابُ «فَتْحِ الْمَجِيدِ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلْإِمَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ حَسَنِ آلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢٨٥)، تَحْقِيقُ وَلِيدِ الْفَرَيَّانِ.

٣- كِتَابُ «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطَةِ» لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ خَلِيلِ
الْهَرَّاسِ رَحِمَهُ اللَّهُ، تَحْقِيقُ عَلَوِيِّ السَّقَّافِ.

٤- كِتَابُ «الْفَتَاوَى الْحَمَوِيَّةَ» لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
(٧٢٨)، تَحْقِيقُ حَمْدِ التَّوَيْجَرِيِّ.

٥- كِتَابُ «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» لِلْقَاضِي ابْنِ أَبِي الْعِزِّ الْحَنْفِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ (٧٩٢)، تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ التُّرْكِيِّ، وَشُعَيْبِ الْأَزْناوُوطِ.

٦- كِتَابُ «الرِّسَالَةِ التَّدْمُرِيَّةِ» لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، تَحْقِيقُ
مُحَمَّدِ السَّعَوِيِّ، مَعَ شَرْحِهَا: «التَّوَضُّيحاتُ الْأَثَرِيَّةُ» لَفَخْرِ الدِّينِ بْنِ
الرُّزْبَيْرِ.

النوع الثاني: أحكام فقهية قطعية، بنص من كتاب، أو سنة، أو إجماع: كوجوب الصلاة، والزكاة، والحج، وتحریم الربا، والزنا، والخمر، والسرقه، وغيرها مما هو معلوم من الدين بالضرورة.

فهذه أحكام شرعية عامة لجميع الأمة، معلومة من الدين بالضرورة، فلا يختص بها مذهب دون آخر، ولا فقيه دون فقيه، ولا توصف أحكامها لمذهب فلان، ولا أن الأخذ بها مقلد له فيها.

الآن ترى أنه لو قال قائل: مذهب الإمام أحمد: وجوب الصلاة، أو الزكاة، ونحو ذلك، لكان قولاً يمجّه السمع، وينفر منه الطبع، ويأباه الله، ورسوله، والمؤمنون؛ لأنه حكم شرعي عام، معلوم من دين الله بالضرورة.

والجدير بالذكر أن الأحكام الفقهية تنقسم إلى قسمين: قطعي، وظني.

أما الأول: فهو حكم مقطوع به، ومجمع عليه، ومنصوص عليه من قبل الشارع صراحة: كوجوب الصلاة، والزكاة، والصوم، وتحریم الخمر، والسرقه، ونحو ذلك.

فهذه ليست محللاً للاجتهاد، وعليه فلا يظهر عندها نزاع بين المجتهدين من أهل العلم.

وأما الثاني: فهو حُكْمٌ مَطْلُوقٌ فِيهِ، تَنَازَعُهُ الْاِخْتِمَالَاتُ مَهْمَا تَبَايَنَتْ فِي دَرَجَاتِهَا، وَبِذَلِكَ كَانَ هَذَا الْقِسْمُ مَحَلًّا لَتَنَازُعِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَمَوْطِنًا لِلَاخْتِلَافِ وَالِاتِّفَاقِ.

وهَذَا النَّوعُ مِنَ الْأَحْكَامِ: هُوَ مَسْرُوحُ الْاجْتِهَادِ وَالِاسْتِنْبَاطِ لَدَى عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لِاسِيْمَا الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ.

النَّوعُ الثَّالِثُ: أَحْكَامٌ فَفْهِيَّةٌ اجْتِهَادِيَّةٌ عَنِ إِمَامِ الْمَذْهَبِ، بِطَرِيقِ: «الرُّوَايَاتِ الْمُطْلَقَةِ»، أَوْ «التَّشْبِيهَاتِ»، وَمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَقَاسِيمٍ بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ.

فَهَذِهِ الْأَحْكَامُ الَّتِي تَوْصَلُ إِلَيْهَا هَذَا الْإِمَامُ مُسْتَنْبِطًا لَهَا مِنْ نَصُوصِ الْوَحْيَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ، بِإِذْلٍ وَسَعَةٍ، مُوَظَّفًا لَهَا مَدَارِكَ اجْتِهَادِهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا مَنَحَهُ اللَّهُ مِنْ عِلْمٍ: هِيَ «مَذْهَبُهُ»، وَهِيَ «اخْتِيَارُهُ»، وَهِيَ: «قَوْلُهُ»، وَرَأْيُهُ.

وهَذَا هُوَ النَّوعُ الْأَمُّ الَّذِي يُوصَفُ بِأَنَّهُ الْمَذْهَبُ، مِنْ غَيْرِ تَجَوُّزٍ، فَصَحَّ إِطْلَاقُ عَلَيهِ: «الْمَذْهَبُ حَقِيقَةً»، أَوْ «الْمَذْهَبُ الشَّخْصِيُّ»، كَمَا سَيَأْتِي ذِكْرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَقَدْ حَوَى مَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنْ فِقْهِهِ هَذَا عَدَدًا غَيْرَ قَلِيلٍ مِنْ كُتُبِ الْمَسَائِلِ وَالرُّوَايَاتِ الْمُسْتَنْدَةِ عَنْهُ الَّتِي حَوَتْ نَحْوَ «سِتِّينَ أَلْفَ»

مَسْأَلَةٍ، الْأَمْرُ الَّذِي كَانَ مَسْبَبًا ظَاهِرًا فِي تَعَدُّدِ الرِّوَايَاتِ عَنِ الْإِمَامِ؛
حَيْثُ أَصْبَحَ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ: رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ، وَرُبَّمَا رِوَايَتَانِ،
أَوْ أَكْثَرُ.

فَمِنْ أَجْلِ هَذَا التَّعَدُّدِ فِي الرِّوَايَاتِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: سَلَكَ
الْأَصْحَابُ فِي تَرْجِيحِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ مَسَالِكَ وَمُرْجَحَاتٍ، سَيَأْتِي
بَيَانُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ عَشَرَ.

النُّوعُ الرَّابِعُ: أَحْكَامُ فِقْهِيَّةٍ اجْتِهَادِيَّةٍ، مِنْ عَمَلِ الْأَصْحَابِ تَخْرِيجًا
عَلَى أَصُولِ الْمَذْهَبِ وَقَوَاعِيدِهِ، وَهِيَ مَا تُسَمَّى بِـ «التَّخْرِيجَاتِ»،
وَهِيَ مَا صَحَّ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ «الْمَذْهَبُ الْإِصْطِلَاحِي»، كَمَا سَيَأْتِي
ذِكْرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وهذه: «التَّخْرِيجَاتُ»، وَقَعَ فِيهَا الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْأَصْحَابِ، فَهَذَا
يُخْرِجُ الْحُكْمَ بِالْجَوَازِ، وَآخَرُ يُخْرِجُهُ بِالْكَرَاهَةِ، أَوِ التَّخْرِيمِ، وَهَكَذَا،
كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

النُّوعُ الْخَامِسُ: أَحْكَامُ فِقْهِيَّةٍ اجْتِهَادِيَّةٍ مِنْ عَمَلِ الْأَصْحَابِ مِنْ
بَابِ اجْتِهَادَاتِهِمْ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ دُونَ الْاِزْتِنَاطِ بِالتَّخْرِيجِ عَلَى
الْمَذْهَبِ.

وهذه موجودة في كل مذهب، يُدرجها الفقيه في كتاب المذهب بحكم ما يرد في عصره من واقعات ونوازل، قد لا يجد لها تحريجا في المذهب، فيجتهد في استنباط الحكم من أصول الشريعة، أو قياسه بما هو أشبه به من فروع الشريعة، فيدرجه في كتابه منسوبا للمذهب.

ومن هنا؛ فقد وقع كثير من الغلط في كثير من كتب المذاهب الفقهية الأربعة، وذلك عندما يقع الغلط من إلحاق مثل هذه الاجتهادات بالمذهب، ثم يزداد الغلط فيما لو أدرجت على كونها: رواية، أو تحريجا، والله تعالى أعلم.



- الفصلُ الأوَّلُ: المَذْهَبُ لُغَةً، وَعُرْفًا، وَاضْطِلَاحًا.
- الفصلُ الثَّانِي: مَنَازِلُ سَلَفِيَّةٍ لِاتِّبَاعِ المَذَاهِبِ.



الْقَصْدُ الْأَوَّلُ

المذهب لغة، وعرفاً، واصطلاحاً

□ المذهب لغة:

إِنَّ مَادَّةَ «ذَهَب» فِي كُتُبِ مَعَاجِمِ اللُّغَةِ لَا تَخْرُجُ فِي جُمْلَتِهَا عَنْ مَعْنَيْنِ، هُمَا:

المَعْنَى الْأَوَّلُ: الْحُسْنُ وَالنَّصَارَةُ، وَهُوَ مُعْظَمُ الْبَابِ، كَمَا قَالَ ابْنُ فَارِسٍ.

المَعْنَى الثَّانِي: السَّيْرُ، وَالْمُرُورُ، وَالْمُضْيُ.

□ المذهب عرفاً:

لَقَدْ تَكَوَّنَ الْمَعْنَى الْعُرْفِي لِكَلِمَةِ «مَذْهَبٍ» مِنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِي الثَّانِي، أَيْ: «السَّيْرُ، وَالْمُرُورُ، وَالْمُضْيُ».

قَالَ الزَّيْنِدِيُّ فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ»: «الْمَذْهَبُ: الْمُعْتَقَدُ الَّذِي يُذْهَبُ إِلَيْهِ، وَذَهَبَ فُلَانٌ لِمَذْهَبِهِ، أَيْ: لِمَذْهَبِهِ الَّذِي يُذْهَبُ فِيهِ».

وَالْمَذْهَبُ: الطَّرِيقَةُ، يُقَالُ: ذَهَبَ فُلَانٌ مَذْهَبًا حَسَنًا، أَيْ: طَرِيقَةً حَسَنَةً أَنْتَهَى.

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِلَفْظِ «الْمَذْهَبِ» هُنَا: «الْمَذْهَبُ الْفِقْهِيُّ
يَتَّقِلُ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ، وَطَرِيقُهُ فِقْهِيهِ يَسْلُكُهَا الْمُتَابِعُ الْمُتَمَذِّبُ لَهُ».

وَيُقَالُ: ذَهَبَ فُلَانٌ إِلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، أَوْ مَالِكٍ، أَوْ الشَّافِعِيِّ، أَوْ
أَحْمَدَ، أَيْ: أَخَذَ بِمَذْهَبِهِ، وَسَلَكَ طَرِيقَهُ فِي الْفِقْهِ رِوَايَةً، وَاسْتِنْبَاطًا،
وَتَخَرُّجًا عَلَى مَذْهَبِهِ.

فَالِ «الْمَذْهَبُ» إِلَى «حَقِيقَةِ عُرْفِيَّةٍ» بِجَامِعِ سُلُوكِ الطَّرِيقَيْنِ بَيْنَ
الْحَقِيقَةِ اللَّغَوِيَّةِ، وَالْعُرْفِيَّةِ الْاِصْطِلَاحِيَّةِ.

ولهذا؛ فَإِنَّ «مَذْهَبَ أَحْمَدَ»: حَقِيقَةُ طَرِيقَتِهِ فِي الْفِقْهِ.

لِذَا؛ فَإِنَّ قَوْلَهُمْ: «الْمَذْهَبُ كَذَا»: هُوَ حَقِيقَةُ اِصْطِلَاحِيَّةٍ عُرْفِيَّةٍ فِي
اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ اِلْاِجْتِهَادِيَّةِ.

وَأَمَّا مَا كَانَتْ أَحْكَامُهُ بِنَصِّ صَرِيحٍ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ،
فَهَذَا لَا يَخْتَصُّ بِالْمَذْهَبِ بِهِ إِمَامٌ دُونَ آخَرَ، وَإِنَّمَا هُوَ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ،
مَنْشُوبًا إِلَى اللَّهِ، وَإِلَى رَسُولِهِ .

فَلَا اِجْتِهَادَ فِيهِ، وَلَا تَقْلِيدَ فِيهِ لِإِمَامٍ دُونَ آخَرَ، بَلْ هُوَ سُنَّةٌ وَطَرِيقَةٌ
مَاضِيَّةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا.

وهَذَا الْمَعْنَى الْعُرْفِيُّ «لِلْمَذْهَبِ» لِحَقِّ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ: أَبَا حَنِيفَةَ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٥٠)، وَمَالِكًا، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٧٩)، وَالشَّافِعِيَّ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٢٠٤)، وَأَحْمَدَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٢٤١)، بَعْدَ وَفَاتِهِم

رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَذَلِكَ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

وَلَا عِلْمَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهَذَا الاصْطِلَاحِ؛ فَضَلَا عَنْ أَنْ يَكُونَ قَالَ بِهِ، أَوْ ذَلَّ عَلَيْهِ، أَوْ دَعَا إِلَيْهِ!

وَذَلِكَ امْتِدَادًا لِمَا كَانَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ: مِنْ نَشْرِ الْكِتَابِ وَالشُّنَّةِ.

وَلِذَا قِيلَ: إِنَّ نِسْبَةَ الْمَذْهَبِ إِلَى صَاحِبِهِ، لَا يَخْلُو مِنْ تَسَامُحٍ؛ فَمَا كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَلَا غَيْرُهُ مِنْ أَيْمَةِ الْمَذَاهِبِ، يَذْعُونَ أَحَدًا إِلَى التَّمَشُّكِ بِمَنْهَجِهِمْ فِي الاجْتِهَادِ، وَلَا كَانَ لِلَوَاحِدِ مِنْهُمْ مَنَهِجٌ مُعَيَّنٌ فِي اجْتِهَادَاتِهِ الْفِقْهِيَّةِ، بَلْ كَانُوا يَتَّبِعُونَ فِي ذَلِكَ مَنَهِجَ مَنْ سَبَقَهُمْ مِنْ أَيْمَةِ السَّلَفِ.

بَلْ ظَهَرَتْ الْمَذَاهِبُ الْفِقْهِيَّةُ شَيْئًا فَشَيْئًا فِي مَطْلَعِ الْقُرْنِ الرَّابِعِ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا دَعَتْ الْحَاجَةُ الْعِلْمِيَّةُ إِلَى الْإِلْتِزَامِ بِمَنْهَجٍ مُعَيَّنٍ فِي الْفِقْهِ مِنْ خِلَالِ اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفَرَعِيَّةِ.

وَأِنْ كَانَتْ بِذُرَّةِ الْمَذَاهِبِ قَدْ بَدَأَتْ قَبْلَ هَذَا الْعَصْرِ بَرْمَانٍ؛ إِذْ كَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَتَعَمِّدُونَ عَلَى فِتَاوِي ابْنِ عُمَرَ، وَأَهْلُ مَكَّةَ عَلَى فِتَاوِي ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَهْلُ الْكُوفَةِ عَلَى فِتَاوِي ابْنِ مَسْعُودٍ، فَكَانَ هَذَا أَوَّلَ غَرْسٍ لِأَصْلِ التَّمَذُّهِبِ بِالْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا.

□ المَذْهَبُ اصْطِلَاحًا:

لَقَدْ اصْطَلَحَ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَذَاهِبِ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ: «مَذْهَبٍ أَحْمَدٌ» مَثَلًا إِذَا أُطْلِقَتْ، فَلَا يُقْصَدُ بِهَا غَالِبًا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ نَفْسُهُ، بَلْ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْقَوْلُ، وَجَرَتْ بِهِ الْفَتَوَى، سَوَاءً كَانَ قَوْلًا لِلإِمَامِ نَفْسِهِ، أَمْ قَوْلًا لِأَصْحَابِهِ، أَمْ قَوْلًا مُخَرَّجًا مُعْتَمَدًا.

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُمْ: «الْمَذْهَبُ فِي الْمَسْأَلَةِ كَذَا»، أَيْ: مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْقَوْلُ، سَوَاءً كَانَ قَوْلًا لِلإِمَامِ، أَوْ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ.

وَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ هُنَا: فَهُوَ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الشَّيْءِ عَلَى جُزْئِهِ الْأَهَمِّ، كَقَوْلِهِ: «الْحَجَّ عَرَفَةُ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ.

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَهَمَّ عِنْدَ الْفَقِيهِ الْمُقَلِّدِ: مَا جَرَتْ بِهِ الْفَتَوَى دُونَ غَيْرِهَا.

وَالْمَذْهَبُ بِهَذَا الْمَعْنَى الْأَخِيرِ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا فِي زَمَنِ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَّبَوِّعَةِ، وَغَيْرِهَا، بَلْ لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَ مَعْنَى الْمَذَاهِبِ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَنْشُرُونَ عِلْمَ الشُّنَّةِ، وَفَقَهُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَلِذَا قِيلَ: إِنَّ نِسْبَةَ الْمَذْهَبِ إِلَى صَاحِبِهِ لَا يَخْلُو مِنْ تَسَامُحٍ، كَمَا مَرَّ!

ثُمَّ تَطَوَّرَتْ دَلَالَةُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ حَتَّى اسْتَقَرَّتْ عَلَى مَذْلُولٍ وَاسِعٍ؛ حَتَّى أَصْبَحَ إِطْلَاقُ كَلِمَةِ: «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِي» مَثَلًا فِي الْأَزِمَةِ الْمُتَأَخَّرَةِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا: تَدُلُّ عَلَى تِلْكَ الْمَنْظُومَةِ الْفَقْهِيَّةِ، وَالْمَجْمُوعَةِ الْمُتَكَامِلَةِ

مِنْ فِقْهِ، وَأُصُولٍ، وَقَوَاعِدَ، وَضَوَائِطَ، وَاصْطِلَاحَاتٍ، تَوَلَّدَتْ عَنْ مَذْهَبِ
رَمْتِيَّةٍ غَيْرِ قَلِيلَةٍ، كَمَا أَنَّهَا رُبَّمَا تَهْدِي عَنْ جُحُودِ كُتُبَةٍ مِتْلَاحِقَةٍ
مِنَ الْعُلَمَاءِ، بَنَى اللَّاحِقُ فِيهَا عَلَى مَا انْتَهَى إِلَيْهِ السَّابِقُ، مُنْذُ أَنْ كَانَ
الْمَذْهَبُ مُنْذَرَجًا ضِمْنَ تِلْكَ الْمَسَائِلِ الْمَشْهُورَةِ، وَالاجْتِهَادَاتِ
الْمَشْهُورَةِ فِي التَّصَانِيفِ الْأُولَى، وَالْأَسْمِعَةِ الَّتِي دَوَّنَهَا الْأَصْحَابُ
رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمِنْ خِلَالِ مَا مَضَى؛ فَقَدْ دَارَتْ كَلِمَةُ الْأَصْحَابِ فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ
مَذْهَبِ الْإِنْسَانِ، عَلَى أَمْرَيْنِ: عَلَى «الْإِعْتِقَادِ»، أَوْ عَلَى «الْقَوْلِ»، وَمَا
فِي حُكْمِهِ.

وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ خِلَافٍ؛ فَإِنَّهُ حَاصِلٌ فِي الْعِبَارَاتِ لَا فِي
الْإِعْتِبَارَاتِ، فَالْإِعْتِقَادُ هُوَ الْبَاعِثُ عَلَى الْقَوْلِ، وَالْقَوْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ
هُوَ الْمُسْتَبْعُ عَنْهُ.

فُخْلَاصَةُ ذَلِكَ: أَنْ يُقَالَ: حَقِيقَةُ مَذْهَبِ الْإِنْسَانِ: «مَا قَالَهُ مُعْتَقِدًا
لَهُ بِدَلِيلِهِ وَمَاتَ عَلَيْهِ، أَوْ مَا جَرَى مَجْرَى قَوْلِهِ، أَوْ سَمِعَتْهُ عَلَيْهِ»، وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ.

فَقَوْلُنَا: «مَا قَالَهُ مُعْتَقِدًا لَهُ بِدَلِيلِهِ وَمَاتَ عَلَيْهِ»: فَهَذَا هُوَ الْقَدَرُ
الْمُسْتَقَرُّ عَلَيْهِ فِيمَا تَصِحُّ نِسْبَتُهُ لِلْمُجْتَهِدِ، وَهُوَ: «الْمَذْهَبُ حَقِيقَةُ».

وَيُقَالُ لَهُ: «الْمَذْهَبُ الشَّخْصِيُّ».

وَمَا بَقِيَ، فَهُوَ: «الْمَذْهَبُ الاصْطِلَاحِي»، وَهُوَ مَا يُضَافُ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ جِهَةِ قِيَاسِ الْأَصْحَابِ عَلَى أَقْوَالِهِ أَوْ أَفْعَالِهِ، أَوْ مِمَّا خَرَجُوهُ عَلَى أَصُولِ الْمَذْهَبِ وَقَوَاعِيدِهِ.

فَالَّتِ الْكَيْفِيَّةُ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا الْمَذْهَبُ الْمُعْتَمَدُ إِلَى طَرِيقَيْنِ: الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ: أَخَذَ الْمَذْهَبِ وَمَعْرِفَتِهِ مِنْ كُتُبِ الْإِمَامِ، وَكُتُبِ الرُّوَايَةِ عَنْهُ.

الطَّرِيقُ الثَّانِي: أَخَذَ الْمَذْهَبِ وَمَعْرِفَتَهُ مِنْ طَرِيقَةِ الْأَصْحَابِ فِي كُتُبِهِمُ الْمُعْتَمَدَةِ فِي الْمَذْهَبِ.

فَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: «هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي كُتُبِهِ، أَوْ الْمَرْوِيُّ عَنْهُ»، هَذَا بِالْإِجْمَاعِ.

«أَوْ الْمُخَرَّجُ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْمَسَائِلِ الْأَجْنَهَادِيَّةِ»، وَهَذَا بَعْدَ اعْتِبَارِ الْمُعْتَمَدِ مِنْهَا دُونَ غَيْرِهِ.

وَهَذِهِ الْحَقِيقَةُ الْاصْطِلَاحِيَّةُ لِلْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ: هِيَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى الْمَبْنُوعَةِ.

□ وَأَخِيرًا؛ فَإِنَّ التَّعْرِيفَ الْاصْطِلَاحِي لـ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»:

«هُوَ جُمْلَةُ الْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ الَّتِي ذَهَبَ إِلَيْهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَمَا أُلْحِقَ
بِذَلِكَ مِمَّا خَرَّجَهُ أَصْحَابُهُ عَلَى قَوَاعِيدِهِ وَأُصُولِهِ»، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



الْفَضِيلُ الْبَغْبِي

مَنَازِلُ سَلَفِيَّةِ أَتْبَاعِ الْمَذَاهِبِ

هُنَاكَ مَعَالِمُ سَلَفِيَّةٍ كَانَتْ وَاجِبًا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَأْخُذَ بِهَا، لَا سِيَّمَا
اتِّبَاعُ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ مِنَ الْمُتَمَذِّهِينَ وَالْمُقَلِّدِينَ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ،
فَمِنْ ذَلِكَ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَاهَدَ إِلَيْنَا: أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا إِيَّاهُ، وَأَلَّا
نَعْبُدَهُ إِلَّا بِمَا شَرَعَ، وَهَذَا مُقْتَضَى الشَّهَادَتَيْنِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا
خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادُونَ ﴿٥١﴾﴾ ، وَقَوْلُهُ: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ
وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾

وَهَذَا هُوَ أَضْلُ الْمِلَّةِ، بَلْ عَلَيْهِ مَدَارُ بَعْثَةِ جَمِيعِ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

فَحُكْمُهُ وَأَمْرُهُ سُبْحَانَهُ فِي آيَاتٍ مِنْهَا: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا
إِلَّا إِيَّاهُ﴾

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالدِّينُ إِنَّمَا هُوَ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ،
وَأَثَارٌ وَسُنَنٌ وَرَوَايَاتٌ صِحَاحٌ عَنْ ثِقَاتٍ بِالْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الْقَوِيَّةِ
الْمَعْرُوفَةِ، يُصَدِّقُ بَعْضُهَا بَعْضًا؛ حَتَّى يَنْتَهِيَ ذَلِكَ إِلَى الرَّسُولِ ،

وَأَصْحَابِهِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَالتَّابِعِينَ، وَتَابِعِي التَّابِعِينَ، وَمَنْ يَغْدَهُمْ
مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَعْرُوفِينَ الْمُفْتَدَى بِهِمْ، الْمُتَمَسِّكِينَ بِالشُّنَّةِ، وَالْمُتَعَلِّقِينَ
بِالْآثَارِ، لَا يَغْرِفُونَ بِذَعَةٍ، وَلَا يُطْعَنُ فِيهِمْ بِكَذِبٍ، وَلَا يُزْمَنُ بِخِلَافٍ،
وَلَيْسُوا بِأَصْحَابِ قِيَاسٍ وَلَا رَأْيٍ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِي الدُّنْيَا بَاطِلٌ، وَالرَّأْيَ
كَذَلِكَ وَأَبْطَلُ مِنْهُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ فِي الدُّنْيَا مُبْتَدِعَةٌ ضَلَالٌ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ أَثَرٌ عَمَّنْ سَلَفَ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَالثَّقَاتِ.

وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَرَى التَّقْلِيدَ، وَلَا يُقَلِّدُ دِينَهُ أَحَدًا: فَهُوَ قَوْلٌ فَاسِقٍ
عِنْدَ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ، إِنَّمَا يُرِيدُ بِذَلِكَ إِنْطَالِ الْأَثَرِ، وَتَعْطِيلَ الْعِلْمِ
وَالشُّنَّةِ، وَالتَّقَرُّدَ بِالرَّأْيِ، وَالْكَلَامِ، وَالبِدْعَةِ، وَالخِلَافِ!

وَهَذِهِ الْمَذَاهِبُ وَالْأَقَاوِيلُ الَّتِي وُصِفَتْ: مَذَاهِبُ أَهْلِ الشُّنَّةِ
وَالْجَمَاعَةِ وَالْآثَارِ، وَأَصْحَابِ الرُّوَايَاتِ، وَحَمَلَةِ الْعِلْمِ الَّذِينَ
أَدْرَكْنَاهُمْ وَأَخَذْنَا عَنْهُمْ الْحَدِيثَ، وَتَعَلَّمْنَا مِنْهُمْ الشُّنَنَ، وَكَانُوا أئِمَّةَ
مَعْرُوفِينَ، ثِقَاتٍ، أَصْحَابُ صِدْقٍ يُفْتَدَى بِهِمْ، وَيُؤْخَذُ عَنْهُمْ، وَلَمْ
يَكُونُوا أَصْحَابَ بِذَعَةٍ، وَلَا خِلَافٍ وَلَا تَخْلِيطٍ، وَهُوَ قَوْلُ أئِمَّتِهِمْ
وَعُلَمَائِهِمُ الَّذِينَ كَانُوا قَبْلَهُمْ.

فَتَمَسَّكُوا بِذَلِكَ رَحِمَكُمُ اللَّهُ، وَتَعَلَّمُوهُ وَعَلِّمُوهُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ
انْتَهَى. انظُرْ: «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» لابن أبي يَغْلَى (١/ ٦٥).

الأمر الثاني: أن الواسطة بيننا وبين الله: هو رسول الله ، فنشهد أنه قد بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، وحتم الله به النبوة والرسالة، وأكمل الله به الديانة، وجعل شريعته ناسخة لكل شريعة، ومهيمنة عليها.

فيجب على كل مسلم: الاقتداء برسول الله ، والتأسي به، واتباع سنته، فإن من أطاعه أطاع الله، ومن عصاه فقد عصى الله، وقد قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْجُدُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ، وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾

فالتبني : هو الميئز عن ربه، والعلماء متبعون لشريعته، مستدلون بسنته، مقتفون آثاره قولاً وعملاً.

قال الإمام أحمد رحمه الله: «الدال: الله عز وجل، والدليل: القرآن، والميئز: الرسول ، والمستدل: أولو العلم، هذه قواعد الإسلام»، انظر: «التحخير شرح التحرير» للمزداوي (٢٠٨/١).

وأولو العلم المستدلون للأحكام الشرعية: هم «أولو الأمر» المذكورون في قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَشِيرُونَ أَنَّهُمْ

وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٧﴾

فعامة أهل العلم من الصحابة والتابعين وأتباعهم بإحسان: كلهم قائمون في هذه الأمة مقام النبي في ورائة الشريعة، وتبليغها للناس، وتعليمها للمستفتين، وبذل الوسع في استنباط الأحكام منها.

ولهذا كان لهم في الأمة من عظيم المقام، وصدق القيام، ما به تأيد هذا الدين، وبلغ ما يراه الناس من هذا المبلغ العظيم.

وكان من آثارهم الحسان، هذه الجهود المتكاثرة المباركة في استنباط الأحكام من نصوص الوحيين الشريفيين، وتذويتها في مئون وشروح، وحواش، وما إليها.

فكلهم يلتزم الارتواء من هذه الشريعة المباركة، وكلهم من رسول الله يقتبس، ومن شريعته يلتزم، وما هم بالمغضومين، فجزاها الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء!

الأمر الثالث: يجب على العامة من المسلمين الذين لا قدرة لهم على التعلم: سؤال أهل العلم، والعمل بما أفتوهم به إجماعاً، كما قال تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٧)

وَهَذَا التَّقْلِيدُ عَلَى قِسْمَيْنِ: تَقْلِيدٌ مَشْرُوعٌ، وَتَقْلِيدٌ مَمْنُوعٌ.

القِسْمُ الْأَوَّلُ: التَّقْلِيدُ الْمَشْرُوعُ، وَهُوَ عَلَى تَوْعَيْنٍ:

١- تَقْلِيدُ الْعَامِّيِّ عَالِمًا أَهْلًا لِلْفُتْيَا، فَيَمَّا يَنْزِلُ بِهِ مِنْ أُمُورِ دِينِهِ.

وَهَذَا الْعَامِّيُّ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْلِدَ مَنْ شَاءَ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ غَيْرِ حَجَرٍ أَوْ تَخْصِيصٍ، رَاغِبًا بِسُؤَالِهِ الْوُصُولَ إِلَى الْاِقْتِدَاءِ وَالتَّاسِي بِالرَّسُولِ ، لَا تَتَّبِعِ الرَّخِصَ، وَالتَّشَهِّي، وَهَذَا تَقْلِيدٌ مَشْرُوعٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

٢- تَقْلِيدُ الْمُضْطَرِّ، فَهَذَا مَعْدُورٌ: كَمَنْ أُوتِيَ عِلْمًا، سِوَاكَ كَانَ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا، لِكِنَّهُ لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْفَهْمِ، فَهَذَا تَقْلِيدٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ.

القِسْمُ الثَّانِي: التَّقْلِيدُ الْمَمْنُوعُ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ:

١- كُلُّ حُكْمٍ ظَهَرَ دَلِيلُهُ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْلِيدُ بِحَالٍ، وَلَا الْاجْتِهَادُ، وَإِنَّمَا يَجِبُ فِيهِ: الْاِتِّبَاعُ.

وَحَقِيقَةُ الْاِتِّبَاعِ: هُوَ الْأَخْذُ بِمَا بَيَّنَّتْ عَلَيْهِ حُجَّةٌ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ سَالِمٍ مِنَ الْمُعَارِضِ.

٢- تَقْلِيدُ الْمُجْتَهِدِ الَّذِي ظَهَرَ لَهُ الْحُكْمُ بِاجْتِهَادِهِ - مُجْتَهِدًا آخَرَ، خِلَافَ مَا ظَهَرَ لَهُ هُوَ.

٣- تَقْلِيدُ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، دُونَ غَيْرِهِ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ

العِلْم، فَهَذَا لَمْ يَحْصُلْ فِي أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَا فِي أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْخَيْرِيَّةِ وَالْفَضْلِ.
وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ طَيْلَةَ تِلْكَ الْقُرُونِ، وَإِنَّمَا حَدَّثَتْ
بِذَعَةِ الْقَوْلِ بِهِ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ!

وَقَدْ أَجْرَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ»، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «إِغْلَامِ الْمُتَوَقِّعِينَ»: الْمُحَاكَمَةَ بَيْنَ دُعَاةِ الثَّقَلَيْنِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَبَيَّنَّ الْمَانِعِينَ لَهُ، بِبُحُوثٍ طَوِيلَةٍ الذَّلِيلِ، عَظِيمَةِ النَّبْلِ، انْتَهَتْ بِتَرْجِيحِ أدَلَّةِ الْمَانِعِينَ، وَرَدَّ قَوْلِ الدَّاعِينَ إِلَيْهِ، فَرَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى.

الْأَمْرُ الرَّابِعُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَمَرَنَا بِالاجْتِمَاعِ وَالِائْتِلَافِ، وَحَرَّمَ عَلَيْنَا الشَّقَاقَ وَالْخِلَافَ.

لَأَجْلِ هَذَا؛ كَانَتْ آيَاتُ الْقُرْآنِ فِي ذَمِّ الْإِفْتِرَاقِ وَالِاخْتِلَافِ أَكْثَرَ عَدَدًا مِنْهَا فِي الْحَثِّ عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ الْجَمَاعَةَ أَضَلُّ وَمَقْصِدٌ، وَمَطْلَبٌ شَرْعِيٌّ، أَمَّا الْإِفْتِرَاقُ وَالِاخْتِلَافُ فَأَمْرٌ طَارِئٌ وَحَادِثٌ لِذَا نَجِدُ الشَّرِيعَةَ قَدْ أَوْلَتْهُ اِهْتِمَامًا بَالِغًا مِنَ التَّحْذِيرِ وَالتَّعْزِيمِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾

فَاللهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَغَيْرِهَا يَنْهَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَكُونُوا كَالْأُمَمِ
الْمَاضِيَةِ فِي افْتِرَاقِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ وَتَرْكِهِمْ مَا أَوْجَبَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَمْرِ
بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُتَكَبِّرِ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ
بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾

وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللهِ ، يَوْمَما
خَطًّا، فَقَالَ:

ثُمَّ ،
قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: «وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ
فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرُوكَ أَحَدًا مِمَّنْ هُمْ
كَاسُوا حَقًّا مِمَّا دُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ لَئِنْ يَرَوْا الْفَيْسَمَةَ
وَسَوْفَ يُنْصِفُهُمُ اللهُ بِمَا كَانُوا يَصْعُقُونَ﴾

يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١/ ١٤) شَارِحًا
لِهَذِهِ الْآيَةِ: «فَأَخْبَرَ أَنَّ نِشْيَانَهُمْ حَقًّا مِمَّا دُكِّرُوا بِهِ - وَهُوَ تَرْكُ الْعَمَلِ
بِیَغْضِ مَا أُمِرُوا بِهِ - كَانَ سَبَبًا لِإِغْرَاءِ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ بَيْنَهُمْ، وَهَكَذَا
هُوَ الْوَاقِعُ فِي أَهْلِ مِلَّتَيْنَا مِثْلَمَا نَجِدُهُ بَيْنَ الطَّوَائِفِ الْمُتَنَازِعَةِ فِي أُصُولِ
دِينِهَا، وَكَثِيرٍ مِنْ قُرُوعِهِ، مِنْ أَهْلِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ».

وَقَالَ أَيْضًا (٣/ ٤٢١): «فَمَتَى تَرَكَ النَّاسُ بَعْضَ مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ - وَقَعَتْ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ، وَإِذَا تَفَرَّقَ الْقَوْمُ فَسَدُوا وَهَلَكُوا، وَإِذَا اجْتَمَعُوا صَلَحُوا وَمَلَكُوا، فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ رَحْمَةٌ، وَالْفِرْقَةُ عَذَابٌ».

وَقَالَ (١٣/ ٢٢٧): «فَمَنْ دَفَعَ نَصُوصًا يَحْتَجُّ بِهَا غَيْرُهُ، لَمْ يُؤْمِنْ بِهَا، بَلْ آمَنَ بِمَا يَحْتَجُّ، صَارَ مِمَّنْ يُؤْمِنُ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَيَكْفُرُ بِبَعْضٍ».

وَهَذَا حَالُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، هُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي الْكِتَابِ، مُخَالِفُونَ لِلْكِتَابِ، مُتَمَقِّقُونَ عَلَى مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ، وَقَدْ تَرَكَوا كُلَّهُمْ بَعْضَ النَّصُوصِ، وَهُوَ مَا يَجْمَعُ تِلْكَ الْأَقْوَالَ.

فَصَارُوا كَمَا قَالَ تَعَالَى عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرُكَ إِن كُنَّا عَلَيْهِمْ مُقْسَوْنَ فَفَزَحْنَا بِهِمْ فَأَعْرَفْنَا بِهِمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ لَإِنْ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾

فَإِذَا تَرَكَ النَّاسُ بَعْضَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَقَعَتْ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ، إِذْ لَمْ يَبْقَ هُنَا حَقٌّ جَامِعٌ يَشْتَرِكُونَ فِيهِ، بَلْ: ﴿فَنَقَطَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلٌّ حَرِيبٌ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ ، وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ لَيْسَ مَعَهُمْ مِنَ الْحَقِّ إِلَّا مَا وَافَقُوا فِيهِ الرَّسُولَ، وَهُوَ مَا تَمَسَّكُوا بِهِ مِنْ شَرْعِهِ مِمَّا أَخْبَرَ وَمَا أَمَرَ بِهِ، وَأَمَّا مَا ابْتَدَعُوهُ فَكُلُّهُ ضَلَالَةٌ.

وَقَالَ (١/ ١٧): «فَظَهَرَ أَنَّ سَبَبَ الْاجْتِمَاعِ وَالْأَلْفَةِ جَمْعُ الدِّينِ،

وَالْعَمَلُ بِهِ كُلُّهُ، وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ وَخِدَّةُ لَا شَرِيكَ لَهُ، كَمَا أَمَرَ بِهِ بَاطِلًا،
وظَاهِرًا.

وَسَبَبُ الْفُرْقَةِ: تَرْكُ حَظِّ مِمَّا أَمَرَ الْعَبْدُ بِهِ، وَالْبَغْيُ بَيْنَهُمْ.

وَنَتِيجَةُ الْجَمَاعَةِ: رَحْمَةُ اللَّهِ، وَرِضْوَانُهُ، وَصَلَوَاتُهُ، وَسَعَادَةُ الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ، وَبَيَاضُ الْوُجُوهِ.

وَنَتِيجَةُ الْفُرْقَةِ: عَذَابُ اللَّهِ، وَلَعْنَتُهُ، وَسَوَادُ الْوُجُوهِ، وَبَرَاءَةُ
الرَّسُولِ مِنْهُمْ.

وَقَالَ (١٩/١١٦): «إِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَمَرَنَا بِطَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ
رَسُولِهِ، وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْهُ، وَأَمَرَنَا عِنْدَ التَّنَازُعِ فِي شَيْءٍ أَنْ نَرْدُّهُ إِلَى
اللَّهِ وَإِلَى الرَّسُولِ، وَأَمَرَنَا بِالاجْتِمَاعِ وَالْإِتِّلَافِ، وَنَهَانَا عَنِ التَّفَرُّقِ
وَالْإِخْتِلَافِ، وَأَمَرَنَا أَنْ نَسْتَغْفِرَ لِمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ، وَسَمَّانَا الْمُسْلِمِينَ،
وَأَمَرَنَا أَنْ نَدُومَ عَلَيْهِ إِلَى الْمَمَاتِ، فَهَذِهِ النُّصُوصُ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا
تُوجِبُ عَلَيْنَا الْاجْتِمَاعَ فِي الدِّينِ كَاجْتِمَاعِ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَنَا فِي الدِّينِ»، إِلَى
أَنْ قَالَ: «فَالْأَصُولُ الثَّابِتَةُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ هِيَ بِمَنْزِلَةِ الدِّينِ
الْمُشْتَرِكِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ خُرُوجٌ عَنْهَا، وَمَنْ دَخَلَ فِيهَا كَانَ مِنْ
أَهْلِ الْإِسْلَامِ الْمَخْصُصِ، وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَمَا تَنَوَّعُوا فِيهِ مِنَ
الْأَعْمَالِ وَالْأَقْوَالِ الْمَشْرُوعَةِ: فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا تَنَوَّعَتْ فِيهِ الْأَنْبِيَاءُ» انْتَهَى.

الْأَمْرُ الْخَامِسُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَنَا عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ أَنْ نَرْجِعَ إِلَى
حُكْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ١٨﴾ ، وَغَيْرُهَا مِنَ الْآيَاتِ .

وَقَالَ : «تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ
اللَّهِ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ» أَخْرَجَهُ مَالِكٌ .

فَلَيْسَ لِأَحَدٍ حُجَّةٌ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ
إِجْمَاعٍ .

وَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى: أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ
وَالْعَمَلِيَّةِ، وَتَبَائِنِ مَسَالِكِ الْاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ، وَاخْتِلَافِ الْمَذَارِكِ
وَالْفُهْمِ؛ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ، وَهَذَا أَمْرٌ وَاقِعٌ لِمَنْ وَهَبَهُ اللَّهُ الْعَقْلَ
وَالْتَّمِيزَ .

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَمَعَ النَّاسَ أَئِمَّةً وَجِدَّةً وَلَا يَرَآوْنَ تَحْتِلِفِينَ
١٩﴾ إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ وَلَذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَوَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَمْلَآنَ حَقَمَتَ مِنَ الْحِقْوَةِ
وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ٢٠﴾ .

مِنْ هُنَا كَانَ الْخِلَافُ جَارِيًا بَيْنَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ أَنْفُسِهِمْ كَمَا جَرَى
بَيْنَ مَنْ قَبْلَهُمْ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَهَذَا الْخِلَافُ الْمُحْمُودُ يَفْتَحُ لَنَا: أَبْوَابًا عِلْمِيَّةً، وَمَذَارِكَ فِقْهِيَّةً

مِمَّا تَزِيدُ فِي إِتْرَاءِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، مِنْ خِلَالِ اسْتِقْرَاءِ النَّصُوصِ
الشَّرْعِيَّةِ، وَاسْتِنْبَاطِ أَحْكَامِهَا، كَمَا هُوَ حَاصِلٌ فِي الْخِلَافَاتِ الْفِقْهِيَّةِ،
وَمِنْهُ: «الْخِلَافُ الْفِقْهِيُّ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ».

فَالْمَوْفُقُ الْمُسَدَّدُ: هُوَ الَّذِي يَتَّخِذُ مِنْ هَذَا الْخِلَافِ: «مَجْلِسَ
شُورَى»، يَغْقِدُهُ لِلْمُنَاطَرَةِ بَيْنَ آرَائِهِمْ، وَعَرْضِهَا عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،
فَيَنْظُرُ أَهْدَاهَا، وَأَقْرَبَهَا لِلنَّصِّ الشَّرْعِيِّ، وَيَأْخُذُ بِهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا
الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ
وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ٥٨﴾

وَإِذَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يَرَاهُ أَرْجَحَهَا: فَلَا تَشْنِيعَ، وَلَا تَأْتِيهِمْ، عَلَى
صَاحِبِ الْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ، بَلْ يُنْزَلُ خِلَافُهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ أَسْبَابِ
الِاعْتِدَارِ الْمَعْلُومَةِ، وَالتِّي نَرَى جُمْلَتَهَا فِي كِتَابِ «رَفْعِ الْمَلَامِ عَنِ
الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ» لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَكِتَابِ «أَسْبَابِ اخْتِلَافِ
الْفُقَهَاءِ» لِعَبْدِ اللَّهِ الشُّرْكِيِّ، وَ«أَسْبَابِ اخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ» لِحَمْدِ
الصَّاعِدِيِّ.

وَمَعَ هَذَا؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ طَالِبٍ لِلْعِلْمِ: أَنْ يَغْتَقِدَ أَنَّ الْقَوْلَ
الَّذِي اخْتَارَهُ وَرَجَّحَهُ، يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ، وَأَنَّ الْقَوْلَ الَّذِي يُقَابِلُهُ يَحْتَمِلُ
النَّصَّابَ، لِهَذَا كَمْ رَأَيْنَا مِنْ إِمَامٍ رَجَعَ عَلَى رَأْيٍ لَهُ إِلَى مُقَابِلِهِ؛ لِذَلِيلِ
ظَهَرَ لَهُ، وَتَغْلِيلِ بَانَ لَهُ عَلَى خِلَافِ مَا سَبَقَ!

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى نُبُلٍ، وَفَضْلٍ، وَدِينٍ، وَعَقْلٍ، ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ
مَنْ يَشَاءُ، وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو
الْأَلْبَابِ﴾ (٣١)

وَيَشْهَدُ لِهَذَا مَا تُسَبِّحُ إِلَى الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَوْلِي صَوَابٌ
يَحْتَمِلُ الْخَطَأَ، وَقَوْلُ غَيْرِي خَطَأٌ يَحْتَمِلُ الصَّوَابَ»، وَمَعَ جَمَالِ هَذِهِ
الْمَقُولَةِ إِلَّا إِنَّهُ لَا يُتَّبَعِي حَمْلَهَا عَلَى مُطْلَقِ النَّهْيِ عَنِ الْإِنْكَارِ عَلَى
الْمُخَالَفِ، بَلْ تُحْمَلُ عَلَى النَّهْيِ عَنِ الْإِنْكَارِ فِي الْمَسَائِلِ الاجْتِهَادِيَّةِ
الَّتِي لَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ صَرِيحٌ، أَمَّا الْمَسَائِلُ الْخِلَافِيَّةُ الْفِقْهِيَّةُ الَّتِي لَهَا
حُظٌّ مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ فَالْإِنْكَارُ فِيهَا قَائِمٌ بَيْنَ اثْنَتَيْ السَّلَفِ دُونَ نَكِيرٍ،
فَضْلًا عَنِ مَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ!

لَأَجْلِ هَذَا؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ طَالِبٍ عِلْمٌ: أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّ الْإِثْمَ
مَحْظُوطٌ عَنِ الْمُجْتَهِدِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَنَّهُ فِي الْآخِرَةِ كَذَلِكَ
مَحْظُوطٌ، لَا سِيَّمَا مِمَّنْ أَفْرَغَ وَسْعُهُ، وَبَدَّلَ اجْتِهَادَهُ فِي الْبَحْثِ عَنِ
الْحَقِّ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَكْرَمُ مَنْ أَنْ يُفْضَحَ عَبْدُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى رُؤُوسِ
الْخَلَائِقِ، وَهُوَ بِأَذِلَّ جُهْدُهُ وَوُسْعُهُ!

وَانْظُرْ إِلَى لُطْفِ اللَّهِ تَعَالَى فِي عَبْدِهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا فَاقَهُ
سُلَيْمَانُ بِمَعْرِفَةِ الْحُكْمِ، لَمْ يُعَنِّفْهُ؛ وَلَمْ يُؤْثِمْهُ؛ لِأَنَّهُ صَدَرَ مِنْهُ مَا صَدَرَ
عَنِ اجْتِهَادٍ بَلَغَهُ عِلْمُهُ.

خَاشَا مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ اخْتِرَاقُ
الْحِمَى، وَلَا يَجُوزُ إِفْرَاؤُهُ، وَيَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْهُدَى تَحْطِيطُهُ،
وَهُوَ آئِمُّ مُسْتَحِقٌّ لِلْعُقُوبَةِ عِنْدَ رَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

فَيَا أَيُّهَا الْمُتَسَبِّبُ إِلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ، أَوْ مَالِكٍ، أَوْ
الشَّافِعِيِّ، أَوْ أَحْمَدَ: اخْذَرْ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ أَعْمَاهُمْ تَعْصِبُ الْإِنْتِسَابِ!
وَاجْعَلْ ذَلِكَ الْإِمَامَ، وَمَنْ انْتَسَبَ إِلَى مَذْهَبِهِ: أَدِلَّاءَ لَكَ إِلَى
الدَّلِيلِ، وَاعْقِدْ قَلْبَكَ عَلَى أُمُورٍ ثَلَاثَةٍ:

١- كُتُبُ الْمَذْهَبِ دَلِيلٌ لَكَ إِلَى فَهْمِ الدَّلِيلِ.

٢- اجْعَلِ الدَّلِيلَ الشَّرْعِيَّ لَكَ غَايَةً وَمَطْلَبًا.

٣- اخْذَرْ مِنَ الْوَقِيعَةِ فِي أَيْمَةِ الْعِلْمِ وَالْدِّينِ.

الْأَمْرُ السَّادِسُ: يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَلْتَزِمَ فَقَهُ الدَّلِيلِ، مَعَ
اخْتِرَامِ أَيْمَةِ الْعِلْمِ وَالْدِّينِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ، فَلَا يَغْلُو فِيهِمْ، وَلَا
يَجْفُوهُمْ.

مَعَ اعْتِقَادِنَا: أَنَّهُمْ مِنْ خِيَارِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَفَقَهَائِهِمْ، وَلَهُمْ قَدَمٌ
صَدِيقٌ فِي الْإِسْلَامِ، وَجُهُودٌ عَظِيمَةٌ فِي الْفَقْهِ وَنَشْرِهِ، وَفِي الدَّبِّ عَنِ

الْحُرْمَاتِ، وَصِيَانَةِ الْمِلَّةِ مِنَ الدُّخُولَاتِ، وَالْأَهْوَاءِ، وَالْبِدَعِ الْمُضِلَّةِ.
وَأَنَّهُمْ لَيَسُوا بِالْمَعْصُومِينَ، بَلِّ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ بَيْنَ الْأَجْرِ وَالْأَجْرَيْنِ،
كَمَا قَالَ : «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا
حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَأَنَّ حَقِيقَةَ اتِّبَاعِهِمْ: الْأَخْذُ بِالذَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَأَنَّ الْوَحْيَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ: حَاكِمَانِ عَلَى أَقْوَالِهِمْ، وَأَرَائِهِمْ.

وَأَنَّ أَقْوَالَهُمْ، مُهِمَّةٌ لَنَا؛ لِلاِسْتِعَانَةِ بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ بِذَلِيلِهِ،
وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاِسْتِعْنَاءُ بِمَذَاهِبِهِمْ عَلَى طَلَبِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ.

وَأَنَّهُمْ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْهُدَى، أَقْرَبُ مِنَّا لِلصَّوَابِ فِي
اجْتِهَادَاتِهِمْ، مِنْ اجْتِهَادِنَا لَأَنفُسِنَا.

وَأَنَّ عَلَيْنَا الْاِخْتِيَاطَ لَأَنفُسِنَا فِي دِينِنَا، فَتَنْظُرُ فِي أَقْوَابِ أَقْوَالِهِمْ
إِلَى الْحَقِّ وَالذَّلِيلِ، وَأُبْعِدَهَا عَنِ الْاِسْتِيَاءِ وَالْتَّأْوِيلِ، فَتَأْخُذُ بِهِ، وَتَرْدُّ مَا
سِوَاهُ بِالرَّدِّ الْجَمِيلِ.

الْأَمْرُ السَّابِقُ: اتَّفَقَ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى
مَنْعِ تَقْلِيدِهِمْ، وَمَا مِنْ إِمَامٍ مِنْهُمْ إِلَّا وَقَالَ: «إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ
مَذْهَبِي».

لأجلِ هذا؛ فقد بلغَ اختكامُهم إلى الكتابِ والسنةِ مَبْلَغًا عَظِيمًا، فَكَانُوا يَزْجِعُونَ إِلَيْهِمَا فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَمَا وَافَقَهُمَا عَمِلُوا بِهِ وَافَرُوهُ، وَمَا خَالَفَهُمَا رَفَضُوهُ وَحَذَرُوا النَّاسَ مِنْهُ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ.

فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَابِدِينَ فِي «حَاشِيَتِهِ» (٦٣ / ١) قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي».

وَكَذَا ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِهِ» (٣٢ / ٢) قَوْلَ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَخْطِئُ وَأُصِيبُ، فَانظُرُوا فِي رَأْيِي؛ فِكُلُّ مَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَخُذُوهُ، وَكُلُّ مَا لَمْ يُوَافِقِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَاتْرُكُوهُ».

وَإِنضًا ذَكَرَ قَوْلُهُ (٩١ / ٢): «لَيْسَ لِأَحَدٍ بَعْدَ النَّبِيِّ إِلَّا وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ؛ إِلَّا النَّبِيُّ». وَقَدْ أَخَذَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ الْمَقُولَةَ الْمَشْهُورَةَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ، وَعَنْهُمْ أَخَذَهَا أَيْضًا الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِغْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (٣٠٢ / ٢) قَوْلَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ اسْتَبَانَتَ لَهُ سُنَّةٌ عَنْ رَسُولٍ؛ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَدَّعِهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ».

وَعَنْهُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٦٣ / ١) قَوْلُهُ: «إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي».

وَذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (٢/ ٣٦١) قَوْلَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا تُقْلَدُنِي، وَلَا تُقْلَدُ مَالِكًا، وَلَا الشَّافِعِيَّ، وَلَا الْأَوْزَاعِيَّ، وَلَا الثَّوْرِيَّ، وَخُذْ مِنْ حَيْثُ أَخَذُوا».

وَعَنْهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «تَلْسِيسِ إِبْنِ نَيْسٍ» (١٨٢) قَوْلُهُ: «مَنْ رَدَّ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهُوَ عَلَى شَفَا هَلَكَةٍ».

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٠/ ٢١١): «وَهَؤُلَاءِ الْأَيْمَةُ الْأَرْبَعَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَدْ نَهَوْا النَّاسَ عَنِ تَقْلِيدِهِمْ فِي كُلِّ مَا يَقُولُونَهُ، وَذَلِكَ هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ».

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هَذَا رَأْيِي، وَهَذَا أَحْسَنُ مَا رَأَيْتُ، فَمَنْ جَاءَ بِرَأْيٍ خَيْرٍ مِنْهُ قَبِلْنَاهُ.

وَلِهَذَا لَمَّا اجْتَمَعَ أَفْضَلُ أَصْحَابِهِ: أَبُو يُوسُفَ بِمَالِكٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةِ الصَّاعِ، وَصَدَقَهُ الْخَضِرَاوَاتِ، وَمَسْأَلَةِ الْأَخْبَاسِ، فَأَخْبَرَهُ مَالِكٌ، بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ السُّنَّةُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: رَجَعْتُ إِلَى قَوْلِكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَلَوْ رَأَى صَاحِبِي مَا رَأَيْتُ لَرَجَعْتُ إِلَى قَوْلِكَ كَمَا رَجَعْتُ! وَمَالِكٌ كَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُصِيبُ وَأُخْطِئُ، فَاغْرَضُوا قَوْلِي عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ!

وَالشَّافِعِيُّ كَانَ يَقُولُ: إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَاضْرِبُوا بِقَوْلِي غُرْصَ الْحَائِطِ، وَإِذَا رَأَيْتَ الْحُجَّةَ مَوْضُوعَةً عَلَى الطَّرِيقِ فَهِيَ قَوْلِي!

وفي «مختصر المُرَني» لما ذَكَرَ أَنَّهُ اخْتَصَرَ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ
لِمَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ مَذْهَبِهِ، قَالَ: مَعَ إِعْلَامِهِ نَهَيْتُهُ عَنِ تَقْلِيدِهِ وَتَقْلِيدِ غَيْرِهِ
مِنَ الْعُلَمَاءِ!

وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ كَانَ يَقُولُ: لَا تُقَلِّدُونِي، وَلَا تُقَلِّدُوا مَالِكًا، وَلَا
الشَّافِعِيَّ، وَلَا الثَّوْرِيَّ، وَتَعَلَّمُوا كَمَا تَعَلَّمْنَا!

وَكَانَ يَقُولُ: مِنْ قِلَّةِ عِلْمِ الرَّجُلِ أَنْ يُقَلِّدَ دِينَهُ الرَّجَالَ، وَقَالَ: لَا
تُقَلِّدْ دِينَكَ الرَّجَالَ، فَإِنَّهُمْ لَنْ يَسْلَمُوا مِنْ أَنْ يَغْلَطُوا. انتهى، وَقَدْ مَرَّ
مَعَنَا نَهْيُ الْأَئِمَّةِ عَنِ تَقْلِيدِهِمْ.

وَمِنْ مَحَاسِنِ الْمَنْظُومَاتِ فِيمَا نَحْنُ بِصَدْرِهِ هُوَ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ
مُحَمَّدُ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَمِينِ الْمَدَنِيِّ الْحَنَفِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (١١٩٤):

وَقَوْلُ أَعْلَامِ الْهُدَى لَا يُعْمَلُ بِقَوْلِنَا فِي خُلْفِ نَصٍّ يُقْبَلُ
فِيهِ دَلِيلُ الْأَخْذِ بِالْحَدِيثِ وَذَآكَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الْإِمَامُ: لَا يُسْتَفِي لِمَنْ لَهُ إِسْلَامُ

أَخْذُ بِأَقْوَالِي حَتَّى تُعْرَضَا عَلَى الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ الْمُرْتَضَى
وَمَالِكَ إِمَامُ دَارِ الْهِجْرَةِ قَالَ وَقَدْ أَشَارَ نَحْوُ الْحُجْرَةِ
كُلُّ كَلَامٍ مِنْهُ ذُو قَبُولٍ وَمِنْهُ مَرْدُودٌ سِوَى الرَّسُولِ

وَالسَّامِعِيُّ قَالَ: إِنْ رَأَيْتُمَا قَوْلِي مُخَالِفًا لِمَا رَوَيْتُمَا
 مِنَ الْحَدِيثِ فَاضْرِبُوا الْجِدَارَ بِقَوْلِي الْمُخَالِفِ الْأَخْبَارَ
 وَأَحْمَدُ قَالَ لَهُمْ: لَا تَكْتُبُوا مَا قُلْتُمْ بَلْ أَضِلْ ذَلِكَ اظْلُبُوا
 دِينَكُمْ لَا تُقْلِدِ الرِّجَالَ حَتَّى تَرَى أَوْلَاهُمَا مَقَالًا
 فَانْظُرْ مَقَالَاتِ الْهَدَاةِ الْأَرْبَعَةَ وَاعْمَلْ بِهَا فَإِنَّ فِيهَا مَنَفَعَةً
 لِقَمْعِهَا لِكُلِّ ذِي تَعَصُّبٍ وَالْمُنْصِفُونَ يَكْتُمُونَ بِالنَّبِيِّ
 أَمَّا تَحْذِيرُ السَّلَفِ مِنَ الرَّأْيِ فَهَوَ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ، وَأَشْهَرُ مِنْ
 أَنْ يُنْكَرَ، فَكَانُوا يُحَذِّرُونَ مِنَ الرَّأْيِ، وَيَتَوَقَّفُونَ عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِ نَصٍّ
 فِي الْمَسْأَلَةِ، وَكَانَ هَذَا مِنْهُمْ مَنَهِجًا سَائِدًا بَيْنَ أَيْمَةِ السَّلَفِ كَافَّةً.
 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يُوشِكُ أَنْ تُنْزَلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنَ
 السَّمَاءِ؛ أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، وَتَقُولُونَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ١٩»
 أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣١٢١)، بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

وَعِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٦/٢٥٠)، إِنَّهُ سَثِلَ الشَّعْبِيُّ عَنْ
 مَسْأَلَةٍ، فَسَكَتَ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فِيهَا نَصًّا، وَلَمْ يَحْفَظْ فِيهَا أَثَرًا، فَقِيلَ لَهُ:
 قُلْ بِرَأْيِكَ، قَالَ: «وَمَا تَصْنَعُ بِرَأْيِي؟ بَلْ عَلَى رَأْيِي!».

وَفِي «مَنَاقِبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ» لِلدَّهْرِيِّ (٢١) أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ

رَحِمَهُ اللهُ كَانَ يَقُولُ فِي ذَمِّ الرَّأْيِ الْمَذْمُومِ: «الْبَوْلُ فِي الْمَسْجِدِ أَحْسَنُ مِنْ بَعْضِ الْقِيَاسِ»، أَيْ: الرَّأْيِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» (١٢/٢٦٣) قَوْلَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ آرَاءِ الرُّجَالِ وَلَوْ كَانُوا عُلَمَاءَ؛ حَيْثُ قَالَ: «عَجِبْتُ لِقَوْمٍ عَرَفُوا الْإِسْنَادَ وَصَحَّتْهُ، يَذْهَبُونَ إِلَى رَأْيِ سُفْيَانَ، وَاللَّهِ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١٣) . أَتَذَرِي مَا الْفِتْنَةُ؟ الْفِتْنَةُ: الشُّرْكُ، لَعَلَّهُ إِذَا رَدَّ بَعْضَ قَوْلِهِ، أَنْ يَقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الزَّيْغِ فَيَهْلِكَ».

وَعَنْهُ أَيْضًا ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ فَضْلِ الْعِلْمِ» (٢/١٤٩): «رَأْيُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَرَأْيُ مَالِكٍ، وَرَأْيُ أَبِي حَنِيفَةَ كُلُّهُ رَأْيٌ، وَهُوَ عِنْدِي سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ فِي الْأَثَارِ».

وَهَذَا مَا حَدَّثَ مِنْهُ الْإِمَامُ الْأَوْزَاعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، كَمَا ذَكَرَهُ عَنْهُ أَبُو يَغْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (١/٢٣٦): «وَأَيْكَ وَرَأْيَ الرُّجَالِ، وَإِنْ زُخْرُفُوهُ بِالْقَوْلِ، وَإِذَا بَلَغَكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ حَدِيثٌ، فَإِيَّاكَ أَنْ تَقُولَ بغيره».

لِهَذَا؛ فَإِنَّ الْأَخْذَ بِالذَّلِيلِ، وَإِنْ خَالَفَ رَأْيَ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ؛ هُوَ تَقْلِيدٌ لَهُ فِي صُورَةِ تَرْكِ التَّقْلِيدِ!

لَكِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْاِتِّبَاعِ يَأْبُونَ إِلَّا التَّقْلِيدَ الْأَصَمَّ، وَالتَّعَصُّبَ الْأَعْمَى، وَفِي هَذَا عِدَّةُ بَلَايَا، مِنْهَا:

- ١- مُخَالَفَةُ الْمُقَلِّدِ لِهَدْيِ النَّبِيِّ
- ٢- مُتَابَذَتُهُ لِلنَّصْرِ الشَّرْعِيِّ.
- ٣- مُخَالَفَتُهُ لِإِمَامِ الْمَذْهَبِ.
- ٤- إِخْدَانُهُ لِلْفُرْقَةِ بَيْنَ الْأُمَّةِ الْوَاحِدَةِ، وَكُلُّ هَذِهِ مَائِمٌ جَلَبَهَا لَهُ: التَّعَصُّبُ الْمَقْنِيْتُ - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْهَوَى! -.

الْأَمْرُ الثَّامِنُ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُقَلِّدِ، سِوَاءَ كَانَ طَالِبَ عِلْمٍ، أَوْ عَامِيًّا: أَنْ يَقُولَ: هَذَا حَلَالٌ، وَهَذَا حَرَامٌ، فِيمَا قَلَّدَ غَيْرَهُ فِيهِ فِي مَوَاضِعِ الاجْتِهَادِ، وَلَكِنْ يَقُولُ: هَذَا هُوَ حُكْمُ كَذَا فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الَّذِي قَلَّدْتُهُ، أَوْ اسْتَفْتَيْتُهُ؛ فَأَقْتَى بِهِ.

وَمَعَ هَذَا؛ فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْعَامِيِّ عِنْدَ تَقْلِيدِهِ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ؛ حَتَّى يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ، وَلَا اسْتَوْجِبَ عَلَيْنَا التَّوَقُّفُ عَنْ خَيْرِ الْفَاسِقِ؛ حَتَّى يَبَيِّنَ لَنَا صِدْقَهُ مِنْ كَذِبِهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتْلُوهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَإِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْهُمْ فَرِّقْ بَيْنَهُمَا إِنَّهُمَا اتِّبَاعُ الْبَغْيِ﴾ (١) ﴿

الأمرُ التاسع: كُلُّ حُكْمٍ فِقْهِيٍّ مُدَوَّنٍ فِي أَيِّ مَذْهَبٍ لَا يَخْلُو مِنْ وَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

١- قِسْمُ الْحَقِّ فِيهِ ظَاهِرٌ بَيِّنٌ؛ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ.

وهَذَا فِي كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ، ظَاهِرٌ كَثِيرٌ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - فَهَذَا يَجِبُ الْأَخْذُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِتِّبَاعِ لِصَاحِبِ الشَّرِيعَةِ ، لَا عَلَى سَبِيلِ التَّقْلِيدِ لِصَاحِبِ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهُ تَشْرِيعٌ عَامٌّ لِلأُمَّةِ، لَيْسَ مِنْ مَجَالَاتِ الاجْتِهَادِ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا ذِكْرُهُ.

٢- قِسْمٌ مَرْجُوحٌ، لِمُخَالَفَتِهِ الدَّلِيلَ؛ فَهَذَا لَا يَجُوزُ الْأَخْذُ بِهِ، وَلَا تَقْلِيدُ ذَلِكَ الْإِمَامِ بِهِ، بَلْ يَجِبُ رَدُّهُ، وَتَرْكُ الْعَمَلِ بِهِ.

وهُوَ عَلَى قِلَّةٍ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - لَكِنْ وَجُودُهُ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ رُكُونِ الْمَذْهَبِ إِلَى الرَّايِ قِلَّةً وَكَثْرَةً.

لِأَجْلِ هَذَا؛ فَقَدْ أَخَذَ عَلَى الْمَذْهَبِ الْحَنَفِيِّ مَسَائِلَ كَثِيرَةً، قَدْ جَاءَ الدَّلِيلُ بِخِلَافِهَا، مَعَ عَلَمِنَا أَنَّ الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَاتِّبَاعَهُ الْأَئِمَّةَ الْفُضَّلَاءَ لَوْ وَقَفُوا عَلَى الدَّلِيلِ، أَوْ وَصَلَ إِلَيْهِمْ: لِأَخْذُوا بِهِ، وَرَدُّوا مَا سِوَاهُ، لَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي»!

٣- قِسْمٌ مِنْ مَسَائِلِ الاجْتِهَادِ، الَّتِي تَجَادَبَتْهَا الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ،

فَهَذَا مَحَلُّ نَظَرِ الْفَقِيهِ.

وَهَذَا الْقِسْمُ كَثِيرٌ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ؛ لِأَنَّ الْوَقَائِعَ مُتَجَدِّدَةً، وَالتَّوَازِلَ مُتَكَرِّرَةً، وَالْمُسْتَجِدَّاتُ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ.

ثُمَّ هَذَا الْقِسْمُ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ:

النَّوعُ الْأَوَّلُ: مَا تَصِحُّ نِسْبَتُهُ إِلَى ذَلِكَ الْإِمَامِ.

النَّوعُ الثَّانِي: مَا لَا تَصِحُّ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ، وَقَدْ نُسِبَ إِلَيْهِ.

النَّوعُ الثَّلَاثُ: مَا أُلْحِقَ بَعْدَهُ عَلَى قَوَاعِدِ مَذْهَبِهِ، تَحْرِيجًا عَلَيْهِ.

النَّوعُ الرَّابِعُ: مَا زَادَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى مَذْهَبِهِ وَقَدْ بَعْدَ وَقْتٍ مِمَّا لَا يُقَرُّهُ هُوَ، بَلْ فِي مَذْهَبِهِ مَا يَنْقُضُهُ.

وَهَذَا كَثِيرٌ -لَا مَنَافِ!- فِي كُتُبِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ

الْأَرْبَعَةِ!

فَيَا مَنْ شُغِفَتْ بِالتَّقْلِيدِ، تَرَفَّقْ! لَا تَنْسِبْ إِلَى مَنْ تُقَلِّدُهُ مَا هُوَ بَرِيءٌ

مِنْهُ، فَتَقَعَّ فِي تَأْيِيمِ نَفْسِكَ أَوَّلًا، ثُمَّ بِالتَّقْوِيلِ عَلَى إِمَامِكَ بِمَا لَمْ يَقُلْهُ نَاتِيًا.

الْأَمْرُ الْعَاشِرُ: بَابُ الْاجْتِهَادِ مَفْتُوحٌ بِشَرْطِهِ، فَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى دَعْوَى

انْقِرَاضِ عَصْرِ الْجَهْلِيَّةِ وَسُدِّ بَابِهِ، فَهِيَ مِنْ نَفَثَاتِ مُتَعَصِّبَةِ الْمَذَاهِبِ

الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ، وَيُقَدِّمُونَ أَقْوَالَ الرِّجَالِ وَأَرَائِهِمْ
 عَلَى الشَّرْعِ الْمُبِينِ، فَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْهُمْ!
 وَسَيَأْتِي لِبَيَانِ آثَارِ التَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ بَعْضُ التَّفْصِيلِ فِي الْبَابِ
 الرَّابِعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

انظر: «المدخل المفصل» (٥٩/١) لشيخنا بكر أبو زيد رحمه
 الله، فقد حقق المراد فيما ذكرناه من إضاءات سلفية.



- الفصلُ الأوَّلُ: التَّمَذُّهُبُ لُغَةً، وَاصْطِلَاحًا.
- الفصلُ الثَّانِي: العِلَاقَةُ بَيْنَ التَّمَذُّهِبِ وَالتَّقْلِيدِ.
- الفصلُ الثَّالِثُ: العِلَاقَةُ بَيْنَ التَّمَذُّهِبِ وَالِاتِّبَاعِ.
- الفصلُ الرَّابِعُ: العِلَاقَةُ بَيْنَ التَّمَذُّهِبِ وَالِاجْتِهَادِ.
- الفصلُ الْخَامِسُ: حُكْمُ التَّمَذُّهِبِ بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ.



الْفَصْلُ الْاَوَّلُ

التَّمَذُّبُ لُغَةً، وَاصْطِلَاحًا

□ التَّمَذُّبُ لُغَةً:

التَّمَذُّبُ مَصْدَرٌ مِنَ الْفِعْلِ: «تَمَذَّهَبَ»، وَوَزْنُهُ «تَمَفَّعَلَ»، وَقَدْ جَاءَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ وَلِسَانِهِمْ أَفْعَالٌ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ، مِثْلُ: تَمَسَّكَنَ، وَتَمَنَّدَلَ، وَتَمَنَطَقَ.

وَيَدُلُّ الْوِزْنُ «تَمَفَّعَلَ» عَلَى الْإِظْهَارِ، وَالْأَخْذِ.

فَمَعْنَى تَمَذَّهَبَ بِكَذَا، أَيِ: اتَّبَعَهُ وَاتَّخَذَهُ مَذْهَبًا.

□ التَّمَذُّبُ اصْطِلَاحًا:

قَبْلَ الْبَدْءِ فِي تَعْرِيفِ التَّمَذُّبِ اصْطِلَاحًا، كَانَ عَلَيْنَا أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ لَمْ يَتَعَرَّضُوا إِلَى بَيَانِ الْمَعْنَى الْاِصْطِلَاحِيَّةِ لِلتَّمَذُّبِ بِمَعْنَاهُ الْاِخْتِيَارِ.

بَلْ إِنَّهُمْ عَرَفُوهُ عَرَضًا، تَحْتَ مَسْأَلَةٍ: «التَّيَزَامُ الْعَامِّي بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ»، بِحَيْثُ يَأْخُذُ الْعَامِّيُّ بِرُخْصِ الْمَذْهَبِ وَعَرَائِمِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا جَرَى فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ.

أَمَّا التَّمَذُّبُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ: «فَهُوَ التَّزَامُ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ مَذْهَبًا مُعَيَّنًا، يَعْتَقِدُهُ أَرْجَحَ، أَوْ مُسَاوِيًا لْغَيْرِهِ»، كَمَا أوردَهُ التَّاجُ الشَّنْكِي فِي كِتَابِهِ: «جَمْعُ الْجَوَامِعِ».

غَيْرَ أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَنْصُصْ عَلَى أَنَّهُ تَعْرِيفٌ لِلتَّمَذُّبِ، وَذَلِكَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي جَعَلَهُ بَعْضُ شُرَاحِ «جَمْعِ الْجَوَامِعِ»: تَعْرِيفًا لِلتَّمَذُّبِ!

□ أَمَّا التَّعْرِيفُ الْمُخْتَارُ لِلتَّمَذُّبِ: «فَهُوَ التَّزَامُ غَيْرِ الْعَامِّي مَذْهَبٌ مُجْتَهِدٌ مُعَيَّنٌ فِي الْفِقْهِ وَأَصُولِهِ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا»^(١).

□ شَرَحُ التَّعْرِيفِ الْمُخْتَارِ:

- «التَّزَامُ»: هُوَ التَّمَسُّكُ بِمَذْهَبِ الْمُجْتَهِدِ.

□ وَيَأْتِي الْإِلْتِزَامُ عَلَى صُورَتَيْنِ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: الْإِلْتِزَامُ بِالْمَذْهَبِ مَعَ عَدَمِ الْخُرُوجِ عَنْهُ، وَلَوْ خَالَفَ الدَّلِيلَ الشَّرْعِيُّ، وَهَذَا بَاطِلٌ شَرْعًا.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: الْإِلْتِزَامُ بِالْمَذْهَبِ - فِي الْجُمْلَةِ - مَعَ الْخُرُوجِ

(١) هَذَا التَّعْرِيفُ مَا خُوِّدَ بِتَضَرُّفٍ مِنْ كِتَابِ «التَّمَذُّبِ» لِلأخِ حَالِدِ بْنِ مُسَاعِدِ الثَّوَيْتِ، فِكِتَابُهُ هَذَا مُجَلَّدَانِ الثَّلَاثِ يُعْتَبَرُ مِنَ أَلْفَعِ الْكُتُبِ وَالْقِسْمِ، حَيْثُ تَكَلَّمَ عَنِ التَّمَذُّبِ بِمَا لَا مَرِيدَ عَلَيْهِ، فَإِنِ أَوْصِي نَفْسِي وَطَلَّاتِ الْعِلْمِ بِقِرَاءَتِهِ وَالطَّرْفِ فِيهِ، فَجَرَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا، فِي حِينِ أَنِّي قَدْ اسْتَغْنَيْتُ عَنْهُ هُنَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّمَذُّبِ وَمَسَائِلِهِ.

عَنْهُ، لِمُسَوِّجٍ مُعْتَبَرٍ، كَمَا لَوْ كَانَ عَلَى خِلَافِ الدَّلِيلِ، وَهَذَا حَقٌّ شَرْعًا.

- «غَيْرُ الْعَامِّيِّ»، قَدْ خَرَجَ بِهِ الْعَامِّيُّ، لِأَنَّ الْعَامِّيَّ لَا مَذْهَبَ لَهُ، إِذْ حَقِيقَةُ التَّمَذُّبِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ، الَّذِينَ يَخْتَارُونَ مَذْهَبًا عَلَى آخَرٍ، لِأَسْبَابٍ عِلْمِيَّةٍ، كَقُوَّةِ أَصُولِ الْمَذْهَبِ، أَوْ قُرْبِهِ مِنَ الدَّلِيلِ، وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ لَا يَتَحَقَّقُ مِنَ الْعَامِّيِّ.

□ وَيَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْقَيْدِ ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ:

الأَوَّلُ: عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِمَّنْ لَمْ يَتَلَفَّؤُوا رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ.

الثَّانِي: الَّذِينَ بَلَغُوا رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ الْمُطْلَقِ، وَيَتَسَيَّبُونَ إِلَى مَذْهَبٍ مُعْتَبَرٍ، دُونَ التَّزَامِ بِأَصُولِ الْمَذْهَبِ وَقُرُوعِهِ، وَدُونَ أَنْ تُؤَثَّرَ هَذِهِ النِّسْبَةُ عَلَى آرَائِهِمُ الْأَصُولِيَّةِ وَالْقُرُوعِيَّةِ.

الثَّالِثُ: الْمُتَعَلِّمُ الَّذِي ارْتَفَعَ عَنْ مَرْتَبَةِ الْعَامِّيِّ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِطَالِبِ الْعِلْمِ الْمُتَبَدِّئِ.

- «مَذْهَبٌ مُجْتَهِدٌ مُعْتَبَرٌ»: هُوَ الْفَقِيهُ الَّذِي اسْتَكْمَلَ شُرُوطَ الاجْتِهَادِ الْمُطْلَقِ؛ بَحِثُ يَتَّخِذُهُ إِمَامًا دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ.

- «فِي الْفِقْهِ وَأَصُولِهِ»، أَيْ: أَنْ يَلْتَزِمَ الْمُتَمَذِّبُ قُرُوعَ الْمَذْهَبِ، وَأَصُولَهُ الْفِقْهِيَّةَ، وَمَا يَتَّبِعُهَا مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالضُّوَابِطِ الْفِقْهِيَّةِ.

- «أو في أحدهما»، أي: أَنْ يَلْتَزِمَ الْمُتَمَذِّبُ فُرُوعَ الْمَذْهَبِ دُونَ أَصُولِهِ، أَوْ أَصُولَهُ دُونَ فُرُوعِهِ.

□ وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا الْقَيْدِ يُوجَدُ ثَلَاثُ صُورٍ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: الْإِذَازِمُ الْمُتَمَذِّبُ أَصُولَ مَذْهَبِ إِمَامِهِ، وَفُرُوعِهِ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: الْإِذَازِمُ الْمُتَمَذِّبُ أَصُولَ مَذْهَبِ إِمَامِهِ، دُونَ فُرُوعِهِ.

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ: الْإِذَازِمُ الْمُتَمَذِّبُ فُرُوعَ مَذْهَبِ إِمَامِهِ، دُونَ أَصُولِهِ.

□ نَسْتَخْلِصُ مِمَّا سَبَقَ:

أَوَّلًا: أَنَّ التَّمَذِّبَ قَدْ يَقَعُ مِنَ الْمُجْتَهِدِ، وَقَدْ يَقَعُ مِنَ الْعَالِمِ الَّذِي لَمْ يَتَلَفَّ رُتْبَةَ الاجْتِهَادِ، وَمِنَ الْمُتَعَلِّمِ الَّذِي ارْتَفَعَ عَنْ رُتْبَةِ الْعَامِي.

ثَانِيًا: أَنَّ مَحَلَّ التَّمَذِّبِ فِي الْفِقْهِ وَأَصُولِهِ، لَا فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَلَا فِي الْمَسَائِلِ الْمَعْلُومَةِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ.

ثَالِثًا: أَنَّ الْإِذَازِمَ الْمَذْهَبِ وَالْخُرُوجَ عَنْهُ - إِنْ وَجَدَ مَا يَقْتَضِي الْخُرُوجَ - لَا يُنَافِي حَقِيقَةَ التَّمَذِّبِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ هُوَ الْإِذَازِمُ بِالْمَذْهَبِ فِي الْجُمْلَةِ.

رَابِعًا: قَدْ يُصَاحِبُ الْإِذَازِمَ بِالْمَذْهَبِ مَعْرِفَةُ أَدِلَّتِهِ فِي الْمَسَائِلِ

الأُصُولِيَّةِ والفُرُوعِيَّةِ، وأدِلَّةُ المَذَاهِبِ المُخَالَفَةِ - وَقَدْ تُؤَدِّي تِلْكَ
 الْمَعْرِفَةُ إِلَى مُخَالَفَةِ المَذْهَبِ، أَوْ نُضْرَتِهِ - وَقَدْ لَا يُصَاحِبُ الْإِتِّزَامَ
 بِالمَذْهَبِ مَعْرِفَةُ الأدِلَّةِ، بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَسَائِلِ مُجَرَّدَةً عَنْ أدِلَّتِهَا.
 انْظُرْ: «التَّمَذُّهُبُ» (١/٦٦) لِحَالِدِ الرُّوَيْتِ، و«التَّمَذُّهُبُ» لِعَبْدِ
 الرَّحْمَنِ الْجَبْرِينِ، «مَجَلَّةُ البُّحُوثِ الْإِسْلَامِيَّةِ» الْعَدَدُ (٨٦) (١٥١)،
 و«التَّمَذُّهُبُ» لِعَبْدِ الْفَتَّاحِ الْيَافِعِيِّ (٩٤).



الفَصْلُ الثَّانِي

العلاقة بين التَّمَذُّبِ والتَّقْلِيدِ

لَقَدْ مَضَى مَعَنَا أَنَّ التَّمَذُّبَ: «هُوَ التَّزَامُ غَيْرِ الْعَامِّي مَذْهَبٍ مُجْتَهِدٍ مُعَيَّنٍ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا».

وَكَمَا مَرَّ مَعَنَا أَنَّ هَذَا التَّعَرِيفَ لَا يَشْمَلُ الْعَامِّي؛ لِأَنَّهُ مُقْلَدٌ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْأُصُولِيِّينَ.

وَمِنْ خِلَالِ ذَلِكَ: فَإِنَّ التَّمَذُّبَ وَالتَّقْلِيدَ يَجْتَمِعَانِ فِي أَنَّ كِلَيْهِمَا اخْتُِذَ لِقَوْلِ قَائِلٍ.

□ أَمَّا الْفَوَارِقُ بَيْنَ التَّمَذُّبِ وَالتَّقْلِيدِ، ففِيمَا يَلِي:

أَوَّلًا: التَّمَذُّبُ اخْتُِذَ قَوْلَ إِمَامٍ مُجْتَهِدٍ، أَمَّا التَّقْلِيدُ، فَهُوَ اخْتُِذَ لِقَوْلِ قَائِلٍ، سَوَاءً كَانَ الْقَائِلُ مُجْتَهِدًا أَمْ غَيْرَ مُجْتَهِدٍ.

ثَانِيًا: التَّمَذُّبُ اخْتُِذَ أَقْوَالِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ، أَمَّا التَّقْلِيدُ، فَقَدْ يَكُونُ الْاِخْتُِذَ عَنْ مُجْتَهِدٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ عَنْ أَكْثَرٍ.

ثَالِثًا: يُمَثِّلُ التَّمَذُّبُ مَنَظُومَةً مُتَكَامِلَةً مِنَ الْفِقْهِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ

وَالْقَوَاعِدِ وَالضُّوَابِطِ الْفِقْهِيَّةِ كَمَا مَرَّ، بِخِلَافِ التَّقْلِيدِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَتَقَيَّدُ
بِهَذِهِ الْمَنْطُومَةِ الْفِقْهِيَّةِ.

رَابِعًا: أَنَّ التَّمَذُّهْبَ فِي كَثِيرٍ مِنْ صُورِهِ طَرِيقٌ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ
لِمَعْرِفَةِ حُكْمِ النَّوَازِلِ، أَمَّا التَّقْلِيدُ فَلَيْسَ طَرِيقًا لِلتَّفَقُّهِ.

خَامِسًا: التَّقْلِيدُ أَمْسَقُ فِي الْوُجُودِ مِنَ التَّمَذُّهْبِ؛ لِأَنَّهُ وَاقِعٌ مُنْذُ
عَصْرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بِخِلَافِ التَّمَذُّهْبِ فَإِنَّهُ ظَهَرَ مَعَ نَشَأَةِ
الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ، أَيُّ: فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ.

سَادِسًا: أَنَّ مَعْرِفَةَ دَلِيلِ الْمَسْأَلَةِ تُخْرِجُ مِنْ حَقِيقَةِ التَّقْلِيدِ، بِخِلَافِ
التَّمَذُّهْبِ؛ فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الدَّلِيلِ لَا تُخْرِجُ عَنْ حَقِيقَةِ التَّمَذُّهْبِ.

سَابِعًا: أَنَّ التَّقْلِيدَ لِلْعَامِيِّ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، بِخِلَافِ
حُكْمِ التَّمَذُّهْبِ.

الْقَصْرُ الثَّالِثُ

العِلَاقَةُ بَيْنَ التَّمْذُهْبِ وَالِاتِّبَاعِ

لَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنْ حَقِيقَةُ الْإِتِّبَاعِ: هُوَ الْإِخْذُ بِمَا بَيَّنَّتْ عَلَيْهِ حُجَّةٌ مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ سَالِمٍ مِنَ الْمُعَارِضِ.

□ وَمِنْ خِلَالِ ذَلِكَ نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ التَّمْذُهْبَ وَالِاتِّبَاعَ يَجْتَمِعَانِ فِيمَا يَلِي:

أَوَّلًا: كُلٌّ مِنَ التَّمْذُهْبِ وَالِاتِّبَاعِ أَخْذٌ لِقَوْلٍ مُجْتَهِدٍ.

ثَانِيًا: عَدَمُ تَحَقُّقِ وَصْفِ التَّمْذُهْبِ وَالِاتِّبَاعِ فِي الْعَامِّي؛ لِأَنَّ التَّمْذُهْبَ لَا يَصِحُّ مِنْهُ، وَلِأَنَّ الْإِتِّبَاعَ إِنَّمَا يَكُونُ لِمَنْ لَدَيْهِ أَهْلِيَّةٌ لِفَهْمِ الدَّلِيلِ، وَالْعَامِّي لَا يَتَحَقَّقُ مِنْهُ - فِي الْجُمْلَةِ - الْفَهْمُ الْإِجْمَالِيُّ لِلدَّلِيلِ.

□ أَمَّا الْفَوَارِقُ بَيْنَ التَّمْذُهْبِ وَالِاتِّبَاعِ، فَبِمَا يَلِي:

أَوَّلًا: التَّمْذُهْبُ أَخْذٌ أَقْوَالٍ مُجْتَهِدٍ مُعَيَّنٍ، أَمَّا الْإِتِّبَاعُ، فَالْإِخْذُ قَدْ يَكُونُ عَنْ مُجْتَهِدٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ يَكُونُ عَنْ أَكْثَرٍ، بِشَرْطِ مَعْرِفَةِ دَلِيلِ قَوْلِهِ.

ثَانِيًا: أَنَّ الْاِتِّبَاعَ يَتَعَلَّقُ بِالمَسَائِلِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا مِنَ الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ وَالْاِجْمَاعِ فَقَطْ، أَمَّا التَّمَذُّهْبُ فَيَشْمَلُ الْمَسَائِلَ الْمَنْصُوصَةَ
عَلَيْهَا، وَغَيْرَهَا مِنَ الْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ، وَالضَّوَابِطِ.

ثَالِثًا: قَدْ يَكُونُ التَّمَذُّهْبُ أَخْذًا لِقَوْلِ إِمَامِ الْمَذْهَبِ دُونَ مَعْرِفَةِ
لَدَلِيلِهِ، أَمَّا فِي الْاِتِّبَاعِ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ.

رَابِعًا: أَنَّ الْاِتِّبَاعَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، بِخِلَافِ حُكْمِ
التَّمَذُّهْبِ.

الفَصْلُ الرَّابِعُ

العَلَاقَةُ بَيْنَ التَّمَذُّبِ وَالْاجْتِهَادِ

يَجْمَعُ التَّمَذُّبُ وَالْاجْتِهَادُ: فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا فِيهِ بَذْلُ الْوُسْعِ،
لَا سِتِّخْرَاجَ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ عَمَلِيٍّ.

□ أَمَّا الْفَوَارِقُ بَيْنَ التَّمَذُّبِ وَالْاجْتِهَادِ، فَفِيمَا يَلِي:

أَوَّلًا: لَيْسَ فِي الْاجْتِهَادِ التَّزَامُ لِمَذْهَبٍ أَحَدٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ،
بِخِلَافِ التَّمَذُّبِ، إِذْ مَبْنَاهُ عَلَى التَّزَامِ مَذْهَبٍ مُجْتَهِدٍ مُعَيَّنٍ.

ثَانِيًا: فِي الْاجْتِهَادِ تَوْحُّدُ أَحْكَامِ الْفُرُوعِ مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ
مُبَاشَرَةً، أَمَّا فِي التَّمَذُّبِ فَتَوْحُّدُ الْأَحْكَامِ مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، أَوْ مِنْ
فُرُوعِ الْمَذْهَبِ، أَوْ مِنْ أَصُولِهِ، فَالْاجْتِهَادُ الْمَذْهَبِيُّ اجْتِهَادٌ مَشُوبٌ
بِالتَّقْلِيدِ.

ثَالِثًا: الْاجْتِهَادُ سَابِقٌ فِي الْوُجُودِ عَلَى التَّمَذُّبِ، إِذِ التَّمَذُّبُ
التَّزَامُ مَذْهَبٍ مُجْتَهِدٍ، وَلَا يَتَصَوَّرُ التَّمَذُّبُ إِلَّا بَعْدَ وَجُودِ الْمُجْتَهِدِ.

رَابِعًا: أَنَّ رُتْبَةَ الْاجْتِهَادِ ثَمَرَةُ التَّمَذُّبِ غَالِيًا؛ لِأَنَّ الْمُتَمَذِّبَ إِذَا
اتَّسَعَتْ مَذَارِكُهُ الْعِلْمِيَّةُ؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَصِلُ إِلَى رُتْبَةِ الْاجْتِهَادِ الْمُطْلَقِ، كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ الْكِبَارِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.



الْفَضْلُ لِلْحَامِتِينَ

حُكْمُ التَّمَذُّبِ بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ

اختلفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ التَّمَذُّبِ بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ الْمَتَّبُوعَةِ، عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: جَوَّازُ التَّمَذُّبِ بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ، وَظَاهِرُ قَوْلِ مَالِكٍ، وَأَحْمَدَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: وَجُوبُ التَّمَذُّبِ بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ.

وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ، وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ وَجْهٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةِ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٧٠ / ١٩): «وَأَمَّا كَثِيرٌ مِنْ أَتْبَاعِ أَئِمَّةِ الْعِلْمِ وَمَسَائِخِ الدِّينِ، فَحَالُهُمْ وَهَوَاهُمْ يُضَاهِي حَال مَنْ يُوجِبُ أَتْبَاعُهُ مَتَّبِعَهُ، لَكِنْ لَا يَقُولُ ذَلِكَ بِلِسَانِهِ، وَلَا يَتَقَدُّهُ عِلْمًا؛ فَحَالُهُ يُخَالِفُ اعْتِقَادَهُ، بِمَنْزِلَةِ الْعَصَاةِ أَهْلِ الشَّهَوَاتِ!»

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: اسْتِخْبَابُ التَّمَذُّبِ بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ.
وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ، وَقَدْ نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ»
(٥٥/١): وَلَمْ يَتَعَقَّبْهُ!

وَهُوَ أَيْضًا قَوْلُ ابْنِ حَمْدَانَ مِنَ الْحَنَابِلَةِ.

وَهَذَا الْقَوْلُ وَالَّذِي قَبْلَهُ: كَمَا تَرَاهُمَا، فِي الْبُعْدِ وَالْخَطَأِ!
لَكُونَهُمَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِمَا كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ، لَا سِيَّمًا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ
الْإِنْجَابَ وَالِاسْتِخْبَابَ حُكْمَانِ شَرْعِيَّانِ مُتَوَقَّفَانِ عَلَى دَلِيلٍ شَرْعِيِّ،
وَلَا دَلِيلٍ هُنَا، كَمَا لَا يَخْفَى.

وَهَذَا ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ نُجِدَهُ يَرُدُّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِوُجُوبِ التَّقْلِيدِ
أَوْ بِاسْتِخْبَابِهِ، بِكَلَامِ نَفِيسٍ قَدْ لَا تَجِدُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ؛ حَيْثُ يَقُولُ فِي
«إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (٢٦٢/٤): «هَلْ يَلْزَمُ الْعَامِّيُّ أَنْ يَتَمَذَّبَ بِبَعْضِ
الْمَذَاهِبِ الْمَعْرُوفَةِ أَمْ لَا؟»

فِيهِ مَذْهَبَانِ: هَلْ عَلَى الْعَامِّيِّ أَنْ يَتَمَذَّبَ بِمَذْهَبٍ وَاحِدٍ مِنَ
الْأَرْبَعَةِ، أَوْ غَيْرِهِمْ؟

أَحَدُهُمَا: لَا يَلْزَمُهُ، وَهُوَ الصَّوَابُ الْمَقْطُوعُ بِهِ؛ إِذْ لَا وَاجِبَ إِلَّا مَا
أَوْجَبَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَمْ يُوجِبِ اللَّهُ وَلَا رَسُولُهُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ
يَتَمَذَّبَ بِمَذْهَبٍ رَجُلٍ مِنَ الْأَمَّةِ فَيَقْلُدَهُ دِينَهُ دُونَ غَيْرِهِ، وَقَدْ انْطَوَتْ
الْفُرُوقُ الْفَاضِلَةُ مُبَرَّاةٌ مُبَرَّاةً أَهْلُهَا مِنْ هَذِهِ النَّسَبَةِ، بَلْ لَا يَصِحُّ لِلْعَامِّيِّ

مَذْهَبٌ، وَلَوْ تَمَذَّهَبَ بِهِ؛ فَالْعَامِّيُّ لَا مَذْهَبَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمَذْهَبَ إِنَّمَا يَكُونُ لِمَنْ لَهُ نَوْعٌ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ، وَيَكُونُ بَصِيرًا بِالْمَذَاهِبِ عَلَى حَسْبِهِ، أَوْ لِمَنْ قَرَأَ كِتَابًا فِي فُرُوعِ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ، وَعَرَفَ فَتَاوَى إِمَامِهِ وَأَقْوَالَهُ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَتَأَهَّلْ لِذَلِكَ الْبَيِّنَةِ، بَلْ قَالَ: أَنَا شَافِعِيٌّ، أَوْ حَنَبَلِيٌّ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؛ لَمْ يَصِرْ كَذَلِكَ بِمَجَرَّدِ الْقَوْلِ، كَمَا لَوْ قَالَ: أَنَا فَصِيهٌ، أَوْ نَحْوِيٌّ، أَوْ كَاتِبٌ، لَمْ يَصِرْ كَذَلِكَ بِمَجَرَّدِ قَوْلِهِ...

وَالْعَامِّيُّ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَصِحَّ لَهُ مَذْهَبٌ، وَلَوْ تَصَوَّرَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمُهُ وَلَا لِغَيْرِهِ!

وَلَا يَلْزَمُ أَحَدًا قَطُّ: أَنْ يَتَمَذَّهَبَ بِمَذْهَبِ رَجُلٍ مِنَ الْأُمَّةِ؛ بِحَيْثُ يَأْخُذُ أَقْوَالَهُ كُلَّهَا، وَيَدْعُو أَقْوَالَ غَيْرِهِ.

وَهَذِهِ بَدْعَةٌ قَبِيحَةٌ حَدَّثَتْ فِي الْأُمَّةِ، لَمْ يَقُلْ بِهَا أَحَدٌ مِنْ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ، وَهُمْ أَعْلَى رُتَبَةٍ، وَأَجَلُ قَدَرًا، وَأَعْلَمُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ مِنْ أَنْ يُلْزَمُوا النَّاسَ بِذَلِكَ!

وَابْتَعُدْ مِنْهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: يَلْزَمُهُ أَنْ يَتَمَذَّهَبَ بِمَذْهَبِ عَالِمٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ!

وَابْتَعُدْ مِنْهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: يَلْزَمُهُ أَنْ يَتَمَذَّهَبَ بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ!

... وَعَلَى هَذَا؛ فَلَهُ أَنْ يَسْتَفْتِيَ مَنْ شَاءَ مِنْ أَتْبَاعِ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ،

وغيرهم، ولا يجب عليه، ولا على المفتي أن يتقيد بأحد من الأئمة الأربعة بإجماع الأمة.

ولكن ليس له أن يتبع رخص المذاهب، وأخذ غرضه من أي مذهب وجدّه فيه، بل عليه اتباع الحق بحسب الإمكان انتهى كلامه باختصار.

القول الرابع: منع التّمذهب بأحد المذاهب الأربعة.
ذهب إلى هذا القول بغض المحققين: كالشوكاني، وغيره.

□ القول الرابع:

لا شك أن التّزجيج بين الأقوال متوقّف على ذكر أدلة كل قول مع توجيهاها، وبيان المقبول منها من المردود، وهذا البحث قد يُخرِجنا عن مقصد الاختصار هنا، لذا فمَن أرادها؛ فعليه بكتاب «التّمذهب» (٢/ ٧٨٠) لحاليد الروّينع.

ومن هنا؛ فإنّ الذي يظهر لي من خلال ما مضى: أن أقرب الأقوال في حكم التّمذهب: هو القول بالجواز، أو بالمنع، لقوة أدلّتهما، وظهور حجّتهما.

لِكِنَّ الَّذِي أَرْجَحُهُ مِنْهُمَا: هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ الَّذِي يُجِيزُ التَّمْذُوبَ
دُونَ إِنْجَابِ، وَلَا اسْتِخْبَابِ، وَهَذَا قَوْلُ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدِيمًا
وَحَدِيثًا، وَمِنْهُمْ مَنْ حَكَى الْإِجْمَاعَ، وَهُوَ بَعِيدٌ!

هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ عَامَّةَ طُلَّابِ الْعِلْمِ مُنْذُ أَزْمَانٍ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا لَا
يَسْمَعُهُمْ إِلَّا هَذَا الْقَوْلَ، وَإِلَّا وَقَعُوا فِي خِيَصَرٍ بَيِّنٍ!

وَالْقَائِلُونَ بِمَنْعِ التَّمْذُوبِ لِلطَّالِبِ الْمُبْتَدِئِ، يُغَيِّرُ فِي حَقِيقَتِهِ:
مَنَالًا صَغْبًا، لَا يَسْتَطِيعُهُ أَحَدٌ فِي أَوَّلِ الطَّلَبِ، إِلَّا عَلَى أَفْرَادٍ عَزَّ
وَجُودُهُمْ مُنْذُ أَزْمَانٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَنَحْنُ وَإِيَّاهُمْ؛ لَا نَخْتَلِفُ قَوْلًا وَاحِدًا: فِي أَنَّ الطَّالِبَ الْمُبْتَدِئَ
لَا تَتَحَقَّقُ لَهُ الْمَعْرِفَةُ النَّامَةُ فِي عُلُومِ الْأَلَةِ: كَالنَّحْوِ، وَأَصُولِ الْفِقْهِ،
وَمُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهَا إِلَّا عَنْ طَرِيقِ تَقْلِيدِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهَذَا
تَقْلِيدٌ ضَمْنِيٌّ؛ حَتَّى إِذَا بَلَغَ الطَّالِبُ رُتْبَةَ عَالِيَةٍ فِي الْعِلْمِ، فَلَهُ وَالْحَالَةُ
هَذِهِ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِنَفْسِهِ أَمُورَ بَغِيرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْكِبَارِ.

والتَّقْلِيدُ فِي عُلُومِ الْأَلَةِ وَغَيْرِهَا: هُوَ فِي حَقِيقَتِهِ تَقْلِيدٌ لَا يَخْتَلِفُ
فِيهِ أَحَدٌ، فَإِذَا جَازَ التَّقْلِيدُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْعُلُومِ؛ فَجَوَّازُ التَّمْذُوبِ
بِوَاحِدٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ الْفِقْهِيَّةِ مِنْ بَابِ أُولَى، وَلَا سِيَّمَا إِنَّا
نَقْصِدُ بِالتَّمْذُوبِ هُنَا: أَنْ يَجْعَلَ الطَّالِبُ كُتُبَ الْمَذْهَبِ دَلِيلًا إِلَى فَهْمِ
الدَّلِيلِ، لَا تَقْدِيمًا عَلَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ!

أَمَّا مَنْ تَعَتَّتْ بَعْدَئِذٍ؛ ثُمَّ أَرَادَ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ أَنْ يَسْتَشِيطُوا عُلُومَ
الْآلَةِ مِنْ تِلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ: فَلَا جَرَمَ أَنَّهُ قَدْ حَمَلَهُمْ مَا لَا طَاقَةَ لَهُمْ بِهِ!
وَكُلُّنَا يَعْلَمُ يَقِينًا - أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَقِلَّ
بِنَفْسِهِ فِي مَعْرِفَةِ أُصُولِ الْفِقْهِ، وَالتَّحْوِ، وَالْمُصْطَلَحِ دُونَ الرُّجُوعِ إِلَى
أَهْلِ الْقَرْنِ: فَإِنَّهُ سَيَقْعُ، وَلَا بُدَّ فِي جَهَالَاتٍ مَمْقُوتَةٍ!
ثُمَّ إِنَّ النَّاطِرَ فِي تَارِيخِ الْأُمَّةِ لَيَجِدُ أَنَّ أَكْثَرَ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ مُنْذُ
اسْتِقْرَارِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ الْمَبْهُوعَةِ، كَانُوا مُتَمَذِّهِينَ بِأَحَدِهَا أَوْ
بِغَيْرِهَا، فَدُونُكَ كُتُبُ التَّارِيخِ، وَالسِّيَرِ، وَالتَّرَاجِمِ، وَالطَّبَقَاتِ،
وغيرِهَا، بَلْ قَدْ لَا تَجِدُ أَحَدًا مِنْهُمْ غَيْرَ مُتَمَذِّبٍ إِلَّا عَلَى نُذُرٍ، وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ!

□ تَبَيَّنَ: أَمَّا مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُحَقِّقِينَ: «بِمَنْعِ
التَّمَذُّبِ»، لِاسِيَمَا ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَابْنَ الْقَيِّمِ، وَغَيْرِهِمَا، فَلَيْسَ عَلَى
إِطْلَاقِهِ، وَمَنْ نُقِلَ عَنْهُمْ: الْمَنْعُ بِإِطْلَاقٍ؛ فَقَدْ أَخْطَأَ الْفَهْمَ عَنْهُمْ.
يُوضِّحُهُ؛ أَنَّ غَالِبَ كَلَامِ هَؤُلَاءِ الْمُحَقِّقِينَ عَنْ حُكْمِ التَّمَذُّبِ لَا
يَخْرُجُ عَنْ أَمْرَيْنِ:
الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: مَنْعُهُمْ مِنَ الزَّامِ الْعَامِّيِّ بِالتَّمَذُّبِ.

الأمر الثاني: مُتَعَهُم مِّنَ الزَّامِ الْمُتَمَذِّبِ بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ.

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ مَجْمُوعَ كَلَامِهِمْ، يَدُورُ حَوْلَ: مَنَعَ الْقَوْلِ بِالْإِلْزَامِ، سَوَاءً كَانَ الْمُلْزَمُ عَامِّيًّا أَوْ مُتَمَذِّبِيًّا، وَهَذَا الْمَنَعُ مِنْهُمْ هُوَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْإِلْزَامَ لَفْظٌ عَامٌّ يَتَضَمَّنُ: الْاسْتِحْبَابَ أَوِ الْإِجْبَابَ، وَكِلَاهُمَا لَيْسَ عَلَيْهِمَا دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِمَا أَحَدٌ مِّنْ أئمَّةِ السَّلَفِ!

هَذَا إِذَا عَلِمَ الْجَمِيعُ؛ أَنَّ عَامَّةَ الْمُحَقِّقِينَ الَّذِينَ قَالُوا بِمَنَعِ التَّمَذُّبِ: هُمْ مُتَمَذِّبُونَ، أَوْ كَانُوا فِي أَوَّلِ أَمْرِهِمْ مُتَمَذِّبِينَ بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ؛ حَتَّى إِذَا مَا عَلَا كَعْبُهُمْ، وَظَهَرَ عَلَيْهِمْ، وَبَلَغُوا دَرَجَةَ الاجْتِهَادِ؛ فَعِنْدَهَا صَرَّحُوا بِعَدَمِ التَّمَذُّبِ!

وَحَسْبُكَ بِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، الَّذِي تُسَبِّ إِلَيْهِ الْقَوْلُ: بِمَنَعِ التَّمَذُّبِ؛ أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ حَنْبَلِيَّ الْمَذْهَبِ، وَأَنَّهُ صَاحِبُ مُشَارَكَاتِ عِلْمِيَّةٍ فِي خِدْمَةِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، سَوَاءً كَانَتْ هَذِهِ الْخِدْمَةُ فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ الْفِقْهِيِّ، أَوْ فِي شَرْحِ أَصُولِهِ الْفِقْهِيَّةِ، مِمَّا لَا يَخْفَى عَلَى الْجَمِيعِ!

وَهَذَا الْحَافِظُ السُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ نَجِدُهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ زَيْدِيًّا، ثُمَّ ادَّعَى مَرْتَبَةَ الاجْتِهَادِ (مَعَ مُيُولِهِ لِلْمَذْهَبِ الظَّاهِرِيِّ!)؛ حَتَّى إِذَا بَلَغَ دَرَجَةَ الْخُرُوجِ عَنِ التَّمَذُّبِ: قَامَ بِتَأْلِيفِ كِتَابٍ فِي الْفِقْهِ بِعُنْوَانِ:

«الدَّرَرُ الْبَهِيمَةُ»، ثُمَّ شَرَحَهُ ثَانِيًا فِي كِتَابِهِ: «الدَّرَارِي الْمُضَيِّعَةُ»؛ كُلُّ ذَلِكَ مِنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: كَيْ يُخْرِجَ الطَّالِبَ مِنَ التَّمَذُّهِبِ الْفِقْهِي إِلَى الْأَخْذِ بِالْدَّلِيلِ؛ لَكِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَسْتَطِعِ الْفِرَارَ مِنَ التَّقْلِيدِ الضُّمْنِيِّ؛ حَيْثُ نَرَاهُ فِي كِتَابِهِ هَذَا يَدْعُو إِلَى تَقْلِيدِهِ، لَا تَقْلِيدَ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ، لَا سِيَّمَا أَصْحَابَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ الْمَتَّبُوعَةِ، فَوَقَعَ فِيمَا قَرَأَ مِنْهُ!

- الفصل الأول: التَّعَصُّبُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.
- الفصل الثاني: العِلَاقَةُ بَيْنَ التَّعَصُّبِ وَالتَّمَذُّبِ.



الفَصْلُ الْأَوَّلُ

التَّعَصُّبُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

ازْتَبَطْتُ كَلِمَةً «الْمَذْهَبُ» فِي أَذْهَانِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِتِلْكَ
الْآثَارِ السَّيِّئَةِ الَّتِي أَوْرَثَتْهَا بَعْضُ التَّعَصُّبَاتِ الْمَذْهَبِيَّةِ لِفَقْهَاءِ الْمُسْلِمِينَ،
وَحَفَلَتْ بِهَا بَعْضُ التَّرَاجِمِ، وَالرُّدُودِ، وَالْمُنَاطَرَاتِ، وَالتَّالِيفَاتِ
الْمُخْتَلَفَةِ، كَمَا اِزْتَبَطْتُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ أحيانًا بِالتَّقْلِيدِ وَالْجُمُودِ عَلَى
اجْتِهَادَاتِ الْأَوَّلِينَ، وَالِاسْتِغْنَاءِ بِذَلِكَ عَنِ الْحَاجَةِ إِلَى الْاجْتِهَادِ،
وَالْبَحْثِ، وَالتَّحْقِيقِ الْعِلْمِيِّ، وَرُبُّمَا اِزْتَبَطْتُ بِالِاسْتِغْنَاءِ عَنْ أُدِلَّةِ
الْوَحْيَيْنِ!

وَقَدْ أَخْفَى هَذَا الْاِزْتِبَاطُ مَا كَانَ لِلْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ مِنْ فَضْلِ عَلَى
الْمُسْلِمِينَ، وَعَلَى اِزْدِهَارِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، وَلَسْنَا بِسَبِيلِ الْآنَ أَنْ نَعْرِفَ
ذَلِكَ الْخَيْرِ، وَذَلِكَ الْفَضْلِ، بَلْ حَسَبْنَا الْآنَ مَعْرِفَةَ التَّعَصُّبِ الْفِقْهِيِّ.

□ التَّعَصُّبُ لُغَةً: أَنْ يُدْعَى الرَّجُلُ إِلَى نُصْرَةِ عَصِيَّتِهِ، وَالتَّأْلِيفِ
مَعَهُمْ عَلَى مَنْ يُتَاوَنُهُمْ، ظَالِمِينَ، أَوْ مَظْلُومِينَ.

□ التَّعَصُّبُ اصطلاحاً:

هُنَاكَ خِلَافٌ فِي تَعْرِيفِ التَّعَصُّبِ الاصْطِلَاحِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ،
وَذَلِكَ بِحَسَبِ تَنَوُّعِ مَذَاهِبِهِمُ الْعِلْمِيَّةِ.

فَكَانَ مِنْ أَظْهَرِهَا تَعْرِيفًا، أَنْ يُقَالَ: هُوَ الْمَيْلُ مَعَ الْهَوَى؛ لِأَجْلِ
نُصْرَةِ الْمَذْهَبِ، مَعَ الْغَضِّ وَالتَّنَقُّصِ لِأَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى.

وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَعْرِيفِ التَّعَصُّبِ
الْمَذْهَبِيِّ؛ إِلَّا إِنَّهَا فِي جُمْلَتِهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّعَصُّبَ دِفَاعٌ عَنِ الْمَذْهَبِ
مَعَ هَوَى!

لِذَا فَإِنَّمَا نَجِدُ التَّعَصُّبَ الْمَذْهَبِيَّ قَدْ أَخَذَ بِرِقَابِ بَعْضِ الْمُتَمَذِّهِينَ
إِلَى الدِّفَاعِ عَنِ مَذْهَبِهِمْ، بَعْضُ النَّظَرِ أَكَانَ الْحَقُّ مَعَهُمْ، أَمْ لَا، مَعَ
اعْتِقَادِهِمْ خَطَأً كُلِّ مَنْ خَالَفَ مَذْهَبَهُمْ؛ لِمُجَرَّدِ الْمُخَالَفَةِ، دُونَ اعْتِبَارِ
لِلدَّلَةِ الشَّرْعِيَّةِ!

وَفَوْقَ ذَلِكَ نَجِدُهُمْ أَيْضًا لَا يَسْتَأْخِرُونَ مِنَ التَّبَلُّغِ مِنَ الْمُخَالَفِينَ
وَالْحَطِّ مِنْ قَدْرِهِمْ!

لِأَجْلِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ التَّعَصُّبَ لِلْأُثْمَةِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ دُونَ دَلِيلٍ، أَوْ
الدِّفَاعِ عَنْهُمْ بِغَيْرِ هُدًى: يُعْتَبَرُ ارْتِمَاءً فِي عَمَايَةٍ، وَانْزِلَاقًا فِي غَوَايَةٍ،
كَمَا أَنَّ الْمُقَاصَلَةَ بَيْنَهُمْ، وَإِقَامَةَ سَوْقِ التَّرْجِيحِ بَيْنَ هَذَا الْمَذْهَبِ
وَذَاكَ، كُلُّ ذَلِكَ يُعَدُّ تَفْرِيقًا بَيْنَ أَبْنَاءِ الْأُمَّةِ الْوَاحِدَةِ، وَإِثَارَةً لِأَسْبَابِ

الْفُرْقَةُ وَالشَّجَارِ وَالْخِصَامُ؛ لِأَنَّ التَّمَذُّبَ لَيْسَ دِينًا مُتَرَلًّا، وَلَا شَرْعًا مُقَدَّسًا، وَإِنَّمَا هُوَ ضَرُورَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا لِلْعَامَّةِ، وَمَنْ يَتَدَرَّجُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ مِمَّنْ لَمْ يَبْلُغُوا دَرَجَةَ النَّظَرِ فِي الْأَدِلَّةِ.

وَلِأَنَّ الْمَذْهَبَ الْوَاحِدَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُلْزَمًا لِجَمِيعِ الْأُمَّةِ؛ حَتَّى يَتَعَيَّنَ تَقْلِيدُهُ وَالْإِلتِزَامُ بِهِ، فَمَنْ ذَا الَّذِي لَمْ يُغَرِّبْ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِيهِ عَلَى كَثْرَتِهَا؟ وَمَنْ ذَا الَّذِي سَلِمَ مِنَ الْخَطَا فِيمَا بَنَاهُ مِنَ الْأَحْكَامِ عَلَى الْقِيَاسِ وَالْتِمِثِ؟

وَقَدْ مَضَى مَعْنَا؛ أَنَّ الْأِيْمَةَ الْأَرْبَعَةَ هُمْ أَصْحَابُ فَضْلٍ بِمَا سَبَقُوا إِلَيْهِ مِنْ رَسْمِ قَوَاعِدِ الْاسْتِنْبَاطِ، وَمَسَالِكِ الْاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ، لِذَا فَلَهُمْ جُهْدٌ مُشْكُورَةٌ فِي تَخْرِيجِ أَحْكَامِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ.

فَعِنْدَمَا كَانَ اخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةً وَاسِعَةً عَلَى الْأُمَّةِ، وَمَذَاهِبُهُمْ فِي جُمْلَتِهَا تَتَكَامَلُ وَلَا تَتَنَاضَلُ، وَتَتَظَافَرُ وَلَا تَتَنَافَرُ، وَلِلْبَاحِثِينَ الْمُجْتَهِدِينَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَنْظُرُوا فِي أَقْوَالِهِمْ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ مَعَ مَا نَصَبُوا عَلَيْهَا مِنَ الْأَدِلَّةِ، وَمَا اسْتَنَدُوا إِلَيْهِ مِنَ الْحُجَجِ، عَلَى أَنَّهَا رَاجِعَةٌ لَدَيْهِمْ، وَقَدْ تَكُونُ مَرْجُوحَةً عِنْدَ غَيْرِهِمْ، وَهِيَ دَائِمًا تَبْعٌ لِلدَّلِيلِ، تُوزَنُ بِمَوَازِينِ الْأُصُولِ، وَيُرَجَّحُ بَيْنَهَا بِقَوَاعِدِ الْعِلْمِ، لَا بِمَنَازِعِ الْهَوَى.

وَلَا يُجَادِلُ أَحَدٌ فِي أَنَّ سَلَفَ الْأُمَّةِ الصَّالِحِ خَيْرٌ مِنْ خَلْفِهَا، وَهُمْ

مَعَ ذَلِكَ قَدْ وَقَعَ بَيْنَهُمُ الْخِلَافُ فِي الْاجْتِهَادِ، وَعَلَى الرُّغْمِ مِنْ ذَلِكَ
لَمْ يَكُنْ دَاعِيَا لِلتَّعَصُّبِ، وَلَا مُسَبِّحًا لِلْفُرْقَةِ، بَلْ كَانَ مُجَرَّدَ اخْتِلَافٍ
رَأْيٍ، وَاجْتِهَادًا يَرْجُو أَحَدُهُمْ بِهِ الْأَجْرَ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، أَخْطَأَ فِيهِ،
أَمْ أَصَابَ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ : «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ
فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَمِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ؛ لَقَدْ كَانَ الْمُتَمَذِّهِوْنَ مُنْذُ نَشَأَةِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ
وَعَبْرَ مَا عَلَى السَّدَادِ وَالْأُلْفَةِ وَالتَّالْفِ، الْأَمْرُ الَّذِي صَارَ فِيهِ أَهْلُ الشُّنَّةِ
إِلَى هَذِهِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ الْمَشْهُورَةِ: دَرَسًا وَتَدْرِيْسًا، وَقِرَاءَةً، وَإِقْرَاءً،
وَكِتَابَةً، وَتَأْلِيْفًا، وَقَضَاءً، وَفُتْيًا، وَعِلْمًا، وَعَمَلًا، وَصَارَ لَهَا مِنَ الْقَبُولِ
وَالِانْتِشَارِ، مَا بَلَغَ مَبْلَغَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَانْصَرَفَ النَّاسُ إِلَيْهَا كَالْعُنُقِ
الْوَحِيدِ، فَلِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ!

ثُمَّ بَسَتْ نَوَابِثُ رَدِئَتِهِ مِمَّنْ تَمَكَّنَتْ مِنْ نُفُوسِهِمُ الْعَصِيَّةُ،
وَالِانْتِصَارُ، وَالْحَمِيَّةُ، وَالتَّنَافُسُ فِي الْمَذْهَبِيَّةِ، وَمِنْ هُنَا انْعَقَدَتْ
أَصِرَّةُ التَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ، وَبَلَغَتْ إِلَى بِلَاطِ الْوَلَاةِ، وَقَامَ سُوقُهَا فِي
بَعْضِ الدَّرُوسِ وَالطَّرُوسِ، فَالَ جُلُّ الْخَلِيقَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حِينَهَا إِلَى
قِسْمَيْنِ اثْنَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مُتَسَبِّبٌ إِلَى ذَلِكَ الْإِمَامِ، اتَّخَذَهُ مُسْتَدَلًّا، وَافْتَتَى

كُتِبَ مَذْهَبُهُ، لِمَعْرِفَةِ اسْتِدْلَالِهِ، ثُمَّ عَرَضَهَا عَلَى الْوَحْيَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ،
فَمَا كَانَ مُؤَيِّدًا بِالذَّلِيلِ أَخَذَ بِهِ، وَإِلَّا رَدَّهُ، مَعَ الْوَلَاءِ وَالْمَحَبَّةِ لِكُلِّ
عَالِمٍ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الشُّنَّةِ، وَالِاسْتِفَادَةِ مِنْ عِلْمِهِمْ وَفِقْهِهِمْ، وَدَعَا إِلَى
الِاتِّلَافِ وَالْوِفَاقِ، وَبَيَّذَ أَسْبَابَ الْاِخْتِلَافِ وَالشُّقَاقِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مُتَعَصِّبٌ ذَمِيمٌ أَخْلَدَ إِلَى حَضِيضِ الثَّقَلِيدِ، وَلَمْ
يَذَرِ مَا يُبْدِئُ فِي الْفِقْهِ، وَمَا يُعِينُ، هَجَرَ الْقُرْآنَ وَالشُّنَّةَ، وَنَصَبَ إِمَامَهُ
غَيْرَ الْمَعْصُومِ مَحَلَّ النَّبِيِّ الْمَعْصُومِ، فَجَعَلَهُ الْوَاسِطَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ
وَشَرِّعَهُ.

وَجَعَلَ: «الْمُتَنِّ فِي الْمَذْهَبِ لَهُ قُرْآنًا، وَشُرُوحُهُ لَهُ شُنَّةٌ وَتَبْيَانًا،
فَالْحَقُّ عِنْدَهُ مَا وَجَدَهُ فِي مَذْهَبِهِ، وَإِنْ خَالَفَ صَحِيحَ الْمَنْقُولِ، وَصَرِيحَ
الْمَعْقُولِ».

فَهَذَا قَرْنٌ تَبَاعَدَ عَنِ الْكِتَابِ وَالشُّنَّةِ، فَضَلَّ الطَّرِيقَ، وَمَالَتِ بِهِ
الْعَصَبِيَّةُ ذَاتَ السَّمَالِ، وَذَاتَ الْيَمِينِ، فَعِنْدَهَا عَظُمَتِ الْمِحْنَةُ بَيْنَ
الْمُسْلِمِينَ، وَاشْتَدَّتْ بَيْنَهُمُ الْبَلَاءَةُ وَالْاِخْتِلَافُ وَالتَّنَاحُرُ!

لِذَا: وَقَعَ بَيْنَ الْمُتَمَذِّهِينَ مُسَاحَنَاتٌ وَخُصُومَاتٌ، وَعَدَاءٌ
وَبَغْضَاءٌ، وَتَضَيُّقٌ وَتَفْسِيقٌ، وَتَقْرِيعٌ وَتَبْدِيعٌ، وَتَنَاحُرٌ وَتَدَابُرٌ؛ حَتَّى
نَشَبَتْ فِي بَعْضِ الْأَضْقَاعِ حُرُوبٌ أَبَادَتِ الْفَرِيقَيْنِ، وَهَيْشَاتٌ أَهْلِدَتْ
بَسَبِهَا دِمَاءً مِنْ شَاءِ اللَّهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وَمَا زَالَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ حَتَّى تَطَامَنَتْ هَذِهِ الْفِتْنَةُ بِفَضْلِ مَنْ اللَّهِ
وَرَحْمَتِهِ، حَيْثُ قَبِضَ لَهَا أَيْمَةٌ أَعْلَامًا؛ لِيُرُدُّوا الْمُسْلِمِينَ إِلَى مَنْهَلِ
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَكَانَ مِنْهُمْ:

الْحَافِظَانِ: حَافِظُ الْمَشْرِقِ: الْحَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٦٣)، فِي كِتَابِهِ «الْفَقِيهَ وَالْمُتَفَقِّهَ».

وَحَافِظُ الْمَغْرِبِ: ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٦٣)،
فِي كِتَابِهِ «جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ».

إِذْ حَرَّرَا كَلِمَةَ الْفَضْلِ بِالِانْتِصَارِ لِدَاعِي الدَّلِيلِ، وَالْقَذْحِ فِي الدَّعْوَةِ
إِلَى التَّعَصُّبِ الذِّمَمِيِّ، وَالصَّدِّ عَنِ الدَّلِيلِ، فَلَا حَاجَ لَدَى الْمُتَنَصِّفِينَ الْحَقُّ
الْمُسْتَيْقِ مِنَ الزَّنْفِ وَالْمَنِّ.

وَهَكَذَا؛ اسْتَمَرَّ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الذَّبِّ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ حَتَّى
مَا شَعَرَ النَّاسُ إِلَّا وَصَوْتُ جَهِيْزٍ ظَهَرَ مِنَ الْأَرْضِ الْمُبَارَكَةِ، مِنْ رُبَى
دِمَشْقِ الشَّامِ، يُغْلِنُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ: فَسَادُ التَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ،
وَعَطْلُ الْمُقْلَدَةِ، وَتَغْلِيظُ الدَّعْوَةِ إِلَى سَدِّ بَابِ الاجْتِهَادِ، وَالصَّيْحَةُ فِي
وُجُوهِ دُعَاةِ التَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ، وَأَنَّهُ بِدْعَةٌ حَادِثَةٌ بَعْدَ الْقُرُونِ الْفَاضِلَةِ،
وَأَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِ تَقْلِيدِ فَقِيهِهِ فِي دِينِ اللَّهِ، لَا يَخْرُجُ عَنْ قَوْلِهِ
إِلَى الدَّلِيلِ، وَلَا إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ: ضَلَالٌ عَظِيمٌ، وَبِدْعَةٌ فِي
الْمُسْلِمِينَ.

وَأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الطَّوَاعِيَّةُ لِلَّهِ، وَلِرَسُولِهِ ؛ لَا غَيْرَ.

ذَلِكُمْ هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْعَبَّاسِ تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٢٨)؛ فَأَثَرَتْ دَعْوَتُهُ الْإِصْلَاحِيَّةَ هَذِهِ، وَهِيَ اللَّهُ لَهُ أَغْوَانًا، وَتَلَامِيذٌ، فِي غُرَّتِهِمْ، تَلْمِيزُهُ الْبَارَّ، وَصَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْمُفِيدَةِ: شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٥١).

فَكَانَ لَهُذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ - ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَابْنِ الْقَيِّمِ - وَغَيْرُهُمَا مِنْ التَّبَحُّوثِ الدِّيْنِيَّةِ مَا تَقَرُّ بِهِ عَيْنُ الدِّينِ يُؤَثِّرُونَ طَاعَةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَطَاعَةَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْهُدَى عَلَى أَهْلِ التَّعَصُّبِ وَالْهَوَى.

ثُمَّ اسْتَمَرَّتْ هَذِهِ الْمَدْرَسَةُ الْأَثَرِيَّةُ الْمُبَارَكَةُ، تَسِيرُ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ، وَيُظْهَرُ لَهَا فِي كُلِّ عَصْرِ عَالَمٍ وَدَاعِيَةٍ؛ حَتَّى آلَتْ «الدَّعْوَةُ إِلَى التَّقْلِيدِ، وَالْحَجَرِ عَلَى الْمُقُولِ، وَالصَّدِّ عَنِ الدَّلِيلِ» فِي زَاوِيَةٍ، يَأْبَاهَا اللَّهُ، وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ، وَمَا يَسْكُنُ إِلَيْهَا إِلَّا مُتَجَرِّئٌ عَلَى الْإِثْمِ الْمُبِينِ، مُتَحَمِّلٌ آثَامَ مَنْ يُقْلِدُهُ فِي بِدْعَتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ!

هَذِهِ الْإِمَاعَةُ مُخْتَصَرَةٌ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ أَمْرُ النَّاسِ، وَمَا حَدَّثَ بَعْدُ مِنَ التَّمَذُّبِ، ثُمَّ انْشِقَاقِهِمْ فِيهِ إِلَى فَرِيقَيْنِ إِلَّا بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كَانُوا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ مِمَّنْ اكْتَسَبُوا لِقَبِّ «أَهْلِ الْحَدِيثِ»، هَذَا اللَّقَبُ الْمُبْنِي، الَّذِي كَانَ مِنْ قَبْلِ لَشَيْوُخِ الْقُرُونِ الْمَفْضَلَةِ، ثُمَّ لَاتِبَاعِهِمْ؛ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ.

الفصل الثاني

العلاقة بين التعصب والتمذهب

من خلال تعريفنا للتمذهب والتعصب: نجد أنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ فِي
أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا أَخَذَ لِمَذْهَبٍ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ فِي الْأُصُولِ، أَوْ فِي الْفُرُوعِ.

□ أَمَّا الْفَوَارِقُ بَيْنَ التَّمَذُّبِ وَالتَّعَصُّبِ، فَفِيمَا يَلِي:

أَوَّلًا: التَّمَذُّبُ أَسْبَقُ وَجُودًا مِنَ التَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ؛ لِأَنَّ
التَّعَصُّبَ أَثَرٌ مِنْ أَثَارِ التَّمَذُّبِ؛ لِأَنَّ مُمَارَسَةَ بَعْضِ الْمُتَمَذِّهِينَ فِي
بَعْضِ الْعُصُورِ هِيَ الَّتِي أَظْهَرَتْ التَّعَصُّبَ الْمَذْهَبِيَّ.

ثَانِيًا: لَيْسَ فِي التَّمَذُّبِ إِعْرَاضٌ عَنِ الْأَدِلَّةِ، أَوْ رَدٌّ لَهَا، بِخِلَافِ
التَّعَصُّبِ؛ فَإِنَّهُ إِعْرَاضٌ عَنِ الدَّلِيلِ، وَرَدٌّ لَهُ؛ بِدَعْوَى مُخَالَفَتِهِ
لِمَذْهَبِهِ.

ثَالِثًا: يُؤَدِّي التَّعَصُّبُ إِلَى تَفْرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِخْذَاتِ التَّرَاجُ
وَالشَّقَاقِ بَيْنَهُمْ، أَمَّا التَّمَذُّبُ فَلَيْسَ كَذَلِكَ.

رَابِعًا: قَدْ يَكُونُ الْبَقَاءُ عَلَى الْمَذْهَبِ؛ لِأَجْلِ قُوَّةِ دَلِيلِهِ، أَوْ أُصُولِهِ،
أَوْ لِاعْتِبَارِ آخَرٍ، وَهَذَا بِخِلَافِ التَّعَصُّبِ؛ فَإِنَّ الْبَقَاءَ عَلَى الْمَذْهَبِ
يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْهَوَى، دُونَ اعْتِبَارِ الدَّلِيلِ وَنَحْوِهِ.

يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (٢/ ١٤٣): «أَمَّا الْمُتَعَصِّبُونَ، فَإِنَّهُمْ عَكَسُوا الْقَضِيَّةَ، وَنَظَرُوا فِي السُّنَّةِ، فَمَا وَافَقَ أَقْوَالَهُمْ مِنْهَا قَبِلُوهُ، وَمَا خَالَفَهَا تَحَيَّلُوا فِي رَدِّهِ، أَوْ رَدَّ دِلَالَتِهِ...».

خامسا: أَنَّ التَّعَصُّبَ الْمَذْهَبِيَّ مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ، بِخِلَافِ حُكْمِ التَّمَذُّبِ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ فِي الْجُمْلَةِ.



- الفصلُ الأوَّلُ: الانْتِصَارُ لُغَةً، واضْطِلَاحًا.
- الفصلُ الثَّانِي: العِلَاقَةُ بَيْنَ الانْتِصَارِ وَالتَّمَذُّبِ.



الفصل الأول

الانتصار لغة واصطلاحاً

□ الانتصار لغة:

لِلانْتِصَارِ فِي «مَعَاجِمِ اللُّغَةِ» مَعَانٍ كَثِيرَةٌ، فَكَانَ مِنْ أَظْهَرِهَا مِمَّا لَهُ عِلَاقَةٌ بِمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ: الْعَوْنُ.

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ اللُّغَةِ»: «التَّصَرُّ: عَوْنُ الْمَظْلُومِ». وَيُسْتَدَلُّ لَهُ بِقَوْلِهِ : «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

□ الانتصار اصطلاحاً: وَرَدَ لَفْظُ «الانْتِصَارِ»، أَوْ «الانْتِصَارِ لِلْمَذْهَبِ»، أَوْ «نُصْرَةُ الْمَذْهَبِ»، فِي تَصَاعُفِ مَوْلَفَاتِ الْعُلَمَاءِ فِي وَقْتِ مُبَكَّرٍ.

وَمَعَ هَذَا فَقَدْ اضْطَلَحُوا فِي مُجْمَلِ كَلَامِهِمْ عَلَى أَنَّ الْانْتِصَارَ: هُوَ تَرْجِيحُ الْمَذْهَبِ، وَالِاسْتِدْلَالُ لَهُ، مَعَ الرَّدِّ عَلَى أُدِلَّةِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى.

وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ بَذْرَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَذْخَلِ» (٤٣٥): «وَقَدْ سَمِيَ
أَبُو الْخَطَّابِ كِتَابَهُ بِ«الْإِنْتِصَارِ فِي الْمَسَائِلِ الْكِبَارِ»، وَكِلَاهُمَا - أَيْ:
كِتَابُ أَبِي الْخَطَّابِ، وَكِتَابُ «الْمُفْرَدَاتِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَحْيَى - يَذْكُرَانِ
أَفْرَادَ الْمَسَائِلِ الْكِبَارِ مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ، وَيَنْتَصِرَانِ لِمَذْهَبِ
الْإِمَامِ أَحْمَدَ، مَعَ ذِكْرِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ أَصْحَابُ كُلِّ إِمَامٍ لِنُصْرَةِ إِمَامِهِ،
وَهَذِهِمُ انْتَهَى.

فَيُمْكِنُ تَعْرِيفُ الْإِنْتِصَارِ بِنَاءً عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ بَذْرَانَ بِأَنَّهُ: تَرْجِيحُ
الْمَذْهَبِ بِالِاسْتِدْلَالِ لَهُ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ، مَعَ ذِكْرِ أُدْلَةٍ الْمُخَالِفِينَ،
وَالِإِجَابَةِ عَنْهَا بِالرَّدِّ وَالتَّوْجِيهِ!

وَمِنْ خِلَالِ مَا مَضَى؛ فَإِنَّ الْإِنْتِصَارَ لِلْمَذْهَبِ لَا يَنْتَهِضُ عَلَى الْوَجْهِ
الْأَمْتَلِ، إِلَّا لِلْمُتَصَلِّعِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، الْمُسْتَوْعِبِ لِأُصُولِ مَذْهَبِهِ
وَفُرُوعِهِ، الْعَارِفِ بِأُصُولِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى، وَفُرُوعِهَا.

وَعَلَيْهِ؛ لَا مَكَانَ لِأَدْعِيَاءِ الْإِنْتِصَارَاتِ الْمَذْهَبِيَّةِ، وَالِاخْتِيَارَاتِ
الْفِقْهِيَّةِ مِمَّنْ لَمْ يَبْلُغُوا رُتَبَةَ الْاجْتِهَادِ الْمُطْلَقِ، أَوْ رُتَبَةَ الْاجْتِهَادِ
الْجُزْئِيِّ؛ لِاسْتِثْنَاءِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَرُومُونَ الْإِنْتِصَارَ لَهَا فِي مَذْهَبِهِمْ،
أَوْ رَأْيِهِمْ.

□ صَوْرُ الْإِنْتِصَارِ لِلْمَذْهَبِ الْفِقْهِيِّ:

هُنَاكَ صَوْرٌ كَثِيرَةٌ تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ إِنْتِصَارًا لِلْمَذْهَبِ، فَمِنْهَا:

الأولى: التَّالِيفُ فِي فُرُوعِ الْمَذْهَبِ، مَعَ الْإِسْتِدْلَالِ، وَمُنَاقَشَةِ
أَدِلَّةِ الْمُخَالِفِينَ.

الثَّانِيَةُ: تَرْجِيحُ التَّمَذُّبِ بِمَذْهَبِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ، وَذَلِكَ بِتَرْجِيحِ
أَصُولِهِ عَلَى أَصُولٍ غَيْرِهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ.

الثَّالِثَةُ: التَّالِيفُ فِي مَنَاقِبِ إِمَامِ الْمَذْهَبِ، وَبَيَانِ مَا كَانَ عَلَيْهِ
مِنْ سَعَةٍ فِي الْعِلْمِ، وَحُسْنٍ فِي الْإِسْتِنْبَاطِ، وَشِدَّةِ تَمَسُّكِ بِالْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ... إلخ.

الرَّابِعَةُ: عَقْدُ الْمُنَاطَرَاتِ مَعَ الْمُخَالِفِ؛ لِنُصْرَةِ الْمَذْهَبِ، بِسَوْقِ
الْحُجَجِ وَالْبَرَاهِينِ عَلَى رُجْحَانِهِ، مَعَ رَدِّ أَدِلَّةِ الْمُخَالِفِ بِالتَّوْجِيهِ
والتَّعْلِيلِ.

الخَامِسَةُ: نَشْرُ الْمَذْهَبِ الْفِقْهِيِّ، وَتَذْرِئُهُ مِنْ خِلَالِ إِنْشَاءِ
مَدَارِسِهِ وَجَامِعَاتِهِ، وَإِنْشَاءِ قَنَوَاتِهِ الْإِعْلَامِيَّةِ عَنِ الْمَجَلَّاتِ وَالصُّحُفِ
وغيرِهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



الفصل الثاني

العلاقة بين الانتصار والتمذهب

يَجْمَعُ التَّمَذُّبُ وَالْإِنْتِصَارُ لِلْمَذْهَبِ: فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَخِذٌ
لِقَوْلِ الْإِمَامِ فِي الْأُصُولِ، أَوْ الْفُرُوعِ، أَوْ فِيهِمَا.

□ أَمَّا الْفَوَارِقُ بَيْنَ التَّمَذُّبِ وَالْإِنْتِصَارِ، فَنِيْمَا يَلِي:

أَوَّلًا: التَّمَذُّبُ سَابِقٌ فِي الْوُجُودِ عَلَى الْإِنْتِصَارِ لِلْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّ
الْإِنْتِصَارَ لِلْمَذْهَبِ إِنَّمَا وَجَدَ بَعْدَ قِيَامِ الْمَذْهَبِ الَّذِي يُرَادُ نَصْرُهُ،
فَالْإِنْتِصَارُ لِلْمَذْهَبِ أَثَرٌ مِنْ آثَارِ التَّمَذُّبِ.

يَقُولُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْخَضْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَارِيخِ التَّشْرِيعِ»
(٣٢٩): «لَمْ يَكُنْ انْتِسَابُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الدَّوْرِ - مِنْ أَوَائِلِ الْقَرْنِ
الرَّابِعِ إِلَى سُقُوطِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ - إِلَى أَتَمَّتِهِمْ وَاقِفًا بِهِمْ عِنْدَ حَدِّ
التَّمَلُّيدِ الْمُخَضَّرِ، بَلْ كَانَ لَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا يَرْفَعُ دَرَجَتَهُمْ، وَيُغْلِي
كَعْبَهُمْ، فَمِنْ ذَلِكَ:

.. قِيَامُ كُلِّ فَرِيقٍ بِنُصْرَةِ مَذْهَبِهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا... وَذَلِكَ بِتَرْجِيحِ
الْمَذْهَبِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ خِلَافِيَّةٍ، وَوَضْعُوا لَذَلِكَ كُتُبَ الْخِلَافِ،
يَذْكُرُونَ فِيهَا الْمَسَائِلَ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا، انْتَهَى.

ثانيًا: في الانتصار للمذهب ترجيح له على غيره، إما بالدعوة إلى التَّمَذُّبِ بِهِ، وإما ببيان قُوَّةِ أَصُولِهِ وَقَوَاعِيدِهِ، وإما بِذِكْرِ مَنَاقِبِ إِمَامِ الْمَذْهَبِ، أَمَّا التَّمَذُّبُ؛ فَيَتَحَقَّقُ دُونَ وَجُودِ تَرْجِيحٍ لِلْمَذْهَبِ. وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ: أَنَّ الْإِنْتِصَارَ لِلْمَذْهَبِ يُعَدُّ وَجْهًا مِنْ أَوْجِهِ التَّمَذُّبِ، وَزَافِدًا قَوِيًّا لاسْتِمْرَارِ الْمَذْهَبِ وَبَقَائِهِ؛ خِلَافًا لِلتَّمَذُّبِ.

- الفصلُ الأوَّلُ: نشأة المذاهبِ الفقهية الأربعة.
- الفصلُ الثاني: أسبابُ نشأة المذاهبِ الفقهية الأربعة.
- الفصلُ الثالثُ: أسبابُ بقاء المذاهبِ الفقهية الأربعة.



الْقَضِيلُ الْأَوَّلُ

نشأة المذاهب الفقهية الأربعة

لَقَدْ بَاتَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَافَّةً: أَنَّ الْمَذَاهِبَ الْفِقْهِيَّةَ لَمْ تُكُنْ
مَعْرُوفَةً فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ إِلَى مَطْلَعِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ تَقْرِيبًا.
بَلْ كَانَ أَمْرُ النَّاسِ فِي صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ جَارِيًا عَلَى السَّلَامَةِ
وَالسَّادِدِ، مِنْ عَصْرِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ إِلَى غَايَةِ الْقُرُونِ الْمَشْهُودِ
لَهَا بِالْفَضْلِ وَالْخَيْرِیَّةِ.

لِذَا كَانَتْ السُّنَّةُ ظَاهِرَةً، وَابِدْعَةُ مَقْمُوعَةً، وَالْأَنْسُ عَنِ الْبَاطِلِ
مَكْفُوفَةً، وَالْعُلَمَاءُ عَامِلُونَ، وَلِعِلْمِهِمْ نَاشِرُونَ، وَالْعَامِّيُّ يَسْتَفْتِي مَنْ
يَتَّقِي بِهِ وَتَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ نَفْسُهُ مِمَّنْ لَقِيَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، لَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ
دُونِ اللَّهِ وَلِنَجَّةٍ، وَلَا إِمَامًا مِنْ دُونِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَلَا كِتَابًا غَيْرَ كِتَابِ
اللَّهِ تَعَالَى، مَعَ كَثْرَةِ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، - وَمِنْهُمْ الْخُلَفَاءُ
الْأَرْبَعَةُ الرَّاشِدُونَ - وَكَثْرَةِ عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ، وَتَابِعِيهِمْ، وَتَابِعِي تَابِعِيهِمْ.

هَذَا إِذَا عَلِمَ الْجَمِيعُ؛ أَنَّهُ قَدْ وُجِدَ فِي الْعَصْرِ الْوَاحِدِ : نَحْوُ
خَمْسِمِائَةٍ عَالِمٍ يَصْلُحُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا، لَهُ مَذْهَبٌ
خَاصٌّ يُقْلَدُ فِي قَوْلِهِ وَرَأْيِهِ، لَكِنْ يَأْبَى اللَّهُ، وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ!

وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءِ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ الْهِنْدِيُّ: «الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ» فِي الْمَدِينَةِ، وَلِهَذَا يُقَالُ: «فُقَهَاءُ الْمَدِينَةِ السَّبْعَةُ»؛ لِأَنَّ الْفَتَوَى بَعْدَ الصَّحَابَةِ صَارَتْ إِلَيْهِمْ، وَلَمَّا كَانَتْ وَفَاءً أَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ سَنَةَ (٩٤)، سُمِّيَتْ: «سَنَةُ الْفُقَهَاءِ»، وَهُمْ:

- ١- عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيُّ الْمَدَنِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٤).
- ٢- سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ الْمَخْزُومِيُّ الْمَدَنِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٤).
- ٣- أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ الْمَخْزُومِيُّ الْمَدَنِيُّ، الْمُلَقَّبُ: بِرَاهِبِ قُرَيْشٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٤)، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.
- ٤- عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ الْهَذَلِيُّ الْمَدَنِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٤)، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.
- ٥- خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٠٠)، وَقِيلَ: قَبْلَهَا.
- ٦- سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ الْهَلَالِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَدَنِيُّ، الْمُتَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ (١٠٠)، وَقِيلَ: سَنَةَ (١٠٤).
- ٧- الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقُ النَّيْمِيُّ الْمَدَنِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٠٦) عَلَى الصَّحِيحِ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءِ فِي الْقَرْنَيْنِ الثَّانِي إِلَى مُتَسَاوِفِ الثَّالِثِ -
الْأَرْبَعَةُ الْمَشْهُورُونَ الْمَتَّبِعُونَ: أَبُو حَنِيفَةَ، الْمَوْلُودُ سَنَةَ (٨٠)،
وَالْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٥٠) فِي بَغْدَادَ.

وَمَالِكُ، الْمَوْلُودُ سَنَةَ (٩٣)، وَالْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٧٩) فِي مَدِينَةِ
النَّبِيِّ .

وَالشَّافِعِيُّ، الْمَوْلُودُ سَنَةَ (١٥٠)، وَالْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٢٠٤) فِي مِصْرَ.
وَأَحْمَدُ، الْمَوْلُودُ سَنَةَ (٢٠/٣/١٦٤)، وَالْمُتَوَفَّى سَنَةَ
(١٢/٣/٢٤١) فِي بَغْدَادَ.

وَقَدْ أَخَذَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ تَلْمِيزِ أَبِي حَنِيفَةَ،
وَأَخَذَ الشَّافِعِيُّ عَنْ مَالِكٍ، وَأَخَذَ أَحْمَدُ عَنْ الشَّافِعِيِّ، وَأَخَذَ الشَّافِعِيُّ
عَنْ أَحْمَدَ.

وَهَكَذَا جَرَتْ أَسْوَالُهُمْ فِي رِكَابِ سَلَفِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ،
وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ فِي نَشْرِ الْعِلْمِ، وَالْفِقْهِ، وَتَنْقِيجِ مَسَائِلِهِ؛ الْأَمْرُ الَّذِي
جَعَلَ لَهُمْ ظُهُورًا وَفَضْلًا بَيْنَ النَّاسِ؛ حَيْثُ اخْتَوَسَهُمُ الطُّلَّابُ،
وَتَقَاطَرُوا عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ، فَعِنْدَهَا تَنَافَسُوا فِي جَمْعِ أَقْوَالِهِمْ
وَقَتَاوِينِهِمْ، وَتَضَمُّنِهَا وَتَأْصِيلِهَا، وَالتَّفْعِيدِ لَهَا، حَتَّى أَصْبَحَ كُلُّ مِنْهُمْ:
إِمَامًا، وَأُتِخِذَ مِنْ فِقْهِهِ مَذْهَبًا.

وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا: أَنَّ الْمَذَاهِبَ الْفِقْهِيَّةَ لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ، عَلَى أَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ تَفَرَّدُوا بِالشَّيْخَةِ لِبَعْضِ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ: كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فَأَخَذَ أَتْبَاعُ الْمَدِينَةِ كَثِيرًا مِنْ فِتَاوِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخَذَ أَتْبَاعُ أَهْلِ الْكُوفَةِ كَثِيرًا مِنْ فِتَاوِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخَذَ أَتْبَاعُ أَهْلِ مَكَّةَ كَثِيرًا مِنْ فِتَاوِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهَكَذَا.

وَيَشْهَدُ لِهَذَا: مَا قَالَهُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعِلَالِ» (١٢٠): «لَمْ يَكُنْ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ مِنْ لَهُ صُحْبِيَّةٌ، يَذْهَبُونَ مَذْهَبَهُ، وَيُقْتَنُونَ بِفَتْوَاهُ، وَيَسْلُكُونَ طَرِيقَتَهُ إِلَّا ثَلَاثَةٌ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ».

فَأَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ الَّذِينَ يُقْتَنُونَ بِفَتْوَاهُ، وَيَقْرَأُونَ بِقِرَائَتِهِ: عَلَقَمَةُ بْنُ قَبَسٍ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ».

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَأَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِينَ يَذْهَبُونَ مَذْهَبَهُ، وَيَسْلُكُونَ طَرِيقَتَهُ: عَطَاءٌ، وَطَاوُوسٌ، وَمُجَاهِدٌ... وَأَصْحَابُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ الَّذِينَ كَانُوا يَأْخُذُونَ عَنْهُ، وَيُقْتَنُونَ بِفَتْوَاهُ... سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ... وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ» انتهى.

وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ الذُّهْلِيُّ فِي «الْإِنْصَافِ» (١١)، حَيْثُ قَالَ: «صَبَّحَ أَتْبَاعُ التَّابِعِينَ إِذَا اخْتَلَفَتْ عَلَيْهِمْ مَذَاهِبُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي مَسْأَلَةٍ مَّا، فَالْمُخْتَارُ عِنْدَ كُلِّ عَالِمٍ مِنْهُمْ مَذْهَبُ أَهْلِ بَلَدِهِ وَشُيُوخِهِ، لِأَنَّهُ اعْرِفَ بِصَحِيحِ أَقْوَالِهِمْ مِنْ سَقِيمِهَا، وَأَذْرَى بِأُصُولِهَا، ثُمَّ إِنْ قَلِبَهُ أَمِيلَ إِلَى أَقْوَالِهِمْ، لِفَضْلِهِمْ وَتَبَحُّرِهِمْ» انْتَهَى.

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ: أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ قَبْلَ نَشْأَةِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ تَمَذُّبٌ بِمَعْنَاهُ الْمَعْهُودُ، وَلَا نِسْبَةٌ مَذْهَبِيَّةٌ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ بِعَيْنِهِ.

وَمَهْمَا يَكُنْ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَدْ تَوَرَّعُوا فِي كَثِيرٍ مِنْ بُلْدَانِ الْإِسْلَامِ، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَ لِكُلِّ مِنْهُمْ: مَدْرَسَةً فِقْهِيَّةً؛ مَرَّجِعُهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، فَعِنْدَهَا ظَهَرَ فُقَهَاءُ التَّابِعِينَ؛ يَنْهَلُونَ مِنْ عِلْمِهِمْ، وَيُضِدِّرُونَ عَنْ رَأْيِهِمْ.

وَمِنْ هُنَا؛ فَقَدْ اخْتَصَّصَتْ كَثِيرٌ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ: أَعْدَادًا كَثِيرَةً مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ بِحَسَبِ تَفَاوُتِ عَدَدِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ وَرِثُوهُمْ مِنْ قَبْلُ، وَهَذَا التَّفَاوُتُ هُوَ السَّبَبُ فِي تَكْوِينِ مَدْرَسَتَيْنِ:

الْأُولَى: مَدْرَسَةُ الْحَدِيثِ فِي الْحِجَازِ، وَيُقَالُ لَهَا: «مَدْرَسَةُ الْأَثَرِ».

النَّائِيَةُ: مَدْرَسَةُ الرَّأْيِ فِي الْعِرَاقِ، وَيُقَالُ لَهَا: «مَدْرَسَةُ الرَّأْيِ»، وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْهُمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَقَدْ كَانَتْ الْخِلَافَةُ بِالْمَدِينَةِ أَوَّلًا؛ حَيْثُ كَانَتْ مَوْجِلَ الصَّحَابَةِ،
وَمَوْطِنَ سَرَائِهِمْ، فَإِنَّ النَّبِيَّ بَعْدَ رُجُوعِهِ مِنْ غَزْوَةِ حُنَيْنٍ تَرَكَ بِهَا:
اِثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا مِنَ الصَّحَابَةِ، مَاتَ بِهَا مِنْهُمْ: عَشْرَةُ أَلْفٍ، وَتَفَرَّقَ:
أَلْفَانِ فِي سَائِرِ أَقْطَارِ الْإِسْلَامِ، هَكَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَغَيْرُهُ.

ثُمَّ انْتَقَلَتِ الْخِلَافَةُ إِلَى الْكُوفَةِ قَبْلَ أَنْ تَسْتَقِرَّ فِي السَّامِ، وَانْتَقَلَ
إِلَيْهَا مِنَ الصَّحَابَةِ نَحْوُ مِنْ ثَلَاثِمِائَةٍ وَتِسْعٍ.

وَكَانَ قَدْ اسْتَوَطَنَ الْبَصْرَةَ وَالْكُوفَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ الْمَشْهُورِينَ:
عَلِيٌّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، وَأَبُو
مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، وَأَتَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَحُذَيْفَةُ بْنُ
الْيَمَانِ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَغَيْرُهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَتَوَلَّدَتْ مِنَ الْكُوفَةِ: مَدْرَسَةُ الرَّأْيِ الَّتِي غَلَبَ عَلَيْهَا اسْتِغْمَالُ
الْقِيَاسِ فِي مَسَالِكِ الْاسْتِنْبَاطِ؛ حَتَّى أَصْبَحَ مِنْهَجًا ظَاهِرًا لِهَذِهِ
الْمَدْرَسَةِ، وَكَانَ رَأْيُهَا إِذْ ذَٰلِكَ: إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى
سَنَةَ (٩٦).

وظَهَرَتْ مَدْرَسَةُ الْحَدِيثِ بِالْحِجَازِ، وَكَانَ حَامِلَ اللُّوَاءِ آنَ ذَٰلِكَ:
سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٤).

وَمِنْ نَافِلَةِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْحِجَازَ لَمْ تَكُنْ فِيهَا مَدْرَسَةً، وَلَا رَأْيًا،
وَأِنَّمَا تَمَيَّزَ الْحِجَازِيُّونَ بِأَنَّهُمْ أَهْلُ حَدِيثٍ وَائِرٍ، كَمَا تَمَيَّزَ الْعِرَاقِيُّونَ

بِاسْتِعْمَالِ الْقِيَاسِ، وَكَثْرَةِ التَّفَارِيعِ الْفُقَهِيَّةِ!

وَقَدْ كَانَ صِغَارُ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْيَمَنِ عَلَى سَنَنِ الْحِجَازِيِّينَ، كَمَا أَنَّ فُقَهَاءَ الْأَمْصَارِ اسْتَعْمَلُوا الْقِيَاسَ، كَمَا اسْتَعْمَلَهُ الصَّحَابَةُ، وَكَانَ رِبِيعَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَسْكُنُ الْمَدِينَةَ، وَهُوَ شَيْخُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِي الْفِقْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ كَانَ يَسْتَعْمِلُ الرَّأْيَ؛ حَتَّى لُقِّبَ بـ«رِبِيعَةَ الرَّأْيِ»، كَمَا كَانَ الشَّعْبِيُّ، وَابْنُ سِنِيرٍ مِنْ أَعْلَامِ مُحَدِّثِي الْعِرَاقِ وَعُلَمَائِهِمْ، وَلَمْ يَكُونَا مَعْرُوفَيْنِ بِالرَّأْيِ.

فَالْحَقِيقَةُ أَنَّ التَّزَاعَ قَامَ بَيْنَ بَعْضِ الْحِجَازِيِّينَ وَالْعِرَاقِيِّينَ بِسَبَبِ أَنَّ مُغْطَمَ الْعِلْمِ انْحَصَرَ فِي الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ.

فَكَانَ عُلَمَاءُ الْحِجَازِ: يَرَوْنَ أَنَّهُمْ قَدْ اجْتَمَعَتْ لَهُمُ السُّنَّةُ، وَأَنَّ الْإِسْنَادَ الصَّحِيحَ الثَّابِتَ لَا يَزَالُ مُتَوَارِثًا فِيهِمْ، فَأَصَحُّ الْأَسَانِيدِ عِنْدَهُمْ: الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، وَمَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنَّ الْحَدِيثَ إِذَا جَاوَزَ الْحَرَّتَيْنِ انْقَطَعَ نَحَاغُهُ^(١١).

وَكَانَ عُلَمَاءُ الْعِرَاقِ: يَرَوْنَ أَنَّهُمْ هُمُ الْآخِرُونَ قَدْ اسْتَعْنَوْا بِمَا حَمَلَهُ إِلَيْهِمُ الصَّحَابَةُ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْعِلْمِ، وَخُصُوصًا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ

(١١) لَقَدْ ذَكَرْتُ كَثِيرًا مِنَ الْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ وَالْمَشْهُورَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَتَمَّةِ الْحَدِيثِ وَمَا لَا يَسْتَعْنِي عَنْهَا طَالِبُ الْعِلْمِ فِي كِتَابِي: «تَوْزِينُ الْمَنَاسِكِ لِحُطَاطِ الْأَسَانِيدِ وَالسُّنَنِ»، فَانظُرْهُ مُشْكُورًا

اللهُ عَنْهُ، وَكَانَ جَادَّةُ الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ: مَنْصُورٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْهُ
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَلَكِنْ لَمَّا قُلْتُ بِضَاعَتُهُمُ الْحَدِيثِيَّةُ بِالنَّظَرِ إِلَى بِضَاعَةِ
الْحِجَازِيِّينَ فَتَحُوا بَابَ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ لِيَسُدُّوا الْفَرَاغَ، وَيَحْكُمُوا فِي
تِلْكَ الْفُرُوعِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي نَظَرُوا فِيهَا.

يَقُولُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ الْمَذَاهِبِ
الْأَرْبَعَةِ» (٢٨): «اِقْتَضَتْ حِكْمَةُ اللهِ سُبْحَانَهُ أَنَّ ضَبْطَ الدِّينِ وَحِفْظَهُ،
بَأَنْ نَصَّبَ لِلنَّاسِ أُمَّةً مُجْتَمَعًا عَلَى عِلْمِهِمْ وَدِرَاسَتِهِمْ وَبُلُوغِهِمْ
الْغَايَةَ الْمَقْصُودَةَ فِي دَرَجَةِ الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ وَالْفَتْوَى مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ
وَالْحَدِيثِ».

وَيَقُولُ ابْنُ خَلْدُونٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُقَدِّمَةِ» (٣/ ١٠٤٦): «انْقَسَمَ
الْفِقْهُ إِلَى طَرِيقَتَيْنِ:

طَرِيقَةُ أَهْلِ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ: وَهُمْ أَهْلُ الْعِرَاقِ.

وَطَرِيقَةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ: وَهُمْ أَهْلُ الْحِجَازِ.

وَكَانَ الْحَدِيثُ قَلِيلًا فِي أَهْلِ الْعِرَاقِ... فَاسْتَكْتَرَ النَّاسُ مِنَ
الْقِيَاسِ، وَمَهَرُوا فِيهِ؛ فَلِذَلِكَ قِيلَ: أَهْلُ الرَّأْيِ، وَمُقَدَّمُ جَمَاعَتِهِمُ الَّذِي
اسْتَقَرَّ الْمَذْهَبُ فِيهِ وَفِي أَصْحَابِهِ: أَبُو حَنِيفَةَ.

وَأِمَامُ أَهْلِ الْحِجَازِ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَالشَّافِعِيُّ مِنْ بَعْدِهِ.

وَمِنْ خِلَالِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنِفَا؛ فَقَدْ اخْتَلَفَتْ مَسَالِكُ الْفُقَهَاءِ إِلَى
اتِّجَاهَيْنِ:

الْإِتِّجَاهُ الْأَوَّلُ: الْوُقُوفُ مَعَ النَّصْرِ الشَّرْعِيِّ، دُونَ التَّوَعُّلِ فِي عِلَّتِهِ
وَبَوَاعِيهِ، إِلَّا إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةُ، وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْعِلَلِ وَالْقَرَائِنِ
الْمُعْتَبَرَةِ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأَصُولِ.

الْإِتِّجَاهُ الثَّانِي: الْوُقُوفُ مَعَ النَّصْرِ الشَّرْعِيِّ مَعَ التَّوَسُّعِ فِي الْبَحْثِ
وَالنَّظَرِ فِي عِلَّتِهِ، وَلَوْ بَشِيَءٍ مِنَ التَّكْلِيفِ!

وَمَعَ مُرُورِ الْوَقْتِ، أَخَذَ الْخِلَافُ يَتَعَمَّقُ بَيْنَ الْإِتِّجَاهَيْنِ، وَاتَّسَعَتْ
شُقَّةُ الْخِلَافِ الْمَنْهَجِيِّ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ؛ حَتَّى ظَهَرَتْ إِثْرَ ذَلِكَ: مَدْرَسَتَانِ:
مَدْرَسَةُ الْأَثَرِ، وَمَدْرَسَةُ الرَّأْيِ، فَكَانَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مُمَيِّزَاتٌ
وخصائص، وطريقة في اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ مِنْ أَدِلَّتِهَا الشَّرْعِيَّةِ،
لِأَجْلِ هَذَا ظَهَرَتْ مَدْرَسَتَانِ فِقْهِيَّتَانِ، كَمَا يَلِي:

أَوَّلًا: مَدْرَسَةُ الْأَثَرِ.

وَمَقَرُّهَا الْحِجَازُ: مَكَّةُ، وَالْمَدِينَةُ.

وَفِي مَدِينَةِ النَّبِيِّ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ؛ لَكُونِهَا مَقَرَّ الْخِلَافَةِ
الرَّاشِدَةِ، وَمَجْمَعَ الصَّحَابَةِ.

وَيَرْجِعُ فِقْهُ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ إِلَى عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ،

وَمِنْ أَشْهُرِهِمْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةُ، وَزَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَقَدْ اشتهرَ فِي هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ عَدَدٌ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ، وَاتِّبَاعِهِمْ: كَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

وَكَانَ أَشْهُرَ أَزْبَابِ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ، وَلِسَانَ فُقَهَائِهَا: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا.

□ وَقَدْ تَمَيَّزَتْ مَدْرَسَةُ الْأَثَرِ بِأُمُورٍ، مِنْهَا:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: الْوُقُوفُ مَعَ نُصُوصِ الشَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ، لَوْفَرَةِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي وَقَفُوا عَلَيْهَا، مَعَ عَنَائَتِهِمْ بِتَخْصِيلِهَا، لِقَلَّةِ النَّوَازِلِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى أَحْكَامٍ غَيْرِ مَنْصُوصٍ عَلَيْهَا.

الْأَمْرُ الثَّانِي: قِلَّةُ اسْتِعْمَالِ الرَّأْيِ؛ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ الْقَائِمَةِ.

وَهَذَا لَا يَغْنِي أَنَّهُمْ لَا يَذْهَبُونَ إِلَى الرَّأْيِ، وَلَا يَسْتَعْمِلُونَهُ، وَإِنَّمَا يَسْتَعْمِلُونَهُ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي لَمْ يَرَوْا فِيهَا دَلِيلًا نَقْلِيًّا.

□ وَمِنْ أَشْهُرِ أَيْمَةِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الَّذِينَ تَخَرَّجُوا مِنْ مَدْرَسَةِ

الْأَثَرِ:

- ١- الإمام مالك بن أنس.
- ٢- والإمام الشافعي، مع درأيته وتأثره بمدرسة أهل الرأي.
- ٣- والإمام أحمد بن حنبل.
- ٤- وأئمة أهل الظاهر، وسبأتي الكلام عن عدم اعتبار «المذهب الظاهري» عند جمهور أهل العلم، إن شاء الله.

ثانيًا: مدرسة الرأي.

ومقرها العراق، وفي الكوفة على وجه الخصوص.
وورثت هذه المدرسة علم عدد من الصحابة رضي الله عنهم،
وعلى رأسهم: حمزة بن الخطّاب، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي
طالب رضي الله عنهم.
وقد اشتهر في هذه المدرسة عدد من فقهاء التابعين، وأتباعهم،
منهم:

- ١ علقمة بن قيس.
- ٢ والأسود بن زيد.
- ٣- وإبراهيم النخعي، وغيرهم.

وَكَمَا كَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَشْهَرَ رِجَالِ مَدْرَسَةِ الْأَثَرِ، فَإِنَّ
إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ كَانَ حَامِلًا لِوَاءِ مَدْرَسَةِ الرَّأْيِ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا.

كُلُّ هَذِهِ الْعَوَامِلِ وَغَيْرِهَا: كَانَتْ سَبَبًا فِي وُجُودِ عُلَمَاءَ تَمَيَّزُوا
بِجَمْعِ الْفِقْهِ، وَكَثْرَةِ الْحِفْظِ، وَالتَّأَلُّقِ فِي الِاجْتِهَادِ عَلَى ضَوْءِ مَا انْتَهَى
إِلَيْهِمْ مِنْ شُيُوخِهِمْ، وَبِذَلِكَ صَارُوا فِينَمَا بَعْدُ أَيْمَّةَ لِمَذَاهِبِ فِقْهِتِهِ
تُعْرَفُ بِأَسْمَائِهِمْ، وَتُنَسَبُ إِلَيْهِمْ.

□ فِيهِ الْمَدِينَةُ: انْتَهَى الْفِقْهُ إِلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَمَنْ كَانَ فِي
طَبَقَتِهِ: كَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ سَلَمَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ، وَكَثِيرِ بْنِ قَرْقَدٍ،
وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، فَهَؤُلَاءِ رَوَوْا الْفِقْهَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ
هُرْمُزٍ، وَرَبِيعَةَ، وَأَبِي الزُّنَادِ.

وَالْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ الَّذِينَ رَوَوْا بِدَوْرِهِمُ الْفِقْهَ عَنِ الصَّحَابَةِ - وَكَانُوا
فِي الْعَالِبِ آبَاءَهُمْ - وَهُمْ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعُزُورَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَعُبَيْدُ
اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَجَارِحَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَسَلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

□ وَفِي مَكَّةَ: انْتَهَى الْفِقْهُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ، عَنْ شَيْخِهِ
الرُّزْجَاقِيِّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَابْنِ أَبِي نُجَيْجٍ عَنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ:
كَعُكْرَمَةَ، وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَعَطَاءٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَابْنِ أَبِي ثَلَيْكَةَ.

□ وفي الشام: انتهى الفقه إلى الأوزاعي، عن سليمان بن موسى الأشدق، ومكحول، ورجاء بن حيوة، وعبد الله بن زكريا، وهانئ بن كئثوم، كلهم عن شهر بن حوشب، وأبي إدريس الخولاني؛ من تلامذة أبي الذرذاء، وعبد الله بن الصامت، وشداد بن أوس.

□ وفي مصر: انتهى الفقه إلى الليث بن سعد، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، وعمر بن الحارث، ومزئد بن عبد الله اليربوعي، كلهم عن الصنابحي، وعبد الله بن مالك الجيشاني، وهما من أصحاب عمر بن الخطاب.

□ وفي الكوفة: انتهى الفقه إلى أبي حنيفة، والحسن بن صالح بن حي، وشريك النخعي، وسفيان الثوري، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وهؤلاء كلهم عن الحكم بن عتيبة، وحماة بن أبي سليمان، وحيب ابن أبي ثابت، والحارث بن يزيد العكلي، وهؤلاء عن الشعمي، وسعيد بن جببر، وإبراهيم النخعي، وهؤلاء عن أصحاب علي، وابن مسعود: كعلقمة، والأسود النخعي، ومسروق، وعبيدة السلماني، وشريح القاضي، والحارث الأعور.

□ وفي البصرة: انتهى الفقه إلى عثمان البتي، وعبد الرحمن بن مهدي، ونظائرهم: كاثوب، ويونس بن عبيد، وابن عون، وداود بن أبي هند، وهؤلاء كلهم عن الحسن البصري، وجابر بن زيد، ومحمد

ابن سيرين، وأبي العاليتي، وحميد بن عبد الرحمن، وهؤلاء تتلمذوا لكثير من الصحابة، أشهرهم: أنس، وابن عباس.

□ وفي بغداد: انتهى الفقه إلى الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وهو عن شيوخه: كالشافعي، وغيره من أئمة السلف، ومع هذا فإن الإمام أحمد رحمه الله يُعتبر من أكثر الأئمة الثلاثة جمعاً للرواية والأثر، لا سيما وأنه قد طاف كثيراً من البلدان لطلب الرواية، كما هو معلوم من أخباره وسيرته.

يقول ابن القيم رحمه الله مبيّناً طريقة الصحابة رضي الله عنهم في دراسة المسائل في «إعلام الموقعين» (١/ ٣٨٣): «الصحابة رضي الله عنهم مثلوا الوقائع بنظائرها، وشبهوها بأمثالها، وردوا بغضها إلى بغضها في أحكامها، وفتحوا للعلماء باب الاجتهاد، ونهجوا طريقه، ويئسوا لهم سبيله».

ويقول ابن حزم رحمه الله في «الإحكام» (٢/ ١٢٦): «لما مات النبي ، وولي أبو بكر رضي الله عنه، فمن حينئذ تفرق الصحابة للجهاد... وإلى الشام والعراق، وبقي بعضهم بالمدينة مع أبي بكر رضي الله عنه، فكان إذا جاءت القضية ليس عنده فيها عن النبي أمر، سأل من حضرته من الصحابة عن ذلك، فإن وجد عندهم رجع إليه، وإلا اجتهد في الحكم، ليس عليه غير ذلك».

فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَتَحَتِ الْأَمْصَارُ، وَزَادَ تَفَرُّقُ
الصَّحَابَةِ فِي الْأَقْطَارِ، فَكَانَتْ الْحُكُومَةُ تَنْزِلُ فِي الْمَدِينَةِ، أَوْ فِي غَيْرِهَا
مِنَ الْبِلَادِ، فَإِنْ كَانَ عِنْدَ الصَّحَابَةِ الْحَاضِرِينَ لَهَا فِي ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ
أَثَرٌ، حُكِمَ بِهِ، وَإِلَّا اجْتَهَدَ أَمِيرُ تِلْكَ الْمَدِينَةِ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ يَكُونُ فِي
تِلْكَ الْقَضِيَّةِ حُكْمٌ عَنِ النَّبِيِّ مَوْجُودٌ عِنْدَ صَاحِبِ آخَرٍ، فِي بَلَدٍ
آخَرَ، وَقَدْ حَضَرَ الْمَدِينَةَ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْمِصْرِيَّ، وَحَضَرَ الْمِصْرِيَّ مَا
لَمْ يَحْضُرِ الشَّامِيَّ، وَحَضَرَ الشَّامِيَّ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْبَصْرِيَّ...» اِنْتَهَى.

وَاسْتَمَرَ الْأَمْرُ عَلَى حَالٍ قَرِيبَةٍ مِنْ هَذِهِ زَمَنَ التَّابِعِينَ، فَقَدْ تَفَقَّهَ
التَّابِعُونَ عَلَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كُلُّ فِي قُطْرِهِ وَبَلَدِهِ، وَكَانَ
التَّابِعُونَ لَا يَتَعَدَّوْنَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْوَالِهِمْ فَتَاوِيَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ.

وَلَمْ يُلْزَمِ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْعُصُورِ بِمَذْهَبٍ مُجْتَهَدٍ وَاحِدٍ، بَحِثْ
لَا يَأْخُذُونَ بِأَقْوَالِ غَيْرِهِ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ، بَلْ كَانَ لِلنَّاسِ - الْعَامِيِّ
مِنْهُمْ، وَالْمُتَعَلِّمِ الَّذِي لَمْ يَتَلَفَّحْ دَرَجَةَ الْاجْتِهَادِ - أَنْ يَسْتَفْتُوا مَنْ شَاءُوا
مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ.

وَقَدْ وَفَّقَ اللَّهُ تَعَالَى: الْأَئِمَّةَ الْأَرْبَعَةَ بِوُجُودِ طُلَّابٍ قَامُوا بِالْبَدَلِ
لِمَذْهَبِ إِمَامِهِمْ، لِأَجْلِ ذَلِكَ أَلْفُوا فِي مَذَاهِبِهِمْ أَصُولًا وَفُرُوعًا،

وخرَّجُوا أَحْكَامَ التَّوَاظِلِ فِي ضَوْءِ مَذَاهِبِ ائِمَّتِهِمْ، فَتَهَجُّوا نَهَجَهُمْ فِي
الاسْتِنْبَاطِ، وَاسْتَشْهَدُوا بِأَقْوَالِهِمْ وَأَرَائِهِمْ.

وَتَحَمَّسَ آخَرُونَ مِنْهُمْ، فَقَامُوا بِنَشْرِ مَذْهَبِ إِمَامِهِمْ، وَالذَّبِّ
عَنْهُ، وَهَكَذَا سَارَتْ عَجَلَةُ التَّأْلِيفِ فِي خِدْمَةِ تِلْكَ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ
الْمَشْبُوعَةِ إِلَى أَنْ تَنَابَعَتْ هَذِهِ الْجُهُودُ، وَانْجَبَتْ عَبْرَ السَّنِينَ مَذَاهِبُ
قَائِمَةٌ بِأَصُولِهَا وَفُرُوعِهَا، وَهُوَ مَا يُسَمَّى: بِالْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ،
وَعَرَبِيَّهَا.

□ المذهب الظاهري:

لَا شَكَّ أَنَّ «الْمَذْهَبَ الظَّاهِرِيَّ» قَدْ انْتَشَرَ مُنْذُ الْقَرْنِ الثَّالِثِ إِلَى
آخِرِ الْقَرْنِ السَّادِسِ، ثُمَّ آلَ إِلَى الانْحِسَارِ شَيْئًا فَشَيْئًا؛ حَتَّى انْدَثَرَ فِي
الْقَرْنِ الثَّامِنِ تَقْرِيْبًا.

وَمَعَ هَذَا؛ فَلَمْ يَعُدْ لـ «الْمَذْهَبِ الظَّاهِرِيَّ» ظُهُورٌ وَانْتِشَارٌ إِلَى
زَمَانِنَا هَذَا، إِلَّا عِنْدَ بَقَايَا قَلِيلَةٍ أَبَتْ إِلَّا الْاِتِّسَابَ إِلَيْهِ، مِمَّنْ تَكَلَّفُوا
اِتِّحَالَ الْمَذْهَبِ، وَلَوْ مَعَ مُحَالَفَتِهِمْ لِلْجُمْهُورِ

وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ خَلْدُونٍ فِي «مُقَدِّمَتِهِ» (٣/ ١٠٤٧): «ثُمَّ دَرَسَ
مَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرِ الْيَوْمَ بِدُرُوسٍ ائِمَّتِهِ، وَانْكَارِ الْجُمْهُورِ عَلَى
مُتَّبِعِيهِ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا فِي الْكُتُبِ الْمُجَلَّدَةِ، وَرُبَّمَا يَغِيفُ كَثِيرٌ مِنْ

الطَّالِبِينَ مِمَّنْ تَكَلَّفَ بَانْتِحَالِ مَذْهَبِهِمْ عَلَى تِلْكَ الْكُتُبِ، يَزُومُ اخْتِ
فَقِهِم وَمَذْهَبِهِمْ مِنْهَا، فَلَا يَخْلُو بِطَائِلٍ، وَيَصِيرُ إِلَى مُخَالَفَةِ الْجُمْهُورِ
وإِنْكَارِهِمْ عَلَيْهِ، وَرُبَّمَا عُدَّ بِهَذِهِ النُّحْلَةِ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ بِقَوْلِهِ الْعِلْمُ مِنْ
الْكُتُبِ مِنْ غَيْرِ مِفْتَاحِ الْمُعَلِّمِينَ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ حَزْمٍ بِالْأَنْدَلُسِ
عَلَى عُلُوِّ رُتْبَتِهِ فِي حِفْظِ الْحَدِيثِ، وَصَارَ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الظَّاهِرِ،
وَمَهَرَ فِيهِ بِاجْتِهَادِ رَعْمَةٍ فِي أَقْوَالِهِمْ، وَخَالَفَ إِمَامَهُمْ دَاوُدَ، وَتَعَرَّضَ
لِلكَثِيرِ مِنَ الْأُيُومَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَتَقَمَّ النَّاسُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَأَوْسَعُوا مَذْهَبَهُ
اسْتِهْجَانًا وَإِنْكَارًا، وَتَلَقَّوْا كُتُبَهُ بِالْإِغْفَالِ وَالتَّرْكِ؛ حَتَّى إِنَّهَا لِيُخْصَرُ
يَعْنَاهَا بِالْأَسْوَاقِ، وَرُبَّمَا تَمَزَّقَ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا مَذْهَبُ
أَهْلِ الرَّأْيِ مِنَ الْعِرَاقِ، وَأَهْلِ الْحَدِيثِ مِنَ الْحِجَازِ؛ انْتَهَى.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (٩٢/٨): «وَلَا بَأْسَ بِمَذْهَبِ دَاوُدَ،
وَفِيهِ أَقْوَالٌ حَسَنَةٌ، وَمُتَابَعَةٌ لِلنُّصُوصِ، مَعَ أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ لَا
يَعْتَدُونَ بِخِلَافِهِ، وَلَهُ شُدُودٌ فِي مَسَائِلَ شَانَتْ مَذْهَبَهُ!»

□ لِذَا فَقَدْ ذَهَبَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى عَدَمِ اغْتِبَارِ «الْمَذْهَبِ
الظَّاهِرِيِّ»، وَعَدَمِ الْاِعْتِدَادِ بِخِلَافِهِ، لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا بِاخْتِصَارٍ:
السَّبَبُ الْأَوَّلُ: إِنْكَارُ الظَّاهِرِيَّةِ لِلْقِيَاسِ جُمْلَةً، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ
كَلَامِ ابْنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «الْإِحْكَامِ» (٣٧٠/٧)؛ حَيْثُ قَالَ:

«وَذَهَبَ أَصْحَابُ الظَّاهِرِ إِلَى إِنْطَالِ الْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ فِي الدِّينِ جُمْلَةً...
- ثُمَّ قَالَ -: وَهَذَا هُوَ قَوْلُنَا الَّذِي نَدِينُ اللَّهَ بِهِ!»

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّهُ حَكَى إِنْكَارَ أَهْلِ الظَّاهِرِ لِلْقِيَاسِ، ثُمَّ اخْتَارَهُ لِنَفْسِهِ!
غَيْرَ أَنَّ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي حَقِيقَةِ إِنْكَارِ دَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ لِلْقِيَاسِ، فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى: أَنَّهُ يُنْكِرُ الْقِيَاسَ الْحَقِيقِي دُونَ
الْجَلِيِّ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ أَذْرَى بِحَقِيقَةِ مَذْهَبِ دَاوُدَ مِنْ
غَيْرِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ! انْظُرْ: «التَّمَذُّبُ» لِلْيَافِعِيِّ (٢٢٣).

السَّبَبُ الثَّانِي: أَنَّ الظَّاهِرِيَّةَ لَمْ يَتَقَصِّرُوا عَلَى إِنْكَارِ الْقِيَاسِ حَسْبُ،
بَلْ جَنَحُوا إِلَى تَزَكٍ تَغْلِيلِ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَعَدَمِ الْاِخْتِجَاجِ
بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ، وَالِاسْتِحْسَانِ، وَسَدِّ الذَّرَائِعِ، وَعَدَمِ الْاِلْتِفَاتِ
إِلَى مَقَاصِدِ الشَّارِعِ، وَتَزَكٍ الْعَمَلِ بِقَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ الْعَامَّةِ، وَمَنْعِ جَمِيعِ
الشُّرُوطِ الْجَعْلِيَّةِ فِي الْعُقُودِ إِلَّا مَا نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى جَوَازِهِ... الْأَمْرُ
الَّذِي كَانَ سَبَبًا فِي جُمُودِ «الْمَذْهَبِ الظَّاهِرِيِّ»، مِمَّا أَوْقَعَ أَصْحَابَهُ فِي
ضَيِّقٍ وَخَرَجَ شَدِيدٍ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ مُعَالَجَةِ التَّوَازُلِ الْفِقْهِيَّةِ!

يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «الطَّرِيقِ الْحُكْمِيَّةِ» (١/٣٢٣): «وَلَكِنْ أَبُو
مُحَمَّدٍ - أَيُّ: ابْنِ حَزْمٍ - وَأَصْحَابُهُ سَدُّوا عَلَى نَفْسِهِمْ بَابَ اغْتِبَارِ
الْمَعَانِي وَالْحُكْمِ الَّتِي عُلِقَ بِهَا الشَّارِعُ الْحُكْمُ، فَقَاتَهُمْ بِذَلِكَ حَظٌّ
عَظِيمٌ مِنَ الْعِلْمِ، كَمَا أَنَّ الَّذِينَ فَتَحُوا عَلَى نَفْسِهِمْ بَابَ الْاِقْسَاسَةِ

وَالْعِلَلُ - الَّتِي لَمْ يَشْهَدْ لَهَا الشَّارِعُ بِالْقَبُولِ - دَخَلُوا فِي بَاطِلٍ كَثِيرٍ، وَقَاتَهُمْ حَقٌّ كَثِيرٌ، فَالطَّائِفَتَانِ فِي جَانِبِ إِفْرَاطٍ وَتَقَرُّبٍ، انْتَهَى.

السَّبَبُ الثَّلَاثُ: أَنَّ دَاوُدَ الظَّاهِرِيَّ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا مُسْتَقِلًّا كَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا، بَلْ كَانَ مُجْتَهِدًا مُتَّسِبًا إِلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَكَانَ مُتَعَصِّبًا لَهُ، ثُمَّ ادَّعَى الاجْتِهَادَ، وَلَمْ يُسَلِّمْ لَهُ.

السَّبَبُ الرَّابِعُ: أَنَّ «الْمَذْهَبَ الظَّاهِرِيَّ» لَمْ يُحْفَظْ، كَمَا حُفِظَتْ بَقِيَّةُ الْمَذَاهِبِ فِي أَصُولِهِ، وَقَوَاعِيدِهِ، وَقُرُوعِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْ شَأْنِ خِدْمَةِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأُخْرَى، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، مَا يَلِي:

١- أَنَّ مَا نَقَلَهُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَحَلَّى»، وَ«الْإِحْكَامِ» إِنَّمَا يُمَثِّلُ اجْتِهَادَاتِهِ هُوَ، لَا اجْتِهَادَاتِ دَاوُدَ وَأَصْحَابِ الْمَذْهَبِ، وَهَذَا لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ طَالَعَ «الْمَحَلَّى»، وَقَارَنَ آرَاءَ ابْنِ حَزْمٍ بِآرَاءِ دَاوُدَ؛ لِأَنَّ ابْنَ حَزْمٍ كَانَ يَدَّعِي الاجْتِهَادَ كَمَا لَا يَخْفَى أَيْضًا، بَلْ كَانَ يُلْزِمُ كُلَّ النَّاسِ بِالْاجْتِهَادِ؛ حَتَّى الْعُذْرَاءَ فِي خِدْرِهَا، وَالبَدْوِيَّ فِي بَادِيَّتِهِ!

٢- أَنَّ الْمَسَائِلَ الْمَوْجُودَةَ فِي «الْمَحَلَّى» - عَلَى فَرَضِ أَنَّهَا اجْتِهَادَاتُ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ -؛ فَهِيَ مَسَائِلُ مُتَّقَاتَةٍ فِي الْأَبْوَابِ الْفِقْهِيَّةِ، وَلَا تُمَثِّلُ الْفَقْهَ، وَلَا تَشْمَلُ مُعْظَمَ مَسَائِلِهِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي بَقِيَّةِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى.

وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى قُصُورِ «الْمَذْهَبِ الظَّاهِرِيَّ»، وَتَقْصِيرِ مَدَارِكِهِ

الفقهية، مما جعله يضيق بكثير من المسائل الفقهية، ولا سيما النازلة منها!

٣- أن «المذهب الظاهري» ليس له كتب في قواعده وضوابطه وفروقه الفقهية، كما هو الحال في بقية المذاهب الفقهية، مما جعله غير مكتمل في منظومته الفقهية.

٤- أن «المذهب الظاهري» ليس فيه مُحَرِّجُونَ، وأصحابُ وجوه، ومُرجِّحُونَ، ومُصَحِّحُونَ، كما هو الحال في بقية المذاهب الأخرى.

٥- أن «المذهب الظاهري» إنما نُقِلَ إلَيْنَا عَنْ طَرِيقِ ابْنِ حَزْمٍ وَخَدَهُ، وهذا على فرض أن ما في كتب ابن حزم يُمَثِّلُ «المذهب الظاهري»، أما بقية المذاهب فقد تناقلتها العلماء جيلًا بعد جيلٍ مما بلغ حدَّ التواتر، وهذا لا نجدُه في نقلِ الظاهرية لمذهبهم.

٦- أن «المذهب الظاهري» قد اندثر منذ قرون، بل هجره عمومُ المسلمين من أهل العلم وغيرهم، لذا لم يعد يصلح للمذهب به الآن إلا بنوع تكلفٍ وخرَج.

يوضحه؛ أن «المذهب الظاهري» على مرِّ العصور والذهور: لم تبنَّه دولة، ولا بلدة، ولا إمارة، ولا مؤسسات معتبرة، الأمر الذي يدلُّ على عدم اغتباره بين عموم المسلمين!

السَّبَبُ الْخَامِسُ: أَنَّ مُؤَسَّسَ الْمَذْهَبِ دَاوُدَ بْنَ عَلِيٍّ الظَّاهِرِيِّ، وَنَاقِلَهُ ابْنُ حَزْمٍ: عَلَيْهِمَا مَا جَدَّ عَقْدِيَّةٌ، أَمَّا دَاوُدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَدْ أَتَاهُم بِالْقَوْلِ بِخُلُقِ الْقُرْآنِ، وَأَمَّا ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَدْ نَحَى مَنْحَى الْمُعْتَزِلَةِ فِي تَغْطِيلِ الصِّفَاتِ.

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ مَذْهَبَ دَاوُدَ بِدَعَا ظَهَرَتْ بَعْدَ الْمَائَتَيْنِ!. انْظُرْ: «الْمِغْيَارُ الْمُغْرَبُ» (٤٩١/٢).

السَّبَبُ السَّادِسُ: أَنَّ الظَّاهِرِيَّةَ قَدْ تَمَيَّزُوا بِكَثْرَةِ الشُّذُوذَاتِ الْفَقْهِيَّةِ عَنْ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى، بَلْ لَوْ أَرَدْتَ أَنْ تُخَصِّيَ مَا لَ «الْمَذْهَبِ الظَّاهِرِيِّ» مِنْ شُّذُوذَاتٍ فَقْهِيَّةٍ خَالَفَ فِيهَا عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ لَخَرَجَتْ بِمُجَلِّدٍ مُسْتَنَكِرًا!

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ عَنْ دَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ: «وَتَفَقَّهَ - أَيُّ: دَاوُدَ - لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ تَرَكَ ذَلِكَ، وَنَفَى الْقِيَاسَ، وَأَلْفَ فِي النِّفَةِ عَلَى ذَلِكَ كُتُبًا شَدَّ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ، وَابْتَدَعَ طَرِيقَةً هَجَرَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهَا، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ صَدُوقٌ فِي رِوَايَتِهِ وَنَقْلِهِ وَاعْتِقَادِهِ؛ إِلَّا إِنَّ رَأْيَهُ أَضْعَفُ الْأَرَاءِ وَأَبْعَدُهَا مِنْ طَرِيقِ النِّفَةِ، وَأَكْثَرُهَا شُّذُوذًا». انْظُرْ: «لِسَانُ الْمِيزَانِ» لابْنِ حَجَرٍ (٤٠٧/٣).

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٣٩٦/٤): «وَأَبُو مُحَمَّدٍ - أَيُّ:

ابن حزم - مع كثرة علمه وتبحره وما يأتي به من الفوائد العظيمة: له من الأقوال المنكرة الشاذة ما يعجب منه، كما يعجب مما يأتي به من الأقوال الحسنة الفائقة.

السبب السابع: أن الحق لم يقتصر على «المذهب الظاهري» في واحدة من مسائل الفقه، بل ليس في «المذهب الظاهري» مسألة فقهية مُحَقَّقة؛ إلا وهي موجودة في مجموع المذاهب الأربعة، بل إنني لا أعلم مسألة فقهية انفرد بها الظاهرية عن غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى إلا وكانت - غالباً - شاذة مطروحة!

يقول ابن تيمية في «منهاج السنة» (٥/ ١٧٨): «وكذلك أهل الظاهر، كل قول انفردوا به عن سائر الأمة، فهو خطأ».

السبب الثامن: أننا لا نعلم أحداً من الأئمة المُعْتَبَرِينَ المشهورين قد تَمَظَّهَر بهذا المذهب إلا ما كان من داود وابن حزم رحمهما الله تعالى، وحالهما كما ذكرْتُ لك آنفاً!

□ وأخيراً؛ فنحن من خلال ما مضى ذكره: لا نقول بطراح «المذهب الظاهري» جملة وتفصيلاً، بل يستفاد منه في قوة المنزع، وحجة الدليل، ومسلك المآخذ، لا سيما فيما وافق الحق، وأزر أهل الحق من أصحاب المذاهب الأخرى، بمعنى: أننا نأخذ بأقوال ابن

حُزْمٍ واختياراته عِنْدَ الاِثْتِلَافِ والاتِّفَاقِ، لا عِنْدَ الْفِرَاقِ والخِلَافِ،
واللهُ الْمُوقِفُ.

وَمَعَ هَذَا؛ فَإِنَّا نَتَصَحَّحُ عُمُومَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا سَيِّمًا طُلَّابَ الْعِلْمِ:
أَنْ يَسْتَعْنُوا بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ الْاِخْتِزَابِ بِ«الْمَذْهَبِ
الظَّاهِرِيِّ»، فَكَمْ طَالِبِ عِلْمٍ وَجَدْنَاهُ قَدْ تَمَظَّهَرَ، وَدَافَعَ عَنِ الظَّاهِرِيَّةِ؛
فَكَانَ أَمْرُهُ مَرِيئًا، وَفِكْرُهُ لَجِيئًا، وَمَا رَكَنَ يَوْمًا إِلَى قَوْلٍ مِنْ أَقْوَالِ
الظَّاهِرِيَّةِ إِلَّا وَقَدْ قَلَّاهُ النَّاسُ، وَلَا سَكَنَ إِلَى مُذَاكَرَةِ مَسْأَلَةِ ظَاهِرِيَّةٍ إِلَّا
رَمَاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالتَّشْهِيرِ وَالتَّحْذِيرِ، وَأَقْصَدُ بِذَلِكَ الْمَسَائِلَ الَّتِي انْفَرَدَ
بِهَا «الْمَذْهَبُ الظَّاهِرِيُّ» عَنْ سَائِرِ الْأُمَمِ، لَا سَيِّمًا أَصْحَابَ الْمَذَاهِبِ
الْأَرْبَعَةِ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثُمَّ كَانَ مِنْ تَمَامِ النَّصِيحَةِ: أَنْ أَخَذَا إِذَا أَبَى إِلَّا امْتِطَاءَ «الْمَذْهَبِ
الظَّاهِرِيِّ»؛ فَعَلَيْهِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَنْ يَتَّقِدَ قَلْبُهُ عَلَى أُمُورٍ مِنْهَا:

١- أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ غَالِبَ مَسَائِلِ «الْمَذْهَبِ الظَّاهِرِيِّ» مَوْجُودَةٌ فِي
غَيْرِهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى.

٢- أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ غَالِبَ الْمَسَائِلِ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا «الْمَذْهَبُ الظَّاهِرِيُّ»:
شَادَّةٌ مَزْدُودَةٌ.

٣- أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ التَّمَذُّبَ بِ«الْمَذْهَبِ الظَّاهِرِيِّ»: لَا يُخْرِجُ فِقْهِيًّا

مُتَحَرِّزًا، فَضْلًا عَنِ مُجْتَهِدٍ مُسْتَقْبَلٍ، فَضْلًا عَنِ مُجْتَهِدٍ مُطْلَقٍ، خِلَافًا
لِلْمُتَمَذِّهِبِ بِأَحَدِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ «الْمَذْهَبَ
الظَّاهِرِيَّ» لَمْ تَدُونْ قَوَاعِدُهُ وَضَوَائِطُهُ، وَلَمْ تُجْمَعْ سَائِرُ فُرُوعِهِ
الْفِقْهِيَّةِ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا.

٤- أَنْ يُوطَّنَ نَفْسُهُ عِنْدَ قِرَاءَةِ «الْمُحَلَّى» لابْنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:
عَلَى التَّزَامِ السَّكِينَةِ، وَخَفْضِ جَنَاحِ الرُّفْقِ، وَحُسْنِ الظَّنِّ فِي أَهْلِ
الْعِلْمِ السَّابِقِينَ، فَإِنَّا وَجَدْنَا بَعْضًا مِمَّنْ اتَّحَلَ مَذْهَبَ الظَّاهِرِيَّةِ لَا
يَزْعَوِي - لِلْأَسَفِ! - مِنْ الثَّيْلِ وَالطَّغْنِ فِي أَهْلِ الْعِلْمِ، بِاسْمِ تَعْظِيمِ
الْآثَرِ، وَتَقْدِيمِ الدَّلِيلِ عَلَى أَقْوَالِ الرِّجَالِ، فِي غَيْرِهَا مِنْ بَنَاتِ طَبَقِ،
وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ!

فَاخْذَرْ، فَقَلِيلٌ مَنْ سَلِمَ عِنْدَ قِرَائَتِهِ لـ «الْمُحَلَّى» مِنَ التَّقْدِ
وَالنَّجْرَنِحِ، وَلَا إِخَالَكَ إِلَّا قَدْ تَنَاطَرُ بِبَسْطَةِ لِسَانِ ابْنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ،
وَحِدَّةِ رَدِّهِ، وَقُوَّةِ لَدِّهِ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَنَا وَلَهُ، آمِينَ!

الفصل الثاني

أسباب نشأة المذاهب الفقهية الأربعة

بَعْدَ أَنْ وَقَفْنَا مَعَ نَشْأَةِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ، كَانَ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ نَقِفَ وَقْفَةً مُخْتَصَرَةً مَعَ أَهَمِّ الْأَسْبَابِ الَّتِي كَانَتْ - بَعْدَ اللَّهِ - سَبَبًا فِي نَشْأَةِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ الْمَتَّبُوعَةِ، وَغَيْرِهَا.

□ فَكَانَ مِنْ أَهَمِّ أَسْبَابِ نَشْأَةِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ، مَا يَلِي:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: اخْتِلَافُ الْأُصُولِ وَالْمَنَاجِجِ الَّتِي سَارَ عَلَيْهَا الْمُجْتَهِدُونَ.

فَالْأَدِلَّةُ الْمُسْتَدَلُّ بِهَا، وَطُرُقُ الاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا، وَالْمَنْهَجُ الْمُتَّبَعُ عِنْدَ تَعَارُضِهَا، أُمُورٌ تَخْتَلِفُ مِنْ مُجْتَهِدٍ إِلَى آخَرَ، وَمِنْ مَدْرَسَةٍ فِقْهِيَّةٍ إِلَى أُخْرَى، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ تَقَارُبٌ بَيْنَ بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ.

لِأَجْلِ هَذَا؛ فَقَدْ تَمَيَّزَتْ مَنَاجِجُ الْمُجْتَهِدِينَ، الْأُمُرُ الَّذِي كَانَ سَبَبًا فِي اسْتِقْلَالِ الْمُجْتَهِدِ بِمَذْهَبٍ لَهُ أُصُولُهُ وَفُرُوعُهُ الْخَاصَّةُ.

فَمَثَلًا: إِذَا كَانَ الْمُجْتَهِدُ يَحْتَجُّ بِالْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ وَفَقَّ شُرُوطِ مُعَيَّنَةٍ، وَمُجْتَهِدٌ آخَرٌ لَا يَرَى الْاِخْتِجَاجَ بِهِ، فَإِنَّ مِنْ شَأْنِ هَذَا الْاِخْتِلَافِ

أَنْ تَنْشَأَ عَنْهُ مَذَاهِبُ عِدَّةٍ؛ نَظَرًا لِاخْتِلَافِ أَصُولِ الْاسْتِبَاطِ وَطَرَائِقِ
الاجْتِهَادِ.

السَّبَبُ الثَّانِي: اخْتِلَافُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعِلْمِيَّةِ،
وَمَدَارِكِهِمُ الْفِقْهِيَّةِ، الْأَمْرُ الَّذِي كَانَ سَبَبًا فِي اخْتِلَافِ آرَائِهِمْ، وَكثْرَةِ
أَقْوَالِهِمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ.

السَّبَبُ الثَّلَاثُ: اخْتِلَافُ الْأَمْصَارِ الَّتِي يَعِيشُ فِيهَا الْمُسْلِمُونَ، مِنْ
حَيْثُ اخْتِلَافُ حَيَاةِ النَّاسِ، وَتَبَايُنُ أَحْوَالِهِمْ، وَهَذَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَجْعَلَ
حَالَةَ الْفَقْهِ فِي قُطْرٍ تَخْتَلِفُ عَنْ حَالَتِهِ فِي بَقِيَّةِ الْأَقْطَارِ.

السَّبَبُ الرَّابِعُ: عَدَمُ الْأُطْلَاعِ عَلَى الْحَدِيثِ.

فَتَدْوِينُ السُّنَّةِ لَمْ يَكْتَمِلْ آنَ ذَاكَ، فَقَدْ يُفْنِي الْمُجْتَهِدُ بِخِلَافِ مَا
جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِ بِهَا، أَوْ لِعَدَمِ ثُبُوتِهَا عَنْدهُ.

وَمِنْ شَأْنِ هَذَا الْاِخْتِلَافِ أَنْ تَنْشَأَ عَنْهُ اخْتِلَافَاتٌ عِلْمِيَّةٌ، وَتَرْوَةٌ
فِقْهِيَّةٌ تُؤَدِّي إِلَى تَعَدُّدِ أَقْوَالِ الْمُجْتَهِدِينَ، الْأَمْرُ الَّذِي يَدْعُو إِلَى جَمْعِ
مَا تَنَاطَرَ عَنِ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ فِي مَذْهَبٍ مُسْتَقِلٍّ.

السَّبَبُ الْخَامِسُ: اخْتِلَافُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي مَنَهِجِ قَبُولِ الْحَدِيثِ
أَوْ رَدِّهِ، فَلِكُلِّ إِمَامٍ مِنْهُمْ اجْتِهَادُهُ فِي قَبُولِ الْحَدِيثِ أَوْ رَدِّهِ، مِمَّا كَانَ
سَبَبًا فِي اخْتِلَافِ اجْتِهَادَاتِهِمُ الْفِقْهِيَّةِ.

السَّبَبُ السَّادِسُ: قُوَّةُ الْهِمَّةِ عِنْدَ تَلَامِيذِ الْأَيْمَةِ، مِمَّا كَانَ دَافِعًا قَوِيًّا لَدَيْهِمْ فِي جَمْعِ مَا تَنَازَرَتْ مِنْ مَسَائِلَ وَفَتَاوِي مُجْتَهِدِي عَصْرِهِمْ، وَتَدْوِينِهِ وَالْعِنَايَةِ بِهِ؛ حَيْثُ يَتَكَوَّنُ مِنْ صَنِيعِهِمْ مَذْهَبٌ مُسْتَقِلٌّ.

هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الدَّافِعَ لكَثِيرٍ مِنَ التَّلَامِيذِ إِلَى الْعِنَايَةِ بِعُلُومِ الْأَيْمَةِ، وَاكْتِفَائِهِمْ بِهَا، وَعَدَمِ الرُّغْبَةِ فِي تَجَاوُزِهَا؛ هُوَ إِعْجَابُ التَّلَامِيذِ بِشُيُوخِهِمْ، وَحُبِّهِمْ لَهُمْ، وَ«الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

السَّبَبُ السَّابِعُ: ضَعْفُ الْهِمَّةِ عِنْدَ بَعْضِ تَلَامِيذِ الْأَيْمَةِ، فَإِذَا ضَعُفَتِ الْهِمَّةُ قَعَدَتْ بِصَاحِبِهَا عَنْ تَطَلُّبِ دَرَجَةِ الاجْتِهَادِ فِي الشَّرِيعَةِ، وَأُورِثَتْهُ الْبَقَاءُ عَلَى مَا عَرَفَهُ وَعَلِمَهُ مِنْ عُلُومِ شُيُوخِهِ، دُونَ رَغْبَةٍ فِي الْوُصُولِ إِلَى رُتْبَةٍ أَعْلَى مِمَّا هُوَ عَلَيْهَا.

لِذَا كَانَتْ عِنَايَةُ كَثِيرٍ مِنَ التَّلَامِيذِ مُنْصَبَةً فِي جَمْعِ مَسَائِلَ وَفَتَاوِي مَشَايِخِهِمْ، مَعَ تَدْوِينِهَا وَنَشْرِهَا، مِمَّا كَانَ سَبَبًا فِي نَشْأَةِ مَذْهَبٍ إِمَامِيهِمْ!



الْقِصَلُ الثَّالِثُ

أَسْبَابُ بَقَاءِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ

هُنَاكَ أَسْبَابٌ جَعَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى سَبَبًا فِي بَقَاءِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ،
لَا سِيَّمَا الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرَهَا، فَمِنْهَا:
السَّبَبُ الْأَوَّلُ: التَّلَامِيذُ النَّجَبَاءُ.

لَقَدْ كَانَ لِبَعْضِ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ تَلَامِيذٌ نُجَبَاءٌ، أُعْجِبُوا بِهِمْ،
وَتَأَثَّرُوا بِمَنْهَجِهِمْ، فَحَمَلُوا عِلْمَهُمْ، وَأَسَّسُوا لَهُمْ مَذْهَبًا، وَأَخَذُوا
أَقْوَالَهُمْ وَآرَاءَهُمْ فَنَسَرَوْهَا وَدَوَّنُوهَا وَبَثُّوهَا فِي مُؤَلَّفَاتِهِمْ، وَسَارُوا
عَلَى طَرِيقَتِهِمْ فِي الْفِقْهِ وَأَصُولِهِ.

بَلْ كَانَ الْأَمْرُ عِنْدَ بَعْضِ التَّلَامِيذِ فِي مُؤَلَّفَاتِهِمْ وَمُنَاطَرَاتِهِمْ
وَلِقَاءَاتِهِمْ الْمُخْتَلِفَةِ أَنْ عَارَضُوا أَقْوَالَ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ بِقَوْلِ
إِمَامِهِمْ.

وَقَدْ أَذْرَكَ الْأَئِمَّةُ الْمُجْتَهِدُونَ أَنْفُسَهُمْ قِيَمَةً وَجُودِ التَّلَامِيذِ لَهُمْ فِي
بَقَاءِ عِلْمِهِمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ، فَقَدْ قَالَ الشَّعْبِيُّ لِابْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: «أَمَّا إِنِّي
أَفْقَهُ مِنْكَ حَيًّا، وَأَنْتَ أَفْقَهُ مِنِّي مَيِّتًا؛ وَذَلِكَ أَنَّ لَكَ أَصْحَابًا يَلْزَمُونَكَ،
فَيُخَيِّرُونَ عِلْمَكَ». انْظُرْ: «السِّيَر» لِلذَّهَبِيِّ (٥٢٦/٤).

وَمِمَّا يَشْهَدُ لِأَهَمِّيَّةِ وَجُودِ التَّلَامِيذِ فِي حِفْظِ أَقْوَالِ الْمُجْتَهِدِ،
وَالْعِنَايَةِ بِهَا:

مَا قَالَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: «الْلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ
أَفْقَهُ مِنْ مَالِكٍ! إِلَّا أَنَّ أَصْحَابَهُ لَمْ يَقُومُوا بِهِ». انْظُرْ: «السِّيَرُ» لِلذَّهَبِيِّ
(١٥٦/٨)، و«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (١٧٨/٤).

وَقَدْ أَذْرَكَ بَعْضُ الْأَيِّمَةِ مَا لِتَلَامِيذِهِمْ مِنْ جُهْدٍ فِي إظهارِ
أَقْوَالِهِمْ، فَهِيَ هُوَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ عَنْ تَلْمِيذِهِ الْمُزَنِيِّ: «الْمُزَنِيُّ
نَاصِرٌ مَذْهَبِي!». انْظُرْ: «الْعَبَرُ فِي خَبَرِ مَنْ عَبَرَ» لِلذَّهَبِيِّ (٣٧٩/١)،
و«مَطَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» لِلشُّبْكِيِّ (٩٤/٢).

السَّبَبُ الثَّانِي: تَمَذُّبُ الدَّوْلَةِ بِالْمَذْهَبِ.

لَقَدْ اهْتَمَّتْ دَوْلٌ كَثِيرَةٌ فِي الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ بِبَيَانِ الْمَذْهَبِ
الْفِقْهِيِّ الَّذِي تَتَّبِعِي إِلَيْهِ، فَكَانَ لكَثِيرٍ مِنْهَا مَذْهَبٌ رَسْمِيٌّ مِنْ أَحَدِ
الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ.

لَأَجْلِ هَذَا؛ فَقَدْ اعْتَنَتْ كَثِيرٌ مِنَ الدَّوَلِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِمَذْهَبِهَا الْفِقْهِيِّ،
وَالْقِيَامِ بِرِعَايَتِهِ وَنَشْرِهِ، وَتَحَاكُمِ رَعِيَّتَهَا إِلَيْهِ.

بَلْ تَعَدَّى الْأَمْرُ عِنْدَ بَعْضِ الْوُلَاةِ فِي عُصُورٍ سَابِقَةٍ إِلَى مُحَارَبَةِ
الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى، وَلَا سِيَّامَا الْمَذَاهِبِ الَّتِي لَهَا شَوْكَةٌ.

يَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَذَوَةِ الْمُقْتَبِسِ» (٥٦٧) فِي هَذَا الصَّدَدِ: «مَذْهَبَانِ ائْتَشَرَا فِي بَدْءِ أَمْرِهِمَا بِالرِّيَاسَةِ وَالسُّلْطَانِ: مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ... وَمَذْهَبُ مَالِكٍ عِنْدَنَا بِالْأَنْدَلُسِ».

□ هَذَا إِذَا عَلِمَ الْجَمِيعُ؛ أَنَّ عِنَايَةَ الدَّوْلَةِ بِمَذْهَبِهَا الْفِقْهِي يَظْهَرُ غَالِبًا مِنْ خِلَالِ أَمْرَيْنِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: تَعْيِينَ الْقَضَاةِ الَّذِينَ هُمْ عَلَى مَذْهَبِهَا الْفِقْهِي.

الْأَمْرُ الثَّانِي: تَوَلِيَّةُ مَنْصِبِ الْإِفْتَاءِ لِلْفُقَهَاءِ الَّذِينَ هُمْ عَلَى مَذْهَبِهَا الْفِقْهِي.

السَّبَبُ الثَّلَاثُ: الْمَدَارِسُ الْمَذْهَبِيَّةُ.

لَقَدْ اِهْتَمَّتْ بَعْضُ الْمَدَارِسِ الْفِقْهِيَّةِ بِتَدْرِيسِ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ - وَيَأْتِي عَلَى رَأْسِهَا: أَصُولُ الْمَذْهَبِ وَفُرُوعُهُ - فِي مَدَارِسٍ مُسْتَقِلَّةٍ، يَدْرُسُ فِيهَا الْفُقَهَاءُ وَالْعُلَمَاءُ.

وَمِنْ شَأْنِ وُجُودِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ أَنْ تُعَزِّزَ بَقَاءَ الْمَذْهَبِ، وَأَنْ يَسْتَمِرَّ وُجُودُهُ مَا دَامَتْ أَحْكَامُهُ الْأُصُولِيَّةُ وَالْفِقْهِيَّةُ تُدْرَسُ، وَلَيْسَ بِخَافٍ عَلَى أَحَدٍ مَا لِلْمَدَارِسِ مِنْ دَوْرٍ كَثِيرٍ فِي الْحِفَاطِ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَالْإِبْقَاءِ عَلَيْهِ عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ.

يَقُولُ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْقَوَاعِدِ الْكُبْرَى» (٢/ ٢٣٥): «عُلُومُ الْمَدَارِسِ: الْمَذْهَبُ، الْجَدَلُ، الْخِلَافُ، وَأُصُولُ الْفِقْهِ، وَعِلْمُ الْكَلَامِ، وَأَوَّلَاهَا: الْمَذْهَبُ وَأُصُولُهُ، ثُمَّ الْخِلَافُ، ثُمَّ الْجَدَلُ...».

وَيَبْدُو أَنَّ بَعْضَ الْمَدَارِسِ كَانَتْ تُسَمَّى بِإِمَامِ مَذْهَبِهَا، أَوْ بِأَحَدِ عُلَمَاءِ مَذْهَبِهَا الْمَشْهُورَيْنِ، يَقُولُ الْوَزِيرُ بْنُ هُبَيْرَةَ: «أَمَّا تَغْيِيرُ الْمَدَارِسِ بِأَسْمَاءِ فُقَهَاءٍ مُعَيَّنِينَ؛ فَإِنَّهُ لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا». نَقَلَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الْمُسَوِّدَةِ» (٢/ ٩٥٩).

وَقَدْ أَسْنَهَمَ بَعْضُ الْخُلَفَاءِ فِي بِنَاءِ الْمَدَارِسِ الْمَذْهَبِيَّةِ: كَمَا فَعَلَهُ صَلَاحُ الدِّينِ الْأَيْبِيُّ فِي مِصْرَ، إِذْ أُنْشِئَ فِيهَا مَدْرَسَتَيْنِ: مَدْرَسَةٌ لِلْمَالِكِيَّةِ، وَالْأُخْرَى لِلشَّافِعِيَّةِ.

السَّبَبُ الرَّابِعُ: الْأَوْقَافُ عَلَى أَرْبَابِ الْمَذْهَبِ.

عَبِيَ بَعْضُ الْمُؤَسِّرِينَ بِإِقَامَةِ الْأَوْقَافِ عَلَى أَرْبَابِ مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ، بُغْيَةً الْأَجْرِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِمَّا مِنْ شَكٍّ فِي أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْمَذْهَبِ وَرِجَالِهِ مِنْ أَهَمِّ الْأَسْبَابِ الْمُعِينَةِ عَلَى بَقَاءِ الْمُتَمَذِّهِينَ الْمُتَمَسِّكِينَ بِمَذْهَبِهِمْ، الْأَمْرَ الَّذِي يَكْفُلُ بَقَاءَ الْمَذْهَبِ وَاسْتِمْرَارَهُ.

وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ مَا حَكَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ بَعْضِ

الْمُتَمَذِّهِينَ الَّذِينَ يُظْهِرُونَ الْإِنْسَابَ إِلَى مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ فِي الظَّاهِرِ،
وَهُمْ فِي بَاطِنِ الْأَمْرِ مُتَتَّبِعُونَ إِلَى مَذْهَبٍ آخَرَ؛ وَالبَّاعِثُ لَهُمْ عَلَى
فِعْلِهِمْ: أَخْذُ الْأَمْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِأَصْحَابِ ذَلِكَ الْإِمَامِ مِنَ الْأَوْقَافِ
وَنَحْوِهَا. انْظُرْ: «الرَّدُّ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ» (٣٤).

وإِنْ كَانَ ابْنُ رَجَبٍ لَمْ يَنْصُصْ عَلَى أَنَّ الْأَوْقَافَ سَبَبٌ مِنْ أَسْبَابِ بَقَاءِ
الْمَذْهَبِ، إِلَّا أَنَّ فِيمَا حَكَاهُ مَا هُوَ أَشَدُّ، وَهُوَ الْإِنْتِقَالُ إِلَى الْمَذْهَبِ،
أَوْ إِظْهَارُ التَّمَذُّبِ بِهِ بِغِيَةِ رِنِيعِ الْأَوْقَافِ، وَفِي هَذَا الْأَمْرِ مَا يَدْعُو إِلَى
بَقَاءِ الْمَذْهَبِ، وَعَدَمِ انْتِدَارِهِ.

السَّبَبُ الْخَامِسُ: انْتِشَارُ الْمَذْهَبِ فِي الْأَقَالِيمِ.

مِنْ الْأَسْبَابِ الْمُعَيَّنَةِ عَلَى بَقَاءِ الْمَذْهَبِ عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ: انْتِشَارُ
الْمَذْهَبِ، وَتَفَرُّقُ أَرْبَابِهِ فِي عِدَّةِ أَقَالِيمٍ، بَحِثْ إِنَّهُ لَوْ ائْتَدَرَ فِي إِقْلِيمٍ
مَاءٌ، فَإِنَّ وُجُودَ أَرْبَابِهِ فِي أَقَالِيمٍ أُخْرَى يَكْفُلُ بَقَاءَ الْمَذْهَبِ وَاسْتِمْرَارَهُ.
انْظُرْ: «التَّمَذُّبُ» لِلرُّوْنِيعِ (٦٤٩/٢).



- الفصل الأول: نشأة المذهب الحنبلي.
- الفصل الثاني: آفاق الحنابلة، وأوطانهم.
- الفصل الثالث: مميزات المذهب الحنبلي.
- الفصل الرابع: الشبه حول المذهب الحنبلي، والرد عليها.



الفصل الأول

نشأة المذهب الحنبلي

لَقَدْ وَاجَهَ «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» فِي انْتِشَارِهِ تَأْخِيرًا عَنِ الْمَذَاهِبِ
الثَّلَاثَةِ الْمَتَّبُوعَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَقَرُّوا عَلَى الْمَذَاهِبِ الَّتِي قَدْ
انْتَهَتْ إِلَيْهِمْ، وَدَرَجُوا عَلَى تِلْكَ الْمَذَاهِبِ فِي شَأْنِ الْفُتْيَا، وَالْقَضَاءِ،
والتَّعْلِيمِ، وَالتَّدْوِينِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا شَأْنُهُ يَخْدُمُ الْمَذَاهِبَ!

وعلى الرَّغْمِ مِنْ تِلْكَ الْعَوَانِقِ الَّتِي مَرَّ بِهَا «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» إِلَّا
إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ كَتَبَ لَهُ الظُّهُورَ وَالِاسْتِمْرَارَ فِي مَسْقَطِ رَأْسِهِ وَمَوْطِنِ
نَشَأَتِهِ: بَغْدَادَ «دَارِ السَّلَامِ»، فَبَقِيَ هُنَاكَ يُدْرَسُ وَيُعَلَّمُ، وَيَتَلَقَّاهُ اللَّاحِقُ
عَنِ السَّابِقِ إِلَى وَقْتِنَا الْحَاضِرِ.

كَمَا انْتَشَرَ أَيْضًا فِي كَثِيرٍ مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ: كَحَرَّانَ، وَ الشَّامِ،
وَمِصْرَ، وَالْجَزِيرَةَ الْعَرَبِيَّةَ؛ حَيْثُ امْتَلَأَتْ صَفَحَاتُ الثَّارِخِ بِرِجَالِهِ
وَأَثَارِهِ، فَمَا مِنْ قَنْ مِنَ الْقُنُونِ إِلَّا وَلِلْحَنْبَالَةِ فِيهِ مُشَارَكَةٌ عِلْمِيَّةٌ، وَيَدُّ
يَبِضَاءٍ سَابِغَةٍ، كَمَا لَا يَخْفَى.

وَ«الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ»، وَإِنْ انْتَشَرَ خَارِجَ بَغْدَادَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ؛
إِلَّا أَنَّ الْفَضْلَ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا يَرْجِعُ - بَعْدَ اللَّهِ - إِلَى مَا بَدَّلَهُ الْبَغْدَادِيُّونَ

مِنَ الْجُهُودِ وَالْأَعْمَالِ، وَذَلِكَ كَمَا قَالَ أَبُو تَمَّامٍ:
 نَقَلَ فُؤَادَكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الْهَوَى مَا الْحُبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الْأَوَّلِ
 فَقَدْ كَانَ عُلَمَاءُ الْعِرَاقِ مَثَابَةً لِلطُّلَابِ مِنَ الْأَنْحَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، إِلَيْهِمْ
 تُضْرَبُ أَكْبَادُ الْإِبِلِ فِي الْأَغْوَارِ وَالْأَنْجَادِ، فَكَانُوا هُمْ السَّبَبُ فِي نَشْرِ
 الْمَذْهَبِ إِلَى بُلْدَانٍ مُخْتَلِفَةٍ مُتَبَايِنَةٍ.

لِذَا نَجِدُ «الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ»: قَدْ ارْزَدَهَرَ ارْزَدَهَارًا كَبِيرًا، وَتَكَامَلَ
 فِي مَنْظُومَةٍ عِلْمِيَّةٍ، مِنْ خِلَالِ مَا يَلِي:

أَوَّلًا: ضَبْطُ الْقَوَاعِدِ الْعَامَّةِ فِي نَقْلِ الْمَسَائِلِ الْمَرْوِيَّةِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ
 وَأَصْحَابِهِ، وَمِنْ ثَمَّ تَبَيَّنَ مَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَنْهُ، وَمَا لَيْسَ مَنْصُوصًا.

وَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَنْهُ: هَلْ فِيهِ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ أَكْثَرُ؟ وَهَلِ
 الرُّوَايَاتُ الْمُتَعَدِّدَةُ مُخْتَلِفَةٌ أَوْ مُتَّفِقَةٌ؟ وَهَكَذَا ضَبَطْتُ قَوَاعِدَهُ، وَرُتِّبَتْ
 مَسَائِلُهُ.

ثَانِيًا: جُهُودُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَذْهَبِ بِتَخْرِيجِ الْقُرُوعِ عَلَى
 الْأَصُولِ، وَبِنَاءِ غَيْرِ الْمَنْصُوصِ عَلَى الْمَنْصُوصِ.

ثَالِثًا: جُهُودُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ الرُّوَايَاتِ، وَالْوُجُوهِ،
 وَالْإِخْتِمَالَاتِ.

وَهَذَا النَّوعُ مِنَ النَّشَاطِ الاجْتِهَادِيِّ امْتَدَّ حَتَّى عُسُورٍ مُتَأَخِّرَةٍ، وَكَثُرَتْ عَلَيْهِ التَّعْقِبَاتُ وَالتَّضَحُّيَّاتُ؛ حَتَّى أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الثَّاسِعِ تَقْرِيبًا، وَكَانَ خَاتِمَتُهُمْ فِي ذَلِكَ الْعَلَامَةُ عَلَاءُ الدِّينِ الْمَرْذَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٨٨٥)، الَّذِي وَصَفَهُ الْعُلَيْنِيُّ فِي «الْمَنْهَجِ الْأَحْمَدِ» (٢٩٠ / ٥) بِقَوْلِهِ: «شَيْخُ الْمَذْهَبِ، وَإِمَامُهُ، وَمُصَحِّحُهُ، وَمُنْقِحُهُ».

رَايَعَا: جُهُودُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي التَّصْنِيفِ وَالتَّدْوِينِ مَا بَيْنَ مُخْتَصَرَاتٍ وَمَبْسُوطَاتٍ وَمَنْطُومَاتٍ، وَدُونَ ذَلِكَ مِنَ الْخِدْمَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي حَفِظَتْ لِلْمَذْهَبِ بَقَاءً وَاتِّسَارَةً.

خَامِسًا: وَضَعَ «قَوَاعِدَ» عَامَّةً، وَ«ضَوَائِبَ» خَاصَّةً لِفِقْهِ الْمَذْهَبِ، وَتَنْظِيمَ فُرُوعِهِ؛ لَيْسَهْلَ عَلَى عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ مَعْرِفَةَ الْقَوْلِ الشَّاذِّ مِنَ الْمَطْرَدِ، وَرَدُّ كُلِّ حُكْمٍ إِلَى قَاعِدَتِهِ مَا أَمَكَّنَ، وَجَمَعَ النَّظِيرَ إِلَى النَّظِيرِ، وَقَرَنَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ، وَضَبَطَ مَا يُمَكِّنُ ضَبْطُهُ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ فِي الْبَابِ الْوَاحِدِ بِضَائِبٍ عَامٍّ، كَمَا ظَهَرَتْ إِلَى جَانِبِ ذَلِكَ جُهُودُ كَثِيرَةٍ فِي تَحْدِيدِ الْفُرُوقِ بَيْنَ الْمَسَائِلِ الْمُتَشَابِهَةِ.

هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ قَوَاعِدَ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ قَدْ حُرِّثَتْ مُتَأَخِّرَةً قَلِيلًا، وَأَبْرَزُ الْجُهُودِ فِي ذَلِكَ جُهُودُ الطُّوفِيِّ، وَابْنِ رَجَبٍ، وَابْنِ اللَّحَامِ، كَمَا سَيَأْتِي ذِكْرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. انْظُرْ: «الْمَدْخَلُ» لابْنِ بَدْرَانَ (٤٥٦).

فِيهِذِهِ الْأَعْمَالِ الْجَلِيلَةِ دَخَلَ الْفِقْهُ الْحَنْبَلِيُّ فِي طَوْرِ جَدِيدٍ،

وَأَصْبَحَ مُسْتَقَرًّا ظَاهِرًا بِفَضْلِ اللَّهِ، ثُمَّ بِفَضْلِ الْجُهْدِ الْعِلْمِيِّ الَّتِي خَدَمَتْهُ فِي قَوَاعِدِهِ وَضَوَائِطِهِ وَفُرُوقِهِ الْفِقْهِيَّةِ.

سَادِسًا: إِثْرَاءُ الْمَذْهَبِ بِ«أُصُولِ الْفِقْهِ» عَلَى غِرَارِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى، لِبَيَانِ الْقَاعِدَةِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ فِي تَفْسِيرِ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بِالِإِضَافَةِ إِلَى طُرُقِ الْاسْتِنْبَاطِ وَمَنَاهِجِ الاجْتِهَادِ وَالْفَتْوَا، وَبَيَانِ الْمَصَادِرِ الشَّرْعِيَّةِ النَّبْعِيَّةِ الْأُخْرَى، وَتَحْدِيدِ مَوْقِفِ الْحَنَابِلَةِ مِنْهَا اغْتِبَارًا وَإِلْغَاءً، بِالِإِضَافَةِ إِلَى طُرُقِ التَّرْجِيحِ عِنْدَ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الْاِسْتِكْمَالَ فِي هَذِهِ الْجَوَانِبِ أَمَدٌ فَقَهَاءُ الْمَذْهَبِ فِيْمَا بَعْدُ - فَضْلًا عَنْ أُصُولِ فِقْهِ الْأَدِلَّةِ وَالْاِسْتِنْبَاطِ، وَمَصَادِرِ الشَّرْعِ - بِعُدَّةٍ لَا بَأْسَ بِهَا طُبِّقَتْ عَلَى كَيْفِيَّةِ التَّصَرُّفِ مَعَ كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَالْمَوَازَنَةِ بَيْنَ الْمَرْوِيَّاتِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْوُجُوهِ وَالْاِحْتِمَالَاتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

سَابِعًا: إِثْرَاءُ الْمَذْهَبِ بِالْمُصْطَلَحَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمُتَوَعَّعَةِ، كَالْاِصْطِلَاحَاتِ الْمُفْرَدَةِ فِي الْأَفَافِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَالْاِصْطِلَاحَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِالنَّقْلِ وَالرِّوَايَةِ، وَالْاِصْطِلَاحَاتِ الْمُخْتَصَّةِ بِالتَّرْجِيحِ وَطُرُقِهِ، وَالْاِصْطِلَاحَاتِ اللَّفْظِيَّةِ الْمَوْضُوعَةِ لِلتَّعْبِيرِ عَنِ الْأَحْكَامِ، وَمُخْتَلَفِ أَنْوَاعِهَا وَدَرَجَاتِهَا.

وهذه المصطلحات كثرَت في كُتُبِ الْمُخْتَصَرَاتِ، وَمُصَنَّفَاتِ الْمُتَأَخِّرِينَ، الَّذِينَ عُنُوا بِتَضْيِيقِ الْمَذْهَبِ، وَتَوَلَّدَ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ فِفَهُ خَاصٌّ بِالْمُصْطَلَحَاتِ، يُسَمَّى بِـ «لُغَةِ الْفُقَهَاءِ»، وَيُعَدُّ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٥٩٧): صَاحِبَ الْفَضْلِ فِي السَّبَقِ إِلَى التَّأْلِيفِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ، وَذَلِكَ فِي كِتَابِهِ «لُغَةُ الْفِقْهِ»، ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «ذِيلِ الطَّلَبَاتِ» (١/ ٤٢٠).

وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ بِأَنَّ «الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ» قَدْ اسْتَقَرَّ مِنَ النَّاحِيَةِ التَّنْقِيحِيَّةِ بَعْدَ الْقَرْنِ الثَّامِسِ، إِذْ لَمْ نَرِ بَعْدَ نِهَآيَةِ هَذَا الْقَرْنِ غَيْرَ التَّقْوِيلِ، وَالْفَتَاوَى، وَالْحِفْظِ، وَالتَّدْرِيسِ، وَالِاعْتِنَاءِ بِالتَّرَاجِمِ. انْظُرْ: «الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ» لِعَبْدِ اللَّهِ التُّرْكُمَنِيِّ (١/ ٢٣١).

وَمِنْ خِلَالِ هَذَا الْفَضْلِ يَبَيِّنُ لَنَا: أَنَّ «الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ» قَدْ نَشَأَ فِي قَاعِدَتِهِ الْأُولَى: بَعْدَادًا، ثُمَّ ظَهَرَ وَاسْتَقَرَّ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ بِفَضْلِ الْأَصْحَابِ كَمَا مَضَى ذِكْرُهُ، لِأَجْلِ هَذَا سَوْفَ نَنْتَقِلُ إِلَى ذِكْرِ خَبَرِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيَّ» فِي آفَاقِهِ وَأَوْطَانِهِ الْأُخْرَى، كَمَا يَأْتِي.



الفَصْلُ الثَّانِي

أَفَاقُ الْحَنَابِلَةِ وَأَوْطَانُهُمْ

هَذَا فَضْلٌ عَظِيمٌ، وَعِلْقٌ نَفِيسٌ، بَلْ هُوَ مِنْ أَهَمِّ الْمَبَاحِثِ الَّتِي تَكَلَّمْتُ عَنْ نَشْأَةِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، وَعَنْ مَعْرِفَةِ أَوْطَانِ السَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ.

وَقَبْلَ أَنْ نَذْكُرَ أَفَاقَ الْحَنَابِلَةِ؛ أُخْبِنَا أَنْ نَذْكُرَ أَوْطَانَهُمْ إجمالاً، ثُمَّ نَذْكُرَ مَا تَفْصِيلاً، كُلُّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِصَارِ.

□ فَأَمَّا أَفَاقُ الْحَنَابِلَةِ وَأَوْطَانُهُمْ إجمالاً؛ فَكَمَا يَلِي:

لَقَدْ تَكَوَّنَ «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» فِي بَغْدَادَ كَمَا مَرَّ مَعَنَا، فِي مَكَانِ مَوْلِدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، سَنَةَ (١٦٤)، وَفَاتَهُ فِيهَا، سَنَةَ (٢٤١)، وَعَنْهَا انْتَشَرَ فِي أَنْحَاءِ الْعِرَاقِ، خَاصَّةً فِي الرُّبَيْرِ.

وَلَمْ يَنْتَشِرْ خَارِجَ الْعِرَاقِ إِلَّا فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ فَمَا بَعْدُ؛ إِذْ خَرَجَ الْمَذْهَبُ إِلَى الشَّامِ، وَهُوَ قَاعِدَةُ الْحَنَابِلَةِ الثَّانِيَةِ فِي فِلَسْطِينَ، وَدِمَشْقَ.

□ فِيهِ فِلَسْطِينٌ - بَيْتُ الْمَقْدِسِ -، وَأَعْمَالُهَا: زَامِنُ، وَوَادِي السَّعِيرِ، وَجَنِينُ، وَجُبُ جَنِينِ، وَمَرْدَا، وَجَمَاعِيلُ، وَجَرَّاعَةُ.

وَقَصَبَتَهَا: نَابِلُس، وَطُوْرُ كَزِمٍ مِنْ قُرَى نَابِلُس، وَالتَّسْبَةُ إِلَيْهَا: كَزَمِي.

وَمِنْ عَمَلِهَا أَيْضًا: شُوَيْكَةُ، وَسَفَارِيزُ، وَالْخُرَيْشُ، وَعَنْبَتَا، وَكَفَر لَبَد، وَكَفَر قُدُوم، وَحَجَّةُ، وَطَرَابِلُس.

وَمِنْ عَمَلِهَا: جَبَّةُ، وَالتَّسْبَةُ إِلَيْهَا: جَبَّائِي.

□ وَفِي دِمَشْقَ، وَأَعْمَالُهَا خَاصَّةٌ: أَرْزُغُ، وَدُومَا، وَحَرَسْتَه، وَالرُّحَيْتَةُ، وَالضَّمَيْرُ، وَالصَّالِحِيَّةُ، وَجَبَلُ قَاسِيُونُ، وَيَتُّ لَهْيَا، وَفِي حَلَبَ، وَحَمَاهُ، وَحِمَصَ، وَبَغْلَبَكَّ.

وَمِنْهَا: قَرْيَةُ فِصَّةَ، وَخُورَانَ، وَحَرَآنَ، وَالشُّوَيْكُ.

□ وَفِي الْقَرْنِ السَّادِسِ فَمَا بَعْدُ دَخَلَ «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» إِلَى مِصْرَ.

□ وَكَانَ لَهُ أَيْضًا وُجُودٌ وَاتِّسَاعٌ: فِي إِفْلِيمِ الدِّيْلَمِ، وَالرَّحَابِ، وَبِالشُّوسِ مِنْ إِفْلِيمِ خُوزِسْتَانَ، وَفِي الْأَفْغَانِ.

□ وَفِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ: فِي نَجْدٍ - وَهِيَ قَاعِدَتُهُ الثَّالِثَةُ - وَفِي الْحِجَازِ، وَالْأَحْسَاءِ، وَقَطْرِ، وَبِالْبَحْرَيْنِ، وَالْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، وَعُمَانَ، وَالكُوَيْتِ.

□ وَلِلْمَذْهَبِ وَجُودٌ أَيْضًا: فِي جُؤُبُوتِي، وَارْتِزَانَا.

وَكَانَتْ عَوَاصِمُ قُوَّتِهِ وَانْتِشَارِهِ فِي حَقَبِ زَمَانِيَّةٍ مُتَتَابِعَةٍ؛ حَيْثُ اسْتَقَرَّ «الْمَذْهَبُ الْحَبْلِيُّ» فِي ثَلَاثِ قَوَاعِدَ عَرِضَةٍ تُمَثِّلُ قُوَّتَهُ وَانْتِشَارَهُ.

□ فَأَمَّا قَاعِدَتُهُ الْأُولَى: فَبِنِي بَغْدَادَ.

□ وَأَمَّا قَاعِدَتُهُ الثَّانِيَّةُ: فَبِنِي الشَّامَ، أَيْ: بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَدِمَشْقَ، وَأَعْمَالِهَا.

□ ثُمَّ اسْتَقَرَّ مُؤَخَّرًا فِي قَاعِدَتِهِ الثَّالِثَةِ: فِي نَجْدِ قَلْبِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ مُنْذُ الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ تَقْرِيبًا؛ حَتَّى وَفَيْتَنَا الْحَاضِرَ.

وَعَبَّرَ خَافِ أَنْ مِنْ أَهَمِّ الْأَسْبَابِ فِي انْتِشَارِ مَذْهَبٍ مَا: هُوَ «السُّلْطَةُ الْحَاكِمَةُ»، كَمَا مَرَّ مَعَنَا، لِهَذَا نَجِدُ الْمَذْهَبَ الْحَقِيقِيَّ قَدْ صَارَ لَهُ انْتِشَارٌ وَاسِعٌ، لَا سِيَّمَا مُنْذُ أَنْ وَلَّى الْخَلِيفَةُ الْعَبَّاسِيُّ هَارُونَ الرَّشِيدُ (١٩٣): الْقَضَاءُ لِأَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٨٢)، وَهُوَ أَجَلُ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ بْنِ ثَابِتٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٥٠)، ثُمَّ تَتَابَعَتْ جُلُّ الدُّوَلِ عَلَى ذَلِكَ، لَا سِيَّمَا «الدُّوْلَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ».

□ وَأَمَّا آفَاقُ الْحَنَابِلَةِ وَأُوطَانُهُمْ تَفْصِيلًا، فَكَمَا يَلِي بِاخْتِصَارٍ:

أَوَّلًا: الْحَنَابِلَةُ فِي بَغْدَادَ.

«بَغْدَادُ»: هِيَ قَاعِدَةُ الْحَنَابِلَةِ الْأُولَى، وَقَصَبَتُهُمُ الْعَرِيشَةُ؛ إِذْ بَهَا
وُلِدَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ (١٦٤)، وَبَهَا تُوفِّيَ سَنَةَ (٢٤١).

مِنْ هُنَا كَانَتْ نَشَأَةُ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، وَظُهُورُهُ فِيهَا؛ حَيْثُ قَوِيَ
أَمْرُهُ بِهَا فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ، وَصَارَ مُتَأَفِّسًا قَوِيًّا لِلْمَذَاهِبِ السُّنِّيَّةِ فِيهَا، كَمَا
قَوِيََتْ شَوْكَةُ الْحَنَابِلَةِ، وَصَارَ لَهُمْ شَأْنٌ، وَلَهُمْ صَوْلَاتٌ وَجَوْلَاتٌ فِي
قَرْنِ الْعِلْمِ بِالْعَمَلِ، وَإِقَامَةِ سُوقِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ،
وُمُتَابَذَةِ الْبِدْعَةِ وَالْمُبْتَدِعِينَ، وَالْأَخْذِ عَلَى يَدِ الْعُصَاةِ وَالْفُسَّاقِ،
وَمُذَاهِمَةِ دُورِ الْفَسَادِ، وَإِقَامَةِ الْحِسْبَةِ عَلَى النَّاسِ فِي الْأَسْوَاقِ.

وَمَنْعِ اخْتِلَاطِ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ، وَالخَلْوَةِ، وَكَانَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ
مَقَامَاتٌ وَقِصَصٌ مَشْهُورَةٌ، ذَكَرَهَا الْمُؤَرِّخُونَ وَالْأَخْبَارِيُّونَ، لَا سِيَّمَا
فِي الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ عَلَى حَوَادِثِ السِّنِينَ.

وَمِنْهَا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي كِتَابِهِ «الْكَامِلِ» (٣٠٧/٨) فِي
حَوَادِثِ سَنَةِ (٣٢٣)؛ حَيْثُ قَالَ: «وَفِيهَا عَظُمَ أَمْرُ الْحَنَابِلَةِ، وَقَوِيََتْ
شَوْكَتُهُمْ، وَصَارُوا يَكْبِسُونَ دُورَ الْقَوَادِ وَالْعَامَّةِ، وَإِنْ وَجَدُوا نَبِيذًا
أَرَأَوْهُ، وَإِنْ وَجَدُوا مُغْنِيَةً ضَرَبُوهَا، وَكَسَرُوا آلَةَ الْغِنَاءِ، وَاعْتَزَّضُوا
فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَمَشَى الرِّجَالُ مَعَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ، فَإِذَا رَأَوْا ذَلِكَ

سَأَلُوهُ عَنِ الَّذِي مَعَهُ مَنْ هُوَ؟ فَإِنَّ أَخْبَرَهُمْ؛ وَإِلَّا ضَرَبُوهُ، وَحَمَلُوهُ إِلَى صَاحِبِ الشَّرْطَةِ، وَشَهِدُوا عَلَيْهِ بِالْفَاحِشَةِ...»، وَفِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ حِسْبَةِ الْحَنَابِلَةِ: نَظَرُ بَيْنَ، سَيَاتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

أَمَّا خَبَرُ وَقَائِعِ وَكَوَائِنِ الْحَنَابِلَةِ مَعَ الصُّوفِيَّةِ، وَمَعَ الْأَشَاعِرَةِ، وَمَعَ الظَّاهِرِيَّةِ، فَمَعْلُومَةٌ بِالتَّفْصِيلِ فِي كُتُبِ التَّوَارِيخِ وَالتَّرَاجِمِ وَالسِّيَرِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَتْ أَمَّاكَ مَوْطِنًا لِلْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، الْأَمْرُ الَّذِي كَانَ سَبَبًا فِي ظُهُورِ بَعْضِ الْمَسَاجِلَاتِ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ تَقْوَمُ مِنْ حِينَ إِلَى آخَرٍ فِي شَأْنِ الْمُنَاطَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ تَارَةً، وَفِي شَأْنِ الْعَقِيدَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ تَارَةً أُخْرَى.

وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الشَّافِعِيَّةِ كَانُوا عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْإِغْتِقَادِ، فَكَانَتْ تَقَعُ الْوَاقِعَاتُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْحَنَابِلَةِ مِنْ أَهْلِ الشُّنَّةِ بِسَبَبِ الْخِلَافِ فِي مَسَائِلِ الصِّفَاتِ وَآخْبَارِهَا عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ.

وَمِنْ تِلْكَ الْمَسَاجِلَاتِ مَا وَقَعَ بَيْنَ ابْنِ الْقَشِيرِيِّ، وَالشَّرِيفِ أَبِي جَعْفَرٍ، تَلْمِيزِ الْقَاضِي أَبِي يَغْلَى، وَكَانَتْ الْخِلَافَةُ إِذْ ذَاكَ فِي جَانِبِ الْحَنَابِلَةِ، وَالْوَرَاةُ فِي جَانِبِ الشَّافِعِيَّةِ إِلَّا أَنَّ الْوَزِيرَ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ كَانَ قَوِيًّا، وَأَمْرُهُ نَافِذًا.

بالإضافة إلى ذَلِكَ كَانَتْ الْمُعْتَرِلَةُ هِيَ الْأُخْرَى مَوْجُودَةً فِي عَاصِمَةِ الْخِلَافَةِ، وَكَانَ الْحَنَابِلَةُ لَهَا بِالْمِرْصَادِ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ مُوَاجَهَتِهَا، وَدَخُصِ شُبُهَتِهَا، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ كَادَ يَقَعُ بَغْضُ كِتَابِ الْحَنَابِلَةِ فِي سَرَكِنِهَا فِي أَوَّلِ نَشَاتِهِمُ الْعِلْمِيَّةِ، فَقَدْ كَانَ ابْنُ عَقِيلٍ (٥١٣) يَتَرَدَّدُ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ عَلَى ابْنِ الْوَلِيدِ، وَابْنِ الْبَنَانِ شَيْخِي الْمُعْتَرِلَةِ، وَكَانَ يَقْرَأُ عَلَيْهِمَا عِلْمَ الْكَلَامِ سِرًّا، ثُمَّ اسْتَذَرَكَ عَلَى نَفْسِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَعْلَنَ تَوْبَتَهُ مِنْ تِلْكَ الْأَبَاطِيلِ. انْظُرْ: «ذَبِيلُ الطَّبَقَاتِ» لابْنِ رَجَبٍ (١/٣١٩).

فَكَانَ الْحَنَابِلَةُ آنَذَاكَ يَرُدُّونَ بِأَبْلَغِ الرَّدُّودِ عَلَى شُبُهَةِ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ، وَالْمُعْتَرِلَةِ، وَالصُّوفِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ، وَكَانُوا يُجَابِهُونَ الْخُصُومَ بِأَسِنَّةِ الْأَقْلَامِ، وَقَوَارِعِ الْحُجَجِ.

وَيَذْكُرُ الْمُؤَرِّخُونَ أَنَّ السُّلْطَانَ جَلَالَ الدَّوْلَةِ لَمَّا دَخَلَ إِلَى بَغْدَادَ، وَمَعَهُ وَزِيرُهُ نِظَامُ الْمُلْكِ سَنَةَ (٤٨٢)، قَالَ النَّظَّامُ: أُرِيدُ أَنْ اسْتَدْعِيَ بِهِمْ - يَغْنِي الْحَنَابِلَةَ - وَأَسْأَلُهُمْ عَنْ مَذْهَبِهِمْ، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُمْ مُجَسِّمَةٌ! فَاتَّبَرَى ابْنُ عَقِيلٍ لِذَلِكَ، وَتَصَدَّى لِلرَّدِّ عَلَيْهِ، وَكَانَ خُلَاصَةً مَا أَعَدَّ لَهُمْ مِنَ الْحُجَّةِ أَنْ قَالَ لَهُمْ: نَحْنُ نُقَلِّدُ فِينَا نَعْتَقِدُ مِنْ اغْتِنَاقَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، الَّذِي أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ إِمَامُ الشُّنَّةِ، وَحَامِلُ لَوَاتِنِهَا، فَإِنْ طَعَنَ أَحَدٌ عَلَيْنَا؛ فَلْيَطْعَنْ عَلَيْهِ!

وَقَدْ كَانَتْ عِلَاقَةُ الْحَنَابِلَةِ بِالْخِلَافَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ جَيِّدَةً عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ خِلَالِ هَذِهِ الْفَتْرَةِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ تَقَلَّدُوا عِدَّةَ مَنَاصِبَ فِي

الْقَضَاءِ وَالْوَزَارَةِ، وَعَمِلُوا فِي بَعْضِ السَّفَارَاتِ، وَأَشْرَفُوا عَلَى إِدَارَةِ الْمَدَارِسِ وَالْمَكْتَبَاتِ.

وَحَبَّرَ تَقْلِيدَ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ لِبَعْضِ الْمَنَاصِبِ الْوَزَارِيَّةِ وَالْقَضَائِيَّةِ مِمَّا يَطُولُ ذِكْرُهُ، وَمَنْ أَرَادَهَا فَلْيُطَالِعْ كُتُبَ الْوُزَرَاءِ وَالْقُضَاةِ وَالْمَدَارِسِ وَالْمَكْتَبَاتِ فِي بَعْدَادَ.

انظر: «ذَيْلُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (١/ ٣٩، ٣١٦)، و«الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١١٥/ ١٢).

ثَانِيًا: الْحَنَابِلَةُ فِي الشَّامِ.

أَمَّا خَبَرُ الشَّامِ، فَكَمَا يَلِي بِاخْتِصَارٍ:

تُغْتَبَرُ الشَّامُ (لَا سِيَّمَا: دِمَشْقُ): زَائِدَةُ الْحَضَارَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَمَعْقِلًا لِلْعِلْمِ، وَمَثَابَةً لِلْعُلَمَاءِ مُنْذُ فَجَرِ الْإِسْلَامِ الَّذِي بَرَعَ بِفَتْحِ الصَّحَابَةِ لَهَا، وَاسْتَيْطَانِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ فِيهَا، ثُمَّ اتَّخَذَهُ خُلَفَاءُ بَنِي أُمَيَّةٍ عَاصِمَةً لِلْخِلَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ آنَ ذَاكَ.

وَكَانَ الْعِلْمُ فِي بِلَادِ الشَّامِ فِي الْقُرُونِ الْأُولَى، وَالْأَزْمِنَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ يُؤْخَذُ عَنْ طَرِيقِ الْمَسَاجِدِ وَيُيَوِّتُ الْعُلَمَاءُ، وَكَانَ لِمَسْجِدِ بَنِي أُمَيَّةٍ أَثَرٌ فَعَالٍ فِي هَذَا الْمِضْمَارِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ وَضِعَ لِلنَّاسِ وَقْتِيذٌ.

ثُمَّ إِنَّهُ تَحَوَّلَ بَعْدَ أَرْبَعَةِ قُرُونٍ أَوْ خَمْسَةٍ إِلَى مُؤَسَّسَاتٍ عِلْمِيَّةٍ مُسْتَقِلَّةٍ، فَبُنِيَتْ فِيهِ دُورٌ لَتَحْفِيزِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَتَلْقِينِهِ، وَدُورٌ لِرِوَايَةِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ وَسَمَاعِهِ، وَدُورٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ هَذَا وَذَلِكَ.

كَمَا أُنْشِئَتْ مَدَارِسُ لَتَعْلِيمِ الْفِقْهِ وَنُشْرِهِ بِمُخْتَلَفِ مَذَاهِبِهِ، فَعَرَفَتْ دِمَشْقُ عَدَدًا مِّنَ الْمَدَارِسِ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَأُخْرَى لِلْحَنَفِيَّةِ، وَأُخْرَى لِلْمَالِكِيَّةِ، وَرَابِعَةٌ لِلْحَنَابِلَةِ.

وَأُوقِفَتْ الْأَوْقَافُ لِبِنَاءِ تِلْكَ الدُّوَرِ وَالْمَدَارِسِ وَتَعْمِيرِهَا، وَالتَّفَقُّعِ عَلَى تَسْيِيرِهَا، وَعَلَى مَنْ يَقُومُ عَلَيْهَا مِنَ الشُّيُوخِ وَالتُّظَّارِ، وَمَنْ يُؤَمِّمُهَا مِنَ الطُّلَّابِ.

وَيُعْتَبَرُ الْمُؤَرِّخُ عَبْدُ الْقَادِرِ التَّيْمِيّ الدَّمَشْقِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٢٧): صَاحِبَ الْفَضْلِ فِي السَّبْقِ إِلَى تَذْوِينِ أَسْمَاءِ تِلْكَ الدُّوَرِ وَالْمَدَارِسِ وَتَجَرِيدِهَا، بِالْإِضَافَةِ إِلَى إِخْصَاءِ مَدَارِسِ الطَّبِّ وَالْخَوَاطِقِ وَالتَّكَايَا وَالزَّوَايَا وَالرُّبُطِ وَالْمَسَاجِدِ مُنْذُ الْقَرْنِ الْخَامِسِ؛ حَتَّى الْقَرْنِ الْعَاشِرِ، وَذَلِكَ فِي كِتَابِهِ الشَّهِيرِ: «الدَّارِسُ فِي تَارِيخِ الْمَدَارِسِ»، فَكَانَ ذَلِكَ الْكِتَابُ شَاهِدًا حَيًّا، وَمِرَآةَ جَلِيَّةً تَعَكِّرُ الْمُسْتَوَى الْعِلْمِيَّ عَلَى مَدَى خَمْسَةِ قُرُونٍ.

ثُمَّ جَاءَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ بَدْرَانَ الدُّؤْمَانِيّ الدَّمَشْقِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٣٤٦)، فَالْتَفَّ كِتَابَهُ الْمَعْرُوفُ بـ «مُنَادِمَةِ الْأَطْلَالِ

وَمُسَامَرَةِ الْخَيَالِ، فَعَمِلَ مَا عَمِلَ التَّعِيمِيُّ، وَأَضَافَ الْمَدَارِسَ
وَالْمَعَاهِدَ الْعِلْمِيَّةَ الَّتِي أُنْشِئَتْ بَعْدَ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ، وَبَنَى عَلَى مَا بَقِيَ
مِنْ تِلْكَ الْأَثَارِ الْمَجِيدَةِ إِلَى الْيَوْمِ.

كَمَا يُعْتَبَرُ كِتَابُ «الْفَلَائِدِ الْجَوْهَرِيَّةِ» لِابْنِ طُولُونٍ الدَّمَشْقِيِّ
الصَّالِحِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٥٣): مَغْلَمَةٌ أُخْرَى بِمَا كَشَفَ
مِنْ مَدَارِسِ الصَّالِحِيَّةِ، وَمَكْتَبَاتِهَا، وَمَسَاجِدِهَا، وَأَثَارِهَا الْعِلْمِيَّةِ
وَالْخَيْرِيَّةِ الْمَجِيدَةِ.

وَجَاءَ مُؤَخَّرًا كِتَابُ «جَامِعِ الْحَنَابِلَةِ» لِمُحَمَّدِ الْحَافِظِ؛ حَيْثُ
تَكَلَّمَ عَنْ تَارِيخِ جَامِعِ الْحَنَابِلَةِ «الْمُظَفَّرِيِّ» بِصَالِحِيَّةِ جَبَلِ قَاسِيُونِ،
وَعَنْ عُلَمَائِهِ وَمَشِيخَتِهِ، وَعَنْ مَدَارِسِهِمْ وَأَوْقَافِهِمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا
يَتَعَلَّقُ بِالْجَامِعِ، فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا.

وَمِنْ تِلْكَ الْمَدَارِسِ وَالْمَعَاهِدِ الْعِلْمِيَّةِ تَخَرَّجَ كِبَارُ الْحُفَظِ،
وَالْمُفَرِّقِينَ، وَالْفُقَهَاءِ، وَالْمُؤَرِّخِينَ.

كَمَا أُوقِفَتِ الْكُتُبُ عَلَى بَعْضِ تِلْكَ الْمَدَارِسِ وَالذُّوَرِ، وَأُنْشِئَتْ
لَهَا خَزَائِنٌ، وَغُبْنٌ لَهَا نُظَارٌ، إِلَى جَانِبِ تَأْسِيسِ دُورِ مُسْتَقْلَلَةٍ لِلْكِتَابِ،
وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ فِي الْعَهْدِ الْمَمْلُوكِيِّ خَاصَّةً، وَلَا يَزَالُ بَعْضُهَا بَاقِيًا إِلَى
الْيَوْمِ: كَالظَّاهِرِيَّةِ، وَالْعَادِلِيَّةِ.

وَكَانَ أَثَرُ تِلْكَ الْمَكْتَبَاتِ وَالْخَزَائِنِ وَاضِحًا فِي الثُّوَلَفَاتِ الَّتِي

أَثَرِي بِهَا الشَّامِيُّونَ الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، فَإِنَّ مُؤَلَّفَاتِهِمْ كَانَتْ تَتَمَيَّزُ
بِالكَثْرَةِ، وَتَنُوعِ الْمَصَادِرِ لِلكِتَابِ الْوَاحِدِ.

وَعُودًا عَلَى بَدْءِهِ؛ فَقَدْ جَاءَ «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» إِلَى بِلَادِ الشَّامِ فِي
أَوَاسِطِ الْقَرْنِ الْخَامِسِ، وَتَرَكَّزَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا فَشَيْئًا؛ حَتَّى قَوِيَ وَازْدَهَرَ
فِي دِمَشْقَ، وَمَا حَوْلَهَا مِنَ الْقُرَى وَالضُّوَاحيِ الثَّابِعَةِ لَهَا، وَالْمُدُنِ،
وَالْأَعْمَالِ الَّتِي كَانَتْ تَرْتَبُ بِهَا آنَ ذَاكَ ارْتِبَاطًا قَوِيًّا، وَتَتَّصِلُ بِهَا اتِّصَالًا
سِيَاسِيًّا وَعِلْمِيًّا: كَعَسْقَلَانَ، وَنَابُلُسَ، وَبَغْلَبَكْ، وَيَبْتَ الْمَقْدِسِ.

وَصَارَتْ الشَّامُ مُنْذُ أَوَاسِطِ الْقَرْنِ السَّادِسِ مَعْقَلًا وَرَيْثًا لِبُعْدَادَ
فِي حِمْلِ رَايَةِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، وَالْعِنَايَةِ بِهِ، وَإِثْرَانِهِ بِالتَّدْرِيسِ،
وَالتَّأْلِيفِ، وَالفَتْيَا، وَالشَّرْحِ وَالتَّنْقِيحِ، وَلَعَلَّ الضَّعْفَ الَّذِي لِحَقِّ هَذَا
الْمَذْهَبِ فِي بُعْدَادَ فِي نِهَآيَةِ الْقَرْنِ السَّادِسِ، إِنَّمَا مَرَدُّهُ إِلَى النُّهْضَةِ
الْقَوِيَّةِ الَّتِي أَخَذَتْ تُشَقُّ طَرِيقَهَا فِي دِمَشْقَ عَلَى أَيْدِي الْمَقَادِسَةِ،
فَأَخَذَتْ الْأَنْظَارُ تَتَوَجَّهُ إِلَيْهِمْ، وَتُضْرَبُ إِلَيْهِمْ أَكْبَادُ الْإِبِلِ، فَعِنْدَهَا
تَجَمَّعَ الطُّلَّابُ، وَأُسِّسَتْ لَهُمُ الْمَدَارِسُ وَنَحْوُهَا.

وَيَزِجُّ الْفَضْلُ الْأَوَّلُ - بَعْدَ اللَّهِ - فِي نَشْرِ هَذَا الْمَذْهَبِ فِي بِلَادِ
الشَّامِ إِلَى الْفَقِيهِ الزَّاهِدِ، شَيْخِ الشَّامِ فِي وَفْتِهِ، أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الْوَاحِدِ

الشَّيْزَارِيُّ، ثُمَّ الْمَقْدِسِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٨٦)، فَإِنَّهُ كَانَ هُوَ وَذُرِّيَّتُهُ قَائِمِينَ عَلَى خِدْمَةِ «الْمَذْهَبِ الْحَبْلِيِّ» فِي الشَّامِ.

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي «ذَيْلِ الطَّبَقَاتِ» (١/ ٧١): «وَلِلشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ ذُرِّيَّةٌ، فِيهِمْ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، نَذْكُرُهُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَوَاضِعِهِمْ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، يُعْرَفُونَ بِبَيْتِ «ابْنِ الْحَبْلِيِّ».

وَهَذِهِ الْأُسْرَةُ تَرْجِعُ فِي نَسَبِهَا إِلَى الصُّحَابِيِّ الْجَلِيلِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لِذَا؛ فَقَدْ كَانَتْ قَلَّةُ الْحَنَابِلَةِ فِي بِلَادِ الشَّامِ سَبَبًا فِي نِسْبَةِ النَّاسِ إِلَيْهِمْ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، كَمَا يُنْسَبُ الْإِنْسَانُ إِلَى قَبِيلَتِهِ أَوْ بَلَدِهِ، فَيُقَالُ لِأَحَدِهِمْ: «فُلَانٌ الْحَبْلِيُّ»، فَلَمَّا هَاجَرَ الْمَقَادِسَةُ إِلَى دِمَشْقَ، وَبَنَوْا مَدِينَتَهُ الصَّالِحِيَّةَ اخْتَفَتْ هَذِهِ الشَّيْبَةُ لكَثْرَةِ عَدَدِهِمْ، وَمُشَارَكَتِهِمْ فِي الْقَضَاءِ وَالْفُتْيَا، وَمُسِيخَةِ الْمَدَارِسِ، وَنَظَارَةِ الْأَوْقَافِ.

وَقَدْ تَقَفَّهَ أَبُو الْفَرَجِ الشَّيْزَارِيُّ عَلَى الْقَاضِي أَبِي يَغْلَى بِنْعَدَادَ، ثُمَّ قَدِمَ الشَّامَ، فَسَكَنَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، فَنَشَرَ مَذْهَبَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِيمَا حَوْلَهُ، ثُمَّ أَقَامَ بِدِمَشْقَ؛ فَنَشَرَ الْمَذْهَبَ، وَتَخَرَّجَ بِهِ الْأَصْحَابُ.

وَكَمَا نَشَرَ فِقْهَ أَحْمَدَ فِي رُيُوعِ الشَّامِ؛ فَقَدْ نَشَرَ أَيْضًا أُصُولَهُ الْإِعْتِقَادِيَّةَ، وَمَذْهَبَهُ الشُّنِّيَّ هُنَاكَ، فَكَانَ هَذَا سَبَبًا فِي ظُهُورِ عِدَّةٍ وَقَائِعَ مَعَ الْأَشَاعِرَةِ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا.

قَالَ ابْنُ أَبِي يَغْلَى فِي «الطَّبَقَاتِ» (٢/ ٢٤٧): «وَكَانَتْ لَهُ كَرَامَاتٌ ظَاهِرَةٌ، وَوَاقِعَاتٌ مَعَ الْأَشَاعِرَةِ، وَظَهَرَ عَلَيْهِم بِالْحُجَّةِ فِي مَجَالِسِ السَّلَاطِينِ بِبِلَادِ الشَّامِ».

وَجَاءَ وَلَدُهُ مِنْ بَعْدِهِ: وَهُوَ شَرَفُ الْإِسْلَامِ عَبْدُ الْوَهَّابِ الشُّنَيْرَازِيُّ، الَّذِي وَقَفَ الْمَدْرَسَةَ الْحَنْبَلِيَّةَ الشَّرِيفِيَّةَ فِي دِمَشْقَ وَرَأَى الْجَامِعَ الْأُمَوِيَّ. وَقَدْ ذَكَرَ النُّعَيْمِيُّ فِي «الدَّارِسِ» (٢/ ٦٤): أَسْمَاءَ مَنْ دَرَسَ فِيهَا، مَعَ تَرَاجُمِهِمْ.

وَقَدْ تَوَلَّى عَلَى الْمَشِيخَةِ فِي «الْمَدْرَسَةِ الْحَنْبَلِيَّةِ الشَّرِيفِيَّةِ»: كَثِيرٌ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ: حَفِيدُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، الْمُلَقَّبُ بـ «نَاصِحِ الدِّينِ»، وَالشَّهِيرُ بـ «ابْنِ الْحَنْبَلِيِّ»، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٣٤).

وَهُوَ تَلْمِيزُ أَبِي الْفَتْحِ ابْنِ الْمُنِيِّ الْبَغْدَادِيِّ فِي الْفِقْهِ، وَالْعُكْبَرِيِّ فِي اللُّغَةِ وَعُلُومِهَا، وَشَارَكَ النَّاصِحُ فِي فَتْحِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ مَعَ صَلَاحِ الدِّينِ الْأَيُّوبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَكَانَ يَسْتَفْتِيهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ.

وَتَوَلَّى التَّذَرِيسَ بَعْدَهُ مَدَارِسَ بَدِمَشْقَ، مِنْهَا: مَدْرَسَةُ جَدِّهِ «الْمَدْرَسَةُ الْحَنْبَلِيَّةُ الشَّرِيفِيَّةُ»، وَقَدْ بَنَتْ لَهُ الصَّاحِبَةُ رَبِيعَةُ خَاتُونُ: مَدْرَسَةً خَاصَّةً بِهِ، بِجَبَلِ قَاسِيُونِ.

وَانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْمَذْهَبِ بَعْدَ وَفَاةِ الْمُؤَقَّقِ ابْنِ قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٢٠).

□ آلُ قُدَامَةَ الْمَقَادِسَةِ:

وَنَعْنِي بِالْمَقَادِسَةِ: تِلْكَ الْأُسْرَةُ الْمُبَارَكَةُ الَّتِي تُسَمَّى: «آلُ قُدَامَةَ»
عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ، ثُمَّ الْأَسْرَةُ الَّتِي تَبِعَتْهَا فِي الْهَجْرَةِ وَالتَّحَقَّتْ بِهَا،
وَمِنْ ثَمَّ تَكُونَتِ الْأُسْرَةُ الْجَدِيدَةُ بِصَالِحِيَّةِ دِمَشْقَ.

وَهِيَ أُسْرَةٌ فِلِسْطِينِيَّةُ الْأَصْلِ، دِمَشْقِيَّةُ الدَّارِ، قَدْ كَانَ لَهَا الْأَثَرُ
الْوَاضِعُ، وَالتَّوَرُّدُ اللَّائِحُ فِي سَمَاءِ تَارِيخِ الثَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ بِعَامَّةٍ،
وَالْفَقْهِ الْحَنْبَلِيِّ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ، خِلَالَ الْعَصْرِ الْمَمْلُوكِيِّ،
سَوَاءً بِكَثْرَةِ مَنْ ظَهَرَ فِيهَا مِنَ الْعُلَمَاءِ، أَوْ بِاسْتِمْرَارِ نَشَاطِطِهَا الْعِلْمِيِّ
عَلَى مَدَى عِدَّةِ قُرُونٍ، مَا بَيْنَ أَوَاسِطِ الْقَرْنِ السَّادِسِ وَالْحَادِي عَشَرَ.
وَالجَدُّ الْأَعْلَى لِهَذِهِ الْأُسْرَةِ: هُوَ قُدَامَةُ بْنُ مِقْدَامَ بْنِ نَصْرِ
الْمَقْدِسِيِّ.

وَكَانَ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةِ جَمَاعِيْلَ (أَوْ جَمَاعَيْنِ) عَلَى الْقُرْبِ مِنْ نَابُلُسَ
فِي الْقَرْنِ الْحَامِسِ.

وَكَانَ أَوَّلُ لِقَاءٍ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ الْحَنْبَلِيَّةِ وَبَيْنَ هَذَا الْجَدِّ: فِي أَرْضِ
يَبْتِ الْمَقْدِسِ، ذَلِكَ اللَّقَاءُ الَّذِي كَانَ مَعَ نَاشِرِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» فِي
النَّهَارِ، أَبِي الْفَرَجِ الشَّيْرَازِيِّ (٤٨٦)، الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.

وَيَزُودُنِي لَنَا الْمُؤَوَّقُ ابْنُ قُدَامَةَ قِصَّةَ ذَلِكَ اللَّقَاءِ الْمُبَارَكِ؛ فَيَقُولُ:

كُنَّا فِي بَرَكَاتِ الشَّيْخِ أَبِي الْفَرَجِ^(١) ... لَمَّا قَدِمَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ إِلَى
بِلَادِنَا مِنْ أَرْضِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ تَسَامَعَ النَّاسُ بِهِ، فَرَاؤُوهُ مِنْ أَقْطَارِ تِلْكَ
الْبِلَادِ.

(١) سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١/١٠٩): عَنْ
قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ لِنَفْسٍ: نَحْنُ فِي بَرَكَاتِكَ، أَوْ مِنْ وَفْتٍ خَلَّتْ عِنْدَنَا خَلَّتْ عَلَيْنَا
الْبَرَكَةُ، وَنَحْنُ فِي بَرَكََةِ هَذَا الشَّيْخِ الْمَذْهُوبِ عِنْدَنَا، هَلْ هُوَ قَوْلٌ مَشْرُوعٌ أَمْ لَا؟ أَتَوْنَا
مَأْجُورِينَ.

فَأَجَابَ: وَأَمَّا قَوْلُ الْقَائِلِ: نَحْنُ فِي بَرَكََةِ فُلَانٍ، أَوْ مِنْ وَفْتٍ خَلُولِهِ عِنْدَنَا خَلَّتْ الْبَرَكَةُ،
فَهَذَا الْكَلَامُ صَحِيحٌ بِإِغْتِيَابٍ، وَبَاطِلٌ بِإِغْتِيَابٍ.

فَأَمَّا الصَّحِيحُ فَإِنَّ يُرَادُ بِهِ إِنَّ هَذَا وَعَلَّمَنَا وَأَمَرَنَا بِالْمَعْرِوفِ وَنَهَانَا عَنِ الْمُنْكَرِ؛ فَبِرَكَةِ
اتِّبَاعِهِ وَطَاعَتِهِ خَصَّ لَنَا مِنَ الْخَيْرِ مَا خَصَّ، فَهَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ.

كَمَا كَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِمُ الشَّيْخُ فِي بَرَكَتِهِ لَمَّا آمَنُوا بِهِ وَأَطَاعُوهُ، فَبِرَكَةِ
ذَلِكَ خَصَّ لَهُمْ سَعَادَةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، لَمْ كُلُّ مُؤْمِنٍ آمَنَ بِالرُّسُولِ وَأَطَاعَهُ خَصَّ لَهُ
مِنْ نَزْكِ الرُّسُولِ بِسَبَبِ إِيْمَانِهِ وَطَاعَتِهِ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

وَإِضًا إِذَا أُرِيدَ بِذَلِكَ أَنَّ بَرَكََةَ دُعَايِهِ، وَصَلَاتِهِ: دَفَعَ اللَّهُ الشَّرَّ، وَخَصَّ لَنَا رِزْقًا،
وَنَصْرًا فَهَذَا حَقٌّ، كَمَا قَالَ الشَّيْخُ: «وَهَلْ تُنْصَرُونَ وَتُزَرَّقُونَ إِلَّا بِصِفَاتِكُمْ بِدُعَائِهِمْ
وَصَلَاتِهِمْ وَإِحْلَاصِهِمْ؟»...

وَأَمَّا الْمَعْنَى الْتَّاطِلُ: فَمَعْنَى أَنْ يُرِيدَ الْإِشْرَاقَ بِالْحَلَقِ: مِثْلُ أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ مَقْبُورًا
يَمَكَّنُ قِيْلُ أَنْ اللَّهُ يَتَوَلَّاهُمْ لِأَجْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَلَّاهُمْ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَذَا سَهْوٌ.

فَمَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَيِّتَ يَدْفَعُ عَنِ الْحَيِّ مَعَ كَوْنِ الْحَيِّ عَامِلًا بِمَغْصَبَةِ اللَّهِ فَهُوَ غَالِطٌ...

وَكَذَلِكَ إِذَا اغْتَفَدَ أَنَّ ذَلِكَ الشَّخْصَ يَشْفَعُ لَهُ وَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ بِمُجَرَّدِ مَحَبَّتِهِ وَاتِّسَابِهِ إِلَيْهِ
فَهَذِهِ الْأُمُورُ وَنَحْوُهَا مِمَّا فِيهِ مُخَالَفَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَهُوَ مِنْ أَسْوَاقِ الْمُشْرِكِينَ، وَأَهْلِ
الْبِدْعِ؛ بَاطِلٌ لَا يَحُورُ اغْتِفَادُهُ، وَلَا اغْتِنَادُهُ، وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلِيمٌ، انْتَهَى كَلَامُهُ
رَحِمَهُ اللَّهُ بِإِخْتِصَارٍ.

فَقَالَ جَدِّي قُدَّامَةُ لِأَخِيهِ: تَعَالَ نَمْشِي إِلَى زِيَارَةِ هَذَا الشَّيْخِ، لَعَلَّهُ
يَدْعُو لَنَا، فَرَأَوْهُ، فَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ قُدَّامَةُ، فَقَالَ لَهُ: يَا سَيِّدِي، ادْعُ لِي أَنْ
يَرْزُقَنِي اللَّهُ حِفْظَ الْقُرْآنِ.

فَدَعَا لَهُ بِذَلِكَ، وَأَخُوهُ لَمْ يَسْأَلْهُ شَيْئًا، فَبَقِيَ عَلَى حَالِهِ. انْظُرْ:
«ذَيْنِ الطَّبَقَاتِ» (٧١/١)، بِتَصْرِيفٍ.

وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ قُدَّامَةَ، ثُمَّ ابْنُهُ أَحْمَدُ، ثُمَّ حَفِيدُهُ مُحَمَّدُ أَبُو عُمَرَ:
خُطَبَاءَ جَمَاعَةٍ جَدِيدَةٍ عَزَا الْفِرْنَجَةُ الصَّلَاحِيُّونَ فِلِسْطِينَ سَنَةَ (٤٩٢)،
وَقَدْ عَاشُوا مَعَ فَلَاحِي الرَّيْفِ الْفِلِسْطِينِيِّ فِي إِقْطَاعِ الْأُمَرَاءِ الْفِرْنَجَةِ.
وَتَمَثَّلَتْ مُقَاوَمَةٌ آلِ قُدَّامَةَ فِي الْمَزِيدِ مِنَ التَّمَسُّكِ بِالْدِينِ وَالتَّقْوَى؛
حَتَّى كَانَ ابْنَاءُ الْقُرَى يَجْتَمِعُونَ إِلَيْهِمْ فِي خُطْبِ الْجُمُعَةِ، وَكَانَ
لِأَقْوَالِهِمْ صِدْقٌ طَيِّبٌ فِي نُفُوسِهِمْ، بِسَبَبِ مَا يُعَانُونَهُ مِنَ اضْطِهَادِ
الْإِقْطَاعِ الْفِرْنَجِيِّ الَّذِي كَانَ يَتَقَاَصَاهُمْ الْجَزِيَّةُ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً،
وَيُؤَدِّي النَّاسُ بِالضَّرْبِ وَالْحَبْسِ وَقَطْعِ الْأَرْجُلِ.

وَحِينَ تَبَيَّنَ الْفِرْنَجَةُ لِنَسَاطِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ، وَعَزَمُوا عَلَى قَتْلِهِ: هَرَبَ
إِلَى دِمَشْقَ فِي سَنَةِ (٥٥١).

انْظُرْ: «الْمَوْسُوعَةُ الْفِلِسْطِينِيَّةُ» (٣/ ٥٠٤)، و«الْقَلَائِدُ الْجَوْهَرِيَّةُ»
(٦٧/١).

وَكَانَتْ تِلْكَ الْهَجْرَةُ الْمُبَارَكَةُ فِي سَنَةِ (٥٥١)، وَكَانَتْ دِمَشْقُ
قَدْ صَارَتْ قَبْلَ سَتَيْنِ فَقَطُّ مِنْ ذَلِكَ التَّارِيخِ لِنُورِ الدِّينِ مَحْمُودِ بْنِ
رُزَيْكِي، الَّذِي اشتهَرَ يَوْمَئِذٍ بِالْجِهَادِ وَالتَّقْوَى.

وَقَدْ رَافَقَ الشَّيْخَ أَحْمَدَ فِي هِجْرَتِهِ بَعْضُ أَقْرِبَائِهِ، فَلَمَّا اسْتَقَرُّوا فِي
ظَاهِرِ دِمَشْقَ (فِي مَسْجِدِ أَبِي صَالِحٍ خَارِجِ بَابِ ثَوَمَا)، بَعَثَ فَأَخْضَرَ
أُسْرَتَهُ، وَسَائِرَ الْأَقْرِبَاءِ.

وَقَدْ لَحِقَ بِهِمْ فِيمَا بَعْدَ: كَثِيرُونَ مِنْ جَمَاعِيْلٍ، وَالْقُرَى الْمُحِيطَةِ
بِهَا «الْجَمَاعِيْلِيَّاتِ»، وَاتَّسَبُّوا جَمِيعًا فِيمَا بَعْدَ إِلَى الْقُدْسِ، فَصَارُوا
يُسَمُّونَ: الْمَقَادِسَةَ، وَصَاقَ الْمَسْجِدُ بَعْدَ ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ بِاللَّاجِئِينَ،
وَكَثُرَتْ عَلَيْهِمُ الْمَصَاعِبُ وَالْأَمْرَاضُ، وَالْمَشَاكِلُ بِسَبَبِ عَدَدِهِمْ
وَمَذْهَبِهِمُ الْحَنْبَلِي (وَقَدْ كَانَ أَكْثَرُ سُكَّانِ دِمَشْقَ شَافِعِيَّةً آنَئِذٍ)، فَارْتَادَ
لَهُمْ أَبُو عُمَرَ مَنْزِلًا آخَرَ فِي سَفْحِ جَبَلِ قَاسِيُونِ الْمُطَّلِّ عَلَى دِمَشْقَ،
وَبَنَى دَارًا، سُمِّيَتْ: «دَيْرُ الْحَنْبَلِيَّةِ»، وَهِيَ الْيَوْمَ: «جَامِعُ الْحَنْبَلِيَّةِ».

وَقَدْ كَتَبَ الْأَخُ مُحَمَّدُ الْحَافِظُ عَنْ «جَامِعِ الْحَنْبَلِيَّةِ» مَا يُغْنِي كَثِيرًا
عَنْ غَيْرِهِ؛ حَيْثُ تَكَلَّمَ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بـ «جَامِعِ الْحَنْبَلِيَّةِ» الْمَشْهُورِ
بـ «الْمُظْفَرِي» بِصَالِحِيَّةِ جَبَلِ قَاسِيُونِ.

وَمِنْذُ سَنَةِ (٥٥٤) بَدَأَ تَارِيخُ جَدِيدٌ لَأَلِ قُدَّامَةَ، وَالبَقْعَةُ الَّتِي
نَزَلُوا مِنْ قَاسِيُونِ - وَقَدْ سُمِّيَتْ الصَّالِحِيَّةُ: بِاسْمِ سَكَنِهِمُ الْقَدِيمِ فِي

جَامِعِ أَبِي صَالِحٍ -، وَ«الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» الَّذِي كَانَ يَحْمِلُهُ هَؤُلَاءِ الْمَقَادِسَةُ، ثُمَّ تُوفِّيَ الشَّيْخُ بَعْدَ أَرْبَعَةِ سِنَوَاتٍ مِنْ ذَلِكَ التَّارِيخِ، وَابْنُهُ أَبُو عُمَرَ مُحَمَّدٌ هُوَ الَّذِي بَنَى مَجْدَ الْجَمَاعَةِ، وَرَسَمَ لَهَا حُطَّ الْحَيَاةِ الْعِلْمِيَّةِ الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ فِي الْقُرُونِ النَّالِيَةِ.

فَقَدْ بَنَى لِنَفْسِهِ مَدْرَسَةً؛ عُرِفَتْ بِ«الْمَدْرَسَةِ الْعُمَرِيَّةِ»، عَلَى صِفَةِ نَهْرِ يَزِيدُ فِي سَفْحِ الْجَبَلِ، وَأَثَارُهَا لَا تَزَالُ بَاقِيَةً إِلَى الْيَوْمِ، وَظَلَّ يَعْمَلُ عَلَى التَّدْرِيسِ فِيهَا طَوَالَ نِصْفِ قَرْنٍ، إِلَى أَنْ تُوفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ (٦٠٧).

وَقَدْ أَدَّتْ زِيَادَةُ الطَّلَبَةِ إِلَى قِيَامِ مَدْرَسَةٍ أُخْرَى بَنَاهَا صِبَاءُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُقَدِّسِيِّ، صِهْرُ أَبِي عُمَرَ، عَلَى بَابِ دَيْرِ الْحَنَابِلَةِ؛ لِتَكُونُ دَارَ حَدِيثٍ لِلغُرَبَاءِ، تُسَمَّى: «دَارُ الْحَدِيثِ الضَّيَّائِيَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ»، وَوَقَفَ عَلَيْهَا كُتُبُهُ.

خِلَالَ ذَلِكَ؛ أُخِذَتْ سُمْعَةُ آلِ قُدَامَةَ فِي الْعِلْمِ وَالتَّقْوَى تَتَسَرُّ؛ حَيْثُ أَخَذَ تَلَامِيذُهُمْ فِي دِرَاسَةِ الْقُرْآنِ، وَالْحَدِيثِ، وَالْفِقْهِ يَتَكَاثَرُونَ شَيْئًا فَشَيْئًا.

وكَانَتْ الْأَمْوَالُ وَالْأَوْقَافُ وَالْهَبَاتُ بِالْمُقَابِلِ تَتَدَفَّقُ عَلَى الْجَمَاعَةِ الْمُقَدِّسِيَّةِ، وَالْمَدْرَسَتَيْنِ (الصَّالِحِيَّةِ، وَالْعُمَرِيَّةِ)، وَالْأَيْبَةِ الْقَائِمَةِ حَوْلَ دَيْرِ الْحَنَابِلَةِ، فَتَحَوَّلَتِ الْبُقْعَةُ إِلَى بَلَدَةٍ كَامِلَةِ الْعُمُرَانِ، ذَاتِ أَسْوَاقٍ، وَمَنَازِلَ، وَسُكَّانٍ، وَمَسَاجِدَ.

وَإِذَا كَانَ آلُ قُدَامَةَ قَدْ أَعْطَوْا هَذَا الْمَرْكَزَ الْكَثِيرَ مِنْ جُحُودِهِمْ
الْعِلْمِيَّةِ، فَإِنَّ مَا وَجَدُوهُ مِنَ التَّشْجِيعِ وَالتَّكْرِيمِ، كَانَ سَبَبًا أَيْضًا فِي
دَفْعِهِمْ إِلَى الْمَزِيدِ مِنْ نَشْرِ الْعِلْمِ مَدَى أَيَّامِ الدَّوْلَةِ النُّورِيَّةِ، فَالصَّلَاحِيَّةِ،
فَالْعَادِلِيَّةِ.

وَلَمْ يَكُنْ آلُ قُدَامَةَ فِي هَذَا الْجُهْدِ كُلِّهِ وَخَدَهُمْ، فَإِنَّ نَجَاحَهُمْ -
بَعْدَ اللَّهِ - كَانَ قَدْ أَغْرَى مُنْذُ الْأَيَّامِ الْأُولَى مَجْمُوعَةً مِنَ الْأَمْرِ الْحَنْبَلِيَّةِ
الْقَرِيبَةِ لَهُمْ فِي جَمَاعَتِهِ، وَمَا حَوْلَهَا بِالْهَجْرَةِ إِلَيْهِمْ عَلَى تَوَالِي السَّنِينَ،
وَالدُّخُولِ فِي جُحُودِهِمُ الْعِلْمِيَّةِ نَفْسَهَا، وَبَرَزَ مِنْهُمْ كَمَا بَرَزَ مِنْ آلِ قُدَامَةَ
عَدَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، يَرْتَبِطُونَ بِآلِ قُدَامَةَ بِالرَّوَابِطِ الْعَائِلِيَّةِ الْمُتَّفَاوِتَةِ، وَقَدْ
حَمَلُوا مِثْلَهُمْ لَقَبَ: «الْمَقَادِسَةِ».

□ وَأَبْرَزُ تِلْكَ الْأَسْرِ خَمْسٌ:

١- آلُ عَبْدِ الْهَادِي، وَجَدُّهُمْ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَامَةَ، شَقِيقُ
أَحْمَدَ الْمُهَاجِرِ الْأَوَّلِ إِلَى دِمَشْقَ.

٢ بَنُو سُورُرِ بْنِ رَافِعِ الْجَمَاعِيَّةِ، وَيَرْتَبِطُونَ بِآلِ قُدَامَةَ بِرَابِطَةِ
الْمُصَاهَرَةِ.

٣ بَنُو عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ السَّعْدِيِّ، وَهُمْ أَضْهَارُ لآلِ قُدَامَةَ.

٤ وَهْ أُسْرَةُ رَاجِحِ، وَجَمَاعَةٌ مِمَّنْ يَحْمِلُونَ نِسْبَةَ الْمَرْذَاوِيِّ،

وَيَنْهَمَا وَيَبْنَ آلِ قُدَّامَةَ رَوَّابِطَ قَرَابَةِ عَائِلِيَّةٍ.

مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَتَجَبَ آلُ قُدَّامَةَ بِحَرَكَتِهِمِ الْعِلْمِيَّةِ، وَسَمِعْتِهِمْ
الَّذِينَ عَدَدًا مِنَ الْحَنَابِلَةِ: مِنْ حَرَّانَ، وَبَغْدَادَ، وَنَابُلُسَ، وَبَغْلَبَكَّ،
وغيرها، فجاؤوا إلى دِمَشْقَ وَشَارَكُوا فِي جُھُودِ الْمَرْكَزِ الْحَنْبَلِيِّ
الصَّالِحِيِّ، وَذُبُوعِ شُهْرَةِ دِمَشْقَ الْعِلْمِيَّةِ.

وَمِنْ أَمْرٍ هَؤُلَاءِ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (٧٢٨)، وَأَبْنَاءُ مُفْلِحِ
الْمَقْدِسِيِّونَ، بِالإِضَافَةِ إِلَى أَعْدَادٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْمُسْنِدِينَ وَالْحُقَّاطِ
الْمُحَدِّثِينَ، وَالْفُقَهَاءِ، وَالْقَضَاةِ مِنَ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى.

وَأَدَّى تَأْيِيدُ الْمَرْكَزِ الصَّالِحِيِّ مِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ إِلَى تَصْدِيرِ: «الْمَذْهَبِ
الْحَنْبَلِيِّ» إِلَى مِصْرَ، وَبَغْلَبَكَّ، وَغَيْرِهِمَا.

وَقَامَ فِي نَابُلُسَ فَرْعٌ مِنْ بَنِي سُرُورٍ (أَوْلَادِ نِعْمَةٍ) خَرَجَ - بَعْدَ
تَحْرِيرِ فِلِسْطِينَ مِنَ الْفِرَنْجَةِ -: عَدَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ، نَظَرُوا
أَقْرَبَاءَهُمْ فِي الشَّامِ، وَإِنْ لَمْ يَحْظُوا بِالتَّالِقِ الْعِلْمِيِّ نَفْسِهِ. انْظُرُوا:
«الْقَلَائِدُ الْجَوْهَرِيَّةُ» (٢/ ٣٨٧).

وَقَدْ اسْتَمَرَّ نَشَاطُ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي نَابُلُسَ حَتَّى أَوَاسِطِ
الْقَرْنِ الثَّامِنِ، فَكَانَ مِنْ أَمَمِ جُھُودِ الْمَقَادِسَةِ، وَمِنْ اتَّصَلَ بِهِمْ فِي الشَّامِ:
أَنْ دَخَلَ عَدَدٌ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ أَنْجَبُوهُمْ فِي دَوَائِنِ التَّارِيخِ.

إِنَّ مَجْمُوعَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ ظَهَرُوا مِنْ آلِ قُدَّامَةَ، وَالْأَسْرِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِمْ، مِمَّنْ ذَكَرْتُهُمْ كُتِبَ التَّرَاجِمُ أَكْثَرُ مِنْ: (١١٠) شَيْخ.

مِنْهُمْ (٥٢) اسْمًا مِنْ آلِ قُدَّامَةَ فَقَطْ، (أُسْرَةُ أَحْمَدَ، وَابْنِهِ أَبِي عَمَرَ)، أَيْ: نِصْفُ الْمَقَادِسَةِ تَقْرِيْبًا.

وَمِنْهُمْ (٢٦) اسْمًا مِنْ بَنِي سُرُورٍ بَقَرَعَيْنِهِم الشَّامِي، وَالتَّائِبِلِسِي.

وَمِنْهُمْ (١٤) اسْمًا مِنْ آلِ عَبْدِ الْهَادِي.

وَمِنْهُمْ (١٢) اسْمًا مِنْ آلِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، وَالبَيْتَةِ مِنْ أُسْرَةِ رَاجِحٍ، وَمِنَ الْمَرْدَاوِيِّينَ.

وَتَتَضَمَّنُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ عَدَدًا مِنَ النِّسَاءِ الْعَالِمَاتِ، فَقَدْ مَسَّ الشَّاسِطُ الْعِلْمِي نِسَاءَ الْبَيْتِ الْقُدَّامِي أَيْضًا، وَأَذْخَلَهُنَّ فِي الْإِلْتِحَاقِ بِعُلُومِ الْحَدِيثِ، وَالْفِقْهِ، وَسَمِعَ عَلَيْهِنَّ عَدَدٌ مِنَ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ.

انْظُرْ: «الْمَوْسُوعَةُ الْفِلِسْطِينِيَّةُ» (٥٠٦/٣)، وَمُقَدِّمَةُ تَخْفِيقِ «التَّلَغْتِ الْأَكْمَلِ»، (١٠).

□ وَمِنْ أُبْرَزِ عُلَمَاءِ آلِ قُدَّامَةَ، وَالْأَسْرِ الْمُتَّصِلَةِ بِهِمْ:

١- عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ سُرُورٍ (٥٤١-٦٠٠)، وَمُؤَلَّفَاتُهُ

تَزِيدُ عَلَى (٤٥) كِتَابًا، صَاحِبُ كِتَابِ: «عُمْدَةُ الْأَحْكَامِ».

٢- مُوَفَّقُ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ (٥٤١-٦٢٠)، صَاحِبُ «الْمُغْنِي»، و«الْكَافِي»، و«الْمُفْتِحِ»، و«الْعُمْدَةِ» الَّتِي هِيَ عُمْدَةُ عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى وَقْتِنَا.

٣- ضِيَاءُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ (٥٦٩-٦٤٣)، وَكَانَ مُحَدِّثَ عَصْرِهِ، وَهُوَ صَاحِبُ الْفَضْلِ فِي كِتَابِ تَارِيخِ الْمَقَادِسَةِ، وَصَاحِبُ كِتَابِ: «الْأَحَادِيثُ الْمُخْتَارَةُ».

٤- شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَلِيٍّ (٦٠٣-٦٧٦)، قَاضِي مِصْرَ.

٥- عَائِشَةُ بِنْتُ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ (٦٩٧).

٦- فَخْرُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ (٥٧٥-٦٩٠)، الَّذِي حَدَّثَ سِتِّينَ سَنَةً، وَصَارَ مُسْنَدَ عَصْرِهِ كُلِّهِ.

٧- شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي (٧٠٤-٧٤٤)، وَلَهُ (٥٨) كِتَابًا.

٨- عَائِشَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي (٧٢٣-٨١٦)، انْظُرْ: «الْقَلَائِدُ الْجَوْهَرِيَّةُ» (٣٩٩/٢).

حَالَةُ «الْمَذْهَبِ الْحَنَابِلِيِّ» بَعْدَ الْمَقَادِسَةِ: لَقَدْ تَأَلَّقَ نَجْمُ النَّشَاطِ

الْعِلْمِي وَالْعَمَلِي الَّذِي عَرَفْتُهُ الشَّامَ عَلَى أَيْدِي الْمَقَادِسَةِ نَحْوِ أَرْبَعَةِ قُرُونٍ مُتَتَالِيَةٍ، ثُمَّ إِنَّ «الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ» أَخَذَ فِي التَّنَاقُصِ وَالتَّرَاجُعِ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ، مُنْذُ مَطْلَعِ الْقُرْنِ الْعَاشِرِ، وَاسْتَمَرَّ يَتَنَاقَصُ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا؛ حَيْثُ لَمْ يَبْقَ مِنَ الْبُيُوتَاتِ الْحَنْبَلِيَّةِ الَّتِي تُعْنَى بِهَذَا الْمَذْهَبِ الْجَلِيلِ فِي دِمَشْقَ وَصَوَاحِبِهَا - فِيمَا نَعْلَمُ - إِلَّا بَيْتُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الشَّامِيِّ الدُّوْمَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٤١٣)، وَابْنُهُ شَيْخُنَا الْمُحَدِّثُ صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ الشَّامِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ، صَاحِبُ «الْجَامِعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ»، وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الزَّوَاوِدِ الْحَدِيثِيَّةِ مِمَّا لَا نَظِيرَ لَهَا فِي وَفْتِنَا.

وَقَدْ وَصَفَ ابْنُ بَدْرَانَ فِي «الْمَذْخَلِ» (٤٢٣) تِلْكَ الْحَالَةَ الَّتِي آلَ إِلَيْهَا «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» فِي الشَّامِ فِي زَمَانِهِ بِعِبَارَةٍ رَقِيقَةٍ تَنْبِيرُ الْأَشْجَانِ، وَتَقْشَعِرُ مِنْهَا الْأَبْدَانُ، فَقَالَ: «تَعْلَمُ أَيُّهَا الْفَاضِلُ الْأَلَمَعِيُّ أَنَّ الْخَوْضَ فِي هَذَا الْبَحْرِ الرَّاحِرِ صَعْبُ الْمَسَلِكِ، بَعِيدُ الْمَرَمَى خُصُوصًا فِي هَذَا الزَّمَانِ الْمُعَانِدِ لِلْعِلْمِ وَأَهْلِهِ؛ حَتَّى رَمَاهُمْ فِي سَوْقِ الْكَسَادِ، وَنَادَى عَلَيْهِمْ بِالْحِرْزَمَانِ فَأَتَى لِمَنْ لِي أَنْ يَجُولَ فِي هَذَا الْمَيْدَانِ وَيَتَاضَلَ أُولَئِكَ الْفُرْسَانِ مَعَ أَنَّهُ تَمْضِي عَلَيَّ الشُّهُورُ، بَلِ الْأَعْوَامُ، وَلَا أَرَى أَحَدًا يَسْأَلُنِي عَنْ مَسْأَلَةٍ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ؛ لَا تَفْرِاضِ أَهْلِهِ فِي بِلَادِنَا، وَتَقْلُصِ ظِلَّهُ مِنْهَا؛ فَلَذَلِكَ أَصْبَحَ اسْتِغَالِي بِغَيْرِ الْفِقْهِ مِنَ الْعُلُومِ، وَإِنْ اسْتَعَلَّتْ بِهِ؛ فَاسْتِغَالِي إِمَّا عَلَى طَرِيقَةِ الْاسْتِنبَاطِ، وَإِمَّا بِمُرَاجَعَةِ كُتُبِ الْأَثَمَةِ عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهِمْ، وَلَوْ لَا أَمَلِي بِنَفْعِ سُكَّانِ

جَزِيرَةِ الْعَرَبِ مِنَ الْحَابِلَةِ لَمَّا حَرَّكَتُ فِيمَا رَأَيْتُ مِنَ الْعَوَائِدِ قَلَمًا،
وَلَا خَاطَبْتُ رَسْمًا مِنْهَا وَلَا طَلَلًا، وَلَكِنْ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَاللَّهُ
مُطَّلِعٌ عَلَى السِّرَائِرِ!

نَعَمْ إِنَّ كَثِيرًا مِنْ سُكَّانِ الْجَزِيرَةِ، وَخُصُوصًا أَهْلَ نَجْدٍ أَكْثَرَ اللَّهِ
مِنْ أَمْثَالِهِمْ يَبْذُلُونَ الْآنَ النَّفِيسَ وَالنَّفِيسَ بِطَبْعِ كُتُبِ هَذَا الْمَذْهَبِ،
وَيُخَيِّوْنَ رُقَاةَ الْكُتُبِ الْمُنْدَرَسَةِ مِنْهُ، فَأَخْبَيْتُ مُشَارَكَتَهُمْ فِي هَذَا
الْأَجْرِ، وَأَقْدَمْتُ عَلَى ذِكْرِ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ؛ لِيَسْتَبَيَّ أَهْلُ الْخَيْرِ إِلَيْهَا؛
فَيُبَيِّرُوهَا. انْتَهَى.

وَيَصِفُ لَنَا أَيْضًا حَالَةَ الْمَدْرَسَةِ الشَّيْخِيَّةِ الْعُمَرِيَّةِ الشَّهِيرَةِ، وَمَا آَلَتْ
إِلَيْهِ مِنَ الْخَرَابِ، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ عَامِرَةً بِتَقَائِصِ الْمَخْطُوطَاتِ، وَنَوَادِرِ
الْكُتُبِ، فَضَّلَا عَنِ الْمَشْهُورَاتِ، فَيَقُولُ فِي كِتَابِهِ «مُنَادِمَةُ الْأَطْلَالِ»
(٢٤٤): «هِيَ مَوْجُودَةٌ بِالصَّالِحِيَّةِ، مَشْهُورَةٌ مَعْمُورَةٌ بِالْجِدْرَانِ، لَا
ظِلَّ فِيهَا لِلْعِلْمِ وَلَا أَثَرٌ، يَسْكُنُهَا قَوْمٌ مِنْ ذَوِي الْمَتَرَةِ، وَيَمُرُّ بِهَا نَهْرٌ
يَزِيدُ، وَدَاخِلُهُ مَدْرَسَةٌ لَطِيفَةٌ، وَبِهَا مَا يَقْرُبُ مِنْ تِسْعِينَ خَلْوَةً، وَقَدْ كَانَ
بِهَا خَزَانَةُ كُتُبٍ لَا نَظِيرَ لَهَا، فَلَبِثْتُ بِهَا أَيَّامًا مُخْتَلِسِينَ... وَكَذَلِكَ
لَبِثْتُ أَيَّامًا مُخْتَلِسِينَ فِي أَوْقَافِهَا؛ فَابْتَاعُوهَا، هَذِهِ حَالَتُهَا الْيَوْمَ»
انْتَهَى.

وَهَذِهِ سُنَّةُ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ، فَإِنَّ دَوَامَ الْحَالِ مِنَ الْمُحَالِ، وَلَا يَكْمُلُ

شَيْءٌ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا الْفَانِيَةِ، إِلَّا وَفِي كَمَالِهِ إِذَا دَانَ بِدَايَةِ النَّقْصِ، وَكَمَا يَقُولُ أَبُو الْبَقَاءِ الرُّنْدِيُّ فِي رِثَاءِ الْأَنْدَلُسِ بَعْدَ سُقُوطِهَا فِي أَيْدِي الصَّلَاطِينِ.

لِكُلِّ شَيْءٍ إِذَا مَاتَ نَقْصَانٌ فَلَا يُغَرُّ بِطَبِيبِ الْعَيْشِ إِنْسَانٌ
هِيَ الْأُمُورُ كَمَا شَاهَدَتْهَا دُولٌ مِنْ سَرَرِهِ رَمَنْ سَاءَتْهُ أَرْمَانُ

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن القيام بالتدريس والتأليف والفتيا في هذا المذهب قد تسلسل في الأسر الحنبليّة: كسبي مفلح الراميسيين، وآل الحجاوي، وآل المرزاوي، وغيرهم، إلى عهد متأخرة.

كما أننا نجد نالفاً لعدد من كبار الحنابلة عرفتهم الشام خلال الأربعة قرون المتأخرة، منهم:

١- جمال الدين يوسف بن حسن بن عبد الهادي المقدسي الصالح (٨٤١ - ٩٠٩)، الشهير بـ«ابن المبرّد»، وكان جبلاً في العلم، وفزداً من أفراد العلماء، عديم النظير في التحرير والتقرير. انظر: «الثغث الأكمّل» (٦٨).

قال ابن طولون: «و«المبرّد»: بفتح الميم، وسكون الباء الموحدة، كذا أنلاني هذا النسب من لفظه». انظر: «الشحب الوابلة» (١١٦٧/٣).

وَمِنْ أَشْهَرِ مُؤَلَّفَاتِهِ فِي الْفِقْهِ الْحَنْبَلِي:

- «مُغْنِي دَوِي الْأَفْهَامِ عَنِ الْكُتُبِ الْكَثِيرَةِ فِي الْأَحْكَامِ».

- «الدَّرُّ النَّقِي فِي حَلِّ الْفَاطِ الْخِرَقِيِّ».

٢- وَشَرَفَ الدِّينَ مُوسَى بْنُ أَحْمَدَ الْحَجَّائِي الْمَقْدِسِي، ثُمَّ الدِّمَشْقِي الصَّالِحِي، (٨٩٥-٩٦٨)، الَّذِي تَفَرَّدَ فِي عَصْرِهِ بِتَحْقِيقِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَصَارَ إِلَيْهِ الْمَرْجِعُ، وَرَحَلَ إِلَيْهِ الطَّلَّابُ مِنْ مُخْتَلَفِ الْأَصْقَاعِ.

وَمِمَّنْ رَحَلَ إِلَيْهِ وَتَتَلَمَّذَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ عُلَمَاءِ نَجْدٍ: الشَّيْخُ أَحْمَدُ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسَرِّفٍ (١٠١٢)، وَالشَّيْخُ زَائِلُ بْنُ سُلْطَانَ (تُوفِيَ فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ)، الَّذِي كَانَ قَاضِي الرِّيَاضِ آنَذَاكَ، وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي حُمَيْدَانَ الْمَشْهُورِ «بِأَبِي جَدَّة» (تُوفِيَ فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ).

وَمِنْ أَشْهَرِ مُؤَلَّفَاتِهِ فِي الْفِقْهِ الْحَنْبَلِي:

- «الْإِقْنَاعُ لِطَالِبِ الْإِتْقَانِ»، وَ«زَادُ الْمُسْتَفْتَعِ فِي اخْتِصَارِ الْمُفْتَعِ»، وَ«حَاشِيَةُ التَّنْقِيحِ»، فَقَدْ شَاعَتْ هَذِهِ الْكُتُبُ وَانْتَشَرَتْ بَيْنَ الْحَنَابِلَةِ مُنْذُ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى وَقْتِنَا الْحَاضِرِ، لِكَثْرَةِ مَا فِيهَا مِنَ الْفَوَائِدِ، وَحُسْنِ السَّبِيكِ، وَكَانَ عَلَيْهَا الْمِعْوَلُ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهَا، لَا سِيَّمَا فِي الْبِلَادِ النَّجْدِيَّةِ.

وفي القرن الحادي عشر تألَّقَ عِدَّةُ مشاهير تَوَلَّوا على التفقيهِ في
«المذهب الحنبلي»، منهم:

١- شمس الدين مُحَمَّدُ البُلْبَانِي (١٠٠٦-١٠٨٣)، الَّذِي تَتَلَمَّذَ
على يدِ أَحْمَدَ بنِ أَبِي الْوَفَاءِ الْمُفْلِحِي الصَّالِحِي (١٠٣٨)، الَّذِي كَانَتْ
سِيرَتُهُ فِي الشَّامِ تُذَكِّرُ بِسِيرَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي زَمَانِهِ بِالْبَصْرَةِ، وَهُوَ
تَلَمِذُ الْحَجَاوِيِّ، وَمِنْ بَيْتِ مُفْلِحِ الْمَشْهُورِ بِالْعِلْمِ وَالتَّأَلُّفِ.

٢- وَالْمُؤَرِّخُ عَبْدُ الْحَيِّ بْنُ الْعِمَادِ الدِّمَشْقِيُّ الصَّالِحِي (١٠٣١-
١٠٨٩)، الَّذِي كَانَ مَعْرُوفًا بِكَثْرَةِ التَّفْقِيهِ وَالتَّبَحُّثِ فِي الْخَرَائِنِ
وَالْمَكْتَبَاتِ، شَارِحُ «عَايَةِ الْمُتَهَيِّ» لِلشَّيْخِ مَرْعِي، وَمُؤَلِّفُ «شَذَرَاتِ
الذَّهَبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ».

وفي القرن الثاني عشر برَزَ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ فِي الشَّامِ بَعْضُ
أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ:

- الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَالِمِ السَّفَّارِينِي (١١٨٨)، الَّذِي
جَاءَ مِنْ بَلَدِهِ سَفَّارِينَ - وَهِيَ إِحْدَى الْقُرَى النَّابِلُسِيَّةِ - إِلَى دِمَشْقَ
فَدَرَسَ وَتَعَلَّمَ بِهَا، ثُمَّ عَادَ إِلَى بَلَدِهِ فَقَبِلَهَا جَلِيلًا، تَرَكَ نِزْوَةً غَزِيرَةً مِنْ
الْمُؤَلَّفَاتِ وَالتَّصَانِيفِ الَّتِي كَانَتْ فِي عَامَتِهَا مَبْنِيَّةً عَلَى إِجَابَةِ عَنْ
أَسْئَلَةٍ وَقَتَاوَى فِي مَوْضُوعَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ.

وَاشْتَهَرَ فِي الْقَرْنِ الثَّالِثِ عَشَرَ بَيَّتَ يُعْرَفُ بِـ «بَيْتِ الشَّطِّي» فِي دِمَشْقَ بِإِنْجَابِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، مِنْ أَشْهُرِهِمْ:

١- مُحَمَّدٌ جَمِيلُ الشَّطِّي، مُؤَرِّخُ الْقَرْنِ الثَّالِثِ عَشَرَ، وَصَاحِبُ «مُخْتَصَرِ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ»، الَّذِي اخْتَصَرَ فِيهِ «الْمَنْهَجَ الْأَحْمَدَ» لِلْعُلَمِيِّ، وَ«الْتَمَعَ الْأَكْمَلَ» لِلغَزِّي، وَاسْتَمَرَ بَعْدَهُ؛ حَتَّى سَنَةِ (١٣٣٧)، فَتَرَجَمَ لِمُعَاصِرِيهِ.

وَآخِرُ مَنْ تَأَلَّقَ نَجْمُهُ فِي الشَّامِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ: الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ بَذْرَانَ الدَّمَشْقِيُّ الدُّومِي رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢٨٠-١٣٤٦).

وُلِدَ فِي بَلَدَتِهِ دُومًا سَنَةَ (١٢٨٠)، وَتَعَلَّمَ مَبَادِي الْقِرَاءَةِ وَالكِتَابَةِ عَلَى يَدِ الشَّيْخِ عَدْنَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَدَسٍ، وَذَلِكَ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَانَ يُوجَدُ آنَذَاكَ فِي «جَامِعِ الْمَسِيدِ» فِي دُومًا، وَنَشَأَ فِي بَلَدَتِهِ إِلَى أَنْ أُخْرِجَ مِنْهَا فِي حُدُودِ سَنَةِ (١٣٣٨).

□ ثَالِثًا: الْحَنَابِلَةُ فِي بَلَدَةِ «حَرَانَ»: فَقَدْ تَمَيَّزَتْ هَذِهِ الْبَلَدَةُ بِحُسْنِ مَوْقِعِهَا، فَإِنَّهَا قَرِيبَةٌ مِنْ بَغْدَادَ، كَمَا أَنَّهَا كَانَتْ مُلْتَقَى الطُّرُقِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى الشَّامِ وَالرُّومِ وَالْمَوْصِلِ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الذَّاهِبَ وَالْجَائِيَ مِنْ تِلْكَ الْبُلْدَانِ يَتَعَرَّفُ عَلَيْهَا وَعَلَى أَهْلِهَا، كَمَا يَتَعَرَّفُ أَهْلُهَا عَلَيْهَا.

فَتَحَّهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِقِيَادَةِ أَمِيرِهِ
عِيَاضِ بْنِ عَنَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَتْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ مَوْطِنًا لِلصَّابِئَةِ
عَبْدَةَ النَّجُومِ.

وَإِنَّا لَنَجِدُ فِي «الْمَقْصِدِ الْأَرْشَدِ» لِابْنِ مُفْلِحٍ: قَائِمَةً بِأَسْمَاءِ
الْحَرَائِثِيِّنَ تَقَارِبُ الْأَرْبَعِينَ عَالَمًا.
□ فَمِنْ جُمْلَةِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ:

١- أَبُو الْفَتْحِ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ جَلَبَةَ الْبَغْدَادِيُّ، ثُمَّ الْحَرَائِثِيُّ، تَلَمَّذُ
الْقَاضِي أَبِي يَغْلَى، وَنَازِلُهُ عَلَى قَضَاءِ حَرَآنَ، الْمَقْتُولُ شَهِيدًا فِي فِتْنَةِ
الرَّافِضَةِ الَّتِي كَانَ يَقُودُهَا مُسْلِمُ بْنُ قُرَيْشٍ الْعَقِيلِيُّ، حَاكِمُ الْمَوْصِلِ
آنَ ذَاكَ، وَذَلِكَ سَنَةَ (٤٧٦).

قَالَ ابْنُ أَبِي يَغْلَى: «قَدِمَ بَغْدَادَ مِنْ ثَغْرِ حَرَآنَ، قَاصِدًا لِمَسْجِدِ
الْوَالِدِ السَّعِيدِ، وَطَالِبًا لِلدَّرْسِ الْفِقْهِ، فَتَفَقَّهَ عَلَيْهِ، وَكَتَبَ كَثِيرًا مِنْ
مُصَنَّفَاتِهِ، وَكَانَ يَلِي الْقَضَاءَ بِحَرَآنَ مِنْ قَبْلِ الْوَالِدِ السَّعِيدِ، كَتَبَ لَهُ
عَهْدًا بِوِلَايَةِ الْقَضَاءِ بِحَرَآنَ.

وَكَانَ نَاشِرًا لِمَذْهَبِنَا دَاعِيًا إِلَيْهِ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ، وَكَانَ فِقْهِيهَا،
وَوَاعِظَهَا، وَخَطِيبَهَا، وَمُدْرَسَهَا».

وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ صَاحِبُ الْفَضْلِ وَالسَّبْقِ - بَعْدَ اللَّهِ - فِي نَشْرِ
الْمَذْهَبِ هُنَاكَ، وَأَنَّهُ خَدَمَ «الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ» مِنْ خِلَالِ: الْقَضَاءِ،

وَالْمَتَوَى، وَالْوَعْظُ، وَالْخُطَابَةُ، وَالتَّدْرِيسُ، وَالتَّأْلِيفُ.

وَمِنْ تَأْلِيفَاتِهِ الْقِيَمَةُ: اخْتِصَارُ «الْمُجَرَّدِ» الَّذِي صَنَفَهُ شَيْخُهُ أَبُو يَغْلَى، وَرُؤُوسُ الْمَسَائِلِ، وَأُصُولُ الْفِقْهِ، وَأُصُولُ الدِّينِ، وَالنُّظَامُ بِخِصَالِ الْأَقْسَامِ.

وَالَّذِي يَتَرَأَى لَنَا مِنْ سِيَاقِ تَرَاجِمِ حَنَابِلَةِ حَرَّانَ، أَنَّ هَذِهِ الْبَلَدَةَ كَانَتْ خَالِصَةً لَهُمْ، لَا يُنَازَعُونَ فِيهَا، فَكَانَتْ مَقَالِيدَ الْقَضَاءِ وَالْفُتْيَا مُسْنَدَةً إِلَيْهِمْ، فِي تَرْجَمَةِ فُتْيَانِ بْنِ مِيَّاحٍ (٥٦٦ ظَنًّا)، قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: «وَتَفَقَّهَ بِمَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَعَادَ إِلَى بَلَدِهِ، فَأَقْتَى وَدَرَسَ بِهِ إِلَى أَنْ مَاتَ»، وَفِي تَرْجَمَةِ حَامِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ (٥٧٠)، قَالَ: «شَيْخُ حَرَّانَ، وَخُطِيبُهَا، وَمُفْتِيُهَا، وَمُدْرِسُهَا»، وَنَقَلَ عَنِ الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ ابْنِ الْحَبْلِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: «كَانَ شَيْخُ حَرَّانَ فِي وَقْتِهِ، بَنَى نَوْرَ الدِّينِ مُحَمَّدَ الْمَدْرَسَةَ فِي حَرَّانَ لِأَجْلِهِ، وَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، وَدَرَسَ بِهَا، وَتَوَلَّى إِمَارَةَ جَامِعِ حَرَّانَ، فَمَا قَصَرَ فِيهِ».

وَفِي تَرْجَمَةِ فَخْرِ الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (٦٢٢)، قَالَ: «شَيْخُ حَرَّانَ، وَخُطِيبُهَا، وَلِيَّ الْخُطَابَةِ وَالْإِمَامَةُ بِجَامِعِ حَرَّانَ، وَالتَّدْرِيسُ بِالْمَدْرَسَةِ النُّورِيَّةِ».

وَبَنَى هُوَ مَدْرَسَةً بِحَرَّانَ أَيْضًا، قَالَ النَّاصِحُ ابْنُ الْحَبْلِيِّ: انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ حَرَّانَ، وَلَهُ خُطْبَةُ الْجُمُعَةِ، وَإِمَامَةُ الْجَامِعِ، وَتَدْرِيسُ

بالمدرسة التورية، وهو واعظ البلد، والوجهة عند ملوكها.

لأجل هذا؛ فقد كانت العلاقة طيبة بين حنابلة حران، وبين الدولة التورية، وكان من أثر ذلك أن ولّوهم الشؤون القضائية، والفتيا، والخطابة، وإدارة المدارس والتدريس.

انظر: «البداية والنهاية» (١٢/١٢٤)، و«الطبقات» (٢/٢٤٥).

إنّ المستبح لتراجيم الحنابلة ليُجد جماعة من الحرانيين في القرن السابع على وجه الخصوص، ممّا يدلّ على ازدهار المذهب هناك خلال هذا القرن، ولا أوضح، ولا أدلّ على ذلك من أسرة آل تيمية (عبد السلام، وعبد الحليم، وأحمد)، فقد كان لهم أثر عظيم في هذا الشأن، وفي هذا القرن على وجه الخصوص.

ولذلك فإننا نتوه بشيء من التعريف بهذه الأسرة، وكشف اللثام عن بعض جهودها في خدمة «المذهب الحنبلي» في حران، باختصار.

□ آل تيمية، وجهودهم في خدمة «المذهب الحنبلي»:

١- جد هذه الأسرة: هو أبو القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي، ينتهي نسبهم إلى بني نمير، ولقب محمد بـ «تيمية»، قيل: لأنه حجّ على درب تيماء؛ فرأى هناك طفلة اسمها تيمية، فلما رجع

وَجَدَ امْرَأَتَهُ قَدْ وَلَدَتْ لَهُ بِنْتًا، فَقَالَ: يَا تَيْمِيَّةُ، يَا تَيْمِيَّةُ!

لَمَّا رَأَى مِنْ شَبْهِهَا بِتِلْكَ الطِّفْلِ، فَلَقَّبَ بِذَلِكَ، وَقِيلَ: إِنَّ أُمَّ مُحَمَّدٍ هَذَا كَانَتْ تُسَمَّى: تَيْمِيَّةً، وَكَانَتْ وَاعِظَةً. انْظُرْ: «الْعُقُودُ الدَّرِّيَّةُ» لابن عَبْدِ الْهَادِي (٤).

نَشَأَتْ هَذِهِ الْأُسْرَةُ بِحِرَّانَ، ثُمَّ انْتَقَلَتْ إِلَى دِمَشْقِ الشَّامِ بِسَبَبِ غَارَةِ النَّسَارِ، وَكَانَتْ عِدَّةُ أَسْرِ أُخْرَى قَدْ هَاجَرَتْ فِي تِلْكَ الْغَارَةِ، وَكَانَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَمْ يَتَجَاوَزِ السَّابِعَةَ مِنْ عُمْرِهِ.

وَقَدْ كَانَ أَبُوهُ عَبْدُ الْحَلِيمِ (٦٨٢)، وَجَدُّهُ عَبْدُ السَّلَامِ (٦٥٢)، مِنْ عُلَمَاءِ حِرَّانَ الْمَشْهُورَيْنِ، قَبْلَ الْهِجْرَةِ إِلَى الشَّامِ.

٢- كَانَ عَبْدُ السَّلَامِ أَبُو الْبَرَكَاتِ: فَقِيهًا، إِمَامًا، مُفَرِّقًا، مُحَدِّثًا، مُفَسِّرًا، أَصُولِيًّا، نَحْوِيًّا، نَشَأَ نَشَأَتَهُ الْأُولَى فِي حِرَّانَ، وَتَلَقَّى الْعُلُومَ الْأَوَّلِيَّةَ فِيهَا، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ سُنَّةُ الطَّلَبِ وَالتَّدْرِجِ الْعِلْمِيِّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ: تَتَلَمَّذَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ غَيْثَمَةَ الْخَلَّائِي تَلْمِيزَ الْقَاضِي أَبِي يَغْلَى.

وَكَانَتْ بَغْدَادُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَدْ دَخَلَتْ فِي طَوْرِ التَّخْصِصِ الْعِلْمِيِّ، فَلِكُلِّ فَنٍّ شَيْخُهُ الْمُخْتَصَّصُ فِيهِ، فَكَانَ يَأْتِي الطَّالِبُ إِلَيْهَا فَيَأْخُذُ الْقِرَاءَاتِ عَلَى فُلَانٍ، وَالْخِلَافَ عَلَى فُلَانٍ، وَالْعَرَبِيَّةَ عَلَى فُلَانٍ،

وهكذا... وهذا الذي حصل مع عبد السلام ابن تيمية رحمه الله.
وكانت نتيجة ذلك أن قاض على بلاده وغيرها بتلك العلوم،
قال الحافظ عز الدين الشرنف: «حدث بالحجاز، والعراق، والشام،
وبلده حران، وصنف ودرس، وكان من أعيان العلماء، وأكابر الفضلاء
ببلده، وبيته مشهور بالعلم، والدين، والحديث.

ولما رآه جمال الدين ابن مالك صاحب «الآلقة» في النحو:
أعجب به، وبفقهه، وقال: «ألين للشيخ المجتهد الفقه، كما ألين لداود
الحديث»!

وقال الذهبي في «السيرة» (٢٩٣/٢٣): «كان الشيخ مجتهد الدين
معدوم النظر في زمانه، رأسا في الفقه وأصوله، بارعا في الحديث
ومعانيه، له اليد الطولى في معرفة القرآن والتفسير، وصنف التصانيف،
واشتهر اسمه، وبعد صيته، وكان فرد زمانه في معرفة المذهب، مفرط
الدكاء، مثير الديانة، كبير الشأن».

وكان المجتهد ينشر العلم في حران من خلال المدرسة التورية
التي تولى مشيختها بعد وفاة ابن عمه الفخر ابن تيمية سنة (٦٢٢)،
فلا ريب كان شيخا لعدة تلاميذ هناك، منهم: ولده شهاب الدين عبد
الحليم على وجه الخصوص، وابن تميم، صاحب «المختصر»،
وغيرهما، وسمع منه خلق.

وبالإضافة إلى التَّعْلِيمِ، فَقَدْ صَنَّفَ الْمَجْدُ عِدَّةَ تَصْنِيفَاتٍ، مِنْهَا:
 - «أَطْرَافُ أَحَادِيثِ التَّفْسِيرِ»، رَبَّتْهَا عَلَى الشُّورِ مَعْرُوءَةٌ، وَ«أَرْجُوزَةُ
 فِي عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ»، وَ«الْأَحْكَامُ الْكُبْرَى» فِي عِدَّةِ مُجَلَّدَاتٍ، وَ«الْمُسْتَقَى
 مِنْ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ»، وَهُوَ الْكِتَابُ الْمَشْهُورُ.

قَالَ عَنْهُ الْمَجْدُ: «هَذَا كِتَابٌ يَشْتَمِلُ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ
 النَّبَوِيَّةِ الَّتِي تَرْجِعُ أَصُولِ الْأَحْكَامِ إِلَيْهَا، وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ
 عَلَيْهَا»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ اخْتَوَى «مُسْتَقَى الْأَخْبَارِ» عَلَى (٣٩٢٦) حَدِيثًا، تُعَبَّرُ مِنْ
 أَهَمِّ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا الْأَئِمَّةُ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ،
 وَقَفَّهَا الْحَنَابِلَةُ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ، وَإِنَّ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي
 نَزَلَتْ دَرَجَتُهَا إِلَى حَدِّ الضَّعْفِ، وَعَمِلَ بِهَا الْحَنَابِلَةُ، وَتَرَكُوا الْقِيَاسَ
 لِأَجْلِهَا، مَذْكُورَةٌ فِي كِتَابِهِ، كَمَا نَجِدُهُ يُعْلَقُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ عَلَى
 الْأَحَادِيثِ تَعْلِيلًا دَقِيقًا.

وَالْمُحَرَّرُ فِي الْفِقْهِ، وَ«مُسْتَهَي الْعَايَةِ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ» يَضُرُّ مِنْهُ
 أَرْبَعَةٌ^(١) مُجَلَّدَاتٍ كِتَابٍ إِلَى أَوَائِلِ الْحَجِّ، وَالْبَاقِي لَمْ يُبَيِّضْهُ، وَ«مُسَوَّدَةٌ»
 فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، زَادَ فِيهَا وَلَدُهُ عَبْدُ الْحَلِيمِ، ثُمَّ حَفِينْدُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ،

(١) كُتِبَ الْعَدَدُ مِائَتًا هُنَا، بِاعْتِبَارِ أَنَّ اسْمَ الْمَعْدُودِ مَذْكُورٌ وَهُوَ مُجَلَّدٌ، وَهُوَ أَخَذَ الْوُجْهَيْنِ
 فِي تَسْمِيَةِ الْكِتَابِ مُجَلَّدٌ، أَوْ مُجَلَّدَةٌ، وَعَلَى هَذَا يَجْزَى كِتَابُهَا هُنَا فِي جَمِيعِ الْكِتَابِ،
 وَاللَّهُ الْمُؤَقِّرُ

طُبِعَتْ بِعُتُونِ «المُسَوَّدَةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِأَلِ تَيْمِيَّةٍ، وَ«مُسَوَّدَةٍ فِي الْعَرَبِيَّةِ» عَلَى نَمَطِ الْمُسَوَّدَةِ فِي الْأُصُولِ.

وَأَمَّا «الْمُحَرَّرُ» فَهُوَ الْكِتَابُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْمَذْهَبِ مِنْ بَعْدِهِ، وَاعْتَمَدُوا عَلَى تَرْجِيحَاتِهِ وَتَحْرِيرَاتِهِ، بِالِإِضَافَةِ إِلَى «شَرْحِ الْهِدَايَةِ» الَّذِي يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَصْلًا لـ «الْمُحَرَّرِ»، فَإِنَّ مِنْهُجَ «الْمُحَرَّرِ»، وَمِنْهُجَ «الْهِدَايَةِ» مِنْهُجٌ وَاحِدٌ. انْظُرْ: «الْمَذْخَل» لِابْنِ بَدْرَانَ (٤٣٣).

وَبِالْجُمْلَةِ فَقَدْ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي تَرْجَمَةِ ابْنِ الْمُنَيِّ: إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَالْمُؤَلِّفِينَ لَمْ يَزَالُوا يَرْجِعُونَ فِي الْفِقْهِ مِنْ جِهَةِ الشُّيُوخِ وَالْكِتَابِ إِلَى الْمَجْدِ وَالْمَوْفَقِ ابْنِ قُدَّامَةَ.

فَالْعُمْدَةُ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ وَالرَّاجِحِ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ عِنْدَ اخْتِلَافِ الشُّيُوخِ فِي ذَلِكَ إِلَى هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ. انْتَهَى.

٣- وَأَمَّا عَبْدُ الْحَلِيمِ (٦٨٢)، فَلَهُ هُوَ الْآخِرُ أَثَرٌ كَثِيرٌ فِي الْقِيَامِ بِنَشْرِ الْعِلْمِ بِحِرَّانَ قَبْلَ رِحْلَتِهِ إِلَى الشَّامِ، وَإِنَّمَا اخْتَفَى نُورُهُ - كَمَا قَالُوا -: بَيْنَ ضَوْءِ الشَّمْسِ، وَنُورِ الْقَمَرِ، أَغْنَيْنِي: وَلَدُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ، وَوَالِدَتُهُ عَيْدَةُ السَّلَامِ، فَإِنَّ فَضَائِلَهُ وَعُلُومَهُ انْغَمَرَتْ بَيْنَ فَضَائِلِ أَبِيهِ وَابْنِهِ وَعُلُومِهِمَا.

قَرَأَ الْمَذْهَبَ عَلَى ابْنِهِ، فَلَمَّا أَتَقَنَهُ وَصَارَ فِي دَرَجَةِ الْإِمَامَةِ فِيهِ، تَسَلَّمَ مَقَالِيدَ التَّدْرِيسِ، وَالْإِفْتَاءِ، وَالتَّصْنِيفِ، وَصَارَ شَيْخَ الْبَلَدِ بَعْدَ ابْنِهِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً قَبْلَ أَنْ يُهَاجِرَ إِلَى الشَّامِ سَنَةَ (٦٦٧)، بِالْإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ كَانَ خَطِيبَ حَرَّانَ وَحَاكِمَهَا، وَكَانَ إِمَامًا مُحَقِّقًا لَمَّا يَنْقُلُهُ. انْظُرْ: «ذَيْلُ الطَّبَقَاتِ» (٣١١ / ٢).

وَقَدْ خَدَمَ الْمَذْهَبَ مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْمَنَابِرِ، بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَنَّهُ انْتَجَبَ شَيْخَ الْإِسْلَامِ أَبَا الْعَبَّاسِ، فَكَانَ وَالِدَهُ وَشَيْخَهُ بَابَ وَاحِدٍ، فَجَزَّاهُ اللَّهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

وَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الْحَلِيمِ إِلَى الشَّامِ مَعَ أُسْرَتِهِ، سَكَنَ بَدَارِ الْحَدِيثِ الشُّكْرِيَّةِ، وَاسْتَلَمَ مَسِيخَتَهَا، وَكَانَ لَهُ كَرْسِيٌّ خَاصٌّ بِهِ فِي الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ خَلَفَهُ وَلَدُهُ أَحْمَدُ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ. انْظُرْ: «الدَّارِسُ» لِلنُّعَيْنِيِّ (٧٤ / ١).

٤- وَأَمَّا شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ؛ فَخَبِيرُهُ مَشْهُورٌ فِي كُتُبِ السِّيَرِ وَغَيْرِهَا، وَكُتِبَتْ مَشْهُورَةٌ لَا تَكَادُ تُخْصَى، مَا بَيْنَ مُجَلَّدَاتٍ، وَمُجَلَّدٍ، وَجُزْءٍ، وَفُتْنَا، وَغَيْرِهَا، وَمِنْ أَجْمَعَ الْكُتُبِ الَّتِي تَكَلَّمْتُ عَنْ حَيَاتِهِ وَسِيرَتِهِ: كِتَابُ «الْعُقُودِ الدَّرِّيَّةِ» لِلْحَافِظِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي (٧٤٤)، تَحْقِيقُ عَلِيِّ الْعُمَرَانِ، وَ«الْجَامِعِ

لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وتزيب محمد عزير شمس، وعلي العُمران.

□ رابعاً: الحنابلة في مِصر.

كَانَ فِيهَا مِنْ تَلَامِيذِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَالْأَخِذِينَ عَنْهُ: أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ (٢٤٨)، وَطَلْحَةُ بْنُ عُثَيْدٍ اللَّهَ الْبَغْدَادِيُّ، ثُمَّ الْمِصْرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ دَاوُدَ، الْمَعْرُوفُ بِ«ابْنِ أُخْتِ غَزَالٍ»، الْمُتَوَفَّى بِمِصْرَ سَنَةَ (٢٦٤).

وَقَدْ كَانَ لِلْمَذْهَبِ وَجُودٌ قَلِيلٌ، فَكَانَ مِنْهُمْ:

١- الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ مَرْزُوقِ الْقُرَشِيِّ، الْفَقِيهُ الْحَنْبَلِيُّ، وَكَانَ قَدْ صَحِبَ عَبْدَ الْوَهَّابِ بْنَ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلِيَّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٥٩٣) بِدِمَشْقَ، وَتَفَقَّهَ، وَاسْتَوْطَنَ مِصْرَ، وَأَقَامَ بِهَا؛ حَتَّى مَاتَ سَنَةَ (٥٦٤)، وَدُفِنَ فِي «الْقَرَّافَةِ». انْظُرْ: «ذَيْلُ الطَّبَقَاتِ» (٢/٢٢٢).

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ رَجَبٍ «ذَيْلُ الطَّبَقَاتِ» (١/٣) فِي تَرْجَمَةِ عَبْدِ الْعَنِيِّ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٠٠): «أَنَّهُ دَخَلَ مِصْرَ، وَالْإِسْكَنْدَرِيَّةَ، وَأَقَامَ مُدَّةً فِي مِصْرَ، ثُمَّ انْتَشَرَ فِيهَا الْمَذْهَبُ عَلَى يَدِ أَحَدِ عُلَمَاءِ «حَجَّة» مِنْ عَمَلِ «نَابُلُس» فِي الْقُدْسِ الشَّرِيفِ، إِذْ كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ: وَهُوَ مُوَفَّقُ الدِّينِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْبَاقِي الْحَجَّاجِيُّ الْمَقْدِسِيُّ، ثُمَّ الْقَاهِرِيُّ، قَاضِي
الْحَنَابِلَةِ فِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، الْمَوْلُودُ سَنَةَ (٦٩١)، وَالْمُتَوَفَّى سَنَةَ
(٧٦٩)، إِذْ تَوَلَّى قَضَاءَ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ لِلْحَنَابِلَةِ سَنَةَ (٧٣٨)، وَاسْتَمَرَّ
إِلَى أَنْ مَاتَ، ثُمَّ خَلَفَهُ صِهْرُهُ أَبُو الْفَتْحِ نَصْرُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ. انْتَهَى.

وَكَانَ مِنْ تَلَامِيذِهِ: الْحَافِظَانِ: الزُّيْنُ الْعِرَاقِيُّ، وَالْهَيْمِيُّ.

وَكَانَ الشَّيْخُ مُوسَى الْحَجَّاجِيُّ (٩٦٨)، صَاحِبُ «الإِقْنَاعِ»، وَزَادَ
الْمُسْتَفْنَعُ مِنْ ذُرِّيَةِ ابْنِ عَمِّهِ الْمَجْدِ سَالِمٍ، وَقِيلَ: بَلْ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ، وَقَدْ
انْتَشَرَ الْمَذْهَبُ فِي زَمَانِهِ، وَكَثُرَ فَقَهَاءُ الْحَنَابِلَةِ، كَمَا يُفِيدُهُ مَتَرَجِمُوهُ.

وَأَفَادَ الشَّيْطُوطِيُّ فِي «حُسْنِ الْمُحَاضَرَةِ» (١٩١/٢) بِقَوْلِهِ: «وَهُمْ
(أَيُّ: الْحَنَابِلَةُ) بِالْدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ قَلِيلٌ جِدًّا، لَمْ أَسْمَعْ بِخَبَرِهِمْ فِيهَا
إِلَّا فِي الْقَرْنِ السَّابِعِ، وَمَا بَعْدَهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
كَانَ فِي الْقَرْنِ الثَّالِثِ، وَلَمْ يَبْرُزْ مَذْهَبُهُ خَارِجَ الْعِرَاقِ إِلَّا فِي الْقَرْنِ
الرَّابِعِ، وَفِي هَذَا الْقَرْنِ مَلَكَ الْعُبَيْدِيُّونَ مِصْرَ، وَأَقْنَوْا مَنْ كَانَ بِهَا مِنْ
أَنْثَمَةِ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ، قَتَلًا، وَتَفْيًا، وَتَشْرِيدًا، وَأَقَامُوا مَذْهَبَ الرَّفُضِ
وَالشَّيْعَةِ، وَلَمْ يَبْرُزُوا مِنْهَا إِلَّا فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ السَّادِسِ، فَتَرَاجَعَتْ
إِلَيْهَا الْأَنْثَمَةُ مِنْ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ، وَأَوَّلُ إِمَامٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ عَلِمَتْ حُلُولُهُ
بِمِصْرَ: الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ، صَاحِبُ «الْعُمْدَةِ» - أَيْ: عُمْدَةُ
الْأَحْكَامِ - انْتَهَى.

بَلِّ الصَّحِيحُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ عَنْ أَبِي عَمْرِو عُثْمَانَ بْنِ
مَرْزُوقٍ؛ بِأَنَّهُ أَوَّلُ حَنْبَلِيٍّ اسْتَوَظَنَ مِصْرًا!

وَيُعْتَبَرُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْجَمَاعِيُّ الْمَقْدِسِيُّ، مِنْ آلِ بَنِي سُورٍ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٧٦)، أَوَّلَ مَنْ تَسَلَّمَ التَّدْرِيسَ بِالْمَدْرَسَةِ الصَّالِحِيَّةِ
لِلْحَنَابِلَةِ بِمِصْرَ، وَأَوَّلَ مَنْ اسْتَلَمَ قَضَاءَ الْقَضَاءِ مِنْهُمْ بِالْقَاهِرَةِ، فَصَارَ
شَيْخَ الْمَذْهَبِ هُنَاكَ عِلْمًا، وَصَلَاحًا، وَدِيَانَةً، وَرِيَاسَةً.

فَظَاهِرُ هَذَا النَّصِّ أَنَّهُ كَانَ لِلْمَذْهَبِ وَجُودٌ قَلِيلٌ، لَكِنْ انْتَشَرَ بَعْدَ
وِلَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَجَّائِيِّ قَضَاءَ الْحَنَابِلَةِ فِيهَا، وَذَلِكَ فِي آخِرِ الدَّوْلَةِ
الْأَيُّوبِيَّةِ الْمُتَمَتِّدَةِ بَيْنَ سَنَةِ (٥٦٧)، وَسَنَةِ (٦٤٨)، وَذَكَرَ الْمُقْرِزِيُّ فِي:
«خِطَطِهِ» (٣٤٣/٢): «أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ - أَيُّ: لِلْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ -
وَلِلْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ كَبِيرٌ ذَكَرَ بِمِصْرَ فِي الدَّوْلَةِ الْأَيُّوبِيَّةِ، وَلَمْ يَشْتَهَرْ إِلَّا
فِي آخِرِهَا» انْتَهَى.

وَكَانَتْ الْمَدْرَسَةُ الصَّالِحِيَّةُ فِي الْقَاهِرَةِ ذَاتَ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ، كُلُّ
قِسْمٍ يَخْتَصُّ بِتَدْرِيسِ مَذْهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأَرْبَعَةِ.
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَنَابِلَةَ كَانَ لَهُمْ طُلَّابٌ وَشُيُوخٌ هُنَاكَ فِي
ذَلِكَ الْوَقْتِ.

وَيَذْكُرُ لَنَا السَّبُوطِيُّ فِي «حُسْنِ الْمُحَاضَرَةِ» (٤٨٤/٢): قَائِمَةً
بِأَسْمَاءِ سِتَّةِ عَشَرَ فَقِيهًا حَنْبَلِيًّا تَوَلَّوْا الْقَضَاءَ الْمِصْرِيَّ، وَوَاحِدًا وَعِشْرِينَ
إِمَامًا.

وَهَذَا الْإِخْصَاءُ يَنْتَهِي عِنْدَ أَوَائِلِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ؛ لِأَنَّ السِّيُوطِيَّ
تُوفِّيَ سَنَةَ (٩١١)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَدَدَ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ
الْحَبْلِيَّ بَعْدَ السِّيُوطِيَّ قَدْ اسْتَمَرَ هُنَاكَ، بَلْ وَقَوِيَ مَبْنًى فَسَبَّحْنَا، عَلَى أَنَّ
السِّيُوطِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَنَا أَسْمَاءَ أَوْلِيَّكَ الْمُؤَفِّدِينَ إِلَى مِصْرَ،
وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَوْطِنُوهَا، كَالطُّوفِي، وَالْعَلَاءِ الْمَرْدَاوِي، وَغَيْرِهِمْ!

وَكَانَ الْحَبَابِلَةُ آنَذَاكَ شِدِيدِي التَّمَسُّكِ بِالْفَضَائِلِ الْخُلُقِيَّةِ،
وَالْوَرَعِ، وَالزُّهْدِ، وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَالْحِرْصِ
عَلَى الْإِلْتِزَامِ بِالسُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ فِي الْإِعْتِقَادِ وَالْعَمَلِ.

وَكَانَ هَذَا التَّمَسُّكُ سَبَبًا فِي حِرْمَانِ كَثِيرٍ مِنَ الْحَبَابِلَةِ مِنْ بَعْضِ
الْوُظَائِفِ فِي الدَّوْلَةِ حِينًا، كَمَا سَبَّبَ لَهُمْ مَحَنًا وَكَائِنَاتٍ مَعَ الْمُخَالِفِينَ
وَالْحُصُومِ حِينًا آخَرَ.

وَقَدْ سَجَّلَ لَنَا الثَّارِخُ مِنْ ذَلِكَ الْكَثِيرَ فِي بَغْدَادَ، وَفِي الشَّامِ، لَكِنْ
لَمْ يُسَجَّلْ لَنَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فِي مِصْرَ، إِلَّا بَعْضَ الْمُشَاجَرَاتِ النَّادِرَةِ
يَبْتَنُّهُمْ وَيَبْنِي الْأَشَاعِرَةَ، كَمَا فِي «ذَيْلِ الطَّبَقَاتِ» (١/٤٣٩)، وَ«النُّعْتِ
الْأَكْمَلِ» (١٠).

وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى قِلَّةِ عَدَدِهِمْ، وَضَعْفِ شَوْكَتِهِمْ،
بِالِإِضَافَةِ إِلَى أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ مَالُوا فِي أَكْثَرِهِمْ إِلَى التَّصَوُّفِ
وَالزُّهْدِ وَالْحُمُولِ!

وَمَعَ ذَلِكَ بَقِيَ غَالِبُ الْحَنَابِلَةِ مُحَافِظِينَ عَلَى أَسْوَالِهِمْ فِي الْوَرَعِ
وَالِاسْتِقَامَةِ عَلَى مَنَهِجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ.

وَيَذْكُرُ لَنَا السِّيُوطِيُّ فِي «حُسْنِ الْمُحَاضَرَةِ» (٤٨٤) نَمُودَجًا مِنْ
ذَلِكَ مُتَمَثِّلًا بِشَيْخِهِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكِنَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٨٧٦)؛
حَيْثُ قَالَ عَنْهُ: «شَيْخُنَا قَاضِي الْقَضَاةِ، عِزُّ الدِّينِ أَبُو الْبَرَكَاتِ ابْنُ
قَاضِي الْقَضَاةِ بُرْهَانَ الدِّينِ ابْنِ قَاضِي الْقَضَاةِ نَاصِرِ الدِّينِ الْحَنْبَلِيِّ،
قَاضٍ مَشَى عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ، وَسَعَى إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الْعُلَا لِمَا كُلَّ غَيْرُهُ،
وَوَقَفَ، مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ فِي الْعُلُومِ وَالْقَضَاةِ عَرِيقٌ، وَبِالرِّيَاسَةِ وَالتَّقَاسَةِ
حَقِيقٌ، خَدَمَ فُتُوْنَ الْعِلْمِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ مِنْهَا الْمُنَى، وَتَفَرَّدَ بِمَذْهَبِ الْإِمَامِ
أَحْمَدَ، فَمَا كَانَ فِي عَصْرِهِ مَنْ يُشِيرُ إِلَى نَفْسِهِ بِأَنَا، وَوَلِي الْقَضَاةِ،
فَاحِيَا سَنَةِ التَّوَاضُعِ وَالتَّقَشُّفِ، وَتَرَكَ النَّامُوسَ، وَطَرَحَ التَّكْلُفَ...
وَبَكَى عَلَى فِرَاقِهِ مَذْهَبِ ابْنِ حَنْبَلٍ... وَدَرَسَ لِلْحَنَابِلَةِ بِغَالِبِ مَدَارِسِ
الْبَلَدِ، وَلَهُ تَعَالِيقٌ، وَتَصَانِيفٌ، وَمُسَوَّدَاتٌ كَثِيرَةٌ، فِي الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ،
وَالْحَدِيثِ، وَالْعَرَبِيَّةِ، وَالتَّارِيخِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ» اِنْتَهَى.

لَمْ يَبْلُغْ «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» فِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ مِنَ الشَّوْءِ وَالتَّالُثِ
مَا بَلَغَهُ فِي الشَّامِ، وَفِي بَغْدَادَ مِنْ قَبْلُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ كَانَ لَهُ شَأْنٌ لَا
يُسْتَهَانُ بِهِ فِي تِلْكَ الدِّيَارِ، فَقَدْ تَقَلَّدَ عِدَدٌ مِنْ فُقَهَائِهِ مَنَاصِبَ الْقَضَاةِ،

وَرِثَاسَةُ الْفَتَوَى فِي «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، وَتَشَيَّحُوا فِي الْمَدَارِسِ، وَكَانَتْ لَهُمْ مُشَارَكَةٌ إِلَى جَانِبِ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ الْأُخْرَى فِي «جَامِعِ الْأَزْهَرِ».

وَانْجَبَتْ مِصْرُ هِيَ الْأُخْرَى ثَلَاثَةٌ مِنْ أَعْلَامِ الْحَنَابِلَةِ وَرِجَالِهِمُ الَّذِينَ قَدَّمُوا خِدْمَةً جَلِيلَةً لِلْمَذْهَبِ بِمَا تَرَكُوهُ مِنْ مُصَنَّفَاتٍ، وَمَا خَلَّفُوهُ مِنْ آثَارٍ.

وَكَانَتْ الرُّخْلَةُ الْعِلْمِيَّةُ لَطُلَّابٍ نَجَدٍ فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ، وَالْحَادِي عَشَرَ تَتَجَّهُ عَادَةً نَحْوَ الشَّامِ، ثُمَّ مِصْرَ.

وَمِنْ خِلَالِ مَا مَضَى؛ فَإِنَّ انْتِقَالَ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» إِلَى الْبِلَادِ الْمِصْرِيَّةِ إِنَّمَا كَانَ عَنْ طَرِيقِ التَّوَاصُلِ الْعِلْمِيِّ وَالسِّيَاسِيِّ بَيْنَ مِصْرَ وَالشَّامِ، خُصُوصًا فِي تِلْكَ الْأَحْقَابِ الَّتِي كَانَ فِيهَا الْإِقْلِيمَانِ مَحْكُومَيْنِ بِسُلْطَةِ وَاحِدَةٍ، وَدَوْلَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَقَدْ دَخَلَ فَقَهَاؤُ الْحَنَابِلَةِ وَعُلَمَاؤُهُمْ إِلَى مِصْرَ عَنْ طَرِيقِ الْإِنْفَادِ الْقَضَائِيِّ تَارَةً، وَعَنْ طَرِيقِ الرُّخُلَاتِ الْعِلْمِيَّةِ تَارَةً ثَانِيَةً، وَعَنْ طَرِيقِ الْهِجْرَةِ بِسَبَبِ التَّرَاعٍ مَعَ الْأَشَاعِرَةِ تَارَةً ثَالِثَةً.

وَكَانَ لَهُمُ الْاَثَرُ الْكَبِيرُ فِي تَثْبِيثِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، وَتَمَكِّنِهِ هُنَاكَ عَنْ طَرِيقِ الْوَزَارَةِ، وَالْقَضَاءِ، وَالتَّدْرِيسِ، وَالْإِفْتَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ،

وَيُعْتَبَرُ الْإِنْفَادُ الْعِلْمِيُّ وَالْقَضَائِي مِنْ بِلَادِ الشَّامِ إِلَى بِلَادِ مِصْرَ مَنِيْرَةً
لَامِعَةً مِنْ مُمَيَّزَاتِ الْوُجُودِ الْحَنْبَلِيِّ فِي مِصْرَ، فَكَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الشَّامِ
إِنَّمَا وَقَدُوا، أَوْ أُوقِدُوا عَلَى مِصْرَ فِي أَوْقَاتِ مَحْدُودَةٍ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى
بِلَادِهِمْ، وَلَكِنْ بَقِيَ أَثَرُهُمْ اللَّائِيحُ سَابِغًا عَلَى الْمِصْرِيِّينَ، وَإِنَّ الْمُطَالِعَ
لِكُتُبِ الطَّبَقَاتِ لَيَجِدُ ذَلِكَ جَلِيًّا فِي الْفَتْرَةِ مَا بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ: الثَّاسِعِ
وَالْعَاشِرِ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ.

بَلْ إِنَّمَا لَنَجِدُ فِي «حُسْنِ الْمُحَاضَرَةِ» (١/ ٤٨٠) أَنَّ أَوَّلَ عَالِمٍ مِنَ
الْحَنَابِلَةِ بِالذِّبَارِ الْمِصْرِيَّةِ كَانَ وَافِدًا عَلَيْهَا مِنَ الشَّامِ: هُوَ الْحَافِظُ عَبْدُ
الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ، صَاحِبُ «عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ».

وَهَذَا لَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ لِلْحَنَابِلَةِ وَجُودٌ قَبْلَ الْحَافِظِ عَبْدِ الْغَنِيِّ،
إِذْ يُعْتَبَرُ الْفَقِيْهُ الزَّاهِدُ عُثْمَانُ بْنُ مَرْزُوقٍ (٥٦٤) الْبَغْدَادِيُّ نَزِيْلًا عَلَى
مِصْرَ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا.

□ وَمِنْ أَهْلِ الْحَنَابِلَةِ الْمِصْرِيِّينَ:

١- الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ
إِبْرَاهِيْمَ بْنِ رُسَيْدٍ، الْفُتُوْحِيُّ، تَقِيُّ الدِّينِ، أَبُو بَكْرٍ، الشَّهِيْرُ بـ «ابنِ
النَّجَّارِ»، الْقَاضِي ابْنُ الْقَاضِي، وَلَدَ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ (٨٩٨)، وَبِهَا نَشَأَ،
وَتُوفِيَ بِهَا سَنَةَ (٩٧٢)، صَاحِبُ: «مُسْتَهَيِّ الْإِرَادَاتِ».

٢- مَنْصُورُ بْنُ يُونُسَ الْبُهْرَتِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٠٥١).

وَلَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: كِتَابُ «كَشَافِ الْقِنَاعِ»، وَ«شَرْحُ مُنْتَهَى
الْإِرَادَاتِ»، وَ«الرَّوْضِ الْمُرْبِعِ»، وَغَيْرُهَا، وَكُتِبَتْ مُعْتَمَدَةً فِي جُمْلَتِهَا
عِنْدَ مُتَأَخَّرِي الْحَنَابِلَةِ.

□ خَامِسًا: الْحَنَابِلَةُ فِي بِلَادِ الْعَجَمِ.

أَمَّا الْحَنَابِلَةُ فِي بِلَادِ الْعَجَمِ، فَلَهُمْ وَجُودٌ: فِي «مَرُوءَ»، وَ«أَمِدَ»،
وَ«أَصْبَهَانَ»، وَ«هَرَاةَ»، وَ«هَمْدَانَ»، وَ«الدَّيْلَمَ»، وَ«الشُّوسَ» مِنْ
إِقْلِيمِ خُوزِشْتَانَ، وَفِي بِلَادِ الْأَفْغَانِ، كَمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ تَرَاجِمِ عَدَدٍ
مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ مِنَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ فَمَا بَعْدُ، لَا سِيَّمَا فِي الْقُرُونِ:
الْحَامِسِ، وَالسَّادِسِ، وَالسَّابِعِ، وَالثَّامِنِ، كَمَا فِي «ذِيلِ الطَّبَقَاتِ» لِابْنِ
رَجَبٍ، وَغَيْرِهِ.

□ سَادِسًا: الْحَنَابِلَةُ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ.

أَمَّا الْحِجَازُ، وَفِيهِ الْحَرَمَانِ الشَّرِيفَانِ؛ فَهُوَ مَنْتَهَى وَجُودِ «الْمَذْهَبِ
الْحَنْبَلِيِّ» فِيهِ، وَمَنْ نَظَرَ فِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ الْمُفْرَدَةِ لِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ،
رَأَى فِيهَا تَشْمِيَةً مَنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْحَنَابِلَةِ.

فَلَا يَخْفَى مَا لِلجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ أَهَمِّيَّةٍ كَبِيرَةٍ فِي التَّارِيخِ؛ حَيْثُ كَانَتْ مَهْبِطَ الْوَحْيِ، وَمَبْعَثَ الرِّسَالَةِ الْخَاتِمَةِ، الَّتِي بَلَغَهَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَرَبِيُّ الْهَاشِمِيُّ الْقُرَشِيُّ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَحَمَلَهَا صَحَابَتُهُ، وَاتَّبَاعُهُ إِلَى الْعَالَمِينَ، رَحْمَةً بِهِمْ.

وَلَا يَخْفَى مَا لِمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ مَكَانَةٍ فِي قُلُوبِ الْمُسْلِمِينَ، وَمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَجٍّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ، وَمَا فِي الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مُضَاعَفَةٍ لِلْأَجْرِ وَالنَّوَابِ، مِمَّا جَعَلَ قُلُوبَ الْمُسْلِمِينَ تَهْفُو إِلَى تِلْكَ الْبِقَاعِ، وَيَخْرِصُ كُلُّ مِنْهُمْ عَلَى نَيْلِ شَرَفِ زِيَارَتِهَا وَالْإِقَامَةِ فِيهَا.

□ وَسَنَعْرِضُ لِلْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ فِي الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ أَوَّلًا.

ثُمَّ فِي الْبِلَادِ النَّجْدِيَّةِ ثَانِيًا، لِمَا لَهَا مِنْ أَهَمِّيَّةٍ كَبِيرَةٍ فِي اخْتِصَانِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ.

ثُمَّ انْطِلَاقُ الدَّعْوَةِ الْإِصْلَاحِيَّةِ الَّتِي دَعَا إِلَيْهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَنَصِيرُهُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعُودٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَالِتًا، وَمَا تَبَعَ ذَلِكَ مِنْ تَوْحِيدِ مُعْظَمِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ فِي دَوْلَةٍ وَاحِدَةٍ: هِيَ الدَّوْلَةُ السَّعُودِيَّةُ الْأُولَى، وَالثَّانِيَّةُ، وَالثَّلَاثَةُ.

□ لَمْ تَكُنْ بِلَادُ الْحَرَمَيْنِ كَغَيْرِهَا مِنْ أَمْصَارِ الْإِسْلَامِ، تُعْرَفُ

بِالْإِنْسَابِ إِلَى مَذَهَبٍ بَعَيْنِهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ الْمُتَّبَعَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَجْمَعُ الْعُلَمَاءِ، مِنْ مُخْتَلَفِ الْمَذَاهِبِ بِسَبَبِ الْمَنَاسِكِ وَالرَّحْلَةِ الْعِلْمِيَّةِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى أَنَّ ظَاهِرَةَ التَّقْلِيدِ وَالْإِنْسَابِ الصَّرِيحِ إِلَى الْمَذَاهِبِ لَمْ تَكُنْ قَدْ ائْتَشَرَتْ قَبْلَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ، وَقَدْ تَمَيَّزَتْ الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْإِنْسَابِ إِلَى الْمَذَهَبِ الْمَالِكِيِّ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ إِلَى خُدُودِ الْقَرْنِ السَّادِسِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ «مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» (٢٠/٣٠٠): «فَإِنَّ أَهْلَهَا (أَي: أَهْلَ الْمَدِينَةِ) كَانُوا مُتَمَسِّكِينَ بِمَذَاهِبِهِمُ الْقَدِيمِ، مُتَتَّبِعِينَ إِلَى مَذَهَبِ مَالِكٍ إِلَى أَوَائِلِ الْمِئَةِ السَّادِسَةِ، أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُمْ قَدِمَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَافِضَةِ الْمَشْرِقِ مِنْ أَهْلِ قَاشَانَ وَغَيْرِهِمْ مَنْ أَفْسَدَ مَذَهَبَ كَثِيرٍ مِنْهُمْ».

□ تَنْبِيْهُ: ذَكَرَ صَاحِبُ «الْعَقْدِ الثَّمِينِ فِي تَارِيخِ الْبَلَدِ الْأَمِينِ» لِنَجِيِّ الدِّينِ الْفَاسِي (١/٨٩): أَنَّهُ كَانَ أَرْبَعَةُ مَقَامَاتٍ «مُحَارِبَةٍ» فِي الْمَسْجِدِ، كُلُّ مَقَامٍ يَخْتَصُّ بِإِمَامٍ مَذَهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْمُتَّبَعَةِ، فَكَانَتْ الصَّلَاةُ الْوَاحِدَةُ تَتَكَرَّرُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَلَا جَرَمَ أَنَّ ذَلِكَ يُعَدُّ نَوْعًا مِنَ التَّمَرُّقِ، وَمُظْهِرًا مِنْ مَظَاهِرِ التَّمَكِّيْنِ لِلتَّعَصُّبِ الْمَقِيَّتِ الَّذِي عَرَفَتْهُ عُصُورُ الضَّعْفِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ وَقَفَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ فِي وَجْهِ ذَلِكَ

النَّشْرُذِمِ الْمُنْقَطِعِ، فَأَفْتَوْا بَعْدَهُمْ جَوَازِ تَكَرَّارِ مِثْلِ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي
ابْتَدَعَهَا مُتَعَصِّبُو الْمَذَاهِبِ الْفِئَقِيَّةِ.

لَأَجْلِ هَذَا؛ عِنْدَمَا دَخَلَ الْمَلِكُ عَبْدُ الْعَزِيزِ آلِ سُعُودٍ رَحِمَهُ اللَّهُ
مَكَّةَ، قَامَ بِمَنْعِ ذَلِكَ، وَوَحَّدَ الْمُسْلِمِينَ بِإِمَامٍ وَاحِدٍ، وَأَزَالَ مَظَاهِرَ
التَّعَصُّبِ الْمَقْبُوتِ.

وَكَانَتْ الْمَنَاطِقُ الْمُجَاوِرَةُ لِلْحَرَمَيْنِ مِنْ بِلَادِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ،
وخاصَّةً نَجْدًا، تَحْتَضِنُ مُخْتَلَفَ الْمَذَاهِبِ، وَرُبَّمَا كَانَ ذَلِكَ امْتِدَادًا
لِلْمَدَارِسِ الْقَدِيمَةِ الَّتِي عُرِفَتْ فِي الْبَصْرَةِ، وَالْكُوفَةِ، ثُمَّ بَغْدَادَ.

□ وَأَمَّا إِقْلِيمُ نَجْدٍ: فَقَدْ عَاشَ حَلَقَةٌ مَفْقُودَةٌ التَّدْوِينِ لَدَى
الْمُؤَرِّخِينَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَعَارِفِ، لَكِنْ يَتَأَكَّدُ أَنَّ الْمَذَهَبَ الْفِئَقِيَّ
الْحَنْبَلِيَّ كَانَ سَائِدًا فِيهَا مِنْذُ الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ، يَتَقَدَّمُ فِي وُضُوحٍ
وَجَلَاءٍ؛ حَتَّى ظَهَرَ أَيْمَةُ الدَّعْوَةِ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ، فَنَمَا الْمَذَهَبُ
فِي قَلْبِ نَجْدٍ نُمُوًّا ظَاهِرًا، لَا يَسِيما وَالْمِيزَةَ التَّجَارِيَّةَ بَيْنَ نَجْدٍ، وَالشَّامِ،
وَالْعِرَاقِ، وَالْأَخْسَاءِ، مُسْتَمِرَّةً، فَاسْتَقَرَّ «الْمَذَهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» بِقَاعِدَتِهِ
الْعَرَبِيَّةِ فِي نَجْدٍ.

وَمِنْهُ انْتَشَرَ إِلَى قَطْرِ، وَالْأَخْسَاءِ، وَالْبَحْرَيْنِ، وَالْإِمَارَاتِ الْعَرَبِيَّةِ،
وَبخاصَّةٍ فِي الشَّارِقَةِ، وَرَأْسِ الْخَيْمَةِ، وَالْفُجَيْرَةِ، وَعُجْمَانَ.

وَكَذَا فِي عُمَّانَ، لَاسِيَّمًا فِي جَعْلَانَ، بِوَاسِطَةِ هِجْرَةِ بَعْضِ
الْحَنَابِلَةِ مِنْ نَجْدٍ، وَنَزُوحِهِمْ هُنَاكَ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الرَّسْمِيُّ لِلْحُكُومَةِ
السُّعُودِيَّةِ، وَالْحُكُومَةِ الْقَطَرِيَّةِ.

وَقَدْ كَانَ لِلدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ الثَّالِثَةِ - الْحَالِيَّةِ - وَلِدَوْلَةِ قَطَرٍ: فَضْلٌ
كَبِيرٌ فِي نَشْرِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، وَفِي طَبْعِ كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ.

فَقَوُرُ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» الْآنَ فِي بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ يُشْبِهُ دَوْرَهُ
فِي الْقَرْنَيْنِ الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ فِي الْعِرَاقِ، وَدَوْرَهُ فِي دِمَشْقَ فِي الْقَرْنِ
الْخَامِسِ، لَاسِيَّمًا بَعْدَ هِجْرَةِ آلِ قُدَّامَةَ الْمَقَادِسَةِ إِلَى الصَّالِحِيَّةِ
بِدِمَشْقَ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَإِذَا كَانَتِ الْمَذَاهِبُ الْأَرْبَعَةُ قَدْ عَاشَتْ مُتَجَاوِرَةً فِي الْبِلَادِ
النَّجْدِيَّةِ قُرُونًا عَدِيدَةً، إِلَّا أَنَّ «الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ» قَدْ انْتَشَرَ مُؤَخَّرًا
انْتِشَارًا كَبِيرًا، مِمَّا جَعَلَ لَهُ غَلَبَةً وَتَفَوُّقًا عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ
الْأُخْرَى، وَذَلِكَ بِسَبَبِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ النَّجْدِيِّينَ الَّذِينَ كَانُوا يُسَافِرُونَ
إِلَى الْمَرَائِزِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ آنَ ذَاكَ: كَالْأَحْسَاءِ، وَالْعِرَاقِ، وَالشَّامِ،
وَمِصْرَ، وَالْحِجَازِ (مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ)، وَيَتَلَفُّونَ عُلُومَهُمُ الْعِلْمِيَّةَ هُنَاكَ،
وَكَانُوا يَنْتَبِعُونَ سُيُوحَهُمُ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ بِالْعِلْمِ عَنْهُمْ.

فَمَنْ دَرَسَ فِي الْعِرَاقِ عَادَ حَنْفِيًّا، وَمَنْ دَرَسَ فِي مَكَّةَ رَجَعَ

شَافِعِيًّا، وَمَنْ دَرَسَ بِالشَّامِ رَجَعَ حَنْبَلِيًّا، وَمَنْ دَرَسَ فِي الْأَحْسَاءِ عَادَ
مَالِكِيًّا أَوْ شَافِعِيًّا.

وَبِمَا أَنَّ نَجْدًا كَانَتْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ (الْقُرْنِ الْعَاشِرِ) وَثِيقَةُ الصَّلَاةِ
فِي الْجَانِبِ التَّجَارِي مَعَ بِلَادِ الشَّامِ، فَلَمَّا الرِّحَالَتِ التَّجَارِيَّةُ كَانَتْ
رَافِدًا لِلرِّحَالَتِ الْعِلْمِيَّةِ، وَخَافِرًا لَهَا، وَلَا رَيْبَ!

فَكَانَ الطَّالِبُ يَرْحَلُ بِشُهُولَةٍ إِلَى الشَّامِ، فَيَتَّصِلُ بِدِمَشْقَ وَنَابُلُسَ
عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ، وَهِيَ مَعَاوِلُ الْحَتَابِلَةِ آنَذَاكَ، فَيَتَعَلَّمُ، ثُمَّ يَرْجِعُ
إِلَى بِلَادِهِ فَيَقْنِيهَا حَنْبَلِيًّا.

□ فَعَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ:

١- نَجِدُ الشَّيْخَ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ عَطُورَةَ النَّمِيزِيَّ (٩٤٨)،
قَدْ رَحَلَ إِلَى دِمَشْقَ، بَعْدَ تَلَقِّي الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي مَسْقَطِ رَأْسِهِ
«الْعُيَيْنَةِ»، وَسَكَنَ فِي الْمَدْرَسَةِ الْعُمَرِيَّةِ الشَّهِيْرَةِ بِالصَّالِحِيَّةِ، وَكَانَتْ
خَافِلَةً بِالْعُلَمَاءِ وَالْكِتَابِ النَّادِرَةِ آنَذَاكَ، فَتَضَلَّعَ مِنْ أَوْلِيكَ الْعُلَمَاءِ،
وَنَهَلَ مِنْ تِلْكَ الْكِتَابِ.

وَكَانَ مِنْ أَشْهَرِ شُيُوخِهِ: جَمَالُ الدِّينِ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي
(٩٠٩)، صَاحِبُ كِتَابِ «مُغْنِي ذَوِي الْأَفْهَامِ»، وَعَلَاءُ الدِّينِ الْمَرْذَاوِي
(٨٨٥)، صَاحِبُ كِتَابِ «الْإِنْصَافِ»، وَكَانَ مِنْ أَشْهَرِ زَمَلَانِهِ فِي الطَّلَبِ
الْعَلَامَةُ مُوسَى الْحَجَّارِيُّ الْمِصْرِيُّ (٩٦٨)، صَاحِبُ كِتَابِ «الْإِفْتَاعِ».

انظر: «عُلَمَاءُ نَجْدٍ» لِشَيْخِنَا عَبْدِ اللَّهِ الْبَسَامِ (١/ ٥٤٤).

٢- وَمِنْهُمْ: الشَّيْخُ زَائِلُ بْنُ سُلْطَانَ (٩٦٩)، الَّذِي رَحَلَ إِلَى الْحَجَّاءِ فِي الشَّامِ، وَإِلَى ابْنِ النَّجَّارِ الْفُتُوحي فِي مِصْرَ.

٣- وَكَذَلِكَ: الشَّيْخُ أَبُو نُعْمِي التَّيْمِيُّ (١٠١٤)، الَّذِي رَحَلَ إِلَى الشَّيْخِ مَرْعِي بْنِ يُوسُفَ، صَاحِبِ كِتَابِ «الْغَايَةِ»، وَ«ذَلِيلِ الطَّالِبِ».

فَأَمَّا هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ النَّجْدِيِّينَ الْكِبَارِ بَلَّغُوا فِي الْعِلْمِ مَبْلَغًا كَبِيرًا، وَانْتَهَتْ إِلَيْهِمُ الرَّئَاسَةُ الْعِلْمِيَّةُ فِي بُلْدَانِ نَجْدٍ، فَهُمْ قَدْ حَمَلُوا رَايَةَ «الْمَذْهَبِ الْحَبْلِيِّ» عَنْ بَصِيرَةٍ وَتَحْقِيقٍ، فَأَثَرُوا فِي أَهْلِ بِلَادِهِمْ، فَصَارَ جُمُهورُ النَّجْدِيِّينَ حَنَابِلَةً مُنْذُ نِهَآيَةِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ تَقْرِيْبًا.

فَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الشَّامَ كَانَتْ - بَعْدَ اللَّهِ - صَاحِبَةُ الْفَضْلِ بِعُلَمَائِهَا وَكُتُبِهَا التَّفَنُّيسَةِ فِي تَصْدِيرِ «الْمَذْهَبِ الْحَبْلِيِّ» فِي هَذِهِ الْفَتْرَةِ إِلَى الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَبَعَثَهُ حَيًّا فَنِيًّا، كَمَا كَانَتْ بَغْدَادُ مِنْ قَبْلُ صَاحِبَةَ الْفَضْلِ عَلَى الشَّامِيِّينَ فِي نَشْرِ الْمَذْهَبِ فِي بِلَادِهِمْ.

□ وَلَنَا أَنْ نَسْأَلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ اسْتِقْرَارِ «الْمَذْهَبِ الْحَبْلِيِّ» فِي الدِّيَارِ النَّجْدِيَّةِ؟

لَا شَكَّ أَنَّ نَجْدًا كَانَتْ تَزْخُرُ بَعْدَهُ مَرَاكِزَ عِلْمِيَّةٍ، مِنْهَا: الْعُيَيْنَةُ، وَأُشَيْقُرُ، وَمِغْرَنُ، وَعُيَيْنَةُ، وَغَيْرُهَا مِنَ الْمُدُنِ الْمُتَشْرِعَةِ فِي نَجْدٍ.

فَالْعُسَيْتَةُ: وَهِيَ مَسْقُطُ رَأْسِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ (١١١٥-١٢٠٦)، لِقَاءَ جِهَادِهِ فِي نُصْرَةِ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، كَانَتْ مَعْقَلًا مِنْ مَعَاقِلِ الْعِلْمِ، وَكَذَلِكَ أُشِيقِرُ؛ حَتَّى إِنَّهُ كَانَ فِي الْعُسَيْتَةِ فِي فِتْرَةٍ مِنَ الْفِتَرَاتِ أَكْثَرُ مِنْ ثَمَانَيْنِ عَالِمًا يُدْرِسُونَ الْعِلْمَ فِي جَوَامِعِهَا، مُتَعَاَصِرِينَ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ، وَكَانَ فِي أُشِيقِرَ أَرْبَعُونَ عَالِمًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، كُلُّهُمْ يَضْلُحُ لَتَوَلَّى الْقَضَاءِ، فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ يَصِلُ فِيهِ إِلَى هَذَا الْمَنْصِبِ إِلَّا كِبَارُ الْعُلَمَاءِ وَفُحُولُهُمْ. وَمَعَ هَذَا فَقَدْ ضَعُفَتِ الْحَرَكَةُ الْعِلْمِيَّةُ فِيهِمَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَخَلَفَتْهُمَا الدُّرْعِيَّةُ وَالرِّيَاضُ.

وَكَذَلِكَ كَانَتْ مَقْرِنَ، وَعُتَيْرَةُ، وَغَيْرُهُمَا مَقَرًّا لَطَلَبَةِ عِلْمٍ لَهُمْ قَدَمٌ رَاسِخَةٌ فِي الْعُلُومِ، وَمَقَرًّا لِمَدَارِسَ خَرَجَتْ الْعَدِيدُ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

لَقَدْ خَرَجَ «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» عَبْرَ تِلْكَ الْمَدَارِسِ، وَحُفِظَ فِي تِلْكَ الْمَعَاقِلِ، وَأُخِذَ يَتَقَوَّى بِالتَّدْرِيسِ، وَالِإِفْتَاءِ، وَالْأَفْضِيَّةِ، وَتَجَمُّعِ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِيهِ، إِلَى أَنْ شَمِلَ الْمَنْطَقَةَ بِسَحَابَةِ الْوَادِقِ الْمَيْمُونِ. وَقَدْ ازْدَهَرَ الْمَذْهَبُ هُنَاكَ خِلَالِ الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ، وَالثَّانِي عَشَرَ، وَالثَّلَاثَ عَشَرَ عَلَى وَجْهِ الْحُصُوصِ.

لَكِنْ هُنَاكَ فَرْقٌ وَاضِحٌ بَيْنَ فِتْرَةٍ مَا قَبْلَ الدَّعْوَةِ الْإِصْلَاحِيَّةِ، وَمَا بَعْدَهَا، فَمَا قَبْلَهَا كَانَ هُنَاكَ قُتُورٌ وَاضِحٌ سَابِغٌ عَلَى الْمَنْطَقَةِ بِرُؤْيَاهَا،

وَكَانَ جُلُّ اهْتِمَامِ النَّاسِ بِالْفِقْهِ، وَالْمَسَائِلِ الْفَرَعِيَّةِ، فَهُمْ مُقْتَصِرُونَ عَلَى بَحْثِ تِلْكَ الْمَسَائِلِ، وَتَحْرِيرِهَا، وَتَحْقِيقِهَا، وَحِفْظِ الْمُتُونِ، وَاسْتِيعَابِ الشُّرُوحِ، وَتَذْيِيقِ الْحَوَاشِي.

أَمَّا الْعُلُومُ الشَّرْعِيَّةُ الْآخَرَى فَتَصِيهَا قَلِيلٌ، وَحَظُّهَا زَهِيدٌ، فَالْتُّوْحِيدُ مُهْمَلٌ، وَالتَّفْسِيرُ مَنْسِيٌّ، وَالحَدِيثُ مَهْجُورٌ، بَلْ وَعُلُومُ اللُّغَةِ وَاللِّسَانِ لَا تَكَادُ تَتَجَاوَرُ «الْأَجْرُومِيَّةُ»، وَشَرَحَهَا!

وَمِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ فَسُوُ الْبِدْعِ، وَانْتِشَارُ مَظَاهِرِ الشُّرْكِ، وَالْعُلُوفِ فِي الْإِعْتِقَادِ فِي الصَّالِحِينَ، وَهَكَذَا تَكَدَّرَ صَفُوُ الْإِسْلَامِ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ! وَبِمُوازَنَةِ سَرِيعَةٍ بَيْنَ مَجْمُوعِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْمَنْقُورِ (١١٢٥)، الَّذِي يُعْتَبَرُ دِيُونًا لِفَتَاوَى مَا قَبْلَ الْحَرَكَةِ التَّجْدِيدِيَّةِ، وَبَيْنَ «الدَّرْرِ السَّيِّئَةِ فِي الْأَجْوِبَةِ النَّجْدِيَّةِ» لِجَامِعِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَاسِمٍ (١٣٩٢)، نَجِدُ بَيْنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ فَرْقًا وَاضِحًا بَيْنَ الْعَصْرَيْنِ، وَكَيْفَ تَطَوَّرَتِ الْعُلُومُ الْإِسْلَامِيَّةُ، بَلْ تَجَدَّدَتْ عَلَى أَيْدِي عُلَمَاءِ نَجْدِ الدِّينِ أَنْجَبَتْهُمْ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الْمُبَارَكَةُ. انْظُرْ: «عُلَمَاءُ نَجْدٍ» لَسَيِّحِنَا الْبَسَامِ (١/ ١٥)، (٢٠٢/٣).

□ وَيَجْدُرُ بِنَا أَنْ نَقِفَ عِنْدَ عَالَمَيْنِ كَانَ لَهُمَا - بَعْدَ اللَّهِ - فَضْلٌ كَبِيرٌ فِي نَشْرِ الْعِلْمِ، وَتَحْرِيجِ الطُّلَّابِ فِي نَجْدِ قَبْلَ طُهوْرِ الدَّعْوَةِ

الإصلاحية، وهَذَانِ الْعَالِمَانِ هُمَا:

الأول: الشَّيْخُ الْفَقِيهُ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَطُوةَ بْنِ زَيْدٍ،
شَهَابُ الدِّينِ، التَّمِيمِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٤٨)، وُلِدَ وَنَشَأَ فِي مَدِينَةِ
الْعُيَيْنَةِ، وَقَرَأَ عَلَى فُقَهَائِهَا، وَكَانَتْ هَذِهِ الْمَدِينَةُ أَشْهَرَ مُدُنِ نَجْدٍ
وَأَكْبَرَهَا، وَأَكْثَرَهَا عُلَمَاءَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

ثُمَّ انْتَقَلَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الشَّامِ، فَتَزَلَّ فِي الصَّالِحِيَّةِ، وَسَكَنَ فِي
الْمَدْرَسَةِ الشَّيْخِيَّةِ الْعَمْرِيَّةِ الشَّهِيرَةِ، وَبِذَلِكَ أَصْبَحَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بْنُ
عَطُوةَ قَرِيبًا مِنْ مَنَاهِلِ الْعِلْمِ، بِمَا أُتِنِحَ لَهُ مِنَ الشُّيُوخِ الَّذِينَ أَدْرَكَهُمْ
فَأَخَذَ عَنْهُمْ، وَالطُّلَابِ الَّذِينَ رَافَلَهُمْ، وَتَنَاقَسَ مَعَهُمْ، وَالْكَتُبِ الْكَثِيرَةِ
النَّافِعَةِ الَّتِي أَصْبَحَتْ فِي مُتَابَلِهِ.

الثاني: الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ ذَهْلَانَ النَّجْدِيُّ الْمِمْقَرِيُّ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٠٩٩)، مِنْ كُبَرَاءِ عُلَمَاءِ نَجْدٍ قَبْلَ دَعْوَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَشَيْخِ قُضَاتِهَا وَمُفْتِيهَا.

وُلِدَ فِي مَدِينَةِ الْعُيَيْنَةِ، وَنَشَأَ فِيهَا، وَتَلَقَّى الْعِلْمَ فِي الْمَرَاحِلِ الْأُولَى
عَنْ مَشَايِخِهَا؛ وَمِنْ أَشْهَرِهِمْ: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْبِقَرِيُّ
النَّجْدِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ نَاصِرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْمَشْرِفِيِّ، الْمُتَوَفَّى
سَنَةَ (١٠٤٩).

وَلَمَّا أَتَتْهُ دِرَاسَتُهُ الْأَوَّلِيَّةُ، وَبَلَغَ مَبْلَغَ الرُّحْلَةِ، سَافَرَ إِلَى الشَّامِ،

فَأَخَذَ عَمَّنْ هُنَاكَ مِنْ أَغْيَانِ حَنَابِلَةِ الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ، وَتَلَمَذَ بِصِفَةِ خَاصَّةٍ عَلَى الشَّيْخِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ بَذْرِ الدِّينِ الْبَلْبَانِيِّ الْبَغْلِيِّ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٠٨٣)، الَّذِي انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِقَاسَةُ الْعِلْمِ بِالصَّالِحِيَةِ آنَذَاكَ.

وَجَدَّ الشَّيْخِ ابْنُ ذَهْلَانَ فِي تَحْصِيلِ الْعِلْمِ؛ حَتَّى بَلَغَ الْمَبْلَغَ الْأَوْفَى، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بِلَادِهِ، فَتَوَلَّى قَضَاءَ الرِّيَاضِ، فَذَاعَ صِيَّتُهُ، وَعَلَا قَدْرُهُ، وَاسْتَفَادَ مِنْهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ.

□ وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ ابْنَ ذَهْلَانَ لَمْ يَشْتَغِلْ بِالتَّأْلِيفِ، وَلَا تَرَكَ مِنَ التَّصَانِيفِ شَيْئًا يُؤَثِّرُ، فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ شَيْخًا لِكَثِيرٍ مِنْ عُلَمَاءِ نَجْدٍ فِي الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ، مِنْهُمْ:

١ - الْعَلَّامَةُ الْمُحَقِّقُ الشَّيْخُ عُثْمَانُ بْنُ قَائِدِ النَّجْدِيِّ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ، ثُمَّ الْمِصْرِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٠٩٧)، صَاحِبُ الْمُؤَلَّفَاتِ الْبَدِيعَةِ الَّتِي مِنْهَا: «هِدَايَةُ الرَّاعِبِ شَرْحُ عُقْدَةِ الطَّالِبِ»، وَهُوَ شَرْحٌ مُفِيدٌ مَسْبُوكٌ سَبْكًَا حَسَنًا، حَرَّرَهُ تَحْرِيرًا نَفِيسًا، فَصَّارَ مِنْ أَنْفَسِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ.

وَمِنْهَا: حَاشِيَتُهُ عَلَى «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» الَّتِي حَقَّقَ فِيهَا وَدَقَّقَ، وَحَلَّ فِيهَا كَثِيرًا مِنْ غَوَامِضِ مَنَنِ الْمُنتَهَى، فَجَاءَتْ نَفِيسَةً جَدًّا.

٢ - الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَنْقُورِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١١٢٥)، فَقَدْ رَحَلَ إِلَيْهِ مِنَ الْحُوطَةِ إِلَى الرِّيَاضِ خَمْسَ مَرَّاتٍ، ذَكَرَهَا فِي «تَارِيخِهِ».

وَقَرَأَ عَلَيْهِ عِدَّةٌ كُتُبٍ، مِنْهَا: «الإِقْتِنَاعُ» لِلْحَجَّاجِيِّ، قِرَاءَةً تَحْقِيقِيَّةً وَيَحْثُ، وَأَكْثَرَ مِنَ الْإِسْتِنَادِ إِلَيْهِ وَالْعَزْوِ لَهُ فِي «مَجْمُوعِهِ» الْفِقْهِي، وَإِذَا قَالَ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ: «شَيْخَنَا»، فَمُرَادُهُ بِذَلِكَ: الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَهْلَانَ.

وَقَدْ جَاءَ فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا الْكِتَابِ: «وَيَعُدُّ: فَهَذِهِ مَسَائِلُ مُفِيدَةٍ، وَقَوَاعِدُ عَدِيدَةٍ... لَخَصَّتْهَا مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ... غَالِبُهَا بَعْدَ الْإِشَارَةِ مِنْ شَيْخِنَا وَقُدَوْنَا الشَّيْخَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ ذَهْلَانَ - بَلَّلَ اللَّهُ بِالرَّحْمَةِ تَرَاهُ - وَمَسَائِلُ قَرَرَهَا فِي مَجْلِسِ الدَّرْسِ وَغَيْرِهِ، فَأُخْبِتُ أَنْ أَصِيبَ كَلَامَهُ بَعْضُهُ بِالْحَرْفِ وَبَعْضُهُ بِالْمَعْنَى».

وَبِالْجُمْلَةِ يُعْتَبَرُ الْمُنْقُورُ مِنْ خَيْرَةِ تَلَامِيذِ ابْنِ ذَهْلَانَ، فَقَدْ اشتهر بِالثِّقَةِ فِي نَجْدٍ، وَالْمَسَائِيخُ النَّجْدِيُّونَ يُعَوِّلُونَ عَلَى نَقْلِهِ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ.

وَمِنْ هُنَا؛ فَإِنَّا نَجِدُ كَثِيرًا مِمَّنْ سَبَقُوا ظُهُورَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ: قَدْ وُلِدُوا فِي بَلَدَةِ أَشْفِيرَ، وَتَعَلَّمُوا فِيهَا، وَأَنَّ بَعْضًا مِمَّنْ لَمْ يُولَدْ فِيهَا قَدْ وَقَدَّ إِلَيْهَا لِنَلْقَى الْعِلْمَ عَنْ مَسَائِيخِهَا، هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ النَّجْدِيِّينَ فِي تِلْكَ الْفَتْرَةِ يَتِمُّونَ إِلَى آلِ وَهْبَةٍ مِنْ تَمِيمٍ، وَإِلَى فَرْعٍ وَاحِدٍ مِنْ آلِ وَهْبَةٍ: وَهُوَ آلُ مُسَرِّفٍ، أُسْرَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

في حين أنَّ الدِّرَاسَةَ الْعِلْمِيَّةَ تَرَكَّزَتْ فِي تِلْكَ الْأَحْقَابِ عَلَى مَادَّةِ الْفِقْهِ، وَانْصَرَفَ جُلُّ الْاهْتِمَامِ بِالْمَسَائِلِ الْفَرْعِيَّةِ بَخْتًا وَتَحْرِيرًا وَتَحْقِيقًا، وَحِفْظًا لِلْمُتُونِ، وَاسْتِيعَابًا لِلشُّرُوحِ وَالْحَوَاشِي.

أَمَّا الْعُلُومُ الشَّرْعِيَّةُ الْأُخْرَى؛ فَالاهْتِمَامُ بِهَا قَلِيلٌ فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاضِرِ، فَلَمْ تَكُنْ هُنَاكَ عِنَايَةً بِالتَّوْحِيدِ وَالْعَقِيدَةِ، وَلَا بِالتَّفْسِيرِ، وَعُلُومُ الْقُرْآنِ، وَلَا بِالْحَدِيثِ وَشُرُوحِهِ، بَلْ حَتَّى الْعُلُومُ الْعَرَبِيَّةُ لَمْ يَكُنْ الْاهْتِمَامُ بِهَا بِالْمَحَلِّ الَّذِي يَتَجَاوَزُ الْعُلُومَ الْأَوَّلِيَّةَ.

لَأَجْلِ هَذَا؛ فَلَمَّا نَجَدُ كَثِيرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِعَامَّةٍ قَبْلَ ظُهُورِ الدَّعْوَةِ الْإِصْلَاحِيَّةِ: يَعْيشُونَ فِي الضَّعْفِ وَالتَّرَاجُعِ مُنْذُ سُقُوطِ الْأَنْدَلُسِ فِي أَيْدِي الصَّلَيبِيِّينَ فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الثَّاسِعِ، وَظَلَّ هَذَا الضَّعْفُ وَالتَّمَرُّقُ يَسْتَأْمِي فِي الْأَوْضَاعِ السِّيَاسِيَّةِ وَالذِّنِّيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ، إِلَى أَنْ بَلَغَ النِّهَايَةَ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ، وَهُوَ الْقَرْنُ الَّذِي شَهِدَتْ فِيهِ الدَّوْلَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ مَرَحَلَةَ الشُّبُخُوخَةِ وَالْهَرَمِ، وَدَبَّتْ فِيهَا عَوَامِلُ الضَّعْفِ وَالتَّدهُورِ فِي مُخْتَلَفِ مَجَالَاتِ الْحَيَاةِ الْعَامَّةِ، الْأَمْرُ الَّذِي أَغْرَى كَثِيرًا مِنْ دُولِ الْغَرْبِ الصَّلَيبِيِّينَ وَرُعَمَائِهِ فِيمَا بَعْدُ بِالسَّعْيِ إِلَى تَجْهِيزِ حَمَلَةٍ صَلَيبِيَّةٍ جَدِيدَةٍ يَكُونُ الْهَدَفُ مِنْهَا الْقَضَاءُ عَلَى الْخِلَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، ثُمَّ تَقْسِمَ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى دَوْلَاتٍ مُتَنَاحِرَةٍ مُتَقَاتِلَةٍ، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ!

هَكَذَا كَانَ وَضْعُ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ بِصِفَةِ عَامَّةٍ، وَأَمَّا وَضْعُ الْجَزِيرَةِ
الْعَرَبِيَّةِ، فَقَدْ كَانَ صُورَةً مُصَغَّرَةً، وَتَمُودَّجًا لِذَلِكَ الْوَضْعِ الْعَامِّ الَّذِي
سَادَ الْعَالَمَ الْإِسْلَامِيَّ فِي تِلْكَ الْحَقَبَةِ الزَّمَنِيَّةِ الْعَصِيَّةِ.

وَيَصِفُ لَنَا الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ آلِ
الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ تِلْكَ الْحَالَةَ الْمُتَرَدِّدَةَ بِأَبْلَغِ وَصْفٍ، فَيَقُولُ: «كَانَ
أَهْلُ عَصْرِهِ وَمِصْرِهِ - يَغْنِي الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ - فِي تِلْكَ
الْأَزْمَانِ قَدْ اسْتَدَّتْ غُرْبَةُ الْإِسْلَامِ بَيْنَهُمْ، وَعَفَتْ آثَارُ الدِّينِ لَدَيْهِمْ،
وَانْهَدَمَتْ قَوَاعِدُ الْمِلَّةِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَعَلَبَ عَلَى الْأَكْثَرِينَ مَا كَانَ عَلَيْهِ
أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَانْطَمَسَتْ أَعْلَامُ الشَّرِيعَةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَعَلَبَ
الْجَهْلُ وَالْتِفْلِيزُ وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الشُّنَّةِ وَالْقُرْآنِ، وَشَبَّ الصَّغِيرُ لَا
يَعْرِفُ مِنَ الدِّينِ إِلَّا مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ تِلْكَ الْبُلْدَانِ، وَهَرَمَ الْكَبِيرُ عَلَى
مَا تَلَقَّاهُ عَنِ الْأَبَاءِ وَالْأَجْدَادِ، وَأَعْلَامُ الشَّرِيعَةِ مَطْمُوسَةٌ، وَنُصُوصُ
التَّنْزِيلِ وَأُصُولُ الشُّنَّةِ فِيمَا بَيْنَهُمْ مَذْرُوسَةٌ، وَطَرِيقُ الْأَبَاءِ وَالْأَسْلَافِ
مَرْفُوعَةٌ الْأَعْلَامِ، وَأَحَادِيثُ الْكُهَّانِ وَالطَّوَاعِثِ مَقْبُولَةٌ غَيْرُ مَزْدُودَةٍ،
وَلَا مَذْفُوعَةٍ، قَدْ خَلَعُوا رِبْقَةَ التَّوْحِيدِ وَالذِّينِ، وَجَدُّوا وَاجْتَهَدُوا فِي
الاسْتِعَانَةِ وَالتَّلَعُّقِ بِغَيْرِ اللَّهِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، وَالصَّالِحِينَ، وَالْأَوْثَانِ،
وَالْأَصْنَامِ، وَالشَّيَاطِينِ.

وَعَلِمَاؤُهُمْ وَرُؤَسَاؤُهُمْ عَلَى ذَلِكَ مُقْبِلُونَ، وَبِخَيْرِ الْأَجَاجِ
سَارِبُونَ بِهِ، قَدْ أَغْشَتْهُمْ الْعَوَائِدُ وَالْمَالُوفَاتُ، وَحَبَسَتْهُمْ الشَّهَوَاتُ

وَالْإِرَادَاتُ عَنِ الِازْتِنَاعِ إِلَى طَلَبِ الْهُدَى مِنَ النَّصُوصِ الْمُحْكَمَاتِ،
وَالْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ «انْتَهَى. انْظُرْ: «حَيَاةُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ» لِسُلَيْمَانَ
الْحِقْلِيِّ (٢٤).

وَهَكَذَا يَبَيِّنُ أَنَّ نَجْدًا كَانَتْ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ بِحَاجَةٍ إِلَى دَعْوَةٍ
إِصْلَاحٍ دِينِيَّةٍ تُوضِّحُ لِلنَّاسِ مَا خَفِيَ عَلَيْهِمْ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ،
وَتَقْضِي عَلَى كُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُخْلَعَ بِعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ.
وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، كَانَتْ أَيْضًا فِي حَاجَةٍ إِلَى حَرَكَةٍ سِيَاسِيَّةٍ
إِصْلَاحِيَّةٍ تَجْمَعُ شَتَاتَ إِمَارَاتِهَا وَقَبَائِلِهَا تَحْتَ رَايَةٍ وَاحِدَةٍ، وَخِلَافَةٍ
وَاحِدَةٍ، لِيَعُودَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى تَارِيخِهِمِ التَّلِيدِ، وَعِزِّهِمِ الْمَجِيدِ.

□ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَدَعْوَتُهُ:

يُغَيِّرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ: بَاعِنًا لَدَعْوَةٍ
إِصْلَاحِيَّةٍ شَامِلَةٍ، تَرَكَّتْ أَثَرَهَا الْبَالِغَ دَاخِلَ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَخَارِجَهَا
مِنْ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ.

وَقَدْ ائْتَمَرَتْ دَعْوَةُ الشَّيْخِ فِي نَجْدٍ، وَمَا حَوْلَهَا؛ حَيْثُ أَظْهَرَتْ
ثَلَاثَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ، تَأَلَّفَتْ نُجُومُهُمْ، وَأَسْهَمُوا بِجُهُودِ عِلْمِيَّةٍ
عَلَى عَهْدِ الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّةِ، وَكَانَ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ كَوَكْبَةٌ ثَمِيرَةٌ مِنْ آلِ
الشَّيْخِ أَهْلَاءَ وَأَخْفَادًا.

□ وَمِنْ أَهْلِ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ خَدَمُوا «الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ»:

١- الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ
(١١٦٥-١٢٤٤).

٢- الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمَلَقَبُ بِـ «أَبَا بَطْنِينَ»
(١١٩٤-١٢٨٢).

٣- الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ
الْوَهَّابِ (١١٩٣-١٢٨٥).

٤- الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ سَعْدُ بْنُ حَمْدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَتِيقٍ (١٢٦٧-
١٣٤٩).

٥- الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَنْقَرِيُّ (١٢٩٠-
١٣٧٣).

٦- الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرٍ السَّعْدِيُّ (١٣٠٧-
١٣٧٦).

٧- الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَانِعِ (١٣٠٠-
١٣٨٥).

٨- الشَّيْخُ الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّطِيفِ أَلِ الشَّيْخِ
(١٣٨٦-١٣١١).

٩- شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَقِيلٍ (٨/ ١٠/ ١٤٣٢).

١٠- شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارٍ
(٢٧/ ١/ ١٤٢٠).

١٢- شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحٍ الْعُثَيْمِيُّ
(١٥/ ١٠/ ١٤٢١).

١٣- شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَسَامِ
(٢٧/ ١١/ ١٤٢٣).

١٤- شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَبْرِينِ
(٢٠/ ٨/ ١٤٣٠).

١٥- شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ (٢٨/ ١/ ١٤٢٩).

وَعَثَرَهُمْ كَثِيرٌ لَيْسَ هَذَا مَحَلٌّ بِسَطِّ ذِكْرِهِمْ.



الفصل الثالث

مميزات المذهب الحنبلي

هُنَاكَ سِمَاتٌ كَثِيرَةٌ قَدْ اتَّصَفَتْ بِهَا الْمَذَاهِبُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ، غَيْرَ أَنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَذْكَرَ بَعْضَ مَا تَمَيَّزَ بِهِ «الْمَذَهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» عَنْ غَيْرِهِ، سِوَاهُ كَانَ هَذَا التَّمَيُّزُ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ الْحَنْبَالَةُ، أَوْ مِمَّا اشْتَهَرُوا بِهِ عَنْ غَيْرِهِمْ.

هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ لِكُلِّ مَذَهَبٍ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ مِيزَاتِهِ وَخَصَائِصَهُ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا، الَّتِي تُغَيِّبُ فِي حَقِيقَتِهَا أَثَرًا مِنْ أَثَارِ إِمَامِ الْمَذَهَبِ وَمُؤَسِّسِهِ الْأَوَّلِ، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَهَا مِيزَةً يَتَمَيَّزُ بِهَا الْمَذَهَبُ الْمُعَيَّنُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ.

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ «الْمَذَهَبَ الْحَنْبَلِيَّ» هُوَ أَحَدُ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ الَّتِي تَفَرَّدَ بِمُمَيَّزَاتٍ، وَاخْتَصَّ بِسِمَاتٍ... أَتَمَرَّتْهَا سِيرَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ عِلْمِهِ وَعَمَلِهِ، وَأَقْوَالِهِ وَسَمَائِلِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَثَرُ فِي طَرِيقَةِ أَصْحَابِهِ وَاتِّبَاعِهِ مِنَ الْحَنْبَالَةِ.

وإِنَّ الْمُتَقَلِّبَ بَيْنَ صَفَحَاتِ تَرَاجُمِ أَيْمَةِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ، مُطَالَعَةً وَدِرَاسَةً؛ لَيَجِدُ تَمَيُّزًا وَاضِحًا لَدَى الْحَنْبَالَةِ، يَتَمَثَّلُ بِتَأْثِيرِ سِيرَةِ الْإِمَامِ

على مَنْهَجِهِمِ الْعِلْمِيَّ وَالْعَمَلِيَّ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ.

فَاهْتِمَامُ الْحَنَابِلَةِ الْكَثِيرُ بِالسُّنَّةِ وَالْأَثَارِ، وَالْوَرَعَ وَالزُّهْدِ،
وَالِاتِّبَادِ بِالسَّلَفِ الصَّالِحِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا صُورَةً لِمَا كَانَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذَا الْجَانِبِ، فَقَدْ أَلَزَمَ نَفْسَهُ أَلَّا
يَكْتُبَ حَدِيثًا إِلَّا وَقَدْ عَمِلَ بِهِ؛ حَتَّى مَرَّ بِهِ أَنَّ النَّبِيَّ اخْتَجَمَ وَأُعْطِيَ
أَبَاطِيْبَةً دِينَارًا، فَأُعْطِيَ الْحَجَّامَ دِينَارًا حِينَ اخْتَجَمَ. انْظُرْ: «السِّيَر»
لِلذَّهَبِيِّ (١١/٢١٣، ٢٩٦).

□ فَكَانَ مِنْ مُهِمَّاتِ هَذِهِ السَّمَاتِ الَّتِي تَمَيَّزَ بِهَا «الْمَذْهَبُ
الْحَنْبَلِيُّ»، مَا يَلِي:

أَوَّلًا: الْعِنَايَةُ بِذِكْرِ الدَّلِيلِ.

أَيُّ: الْعِنَايَةُ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي كُلِّ الْمَسَائِلِ.
فَلِذَلِكَ يُعْتَبَرُ «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» قِبَلَهُ لِمَدْرَسَةِ النَّصِّ؛ لِأَنَّ النَّاطِرَ
فِيهِ يَجِدُ حَشْدًا صَاحِمًا مِنَ الْأَدِلَّةِ، مَعَ حُسْنِ الْاسْتِنبَاطِ مِنْهَا، وَالتَّفَرُّعِ
عَلَيْهَا، وَهُوَ مَا يُعْرَفُ بِفِقْهِ الدَّلِيلِ.

فَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ إِمَامَ الْمُسْلِمِينَ فِي السُّنَّةِ، وَإِمَامُهُمْ فِي
الْحَدِيثِ، فَلَا غَرْوَ أَنْ نَجِدَ الْإِتِّبَاعَ مِنْ رِجَالِ هَذَا الْمَذْهَبِ قَدْ صَرَّفُوا
جُهْدًا وَافِرًا مِنْ اهْتِمَامِهِمِ الْعِلْمِيَّ فِي الْعِنَايَةِ بِالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ وَعُلُومِهِ.

عَلَى أَنَّنَا لَا نُنْكِرُ أَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ عَضَّ عَلَى هَذِهِ الْخَصْلَةِ
بِالنَّوَاجِدِ، لَا سِيَّمَا أَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ، لَكِنَّ الَّذِي يَغْنِينَنَا هُنَا
هُوَ الْإِتِّجَاهُ الْعَامُّ وَالطَّرِيقُ الرَّئِيسُ الَّذِي كَانَ يَسِيرُ فِيهِ هَذَا الْمَذْهَبُ
بِكُوكِبَةٍ عُلَمَائِهِ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (١١ / ٢٩١): «وَالِىَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْمُتَنَهَّى
فِي مَعْرِفَةِ السُّنَّةِ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَفِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَفُتُونِهِ، وَمَعْرِفَةِ
النِّفَةِ وَقُرُوعِهِ، وَكَانَ رَأْسًا فِي الزُّهْدِ وَالْوَرَعِ، وَالْعِبَادَةِ وَالصَّدَقِ».

وَلِأَجْلِ ذَلِكَ كَانَ عِلْمُهُ وَفَقْهُهُ هُوَ السُّنَّةُ بَعْنَيْنَهَا، لَا يَخُوضُ فِي
أَمْرِ إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّ الصَّحَابَةَ خَاضُوا فِيهِ، فَإِنْ عَلِمَ بِذَلِكَ اتَّبَعَ رَأْيَهُمْ،
وَنَقَى غَيْرَهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الصَّحَابَةَ خَاضُوا فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ كَفَّ عَنْهُ،
وَاسْتَعَصَمَ مُتَوَقِّفًا حَذَرًا، فَلَا يَقْفُو مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ
الْخُرُوجَ عَنْ تِلْكَ الْجَادَّةِ زَيْغٌ عَنْ مَنَهِجِ السَّلَفِ، لَا يَتَكَلَّفُ التَّعَمُّقَ فِي
مَسَائِلَ عَقْلِيَّةٍ قَدْ تَكُونُ مَنَاهَاتٍ لِلْعَقْلِ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْ وَعْثَانِهَا سَالِمًا،
فَقَدْ جَهَدَ نَفْسَهُ فِي غَيْرِ طَائِلٍ، وَشَغَلَ فِكْرَهُ فِي غَيْرِ جَدْوَى.

قَالَ حَنْبَلٌ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ أَحَبَّ الْكَلَامَ لَمْ
يُفْلَحْ؛ لِأَنَّهُ يَوُؤُلُ أَمْرُهُمْ إِلَى خَيْرَةٍ، عَلَيْكُمْ بِالسُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ، وَإِيَّاكُمْ
وَالْحَوْضَ فِي الْجِدَالِ وَالْمِرَاءِ، أَذْرَكْنَا النَّاسَ، وَمَا يَعْرِفُونَ هَذَا الْكَلَامَ،
عَاقِبَةُ الْكَلَامِ لَا تَكُونُ إِلَى خَيْرٍ».

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «إِيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لَكَ فِيهَا إِمَامٌ».
 انْظُرْ: «تَهْدِيبُ الْأَجْرِيَّةِ» (١/ ٣٠٧).

ثَانِيًا: الْبُعْدُ عَنِ الْإِعْرَاقِ فِي الرَّأْيِ.

وَقَدْ مَضَى مَعَنَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي النَّهْيِ عَنِ الرَّأْيِ
 الْمَذْمُومِ.

وَمَا هَذَا إِلَّا أَنْ كُلَّ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَى التَّصْوِصِ يَقِلُّ اعْتِمَادُهُ عَلَى
 الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ؛ لِأَنَّ التَّصْوِصَ دَالَّةٌ عَلَى عَامَّةِ الْفُرُوعِ الْوَاقِعَةِ، سَوَاءً
 بِأَعْيَانِهَا، أَوْ بِأَدِلَّةٍ عَامَّةٍ كُلِّيَّةٍ.

وَأَهْلُ التَّصْوِصِ دَائِمًا أَقْدَرُ عَلَى الْإِفْتَاءِ، وَانْفَعُ لِلْمُسْلِمِينَ فِي
 ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ وَخَدَهُ.

وَأَخِيرًا؛ فَلَا نَنْسَى قَوْلَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْ أَحَبَّ الْكَلَامَ
 لَمْ يُفْلَحْ؛ لِأَنَّهُ يَزُولُ أَمْرُهُمْ إِلَى خَيْرَةٍ، عَلَيْكُمْ بِالسُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ،
 وَإِيَّاكُمْ وَالْخَوْصُ فِي الْجِدَالِ وَالْمِرَاءِ، أَذْرَكْنَا النَّاسَ، وَمَا يَعْرِفُونَ
 هَذَا الْكَلَامَ، عَاقِبَةُ الْكَلَامِ لَا تَكُونُ إِلَى خَيْرٍ».

ثَالِثًا: الْبُعْدُ عَنِ الْفِقْهِ الْاِفْتِرَاضِيِّ (التَّقْدِيرِيِّ).

الْفِقْهُ الْاِفْتِرَاضِي هُوَ الَّذِي يَشْتَمِلُ عَلَى مَسَائِلَ يُفْتَرَضُ أَنْ تَقَعَ، ثُمَّ يُفْتَرَضُ الْحُكْمُ الْفِقْهِي الْمُنَاسِبُ لَهَا.

وَهَذَا مِنْ مُمَيِّزَاتِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، مَعَ أَنَّهُ لَدَيْهِ (٦٠) أَلْفَ مَسْأَلَةٍ لَيْسَ مِنْ بَيْنِهَا أَيُّ مَسْأَلَةٍ اِفْتِرَاضِيَّةٍ.

وَهَذَا الْفِقْهُ الْاِفْتِرَاضِي كَانَ مَوْجُودًا عِنْدَ بَقِيَّةِ الْأِيْمَةِ، وَخَاصَّةً الْاِخْتِافِ مِنْهُمْ، وَهَذَا لَا يَغْنِي اِئْتِقَادُهُمْ بِذَلِكَ؛ فَإِنَّ هَذَا الْأَمْرَ فِيهِ أَيْضًا مِنَ الْفَوَائِدِ مَا لَا يُنْكَرُ، إِنَّمَا الَّذِي يُنْكَرُ هُوَ الْخُرُوجُ عَنْ حَدِّ الْاِعْتِدَالِ وَالتَّجَاوُزِ إِلَى حَدِّ التَّعْرِيطِ.

رَابِعًا: التَّبَسُّيْرُ فِي الْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ.

لَقَدْ شَاعَ عِنْدَ بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ «الْمَذْهَبَ الْحَبْلِيَّ» مَذْهَبٌ مُتَشَدِّدٌ، وَالْحَقُّ الَّذِي لَا مَرِيَّةَ فِيهِ أَنَّ مَذْهَبَ الْحَنَابِلَةِ يُعْتَبَرُ مِنْ أَوْسَعِ الْمَذَاهِبِ فِي الْفُرُوعِ، سَوَاءً فِي أَبْوَابِ الْعِبَادَاتِ، أَوْ الْمَعَامَلَاتِ، أَوْ الْعُقُودِ، أَوْ الشُّرُوطِ.

وَمَا قُلْنَا هَذَا إِلَّا بِمَا شَهِدْنَا، يُوضِّحُهُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُصَنِّفِينَ لَوْ نَظَرَ بَعَيْنِ التَّحْقِيقِ وَالْإِنْصَافِ إِلَى أَكْثَرِ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ فِي «الْمَذْهَبِ الْحَبْلِيِّ» لَعَلِمَ يَقِينًا: بِأَنَّهُ مِنْ أَوْسَعِ الْمَذَاهِبِ، وَأَيْسَرِهَا،

وأظهرها دليلاً وتغليلاً، ودليلُ الشاهد قائمٌ، ولله الحمدُ.
ويُدلُّ على ذلك؛ أنك إذا نظرت إلى رأي الإمام أحمد في مسألة
مّا: تجد غالباً أن له فيها قولين أو ثلاثة، فإذا بحثت في أقوال الفقهاء
وجدت الآراء الثلاثة في مذهب ثلاثة؛ فكان المذهب الثلاثة قد
اجتمعت في «المذهب الحنبلي»، ويوضح ذلك ما يلي.

خامساً: تعدُّ الروايات.

تعتبر كثرة الروايات عن الإمام أحمد رحمه الله في «المذهب
الحنبلي»: ميزةً مهمّةً.

ومن أجل هذا التعدد أضحى المذهب: مذهباً واسعاً جامعاً، لا
يساميه مذهب من المذاهب الأخرى على كثرتها.

لذا؛ فإننا نجد كثيراً من الخلافات الفقهية التي ذكرت في كتب
المذاهب الأخرى، وكثيراً من الأقوال التي قبلت حولها، لا تخرج
في جملتها عن مجموع روايات «المذهب الحنبلي»!

وهذا دليلٌ شاهدٌ على شموليّة «المذهب الحنبلي»، وسعة
مداركه، وكثرة رواياته.

يوضح ذلك؛ أننا لا نعلم مسألةً فقهيةً فيها دليلٌ من كتاب، أو

سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ عِنْدَ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى: إِلَّا وَفِي «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَيَشْهَدُ عَلَيْهَا، وَهَذَا فِي حَقِيقَتِهِ يُعْتَبَرُ مِنْ أَهَمِّ خَصَائِصٍ وَمُمَيِّزَاتِ مَذْهَبِ الْحَنْبَلِيَّةِ.

وَأَيُّ ذَلِكَ: أَنَّ الْمَسَائِلَ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ»، لَهَا مِنْ أَعْظَمِ الدَّلَائِلِ عَلَى خَصَائِصِ الْمَذْهَبِ؛ حَيْثُ كَانَ مُعْظَمُهَا ظَاهِرَةً فِي دَلِيلِهَا الشَّرْعِيِّ، رَاجِحَةً فِي مَنْزِعَتِهَا الْفِقْهِيَّةِ، الْأَمْرُ الَّذِي يَغْرِفُهُ كُلُّ مَنْ حَقَّقَ النَّظَرَ، وَدَقَّقَ الْمَأْخَذَ فِي «مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ».

وَمَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا: هُوَ خَاصٌّ بِ«مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ»، الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا الْإِمَامُ، أَوِ الَّتِي جَرَى اعْتِمَادُهَا فِي كُتُبِ الْأَصْحَابِ، أَمَّا «مُفْرَدَاتُ الْمَذْهَبِ»، الَّتِي خَرَجَتْ عَنْ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخِّرُونَ؛ فَلَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ، بَلْ هِيَ أَشْبَهَ بِالِاخْتِيَارَاتِ مِنْهَا بِ«الْمُفْرَدَاتِ»، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٢٠/٢٢٧): «وَأَحْمَدُ كَانَ أَعْلَمَ مِنْ غَيْرِهِ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ وَلِهَذَا لَا يَكَادُ يُوجَدُ لَهُ قَوْلٌ يُخَالِفُ نَصًّا كَمَا يُوجَدُ لِغَيْرِهِ، وَلَا يُوجَدُ لَهُ قَوْلٌ ضَعِيفٌ فِي الْغَالِبِ إِلَّا وَفِي مَذْهَبِهِ قَوْلٌ يُوَافِقُ الْقَوْلَ الْأَقْوَى، وَأَكْثَرَ مَفَارِئِدِهِ الَّتِي لَمْ يَخْتَلِفْ فِيهَا مَذْهَبُهُ يَكُونُ قَوْلُهُ فِيهَا رَاجِحًا».

انْتَهَى.

□ أما دَعْوَى: «تَشُدُّ الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ»: فَبِهِ دَعْوَى لَيْسَ لَهَا
أَسَاسٌ مِنَ الصَّحَّةِ، وَلَا يَغْضُدُهَا دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ، وَلَا بُرْهَانٌ وَاقِعِيٌّ!

وَمَنْ زَامَ التَّحَقُّقَ مِنْ هَذِهِ الدَّعْوَى؛ فَلَنْ يَجِدَ لَهَا خَبْرًا عِنْدَ أَهْلِ
الْعِلْمِ الْمُتَقَدِّمِينَ، بَلْ سَيَجِدُهَا مِنْ قَالَتِ أَهْلُ الْقُرُونِ الْمُتَأَخِّرَةِ،
لَا سِيَّامَا الَّذِينَ لَا تَتَيَقَّنُ مَنَاجِيَهُمُ الْعَقْدِيَّةُ وَمَنْهَجُ أَغْلَامِ الْحَنَابِلَةِ مِمَّنْ
هُمْ عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَذَلِكَ لِأَسْبَابٍ مِنْهَا:

١- أَنَّ الْحَنَابِلَةَ هُمْ مِنْ أَكْثَرِ الْمَذَاهِبِ دِفَاعًا عَنِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ،
وَأَخْصَرُ مِنْهُمْ ثَلَاثَةُ أَغْلَامٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ: وَهُمْ إِمَامُ الْمَذْهَبِ الْإِمَامُ
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ
تَعَالَى، ثُمَّ إِنَّمَا إِذَا دَفَقْنَا النَّظَرَ فِي سِيرَةِ هَؤُلَاءِ الْأَيِّمَةِ الثَّلَاثَةِ لَوَجَدْنَاهُمْ
مِنْ أَكْبَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ دَبُّوا عَنْ جَنَابِ التَّوَحِيدِ الْخَالِصِ، وَنَابَذُوا
الشُّرْكَ وَأَهْلَهُ، الْأَمْرَ الَّذِي جَعَلَ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ -
لَا سِيَّامَا مِمَّنْ تَلَبَّسَ بِشَيْءٍ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ
أَصْحَابِ الْقُبُورِ الَّذِينَ اتَّخَذُواهَا: عِبَادَةً وَدُعَاءً وَنَذْرًا وَتَبَرُّكًا وَغَيْرَ ذَلِكَ
مِنْ أَنْوَاعِ النَّعْطِيلِ وَالشُّرْكِ -: يَقِفُونَ فِي وَجْهِ دُعَاةِ الْمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ!
وَيُوضِّحُ ذَلِكَ مَا يَلِي:

٢- أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَيِّمَةِ الثَّلَاثَةِ وَاتِّبَاعَهُمْ زَمَنًا بَعْدَ زَمَنٍ: يُمَثِّلُونَ غَالِبًا
«الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ»، بَلْ هُمْ رُؤُوسٌ فِي الْمَذْهَبِ، الْأَمْرُ الَّذِي دَفَعَ

كَثِيرًا مِنْ خُصُومِهِمْ - فِي مَسَائِلِ الْإِيمَانِ وَالْعَقِيدَةِ - إِلَى الطَّغْنِ فِيهِمْ:
عَمْرًا وَلَمْرًا وَطَغْنًا وَوَقْعًا... يُوضِّحُهُ الْآتِي.

٣- فَمِنْ هُنَا جَاءَ التَّحْذِيرُ وَالتَّشْهِيرُ وَالتَّغْنُ مِنَ قِبَلِ الْخُصُومِ
لِهَؤُلَاءِ الْأَثَمَةِ، وَمَنْ سَارَ عَلَى مَنَهِجِهِمْ، تَحْتَ دَعْوَى: أَنَّ «الْمَذْهَبَ
الْحَنْبَلِيَّ» مُتَشَدِّدًا

وَمِنْ هُنَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى جَاءَتْ تَبَاعًا لَا
اسْتِقْلَالًا، أَيْ: أَنَّهَا أُلْصِقَتْ بِ«الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، بِاِغْتِيَارِ مَوْقِفِ
أَصْحَابِهِ الْقَوِيِّ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى أَهْلِ الشُّرْكِ وَالْبِدْعِ، لَا سِيَّمَا وَأَنَّ
الْحَامِلِينَ لِلْوَاءِ الْإِنْكَارِ عَلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ: هُمْ أَعْلَامُ «الْمَذْهَبِ
الْحَنْبَلِيِّ».

فَعِنْدَهَا تَسَرَّيَتْ هَذِهِ الدَّعْوَى فِي جُنْحِ اللَّيْلِ لِوَادًا إِلَى بَعْضِ
الْمُتَشَسِّسِينَ إِلَى قَبِيلِ الْعِلْمِ دُونَ عِلْمٍ وَلَا تَحْقِيقٍ.

فِي حِينٍ أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى لَمْ تَقِفْ عِنْدَ هَؤُلَاءِ الْمُتَشَسِّسِينَ؛ بَلْ
سَرَتْ عَدْوَى هَذِهِ الْمَقَالَةِ مُؤَخَّرًا إِلَى بَعْضِ الْمَغْرِضِينَ أَعْدَاءِ التَّوْحِيدِ
وَالسُّنَّةِ، وَإِلَى كَثِيرٍ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ مِنْ جُهَّالِ الْمُسْلِمِينَ؛ بَحِثُوا
وَحَدَّثُوا وَزُرَافَاتٍ إِلَى لَمَزِ الْحَنَابِلَةِ وَتَلْقِيهِمْ: بِالْوَهَابِيَّةِ، وَاللَّهُ مُحِيطٌ
بِالظَّالِمِينَ!

سَادِسًا: فَتَحَ بَابَ الاجْتِهَادِ.

وَهَذَا مِمَّا اشْتَهَرَ بِهِ «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» عَنْ بَقِيَّةِ الْمَذَاهِبِ.

وَفِي ذَلِكَ اسْتِجَابَةٌ لِنِدَاءِ الشَّرْعِ، وَتَنْزِيهَا لِلشَّرِيعَةِ عَنْ وَصْفِهَا
بِالْجُمُودِ، وَالرُّكُودِ، وَعَدَمِ مَوَاقِبَتِهَا لِمُتَطَلِّبَاتِ الْعَصْرِ الْكَثِيرَةِ،
وَالْأَعْرَافِ الْمُتَغَيِّرَةِ، وَمَا يَسْتَجِدُّ مِنْ آلَاتٍ، وَمُخْتَرَعَاتٍ، وَنَحْوِ
ذَلِكَ.

سَابِعًا: بُعِدَ كَثِيرٌ مِنْ اتِّبَاعِ الْمَذْهَبِ عَنِ الْقَضَاءِ، وَالْمَنَاصِبِ
الدُّنْيَوِيَّةِ، وَاشْتَغَالُهُمْ بِالزُّهْدِ، وَالْإِقْبَالِ عَلَى الْآخِرَةِ.

وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْوَفَاءِ ابْنُ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حَيْثُ قَالَ: «هَذَا
الْمَذْهَبُ إِنَّمَا ظَلَمَهُ أَصْحَابُهُ، لِأَنَّ أَصْحَابَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي إِذَا
بَرَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فِي الْعِلْمِ تَوَلَّى الْقَضَاءَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْوَلَايَاتِ، فَكَانَتْ
الْوَلَايَةُ لِتَدْرِيسِهِ، وَاشْتَغَالِهِ بِالْعِلْمِ.

فَأَمَّا أَصْحَابُ أَحْمَدَ، فَإِنَّمَا قَلَّ فِيهِمْ مَنْ تَعَلَّقَ بِطَرَفٍ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا
وَيُخْرِجُهُ ذَلِكَ إِلَى التَّعَبُّدِ وَالتَّزَهُدِ، لِعَلَبَةِ الْخَيْرِ عَلَى الْقَوْمِ، فَيَنْقَطِعُونَ
عَنِ الشَّاعُلِ بِالْعِلْمِ». انْظُرْ: «ذَيْلُ الطَّبَقَاتِ» لِابْنِ رَجَبٍ (١/١٥٧).

وَلَكِنَّ هَذَا الْحُكْمَ مِنْ ابْنِ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَيْسَ عَامًّا، بَلْ هُوَ
وَصَفٌ لِأَصْحَابِهِ الْبَغْدَادِيِّينَ فَقَطْ، فَقَدْ تَقَلَّدَ بَعْضُ الْحَنَابِلَةِ فِي الشَّامِ

وَمِصْرَ مَنَاصِبِ الْقَضَاءِ، وَإِذَا رَآهُ الْمَدَارِسِ، وَشُؤُونَ الْفَتَوَى، بَلَّ
عَمِلَ بَعْضُهُمْ فِي الْوَزَارَةِ كَاتِبِ هُبَيْرَةَ (٥٦٠)، وَالسَّفَارَةِ كَاتِبِ مُحَمَّدٍ
الْتَمِيمِي (٤٨٨).

وَيُوكِّدُ مَا هُنَا مَا ذَكَرَهُ الدَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «زَعَلِ الْعِلْمِ» عَنْ
الْحَنَابِلَةِ، يَقُولُهُ: «إِنَّ أَتْبَاعَ الْمَذْهَبِ لَمْ يَكُونُوا مِنْ أَتْبَاعِ الدُّنْيَا؛ فَلَمْ
يَكُونُوا يَتَوَلَّوْنَ الْمَنَاصِبَ كَالْوَزَارَةِ وَغَيْرِهَا؛ حَتَّى يَنْتَشِرَ بِهِمُ الْمَذْهَبُ،
وَنَرَى أَنَّهُ عِنْدَمَا بَدَأَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ بِتَوَلِّي الْمَنَاصِبِ بَدَأَتْ
شُمُسُ الْمَذْهَبِ تُشْرِقُ، كَمَا فِي عَصْرِ ابْنِ هُبَيْرَةَ وَغَيْرِهِ».

قُلْتُ: إِنَّ شُرُوقَ الْمَذْهَبِ لَمْ يَظْهَرْ مِنْ خِلَالِ الْمَنَاصِبِ كَمَا
ادَّعَاهُ الدَّهَبِيُّ، بَلَّ ظَهَرَتْ قُوَّتُهُ وَسَطَعَ شُرُوقُهُ يَوْمَ تَمَسَّكَ أَصْحَابُهُ
بِأَهْدَابِ السُّنَّةِ، وَتَرَكَوا الدُّنْيَا وَرَاءَهُمْ ظَهْرِيًّا، وَافْتَقَرُوا أَثَرِ إِمَامِهِمْ؛ أَمَّا
يَوْمَ تَسَنَّمُوا الْمَنَاصِبَ، وَسَعَوْا وَرَاءَهَا، وَفُتِحَتْ لَهُمُ الدُّنْيَا: فَسَيءٌ لَا
يُحْمَدُ ذِكْرَاهُ، وَلَا أَدَلٌّ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا مَا نَرَاهُ وَنَسْمَعُهُ الْيَوْمَ عِنْدَ كَثِيرٍ
مِنْ أَشْرِبَتِ قُلُوبِهِمُ الْمَنَاصِبَ، وَرَكَنُوا إِلَى الدُّنْيَا، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ!

ثَامِنًا: الْقِيَامُ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

لَقَدْ ضَرَبَ الْحَنَابِلَةُ فِي بَغْدَادَ أَرْوَاحَ الْأَمْثَالِ فِي الصَّبْرِ وَالنَّبَاتِ،
وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَمُوَاجَهَةِ الْبِدْعِ، وَالِدَّفَاعِ عَنِ

الشَّيْءَ، وَمَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ.

فَقَدْ عَاشَرَ الْحَنَابِلَةَ فِي عَهْدِهِمُ الْأَوَّلِ فِي عَاصِمَةِ الْخِلَافَةِ
الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَبَّاسِيَّةِ، كَثِيرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْأُخْرَى،
إِلَّا إِنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ مَعَ الْخُلَفَاءِ وَبَعْضِ الْعُلَمَاءِ الْمُخَالِفِينَ لَهُمْ: مَوَاقِفُ
تَسْتَحِقُّ أَنْ يَقِفَ مَعَهَا الْمُتَسَلِّمُ لِيَعْلَمَ حَقِيقَةَ الْحَنَابِلَةِ، وَمَوَاقِفُهُمُ
الصَّادِقَةُ فِي تَحْقِيقِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ مِنْ خِلَالِ حِرْصِهِمْ عَلَى إِخْيَاءِ
شَعِيرَةِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

فَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيَعْتَزْ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
فَلْيَسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَيَقْلِبْهُ، وَذَلِكَ أضعَفُ الْإِيمَانِ»، وَعَنْ ابْنِ
مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ
قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُونَ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِشَيْئِهِ وَيَقْتَدُونَ
بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ،
وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ
بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ
مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةٌ حَرْدَلٍ» أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ، فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَغَيْرُهَا
كَثِيرٌ، كُلُّهَا تُعَلِّقُ فَرِيضَةَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، لَاسِيَّمَا
عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، وَهُوَ مَا قَامَ بِهِ السَّادَةُ الْحَنَابِلَةُ حَقَّ الْقِيَامِ
عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ.

إِنَّ التَّارِيخَ لِبُضْعٍ بِمَا حُفِظَ مِنْ وَقَائِعَ لِلْحَنَابِلَةِ فِي شَأْنِ هَذِهِ
الْمَرْيُضَةِ، وَتَطْبِيقِهَا، فَقَدْ كَانَتْ أَصْدَاءَ الْحَنَابِلَةِ فِي بَغْدَادَ عَلَى وَجْهِ
الْخُصُوصِ، وَفِي الشَّامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، قُوَّةٌ لَانِحَةٍ فِي الْآفَاقِ، وَإِنَّكَ
لَتَجِدُ فِي طَبَقَاتِ ابْنِ أَبِي يَغْلَى وَغَيْرِهِ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مُتَكَرِّرَةً فِي تَرَاجُمِ
كَثِيرٍ مِنْ أَعْلَامِ الْحَنَابِلَةِ: «الْأَمَارُ بِالْمَعْرُوفِ النَّهَاءُ عَنِ الْمُنْكَرِ»!

فَفي تَرْجَمَةِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَرْزَهَارِيِّ (٣٢٩) نَجِدُهُ مَوْصُوفًا
بِأَنَّهُ: «شَيْخُ الطَّائِفَةِ فِي وَقْتِهِ، وَمُقَدِّمُهَا فِي الْإِنْكَارِ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ،
وَالْمُبَايَنَةِ لَهُمْ بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ».

هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْخِرَقِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٣٣٤) تُوْفِيَ بِالشَّامِ مُتَأَثِّرًا
بِأَثَارِ الضَّرْبِ الَّذِي نَالَهُ فِي سَبِيلِ إِنْكَارِ مُنْكَرٍ رَأَاهُ هُنَاكَ. انْظُرْ:
«الطَّبَقَاتِ» لابْنِ أَبِي يَغْلَى (١٨/٢).

وَفِي تَرْجَمَةِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعُكْبَرِيِّ: «الْأَمَارُ بِالْمَعْرُوفِ النَّهَاءُ
عَنِ الْمُنْكَرِ».

وَفِي تَرْجَمَةِ طَاهِرِ بْنِ الْحُسَيْنِ: «كَانَ زَاهِدًا أَمَارًا بِالْمَعْرُوفِ
نَهَاءً عَنِ الْمُنْكَرِ، وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ جِدًّا. انْظُرْ: «ذَيْلُ الطَّبَقَاتِ» (١/١١)،
(٣٩).

وَمِنْ صُورِ تِلْكَ الْوَقَائِعِ الَّتِي سَجَّلَهَا التَّارِيخُ فِي مَدِينَةِ السَّلَامِ

بشأن القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ما حصل مع الشريف أبي جعفر رحمه الله، المتوفى سنة (٤٧٠)، الذي انتهت إليه الرحلة في وقته لطلب مذهب الإمام أحمد.

قال المؤرخون عن تلك الواقعة الشهيرة: وفي سنة (٤٦٤) اجتمع الشريف أبو جعفر، ومعه الحنابلة في جامع القصر، وأدخلوا معهم أبا إسحاق الشيرازي، وأصحابه، وطلبوا من الوالي قلع المواخير. المواخير: جمع مأخور، وهو المكان الذي تباع فيه الخمر، أو مجتمع الفساق!

وطلبوا منه: تتبع المفسدين والمفسدات، ومن يبيع النبيذ، وضرب ذراهم تقع بها المعاملة عوض القراض، فتقدم الخليفة بذلك، فهرب المفسدات، وكبست الدور، وأرقت الأبيدة، ووعدوا بقلع المواخير، ومكاتبة عضد الدولة برفعها، والتقدم بضرب الذراهم التي يتعامل بها، فلم يفتح الشريف، ولا أبو إسحاق بهذا الوعد، وبقي الشريف مدة طويلة متعبتاً مهاجراً لهم. انظر: «ذيل الطبقات» (١/ ١٨)، و«البداية والنهاية» (١٢/ ١٠٥).

وقد التزم الحنابلة القيام بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في بغداد أيما التزام، فقد كانوا يأخذون على أيدي العصاة والفساق، ويذاهمون دور الفساد، ويقيمون الحنبة على الناس

فِي أَسْوَاقِهِمْ، وَيَبْعُهُمْ وَشِرَائِهِمْ، وَيَمْنَعُونَ اخْتِلَاطَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ،
وَالْحُلُوءَ الْمُحَرَّمَةَ بَيْنَهُمْ؛ حَتَّى سَجَلُوا فِي ذَلِكَ مَقَامَاتٍ وَقِصَصًا
مَشْهُورَةً، دَوَّنَهَا الْأَخْبَارِيُّونَ وَالْمُؤَرِّخُونَ فِي سِجِلَاتِهِمْ.

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الكَامِلِ» (٨/ ٣٠٧) فِي حَوَادِثِ سَنَةِ (٣٢٣):
«وَفِيهَا عَظُمَ أَمْرُ الْحَنَابِلَةِ، وَقَوِيَتْ شَوْكَتُهُمْ، وَصَارُوا يَكْبِسُونَ دُورَ
الْقَوَادِ وَالْعَامَّةِ، وَإِنْ وَجَدُوا نَبِيذًا أَرَاقُوهُ، وَإِنْ وَجَدُوا مُعْنِيَةً ضَرَبُوهَا،
وَكَسَرُوا آلَةَ الْغِنَاءِ، وَاعْتَزَّضُوا فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَمَشَى الرِّجَالُ مَعَ
النِّسَاءِ وَالصَّبِيِّانِ، فَإِذَا رَأَوْا ذَلِكَ سَأَلُوهُ عَنِ الَّذِي مَعَهُ: مَنْ هُوَ؟ فَإِنْ
أَخْبَرَهُمْ، وَإِلَّا ضَرَبُوهُ وَحَمَلُوهُ إِلَى صَاحِبِ الشَّرْطَةِ، وَشَهِدُوا عَلَيْهِ
بِالْفَاحِشَةِ، فَأَرْهَجُوا بَعْدَ ذَلِكَ».

وَفِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ خَبَرِ الْحَنَابِلَةِ: لَيْسَ عَلَى
إِطْلَاقِهِ، بَلْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ النَّظَرِ، لَا سِيَّمَا فِي قَوْلِهِ: «ضَرَبُوهَا...
وَضَرَبُوهُ...» وَشَهِدُوا عَلَيْهِ بِالْفَاحِشَةِ، فَكُلُّ هَذَا لَا يَتَّفِقُ مَعَ مَنَهِجِ السَّادَةِ
الْحَنَابِلَةِ فِي إِقَامَةِ شَعِيرَةِ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ»، هَذَا
إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْحَنَابِلَةَ هُمْ مِنْ أَسْعَدِ النَّاسِ فِي تَحْرِيرِ مَسْأَلَةِ الْحِسْبَةِ،
وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ كَثْرَةِ مُصَنَّفَاتِهِمْ فِي تَحْقِيقِ مَسْأَلَةِ «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ
وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ»، وَمَا إِلَيْهَا مِنْ شُرُوطٍ، وَقِيُودٍ، وَمَوَانِعَ، كَمَا سَيَأْتِي
ذِكْرُهَا.

وَإِذَا كَانَ الْحَنَابِلَةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَبْلَوْا فِي إِعْطَاءِ الْأَمْرِ
بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ أَهَمِّيَّتَهُ التَّنْفِيزِيَّةَ، وَإِقَامَةَ جَانِبِهِ الْعَمَلِيَّ،
فَقَدْ قَامُوا أَيْضًا بِرِسْمِ مَعَالِمِهِ الْفِقْهِيَّةِ، وَأَحْكَامِهِ الشَّرْعِيَّةِ؛ حَتَّى لَا
يَكُونَ الْأَمْرُ وَالنَّاهِي مَاشِيًا فِي عَمَايَةٍ، وَلَا مُتَعَاطِيًا لِمُضِلَّاتِ الْفِتَنِ
فِي غَيْرِ هِدَايَةٍ.

□ لِأَجْلِ هَذَا؛ فَقَدْ أَلَفَ الْحَنَابِلَةُ فِي ذَلِكَ التَّالِيفَ الْمُفْرَدَةَ،

مِنْهَا:

١- «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» لِأَبِي بَكْرٍ الْخَلَّالِ
(٣١١).

٢- «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» لِأَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي
الدُّنْيَا (٢٨١).

٣- «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى
(٤٥٨).

٤- «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» لِلْحَافِظِ عَبْدِ الْعَنِيِّ
الْمَقْدِسِيِّ (٦٠٠).

٥- «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ
تَيْمِيَّةَ (٧٢٨).

بِالإِصَافَةِ إِلَى ذَلِكَ، فَقَدْ أُوذِعُوا فِي ضَمَنِ الْمَجَامِيعِ بُحُونًا مُطَوَّلَةً فِي تَنَاوُلِ هَذَا الْمَوْضُوعِ، كَمَا نَجِدُ أبا عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ مُفْلِحٍ (٧٦٣)، صَاحِبَ «الْفُرُوعِ» قَدْ خَصَّصَ لِبَحْثِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» (١/ ١٨): رُهَاءَ مِئَةِ وَعِشْرِينَ صَفْحَةً، وَهُوَ مَلِيٌّ بِالْفَوَائِدِ، مَشْحُونٌ بِالْعِلْمِ، مَا يُرْغَبُ إِلَى مُطَالَعَتِهِ وَالِاسْتِفَادَةِ مِنْهُ.

كَمَا أَلْفُوا تَأْلِيفَ مُوجَّهَةً إِلَى الْحُكَّامِ وَالْأُمَرَاءِ فِي بَيَانِ مَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْفَرَائِضِ الشَّرْعِيَّةِ فِي هَذَا الْجَانِبِ، وَذَلِكَ مِثْلُ: «الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَغْلَى، وَ«السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَ«الطَّرِيقِ الْحُكْمِيَّةِ» لِابْنِ الْقَيِّمِ، وَغَيْرِهَا.

وَمِنْ سِدَّةِ الْاهْتِمَامِ بِهَذِهِ الْفَرِئَضَةِ أَدْخَلَ بَعْضُ الْحَنَابِلَةِ تَقْرِيرَاتٍ عَنْهَا فِي مُصَنَّفَاتِ الْعَقِيدَةِ، وَرَسَائِلِ التَّوْحِيدِ وَالسُّنَّةِ، فِي كِتَابِ «شَرْحِ السُّنَّةِ» لِلْبَزْزَهَارِيِّ (٣٢٩) نَجِدُ الْعِبَارَةَ الثَّالِثَةَ: «وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ إِلَّا مَنْ خِفْتَ سَيْفَهُ وَعَصَاهُ...»، ثُمَّ قَالَ: «وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، بِالْيَدِ وَاللِّسَانِ وَالْقَلْبِ بِمَا سَيَفِ». انْظُرْ: «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (٢/ ٣٥).

وَهَكَذَا «بِمَا سَيَفِ»؛ حَتَّى يَتِمَّ أَيْزَ أَهْلِ السُّنَّةِ عَنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ فِي أَنَّهُمْ لَا يَتَجَاوَزُونَ حَدُودَ الطَّاعَةِ لِسُلْطَانِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَخْرُجُونَ

عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ، بِدَعْوَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَإِنَّ أَهْلَ
الْبِدْعِ يَرَوْنَ قِتَالَهُمْ، وَالْخُرُوجَ عَلَيْهِمْ إِذَا فَعَلُوا مَا هُوَ ظُلْمٌ، أَوْ مَا ظَنُّوهُ
هُم ظُلْمًا، وَيَرَوْنَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ!

وَقَدْ مَضَى مَعْنَا؛ أَنْ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَتْ مَوْطِنًا لِلْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَلَا
رَبَّ فَقَدْ كَانَتْ الْمُسَاجَلَاتُ بَيْنَ أَصْحَابِ الْمَذْهَبَيْنِ تَقُومُ مِنْ حِينٍ
إِلَى آخَرٍ فِي شَأْنِ الْمُنَاطَرَاتِ الْفِقْهِيَّةِ تَارَةً، وَفِي شَأْنِ الْعَقِيدَةِ وَأُصُولِ
الدِّينِ تَارَةً أُخْرَى، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الشَّافِعِيِّينَ كَانُوا عَلَى
مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْإِعْتِقَادِ.

وَمَعَ هَذَا فَقَدْ كَانَتْ الْعِلَاقَةُ بَيْنَ الْحَنْبَلِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ جِدًّا طَيِّبَةً فِي
النَّاحِيَةِ الْفِقْهِيَّةِ.

بِالإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ وَجُودُ الْمُعْتَزِلَةِ فِي عَاصِمَةِ الْخِلَافَةِ، مِمَّا كَانَ
سَبَبًا لِقِيَامِ الْحَنْبَلِيَّةِ بِالرَّدِّ عَلَيْهِمْ، وَدُخْضِ شُبُهِهِمْ.

وَمَهْمَا تَكَلَّمْنَا عَنْ مَوَاقِفِ الْحَنْبَلِيَّةِ فِي قِيَامِهِمْ بِشَعِيرَةِ الْأَمْرِ
بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَلَنْ نَأْتِيَ عَلَى جَمِيعِ أَخْبَارِهِمْ، بَلْ
مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا يُعْتَبَرُ جُزْءًا مِنْ تَارِيخِهِمِ الْمُسْتَرْفِ، مِمَّا تَمَيَّزَ بِهِ السَّادَةُ
الْحَنْبَلِيَّةُ عَنْ غَيْرِهِمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُؤَفَّقُ.

تَاسِعًا: الْاِتِّبَاعُ لِلسَّلَفِ، وَمُتَاهِضَةُ أَهْلِ الْبِدْعِ.

لَا يَخْفَى مَا بَيَّنَّ الْاِتِّبَاعُ لِلسَّلَفِ وَالْمُتَاهِضَةُ لِأَهْلِ الْبِدْعِ مِنَ التَّلَازُمِ وَالتَّوَاقُفِ، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَمْسِكًا بِمَنْهَجِ السَّلَفِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، دُونَ أَنْ يَذُبَّ الْبِدْعَ عَنْ دِينِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ.

فَالْمَنْهَجُ الصَّحِيحُ الْقَوِيمُ الَّذِي يَسْتَقِيمُ عَلَيْهِ دِينُ الْمُسْلِمِ الصَّادِقِ، إِنَّمَا يَنْهَضُ عَلَى رُكْنَيْنِ: رُكْنِ الْقِيَامِ بِشَأْنِ الشَّيْءِ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَرُكْنِ الْمُتَاهِضَةِ لِلْبِدْعِ فِي الْاِعْتِقَادِ وَالْعَمَلِ وَإِنْكَارِهَا، وَالتَّشْدِيدِ عَلَى أَهْلِهَا، وَالتَّحْلِيلِ مِنْهُمْ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ شَأْنُ الْبِدْعِ فِي الْمِيزَانِ الشَّرْعِيِّ، فَمَا هُوَ مَوْقِفُ الْحَنَابِلَةِ الْقَوْلِي وَالْفِعْلِيِّ مِنْ ذَلِكَ؟

لَا مِرْيَةَ فِي أَنَّ الْحَنَابِلَةَ كَانُوا تَبِعُوا لِإِمَامِهِمْ فِي هَذَا الشَّأْنِ، فَقَدْ كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ زَيْنَةَ بَغْدَادَ، وَمَنَارَتَهَا اللَّامِعَةَ فِي الْاِسْتِمْسَاكِ بِالشَّيْءِ، وَمُوَاجَهَةِ الْبِدْعِ الَّتِي كَانَتْ مَدِينَةُ السَّلَامِ مَرْتَعًا لَهَا، وَمَسْرَحًا لِنَشْرِهَا؛ حَيْثُ إِنَّ عَاصِمَةَ الْخِلَافَةِ أَقْوَى مِنْ غَيْرِهَا فِي الْجِتْدَابِ الطُّلَابِ، وَالزَّائِرِينَ لَهَا مِنْ أَقَاصِي الْبُلْدَانِ وَأَدَانِيَّهَا، فَكَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمُحَافَظَةِ عَلَى الشَّيْءِ وَالْاِقْتِدَاءِ بِالسَّلَفِ الصَّالِحِ، وَذَمُّ الْبِدْعِ وَالتَّنْفِيرِ مِنْ أَهْلِهَا كَثِيرٌ جَدًّا.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٨٦/٢٠):
 «وَأَهْلُ الْبِدْعِ فِي غَيْرِ الْحَبْلِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فِي الْحَبْلِيَّةِ بِوُجُوهِ كَثِيرَةٍ،
 لِأَنَّ نُصُوصَ أَحْمَدَ فِي تَفَاصِيلِ السُّنَّةِ، وَنَفْيِ الْبِدْعِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ
 بِكَثِيرٍ».

وَحَسْبُكَ مَا قَالَهُ ابْنُ كَثِيرٍ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ»
 (٤٦٣/١٧): «ثُمَّ إِنَّ مَلِكَ التَّوَكُّلِ أَرْسَلَ الشَّيْخَ بُرْقَا الَّذِي قَدِمَ الشَّامَ
 فِيمَا تَقَدَّمَ إِلَى أَهْلِ كَيْلَانَ يُبَلِّغُهُمْ عَنْهُ رِسَالَةً، فَقَتَلُوهُ وَأَرَاخُوا النَّاسَ
 مِنْهُ، وَبَلَادُهُمْ مَنْ أَحْصَى الْبِلَادِ وَأَطْيَبُهَا، لَا تُسْتَطَاعُ، وَهُمْ أَهْلُ سُنَّةٍ،
 وَأَكْثَرُهُمْ حَنَابِلَةٌ، لَا يَسْتَطِيعُ مُبْتَدِعٌ أَنْ يَسْكُنَ بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ».

وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَلْفَ الْإِمَامِ أَحْمَدُ كِتَابَ «الرَّدَّ عَلَى الزُّنَادِقَةِ
 وَالْجَهْمِيَّةِ»، وَبَتَّ فِي رِسَائِلِهِ إِلَى أَصْحَابِهِ نُصُوصًا وَاضِحَةً فِي
 التَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ وَتَرْكِ الْبِدْعَةِ، فَقَدْ قَالَ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى عَبْدِوَسِّ بْنِ
 مَالِكِ الْعَطَّارِ: «أُصُولُ السُّنَّةِ عِنْدَنَا: التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ
 رَسُولِ اللَّهِ ، وَالِافْتِدَاءُ بِهِمْ، وَتَرْكُ الْبِدْعِ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ فَهِيَ ضَلَالَةٌ،
 وَتَرْكُ الْخُصُومَاتِ، وَتَرْكُ الْجُلُوسِ مَعَ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، وَتَرْكُ الْمِرَاءِ
 وَالْجِدَالِ وَالْخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ» انْتَهَى.

وَقَالَ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى مُسَدَّدِ بْنِ مُسْرَهْدٍ: «أَوْصِيكُمْ وَنَفْسِي بِتَقْوَى
 اللَّهِ الْعَظِيمِ، وَلِزُومِ السُّنَّةِ، فَقَدْ عَلِمْتُمْ بِمَا حَلَّ بِمَنْ خَالَفَهَا، وَمَا جَاءَ

فَيَمَنْ اتَّبَعَهَا، بَلَّغْنَا عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيُدْخِلُ الْعَبْدَ الْجَنَّةَ بِالسُّنَّةِ يَتَمَسَّكُ بِهَا».

إِلَى أَنْ قَالَ: «وَلَا تُشَاوِرْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي دِينِكَ، وَلَا تُرَافِقْهُ فِي سَفَرِكَ». انْظُرْ: «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (١/ ٢٤١، ٣٤١).

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَيَشْهَدُ لَهُ: مَوْقِفُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَسْأَلَةِ: «خَلْقِ الْقُرْآنِ»، الَّتِي أَنْبَى فِيهَا بِلَاءُ حَسَنًا؛ حَيْثُ أَظْهَرَ وَنَصَرَ قَوْلَ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَهُوَ الْقَوْلُ: «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ»، وَهَذِهِ الْمِخْنَةُ تُعْتَبَرُ مِنْ أَشْهَرِ وَأَظْهَرِ مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الَّتِي امْتَلَأَتْ بِهَا صَفَحَاتُ التَّارِيخِ وَكُتُبِ التَّرَاجِمِ وَغَيْرِهَا، وَهَذَا الْمَوْقِفُ يُعْتَبَرُ مِمَّا اخْتَصَّ بِهَا الْحَنَابِلَةُ عَنْ غَيْرِهِمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَذُمُّ جُمُهُورَ الْحَنَابِلَةِ؛ فَاعْلَمْ أَنَّهُ يُرِيدُ الطُّغْنَ فِي السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا!

وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا نَصَبَ الْعِدَاءِ عَلَى جُمُهُورِ الْحَنَابِلَةِ مُنْذُ ظُهُورِ «الْمَذْهَبِ الْحَنَبَلِيِّ» إِلَى يَوْمِنَا هَذَا: إِلَّا كَانَ مُبْغِضًا لِلْسُّنَّةِ وَأَهْلِهَا، بَلْ إِخَالَهُ لَا يَسْلُمُ مِنْ مُرَاكَنَةِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ!

عَاشِرًا: قَرُنُ الْعِلْمِ بِالْعَمَلِ.

وهذه - والله! - إنها من شَذَرَاتِ الْخَصَائِصِ الْعَزِيزَةِ الَّتِي تَمَيَّزَ بِهَا أَصْحَابُنَا الْحَنَابِلَةُ عَنْ غَيْرِهِمْ.

حَيْثُ بَاتَ عِنْدَ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَنَّ الْحَنَابِلَةَ: هُمْ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ تَمَسُّكًا بِالسُّنَّةِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، كَمَا أَنَّهُمْ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ تَأْسِيًا بِالرُّسُولِ فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ؛ لِذَا نَجَمَتْ عِنْدَهَا لَمَرُ بَعْضِ الْجَاهِلِينَ: بِأَنَّ الْحَنَابِلَةَ مُتَشَدِّدُونَ!

فَإِنْ أُبَيِّنَ إِلَّا شَاهِدًا مِنْ خَبَرِ أَصْحَابِنَا الْحَنَابِلَةَ؛ فَانْظُرْهُمْ: فِي إِحْيَاءِ السُّنَنِ الْمَهْجُورَةِ، وَإِقَامَةِ السَّعَائِرِ الْمَأْمُورَةِ!

وإِنْ أُبَيِّنَ ذَلِكَ؛ فَانْظُرْهُمْ: فِي فِعْلِ الْمَأْمُورَاتِ، وَتَتَّبِعِ الْمُسْتَحَبَّاتِ؛ حَتَّى إِنَّكَ لَتَظُنُّهُمْ عِنْدَ فِعْلِهِمْ لِلْمُسْتَحَبَّاتِ: فَاعِلِينَ لِلْوَاجِبَاتِ؛ لِشِدَّةِ امْتِسَالِهِمْ، وَسُرْعَةِ اسْتِجَابَتِهِمْ!

بَلْ انْظُرْهُمْ: فِي تَرْكِ الْمَحْظُورَاتِ، وَالتَّجَافِي عَنْ فِعْلِ الْمَكْرُوهَاتِ؛ حَتَّى إِنَّكَ لَتَظُنُّهُمْ عِنْدَ تَرْكِهِمْ لِلْمَكْرُوهَاتِ: تَارِكِينَ لِلْمُحَرَّمَاتِ؛ لِشِدَّةِ خَوْفِهِمْ، وَسُرْعَةِ اسْتِجَابَتِهِمْ!

فَلَيْتَ شِعْرِي! لَوْ سَأَلْتُ عَنْ صِفَاتِهِمْ زَمَنًا بَعْدَ زَمَنٍ، لَوَجَدْتُهُمْ أَظْهَرَ النَّاسِ: فِي إِعْقَاءِ لِحْيَةٍ، وَتَقْصِيرِ ثَوْبٍ، وَحَفِّ شَارِبٍ، وَعَضِّ طَرَفٍ، وَعِقْفِ لِسَانٍ... بَلْ لَوَجَدْتُهُمْ أَظْهَرَ النَّاسِ: فِي اخِذِ اللَّعْزِمَةِ،

وَاتَّبَعَادٍ عَنْ خَوَارِمِ الْمُرُوءَةِ!

وَمِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ أَنَّهُمْ فِي جُمْلَتِهِمْ: أَهْلُ اعْتِقَادِ صَحِيحٍ، وَمَنْهَجِ صَرِيحٍ، كَمَا أَنَّهُمْ أَكْثَرُ النَّاسِ: اتِّبَاعًا لِلسَّلَفِ، وَتَعْظِيمًا لِلْآثَرِ، وَمُعَاجَبَةً لِلْبِدْعَةِ، وَهَجْرًا لِلْمُبْتَدِعَةِ!

فَلَا مَكَانَ لِأَهْلِ الْبِدْعِ بَيْنَهُمْ، وَلَا سَبِيلَ لِأَهْلِ الْإِفْوَءِ إِلَيْهِمْ! عَاشُوا عَنِ النَّاسِ فِي غُرْبَةٍ، وَرَضُوا بِالسُّنَّةِ صُحْبَةً، وَاسْتَأْنَسُوا بِالْوَحْدَةِ، وَعَاشَرُوا الْآثَرَ وَخَذَهُ!

كَمَا أَنَّ أَكْثَرَهُمْ: رُهْبَانُ لَيْلٍ، وَفُرْسَانُ نَهَارٍ، فَاسْأَلْ عَنْهُمْ نُجُومَ اللَّيْلِ، وَمَوَاطِنَ الْجِهَادِ!

وَمَعَ هَذَا؛ فَإِنَّا لَا نُقَلِّلُ قَدْرًا بِأَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى، وَمَا هَذَا قَصْدُنَا، فَتَعَوُّذُ بِاللَّهِ أَنْ نَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ، لِكِنَّا أَرَدْنَا أَنْ نَذَكِّرَ طَرَفًا مِنْ أَخْبَارِ الْحَنَابِلَةِ، مِمَّا يَدُلُّ: عَلَى أَنَّهُمْ مِنْ أَظْهَرِ النَّاسِ امْتِنَانًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَأَكْثَرِ الْمَذَاهِبِ فِيمَا سَطَرْنَاهُ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

وَقَدْ كَتَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى ابْنِ عَقِيلِ الْحَنْبَلِيِّ أَنْ يَصِفَ لَهُ أَصْحَابَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ يَقُولُ: «هُمُ قَوْمٌ حُسْنُ تَقْلُصَتْ أَخْلَاقُهُمْ عَنِ الْمَخَالِطَةِ، وَغَلِظَتْ طِبَاعُهُمْ عَنِ الْمُدَاخَلَةِ، وَغَلَبَ عَلَيْهِمُ الْجِدُّ، وَقَلَّ عَنْدهُمُ الْهَزْلُ، وَغَرِبَتْ نَفُوسُهُمْ عَنْ ذُلِّ الْمَرَأَةِ، وَفَرَعُوا عَنِ الْآرَاءِ إِلَى الرِّوَايَاتِ، وَتَمَسَّكُوا بِالظَّاهِرِ تَحَرُّجًا عَنِ التَّأْوِيلِ، وَغَلِبَتْ

عَلَيْهِمُ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ، فَلَمْ يُدَقِّقُوا فِي الْمُلُومِ الْغَامِضَةِ، بَلْ دَقَّقُوا فِي الْوَرَعِ، وَأَخَذُوا مَا ظَهَرَ مِنَ الْعُلُومِ، وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ قَالُوا: اللَّهُ أَعْلَمُ، بِمَا فِيهَا مِنْ خَشْيَةِ بَارِيهَا، وَلَمْ أَخْفِظْ عَلَى أَحَدِهِمْ مِنْهُمْ تَشْبِيهَا، وَإِنَّمَا غَلَبَتْ عَلَيْهِمُ الشَّنَاعَةُ لِإِيمَانِهِمْ بِظَوَاهِرِ الْآيِ وَالْأَخْبَارِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَلَا إِنكَارٍ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي لَا أَعْتَقِدُ فِي الْإِسْلَامِ طَائِفَةً مُحَقِّقَةً خَالِيَةً مِنَ الْبِدْعِ سِوَى مَنْ سَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ، وَالسَّلَامُ أَنْتَهَى. انْظُرْ: «ذَيْلُ الطَّبَقَاتِ» (٢/ ٢١).

وَقَالَ هِنْرِي لاؤِست، وَسَامِي الدَّهَّانُ فِي مُقَدِّمَتَيْهِمَا لـ «ذَيْلِ الطَّبَقَاتِ» لابن رَجَبٍ (١/ ١١): «وَسَلَكَ هَؤُلَاءِ الْحَنَابِلَةُ مَسْلَكَهُ (أَي: مَسْلَكَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ) فِي الزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ... وَقَدْ حَدَّثَنَا الْمُؤَرِّخُونَ كَابِنِ الْإِثِيرِ وَابْنِ الْجَوَازِي وَابْنَ كَثِيرٍ وَغَيْرِهِمْ عَمَّا كَانَ مِنْ نِضَالِ الْحَنَابِلَةِ وَجَدَالِهِمْ فِي سَبِيلِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ، وَالشُّلْطَانُ وَالْعَامَّةُ، دَخَلُوا عَلَى الْوُزَرَاءِ وَالْمُلُوكِ وَالْخُلَفَاءِ يُتَّبِعُونَ وَيَعْتَبِرُونَ وَيَحْتَجُّونَ عَنْ إِنْهُمْ ظَهَرَ، أَوْ فَاحِشَةً اقْتَرَفَتْ؛ فَكَانَتْهُمْ نَصَبُوا أَنْفُسَهُمْ لِحِمَايَةِ الدِّينِ، وَرِعَايَةِ الْأَخْلَاقِ، وَتَقْوِيمِ الشُّلْطَانِ.

وَلَعَلَّ هَذَا بَغْضُ الَّذِي أَثَارَ خُصُومَتُهُمْ؛ فَقَامُوا لِإِسْكَانِهِمْ عَنْ سَبِيلِ الشُّلْطَانِ وَالْمَالِ، وَهَمَّا سِلَاحَانِ مَاضِيَانِ، الْحَنَابِلَةُ عَزَلُ مِنْهُمَا؛ فَلَا هُمْ يَقْبَلُونَ الْمَنَاصِبَ فِي الْإِفْتَاءِ وَالْقَضَاءِ، وَلَا هُمْ يَقْبَلُونَ الْمَالِ،

أَوْ يَرْتَضُونَ جَمْعَ الثَّرْوَةِ، وَلَعَلَّ هَذَا الَّذِي أَثَارَ الْمُؤَرِّخِينَ وَالْكَتَّابَ فِي
الْغَضَبِ مِنْهُمْ، وَالتَّحَامُلِ عَلَيْهِمْ إِزْضَاءً لِلشُّلْطَانِ طَوْرًا، وَطَمَعًا فِي
الْمَالِ طَوْرًا آخَرَ، أَوْ حَزْبًا لِلْمَذْهَبِ أَخْيَانًا» انْتَهَى. انْظُرْ: مُقَدِّمَةُ «ذَيْلِ
الطَّبَقَاتِ» لَابْنِ رَجَبٍ (١/ ١١).

□ دَمْعَةٌ عَلَى الْحَنَابِلَةِ!

وَاحْتِبَالُهُ! فَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَا مِنْ أَحْوَالِ السَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ، فَهُوَ مِثْلًا
مَضَى خَبْرُهُ، وَانْقَضَى أَثَرُهُ إِلَّا عِنْدَ بَقَايَا، مِمَّنْ أَثَرُوا الْعُزْلَةَ، وَجَانِبُوا
الْخُلْطَةَ، فَلَا تَجِدُهُمْ إِلَّا فِي انْفِرَادٍ، وَلَا تَنْظُرُ بِهِمْ إِلَّا فِي زَوَايَا الْبِلَادِ،
وَلَا سَكَنُوا الْقُصُورَ الْمُسَيَّدَةَ، وَلَا اشْتَغَلُوا بِجَمْعِ الْأَمْوَالِ الْمُبَدَّدَةِ،
فَأَثَرُوا الْآخِرَةَ عَلَى الْعَاجِلَةِ، وَالبَاقِيَةَ عَلَى الزَّائِلَةِ!

وَلَا رَكَنُوا إِلَى أَهْلِ الرِّئَاسَةِ، وَلَا آزَرُوا أَهْلَ السِّيَاسَةِ، وَلَا اشْتَغَلُوا
بِمَدْحِ الْأَمْرَاءِ، وَلَا بِإِطْرَاءِ الْوُزَرَاءِ، وَلَا دَاهَنُوا فِي قَوْلِ الْحَقِّ، وَلَا
رَكَنُوا إِلَى رِضَا الْخَلْقِ!

وَلَا طَاعُوا مَخْلُوقًا فِي مَعْصِيَةٍ، وَلَا عَصَوْا خَالِقًا فِي عِلَاقَةٍ، وَلَا
تَخَادَلُوا عَنِ الْإِنْكَارِ بِاسْمِ الْحِكْمَةِ، وَلَا دَاهَنُوا الْفُسَاقَ بِاسْمِ الدَّعْوَةِ،
فَبَلَكَ أَثَارُهُمْ نَقِيَّةً، وَأَخْلَقَهُمْ تَقِيَّةً، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَقِفَ عَلَى أَطْلَالِهِمْ:
فَلَنْ يَظْفَرَ بِهِمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ، أَوْ تَحْتَ تُرَابٍ، أُولَئِكَ الَّذِينَ أَخَذُوا عَلَى

أَنْفُسِهِمْ عَهْدَ التَّمَسُّكِ بِمَنْهَجِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: فِي مَنْهَجِهِ وَسِيرَتِهِ، وَزُهْدِهِ
وَوَرَعِهِ، فَلَهُمُ اللَّهُ، وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ!

أَمَّا أَخْبَارُ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ الْيَوْمَ: فَشَيْءٌ لَا يُفْرَحُ بِهِ، وَخَيْرٌ لَا يُوقَفُ
عَلَيْهِ، وَأَمْرٌ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ!

يَوْمَ تَزَيَّنْتَ لَهُمُ الدُّنْيَا، وَتَشَرَّفْتَ لَهُمُ الْمَنَاصِبُ الْعُلْيَا، وَبُدِلَتْ
لَهُمُ الْقَنَاطِيرُ الْمُقَنْطَرَةُ، وَبُنِيَتْ لَهُمُ الْقُصُورُ الْمُعَمَّرَةُ، وَرَكَنُوا إِلَى
الْأَمْرَاءِ، وَجَانَبُوا الْفُقَرَاءَ، وَأَحْبَبُوا أَهْلَ الْجَاهِ، وَجَامَلُوا فِي دِينِ اللَّهِ!
وَمَعَ هَذَا وَذَلِكَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ يَغْرِسُ لِلْحَنَابِلَةِ رِجَالًا صَادِقِينَ،
وَعُلَمَاءَ رَبَّانِيَّينَ، وَفُقَهَاءَ مُجْتَهِدِينَ... وَالتَّارِيخُ دِيْوَانُ رَقِيبٍ، وَشَاهِدُ
قَرِيبٍ!

وَمِنْ بَقَايَا مَنْ أَدْرَكْنَاهُمْ عَلَى الْأَمْرِ الْعَيْنِيِّ، وَالْعَهْدِ الْحَنْبَلِيِّ:
شَيْخُنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ، وَشَيْخُنَا مُحَمَّدُ الْعُثَيْمِينُ، وَشَيْخُنَا عَبْدُ اللَّهِ
الْجَبْرِينُ، وَغَيْرُهُمْ.

وَهُنَاكَ كَثِيرٌ مِنَ الثَّمِيرَاتِ لِلْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ، أَعْرَضْنَا عَنْهَا خَشْيَةَ
الإطالةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الفصل الرابع

الشُّبُهَةُ حَوْلَ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ، وَالرَّدُّ عَلَيْهَا

مَا يَخْلُو مَذْهَبٌ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ مِنْ انْتِقَادَاتٍ وَشُبُهَاتٍ، سِوَاكَ كَانَتْ شُبُهَاتٍ مَقْبُولَةً أَوْ مَغْلُوطَةً، لِأَجْلِ هَذَا فَقَدْ نَالَ «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» شَيْءٌ مِنْ ذِي الشُّبُهَةِ الَّتِي قِيلَتْ حَوْلَهُ إِلَّا أَنَّهَا - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - قَلِيلَةٌ بِالنِّسْبَةِ لَغَيْرِهِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى.

فَهُنَاكَ شُبُهَتَانِ طَالَمَا دُنِدَنَّ حَوْلَهَا بَعْضُ مَنْ لَمْ يَنَالُوا نَصِيبًا كَثِيرًا مِنَ الْعِلْمِ، وَرُبَّمَا لَمْ يُحِيطُوا بِحَقِيقَةِ أَمْرِهَا، فَعِنْدَهَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ فَوَقَعُوا فِي الْقِلْبِ وَالْقَالِ مِمَّا كَانَ «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» مِنْهُ بَرِيءٌ!

فَدُونُكَ هَاتَيْنِ الشُّبُهَتَيْنِ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِمَا بِاخْتِصَارٍ، كَمَا يَلِي:

الشُّبُهَةُ الْأُولَى: أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ مُحَدِّثٌ غَيْرُ فَقِيهِ!

الشُّبُهَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ الْحَنَابِلَةَ قَلِيلُو الْأَتْبَاعِ!

□ أما الشبهة الأولى: وهي دَعَوَى أَنَّ الإمامَ أَحْمَدَ مُحَدَّثٌ غَيْرُ فَقِيهٍ.

لَقَدْ جَنَحَ الإمامُ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٣١٠) إِلَى كَوْنِ الإمامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ مُحَدَّثًا غَيْرَ فَقِيهٍ.

لِذَا لَمْ يَغْتَبِرْ ابْنُ جَرِيرٍ «الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ» فِي الْخِلَافِيَّاتِ الْفِقْهِيَّةِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي كِتَابِهِ «اِخْتِلَافِ الْمُفَقَّهَاءِ»، وَكَانَ يَقُولُ: «إِنَّمَا هُوَ رَجُلٌ حَدِيثٌ، لَا رَجُلٌ فِقْهٍ»، وَامْتَحَنَ لِذَلِكَ!

وَقَدْ أَهْمَلَ مَذْهَبَهُ أَيْضًا آخَرُونَ مِمَّنْ صَنَّفُوا فِي الْخِلَافِيَّاتِ: كَالطَّحَاوِيِّ، وَالدَّبُّوسِيِّ، وَالنَّسْفِيِّ فِي «مَنْظُومَتِهِ»، وَالْعَلَاءِ السَّمُرْقَنْدِيِّ، وَالْفَرَاهِيِّ الْحَنْتِيِّ فِي مَنْظُومَتِهِ «ذَاتِ الْعُقَدَيْنِ»، وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ أَخَافُوا! وَكَذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ إِبرَاهِيمَ الْأَصْبَلِيُّ الْمَالِكِيُّ فِي كِتَابِهِ «الدَّلَائِلُ»، وَأَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ فِي «الْوَجِيزِ».

وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَيْضًا ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي «الْمَعَارِفِ»، وَذَكَرَهُ الْمَقْدِسِيُّ فِي «أَحْسَنِ التَّقَاسِيمِ» فِي أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فَقَطْ، مَعَ ذِكْرِهِ: دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ فِي الْمُفَقَّهَاءِ، كَمَا لَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي كِتَابِهِ «الْإِنْتِقَاءُ»!

وَدَعَوَى أَنَّ الإمامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ مُحَدَّثٌ وَلَيْسَ فَقِيهًا أَثَارَتْ كَلَامًا حَوْلَ فِقْهِ الإمامِ أَحْمَدَ وَمَذْهَبِهِ، مِمَّا جَعَلَ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَضَعُهُ دُونَ الْإِمَامَةِ فِي الْفِقْهِ، وَلَا يَذْكُرُ مَذْهَبَهُ وَرَأْيَهُ ضِمْنَ مَذَاهِبِ الْمُفَقَّهَاءِ.

وَقَدْ نُقِلَ عَنِ الْقَاضِي عِيَّاضٍ أَنَّهُ قَالَ فِي «الْمَدَارِكِ» (١/ ٨٦) عَنِ
الإمام أحمد: «أَنَّهُ دُونَ الإِمَامَةِ فِي الْفِقْهِ وَجُودَةِ النَّظَرِ فِي مَأْخِذِهِ!»
وَمَعَ هَذَا، فَقَدْ اغْتَبَرَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُتَقَدِّمِينَ: الإِمَامَ أَحْمَدَ
فَقِيهًا، بَلْ إِمَامًا فِي الْفِقْهِ.

فَمِنْ هَؤُلَاءِ: الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ، وَأَبُو
عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنُ سَلَامٍ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَالتِّرْمِذِيُّ
فِي «جَامِعِهِ»، وَالنَّسَائِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ، وَالبَغَوِيُّ، وَابْنُ وَارَةَ،
وَصَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَزْرَةَ، وَالبُوشَنجِيُّ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ،
وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه^(١)، وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ، وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ، وَأَبُو
عَبْدِ اللَّهِ الْمَرْوَزِيُّ فِي كِتَابِهِ «اِخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ»، وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ،
وَالْعِجْلِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَالشَّيْرَازِيُّ فِي «طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ»،
وغيرهم كَثِيرٌ يَصِلُونَ إِلَى مِائَةِ وَتِسْعِ عِشْرِينَ عَالِمًا، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ
أَبِي يَغْلَى فِي «الطَّبَقَاتِ»، فَهَؤُلَاءِ هُمُ اثِمَّةُ الدِّينِ وَأَعْلَامُهُ، وَأَعْيَانُ
الْبُلْدَانِ، وَاثِمَّةُ الزَّمَانِ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا! فَمَنْ؟

وَحَسْبُكَ مَا قَالَهُ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ

(١) رَاهُوَيْه: لَهُ ضَبْطَانٌ: يَفْتَحُ الْهَاءَ، وَالْوَاوَ، وَشُكُونُ الْيَاءِ، ثُمَّ مَاءٌ، وَيُقَالُ:
«رَاهُوَيْه»: بِضَمِّ الْهَاءِ، مَعَ إِسْكَانِ الْوَاوِ، وَفَتْحِ الْيَاءِ. وَيَجْرِي هَذَا الْوُجْهَابُ فِي كُلِّ
نَطَائِرِهِ كَسَبْتُونَهُ، وَنَطَطُونَهُ، فَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ النُّحَوِيِّينَ وَالْمِنْهَاجِيِّينَ، وَالثَّانِي مَذْهَبُ
الْمُحَدِّثِينَ، وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تعالى، وهو ما ذكره الربيع بن سليمان، قال الشافعي: «أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في الشئنة». انظر: «الطبقات» لابن أبي يعلى (١/ ٥).

وقال شيخه عبد الرزاق الصنعاني: «ما رأيت أحدا أفقه، ولا أورع من أحمد بن حنبل»، قال الذهبي: «قال هذا، وقد رأى مثل الثوري، ومالك، وابن جريج». انظر: «السيرة» (١١/ ١٩٥).

ومهما قيل؛ فإن الخلاف المذكور قد اندثر، ولم يعد له قائل فيما نعلم؛ حيث اجتمعت بغداد كتب فقهاء الإسلام بعامة على اعتبار الإمام أحمد فقيها، دون نزاع!

هذا إذا علمنا؛ أن أكثر من ظن بالإمام أحمد أنه ليس فقيها؛ هم من الأخفاف، وهذا يريدنا يقينا بأن السبب وراء ذلك، هو ما أشرنا واشتهر عن الإمام أحمد أنه كان كثيرًا ما يذم أهل الرأي، فلعل هذا كان سببا عند أهل الرأي، والله تعالى أعلم.

ثم؛ إذا قصد المتعصب بمقالتهم: «ليس فقيها»، أي: ليس من أهل فقه الرأي الذي يبن على دليل شرعي؛ فتعهم، وهي منقبة له، ولأصحابه.

وإن أريد أنه غير فقيه، أي: ليس من أهل فقه الدليل، فهذا من

مُجْحُوذِ الْمَخْشُوسِ، وَنُكْرَانِ الْمَلْمُوسِ!

وَأَيَّا كَانَ الْأَمْرُ؛ فَقَدْ حَمَلَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مَقَالَةَ الْإِمَامِ ابْنِ جَرِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي قَوْلِهِ: «أَحْمَدُ لَيْسَ فَقِيهًا» عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ: فَقِيهًا لَيْسَ لَهُ أَتْبَاعٌ، فَكَوْنُهُ نَفَى عَنْهُ الْإِتْبَاعَ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ نَفْيُ إِمَامَةِ الْفِقْهِ، لِأَنَّ إِمَامَةَ أَحْمَدَ فِي الْفِقْهِ قَدْ شَهِدَ بِهَا مَنْ هُوَ أَجَلُّ وَأَعْلَمُ مِنْ ابْنِ جَرِيرٍ، أَقْصَدُ بِهِمْ: الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ، وَالصَّنْعَانِيَّ وَغَيْرَهُمَا مِمَّنْ ذَكَرْنَا لَكَ بَعْضُ أَسْمَائِهِمْ.

وَيَشْهَدُ لِهَذَا الْاِغْتِدَارِ عَنِ ابْنِ جَرِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، هُوَ مَا ذَكَرَهُ عَنْ نَفْسِهِ؛ وَذَلِكَ عِنْدَمَا قَالَ: «أَمَّا أَحْمَدُ؛ فَلَا يُعَدُّ خِلَافَهُ»، فَقَالُوا لَهُ: فَقَدْ ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ فِي الْاِخْتِلَافِ! فَقَالَ: «مَا رَأَيْتُهُ رُوِيَ عَنْهُ، وَلَا رَأَيْتُ لَهُ أَصْحَابًا يُعَوَّلُ عَلَيْهِمْ»، أَيْ: يُعَوَّلُ عَلَيْهِمْ فِي الْفِقْهِ!

وَهَذَا الْكَلَامُ مِنْهُ رَحِمَهُ اللَّهُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ قَالَهُ، وَمَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لَمْ يَظْهَرْ وَيَتَشَيَّرْ وَفَتَنَ، فَأَبْنُ جَرِيرٍ وُلِدَ سَنَةَ (٢٢٤)، فِي حَيَاةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٢٤١)، ثُمَّ تُوُفِّيَ ابْنُ جَرِيرٍ سَنَةَ (٣١٠)، وَمَذْهَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لَمْ يَتَكَوَّنْ إِقْرَاءُ فُرُوعِهِ فِي هَذِهِ الْفَتْرَةِ، فَكَانَ فِي طَوْرِ رِوَايَةِ تَلَامِيذِهِ لَهُ، وَجَمَعَ الْخَلَالِ لَهُ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٣١١)، أَيْ: بَعْدَ ابْنِ جَرِيرٍ بِعَامٍ وَاحِدٍ، وَأَوَّلُ مُخْتَصَرٍ فِي الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ كَانَ مِنْ تَأْلِيفِ الْخِرَقِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٣٣٤)، فَصَارَ بَدْءُ إِقْرَائِهِ فِي الْكُتَاتِيبِ،

كَمَا فِي تَلَقُّنِ الْقَاضِي أَبِي يَغْلَى لَهُ.

وعلى يد أبي يَغْلَى الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٥٨)، الَّذِي تَوَلَّى الْقَضَاءَ،
وَشَيْخِهِ الْحَسَنَ بْنِ حَامِدِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٥٣)، بَدَأَ ظُهُورُ الْمَذْهَبِ
الْحَنْبَلِيِّ، وَتَكَوَّنَتْهُ، وَتَكَاثُرَ أَتْبَاعِهِ، وَالِاشْتِغَالُ فِي تَهْلِيلِهِ وَتَدْوِينِ
الْمَثُونِ وَالْأُصُولِ، وَكُلُّ هَذَا بَعْدَ وَفَاةِ الْإِمَامِ ابْنِ جَرِيرٍ بِرَمَنْ، كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ، فَرَحِمَ اللَّهُ ابْنَ جَرِيرٍ مَا أَضْرَهُ حِينَمَا قَالَ: «أَمَّا أَحْمَدُ؛ فَلَا
يُعَدُّ خِلَافَهُ»، ثُمَّ قَوْلُهُ: «مَا رَأَيْتُهُ رُوِيَ عَنْهُ، وَلَا رَأَيْتُ لَهُ أَصْحَابًا يُعَوِّلُ
عَلَيْهِمْ»؛ حَيْثُ ذَكَرَ مُرَادَهُ مِمَّا قَالَ، أَيْ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَصْحَابٌ يَنْقُلُونَ
فَقْهَهُ، لَا أَنَّهُ لَيْسَ فَقِيهًا!

□ هَذِهِ خُلَاصَةُ هَذِهِ الدَّعْوَى، فَمَا دَوِّعْتُهَا وَأَسْبَأْتُهَا؟

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ يَتَلَخَّصُ فِي أُمُورٍ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: الْمَعْرُوفُ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَتَجَهَّ أَوَّلَ حَيَاتِهِ
لِلدِّرَاسَةِ الْفِقْهِ، وَتَتَلَمَّذَ عَلَى الْإِمَامِ أَبِي يُوسُفَ، تَلْمِيزُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ
اللَّهُ، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، وَلَمْ تُعْجِبْهُ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ تَعَلُّقًا كَثِيرًا
بِالرَّأْيِ.

وَبَعْدَ انْقِطَاعِهِ عَنْهَا أَتَجَهَّ إِلَى الْحَدِيثِ وَالْمُحَدَّثِينَ، وَالتَّقَى بِهِمْ
بِإِشَارَةِ الْوَاسِطِيِّ، ثُمَّ تَابَعَ لِقَاءَهُ بِالْمُحَدَّثِينَ، بَلْ إِنَّ الرِّوَايَاتِ تَنْقُلُ:

أَنَّهُ لَمْ يَلْتَمِثْ إِلَى الْمَسَائِلِ الَّتِي حَفِظَهَا مِنَ الْإِمَامِ أَبِي يُوسُفَ أَوَّلًا، بَلْ أَفْرَعُ جُهْدَهُ فِي حِفْظِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَارِ، وَقَصَّى جُلَّ حَيَاتِهِ فِي جَمْعِهَا، وَمُتَابَعَتِهَا، وَالاعْتِمَادِ عَلَيْهَا، وَالتَّبَعِدِ عَنِ الرَّأْيِ، وَتَتَّبَعَ الْأَثَرَ مَا وَجَدَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا.

الأمر الثاني: ارتباطه بالحديث والمحدثين أضفى عليه رَحِمَهُ اللهُ صِفَةَ الْمُحَدِّثِ أَكْثَرَ مِنْ أَيِّ صِفَةٍ أُخْرَى.

وَدَمُهُ لِلرَّأْيِ وَالتَّأْوِيلِ، وَدَمُهُ لِمَنْ يَغْتَمِدُ عَلَى أَقْوَالِ الرُّجَالِ وَتَقَرُّعَاتِهِمْ مَعَ إِمْكَانِهِ اخْتِذَ الْحَقُّ مِنْ مَصْدَرِهِ الْأَسَاسِيِّ أَبْعَدَهُ - فِي رَعْمٍ مَنْ قَالَ بَأَنَّهُ لَيْسَ فَعِنِّيْهَا - عَنْ صِفَةِ الْفَقْهِ وَالرَّأْيِ.

فَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضُ رَحِمَهُ اللهُ فِي الْفَصْلِ الَّذِي عَقَدَهُ لَتَرْجِيحِ مَذْهَبِ مَالِكٍ عَلَى غَيْرِهِ، وَوُجُوبِ تَقْلِيدِ الْمَذَاهِبِ وَاتِّبَاعِهَا، وَتَكَلَّمَ عَنْ أَصْحَابِهَا، وَبَيَّنَ مَيِّزَةَ كُلِّ مِنْهَا، وَقَالَ عَنْ أَحْمَدَ، وَدَاوُدَ: كَمَا أَنَّ أَحْمَدَ وَدَاوُدَ مِنَ الْعَارِفِينَ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ، وَلَا تُنْكَرُ إِمَامَةُ أَحْمَدَ مِنْهُمَا فِيهِ، لَكِنْ لَا تُسَلَّمُ لَهُمَا الْإِمَامَةُ فِي الْفِقْهِ، وَلَا جَوْدَةُ النَّظَرِ فِي مَا أَخَذَهُ، وَلَمْ يَتَكَلَّمَا فِي نَوَازِلَ كَثِيرَةٍ كَلَامَ غَيْرِهِمَا، وَمِثْلِهِمَا مَعَ الْمَفْهُومِ مِنَ الْحَدِيثِ.

الأمر الثالث: ثبت عنه في أكثر من موضع أنه كان ينهى أصحابه عن أن يكتبوا عنه شيئاً، وخاصة في مسائله وفتاواه، وهذا وارد في أكثر من موضع في ترجمته، وفيما كتبت عنه.

بل قد صرح في بعض المناسبات أنه لما سمع أحد أصحابه يحدث عنه بالمسائل التي أفتى فيها، ونشرها في حراسان، جمع عدداً من أصحابه، وقال: أشهدكم أنني رجعت عنها، وكان يكره أن يتخذ كلامه ديناً وشرعاً.

الأمر الرابع: وثبت أيضاً أنه لم يصنف، أو يدون شيئاً كثيراً في الفقه، ولا في أصوله، مع أنه في عصر ازدهر فيه التاليف، ودونت فيه العلوم، وأسست فيه المذاهب، وجل ما ألف في مذهبه، إنما هو من عمل أصحابه الذين جاؤوا من بعده.

فهذه الأمور وغيرها قد تكون هي التي دعت ابن جرير الطبري رحمه الله وغيره إلى اعتبار أحمد محدثاً، وليس فقيهاً.

ونحن هنا نورد من الأدلة والشواهد ما يثبت أن الإمام أحمد من أعظم الفقهاء، ومن أقواهم في الاستنباط والاجتهاد، وأن مذهبه بناءً على الدليل والاجتهاد، خلافاً لما ظنه ابن خلدون رحمه الله، حيث قال في «مقدمته» (٢/ ٥٤٤): «فأما أحمد بن حنبل، فمقلدوه

قَلِيلٌ لِبُعْدِ مَذْهَبِهِ عَنِ الاجْتِهَادِ، وَأَصَالَتِهِ فِي مُعَاَصَدَةِ الرِّوَايَةِ وَالْأَخْبَارِ
بَعْضُهَا بَبْغُضٍ».

وَقَلَّةُ أَتْبَاعِ الْمَذْهَبِ لَيْسَ مَقْيَاسًا فِي كَوْنِ الْمَذْهَبِ قَرِيبًا مِنْ
الاجْتِهَادِ أَوْ بَعِيدًا عَنْهُ، فَانْتِشَارُ الْمَذَاهِبِ وَكَثْرَةُ أَتْبَاعِهَا لَهَا أَسْبَابٌ
وظُرُوفٌ وَدَوَاعٍ كَثِيرَةٌ غَيْرُ ذَلِكَ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا.

□ وَهَذِهِ بَعْضُ الرُّدُودِ الْعِلْمِيَّةِ عَلَى أَنَّ الْأُمُورَ السَّابِقَةَ لَيْسَتْ
دَاعِيَةً إِلَى اغْتِبَارِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مُحَدِّثًا، وَلَيْسَ فَقِيهًا، كَمَا تَوَهَّمُ
بَعْضُهُمْ، وَفِيهَا أدِلَّةٌ وَسَوَاهِدُ تَارِيخِيَّةٌ عَلَى إثْبَاتِ فَهْمِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ،
وَحُسْنِ اسْتِنْبَاطِهِ:

أَوَّلًا: لَا يُمَارِي أَحَدٌ فِي تَفَوُّقِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ،
وَقَدْ عَلِمَ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ أَنَّ الْفَقْهَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ
وَالْأَثَرِ، وَعَلَيْهِ فَمَنْ كَانَ مُحَدِّثًا كَانَ فَقِيهًا وَلَا بَدُّ، لَا سِيَّمًا إِذَا كَانَ
الْمُحَدِّثُ إِمَامًا فِي الْقُرْآنِ وَاللُّغَةِ وَالتَّفْسِيرِ وَأُصُولِ الْفِقْهِ، وَغَيْرِهَا
مِنْ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ، وَحَسْبُكَ بِإِمَامَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ
الْعُلُومِ كُلِّهَا، وَهُوَ مَا شَهِدَ بِهِ أَهْلُ الْعِلْمِ عَنْ أَحْمَدَ، وَعَلَى رَأْسِهِمُ
الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حَيْثُ شَهِدَ لِإِمَامَتِهِ بِالْإِمَامَةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ
عُلُومِ الشَّرِيعَةِ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا.

لأجلِ هَذَا؛ فَإِنَّ وُجُودَ التَّصَوُّصِ وَأَقْوَالِ السَّلَفِ لَدَى الْإِمَامِ
أَحْمَدَ أَغْنَاهُ عَنِ الْقَوْلِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ بِالرَّأْيِ الْمُجَرَّدِ، وَتَطَرَّقَ
الْحُطْلُ إِلَى الرَّأْيِ الْمُجَرَّدِ أَكْثَرَ وَأَقْوَى مِنْ تَطَرُّقِهِ إِلَى الْمَتَّقُولِ، وَكَمْ
مَنْ سَلَفَ الْأُمَّةَ وَعُلَمَائُهَا مُنْذُ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ مَنْ جَعَلَ الْحَدِيثَ
أَصْلَ فِتْوَاهُ، وَمَعَ ذَلِكَ يُعَدُّ مِنْ أَكْثَرِ الْمُفَقِّهَاءِ دُونَ نِزَاعٍ.

وَالْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ مِمَّنْ اعْتَنَى بِالتَّصَوُّصِ وَالْآثَارِ وَاهْتَمَّ
بِهَا، وَبَنَى فِقْهَهُ عَلَيْهَا.

وَالْأُمَّةُ كُلُّهَا مُتَّفِقَةٌ عَلَى أَنَّ خَيْرَ مَنَاجِيزِ الْقُرُونِ فِي الْإِسْتِنبَاطِ هُوَ
مَنْهَجُ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَهُوَ مِنَ الْأَصُولِ
الَّتِي بَنَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَيْهَا مَذْهَبَهُ.

وَالرُّجُوعُ إِلَى أَصْلِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ، وَالِاغْتِنَا بِهَا
بِذَلِكَ أَمْرٌ مَزَلَّةٌ مِنَ الْإِسْيَاقِ وَرَاءَ الرَّأْيِ!

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ: إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ، وَقَدْ اتَّفَقَ عَلَى
هَذَا، وَلَكِنَّ إِمَامَتَهُ فِيهِ لَا تُنْفِي عَنْهُ صِفَةَ الْفَقْهِ، بَلْ فِقْهُهُ فَقْهُ أَثَرٍ وَسُنَّةٍ،
وَهَذَا مِمَّا ائْتَارَ بِهَا مَذْهَبُهُ، وَظَهَرَتْ فِي أَصُولِهِ.

ثَانِيًا: ذَمُّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لِلرَّأْيِ، وَلِتَقْلِيدِ الرِّجَالِ، مَحْمُولٌ عَلَى
مُعَارَضَةِ التَّصَوُّصِ بِذَلِكَ، وَذَلِكَ لَا يَخُصُّهُ وَحْدَهُ، بَلْ أَيْمَةُ الْمَذَاهِبِ
الْمُعْتَبَرَةِ كُلُّهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْ تَقْلِيدِهِمْ، وَيُوجِبُونَ عِنْدَ ظُهُورِ الْحُجَّةِ مِنْ

قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ أَنْ يُضْرَبَ بِقَوْلِهِمْ عُزْصَ الْحَائِطِ.

ثَالِثًا: نَهَيْهُ لِأَصْحَابِهِ عَنْ أَنْ يَكْتُبُوا عَنْهُ مَسَائِلَهُ، وَقَتَاوَاهُ، كَمَا هُوَ ثَابِتٌ عَنْهُ، وَمَا هَذَا مِنْهُ إِلَّا خَوْفًا عَلَيْهِمْ مِنْ انْشِغَالِهِمْ بِكَلَامِهِ وَأَقْوَالِهِ عَنْ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَصَحَابَتِهِ، لِأَنَّهُ رَأَى بَعْضَ النَّاسِ صَرَفَتْهُمْ خِلَافَاتُ الْمَذَاهِبِ، وَتَقْلِيدُ الرِّجَالِ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ مِنْ مَصْدَرِهِ، وَعَنِ النَّظَرِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَهُوَ يَرَى أَنَّ مَرْتَبَةَ الرَّأْيِ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَعِنْدَ الضَّرُورَةِ.

وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ آخِرَ حَيَاتِهِ أَنَّهُ أَجَازَ لِأَصْحَابِهِ أَنْ يَكْتُبُوا عَنْهُ، بَعْدَ أَنْ خَبَرَ أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ، وَوَثَّقَ بِمَا يَقُولُهُ، وَيُفْنِي بِهِ. □ وَهَذِهِ بَعْضُ مُحَاوَلَاتِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي طَلَبِ وَاسْتِبَاحَةِ الْكِتَابَةِ عَنْهُ، فَكَانَ مِنْهَا:

مَا حَدَّثَ مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمَيْمُونِي، وَهُوَ مِنْ أَجَلِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَمِنْ أَكْثَرِهِمْ مُلَازِمَةً لَهُ، وَسُؤَالًا وَنَقْلًا لِمَسَائِلِهِ، قَالَ عَنْ نَفْسِهِ فِيمَا ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرِ الْحَلَّالُ: «صَحِبْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَى الْمُلَازِمَةِ مِنْ سَنَةِ خَمْسٍ وَمِئَتَيْنِ إِلَى سَنَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ».

وَقَالَ أَيْضًا: «سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مَسَائِلَ، فَكَتَبْتُهَا، فَقَالَ: أَيُّ شَيْءٍ تَكْتُبُ يَا أَبَا الْحَسَنِ؟ فَلَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْكَ، مَا تَرَكْتُكَ تَكْتُبُهَا، وَإِنَّهُ عَلَيَّ لَشَدِيدٌ، وَالْحَدِيثُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهَا، إِنَّمَا تَطْلُبُ نَفْسِي فِي

الْحَمْلُ عَنْكَ، إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّهُ مُنْذُ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ قَدْ لَزِمَ أَصْحَابُهُ قَوْمٌ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يَكُونُ لِلرَّجُلِ أَصْحَابٌ يَلْزِمُونَهُ، وَيَكْتُبُونَ، قَالَ: مَنْ كَتَبَ؟ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو يَكْتُبُ، وَلَمْ أَكْتُبْ، فَحَفِظَ وَضَيَّعْتُ، فَقَالَ لِي، فَهَذَا الْحَدِيثُ، فَقُلْتُ لَهُ: فَمَا الْمَسَائِلُ إِلَّا الْحَدِيثُ، وَمِنْ الْحَدِيثِ تُشْتَقُّ!

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَخِيرُ الْمِثْقَالِ يُشَدُّ فِي الْكِتَابَةِ عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ الْخَلَّالُ: «إِنَّ عِنْدَ الْمَيْمُونِيِّ مِنْ مَسَائِلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ نَحْوُ سِتَّةِ عَشَرَ جُزْءًا». انْظُرْ: «الطَّبَقَاتِ» (١/ ٢١٣).

وغيره من الأصحاب كتب عن أحمد؛ حتى لقد روي أنه كان يأمر من يكتب عنه أن يقرأ عليه ليصحح له إن كان فيه خطأ.

ومن ذلك أن إسحاق بن منصور الكوسج - وهو أحد الأصحاب الذين نقلوا عن أحمد - لما سمع أن أحمد رجع عن بعض المسائل التي كتبها عنه، جاء بها إليه، وقراها عليه، قال حسان بن محمد: «سمعتُ مشايخنا يذكرُونَ أن إسحاق بن منصور بلغه أن أحمد بن حنبل رجع عن تلك المسائل التي علّقها عنه، قال: فجمع إسحاق بن منصور تلك المسائل في جراب، وحملها على ظهره، وخرج راجلاً إلى بغداد، وهي على ظهره، وعرض خطوط أحمد عليه في كل مسألة استفتاه فيها، فأقر له بها ثانياً، وأعجب بذلك أحمد من شأنه». انْظُرْ: «الطَّبَقَاتِ» (١/ ١١٤).

وَهُنَاكَ حَوَادِثُ كَثِيرَةٌ عَنْ أَصْحَابِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، مَذْكُورَةٌ فِي تَرَاجِمِهِمْ، وَمَا كُتِبَ عَنْهُمْ.

رَابِعًا: كَوْنُهُ لَمْ يُصَنَّفْ فِي الْفِقْهِ، وَلَا فِي أُصُولِهِ، لَيْسَ سَبَبًا أَيْضًا فِي كَوْنِهِ غَيْرَ فَقِيهٍ، فَقَدْ كَانَ يَكْرَهُ التَّصْنِيفَ فِي ذَلِكَ، وَلَيْسَ كُلُّ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ مُصَنِّفِينَ، وَالْمَذْهَبُ يَتَأَسَّسُ بِطَرِيقَةِ صَاحِبِهِ فِي الْفَتَاوَى وَالِاسْتِنبَاطِ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِهِ دَوَّنُوا عَنْهُ «الْمَسَائِلَ» فِي حَيَاتِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَقْصَاهَا بَعْدَ مَمَاتِهِ، وَكَانُوا يَتَنَاقَلُونَهَا بِالسَّنَدِ الْمُتَّصِلِ، وَيُطَبِّقُونَ فِيهَا مَا يُطَبِّقُونَهُ فِي الْحَدِيثِ، مِنْ اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ وَالثِّقَةِ وَالضَّبْطِ وَالْحِفْظِ؛ حَتَّى تَصِلَ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَكَوْنُ الْإِمَامِ لَمْ يُصَنَّفْ فِي الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ لَا يُؤَثِّرُ عَلَى مَكَانَتِهِ الْفِقْهِيَّةِ، مَا دَامَتْ رِوَايَاتُهُ وَأَقْوَالُهُ مَحْفُوظَةً مُتَدَاوِلَةً بَيْنَ النَّاسِ، وَلَمْ يَتَوَجَّهَ الْإِنْكَارُ إِلَيْهَا، وَلَا الشُّكُّ فِيهَا مِنْ أَحَدٍ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو زُهْرَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «ابْنِ حُبَّال» (١٧٨): «وَمَهْمَا يُتْرَكُ مِنَ الْعُبَارِ حَوْلَ الْمَرْوِيَّاتِ الْفِقْهِيَّاتِ عَنْ أَحْمَدَ، فَإِنَّ الْأَجْيَالَ قَدْ تَوَارَثَتْ تِلْكَ الْمَجْمُوعَةَ الْفِقْهِيَّةَ الْمَنْشُوبَةَ إِلَيْهِ، وَتَدَارَسَهَا النَّاسُ، وَتَكُونُ مِنْ مَجْمُوعَةِ الْفِقْهِ الْحَبْلِيِّ، وَضُبِطَتْ بِقَوَاعِدِ جَامِعَةٍ، وَتَكُونُ مِنْهَا مُنْطِقٌ فِقْهِيٌّ عَلَى حَدِّ تَغْيِيرِ بَعْضِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ».

هَذَا إِذَا عَلِمْنَا؛ أَنَّ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ كِتَابَاتٍ وَأُجُوبَةً فِي

الأُصُولُ الْفِقْهِيَّةُ تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ تَالِيَةً فِي «أُصُولِ الْفِقْهِ»، كَمَا سَيَأْتِي لَهَا ذِكْرٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

□ أَمَّا الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ: فَهِيَ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الْحَنَابِلَةَ قَلِيلُوا الْإِتْبَاعَ!

لَقَدْ أَخَذَ عَلَى الْحَنَابِلَةِ بِأَنَّهُمْ قَلِيلُوا الْإِتْبَاعَ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَحْظُوا بِمَا حَظِيَ بِهِ غَيْرُهُمْ مِنْ كَثْرَةِ الْإِنْسَارِ فِي الْأَمْصَارِ، وَأَنَّ سَحَابَتَهُمْ لَمْ تَكُنْ يَوَاقِلُهَا إِلَّا قَلِيلًا قَلِيلًا مِنَ الْأَرَاضِي وَالْدِّيَارِ، إِذْ بَرَعَ النَّجْمُ الْحَبْلِيُّ بَعْدَ مَا مَلَأَتْ نُجُومٌ غَيْرُهُ الْأَفَاقَ بِضِيَائِهَا.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا قَالَهُ ابْنُ خُلْدُونٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَتِهِ»: «فَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، فَمُقَلَّدُوهُ قَلِيلٌ لِبُعْدِ مَذْهَبِهِ عَنِ الْجِتِهَادِ، وَأَصَالَتِهِ فِي مُعَاَصِدَةِ الرُّوَايَةِ وَالْأَخْبَارِ بَعْضُهَا يَبْغُضُ».

لَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى لَا يَقِفُ عِنْدَهَا إِلَّا مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَنَاقِبَ تَكُونُ بِكَثْرَةِ الْإِتْبَاعِ وَالْأَشْيَاعِ!

وَمَا عَلِمُوا: أَنَّ قُوَّةَ الْمَذَاهِبِ وَضَعْفَهَا إِنَّمَا تَكُونُ بِأَثْمَتِهَا وَشُيُوخِهَا الْمُجْتَهِدِينَ، وَعُلَمَائِهَا الْعَامِلِينَ، لَا بِالسَّوَادِ الَّذِي لَا يُقَدِّمُ شَيْئًا، وَلَا يُؤَخِّرُهُ فِي هَذَا الْمِضْمَارِ.

وَصَدَقَ الشَّيْخُ أَبُو زُهْرَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذْ قَالَ فِي كِتَابِهِ «ابْنِ حَنْبَلٍ» (٤٣١): «وَكَانَ مِنَ الْمُخَرَّجِينَ، وَأَصْحَابِ الْوُجُوهِ مَنْ لَا يُخْصَوْنَ

في ذلك المذهب الجليل، وكان الله عَوْضَهُ عَنْ عَدَدِ الْعَوَامِ الَّذِينَ يَغْتَفِقُونَهُ بَعْدَ عَظِيمٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ذَوِي الْقَدَمِ الرَّاسِخَةِ فِي الْبَحْثِ وَالاسْتِنْبَاطِ وَالتَّخْرِيجِ.

وَإِذَا كَانَتْ الْعِزَّةُ بِالْعُلَمَاءِ لَا بِالْعَوَامِ، وَبِالْأَيِّمَةِ لَا بِالطَّغَامِ، فَإِنَّ الْعَالَمَ الْوَاحِدَ قَدْ يُقَاسُ بِأَيِّمَةٍ، وَذَلِكَ بِمَا يَبْذُلُهُ مِنَ الْجُحُودِ الْعَظِيمَةِ، وَمَا يُقَدِّمُهُ لِلْأَيِّمَةِ مِنَ الْأَعْمَالِ الْجَلِيلَةِ الَّتِي تُخَلِّدُ مِنْ بَعْدِهِ، وَتَوَارِثُهَا الْأَجْيَالُ، لَا تَفْتَأُ تَسْتَفِيدُ مِنْهَا، مِمَّا لَا يَسْتَطِيعُهُ الْعَشْرَاتُ، فَهَذَا ابْنُ حَزْمٍ لَا يَكَادُ يُعْرِفُ الْمَذْهَبَ الظَّاهِرِي إِلَّا مِنْ خِلَالِ كُتُبِهِ وَمُصْتَفَاتِهِ.

فَالْحَبَابِلَةُ إِنْ قَلَّ عَدَدُهُمْ بِالنَّظَرِ إِلَى غَيْرِهِمْ، فَقَدْ بُوْرِكَ فِي تِلْكَ الْقِلَّةِ؛ حَتَّى انْتَشَرَ عِلْمُهَا، وَكَثُرَ الْمُسْتَفِيدُ مِنْهَا، وَنَهَلَ مِنْ مَعِينِهَا الصَّافِي الْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ، وَصَارَتْ بِذَلِكَ كَثْرَةً فِي الْمَعْنَى، كَمَا قَالَ الْقَائِلُ^(١).

وَفِيهَا مُعَارَضَةٌ لِلْأَيِّمَةِ السَّمَوَالِ ابْنِ عَادِيَاءَ، وَالَّتِي مَطْلَعُهَا:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يُدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عَرَضُهُ فَكُلُّ رِذَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِئُلٌ يَقُولُونَ لِي:

قَدْ قَلَّ مَذْهَبُ أَحْمَدٍ وَكُلُّ قَلِيلٍ فِي الْأَنَامِ ضَيْئِلٌ

(١) دَكَرَ هَذِهِ الْأَيَّاتِ الشَّيْخُ أَبُو رَهْرَةَ فِي كِتَابِهِ «ابْنُ حَزْمٍ» (٤٣١)، وَلَمْ يَشْمَعْهَا لِأَخِي!

فَقُلْتُ لَهُمْ:

مَهْلًا غَلِطْتُمْ بِرَغَمِكُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ
وَمَا ضَرَرْنَا أَنَا قَلِيلٌ وَجَارُنَا عَزِيزٌ، وَجَارُ الْأَكْثَرِينَ ذَلِيلٌ

وَانْتَشَارَ «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» بَعْدَ الْقَرْنِ الرَّابِعِ خَارِجَ بَغْدَادَ يَدُلُّ
عَلَى قُوَّتِهِ، وَتَلَقَّى النَّاسُ لَهُ بِالرَّضَا وَالْقَبُولِ، وَتَرَجَّحَتْهُ عَلَى غَيْرِهِ عِنْدَ
كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، كُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى لَيْسَ لَهَا الْيَوْمَ
مَكَانٌ فِي مِيزَانِ النُّقَاشِ، هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ «الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ» مُؤَخَّرًا
قَدْ انْتَشَرَ انْتِشَارًا كَثِيرًا، لَا سِيَّمَا فِي الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي يَرِيدُ أَهْلُهَا
الَّذِينَ هُمْ عَلَى الْمَذْهَبِ عَلَى ثَلَاثِينَ مَلْيُونَ نَفْسٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.
انظر: «الْمَدْخَلُ الْمُفْصَّلُ» لِتَبَكْرِ أَبُو زَيْدٍ (١/٣٥٦)، و«الْمَذْهَبُ
الْحَنْبَلِيُّ» لِلتُّرْكِيِّ (١/١٥٠).

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

البَابُ الثَّامِنُ



البيان الثاني

معالم أصول المذهب الحنبلي

لَقَدْ أَخَذَتْ مُعْظَمُ الْأُصُولِ الْفِقْهِيَّةِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ
اسْتِفْرَاءً مِنْ مَسَائِلِهِ، وَأَقْوَالِهِ، وَفَتَاوَاهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا كَانَ مَوْرِدًا
لِمَسْنَلِكِ أُصُولِ مَذْهَبِهِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ، وَقَدْ جَمَعَ أُصُولُ
الْمَذْهَبِ ابْنُ بَذْرَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَدْخَلِ» (١١٣)، وَهِيَ فِي جُمْلَتِهَا
شَرْحٌ وَبَيَانٌ لِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «إِعْلَامُ الْمُوقَعِينَ»
(٢٨/١)؛ حَيْثُ ذَكَرَ أُصُولَ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِمَا لَا مَرْنَدَ عَلَيْهِ.

فَدُونُكَ أُصُولَ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» بِشَيْءٍ مِنَ الْاِخْتِصَارِ:

أَمَّا طَرِيقَةُ الْإِمَامِ فِي الْفُتْيَا وَالْأُصُولِ الْفِقْهِيَّةِ: فَقَدْ كَانَتْ طَرِيقَةً
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، لَا يَتَعَدَّى طَرِيقَتَهُمْ وَلَا يَتَجَاوَزُهَا
إِلَى غَيْرِهَا، كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ فِي تَقْرِيرَاتِ مَسَائِلِ التَّوَحُّيدِ،
وَالْاِعْتِقَادِ، وَالْإِيمَانِ.

وَحَيْثُ عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ فَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ الْمُجْتَهِدُونَ مِنْ أَهْلِ
مَذْهَبِهِ التَّابِعِينَ لَهُ فِي الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ: أَنَّ فَتَاوَاهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مُبَيَّنَّةٌ عَلَى
خَمْسَةِ أُصُولٍ، كَمَا يَلِي:

□ الأضل الأول: النص، أي: الكتاب والسنة.

فَكَانَ رَحِمَهُ اللهُ إِذَا وَجَدَ النَّصَّ أَفْتَى بِمُوجِبِهِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى غَيْرِهِ، سَوَاءَ كَانَ الْمُخَالَفُ صَحَابِيًّا، أَوْ غَيْرَهُ.

ولهذا لم يلتفت إلى خلاف عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المبتوتة، لحديث فاطمة بنت قيس، ولا إلى خلافه في التيمم للجنب، لحديث عمار بن ياسر المصريح بصحة تيمم الجنب.

وكذلك لم يلتفت إلى قول علي، وعثمان، وطلحة، وأبي أيوب، وأبي بن كعب رضي الله عنهم في ترك الغسل من الإكسال لصحة حديث عائشة رضي الله عنها، أنها فعلته هي ورَسُولُ اللهِ فَاغْتَسَلَا، إلى غير ذلك مما هو كثير جدًا.

ولم يكن رحمه الله يُقدِّم على الحديث الصحيح: عملاً، ولا قولاً، ولا رأياً، ولا قياساً، ولا قول صاحب، ولا قول غيره.

ولم يكن أيضاً يُقدِّم الإجماع المظنون على الحديث الصحيح، أي: الإجماع الذي يُقال عنه: عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمُخَالَفِ!

قال الإمام ابن القيم، وغيره من علماء الأصول: قَدْ كَذَّبَ أَحْمَدُ مَنْ ادَّعَى هَذَا الْإِجْمَاعَ - أي: عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْمُخَالَفِ -، وَلَمْ يَسْغُ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْحَدِيثِ الثَّابِتِ.

وكذلك الشافعي أيضاً نص في رسالته الجديدة على أن ما لم

يُعْلَمُ فِيهِ خِلَافٌ لَا يُقَالُ لَهُ إِجْمَاعٌ، وَلَفْظُهُ: مَا لَا يُعْلَمُ فِيهِ خِلَافٌ، فَلَيْسَ إِجْمَاعًا.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «مَا يَدَّعِي فِيهِ الرَّجُلُ الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَذِبٌ، وَمَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَاذِبٌ، لَعَلَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا، مَا يُذَرِّهِ، وَلَمْ يَنْتَه إِلَيْهِ، فَلْيَقُلْ: لَا نَعْلَمُ النَّاسَ اخْتَلَفُوا، هَذِهِ دَعْوَى بَشَرٍ الْمِرْيَسِيِّ، وَالْأَصَمِّ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ: لَا نَعْلَمُ النَّاسَ اخْتَلَفُوا، أَوْ لَمْ يَبْلُغْنِي» أَنْتَهَى.

وَنُصُوصُ رَسُولِ اللَّهِ أَجَلٌ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَسَائِرُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ مِنْ أَنْ يُقَدِّمُوا عَلَيْهَا إِجْمَاعًا مَضْنُونًا بِدَعْوَى عَدَمِ الْعِلْمِ بِالْمُخَالَفِ، وَلَوْ سَاعَ تَقْدِيمُهُ لَتَعَطَّلَتِ النَّصُوصُ، وَسَاعَ لِكُلِّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ مُخَالَفًا فِي حُكْمِ مَسْأَلَةٍ أَنْ يُقَدِّمَ جَهْلُهُ بِالْمُخَالَفِ عَلَى النَّصُوصِ.

فَهَذَا هُوَ الَّذِي أَنْكَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ، أَمَّا الْإِجْمَاعُ الثَّابِتُ فَهُوَ مَقْبُولٌ عِنْدَ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ، وَلَا يَرُدُّهُ إِلَّا مُبْتَدِعٌ!

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ نَصْرٌ فِي الْمَسْأَلَةِ عَدَلَ إِلَى الْأَصْلِ الثَّانِي، الْآتِي ذِكْرُهُ.

□ الأُصل الثَّاني: أقوال الصَّحَابَةِ.

فَكَانَ رَحِمَهُ اللهُ إِذَا وَجَدَ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ قَوْلًا لَا يُعْرِفُ لَهُ مُخَالَفَ
مِنَ الصَّحَابَةِ: لَمْ يَتَجَاوَزْهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّ ذَلِكَ إِجْمَاعٌ، بَلْ مِنْ
وَرَعِهِ فِي الْعِبَارَةِ يَقُولُ: لَا أَعْلَمُ شَيْئًا يَذْفَعُهُ، أَوْ نَحْوَ هَذَا.

وَكَانَ إِذَا وَجَدَ هَذَا النَّوعَ عَنِ الصَّحَابَةِ: لَمْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ قَوْلًا، وَلَا
عَمَلًا، وَلَا زَايَا، وَلَا قِيَاسًا، لِأَجْلِ ذَلِكَ، فَمَنْ تَأَمَّلَ فَتَاوَاهُ رَحِمَهُ اللهُ،
وَفَتَاوَى الصَّحَابَةِ رَأَى مُطَابَقَةً بَيْنَهُمَا، وَرَأَى الْجَمِيعَ كَأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ
مِشْكَاةٍ وَاحِدَةٍ.

حَتَّى إِذَا الصَّحَابَةُ إِذَا اخْتَلَفُوا عَلَى قَوْلَيْنِ جَاءَ عَنْهُ فِي الْمَسْأَلَةِ:
رِوَايَتَانِ، وَكَانَ تَحَرُّيهِ لِفَتَاوَى الصَّحَابَةِ كَتَحَرُّي أَصْحَابِهِ لِفَتَاوَاهُ
وَنُصُوصِهِ؛ حَتَّى إِنَّهُ لَيُقَدِّمُ فَتَاوَاهُمْ عَلَى الْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ وَالضَّعِيفِ.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِئٍ فِي مَسَائِلِهِ، قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ:
«حَدِيثٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ مُرْسَلٌ بِرِجَالٍ ثَبَتَ أَحَبُّ إِلَيْكَ، أَوْ حَدِيثٌ عَنِ
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مُتَّصِلٌ بِرِجَالٍ ثَبَتَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ رَحِمَهُ اللهُ: عَنِ
الصَّحَابَةِ أَعْجَبُ إِلَيَّ».

وَمِنْ ثَمَّ صَارَتْ فَتَاوَاهُ رَحِمَهُ اللهُ: إِمَامًا وَقُدْوَةً لِأَهْلِ الشُّعَّةِ عَلَى
اخْتِلَافِ طَبَقَاتِهِمْ؛ حَتَّى إِنَّ الْمُخَالَفِينَ لِمَذْهَبِهِ فِي الاجْتِهَادِ، وَالْمُقَلِّدِينَ
لِغَيْرِهِ لَيُعْظَمُونَ نُصُوصَهُ وَفَتَاوَاهُ، وَيَعْرِفُونَ لَهَا حَقَّهَا وَقُرْبَهَا مِنْ

النُّصُوصِ، وَفَتَاوِي الصَّحَابَةِ.

وَهَذَا الْأَصْلُ فِي حَقِيقَتِهِ: هُوَ الْإِجْمَاعُ الْأَصُولِيُّ الثَّابِتُ الْمُدَوَّنُ فِي كُتُبِ أُصُولِ الْفِقْهِ.

لِذَا فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: إِجْمَاعٍ عَامٍّ، وَإِجْمَاعٍ خَاصٍّ.

القِسْمُ الْأَوَّلُ: الْإِجْمَاعُ الْعَامُّ.

وَهُوَ يُمَثَّلُ الْإِجْمَاعَاتِ الثَّابِتَةِ الَّتِي حَكَاهَا ائِمَّةُ الْإِسْلَامِ دُونَ خِلَافِ بَيْنَهُمْ: كَالْإِجْمَاعِ عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ، وَالزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَتَحْرِيمِ الرِّبَا، وَالزَّنَا، وَالسَّرِقَةِ، وَالْخَمْرِ، وَنَحْوِهَا.

القِسْمُ الثَّانِي: الْإِجْمَاعُ الْخَاصُّ.

وَهُوَ يُمَثَّلُ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ إِذَا اشْتَهَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَأَقْرَوَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، مِثْلُ مَا رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّهُ جَلَدَ الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى الْمُغِيرَةِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، جَلَدَهُمْ حَدَّ الْقَذْفِ، فَأَقْرَوَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَهَذَا الْإِجْمَاعُ فِيمَا إِذَا اشْتَهَرَ الْقَوْلُ عَنِ الصَّحَابِيِّ، وَلَمْ يُعْلَمْ لَهُ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

أَمَّا إِذَا لَمْ يُشْتَهَرْ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ، وَلَا يُعْلَمْ لَهُ مُخَالَفٌ؛ فَلَيْسَ مِنْ

قَبِيلِ الْإِجْمَاعِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، بَلْ يُعْتَبَرُ حُجَّةً لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهُ،
وَهُوَ الْمُسَمَّى عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ: الْإِجْمَاعُ الشُّكُوتِي!

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَسْأَلَةِ نَصٌّ، وَلَا
أَقْوَالٌ عَنِ الصَّحَابَةِ عَدَلَ إِلَى الْأَصْلِ الثَّالِثِ، الْإِتْيَافِ ذِكْرُهُ.

□ الْأَصْلُ الثَّالِثُ: قَوْلُ الصَّحَابِيِّ الَّذِي شَهِدَ لَهُ الدَّلِيلُ عِنْدَ
الِاخْتِلَافِ.

فَكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِي مَسْأَلَةٍ تَخَيَّرَ مِنْ أَقْوَالِهِمْ
مَا كَانَ أَقْرَبَهَا إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ أَقْوَالِهِمْ فَإِنْ لَمْ
يَتَبَيَّنْ لَهُ مُوَافَقَةُ أَحَدِ الْأَقْوَالِ حَكَى الْخِلَافَ فِيهَا، وَلَمْ يَجْزَمْ بِقَوْلٍ.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِيٍّ فِي مَسَائِلِهِ، قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ:
يَكُونُ الرَّجُلُ فِي قَوْمِهِ قَيْسَالُ عَنِ الشَّيْءِ فِيهِ اخْتِلَافٌ؟ قَالَ: «يُقْتَبَى بِمَا
وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَمَا لَمْ يُوَافِقِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ امْتَسَكَ عَنْهُ»، قِيلَ
لَهُ أَتُجَابُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «لَا».

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَسْأَلَةِ نَصٌّ، وَلَا
أَقْوَالٌ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَلَا عَنْ أَحَدِهِمْ، عَدَلَ إِلَى الْأَصْلِ الرَّابِعِ، الْإِتْيَافِ
ذِكْرُهُ.

□ الأضلُّ الرَّابِعُ: الْحَدِيثُ الْمُرْسَلُ، وَالْحَدِيثُ الضَّعِيفُ.

فَكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْبَابِ شَيْءٌ يَذْفَعُهُ: أَخَذَ بِالْحَدِيثِ الْمُرْسَلِ وَالضَّعِيفِ، وَقَدَّمَهُ عَلَى الْقِيَاسِ.

وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ عِنْدَهُ: الْبَاطِلُ، وَلَا الْمُنْكَرُ، وَلَا الَّذِي فِي رِوَايَتِهِ مُتَّهَمٌ بِحَيْثُ لَا يَسُوغُ الْعَمَلُ بِهِ!

بَلِ الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ عِنْدَهُ قَسِيمُ الصَّحِيحِ، وَقِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ، وَلَمْ يَكُنْ يُقَسَّمُ الْحَدِيثُ إِلَى صَحِيحٍ، وَحَسَنِ، وَضَعِيفٍ، بَلْ إِلَى صَحِيحٍ، وَضَعِيفٍ.

وَلِلضَّعِيفِ عِنْدَهُ مَرَاتِبٌ، فَإِذَا لَمْ يَجِدْ فِي الْبَابِ نَصًّا يَذْفَعُهُ، وَلَا قَوْلَ صَحَابِيٍّ، وَلَا إِجْمَاعًا عَلَى خِلَافِهِ: كَانَ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَهُ أَوَّلَى مِنَ الْقِيَاسِ.

□ وَمِنْ خِلَالِ مَا مَضَى، فَإِنَّ الْحَدِيثَ الْمُرْسَلَ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ:

١- مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ لَعَنِيهِ.

٢- أَوْ مَا كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ مَقْبُولٌ غَيْرُ شَدِيدٍ.

وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْأَثَمَةِ إِلَّا وَهُوَ مُوَافِقٌ لَهُ عَلَى هَذَا الْأَضَلِّ مِنْ

حَيْثُ الْجُمْلَةِ؛ فَإِنَّهُ مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا وَقَدْ قَدَّمَ الْحَدِيثَ الضَّعِيفَ عَلَى الْقِيَاسِ.

فَأَبُو حَنِيفَةَ: قَدَّمَ حَدِيثَ الْقَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى مَحْضِ الْقِيَاسِ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْمَقَالِ؛ بِحَيْثُ إِنَّهُ أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى ضَعْفِهِ. وَقَدَّمَ حَدِيثَ الْوُضُوءِ بِنَيْذِ الثَّمْرِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يُضَعِّفُهُ.

وَقَدَّمَ حَدِيثُ «أَكْثَرُ الْخِيْصِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ»، وَهُوَ ضَعِيفٌ بَانْتِقَافِهِمْ عَلَى مَحْضِ الْقِيَاسِ، فَإِنَّ الَّذِي تَرَاهُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ عَشَرَ مُسَاوٍ فِي الْحَدِّ وَالْحَقِيقَةِ وَالصِّفَةِ لَدَمِ الْيَوْمِ الْعَاشِرِ، وَهَذَا فِيهِ مَا فِيهِ! وَقَدَّمَ حَدِيثُ: لَا مَهْرَ أَقْلُ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، وَأَجْمَعُوا عَلَى ضَعْفِهِ، بَلْ بَطَلَانِهِ عَلَى مَحْضِ الْقِيَاسِ؛ فَإِنَّ بَذْلَ الصَّدَاقِ مُعَاوَضَةً فِي مُقَابَلَةِ بَذْلِ الْبُضْعِ فَمَا تَرَا ضِيَا عَلَيْهِ جَارَ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا.

وَقَدَّمَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: خَبَرَ تَحْرِيمِ صَيْدِ وُجٍّ، مَعَ ضَعْفِهِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَقَدَّمَ خَبَرَ جَوَازِ الصَّلَاةِ بِمَكَّةَ فِي وَقْتِ النَّهْيِ، مَعَ ضَعْفِهِ وَمُخَالَفَتِهِ لِقِيَاسِ غَيْرِهَا مِنَ الْبِلَادِ.

وَقَدَّمَ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ حَدِيثُ: «مَنْ قَاءَ، أَوْ رَعَفَ فَلَيْتَوْضَأَ، أَوْ لِيَتَنَّى عَلَى صَلَاتِهِ»، عَلَى الْقِيَاسِ، مَعَ ضَعْفِ الْخَبَرِ، وَإِزْسَالِهِ!

وَأَمَّا مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ الْحَدِيثَ الْمُرْسَلَ، وَالْمُنْقَطِعَ،

والبلاغات، وقول الصحابي على القياس!

فإذا لم يكن عند الإمام أحمد في المسألة نص، ولا أقوال عن الصحابة، ولا عن أحدهم، ولا حديث مرسّل أو ضعيف: عدل إلى الأصل الخامس، الآتي ذكره.

□ الأصل الخامس: القياس.

كان رحمه الله يستعمل القياس عند الضرورة، وذلك عند عدم وجود أصل من الأصول الأربعة السابقة.

ففي كتاب الخلال عن أحمد قال: «سألت الشافعي عن القياس؟ فقال: إنما يصار إليه عند الضرورة، أو ما هذا معناه».

ثم أعلم أن القياس الجلي الذي استوفت شروطه، وانتفت موانعه هو أصل معتبر عند عامة أهل العلم، لا سيما عند الإمام أحمد رحمه الله، ومع هذا نجد أنه لا يأخذ بالقياس الصحيح عند وجود واحد من الأصول الأخرى، أما عند عدم وجود أحد هذه الأصول الأربعة المذكورة آنفاً، مع داعي الحاجة؛ فإننا نجد الإمام أحمد يأخذ به دون تردد، كما هو ظاهر المذهب عند عامة الأصحاب، كما هو مبحوث ومقرر في كتب أصول الفقه لدى الحنابلة!

فَهَذِهِ الْأُصُولُ الْخَمْسَةُ مِنْ أُصُولِ فِتَاوِي الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَعَلَيْهَا مَذَارُهَا.

وَكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَتَوَقَّفُ أحيانًا فِي الْفُتْيَا لِتَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ عِنْدَهُ، أَوْ لِاخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ فِيهَا، أَوْ لِعَدَمِ اطِّلَاعِهِ فِيهَا عَلَى أَثَرٍ، أَوْ قَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ!

وَكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ شَدِيدَ الْكَرَاهَةِ وَالْمَنْعِ لِلإِفْتَاءِ بِمَسْأَلَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَثَرٌ عَنِ السَّلَفِ، كَمَا قَالَ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ: إِيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لَكَ فِيهَا إِمَامٌ!

وَكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ يُسَوِّغُ اسْتِفْتَاءَ فُقَهَاءِ الْحَدِيثِ، وَأَصْحَابِ مَالِكٍ، وَيَذِلُّ عَلَيْهِمْ، وَيَمْنَعُ مِنْ اسْتِفْتَاءِ مَنْ يُعْرِضُ عَنِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَبْنِي مَذْهَبَهُ عَلَيْهِ، وَلَا يُسَوِّغُ الْعَمَلَ بِفُتْوَاهُ.

قَالَ ابْنُ هَانِيءٍ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: عَنِ الَّذِي جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «أَجْرُوكُمْ عَلَى الْفُتْيَا، أَجْرُوكُمْ عَلَى النَّارِ» أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ، وَفِيهِ إِزْسَالٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «يُفْتِي بِمَا لَمْ يَسْمَعْ»! قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَمَّا أَفْتَى بِفُتْيَا يَغْيِي فِيهَا؟ قَالَ: «فَأْتُمُّهَا عَلَى مَنْ أَفْتَاهَا»، قُلْتُ عَلَى أَيِّ وَجْهِ يُفْتِي؟ حَتَّى يَعْلَمَ مَا فِيهَا؟ قَالَ: «يُفْتِي بِالْبَحْثِ، لَا يَذَرِي إِنْسٍ أَصْلَهَا»!

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي مَسَائِلِهِ مَا أَخْصِي مَا سَمِعْتُ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنْ
كَثِيرٍ مِمَّا فِيهِ الْإِخْتِلَافُ فِي الْعِلْمِ، فَيَقُولُ: «لَا أَذْرِي!»

قَالَ وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا رَأَيْتُ مِثْلَ ابْنِ عُيَيْنَةَ فِي الْفَتْوَى أَحْسَرَ
فُتْيَا مِنْهُ، كَانَ أَهْوَنَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: لَا أَذْرِي!»

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُهُ فِي مَسَائِلِهِ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «وَقَالَ عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ سَأَلَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْغَرْبِ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَنْ
مَسْأَلَةٍ؟ فَقَالَ: لَا أَذْرِي! فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ تَقُولُ لَا أَذْرِي! قَالَ: نَعَمْ،
فَأَبْلَغُ مِنْ وَرَاءَكَ أَنِّي لَا أَذْرِي!»

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ كُنْتُ أَسْمَعُ أَبِي كَثِيرًا يُسْأَلُ عَنِ الْمَسَائِلِ، فَيَقُولُ:
«لَا أَذْرِي»، وَيَقِفُ إِذَا كَانَتْ مَسْأَلَةٌ فِيهَا اخْتِلَافٌ.

وَكَثِيرًا مَا كَانَ يَقُولُ: «سَلْ غَيْرِي»، فَإِنْ قِيلَ لَهُ مَنْ نَسَأَلُ، قَالَ:
«سَلُوا الْعُلَمَاءَ»، وَلَا يَكَادُ يُسَمِّي رَجُلًا بِعَيْنِهِ.

قَالَ وَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ لَا يُفْتِي فِي الطَّلَاقِ،
وَيَقُولُ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا!»

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: الْجُرَازَةُ عَلَى الْفُتْيَا تَكُونُ مِنْ قَلَّةِ الْعِلْمِ، وَمِنْ غَرَارَتِهِ
وَسِعَتِهِ، فَإِذَا قَلَّ عِلْمُهُ أَفْتَى عَنْ كُلِّ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَإِذَا اتَّسَعَ
عِلْمُهُ اتَّسَعَتْ فُتْيَاهُ!

وَلِهَذَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ أَوْسَعِ الصَّحَابَةِ فُتْيَا، فَقَدْ جَمَعَ أَبُو بَكْرٍ

مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْمَأْمُونِ: فُتِنَا ابْنُ
عَبَّاسٍ فِي عَشْرِينَ كِتَابًا، وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ الْمَذْكُورُ أَخَذَ اثْنَةَ الْعِلْمِ.
وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: وَاسِعَ الْفُتْيَا، وَمَعَ ذَلِكَ كَانُوا يُسَمُّونَهُ
الْجَرِيءَ.

هَذَا مُجْمَلُ مَسَائِلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْفُتْيَا، وَالْاجْتِهَادِ، وَاسْتِنْبَاطِ
الْأَحْكَامِ.

□ وَخُلَاصَةُ هَذِهِ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ: هُوَ مَا جَاءَ ذِكْرُهُ وَتَقْرِيرُهُ
فِي كِتَابِ «الْمُسَوَّدَةِ» لَالِ تَيْمِيَّةَ (٢/ ٩٤٤): «فَضْلٌ: وَمَا أَجَابَ عَنْهُ
بِكِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قَوْلِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ: فَهُوَ مَذْهَبُهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَ
أَحَدِهِمْ عِنْدَهُ حُجَّةٌ عَلَى الْأَصَحِّ، وَمَا رَوَاهُ مِنْ سُنَّةٍ، أَوْ أَثَرٍ وَصَحَّحَهُ،
أَوْ حَسَّنَهُ، أَوْ رَضِيَ سَنَدَهُ، أَوْ دَوَّنَهُ فِي كُتُبِهِ، وَلَمْ يَرُدَّهُ، وَلَمْ يُفْتِ
بِخِلَافِهِ: فَهُوَ مَذْهَبُهُ...

وَإِنْ ذَكَرَ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي مَسْأَلَةٍ قَوْلَيْنِ: فَمَذْهَبُهُ أَقْرَبُهُمَا مِنْ
كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ، سَوَاءً عَلَّلَهُمَا أَمْ لَا، إِذَا لَمْ يُرْجَحْ أَحَدُهُمَا،
وَلَمْ يَخْتَرْهُ، أَوْ يُحَسِّنَهُ» انْتَهَى.

وَمَنْ أَرَادَ شَرْحَ هَذِهِ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ؛ فَعَلَيْهِ
بِكِتَابِ «أُصُولِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ شَرْحِ أُصُولِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» تَأَلَّفَ

أبئ مَحْمَدٍ مَعْجَدِي بِنِ حَمْدِي، فَقَدْ شَرَحَهَا فِي مُجَلَّدِي.

□ تَنَمُّة: قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ»
(٢٤٨): «قَالَ الْمِثْمُونِيُّ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ - يَغْنِي أَحْمَدَ - يُسْأَلُ عَنْ
مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ: «وَقَعَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ؟ بَلِيشْمُ بِهَا بَعْدُ؟!»
قَالَ ابْنُ رَجَبٍ: وَقَدْ انْقَسَمَ النَّاسُ فِي هَذَا أَفْسَامًا:

- فَمِنْ أَتْبَاعِ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَنْ سَدَّ بَابَ الْمَسَائِلِ؛ حَتَّى قَلَّ فَقْهُهُ
وَعِلْمُهُ بِحُدُودِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ، وَصَارَ حَامِلٌ فِيهِ غَيْرَ فَقِيهِ!
- وَمِنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ الرَّأْيِ مَنْ تَوَسَّعَ فِي تَوْلِيدِ الْمَسَائِلِ قَبْلَ وَقُوعِهَا
مَا يَقَعُ فِي الْعَادَةِ مِنْهَا، وَمَا لَا يَقَعُ، وَاشْتَغَلُوا بِتَكْلِيفِ الْجَوَابِ عَنْ
ذَلِكَ، وَكَثُرَتِ الْخُصُومَاتُ فِيهِ وَالْجِدَالُ عَلَيْهِ؛ حَتَّى يَتَوَلَّدَ مِنْ ذَلِكَ
افْتِرَاقُ الْقُلُوبِ، وَيَسْتَقَرَّ فِيهَا بِسَبَبِهِ الْأَهْوَاءُ وَالشَّحْنَاءُ وَالْعَدَاوَةُ
وَالْبَغْضَاءُ، وَيَقْتَرَنَ ذَلِكَ كَثِيرًا بِنَيْتَةِ الْمُعَالَبَةِ، وَطَلَبِ الْعُلُومِ وَالْمُبَاهَاةِ،
وَصَرْفِ وَجْهِ النَّاسِ، وَهَذَا مِمَّا دَمَّهُ الْعُلَمَاءُ الرَّيَّاسِيُّونَ، وَدَلَّتِ الشُّنَّةُ
عَلَى قُبْحِهِ وَتَخَرُّبِهِ.

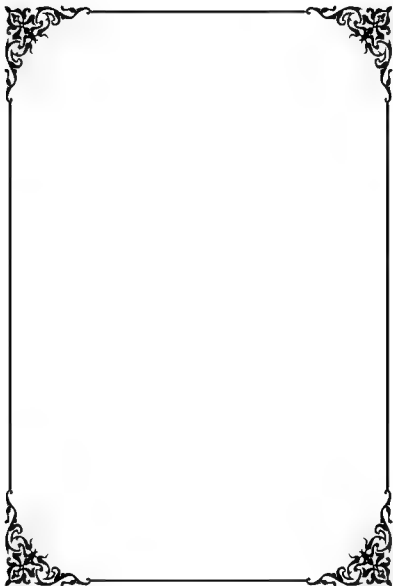
- وَأَمَّا فُقَهَاءُ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْعَامِلُونَ بِهِ فَإِنَّ مُعْظَمَ هَمِّهِمْ: الْبَحْثُ
عَنْ مَعَانِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَا يُفَسِّرُهُ مِنَ الشُّنَنِ الصَّحِيحَةِ، وَكَلَامِ
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَعَنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَصَحِيحِهَا

وسَقِيمَهَا، ثُمَّ الْفَقْهُ فِيهَا، وَتَفْهِيمُهَا، وَالْوُقُوفُ عَلَى مَعَانِيهَا، ثُمَّ مَعْرِفَةُ
كَلَامِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ فِي أَنْوَاعِ الْعُلُومِ مِنَ التَّفْسِيرِ،
وَالْحَدِيثِ، وَمَسَائِلِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَأَصُولِ الشَّيْءِ وَالزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ،
وغير ذلك.

وهذا هو طَرِيقَةُ الإمام أحمد، وَمَنْ وَاظَفَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ
الرَّيَّانِيِّينَ، وَفِي مَعْرِفَةِ هَذَا سُغْلٌ شَاغِلٌ عَنِ الشَّاعُلِ بِمَا أُخِذَتْ مِنَ
الرَّأْيِ مِمَّا لَا يَنْتَفَعُ بِهِ، وَلَا يَقَعُ، وَإِنَّمَا يُورِثُ التَّجَادُلَ فِيهِ الْخُصُومَاتِ
وَالجِدَالَ وَكَثْرَةَ الْقَيْلِ وَالْقَالِ.

وَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ كَثِيرًا إِذَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُؤَلَّدَاتِ
الَّتِي لَا تَقَعُ، يَقُولُ: «دَعُونَا مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْمُحْدَثَةِ!»

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ: وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقَةَ طَلَبِ الْعِلْمِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ
تَمَكَّنَ مِنْ فَهْمِ جَوَابِ الْحَوَادِثِ الْوَاقِعَةِ غَالِبًا؛ لِأَنَّ أَصُولَهَا تُوجَدُ فِي
تِلْكَ الْأَصُولِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا، وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ سُلُوكُ هَذَا الطَّرِيقِ خَلْفَ
أُيُومَةٍ أَهْلِهِ الْمُجْمَعِ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَاسَتِهِمْ: كَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ،
وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي عُيَيْدٍ، وَمَنْ سَلَكَ مَسْلَكَهُمْ؛ فَإِنَّ مِنْ ادَّعَى سُلُوكَ هَذَا
الطَّرِيقِ عَلَى غَيْرِ طَرِيقِهِمْ وَقَعَ فِي مَفَاوِزَ وَمَهَالِكٍ، وَأَخَذَ بِمَا لَا يَجُوزُ
الْأَخْذُ بِهِ، وَتَرَكَ مَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ. انْتَهَى.





الباب التاسع

معالم أطوار نشأة المذهب الحنبلي

هذه لمحة تاريخية عن الأطوار التي مرَّ بها الفقه الإسلامي؛ حيث جرى بعض أهل العلم على تصنيف الأذوار، أو المراحل التي مرَّ بها الفقه إلى الأذوار التالية:

- ١- عصر النبي .
- ٢- عصر الصحابة رضي الله عنهم، ومنهم من يُعبر عنه بعصر الخلفاء الراشدين.
- ٣ عصر التابعين.
- ٤- عصر تابعي التابعين، والأئمة المجتهدين، وينتهي بأواخر القرن الرابع.
- ٥- عصر تقاصر الاجتهاد، وظهور التقليد والجمود، إلى سقوط بغداد على يد التتر سنة (٦٥٦).
- ٦- عصر ما بعد سقوط بغداد إلى عصرنا الحاضر.

أَمَّا تَارِيخُ أَطْوَارِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ بِخَاصَّةٍ؛ فَإِنَّهَا تَخْتَلِفُ مِنْ مَذْهَبٍ إِلَى مَذْهَبٍ آخَرَ، بَلْ نَجِدُهَا تَخْتَلِفُ أَيْضًا فِي الْمَذْهَبِ الْوَاحِدِ مِنْ تَحْدِيدِ عَالَمٍ إِلَى آخَرَ، لِكِنَّهَا فِي حَقِيقَتِهَا تَخْتَلِفُ فِي عِبَارَاتِهَا لَا فِي اعْتِبَارَاتِهَا، وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْأَصْطِلَاحَاتِ الَّتِي مَشَى عَلَيْهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، وَهِيَ مُتَقَارِبَةٌ، لَكِنْ يَدْخُلُهَا شَيْءٌ مِنَ التَّحَكُّمِ فِي تَحْدِيدِ الزَّمَنِ بِدَايَةِ وَنَهَايَةِ كُلِّ دَوْرٍ، فَهُوَ تَحْدِيدُ تَقْرِيْبِيٍّ، فَإِلَى ذِكْرِ أَطْوَارِ نَشْأَةِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» بِاخْتِصَارٍ:

□ الطُّورُ الْأَوَّلُ: طَوْرُ النُّشُوءِ وَالتَّأْسِيسِ.

وَيَبْدَأُ هَذَا الطُّورُ مِنَ الْحَيَاةِ الْعِلْمِيَّةِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَيَنْتَهِي بِوَفَايَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ (٢٤١).

لَقَدْ مَضَى مَعَنَا أَنَّ الْأَيْمَةَ أَصْحَابَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ كَانُوا عَلَى سُنَنِ الْهُدَى، وَمَا عَرَفُوا التَّمَذُّبَ أَبَدًا؛ حَتَّى إِذَا تَقَاصَرَ الْعِلْمُ فِي النَّاسِ، وَقَلَّ طُلَابُهُ صَارَ لَهُوْلَاءِ الْأَيْمَةِ اتِّبَاعٌ وَتَلَامِيذَةٌ أُخْيَارٌ، حَفِظُوا عِلْمَهُمْ وَأَخَذُوا عَنْهُمْ، فَرَوَوْهُ، وَدَوَّنُوهُ، وَنَسَرُوهُ، وَتَتَبَعُوا أَصُولَهُ، وَقَوَاعِدَهُ؛ حَتَّى ظَهَرَتْ الْمَذَاهِبُ الْأَرْبَعَةُ الْمَشْهُورَةُ.

فَكَانَ مِنْ آخِرِهِمْ وَأَوْسَعِهِمْ رَوَايَةً وَأَثَرًا صَاحِبُ دِيْوَانِ الْإِسْلَامِ فِي الرِّوَايَةِ «الْمُسْنَدُ»: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالنَّاظِرُ إِلَى فِقْهِهِ مِنْ سَبْقِهِ مِنْ كَوْنِ الدَّلِيلِ، وَنَاطُورَةِ الشُّنَّةِ وَالتَّنْزِيلِ،

وَالَّذِي اخْتَوَشَهُ الطُّلَّابُ مِنْ سَائِرِ الْأَفَاقِ، وَقَصَدَهُ الْمُسْتَفْتُونَ، فَصَارَ لَهُ فِي مَجَالَاتِ: التَّلَقِّي، وَاللِّقَاءِ، وَالْإِلْقَاءِ، مَا جَعَلَهُ إِمَامًا فِي الْأَثَرِ، الْأَمْرُ الَّذِي كَانَ سَبَبًا ظَاهِرًا فِي تَكْوِينِ مَلَكَتِهِ الْفِقْهِيَّةِ، بَعِيدَةَ النَّظَرِ، مَحْفُوفَةً بِالذَّلِيلِ الصَّحِيحِ، وَالتَّغْلِيلِ الصَّرِيحِ، فَعِنْدَ هَذَا حُدُوثُ أُصُولِ مَذْهَبِهِ، وَحُقُوقُ قَوَاعِدِ مَنْهَجِهِ مِنْ خِلَالِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَثَرِ.

فَإِنَّ ظُهُورَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَحُبَّهُ لِلرُّوَايَةِ وَالسَّمَاعِ، يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِ كَثَرَةِ شُبُوحِهِ، لِأَجْلِ هَذَا اتَّجَهَتْ إِلَيْهِ أَنْظَارُ الطُّلَّابِ مِنَ الْأَفَاقِ الَّذِينَ يَبْلُغُونَ فِي دَرَسِهِ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِمِائَةٍ مَا مِنْهُمْ إِلَّا وَهُوَ صَاحِبُ مَخْبَرَةٍ، فَضْلًا عَنْ كَثَرَةِ الْمُسْتَمِعِينَ وَالْمُسْتَعْلِينَ وَالْمُسْتَفْتِينَ؛ مِمَّا جَعَلَ الرُّوَايَةَ وَفَقْهَهَا يَسِيرَانِ فِي حَلَقَاتِ دَرَسِهِ عَلَى قَدَمِ النَّسَائِيِّ، فَصَارَ لَهُ تَفَوُّقٌ فِي إِمَامَةِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، مَا يَشْهَدُ بِهِ الْقَاصِي وَالذَّانِي.

وَمِنْ هُنَا؛ دَوْنَ أَصْحَابِهِ الْمَسَائِلَ عَنْهُ، وَاعْتَنَوْا بِأَقْوَالِهِ، وَأَفْعَالِهِ، غَايَةَ الْعِنَايَةِ؛ حَتَّى فَاقَ أَقْرَانَهُ، وَلَمْ يُدْرِكْ مَنْ بَعْدَهُ مَكَانَهُ، فِي «تَدْوِينِ الْمَسَائِلِ عَنْهُ» فِي الْفِقْهِ، وَالْأُصُولِ، وَالْإِعْتِقَادِ، وَسَائِرِ أَبْوَابِ الدِّينِ، فَصَارَ طُلَّابُهُ بِهَذَا أَعْلَامًا فِي زَمَانِهِمْ، وَحِفَاطًا لِعِلْمِ شَيْخِهِمْ، وَمُؤَسَّسِ مَدْرَسَتِهِمْ: «مَدْرَسَةِ فِقْهِ الدَّلِيلِ».

□ الطُّورُ الثَّانِي: طَوْرُ التَّدْوِينِ وَالْجَمْعِ وَالشُّمُوءِ.

وَيَبْدَأُ هَذَا الطُّورُ مِنْ مُتَنَصِّفِ الْقَرْنِ الثَّالِثِ؛ حَتَّى أَوَائِلِ الْقَرْنِ الْخَامِسِ.

وَامْتِدَادًا لِجُهُودِ تَلَامِيذِ الْإِمَامِ فِي تَدْوِينِ مَسَائِلِهِ، قَامَ بَعْدَهَا حَفْدَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِتَدْوِينِ مَسَائِلِهِ وَعُلُومِهِ: جَمْعًا، وَتَرْتِيبًا، وَتَحْقِيقًا، وَتَرْجِيحًا.

فَقَدْ ظَهَرَ فِي الْجَيْلَيْنِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ مَنْ جَمَعَ هَذِهِ الْمَسَائِلَ فِي كُتُبٍ جَامِعَةٍ، فَكَانَ مِنْ أَشْهَرِهِمْ:

الْأَوَّلُ: أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٣١١).

وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هَارُونَ، صَاحِبُ أَبِي بَكْرٍ الْمَرْزُوقِيِّ، أَلْفَ كِتَابٍ «الْجَامِعُ لِعُلُومِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»، الَّذِي بَلَغَ نَحْوُ مِائَتَيْنِ جُزْءًا، وَهُوَ كِتَابٌ لَمْ يُصَنَّفْ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِثْلُهُ.

فَلَقَتْ بِهَذَا الْأَنْظَارَ، وَصَارَ مَطْلَبًا لِعُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ، وَمِنْ هُنَا بَدَأَ ظُهُورُ الْإِنْتِسَابِ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَأَخَذَتْ أَصُولُ الْمَذْهَبِ، وَخُطُوطُهُ الْعَرِيشُ، وَمُصْطَلَحَاتُهُ الدَّقِيقَةُ، وَأَثَارُهُ النَّفِيسَةُ: مَحَلَّ دَرَسٍ، وَتَدْرِيسٍ، وَاسْتِقْرَاءٍ، وَتَأْلِيفٍ، وَتَقْرِيبٍ، وَتَلْقِينٍ، كُلُّ هَذَا بِالْإِسْنَادِ، وَالتَّلْفِي، طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ، وَجَمَاعَةً عَنْ جَمَاعَةٍ، وَيُسَمَّى هَذَا الدَّوْرُ، وَالدَّوْرُ الَّذِي قَبْلَهُ، بِاسْمِ: «طَبَقَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ»، وَيَنْتَهِي بِوَفَاةِ شَيْخِ الْمَذْهَبِ فِي زَمَانِهِ:

الحسن بن حامد (٤٠٣)، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وصار قصبُ السبق لصاحب الأثر الخالد: الفقيه أحمد بن محمد الخلال.

الثاني: أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله، المشهور بالخرقي، المتوفى سنة (٣٣٤)، تلمذ على يد أصحاب أبي بكر المروزي، وجمع مسائل الإمام، وبرع في المذهب، وكان من أوائل من وضع المتنون في مذهب الحنابلة.

الثالث: غلام الخلال أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد، المتوفى سنة (٣٦٣)، صاحب الخلال، وخدمه؛ حتى اشتهر بلقب: «غلام الخلال»!

□ الطور الثالث: طور التحرير والتنقيح.

ويبدأ هذا الطور من أوائل القرن الخامس؛ حتى منتصف القرن التاسع.

فمن خلال الدورين السابقين استقرت كتب مسائل الرواية مدونة، ثم مجموعة في: «جامع المسائل» للخلال، ثم: «جامع المذهب» للحسن بن حامد، وفي تضاعيف ذلك متنون، كـ «مختصر الخرقي»، الذي تناوله الحنابلة بالشرح، ونحوه.

فَكَانَتْ هَذِهِ الدَّخِيرَةُ - كُتِبَ الْمَسَائِلِ - أَمَامَ شُيُوخِ الْمَذْهَبِ،
وَمُحَقِّقِيهِ، وَمُتَّفَحِيهِ؛ انْتِدَاءً مِنْ طَبَقَةِ الْمُتَوَسِّطِينَ الَّتِي تَبْدَأُ بِوَفَاةِ
الْحَسَنِ بْنِ حَامِدٍ (٤٠٣)، وَمُرُورًا بِطَبَقَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّتِي تَبْدَأُ بِمُحَقِّقِ
الْمَذْهَبِ: الْعَلَاءِ الْمَرْذَاوِيِّ (٨٨٥)، رَحِمَهُ اللَّهُ الْجَمِيعَ.

فَنَسْتَطِيعُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ هَذَا الطُّورَ اسْتَقَرَّ فِيهِ الْمَذْهَبُ مِنْ حَيْثُ
الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ، لِكِنَّةِ لَمْ يَزَلْ فِي حَاجَةٍ إِلَى زِيَادَةِ ضَبْطٍ وَتَحْرِيرٍ
وَتَنْفِيحٍ لِمَسَائِلِ أَبْوَابِ الْفِقْهِ الْفَرْعِيَّةِ الَّتِي تُخَرِّجُ عَلَى الْمَسَائِلِ الْمَرْوِيَّةِ
عَنِ الْإِمَامِ، وَعَلَى أُصُولِ مَذْهَبِهِ.

□ فَمِنْ هُنَا؛ جَاءَ دَوْرٌ كَثِيرٌ مِنْ مُحَقِّقِي الْمَذْهَبِ الَّذِينَ خَدَمُوا
«الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ» بِالنَّصْنِيفِ فِي الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ وَالْمَثُونِ وَالشُّرُوحِ،
وَالْتَرْجِيحِ وَالتَّخْرِيجِ، وَغَيْرِهَا، فَكَانَ مِنْ أَهْزِهِمِ:
أَوَّلًا: مِنْ طَبَقَةِ الْمُتَوَسِّطِينَ.

الْأَوَّلُ: الْقَاضِي أَبُو يَغْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْفَرَّاءِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
(٤٥٨)؛ حَيْثُ انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْمَذْهَبِ، وَلَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ فِي الْفِقْهِ
وَالْأُصُولِ، وَلَهُ أَيْضًا تَنْفِيحَاتٌ وَتَخْرِيجَاتٌ وَتَرْجِيحَاتٌ وَغَيْرُهَا مِمَّا
اعْتَمَدَهُ مُحَقِّقُو الْمَذْهَبِ مِنْ بَعْدِهِ.

الثَّانِي: أَبُو الْخَطَّابِ الْكَلُودَانِيُّ مَحْفُوظُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٥١٠)، وَهُوَ تَلْمِيزُ الْقَاضِي أَبِي يَغْلَى؛ حَيْثُ بَرَعَ فِي
الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ، وَصَنَّفَ كُتُبًا كَثِيرَةً فِي خِدْمَةِ الْمَذْهَبِ.

الثَّالِثُ: ابْنُ عَقِيلٍ أَبُو الْوَفَاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٥١٣)، وَهُوَ أَيْضًا تَلْمِيزُ الْقَاضِي أَبِي يَغْلَى، فَقَدْ خَدَمَ الْمَذْهَبَ خِدْمَةً جَلِيلَةً، وَكَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ الْمُحَقِّقِينَ.

الرَّابِعُ: ابْنُ الْجَوَازِي، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٥٩٧)، وَهُوَ مِنْ نَسْلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَقَدْ بَرَعَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعُلُومِ، وَلَهُ مَوْلُفَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي خِدْمَةِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» خَاصَّةً. ثَابِتًا: مِنْ طَبَقَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ.

الأَوَّلُ: ابْنُ قُدَامَةَ، أَبُو مُحَمَّدٍ مُوَفَّقُ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٢٠)؛ حَيْثُ انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» فِي عَصْرِهِ، وَخَدَمَ الْمَذْهَبَ خِدْمَةً عَظِيمَةً بِالتَّصْنِيفِ فِي الْفِقْهِ وَالْأُصُولِ، وَبَشْرَحِهِ «مَتَنَ الْخِرَقِيِّ»، الشَّرْحَ الْمَعْرُوفَ بِاسْمِ: «الْمُغْنِي»، وَكَانَتْ لَهُ مُتُونٌ فِقْهِيَّةٌ لَاقَتْ اهْتِمَامَ الْحَنَابِلَةِ مِنْ بَعْدِهِ، فَقَامُوا بِشَرْحِهَا فِي شُرُوحٍ كَثِيرَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ الْيَدُ الطُّوْلَى - بَعْدَ اللَّهِ - فِي اسْتِقْرَارِ الْمَذْهَبِ، وَشُمُوحِهِ، وَدَوَامِهِ.

الثَّانِي: الْمَجْدُ أَبُو الْبَرَكَاتِ، مَجْدُ الدِّينِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٥٢)، وَلَهُ فِي فِقْهِ الْحَنَابِلَةِ مُصَنَّفَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ مِنْ أَشْهَرِهَا كِتَابُهُ «الْمُحَرَّرُ»، وَلَهُ تَرْجِيحَاتٌ مُقَدِّمَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ.

والمجّد هذا: هو جدّ ابن تيميّة، ولهذا يُقال عنه: الجدّ ابن تيميّة.

الثالث: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الملقّب بابن تيميّة الحرّاني، المتوفّى سنة (٧٢٨)، تعلّم العلم ودرس «الفقه الحنبلي»، وبلغ الإمامة في أصول الدين وفروعه؛ حتّى تأهل رحمه الله تعالى للفقهاء وهو دون العشرين من عمره، صنّف كتباً متعدّدة في العقيدة، وفي الفقه وأصوله، منها «شرح العمدة» لابن قدامة، وله اجتهدات فقهية بلغت الأفاق، ونفع الله تعالى بها البلاد والعباد، وأثنى عليه المؤفّق والمخالف.

الرابع: أبو عبد الله محمد بن بكر بن أيوب، المشهور بابن قيم الجوزيّة، المتوفّى سنة (٧٥١)، ولقّب بابن قيم الجوزيّة؛ لأنّ أباه كان ناظرًا على مدرّسة الجوزيّة، وقد تتلمذ على ابن تيميّة، ووافقه على كثير من اجتهداته، كما أنّه نصر «المذهب الحنبلي»، وله فيه كتب، من أشهرها كتابه «إعلام الموقعين»، وغيره.

□ الطور الرابع: طور الاستقرار والاستقرار.

ويبدأ هذا الطور من منتصف القرن التاسع؛ حتّى نهاية القرن الرابع عشر.

وفي هذا الطُّورِ اسْتَقَرَّ فِيهَا الْمَذْهَبُ تَمَامًا، فَعِنْدَهَا قَامَ مُتَأَخَّرُو
الْمَذْهَبِ مِثْلَ أَصْلَافِهِمْ فِي التَّصْنِيفِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيرٍ أَوْ تَخْرِيجٍ إِلَّا
نَادِرًا، وَلَكِنْ تَمَيَّزَتْ هَذِهِ الْفِتْرَةُ بَيِّنَاتٍ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْمَذْهَبُ مِنْ
رَوَايَاتٍ وَأَوْجُهٍ فِي مُقَابِلِ الرُّوَايَاتِ وَالْأَوْجُهِ الَّتِي خَالَفَتْ الْمُعْتَمَدَ
مِنْ الْمَذْهَبِ.

وَهَذَا الطُّورُ يَنْتَظِمُ مِنْ أَثْنَاءِ طَبَقَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى الْآخِرِ، مُنْسِمًا
إِلَى عَصْرِنَا.

وَيَصِحُّ أَنْ نُسَمِّيَهُ: طُورُ الاسْتِفَادَةِ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ، فَهُوَ اجْتِرَازُ
لِهَذَا الثَّرَاثِ الْمَوْزُوثِ، وَيَنْدُرُ فِيهِ التَّخْرِيجُ وَالتَّحْرِيرُ، وَقَدْ تَرَقَّى هَذَا
الطُّورُ إِلَى الطُّورِ الْخَامِسِ بَعْدَهُ، كَمَا سَيَأْتِي.

□ وَمِنْ أَمْزَجِ عُلَمَاءِ هَذَا الطُّورِ:

الْأَوَّلُ: علاءُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْدَاوِيُّ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٨٨٥)، وَلَهُ كِتَابُ «الْإِنْصَافِ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ
الْخِلَافِ»، وَهُوَ مِنْ أَجَلِّ الْمُصَنَّفَاتِ الَّتِي حَوَّرَتْ رَوَايَاتِ الْمَذْهَبِ
وَأَوْجُهَهُ وَتَرْجِيحَاتِهِ، بَلْ هُوَ عُمْدَةُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِمَّنْ كَتَبَ وَصَنَّفَ وَأَلْفَ
فِي مَذْهَبِ الْحَنْبَالِيَّةِ، وَأَفْتَى وَنَاطَرَ.

الثَّانِي: يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي، الشَّهِيرُ بِـ «ابْنِ الْمَبْرَدِ»، الْمُتَوَفَّى
سَنَةَ (٩٠٩)، مِنْ أَشْهَرِ كُتُبِهِ، كِتَابُ «مُغْنِي ذَوِي الْأَفْهَامِ عَنِ الْكُتُبِ

الكثيرة في الأحكام»، وغيره.

الثالث: أبو النجاشي الدّين موسى بن أحمد بن موسى بن سالم ابن عيسى الحجاوي المقدسي، ثمّ الدمشقي الصّالحي، المتوفى سنة (٩٦٨)، صاحب كتاب «الإقناع لطالب الانتفاع»، و«زاد المستنفع»، وغيرها.

الرابع: أبو بكر تقي الدّين محمد بن العلامة أحمد بن عبد العزيز الفتوح المصري، الشهير بابن النّجار، المتوفى سنة (٩٧٢)، صاحب كتاب «مُنتهى الإرادات»، وشرحَه بنفسه، وله غيره.

الخامس: مُحقق المذهب الشيخ منصور بن يونس البهوتي، المتوفى سنة (١٠٥١)، صاحب كتاب «كشاف القناع»، وشرح مُنتهى الإرادات، و«الروض المربع»، وله جهودٌ كثيرة في خدمة المذهب، ولمؤلفاته القبول عند متأخري الحنابلة.

السادس: عبد القادر بن مصطفى الدمشقي، المعروف بابن بدران، المتوفى سنة (١٣٤٦)، له كتاب «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل»، وله حواش على «الروض المربع»، وعلى شرح المُنتهى للبهوتي، وله في أصول الفقه «نزهة الحاطر العاطر شرح روضة الناظر» لابن قدامة، وغيرها كثير.

□ الطُّورُ الْخَامِسُ: طَوْرُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ وَتَحْقِيقِهَا.

وَيَبْدَأُ هَذَا الطُّورُ مِنْ بَدَايَةِ الْقَرْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا.

وَيُعْتَبَرُ هَذَا الطُّورُ مِنْ أَهَمِّ الْأَطْوَارِ؛ لَكَوْنِهِ أَعَادَ لِلْمَذْهَبِ قُوَّتَهُ
وَأَمْجَادَهُ، وَأَخْيَى فِيهِ الرُّوحَ الْعِلْمِيَّةَ بَعْدَ أَنْ كَادَتْ تَخْمَدُ جَذْوَتُهُ.

وَهَذَا الطُّورُ هُوَ مِنْ خَصَائِصِ عَصْرِنَا، وَسِمَاتِ الدِّرَاسَاتِ
الْجَامِعِيَّةِ الْعُلْيَا، فِي أَغْقَابِ وَفَرَةِ الْمَطَابِعِ، وَتَطَوُّرِ الدِّرَاسَاتِ النِّظَامِيَّةِ؛
حَيْثُ جُمِعَتْ فِيهِ تَحْقِيقَاتُ الثَّرَاثِ الْحَنْبَلِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ وَسَائِلِ الْحُصُولِ
عَلَى الشَّهَادَاتِ الْعَالَمِيَّةِ: كـ «الْمَاجِسْتِير»، و«الدُّكْتُورَاه» «أَي: الْعَالَمِيَّةِ
الْعَالِيَةِ»، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَعْمَالِ الْفَرْدِيَّةِ، وَالْمُؤَسَّسَاتِ الْعِلْمِيَّةِ.

إِضَافَةً إِلَى الْجُهُودِ الْحُرَّةِ الْمُتَتَابِعَةِ فِي بَعْثِ كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ الثَّرَائِيَّةِ
وَنَشْرِهَا مَطْبُوعَةً مُحَقَّقَةً.

فَمِنْ هُنَا؛ أُنْشِئَتْ مُؤَسَّسَاتٌ لَتَحْقِيقِ مَخْطُوطَاتِ الثَّرَاثِ الْحَنْبَلِيِّ؛
حَيْثُ زَادَتْ عَلَى (٢٥٠) كِتَابًا تَمَّ تَحْقِيقُهَا؛ حَتَّى يَوْمِنَا هَذَا، وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَلِهَذَا الطُّورِ رِجَالٌ مُحَقِّقُونَ، وَأَهْلٌ عِلْمٌ مُدَقِّقُونَ، وَمُشَارِكُونَ
مُهْتَمُونَ، لَا يَسْغُرُ ذِكْرُهُمْ هُنَا؛ إِلَّا إِنَّا أَتَرْنَا ذِكْرَ بَعْضِ الْمُعَاصِرِينَ مِمَّنْ
لَهُمْ مُشَارَكَاتٌ ظَاهِرَةٌ فِي تَحْقِيقِ كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ، فَكَانَ عَلَى رَأْسِهِمْ:

السَّيِّحُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التُّرْكِيُّ، ثُمَّ يَتْلُوهُ شَيْخُنَا عَبْدُ
الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دُهَيْشٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، ثُمَّ السَّيِّحُ نَاصِرُ بْنُ سَعُودٍ
السَّلَامَةُ فِي غَيْرِهِمْ.

وهؤلاء الثلاثة وغيرهم: يَتَفَاوَتُونَ فِي مَرَاتِبِ التَّحْقِيقِ تَفَاوُتًا
كَبِيرًا، وَهُمْ مَرْتَبَتَانِ:

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: مَنْ عِنْدَهُ عِنَايَةٌ بِتَحْقِيقِ كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ، وَهَؤُلَاءِ
عَلَى قِسْمَيْنِ:

١- مَنْ يُحَقِّقُ بِمُفْرَدِهِ، وَهُمْ قَلِيلٌ.

٢- مَنْ يُحَقِّقُ مَعَ غَيْرِهِ، وَلَوْ بِاسْمِ الْإِشْرَافِ عَلَى التَّحْقِيقِ، وَهُمْ
كَثِيرٌ.

الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: مَنْ عِنْدَهُ اهْتِمَامٌ بِإِخْرَاجِ وَطِبَاعَةِ كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ
حَسَبُ، بَعْضُ النَّظَرِ عَنْ حَصَائِلِ التَّحْقِيقِ الْعِلْمِيِّ، وَهَؤُلَاءِ أَيْضًا عَلَى
قِسْمَيْنِ:

١- مَنْ يُخْرِجُ الْكُتُبَ بِمُفْرَدِهِ.

٢- مَنْ يُخْرِجُهَا بِالتَّعَاوُنِ مَعَ غَيْرِهِ، وَلَوْ بِاسْمِ الْإِشْرَافِ عَلَى
الْإِخْرَاجِ.

وَمَهْمَا تَفَاوَتَتِ التَّحْقِيقَاتُ، وَتَغَايَرَتِ الْمَشَارَكَاتُ؛ إِلَّا إِنَّ الْخَيْرَ لَمْ

يَزَلْ مَعْقُودًا فِي تَحْقِيقِهَا، مَا لَمْ يَكُنِ الْمُحَقِّقُ دَخِيلًا عَلَى أَهْلِ التَّحْقِيقِ؛
وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مُقَابَلَتِهِ لِلنَّسَخِ الْخَطِيئَةِ، أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا هُوَ مِنْ شَأْنِ أُصُولِ
التَّحْقِيقِ الَّتِي لَا يَخْتَلِفُ فِيهَا اثْنَانِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى: بِالْخِيَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ!

فَمَنْ هَذِهِ حَالُهُ - عِبَادًا بِاللَّهِ -، كَانَ وَاجِبًا عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ
النَّاصِحِينَ: التَّحْذِيرُ مِنْهُ، وَالتَّشْهِيرُ بِهِ، مَا لَمْ يَكُفَّ يَدَهُ عَنِ الْعَبَثِ
بِكُتُبِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لَا سِيَّمَا بِكُتُبِ السَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَمَنْ أَرَادَ زِيَادَةَ تَفْصِيلٍ عَنِ أَخْبَارِ الْمُحَقِّقِينَ، وَطَرَائِقِ أَعْمَالِهِمْ
قَبُولًا وَرَدًّا؛ فَلْيَنْظُرْ كِتَابِي: «صِيَانَةُ الْكِتَابِ»، كَمَا فِيهِ بِسُطَّةٌ تَذَكِيرٌ لِمَنْ
تَكَلَّفَ عِبَاءَ قَلَمِ التَّحْقِيقِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.



البَابُ الْعَاشِرُ



الباب العاشر

معالم طبقات الحنابلة الزمانيّة

اضطلع متأخرو الأصحاب على تقسيم علماء المذهب الذين خدموا «المذهب الحنبلي» خدمة ظاهرة، سواء في جمع مرويات الإمام أحمد، أو في ترتيبها، أو غير ذلك من أوجه التأليف مما شأنه يخدم المذهب: مثلاً، وشرحا، ونظماً، واختصاراً، وتخصيصةً، وتحريراً للمسائل بالاختيار والترجيح، والتحقق والتتبع، وما هو المعتمد في المذهب، ونشر أصوله، وقواعده، وضوابطه، إلى غير ذلك.

وقد وصل عدد أعلام «المذهب الحنبلي» نحو «٥٠٠» خمسمائة عالم فقيه، كل منهم له يد في التأليف في شيء من ذلك؛ حتى بلغ مجموع مؤلفاتهم فيه نحو «١٤٠٠» كتاب.

ومن خلال ذلك فقد اضطلع الأصحاب على تقسيم علماء الحنابلة الذين اشتهروا بالتأليف في «المذهب الحنبلي» إلى ثلاث طبقات زمانيّة.

علماً أنّ تقسيم الأصحاب إلى طبقات زمانيّة، هو في حقيقته مضطلع لدى أرباب المذاهب الأخرى، ولهم في كل طبقة تحديد

زَمَنِي يَبْدَأُ بِإِمَامٍ مَذْهَبِهِمْ، وَيَنْتَهِي بِأَحَدِ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ، لِذَا كَانَتْ
الْتَرَاتِيْبُ الرَّمَانِيَّةُ عِنْدَهُمْ مُخْتَلِفَةً بِاخْتِلَافِهِمْ فِي تَحْدِيدِ زَمَنِ كُلِّ طَبَقَةٍ
مِنْ طَبَقَاتِ الْمَذْهَبِ.

□ وَهَآكَ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ الرَّمَانِيَّةِ بِاخْتِصَارٍ:

١ طَبَقَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ.

٢- طَبَقَةُ الْمُتَوَسِّطِينَ.

٣- طَبَقَةُ الْمُتَأَخِّرِينَ.

وَيَبَيِّنُهُمْ كَالآتِي:

□ طَبَقَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ: «٢٤١» إِلَى «٤٠٣».

تَبْدَأُ مِنْ تَلَامِيذَةِ إِمَامِ الْمَذْهَبِ: الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٢٤١)، وَيَنْتَهُونَ بِوَفَاةِ شَيْخِ الْمَذْهَبِ فِي زَمَانِهِ: أَبِي عَبْدِ
اللَّهِ الْحَسَنِ بْنِ حَامِدٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٠٣).

وَرَأْسُ هَذِهِ الطَّبَقَةِ وَرَتَبَتْهَا: تَلْمِيذُهُ الْأَكْبَرُ، حَامِلُ لَوَاءِ الْمَذْهَبِ
وَشَيْخُهُ، وَنَاشِرُهُ فِي زَمَانِهِ، الْإِمَامُ الْمُجْتَهِدُ: الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدُ
بْنُ الْحُسَيْنِ الْفَرَّاءِ، الْمُتَوَفَّى بِدَارِ وَلَادَتِهِ بَغْدَادَ سَنَةَ (٤٥٨).

و«الْفَرَّاءُ» نِسْبَةٌ إِلَى خِيَاطَةِ الْفِرَاءِ وَيَبْعِيهَا، وَهُوَ أَوَّلُ حَنْبَلِيٍّ وَلِيَّ

الْقَضَاءَ سَنَةَ (٤٤٧)، وَهُوَ أَيْضًا أَوَّلُ حَنْبَلِيٍّ مِنْ أَهْلِهِ؛ إِذْ كَانَ أَبُوهُ الْحُسَيْنُ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنْبَلِيَّةِ، وَجَدُّهُ لِأُمِّهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ الدَّقَاقِ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ جَلْبَقَا (٣٩٠)، مِنْ أَهْلِ الرَّوَّاقَةِ.

□ وَعُمْدَةُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَذْهَبِ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ:

١- أَصْحَابُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَخَاصَّتُهُ، وَتَلَامِيذُهُ، وَقَدْ حَوَى جُمْلَتُهُمْ ابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِهِ»، وَتَرَجَمَ بِسَبْعَةِ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِائَةِ نَفْسٍ (٥٧٧)، وَأَمَّا أَصْحَابُ الْمَسَائِلِ مِنْهُمْ فَيَبْلُغُونَ وَاحِدًا وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً نَفْسٍ (١٣١)، كَمَا عَدَّهُمُ الْمَرْذَاوِيُّ فِي خَاتَمَةِ كِتَابِهِ «الْإِنْصَافِ».

□ فَفِيهَا: آلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: وَلَدَاهُ - صَالِحٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ - وَحَفِيدَاهُ: أَحْمَدُ وَزُهَيْرُ ابْنَاءِ صَالِحٍ، وَحَفِيدُ صَالِحٍ: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ.

وَآخَرُونَ مِنْهُمْ أَذْرَكُوا طَبَقَةَ الْمُتَوَسِّطِينَ.

٢- أَصْحَابُ أَصْحَابِهِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى وَقَاةِ الْحَسَنِ بْنِ حَامِدٍ سَنَةَ (٤٠٣)، وَفِي مُقَدِّمَتِهِمْ:

الْخَلَّالُ (٣١١)، وَتَلْمِيذُهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْخِرَقِيُّ (٣٣٤)، وَابْنُ الْمُنَادِي (٣٣٦)، وَالْأَجَرِيُّ (٣٦٠)، وَغُلَامُ الْخَلَّالِ (٣٦٣)، وَابْنُ بَطَّةَ الْمُكَبَّرِي، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ بَطَّةَ (٣٨٧)، وَأَبُو حَفْصٍ الْبَرْمَكِيُّ عُمَرُ

ابنُ أَحْمَدَ (٣٨٧)، وابنُ المُسْلِمِ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (٣٨٧)، والحَسَنُ ابنُ حَامِدٍ (٤٠٣)، ولكُلُّ مِنْهُم كُتِبَ عِلْمِيَّةٌ كَثِيرَةٌ، سَيَأْتِي ذِكْرُ بَعْضِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

□ وَعُنْدَهُ كُتِبَ هَذِهِ الطَّبَقَةُ: كُتِبَ الرِّوَايَةُ، وَخَاتَمْتُهَا: «جَامِعُ الرِّوَايَاتِ» لِلْحَلَالِ، وَ«الشَّافِي»، وَ«التَّنْبِيْهُ» كِلَاهُمَا لَغْلَامِ الْحَلَالِ، فِكِتَابُ: «الْجَامِعِ فِي الْمَذْهَبِ» لِلْحَسَنِ بْنِ حَامِدٍ، بَلْ هِيَ عُمْدَةُ كُتِبِ الْمَذْهَبِ فِي الطَّبَقَتَيْنِ اللَّاحِقَتَيْنِ، إِلَى الْآخِرِ.

و«مُخْتَصَرُ الْخِرَقِيِّ» مُعْتَمَدٌ، وَلِهَذَا خَصَّوْهُ بِالشَّرْحِ، وَالتَّعْقِبِ، كَمَا فِي تَعَقُّبَاتِ غْلَامِ الْحَلَالِ عَلَيْهِ.

فَهَذِهِ ضُرُوبُ التَّأْلِيفِ فِي الْمَذْهَبِ الَّتِي عَنَاهَا عُلَمَاءُ طَبَقَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ بِالتَّأْلِيفِ، بَدَأَ مِنْ كُتِبِ الرِّوَايَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَهِيَ فِي عَدِّ الْمَرْدَاوِيِّ لَهَا «١٣١» كِتَابًا، لِكُلِّ كِتَابٍ مِنْهَا رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، وَأَنَّ الْمُؤَلِّفِينَ بَعْدَهُمْ فِي «الْفِقْهِ وَعُلُومِهِ» إِلَى نِهَايَةِ الطَّبَقَةِ بَوَاقِي الْحَسَنِ بْنِ حَامِدٍ (٤٠٣): هُمْ نَحْوُ الْعَشْرَةِ، وَأَنَّ كُتُبَهُمْ نَحْوُ «٢٥» كِتَابًا.

وَكَمَا تَرَى أَيْضًا: أَنَّ التَّأْلِيفَ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ يَغْتَمِدُ دَوْرَ التَّاسِيْسِ، بِتَذْوِينِ الرِّوَايَةِ لِفَقْهِ أَحْمَدَ، وَرَوَايَتِهَا طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ، ثُمَّ جَمْعُهَا وَتَرْتِيبُهَا وَتَفْقِيْحُهَا، ثُمَّ انْتِخَابِ خُلَاصَةِ الْمُعْتَمَدِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ

مِنْهَا فِي «مُخْتَصَرِ الْخَرْقِيِّ» الَّذِي صَارَ عَلَيْهِ عَمَلُ الْمَشَايخِ: قِرَاءَةٌ،
وَإِقْرَاءٌ، وَحِفْظٌ، وَشَرْحٌ، بَلْ عُمْدَةٌ لَدَى طَبَقَاتِ الْأَصْحَابِ الثَّلَاثِ،
كَمَا يَأْتِي ذِكْرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَأَنَّ مِنْ طَرِيقَتِهِمْ سَرَدُ الْأَدِلَّةِ فِي الْمُخْتَصَرَاتِ، وَالْمُتُونِ، وَانْتَقَلَتْ
إِلَى طَبَقَةِ الْمُتَوَسِّطِينَ بَعْدَهُمْ.

□ طَبَقَةُ الْمُتَوَسِّطِينَ: «٤٠٣ إلى ٨٨٤».

تَبَدُّأً مِنْ تَلَامِيذَةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِ بْنِ حَامِدٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
(٤٠٣)، وَيَسْتَهْوُونَ بِوَقَاةٍ مُجْتَهِدِ الْمَذْهَبِ: بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ ابْنَ
مُفْلِحٍ، صَاحِبِ «الْمُبْدِعِ»، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٨٨٤).

وَهَذِهِ الطَّبَقَةُ حَافِلَةٌ بِشُيُوخِ الْإِسْلَامِ وَالْأَيْمَةِ الْكِبَارِ، وَبُيُوتِ
الْحَنَابِلَةِ فِي الْعِرَاقِ وَالشَّامِ، فَفِيهَا زِينَةُ الدُّنْيَا وَبَهْجَتُهَا فِي زَمَانِهِمْ:

الْمَقَادِسَةُ، ثُمَّ الصَّالِحِيُّونَ، وَأَخْصُ مِنْهُمْ: آلُ قُدَامَةَ بْنِ مِقْدَامٍ،
وَمِنْهُ سَمْعُ الْفِقْهِ وَبَصَرُهُ فِي زَمَانِهِ: الْمُوَفَّقُ ابْنُ قُدَامَةَ (٦٢٠)، قَالَ
عَنْهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «مَا أَغْرِفُ أَحَدًا فِي زَمَانِنَا أَذْرَكَ دَرَجَةَ الاجْتِهَادِ إِلَّا
الْمُوَفَّقَ».

وَشَيْخُهُ ابْنُ الْمَنِيِّ: نَصْرُ بْنُ فَيْثَانَ بْنِ مَطَرٍ النَّهْرَوَانِيِّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٥٨٣)؛ حَيْثُ تَتَلَمَّذَ عَلَيْهِ ابْنُ قُدَامَةَ، وَعَنْهُ أَخَذَ الْفِقْهَ.

وَأَمَّا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَهُوَ تَلْمِيزُ تَلْمِيزِهِ أَبِي
بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَلَاوِيِّ.

وَفِيهَا: أَلْ تَيْمِيَّةَ التَّمِيرِيُّونَ نَسَبًا، الْحَرَّائِيُّونَ مَوْطِنًا، ثُمَّ الدَّمَاشِقَةُ.
مِنْهُمْ: سَمِعُ الْإِسْلَامَ وَبَصَرُهُ فِي زَمَانِهِ، وَمُجَدِّدُ الدِّينِ بَعْدَ انْدِرَاسِهِ،
شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٢٨)، وَوَالِدَةُ: عَبْدُ
الْحَلِيمِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٨٢)، وَجَدُّهُ الْمَجْدُ تَلْمِيزُ الْمُؤَقِّقِ ابْنِ قُدَامَةَ:
مَجْدُ الدِّينِ أَبُو الْبَرَكَاتِ عَبْدُ السَّلَامِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٥٢)، قَالَ عَنِ
الثَّلَاثَةِ ابْنِ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَرْجَمَةِ عَبْدِ الْحَلِيمِ: «كَوْكَبٌ بَيْنَ شَمْسٍ
وَقَمَرٍ».

السُّنْسُ: شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْإِبْرَاهِيمُ، وَالْقَمَرُ: الْجَدُّ، الْمَجْدُ، رَحِمَهُ اللَّهُ
الْجَمِيعُ.

وَفِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ تَلَامِذَةُ الْقَاضِي، وَأَقْرَانُهُ، وَأَصْحَابُهُ، وَأَبْنَاؤُهُ:
مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، الشَّهِيرُ، صَاحِبُ «الطَّبَقَاتِ»، وَمُحَمَّدُ أَبُو خَازِمٍ،
وَعَبْدُ اللَّهِ أَبُو قَاسِمٍ، وَأَبُو يَغْلَى الصَّغِيرُ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي خَازِمٍ: مُحَمَّدُ بْنُ
مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ الْفَرَّاءِ عِمَادُ الدِّينِ، حَفِيدُ الْقَاضِي أَبِي
يَغْلَى.

وَفِيهَا: الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ابْنُ أَبِي مُوسَى الْهَاشِمِيُّ، وَعَمُّهُ
الشَّرِيفُ ابْنُ أَبِي مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ.

وفي هذه الطبقة يُؤْتِ الحَنَابِلَةُ المَشْهُورَةَ بِالْعِلْمِ وَالْفَضْلِ الَّذِينَ
انْتَفَعَ بِعِلْمِهِمْ أَهْلُ المَذَاهِبِ الأُخْرَى، بَلْ أَهْلُ الإِسْلَامِ كَافَّةً.
وَمِنْهُمْ: أَلْ أَبِي يَغْلَى الكَبِيرِ، وَأَلْ ابْنِ قُدَامَةَ ابْنِ مِقْدَامٍ.
وَمِنْهُمْ أَيْضًا: أَلْ عَبْدِ الهَادِي، وَأَصْلُ الجَمِيعِ عَدُوثُونَ مِنْ ذُرِّيَةِ
عَمْرِ بْنِ الحَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَمِنْ يُؤْتِ الحَنَابِلَةُ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ: أَلْ مِفْلِحٍ، وَأَلْ مَنذَقَ، وَأَلْ
تَيْمِيَّةَ، وَأَلْ قَيْمِ الجَوْزِيَّةِ، وَأَلْ سُورُورِ المَقَادِسَةِ، وَمِنْهُمْ الحَافِظُ صَاحِبُ
«الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ»، وَكَفَى بِهِ شَرْفًا، وَأَلْ ابْنِ الحَبْلِيِّ،
وَبَنُو المُحِبِّ السَّعْدِيِّ، وَبَنُو المُنَجَّاءِ، وَبَنُو اليُونَانِيَّةِ، وَأَلْ ابْنِ هِشَامِ
الْأَنْصَارِيِّ النَّحْوِيِّ، وَأَلْ الجُرَاعِيِّ، وَأَخَوَاهُ، وَأَوْلَادُهُمْ، وَأَخْفَادُهُمْ.
وَالْجُرَاعِيُّونَ هَؤُلَاءِ: نَسَبَةٌ إِلَى جُرَاعٍ، مِنْ عَمَلٍ نَابِلِسٍ، وَهُمْ مِنْ
ذُرِّيَةِ أَحْمَدَ البَدَوِيِّ الحُسَيْنِيِّ، المُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٧٥).

وَفِيهَا: أَبُو عَلِيٍّ البَنْدَاءُ، وَالْأَلُّ، وَأَبُو الوَقَاءِ ابْنُ عَقِيلٍ، المُتَوَفَّى سَنَةَ
(٥١٣)، وَابْنُهُ، وَابْنُ الجَوْزِيِّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الإِمَامُ، وَأَبْنَاؤُهُ، وَمِنْهُمْ:
يُوسُفُ، مُؤَلِّفُ كِتَابِ: «الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِي»، المُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٥٦)،
فَتِيلًا عَلَى يَدِ النَّتَارِ، هُوَ وَأَبْنَاؤُهُ الثَّلَاثَةُ العُلَمَاءُ رَحِمَ اللهُ الجَمِيعَ.

والهَاشِمِيَّانِ:

١- الشَّرِيفُ الْقَاضِي أَبُو جَعْفَرٍ ابْنُ أَبِي مُوسَى.

٢- وَعَمُّهُ مُحَمَّدٌ.

وَالزَّرِيرَانِي عَبْدُ اللَّهِ، وَابْنُهُ عَبْدُ الرَّحِيمِ، صَاحِبُ: «الْفُرُوقِ»،
المُسَمَّى: «إِنْصَاحُ الدَّلَائِلِ فِي الْفُرُوقِ بَيْنَ الْمَسَائِلِ».

وَأَبُو الْخَطَّابِ الْكَلَوْدَانِي، وَابْنَاهُ: مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَحَفِيدُهُ مِنْ
وَلَدِهِ أَحْمَدُ: مَحْفُوظٌ.

وَعَبْدُ الْقَادِرِ الْجِيلَانِي، وَابْنَاهُ: عَبْدُ الْوَهَّابِ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ،
وَحَفِيدَاهُ: عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦١١)، وَهُوَ
الَّذِي اتَّهَمَ بِمَذْهَبِ الْفَلَّاسِفَةِ، فَأُخِذَتْ كُتُبُهُ وَأُحْرِقَتْ، وَحُبِسَ، ثُمَّ
أُفْرِجَ عَنْهُ بِشَفَاعَةِ أَبِيهِ، وَنَصَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٣٣)،
وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ دُعِيَ مِنَ الْحَنَابِلَةِ بِلقب: «قَاضِي الْقَضَاةِ»، وَهِيَ مِنَ
الْألقَابِ الْمَنْهِيَّةِ عَنْهَا شَرْعًا!

□ وَهَذِهِ الطَّبَقَةُ: قَدْ حَوَتْ نَحْوَ «١٦٦» عِلْمًا مِنْ فُقَهَاءِ الْمَذْهَبِ
الْمُؤَلِّفِينَ فِيهِ، وَقَدْ بَلَغَتْ تَأْلِيفُهُمْ فِي الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ وَأَصُولِهِ: نَحْوَ
«٥٥٥» كِتَابًا.

❑ وَكَانَتْ «الْمُتُونُ» الْمُعْتَمَدَةُ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ الَّتِي لَحِقَتْهَا الشُّرُوحُ،
وَمَا إِلَيْهَا: «١١» مَتْنَاهِي:

كِتَابُ «الْمُجَرَّدِ»، وَ«التَّغْلِيْقِ»، وَ«الرَّوَايَتَيْنِ»، ثَلَاثُهَا لِلْقَاضِي أَبِي
يَعْلَى، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٥٨)، وَكِتَابُ «الْهِدَايَةِ» لِأَبِي الْخَطَّابِ، الْمُتَوَفَّى
سَنَةَ (٥١٠).

وَكِتَابُ «الْعُمْدَةِ»، وَ«الْكَافِي»، وَ«الْمُفْنِعِ»، ثَلَاثُهَا لِلْمَوْفَّقِ ابْنِ
قُدَامَةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٢٠).

وَكِتَابُ «الْمُحَرَّرِ» لِلْمَجْدِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٥٢)، وَ«الْوَجِيزِ»
لِلدَّجْنَلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٣٢)، وَ«الْفُرُوعِ» لِلشَّامِسِ ابْنِ مُفْلِحٍ، الْمُتَوَفَّى
سَنَةَ (٧٦٣)، وَ«الشَّهَائِلِ» لِلْبَغْلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٧٧).

وَكَانَ مَا لَحِقَهَا يَبْلُغُ: «١٠١» كِتَابٍ.

وَتَمَّةُ «مُتُونٍ» سِوَى هَذِهِ، مِثْلُ:

«الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى، كَانَ مَشْهُورَ التَّدَاوُلِ فِي
الْقِرَاءَةِ، وَالِإِقْرَاءِ، وَالْحِفْظِ، لَكِنْ لَمْ يَقِفْ عَلَى شَرْحٍ لَهُ، أَوْ حَاشِيَةٍ
عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ «الْمُتُونِ» الْأُخْرَى، وَهَذَا الْعَصْرُ عَصْرُ الْخِدْمَةِ
الْفَائِقَةِ لِلْمَذْهَبِ: مَتْنًا وَشَرْحًا.

□ ورأس الشُّرُوح الْمُعْتَمَدَة:

«المُعْنِي شَرْحُ الْخِرَقِيِّ» لِلْمَوْفَّقِ ابْنِ قُدَامَةَ، و«الشَّرْحُ الْكَبِيرُ عَلَى الْمُقْنِعِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ، و«الْمُبْدِعُ شَرْحُ الْمُقْنِعِ» لِلْبَزْهَانِ ابْنِ مُفْلِحٍ، و«شَرْحُ الزُّرْكَشِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ الْخِرَقِيِّ» لِلشَّيْخِ الْفَقِيهِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزُّرْكَشِيِّ الْمِصْرِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٧٢).

□ طَبَقَةُ الْمُتَأَخِّرِينَ: «٨٨٥ - إِلَى الْآخِرِ».

تَبَدُّلٌ مِنْ رَأْسِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَرَتَبَتِهِمْ: هُوَ إِمَامُ الْمَذْهَبِ فِي زَمَانِهِ، وَجَامِعُ شَتَاتِهِ، وَمُحَرِّرُ رِوَايَاتِهِ، مَنْ حَقَّقَ فِيهِ وَدَقَّقَ، وَشَرَحَ وَهَدَّبَ، مُتَّفَعُ الْمَذْهَبِ الْعَلَامَةُ: أَبُو الْحَسَنِ عَلَاءُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَرْدَاوِيِّ الصَّالِحِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٨٨٥)، مُرُورًا بِطَبَقَتِهِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى تَوَالِي الْقُرُونِ إِلَى الْآخِرِ.

وَفِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ: نَحْوُ «١٠٠» مِنْ فُقَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ، بَلَغَتْ مُؤَلَّفَاتُهُمْ فِي الْفِقْهِ وَعُلُومِهِ: نَحْوُ «٧٠٠» كِتَابٍ، وَطَرَائِقُهُمْ فِي التَّأْلِيفِ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ سَلَفُهُمْ فِي طَبَقَةِ الْمُتَوَسِّطِينَ.

وَكَانَ كِتَابُ «الْمُقْنِعِ» لِلْمَوْفَّقِ ابْنِ قُدَامَةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٢٠)، الْمُؤَلَّفُ فِي طَبَقَةِ الْمُتَوَسِّطِينَ، هُوَ أَصْلٌ لِلْمُتُونِ الْمُؤَلَّفَةِ بَعْدَهُ فِي آخِرِ

طَبَقَةُ الْمُتَوَسِّطِينَ، وفي طَبَقَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ هَذِهِ.

□ وَكَانَتْ «الْمُتُونُ» الْمُعْتَمَدَةُ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ، إِصَافَةً إِلَى «الْمُتُونِ» فِي الطَّبَقَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُمَا، هِيَ ثَمَانِيَةُ مُتُونٍ:

«الإِفْتَاءُ»، وَ«زَادُ الْمُسْتَفْنَعِ»، كِلَاهُمَا لِلْحَجَّاءِيِّ (٩٦٨)، وَ«مُنْتَهَى
الِإِرَادَاتِ» لِلْفُتُوخِيِّ (٩٧٢)، وَ«غَايَةُ الْمُنتَهَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِفْتَاءِ
وَالْمُنْتَهَى»، وَ«دَلِيلُ الطَّالِبِ» كِلَاهُمَا لِمَرْعِيِّ (١٠٣٣)، وَ«عُمْدَةُ
الطَّالِبِ» لِلْبُهْوتِيِّ (١٠٥١)، وَ«كَافِي الْمُبْتَدِي»، وَ«أَخْصَرُ الْمُخْتَصِرَاتِ»
لِلْبَلْبَانِيِّ (١٠٨٣)، وَمَجْمُوعُ مَا لِحَقَ هَذِهِ مِنَ الشُّرُوحِ، وَغَيْرِهَا: «٥٨»
كِتَابًا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



□ الفصلُ الأوَّلُ: طَبَقَاتُ مُجْتَهِدِي المَذْهَبِ الحَنْبَلِيِّ.

□ الفصلُ الثَّانِي: أَسْبَابُ اخْتِلَافِ المُجْتَهِدِينَ.



الفصل الأول

طبقات مجتهدي المذهب الحنبلي

كَانَ حَتْمًا عَلَى طَالِبِ الْعِلْمِ قَبْلَ أَنْ يَتَعَرَّفَ عَلَى أَقْسَامِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا كَانَ حُكْمًا مِنْ كِتَابٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ قَطْعِيٍّ الثَّبُوتِ وَالِدَّلَالَةِ، أَوْ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ: كَمَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ، وَأَزْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَالْحُدُودِ، وَالْفَضَائِلِ، وَالْمُقَدَّرَاتِ: كَالْمَوَارِيثِ، وَالْكَفَّارَاتِ... وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَهَذِهِ لَا مَسَرَّحَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهَا إِجْمَاعًا، لِذَا لَا يُقَالُ فِيهَا: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، بَلْ الْمُجْتَهِدُ فِيهَا مَقْطُوعٌ بِخَطِئِهِ وَإِثْمِهِ، بَلْ وَكُفْرِهِ فِي مَوَاضِعَ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا كَانَ سِوَى ذَلِكَ؛ وَهُوَ مَا كَانَ بَصَرٌ قَطْعِيٍّ الثَّبُوتِ ظَنِّي الدَّلَالَةِ، أَوْ عَكْسِهِ، أَوْ طَرَفَاهُ ظَنِّيَانِ، أَوْ لَا نَصَّ فِيهِ مُطْلَقًا مِنَ الْوَاقِعَاتِ وَالْمَسَائِلِ، وَالْأَقْصِيَّاتِ الْمُسْتَجِدَّةِ، فَهَذِهِ مَحَلُّهَا الْاجْتِهَادُ: كَالْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ الْفُرُوعِيَّةِ، وَنَحْوَهَا، وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا شَيْءٌ مِنْ ذِكْرِ هَذَا.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْفِقْهِ يَنْقَسِمُونَ إِلَى قِسْمَيْنِ:

□ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْمُجْتَهِدُ الْمُطْلَقُ.

وَهُوَ الَّذِي اجْتَمَعَتْ فِيهِ شُرُوطُ الاجْتِهَادِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ قُدَامَةَ فِي «الْمُقْنِعِ» فِي شُرُوطِ الْقَاضِي، عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَالْمُجْتَهِدُ: مَنْ يَعْرِفُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: الْحَقِيقَةَ وَالْمَعَارِ، وَالْأَمْرَ وَالنَّهْيَ، وَالْمُجْمَلَ، وَالْمُبَيَّنَّ، وَالْمُحْكَمَ وَالْمُشَابِهَ، وَالْخَاصَّ وَالْعَامَّ، وَالْمُطْلَقَ وَالْمُقَيَّدَ، وَالنَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ، وَالْمُسْتَنَى وَالْمُسْتَنْتَى مِنْهُ، وَيَعْرِفُ مِنَ السُّنَّةِ صَحِيحَهَا مِنْ سَقِيمِهَا، وَمُتَوَاتِرَهَا مِنْ آحَادِهَا، وَمُرْسَلَهَا وَمُتَّصِلَهَا، وَمُسْنَدَهَا وَمُنْقَطِعَهَا مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالْأَحْكَامِ خَاصَّةً، وَيَعْرِفُ مَا أُجْمِعَ عَلَيْهِ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ، وَالْقِيَاسَ وَحُدُودَهُ وَشُرُوطَهُ، وَكَيْفِيَّةَ اسْتِبْطَاطِهِ، وَالْعَرَبِيَّةَ الْمُتَدَاوِلَةَ بِالْحِجَازِ وَالشَّامِ وَالْعِرَاقِ، وَمَا يُوَالِيهِمْ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَقُرُوعِهِ» انْتَهَى.

أَيُّ: مَنْ اسْتَقَلَّ بِإِدْرَاكِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَأَحْكَامِ الْحَوَادِثِ مِنْهَا، وَلَا يَقْتَضِي بِمَذْهَبِ أَحَدٍ فَهَذِهِ تَسْمِيَةٌ بَعْضِ مَنْ يُلْحَقُ بِهَذِهِ الطَّبَقِ:

□ فَمِنْ طَبَقَةِ الْمُجْتَهِدِينَ بِإِطْلَاقٍ:

بَعْدَ إِمَامِ الْمَذْهَبِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ

- ١- الْقَاضِي أَبُو يَغْلَى الْكَبِيرُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٥٨).
- ٢- أَبُو الْوَفَاءِ ابْنُ عَقِيلٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٥١٣).
- ٣- الْمُؤَقَّقُ ابْنُ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٢٠).
- ٤- شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٢٨).
- ٥- ابْنُ قَيِّمِ الْجَوْزِيَّةِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٥١).

□ الْقِسْمُ الثَّانِي: الْمُجْتَهِدُ الْمُقْبَدُ، وَهُوَ الْمُجْتَهِدُ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ، أَوْ إِمَامٍ غَيْرِهِ، وَلَهُ أَرْبَعَةُ أَحْوَالٍ:

الْحَالَةُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُقَلِّدٍ لِإِمَامِهِ فِي الْحُكْمِ وَالدَّلِيلِ، لَكِنَّهُ سَلَكَ طَرِيقَهُ فِي الاجْتِهَادِ وَالْفَتْوَى، وَدَعَا إِلَى مَذْهَبِهِ، وَقَرَأَ كَثِيرًا مِنْهُ عَلَى أَهْلِهِ، فَوَجَدَهُ صَوَابًا، وَأَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ، وَأَشَدَّ مُوَافَقَةً فِيهِ، وَفِي طَرِيقِهِ.

وَأَصْحَابُ هَذِهِ الْحَالَةِ: هُمْ طَبَقَةُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَذْهَبِ.

□ وَمِنْ طَبَقَةِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَذْهَبِ:

فِي الْمُتَقَدِّمِينَ: الْخَلَّالُ (٣١١)، وَغُلَامُهُ (٣٦٣)، وَالْخَرْقِيُّ (٣٣٤)، وَالتَّبَزَّهَارِيُّ (٣٢٩)، وَابْنُ مُسْلِمٍ (٣٨٧)، وَخَاتِمَةُ الْمُتَقَدِّمِينَ

الحَسَنُ بْنُ حَامِدٍ (٤٠٣)، وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ مَضَى ذِكْرُهُمْ فِي طَبَقَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ.

□ وَفِي طَبَقَةِ الْمُتَوَسِّطِينَ مِنْ مُجْتَهِدِي الْمَذْهَبِ:

جُلُّ آلِ أَبِي يَغْلَى، وَجُلُّ الْبُيُوتَاتِ الْآثِيَّةِ: آلُ قُدَامَةَ الْمَقَادِسَةِ، وَآلُ تَيْمِيَّةَ، وَآلُ مُفْلِحٍ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْبُيُوتَاتِ الْحَنَابِلِيَّةِ.

□ وَمِنْ أَفْرَادِهِمْ:

أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَنَاءِ (٤٧١)، وَمُحَقِّقُ الْمَذْهَبِ فِي زَمَانِهِ، وَرَأْسُ الْحَنَابِلَةِ فِي أَوَانِهِ ابْنُ الْمَيِّ: نَصْرُ بْنُ فَيْثَانَ النَّهْرَوَانِي (٥٨٣)، وَهُوَ شَيْخُ الْمُؤَوِّقِ ابْنِ قُدَامَةَ.

الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيُّ (٦٠٠)، وَأَخُوهُ عِمَادُ الدِّينِ إِبْرَاهِيمُ (٦١٤)، وَفَخْرُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْخَضِرِ بْنِ تَيْمِيَّةَ (٦٢٢)، صَاحِبُ «الْبُلْغَةِ» وَغَيْرَهَا، وَالشَّيْخُ أَبُو عَمَرَ ابْنُ قُدَامَةَ (٦٠٧)، وَابْنُ الرَّاعُونِي (٥٢٧)، وَالسَّامُرِيُّ، صَاحِبُ «الْمُسْتَوْعِبِ» (٦١٦)، وَأَبُو الْخَطَّابِ (٥١٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْهَادِي (٧٤٤).

وَعَبْدُ اللَّهِ الزَّرِيرَانِي (٧٢٩)، وَالشُّنْسُ بْنُ مُفْلِحٍ (٧٦٣)، وَالزَّرْكَشِيُّ (٧٧٤)، وَابْنُ رَجَبٍ (٧٩٥)، وَشَيْخُ الْمَذْهَبِ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ (٨٤٤)، وَالْبَرْهَانُ بْنُ مُفْلِحٍ (٨٨٤).

□ وَمِنْ طَبَقَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ مُجْتَهِدِي الْمَذْهَبِ:

شَيْخُ الْمَذْهَبِ الْمَرْذَاوِيُّ (٨٨٥)، وَالْحَجَاوِيُّ (٩٦٨)،
وَالْقُتُوبِيُّ الشَّهِيدُ بَابِنِ النَّجَّارِ (٩٧٢)، وَالشَّيْخُ مَرْعِيٌّ (١٠٣٣)،
وَالْبُهُونِيُّ (١٠٥١)، وَالشَّيْخُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي، الشَّهِيدُ بـ «ابن الْمَبْرَدِ»
(٩٠٩).

الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ، مُسْتَقِلًّا بِتَفْرِيدِهِ
بِالدَّلِيلِ وَالتَّغْلِيلِ، لَكِنْ لَا يَتَعَدَّى أَصُولَهُ وَقَوَاعِدَهُ، مَعَ إِتْقَانِهِ لِلْفِقْهِ
وَأَصُولِهِ، وَأَدْلَتِهِ مَسَائِلِ الْفِقْهِ، عَالِمًا بِالْقِيَاسِ وَنَحْوِهِ، تَامًّا الرِّيَاضَةَ،
قَادِرًا عَلَى التَّخْرِيجِ وَالِاسْتِنْبَاطِ، وَالْحَاقِقِ الْفُرُوعِ بِالْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدِ
الَّتِي لِإِمَامِهِ.

وَهَذِهِ مَرْتَبَةُ أَصْحَابِ الْوُجُوهِ وَالطُّرُقِ فِي الْمَذَاهِبِ.
وَأَصْحَابُ هَذِهِ الْحَالَةِ: هُمْ طَبَقَةُ أَصْحَابِ التَّخْرِيجِ وَالتَّزْجِيعِ.

الْحَالَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنْ لَا يَتَلَعَّ بِه رُتَبَةُ أَئِمَّةِ الْمَذْهَبِ مِنْ أَصْحَابِ
الْوُجُوهِ وَالطُّرُقِ، غَيْرَ أَنَّهُ فَقِيهُهُ النَّفْسِ، حَافِظُ لِمَذْهَبِ إِمَامِهِ، عَارِفٌ
بِأَدْلَتِهِ، قَائِمٌ بِتَفْرِيدِهِ، وَنُصْرَتِهِ، يُصَوِّرُ، وَيُحَرِّزُ، وَيُمَهِّدُ، وَيَقْوِي،
وَيَرْيِّقُ، وَيَرْجِّعُ، لِكِنَّهُ قَصَرَ عَنْ دَرَجَةِ أَوَّلِيكَ.

وهذه صفة المتأخرين الذين رتبوا المذاهب، وحرروها، وصنفوا
فيها تصانيف.

وأصحاب هذه الحالة: هم طبقة أصحاب الترجيح والتخريف.

الحالة الرابعة: أن يقوم بحفظ المذهب، ونقله، وفهمه، فهو حجة
في نقل المذهب وقتواه به، على أنه مخبر ناقل، لا مجتهد مستنبط،
ولا يجتهد إلا في المسائل التي تشابه مع المنصوصات بغير كثير
تأمل، ولا فكر.

وكذلك المسائل التي يعلم أنها تندرج تحت ضابط من الضوابط
الفقهية.

وأصحاب هذه الحالة: هم طبقة المحافظين للمذهب، والتأقلين
له.

الفصل الثاني

أسباب اختلاف المجتهدين

إِنَّ جُمْلَةَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ تَكُونُ فِي اخْتِلَافِ فَهْمِ الْمُجْتَهِدِينَ، لَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (اِخْتِلَافِ الدَّلِيلِ).

فَالْمُجْتَهِدُ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَرَانِي لِلْهَلَالِ قَدْ يَرَاهُ لِقُوَّةِ بَصَرِهِ، وَقَدْ لَا يَرَاهُ لِضَعْفِ بَصَرِهِ، وَهَذَا الْحُكْمُ الْفَرْعِيُّ قَدْ يَحْصُلُ لِلْمُجْتَهِدِ الصَّوَابُ فِيهِ لِقُوَّةِ بَصِيرَتِهِ، وَقَدْ يَقُوتُ عَلَيْهِ لِضَعْفِ عُرْضِ لَهُ.

وَقَدْ أَفْرَدَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مُصَنَّفَاتٍ عِلْمِيَّةً فِي مَعْرِفَةِ أَسْبَابِ الْخِلَافِ، وَكُلُّهَا تُصَبُّ فِي هَذَا السَّبَبِ: «اِخْتِلَافِ فَهْمِ الْمُجْتَهِدِينَ»، سِوَاءَ بَلَّغَهُ النَّصُّ، أَوْ لَمْ يَبْلُغْهُ.

□ فَكَانَ مِنْ أَهَمِّ أَسْبَابِ اخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ، خَمْسَةُ أُمُورٍ:

أَوَّلًا: اخْتِلَافُ فَهْمِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي تَطْيِيقِ مَعَايِيرِ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمَرْوِيِّ؛ فَعِنْدَهَا يَحْصُلُ الْخِلَافُ فِي ثَبُوتِهِ.

ثَانِيًا: اخْتِلَافُ فَهْمِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي فِقْهِ النَّصِّ الْمُحْتَمَلِ لِأَكْثَرِ

مِنْ وَجْهِ، سَوَاءٌ مِنْ حَيْثُ مَذَلُّوَاتِ الْأَلْفَاظِ وَاخْتِلَافِ حَقَائِقِهَا لُغَةً وَشَرْعًا وَعُرْفًا.

أَوْ مِنْ حَيْثُ التَّكْيِيفِ الْفِقْهِي فِي الْأَصْلِ الَّذِي تُرَدُّ إِلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ الْفَرَعِيَّةُ، وَمِنْ هُنَا جَاءَ بَيَانُ الْمُفْقَهَاءِ لِمَا يُسَمُّونَهُ: «ثَمَرَةُ الْخِلَافِ»، أَوْ «أَثَرُ الْخِلَافِ».

وَبَيَانُ «أَثَرِ الْخِلَافِ» فِي تَكْيِيفِ الْأَحْكَامِ الْفِقْهِيَّةِ مِنَ الْمُهْمَّاتِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ فِي تَفَارِيقِ كَلَامِهِمْ.

أَوْ مِنْ حَيْثُ التَّنَاضُضِ، وَالْمُرْجَحَاتِ، وَالْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ، وَالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَالتَّاسِخِ وَالتَّمْسُوخِ.

ثَالِثًا: اخْتِلَافُ الْمُجْتَهِدِينَ لِسَبَبٍ خَارِجٍ عَنِ النَّصِّ، وَهُوَ اخْتِلَافٌ فِي فَهْمِ الْوَاقِعِ.

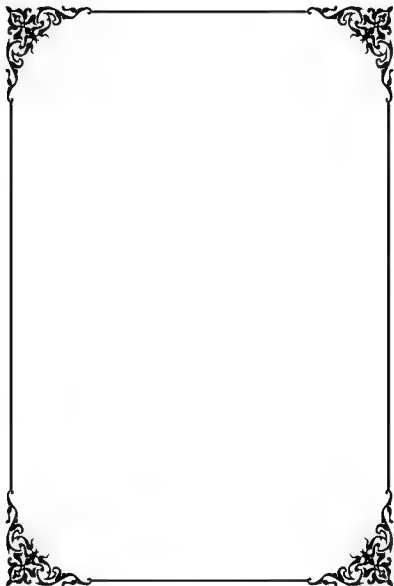
رَابِعًا: اخْتِلَافُ الْمُجْتَهِدِينَ بِسَبَبِ اخْتِلَافِهِمْ فِي حَالِ الْمُكَلَّفِ، أَيْ: فِي اخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْإِنْسَانِ ذَاتِهِ، الْمُتَلَبِّسِ بِالْوَاقِعَةِ الَّتِي يَتَرَاوَحُ حَالُهُ بَيْنَ الضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ، وَالتَّوَشُّعِ وَالرِّفَاقِيَّةِ، فَيُحْفُ بِهَذَا مِنَ الْأَحْوَالِ مَا لَا يَحْفُ بِالْآخَرِ، فَيَتَفَاوَتْ الْحُكْمُ مِنْ مَرَاتِبِ التَّكْلِيفِ فِي حَقِّ كُلِّ مِنْهُمَا.

خَامِسًا: وَمِنْ وَرَاءِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ: اخْتِلَافُ الْمُجْتَهِدِينَ فِي أَيْ الْقَوْلَيْنِ أَوَّلَى بِالصَّوَابِ، مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَصْلِ الْمَشْرُوعِيَّةِ، وَهَذَا

كثير، وقد بسطه الدهلوي في: «حجة الله البالغة» (١/١٥٨).

ومن أشهر من ألف في معرفة أسباب الخلاف بين الفقهاء: ابن
عبد البر، المتوفى سنة (٤٦٣)، وابن تيمية، المتوفى سنة (٧٢٨)،
والشوكاني، المتوفى سنة (١٢٥٠)، والشيخ عبد الله التركي،
وغيرهم.







الباب الثاني عشرين

معالمُ كتبِ تراجمِ الحنابلة

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: إِنَّمَا النَّاسُ بِشُيُوخِهِمْ، فَإِذَا ذَهَبَ الشُّيُوخُ، تَوَدَّعَ مِنَ الْعَيْشِ». «الطَّبَقَاتُ» (١/ ٢٧٤).

لِذَا فَقَدْ اتَّصَلَ عِقْدُ شُيُوخِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» مِنْ لَدُنْ شَيْخِهِمْ وَإِمَامِهِمْ: الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ إِلَى زَمَانِنَا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَقَدْ كَانَ لِفُقَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ فَضْلُ السَّبْقِ عَلَى اتِّبَاعِ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ: الْحَنْفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، فِي تَسْجِيلِ تَرَاجِمِ الْحَنَابِلَةِ بِمُصَنَّفَاتٍ مُفْرَدَةٍ، يَتْلُوهُمْ فِي ذَلِكَ الْحَنْفِيَّةُ، ثُمَّ الشَّافِعِيَّةُ، ثُمَّ الْمَالِكِيَّةُ.

فَأَوَّلُ تَأْلِيفٍ فِي تَرَاجِمِ الْحَنَابِلَةِ هُوَ كِتَابُ «طَبَقَاتِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» لِلْخَلَّالِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٣١١)، وَ«طَبَقَاتِ الْأَصْحَابِ» لِابْنِ الْمُتَادِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٣٣٦).

وُتَسْتَفَادُ تَرْجَمَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ، مِنْ كُتُبِ التَّرَاجِمِ الْعَامَّةِ كَغَيْرِهِمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ، وَمِنْ الْكُتُبِ الْخَاصَّةِ بِتَرَاجِمِهِمْ.

وَيُمْكِنُ تَصْنِيفُ جُهُودِ الْحَنَابِلَةِ فِي إِفْرَادِ تَرْجَمَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، أَوْ تَرَاجِمِ الْأَصْحَابِ عَلَى أَنْوَاعٍ كَثِيرَةٍ، فَكَانَ مِنْ أَمِّهَا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ، كَمَا يَلِي:

النُّوعُ الْأَوَّلُ: كُتِبَ مُفْرَدَةً، سِوَاءَ كَانَتْ فِي تَرْجَمَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَوْ فِي تَرْجَمَةِ بَعْضِ أَعْلَامِ الْحَنَابِلَةِ.

النُّوعُ الثَّانِي: كُتِبَ فِي تَرَاجِمِ تَلَامِيذِ الْإِمَامِ، وَالرُّوَاةِ عَنْهُ خَاصَّةً.

النُّوعُ الثَّلَاثُ: كُتِبَ فِي تَرَاجِمِ الْأَصْحَابِ عَلَى اخْتِلَافِ طَبَقَاتِهِمْ وَبُلْدَانِهِمْ.

وَهَذَا النُّوعُ الْأَخِيرُ هُوَ وَاسِطَةُ الْعِقْدِ مِنْ كُتُبِ تَرَاجِمِ الْأَصْحَابِ لِمَا حَوَتْهُ مِنْ تَرْجَمَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَتَلَامِيذِهِ، وَتَلَامِيذَتِهِمْ، وَهَكَذَا بَدَأَ مِنْ أَوَّلِهَا - مَطْبُوعًا -: «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» لِابْنِ أَبِي يَغْلَى (٥٢٦)، وَمُرُورًا: بِ«تَسْهِيلِ السَّابِلَةِ فِي طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» لَصَالِحِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُعْتَمِدِينَ الْبُرَيْدِيَّ، ثُمَّ الْمَكِّيَّ، الْمُتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ (١٤١٢)، وَانْتِهَاءً بِمَا كَتَبَهُ الْمُعَاصِرُونَ مِنَ الْأَصْحَابِ، كَشَيْخِنَا بَكْرِ أَبِي زَيْدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ الطَّرِيقِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَقَدْ وَصَلَتْ كُتُبُ تَرَاجِمِ رِجَالِ الْحَنَابِلَةِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِينَ كِتَابًا، أَمَّا الْمَطْبُوعُ مِنْهَا فَقَدْ وَصَلَتْ إِلَى سِتَّةَ عَشَرَ كِتَابًا، كَمَا سَيَأْتِي ذِكْرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

□ عَدَدُ عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ مِنْ طَبَقَاتِهِمِ الْمَطْبُوعَةِ:

هَذِهِ أَعْدَادُ تَقْرِيبِيَّةٌ لِرِجَالِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» جَاءَتْ هُنَا جَامِعَةً
لَاكْثَرِ رِجَالِ الْمَذْهَبِ، فَكَانَ مِنْهَا مَا يَلِي:

ثَلَاثَةُ كُتُبٍ مَطْبُوعَةٍ: تُعْتَبَرُ عُمْدَةُ الْمَذْهَبِ فِي مَعْرِفَةِ طَبَقَاتِ عُلَمَاءِ
الْحَنَابِلَةِ مِنْ لَدُنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٢٤١)؛ حَتَّى
قُرْبِ نِهَآيَةِ الْقُرْنِ الثَّالِثِ عَشَرَ، وَهِيَ:

الْأَوَّلُ: لِلْقَاضِي أَبِي الْحُسَيْنِ الْفَرَّاءِ ابْنِ أَبِي
يَعْلَى، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٥٢٦)، وَكِتَابُهُ هَذَا يُعْتَبَرُ مِنْ أَوَّلِ الْكُتُبِ الْمَطْبُوعَةِ
الْمُعْتَمَدَةِ فِي الْمَذْهَبِ، وَقَدْ اعْتَمَدَ ابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي تَصْنِيفِ كِتَابِهِ
هَذَا، عَلَى كِتَابِ «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» لِلخَلَّالِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٣١١)،
الَّذِي يُعْتَبَرُ أَوَّلَ كِتَابٍ صُنِّفَ فِي تَرَاجِمِ الْأَصْحَابِ؛ حَيْثُ عُنِيَ بِهِ
الْخَلَّالُ عِنَايَةً فَائِقَةً بِتَرَاجِمِ تَلَامِيذِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَعَلَيْهِ بَنَى ابْنُ أَبِي
يَعْلَى النِّصْفَ الْأَوَّلَ مِنْ كِتَابِهِ، وَنِصْفَهُ الثَّانِي فِي تَرَاجِمِ تَلَامِيذِ تَلَامِيذِ
الْإِمَامِ أَحْمَدَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ حَتَّى خَتَمَ عُلَمَاءَ طَبَقَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ بِالْحَسَنِ
ابْنِ حَامِدٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٠٣)، وَبَدَأَ بِنِغْصِ أَغْيَانِ طَبَقَةِ الْمُتَوَسِّطِينَ
مِنْ رِثْسِهِمْ وَاللَّهِ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى.

وَكِتَابُ «الطَّبَقَاتِ» لَابْنِ أَبِي يَعْلَى، قَدْ طُبِعَ مُؤَخَّرًا فِي ثَلَاثَةِ
مُجَلَّدَاتٍ بِتَحْقِيقِ شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُثَيْمِينِ.

الثَّانِي: ثُمَّ
وَهِيَ تَبْدَأُ بِتَرَاجِمِ طَبَقَةِ الْمُتَوَسِّطِينَ بَدْءًا مِنْ تَلَامِيذِ الْقَاضِي أَبِي يَغْلَى
رَئِيسِ طَبَقَةِ الْمُتَوَسِّطِينَ، وَبِالتَّخْدِيدِ مِنْ وَفَيَاتِ سَنَةِ (٤٦٠)، وَحَتَّى
وَفَيَاتِ سَنَةِ (٧٥١)، وَبِهَا خَتَمَ تَرْجَمَةَ شَيْخِهِ ابْنِ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ.
وَكِتَابُ «ذَيْلِ الطَّبَقَاتِ» هَذَا طُبِعَ مُؤَخَّرًا فِي خُمُسَةِ مُجَلَّدَاتٍ
بِتَحْقِيقِ شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُنَيْنِيِّ.

الثَّالِثُ: ثُمَّ
ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدٍ النَّجْدِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٢٩٥)، وَهَذَا الْكِتَابُ
يُغْتَبَرُ خَاتِمَةَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي الْمَذْهَبِ؛ حَيْثُ إِنَّهُ ذَيْلٌ بِكِتَابِهِ هَذَا
عَلَى كِتَابِ «ذَيْلِ الطَّبَقَاتِ» لِابْنِ رَجَبٍ، أَيُّ: أَنَّهُ بَدَأَ مِنْ حَيْثُ وَقَفَ
ابْنُ رَجَبٍ إِلَى قُرْبِ تَمَامِ الْقُرُونِ الثَّالِثِ عَشَرَ.

وَكِتَابُ «السُّحُبِ الْوَابِلَةِ» هَذَا طُبِعَ مُؤَخَّرًا فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ،
بِتَحْقِيقِ شَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُنَيْنِيِّ، وَشَيْخِنَا بَكْرٍ أَبُو زَيْدٍ رَحِمَهُ
اللَّهُ.

وَمَا سِوَى هَذِهِ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ: فَعَالِيَةُ اخْتِصَارٍ، أَوْ مَعَ إِضَافَةٍ فِي
مَعْلُومَاتٍ عَنِ الْمُتَرَجِّمِ لَهُ، أَوْ إِضَافَةٍ بَعْضِ التَّرَاجِمِ إِلَيْهَا.

فَمَنْ وَقَفَ عَلَى هَذِهِ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ؛ فَقَدْ وَقَفَ عَلَى مُعْظَمِ رِجَالِ
«الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» إِلَّا مَا نَذَرُ، لَا سِيَّمَا فِيمَا ذَيْلُهُ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ، أَوْ

مَا اسْتَذْرَكَ بَعْضُ الْمُعَاصِرِينَ فِي تَحْقِيقَاتِهِمْ عَلَى الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ أَوْ
غَيْرِهَا، لَاسِيَّمَا فِيمَا اسْتَذْرَكَ شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ الْمُؤَرِّخُ اللَّغَوِيُّ عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ الْعُثَيْمِيُّ، وَمَا اسْتَذْرَكَ أَيْضًا شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهُ
بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ فِي كِتَابِهِ: «عُلَمَاءُ الْحَنَابِلَةِ»؛ حَيْثُ أَوْصَلَهُمْ
إِلَى (٤٤٦٧) تَرْجَمَةً، أَوْ مَا اسْتَذْرَكَ غَيْرُهُمَا.

□ قَائِمَةُ أَسْمَاءِ كُتُبِ تَرَاجِمِ الْحَنَابِلَةِ الْمَطْبُوعَةِ:

- ١- لابن أبي يعلَى، وَفِيهِ «٧٠٦» تَرْجَمَةً.
- ٢- لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ سُرُورِ الْجَعْفَرِيِّ
النَّابُلُسِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِلقَبِ: «الْجَنَّةِ»، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٩٧).
- ٣- لابن رَجَبٍ، وَفِيهِ «٥٥٢» تَرْجَمَةً.
- ٤- لابنِ مُفْلِحٍ (٨٨٤)، وَفِيهِ «١٣١٥»
تَرْجَمَةً.
- ٥- لابنِ عَبْدِ الْهَادِي، وَفِيهِ «٢١١» تَرْجَمَةً.
- ٦- لِلْعُلَيْمِيِّ (٩٢٨)، وَفِيهِ «١٦٥٤» تَرْجَمَةً.
- ٧- مُخْتَصَرُهُ لَهُ، الْمُسَمَّى: لِلْعُلَيْمِيِّ، وَفِيهِ
«١٦٩٠» تَرْجَمَةً.

٨- وذَيْلُهُ: لِلغَزِي الشَّافِعِيِّ، وَفِيهِ «١٩٤» تَرْجَمَةٌ.

٩- لابنِ حُمَيْدِ النَّجْدِيِّ، ثُمَّ الْمَكِّي (١٢٩٥)، وَهُوَ ذَيْلٌ عَلَى كِتَابِ ابْنِ رَجَبٍ، وَفِيهِ «٨٤٣» تَرْجَمَةٌ.

١٠- وَلِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ جَمِيلِ الشُّطِّي البَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٣٧٩)، وَفِيهِ «١٦٩» تَرْجَمَةٌ.

١١- وَلَهُ: لِلشُّطِّي.

١٢- لَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّطِيفِ آلِ الشَّيْخِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٤٠٥).

١٣- لَشَيْخِنَا الْفَقِيهِ الْمُؤَرِّخِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَسَامِ، وَفِيهِ «٣٣٨» تَرْجَمَةٌ.

وَقَدْ لَحِقَ كِتَابُهُ هَذَا؛ بَعْضُ الاسْتِذْرَاكَاتِ وَالْإِضَافَاتِ، مِنْهَا: «الْإِفَادَاتُ عَنْ مَا فِي تَرَاجِمِ عُلَمَاءِ نَجْدٍ لابنِ بَسَامٍ مِنَ التَّوْجِيهَاتِ» لَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّوْنِجِرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَ«إِنْجَازُ الْوَعْدِ بِذِكْرِ الْإِضَافَاتِ وَالْاسْتِذْرَاكَاتِ عَلَى كُتُبٍ عَنْ عُلَمَاءِ نَجْدٍ» لِمُحَمَّدِ آلِ إِسْمَاعِيلِ الْأَخْسَائِيِّ، وَغَيْرُهُمْ.

١٤- لَشَيْخِنَا بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ، وَفِيهِ

(٤٤٦٧) تَرْجَمَةٌ.

-١٥-

لَعَبْدِ اللَّهِ الطَّرِيقِي، وَفِيهِ

«٧٠٤٧» تَرْجَمَةٌ.

-١٦-

لِرَاقِمِهِ، لَمْ يُطْبِعْ!

فَهَذِهِ سِتَّةُ عَشَرَ كِتَابًا فِيهَا نَحْوُ سَبْعَةِ آلَافِ تَرْجَمَةٍ بِالْمُكْرَّرِ، وَبَعِيرِ
 الْمُكْرَّرِ فِيهَا نَحْوُ أَرْبَعَةِ آلَافِ عِلْمٍ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَتَلَامِيذِهِ،
 وَمِنْ الْمُتَمَكِّذِينَ بِمَذْهَبِهِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.



- الفصل الأول: سيرة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.
- الفصل الثاني: أهم أصحاب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.
- الفصل الثالث: أهم أعلام وفقهاء الحنابلة.



الْقَصْدُ الْأَوَّلُ

سيرة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

وُلِدَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ (١٦٤)، بَعْدَ مُرُورِ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ سَنَةً عَلَى قِيَامِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ، عَلَى انْقَاضِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ، وَتَوَفَّي سَنَةَ (٢٤١)، بَعْدَ مَا أَتَاكَ هَذِهِ الدَّوْلَةُ عَلَى مَا يَرِيدُ عَلَى الْقَرْنِ بَعَشَرَ سَنَوَاتٍ.

فَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ شَاهِدًا لِقَرْنِهَا، مُعَاصِرًا لثَمَانِيَةِ مِنْ أَشْهُرِ خُلَفَائِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَهُمْ:

الْمَهْدِيُّ (١٦١ - ١٦٩)، وَالْهَادِي (١٦٩ - ١٧٠)، وَالرَّشِيدُ (١٧٠ - ١٩٣)، وَالْأَمِينُ (١٩٣ - ١٩٨)، وَالْمَأْمُونُ (١٩٨ - ٢١٨)، وَالْمُعْتَصِمُ (٢١٨ - ٢٢٧)، وَالْوَاثِقُ (٢٢٧ - ٢٣٢)، وَالْمُسَوِّكُ (٢٣٢ - ٢٤٧).

وَلَمْ يَكُنِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بَمَنْأَى عَنْ مَهْدِ الْخِلَافَةِ وَمَقَرِّ إِدَارَةِ شُؤْنِهَا، بَلْ كَتَبَ لَهُ أَنْ يُؤَلَّدَ وَيَعِيشَ فِي عَاصِمَتِهَا بَغْدَادَ - دَارِ السَّلَامِ - الَّتِي اخْتَلَطَهَا الْعَبَّاسِيُّونَ لَأَنْفُسِهِمْ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ، وَلَمْ تَكُنْ قَبْلَهُمْ شَيْئًا مَذْكُورًا، فَبَنَاهَا الْمَنْصُورُ، وَاتَّخَذَهَا عَاصِمَةً لِدَوْلَتِهِ، وَسَرِيرًا لِمُلْكِهِ،

وَصَارَتْ مِنْذُ ذَلِكَ الْعَهْدِ مَثَابَةً لِلْعُلَمَاءِ، وَالْأُدَبَاءِ، وَالشُّعْرَاءِ، وَمَشَاهِيرِ
الْأَعْلَامِ مِنْ كُلِّ قَبَلٍ.

وَكَانَ الْغَزْوُ وَالْجِهَادُ مُسْتَمِرًّا، يَغْزُو الْمُسْلِمُونَ مَرَّتَيْنِ فِي السَّنَةِ
الْوَحِيدَةِ، فَلِذَلِكَ نَجِدُ الْمُؤَرِّخِينَ يَقُولُونَ: وَغَزَا فِي صَافِقَةِ هَذِهِ السَّنَةِ
فُلَانٌ، وَغَزَا فِي شَاتِبِهَا فُلَانٌ، وَكَانَتْ أَكْثَرُ تِلْكَ الْغَزَوَاتِ مُنْجِهَةً
إِلَى دَوْلَةِ الرُّومِ الشَّرْقِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ عَاصِمَتُهَا الْقُسْطَنْطِينِيَّةُ؛ حَتَّى إِنْ
الْمَأْمُونُ مَاتَ، وَهُوَ عَلَى الْحُدُودِ السَّاحِلِيَّةِ مِنْ نَوَاحِي طَرْطُوسَ
يُجَاهِدُ وَيُفْتَحُ الْحِصُونُ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ كَانَ مُتَّصِلًا بِذَلِكَ التَّارِيخِ الَّذِي تَجَمَّعَ
بَيْنَ يَدَيْهِ بِبَغْدَادَ، وَرَحَلَ إِلَى مِثْلِهِ فِي بَقِيَّةِ الْأَمْصَارِ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: «ابْتَدَأَ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ
مِنْ شَبُوحِ بَغْدَادَ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى الْكُوفَةِ، وَالْبَصْرَةِ، وَمَكَّةَ، وَالْمَدِينَةِ،
وَالْيَمَنِ، وَالشَّامِ، وَالْجَزِيرَةِ، وَكَتَبَ عَنْ عُلَمَاءِ كُلِّ بَلَدٍ».

وَكَانَ فِي تِلْكَ الرُّحَلَاتِ يَسْتَوْعِبُ مَا عِنْدَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ،
وَلَوْ لَمْ يَكُنْ يَتَّقُو مَعَ مَسْلِكَهِ، فَقَدْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ: «كَانَ أَحْمَدُ قَدْ
كَتَبَ كُتُبَ الرَّأْيِ وَحَفِظَهَا، ثُمَّ لَمْ يَلْتَمِثْ إِلَيْهَا».

وَبَلَغَ بِهِ الْحِفْظُ لِمَا عِنْدَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ مِنَ الْمَرْوِيَّاتِ وَالْعُلُومِ

حَدَّثَنَا، قَالَ فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا بَيَّنَّ
كَتَبَنِي الثَّوْرِيُّ؛ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا»، أَيْ: الْإِمَامِ أَحْمَدَ.
وَقَالَ: «مَا نَظَرْتُ إِلَى أَحْمَدَ إِلَّا ذَكَرْتُ بِهِ سَفِيَانًا».

وَعَاصَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ تَأْسِيسَ عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ وَمَتَاهِجِ الْاسْتِنْبَاطِ،
بَلْ كَانَ تَلْمِيزًا لَوَاضِعِهِ وَأَوَّلِ الْمُصَنِّفِينَ فِيهِ: وَهُوَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ
صَاحِبُ «الرِّسَالَةِ» الشَّهِيرَةِ، وَ«جَمَاعِ الْعِلْمِ» فِي الْاِخْتِجَاجِ بِخَبْرِ
الْوَاحِدِ، وَ«إِنطَالِ الْاسْتِحْسَانِ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

□ اسْمُهُ وَتَسْبِيهُ:

هُوَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَإِمَامُ أَهْلِ الشُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ
ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ بْنِ هَلَالٍ بْنِ أَسَدٍ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَيَّانَ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ عَوْنٍ بْنِ قَاسِطٍ بْنِ مَازِنٍ بْنِ شَيْبَانَ بْنِ ذُهَلٍ بْنِ
ثَعْلَبَةَ بْنِ عَكَابَةَ بْنِ صَعْبٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ بْنِ قَاسِطٍ بْنِ هَنْبٍ
بْنِ أَفْصَى بْنِ دَعْمِيِّ بْنِ جَدِثْلَةَ بْنِ أَسَدٍ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ نَزَارَ بْنِ مَعْدٍ بْنِ
عَدْنَانَ.

إِلَى هُنَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُؤَرِّخِينَ وَفِيهَا فَوْقُهُ خِلَافٌ مَشْهُورٌ.

وَهَذَا النَّسَبُ فِيهِ مَنْقَبَةٌ حَمِيمَةٌ، وَرُتَبَةٌ عَظِيمَةٌ؛ حَيْثُ يَلْتَقِي نَسَبُهُ

بِالنَّبِيِّ فِي نَزَارٍ.

فَإِنَّهُ كَانَ لَهُ أَرْبَعَةُ أَوْلَادٍ مِنْهُمْ نَصْرٌ، وَنَيْبٌ، مِنْ وَلَدِهِ.
وَمِنْهُمْ رَيْبَعَةٌ: وَإِمَامُنَا أَحْمَدُ مِنْ وَلَدِهِ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ صَحِيحُ النَّسَبِ.
قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ: كَانَ فِي رَيْبَعَةٍ رَجُلَانِ لَمْ يَكُنْ فِي
زَمَانِهِمَا مِثْلُهُمَا، لَمْ يَكُنْ فِي زَمَانٍ قِتَادَةٌ مِثْلُ قِتَادَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَانٍ
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مِثْلُهُ.

وَيُنْسَبُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِلَى جَدِّهِ الْأَذَنِيِّ، وَاسْمُهُ الْكَامِلُ:
أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا.
وَيَنْتَهِي نَسَبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ إِلَى شَيْتَانَ بْنِ ذُهْلٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ، فَكَانَ
نَسَبُهُ فِي الْعَرَبِ شَيْبَانِيًّا صَرِيحًا.
وَكَانَ جَدُّ الْإِمَامِ، وَهُوَ حَنْبَلُ بْنُ هِلَالٍ، مِنْ مُؤَسِّسِي الدَّوْلَةِ
الْعَبَّاسِيَّةِ، فَقَدْ كَانَ مِنْ أَتْبَاءِ الدَّعْوَةِ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا كَانَ وَالِيًا لِلْأُمَوِيِّينَ!
وَكَانَ أَبُوهُ مُحَمَّدٌ مِنْ أَجْنَادِ مَرْوٍ، مَاتَ شَابًّا فِي سَنِّ الثَّلَاثِينَ
تَقْرِيبًا.

□ مَوْلَدُهُ:

كَانَ مَوْلَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِبَغْدَادَ، جَاءَتْ بِهِ أُمُّهُ صَفِيَّةٌ بِنْتُ مَيْمُونَةَ

السِّيَاسِيَّةُ مِنْ مَزَوٍ، وَهُوَ حَمَلٌ فِي بَطْنِهَا، عَلَى الرَّاجِحِ مِنَ الرِّوَايَاتِ،
وَعَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ هُوَ عَنْ نَفْسِهِ، إِذْ قَالَ: «قُدِّمَ بِي مِنْ خُرَّاسَانَ وَأَنَا
حَمَلٌ، وَوُلِدْتُ هَاهُنَا، وَلَمْ أَرْ جَدِّي وَلَا أَبِي». انْظُرْ: «مَنَاقِبُ الْإِمَامِ
أَحْمَدُ» لابن الجوزي (٣٦).

وَكَانَ مَوْلِدُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ (١٦٤)، وَقِيلَ فِي
رَبِيعِ الْآخِرِ، وَلَكِنْ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي سَنَةِ وَلَادَتِهِ، فَقَدْ صَرَّحَ هُوَ عَنْ نَفْسِهِ
بَذَلِكَ فِي غَيْرِ مَا رَوَاتِهِ.

وَنَشَأَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ يَتِيمًا فِي حَجَرِ أُمِّهِ فِي بَغْدَادَ، وَتَرَعَّرَعَ فِيهَا،
وإِنْ كَانَتْ الْأَخْبَارُ عَنْ حَيَاتِهِ الْمُبَكَّرَةِ شَحِيحَةً قَلِيلَةً، إِلَّا أَنَّا نَسْتَطِيعُ
أَنْ نَتَعَرَّفَ عَلَى بَعْضِ جَوَانِبِ حَيَاتِهِ وَقَتِ الصَّغَرِ، فَقَدْ كَانَ يَقْضِي
أَنَذَاكَ مُعْظَمَ وَقْتِهِ فِي كِتَابَتَيْ بَغْدَادَ الَّتِي كَانَتْ تَزُخِرُ بِالنَّشَاطِ الْعِلْمِيِّ،
فَقَدْ ذَكَرَ الْحَلَالُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنِ الْمُرْوَذِيِّ، قَالَ: «قَالَ لِي
أَبُو عَفِيفٍ، وَذَكَرَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، فَقَالَ: كَانَ فِي الْكِتَابِ
مَعَنَا، وَهُوَ عَلِيمٌ نَعْرِفُ فَضْلَهُ، وَكَانَ الْخَلِيفَةُ بِالرَّقَّةِ، فَيَكْتُبُ النَّاسُ إِلَى
مَنَازِلِهِمُ الْكُتُبَ؛ فَيَبْعَثُ نِسَاؤُهُمْ إِلَى الْمُعَلِّمِ: ابْعَثْ إِلَيْنَا بِأَحْمَدَ بْنِ
حَنْبَلٍ؛ لِيَكْتُبَ لَهُنَّ جَوَابَ كُتُبِهِنَّ، فَيَبْعَثُهُ، فَكَانَ يَجِيءُ إِلَيْهِنَّ مُطَاطِئُ
الرَّاسِ، فَيَكْتُبُ جَوَابَ كُتُبِهِنَّ، فَرُبَّمَا أَمْلَيْنَ عَلَيْهِ الشَّيْءَ مِنَ الْمُتَنَكَّرِ فَلَا
يَكْتُبُهُ لَهُنَّ». «الْمَنَاقِبُ» لابن الجوزي (٤٣).

وَهَذَا يَدُلُّنَا عَلَى نُبُلِهِ وَعَقْلِهِ وَخُلُقِهِ فِي صِبَاةٍ.

وَيَذْكُرُ الْمُؤَرِّخُونَ أَنَّ دَاوُدَ بْنَ بَسْطَامٍ كَانَ مَسْئُولًا مِنْ قِبَلِ الْخَلِيفَةِ عَنْ أَخْبَارِ بَغْدَادَ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ، فَاتَّفَقَ لَهُ مَرَّةً أَنْ تَأَخَّرَتْ عَنْهُ جَرِيدَةُ الْأَخْبَارِ، فَبَعَثَتْ إِلَى عَمِّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ يَسْتَفْسِرُهُ عَنْ سَبَبِ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ: بَعَثْتُ بِهَا مَعَ ابْنِ أَخِي - يَعْنِي أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ -، وَكَانَ أَحْمَدُ أَلْقَى بِهَا فِي الْمَاءِ، وَاسْتَنْكَرَ أَنْ يُوصِلَهَا إِلَيْهِ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ لِمَا كَانَ فِيهَا مِنْ الْوِشَايَاتِ وَالْأَنْبَاءِ الَّتِي لَا تُرْضِي اللَّهَ، وَلَا يَتَّفِقُ مَعَ أَخْلَاقِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.

وَهَكَذَا كَانَ النَّبُلُ وَالْعَقْلُ وَالْعِفَّةُ سِمَةً هَذَا الْغُلَامِ مِنْ أَوَّلِ نَشَأَتِهِ؛ حَتَّى تَفَرَّسَ فِيهِ أَهْلُ زَمَانِهِ مُسْتَقْبَلًا مُتَمَيِّزًا عَلَى أَتْنَاءِ جَنِيلِهِ، فَقَالَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ الْأَنْطَاكِيُّ: «إِنْ عَاشَ هَذَا الْفَتَى؛ فَسَيَكُونُ حُجَّةً عَلَى أَهْلِ زَمَانِهِ»!

وَكَانَ جَادًا فِي الطَّلَبِ نَشِيطًا حَرِيصًا، وَرُبَّمَا كَانَ يُرِيدُ الْبُكُورَ فِي الْحَدِيثِ؛ فَتَأْخُذُ أُمُّهُ بِيَتَابِهِ، وَتَقُولُ: حَتَّى يُودِّنَ النَّاسُ، أَوْ حَتَّى يُضْبِحُوا.

وَكَانَتْ وَالِدَتُهُ رَحِمَهَا اللَّهُ تَحُوطُهُ بِالْعِنَايَةِ وَتَعُدُّوهُ بِالرَّعَايَةِ. وَكَانَ وَحِيدَهَا.

وَكَانَ عَيْشُهُمَا مِنْ غَلَّةِ مِيرَاثِ تَرْكُهُ لَهُ وَالِدُهُ، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ

«الْمَنَاقِبُ» (٣٠٦): «كَانَ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ خَلَفَ لَهُ أَبُوهُ طِرْزًا وَدَارًا يَسْكُنُهَا، وَكَانَ يُكْرِي تِلْكَ الطَّرْزَ، وَيَتَعَقَّفُ بِكَرَائِهَا عَلَى النَّاسِ».

□ طَلَبُهُ لِلْعِلْمِ، وَالرَّحْلَةُ فِيهِ:

لَمَّا آتَاكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى الرَّيْبِ الْخَامِسَ عَشَرَ مِنْ عُمُرِهِ تَوَجَّهَ بِنَفْسِهِ إِلَى طَلَبِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَقَصَدَ أَهْلَهُ الْمُتَبَرِّزِينَ فِيهِ، فَبَدَأَ بِشُيُوخَ بَغْدَادَ فَاسْتَفَدَ مَا عِنْدَهُمْ، ثُمَّ تَنَقَّلَ فِي الْأَمْصَارِ الْمَعْرُوفَةِ آنَذَاكَ بِالْحِفَاطِ وَالْفَقْهَاءِ وَالْأَثَمَةِ: كَالْبَصْرَةِ، وَالْكُوفَةِ، وَالْحِجَازِ، وَالْيَمَنِ.

فَبَدَأَ بِالطَّلَبِ سَنَةَ (١٧٩)، وَهِيَ السَّنَةُ الَّتِي تُوفِّيَ فِيهَا عَالِمُ الْمَدِينَةِ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَإِمَامُ الْبَصْرَةِ: حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ.

فَسَمِعَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمِ بْنِ الْبَرِيدِ، لِكِنَّةٍ شُرْعَانٍ مَا بَادَرَهُ الْمَوْتُ بِهِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: «قَالَ أَبِي: سَمِعْتُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمِ بْنِ الْبَرِيدِ سَنَةَ (١٧٩)، فِي أَوَّلِ سَنَةِ طَلَبْتُ الْحَدِيثَ، ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ الْآخَرِ، وَقَدْ مَاتَ، وَهِيَ السَّنَةُ الَّتِي مَاتَ فِيهَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ».

وَكَتَبَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي، صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَفِي نَفْسِ السَّنَةِ - أَيْ: سَنَةَ ١٧٩ - جَلَسَ إِلَى هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ الْوَاسِطِيِّ، وَأَكْثَرَ مِنَ الْأَخْذِ عَنْهُ، وَلَا زَمَهُ؛ حَتَّى تُوفِّيَ سَنَةَ (١٨٣)، وَلَا أَحْمَدَ مِنَ الْعُمُرِ عَشْرُونَ سَنَةً.

وَكَانَ هُشَيْمٌ وُلِدَ سَنَةَ (١٠٤)، بِوَاسِطَةٍ، ثُمَّ قَدِمَ بَغْدَادَ قَدِيمًا وَاسْتَقَرَّ فِيهَا، قَالَ عَنْهُ الدَّهَبِيُّ: «شَبَّحَ الْإِسْلَامَ مُحَدِّثُ بَغْدَادَ وَحَافِظُهَا».

وَرَوَى عَنْهُ مِنْ أَقْرَانِهِ وَأَهْلِ طَبَقَتِهِ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْهُمْ: شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَهُمَا مِنْ شُيُوخِهِ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَغَيْرُهُمْ.

فَكَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ طَبَقَةِ هَؤُلَاءِ بِاعْتِبَارِ هَذِهِ الْمُشَارَكَةِ الْعَالِيَةِ الَّتِي حَظَّيَ بِهَا.

قَالَ أَحْمَدُ فِي وَصْفِهِ: لَزِمْتُ هُشَيْمًا أَرْبَعَ سِنِينَ أَوْ خَمْسًا مَا سَأَلْتُهُ عَنْ شَيْءٍ هَيَّيَ لَهُ إِلَّا مَرَّتَيْنِ، وَكَانَ كَثِيرَ التَّسْبِيحِ بَيْنَ الْحَدِيثِ، يَقُولُ بَيْنَ ذَلِكَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يُمَدُّ بِهَا صَوْتُهُ.

وَكَانَتْ حَافِظَةُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ تَنَالُ إِعْجَابَ الْأَلْبَاءِ، فَقَدْ حَفِظَ كُلَّ مَا سَمِعَهُ مِنْ هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ؛ حَتَّى قَالَ عَنْ نَفْسِهِ: «حَفِظْتُ كُلَّ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ هُشَيْمٍ، وَهُشَيْمٌ حَيٌّ قَبْلَ مَوْتِهِ».

وَقَالَ: مَاتَ هُشَيْمٌ، وَأَنَا ابْنُ عَشْرَيْنِ سَنَةً، وَأَنَا أَخْفَظُ مَا سَمِعْتُ مِنْهُ، وَلَقَدْ جَاءَ إِنْسَانٌ إِلَى بَابِ ابْنِ عَلِيَّةَ، وَمَعَهُ كُتُبُ هُشَيْمٍ، فَجَعَلَ يُلْقِيهَا عَلَيَّ، وَأَنَا أَقُولُ: إِسْنَادُ هَذَا كَذَّاءٌ، فَجَاءَ الْمُعْطِيُّ، وَكَانَ يَحْفَظُ، فَقَالَ لَهُ: أَجِبْنِي، فَبَقِيَ - أَيُّ: لَمْ يَسْتَطِعِ الْجَوَابَ - وَلَقَدْ عَرَفْتُ مِنْ حَدِيثِهِ مَا لَمْ أَسْمَعُهُ. «الْمَنَاقِبُ» (٨٥).

وَلَا جَرَمَ فَقَدْ كَانَ هُشَيْمٌ مُحَدِّثًا، وَلَمْ يَكُنْ فَقِيهًا، لَكِنْ كَانَ يَجْمَعُ
فِي مَرْوِيَّاتِهِ الْأَحَادِيثَ وَالْأَنَارَ وَفَتَاوَى الصَّحَابَةِ، يَجْمَعُهَا فِي الْبَابِ
الْوَاحِدِ.

فَقَدْ قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «كُتِبْنَا عَنْهُ كِتَابَ الْحَجِّ نَحْوًا مِنْ أَلْفِ
حَدِيثٍ، وَبَعْضُ التَّفْسِيرِ، وَكِتَابُ الْقَضَاءِ، وَكُتِبَا صِغَارًا.

قُلْتُ (أَيُّ: وَلَدُهُ صَالِحٌ): يَكُونُ ثَلَاثَةَ آلَافٍ؟ قَالَ: أَكْثَرُ، وَجَاءَنَا
مَوْتُ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، وَنَحْنُ عَلَى بَابِ هُشَيْمٍ، وَهُشَيْمٌ يُمْلِي عَلَيْنَا
الْجَنَائِزَ.

وَالِى جَانِبِ اهْتِمَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِالْحَدِيثِ وَاشْتِغَالِهِ فِيهِ مُنْذُ
نُؤْمَةٍ أَطْفَارِهِ، فَقَدْ أَطْلَعَ عَلَى بَعْضِ مَا دَوَّنَتْهُ مَدْرَسَةُ الرَّأْيِ، وَانْتَهَى
إِلَى النَّاسِ هُنَاكَ، فَقَدْ كَانَ مِنْ شُيُوخِ أَحْمَدَ الْأَوَّلِينَ: أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ
اللَّهُ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ: «كَانَ أَحْمَدُ قَدْ كَتَبَ كُتُبَ الرَّأْيِ، وَحَفِظَهَا،
ثُمَّ لَمْ يَلْتَمِثْ إِلَيْهَا». «الْمَنَاقِبُ» (٤٦).

وَفِي جُمْلَةِ هَذَا الْعَدَدِ الضَّخْمِ هُنَاكَ مَنْ أَكْثَرَ عَنْهُمْ، وَعُرِفَتْ
الصُّحُبَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، وَأَثَرُوا عَلَيْهِ، وَأُعْجِبُوا بِهِ، وَرُبَّمَا رَوَوْا عَنْهُ،
وَذَلِكَ: كَهُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ الْوَاسِطِيِّ شَيْخِهِ الْأَوَّلِ بَغْدَادَ، وَيَزِيدَ بْنِ

هَارُونَ، وابنِ عُلَيْقَةَ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَرَكِيعٌ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ.
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى الْقَطَّانِ، وَغَيْرِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ كَانُوا
أَيْمَةَ الْحَدِيثِ آنَ ذَاكَ.

وَأَمَّا شُبُوحُهُ فِي الْفِقْهِ، وَالْأُصُولِ، وَبَعْضِ الْعُلُومِ الْآخَرَى،
فَأَبْرَزُهُمْ: الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَإِذْ كَانَ الشَّافِعِيُّ بِهَذِهِ الْمَنَابِتِ؛ فَإِنَّا سَوْفَ
نَقِفُ وَفَقَّةً مَعَ الْإِمَامَيْنِ، وَنَذْكُرُ شَيْئًا مِمَّا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ
وَالاخْتِرَامِ الْمُتَبَادِلِ.

□ الْعِلَاقَةُ بَيْنَ الْإِمَامَيْنِ: الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ:

أَقْبَلَ أَحْمَدُ عَلَى الشَّافِعِيِّ يَأْخُذُ مِنْهُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، فَسَمِعَ مِنْهُ
«الْمُوطَأَ»، بَعْدَ أَنْ كَانَ سَمِعَهُ مِنْ جَمَاعَةٍ، وَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ فِيهِ ثُبْنًا.
وَكَانَ يَذُلُّ إِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوِيَةَ عَلَيْهِ، وَيَحْضُهُ عَلَى مَجْلِسِهِ،
فَيَقُولُ لَهُ: تَعَالَ أَذْهَبَ بِكَ إِلَى رَجُلٍ لَمْ تَرَ عَيْنَاكَ مِثْلَهُ، فَذَهَبَ بِهِ إِلَى
الشَّافِعِيِّ!

وَقَالَ الزُّعْفَرَانِيُّ: مَا دَخَلْتُ عَلَى الشَّافِعِيِّ قَطُّ إِلَّا وَأَحْمَدُ كَانَ قَدْ
سَبَقَنِي إِلَيْهِ.

وَهَكَذَا تَضَلَّعَ أَحْمَدُ مِنْ كُتُبِ الشَّافِعِيِّ، وَتَلَقَّى عَنْهُ مَذْهَبَهُ الْقَدِيمَ

الَّذِي يُعْتَبَرُ فِي أَغْلِيهِ مَذْهَبَ مَالِكٍ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ، لِكُرِّ الشَّافِعِيِّ رَجَعَ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ الْقَدِيمِ إِلَى مَذْهَبِ الْجَدِيدِ الَّذِي دَوَّنَهُ فِي كِتَابِ «الْأُمِّ»، وَرَوَاهُ عَنْهُ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُرَادِيُّ، وَأَصْحَابُهُ الْمِصْرِيُّونَ.

فَهَذِهِ الصُّحْبَةُ الْمُبَارَكَةُ بَيْنَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ كَانَتْ ذَاتَ أَثَرٍ عَمِيقٍ فِي الانْسِجَامِ وَالتَّقَارُبِ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ عَلَى السَّوَاءِ، وَقَدْ أَلَفَ فِي ذَلِكَ الشَّيْخُ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٠٩)، كِتَابًا خَاصًّا، سَمَّاهُ: «قُرَّةُ الْعَيْنِ فِيمَا حَصَلَ مِنَ الْإِتْفَاقِ وَالْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ».

وَقَدْ ذَكَرَ سَبَبَ تَأْلِيفِهِ لِهَذَا الْكِتَابِ فِي «مَنَاقِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»، فَقَالَ: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: لَيْسَ بَيْنَ مَذْهَبِ أَحْمَدَ وَمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ خِلَافٌ إِلَّا فِي مَسَائِلَ قَلِيلَةٍ نَحْوِ سِتِّ عَشْرَةِ مَسْأَلَةٍ. وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ الْأَغْيِيَاءِ، إِشَارَةً مِنْهُ إِلَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ.

فَإِذَا حَقَّقَ الْإِنْسَانُ النَّظَرَ وَجَدَ مَذْهَبَ أَحْمَدَ مُخَالَفًا لِمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي أَكْثَرِ مِنْ عَشْرَةِ آلَافِ مَسْأَلَةٍ، بَلْ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. هَذَا الْقَاضِي عِزُّ الدِّينِ صَنَّفَ فِي الْمُفْرَدَاتِ الْمُخَالَفَةِ لِلْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ كِتَابَهُ الْمَشْهُورَ الَّذِي فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ آلَافِ مَسْأَلَةٍ، وَلِمَ؟

وهي بالضرورة مخالفة لمذهب الشافعي، ومالك، وأبي حنيفة! ومفردات مخالفة الشافعي فقط لم يُذكرها.

ومن قال ذلك، ينظر إلى الخلاف الضعيف، فإنه قل مسألة إلا وفيها قول ضعيف في مذهب أحمد، ومذهب الشافعي؛ فيقول: هي موافقة، وهذا قول لا عبرة به.

وقد وضعت كتاب: «قوة العين فيما حصل من الاتفاق والاختلاف بين المذاهب»، وذكرت من ذلك مسائل كثيرة! انظر: «الفواكه العديدة» للمنفور (١٠١).

وكذا ألف الشيخ أحمد بن عبد المنعم الدمهوري (١١٩٢)، كتاباً يدعى فيما انفرد به الإمام أحمد عن الإمام الشافعي، تحت عنوان «الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني» في مجلدين، حققه عبد الله الطيار، وعبد العزيز الحجيلان.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله «المجموع» (٣٤/ ١١٣): «وموافقته - أي: أحمد - للشافعي وإسحاق أكثر من موافقته لغيرهما، وأصوله بأصولهما أشبه منها بأصول غيرهما، وكان يثنى عليهما، ويعظمهما، ويرجع أصول مذهبيهما على من ليست أصول مذهبه كأصول مذهبيهما.

ومذهبه: أن أصول فقهاء الحديث أصح من أصول غيرهم،

وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ، هُمَا عِنْدَهُ مِنْ أَجَلٍ فَقَهَاءِ الْحَدِيثِ فِي عَصْرِهِمَا، وَجُمَعَ بَيْنَهُمَا فِي مَسْجِدِ الْحَيْفِ؛ فَتَنَاطَرَا فِي مَسْأَلَةِ إِجَارَةِ بَيُوتِ مَكَّةَ.

وَإِذَا كَانَ الشَّافِعِيُّ مُنْتَبِثًا عَلَى أَحْمَدَ بِالْفِقْهِ وَالْأُصُولِ وَصِنَاعَةِ الْحُجَجِ وَالْأَدِلَّةِ عَلَى الْأَحْكَامِ، فَإِنَّ أَحْمَدَ هُوَ الْآخِرُ مُنْتَبِثٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ بِالْكَشْفِ عَنْ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ وَأَسَانِيدِهَا وَطُرُقِهَا وَمَا صَحَّ مِنْهَا مِمَّا لَمْ يَصِحَّ!

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ «الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (١٤ / ٣٨٤): «وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ لَمَّا اجْتَمَعَ بِهِ فِي الرِّحْلَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى بَغْدَادَ بَعْدَ سَنَةِ (١٩٠)، وَعُمُرُ أَحْمَدَ إِذْ ذَلِكَ ثِيْفٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً، قَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، إِذْ صَحَّ عَنْدَكُمْ الْحَدِيثُ فَأَعْلِنِي بِهِ، أَذْهَبَ إِلَيْهِ: حِجَازِيًّا كَانَ، أَوْ شَامِيًّا، أَوْ عِرَاقِيًّا، أَوْ يَمَنِيًّا.

وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ لَهُ هَذِهِ الْمَقَالَةُ: نَعْظِيمٌ لِأَحْمَدَ، وَإِجْلَالٌ لَهُ، وَأَنَّهُ عِنْدَهُ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ إِذْ صَحَّحَ أَوْ ضَعَّفَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ».

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ «الْجَرْحُ وَالتَّنْذِيلُ» (٣٠٢): «سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بَارِعَ الْفَهْمِ لِمَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ بِصَحِيحِهِ وَسَقِيمِهِ، وَتَعَلَّمَ الشَّافِعِيُّ أَشْيَاءَ مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ مِنْهُ، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ لِأَحْمَدَ: حَدِيثٌ كَذَا وَكَذَا قَوِيٌّ الْإِسْنَادُ مُحْفُوظٌ؟ فَإِذَا قَالَ أَحْمَدُ: نَعَمْ جَعَلَهُ أَصْلًا، وَبَنَى عَلَيْهِ».

□ وَمِنْ أَجْلِ هَذَا كَانَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ يَرْوُهُ، فَلَمَّا قِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ
أَنْشَدَ:

قَالُوا يَرْوُوكَ أَحْمَدُ وَتَرْوُهُ قُلْتُ الْمَكَارِمُ لَا تُفَارِقُ مَنْزِلَهُ
إِنْ رَأَيْتَ فِي فَضْلِهِ، أَوْ رُزْتَهُ فَلِفَضْلِهِ، فَالْفَضْلُ فِي الْحَالَيْنِ لَهُ
وَفِي مَرْوِيَّاتِ الشَّافِعِيِّ عَنْ أَحْمَدَ لَا يُصْرِّحُ بِاسْمِهِ، بَلْ يَقُولُ:
حَدَّثَنِي الثَّقَةُ!

□ أَسْرَتْهُ:

تَزَوَّجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بَعْدَمَا بَلَغَ الْأَرْبَعِينَ مِنْ عُمُرِهِ، فَتَزَوَّجَ فِي
الْبِدَايَةِ: عَبَّاسَةَ بِنْتَ الْفَضْلِ، أُمُّ وَلَدِهِ صَالِحٍ، أَحَدِ رَوَاةِ عَلَيْهِ وَحَافِظِي
مَذْهَبِهِ، وَلَمْ تُنَجِبْ غَيْرَهُ؛ حَتَّى تُؤْفِقَتْ رَحِمَهَا اللَّهُ، فَتَزَوَّجَ بَعْدَ وَفَاتِهِ:
رَنْحَانَةَ بِنْتُ عُمَرَ، أُمُّ وَلَدِهِ عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ «الْمَنَاقِبُ» (٣٧٥): «وَهَاتَانِ زَوْجَتَانِ، وَمَا
عَرَفْنَا أَنَّهُ تَزَوَّجَ ثَالِثَةً».

يَعْنِي بِذَلِكَ: أَنَّ بَقِيَّةَ أَوْلَادِهِ مَا عَدَا صَالِحًا وَعَبْدَ اللَّهِ إِنَّمَا كَانُوا مِنْ
جَارِيَتِهِ «حُسْنِ»، الَّتِي اشْتَرَاهَا بَعْدَ وَفَاةِ رَنْحَانَةَ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ، فَوَلَدَتْ
«حُسْنُ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ: زَيْنَبَ أُمُّ عَلِيٍّ، وَالْحَسَنَ، وَالْحُسَيْنَ، وَهُمَا

تَوَأَّمُ، لَكِنْ لَمْ يَلْبِثَا أَنْ مَاتَا، ثُمَّ وَلَدَتْ: الْحَسَنَ، وَمُحَمَّدًا، فَعَاشَا؛ حَتَّى صَارَا مِنَ السَّنِّ إِلَى نَحْوِ مِنْ أَرْبَعِينَ سَنَةً، ثُمَّ وَلَدَتْ: سَعِيدًا.
وَلَمْ تُسَعِفْنَا كُتُبُ السَّيْرِ بِأَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ عَنْ: الْحَسَنِ، وَمُحَمَّدٍ، وَسَعِيدٍ!

□ نَهَيْتُهُ عَنْ كِتَابَةِ فِتَاوِيهِ، وَسَبَّبَ ذَلِكَ:

كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يَكْرَهُ تَأْلِيفَ الْكُتُبِ الَّتِي تَحْتَوِي عَلَى الرَّأْيِ وَالتَّفَرُّعَاتِ الْفِقْهِيَّةِ، وَيُحِبُّ التَّمَسُّكَ بِالْأَثَرِ، وَكَانَ يَنْصَحُ طُلَابَهُ وَتَلَامِذَتَهُ بِذَلِكَ!

فَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ «الْمَنَاقِبُ» (٢٤٩) عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: «قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَا تَنْظُرْ فِي كُتُبِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَلَا فِيمَا وَضَعَ إِسْحَاقُ، وَلَا سُفْيَانُ، وَلَا الشَّافِعِيُّ، وَلَا مَالِكُ، وَعَلَيْكَ بِالْأَصْلِ».

وَإِذَا كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ يُرْجِّهُ أَصْحَابَهُ إِلَى الْإِسْتِغَالِ بِالْحَدِيثِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ تِلْكَ الْأَجْتِهَادَاتِ الْمُدَوَّنَةِ فِي زَمَنِهِ وَمَتَّبِعُهَا، فَسَيءُ وَاضِحٌ أَنَّهُ لَا يَسْمَحُ لِأُولَئِكَ التَّلَامِيذِ أَنْ يُدَوِّنُوا فِتَاوِيَهُ، أَوْ يَكْتُبُوا أَجْوِبَتَهُ عَنِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُسْأَلُ عَنْهَا!

وإن كَانَ يُعْرِفُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُجِيبُ بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَفَتَاوِي الصَّحَابَةِ، وَقَدْ كَانَ حَافِظًا لِدَلِيلِكَ لَا يَقُوتهُ إِلَّا الْقَلِيلُ النَّادِرُ.

قَالَ حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ: «رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ شَيْءٌ مِنْ رَأْيِهِ، أَوْ فُتْوَاهُ.

وَبَلَغَهُ أَنَّ إِسْحَاقَ بْنَ مَنْصُورٍ الْكُوسَجِيَّ قَدْ صَارَ يَزِي مَسَائِلَهُ وَفَتَاوِيَهُ لِلنَّاسِ بِخُرَاسَانَ، فَأَشْهَدَ النَّاسَ: أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ». «الْمَنَاقِبُ» (٢٥١).

وَذَلِكَ لِيُكْفَّ إِسْحَاقُ عَنْ نَشْرِ الْفَتَاوِي، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ رَجَعَ بِالْفِعْلِ، لِأَنَّا لَوْ حَمَلْنَا كَلَامَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْمَسَائِلُ كُلُّهَا غَلَطًا صَدَرَ مِنْهُ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَهَذِهِ يَتَنَافَى مَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَرَعِ وَالِافْتِمَاءِ لِلسُّنَنِ وَالْأَثَارِ الثَّابِتَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ دَأْبَهُ مُنْذُ النِّشَاءِ الْأُولَى، بَلْ مَا زَالَتْ تِلْكَ الْمَسَائِلُ الَّتِي رَوَاهَا إِسْحَاقُ الْكُوسَجِيَّ مَحْفُوظَةً إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، قَدْ أُوْرِدَهَا أَوْ عَامَّتْهَا الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» فِي تَغْلِيْقَاتِهِ عَلَى أَحَادِيثِ الْأَبْوَابِ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ مَا قُلْنَاهُ.

بَلْ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي يَغْلَى فِي تَرْجَمَةِ إِسْحَاقِ الْمَذْكُورِ: «أَنَّهُ لَمَّا بَلَغَهُ رُجُوعُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَنْ تِلْكَ الْمَسَائِلِ جَمَعَهَا فِي جِرَابٍ، وَقَدَّمَ إِلَيْهَا، فَأَقْرَبَهَا ثَانِيَةً، وَأَعْجَبَ بِذَلِكَ أَحْمَدُ مِنْ شَأْنِهِ.

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنُ بْنُ حَامِدٍ: وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ مُتَسَبِّبٌ إِلَى الْفِقْهِ يُلَيِّنُ الْقَوْلَ فِي كِتَابِ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ! وَيَقُولُ: إِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ أبا عَبْدِ اللَّهِ رَجَعَ عَنْهُ! وَهَذَا قَوْلُ مَنْ لَا ثِقَةَ لَهُ بِالْمَذْهَبِ، إِذْ لَا أَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا قَالَ بِمَا ذَكَرَهُ، وَلَا أَشَارَ إِلَيْهِ. انْظُرْ: «الطَّبَقَاتِ» (٢/١٧٤).

□ وَلِمَاذَا كَانَ الْإِمَامُ الْمُبْجَلُ يَكْرَهُ الْأَشْتِغَالَ بِكُتُبِ الرَّأْيِ، وَبِتَذْوِينِ مَسَائِلِهِ وَفَتْاوِيهِ وَأَقْوَالِهِ؟

هَلْ هُوَ مُجَرَّدُ التَّوَاضُّعِ لِلهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كَمَا قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ، أَوْ هُوَ شَيْءٌ وَرَاءَ ذَلِكَ؟ فَلَوْ كَانَ التَّوَاضُّعُ فَقَطُ لَمَا كَانَ هُنَاكَ مِنْ دَاعٍ إِلَى كَرَاهَةِ الْأَشْتِغَالِ بِمَا كَتَبَهُ غَيْرُهُ!

فَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَرُدَّ النَّاسَ إِلَى السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ الَّذِي رَأَى أَنَّهُ قَدْ ضَاعَ فِي بَغْدَادَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ، وَأَنَّ النَّاسَ أَقْبَلَتْ عَلَى أَقْوَالِ النَّاسِ، وَمَوْلَفَاتِهِمْ فِي الْفِقْهِ وَالْاجْتِهَادِ؛ تَحْفَظُهَا وَتَرْوِيهَا كَمَا تَحْفَظُ الْحَدِيثَ وَتَرْوِيهِ، فَكَانَ الْوَاجِبُ بِقِتْصَانِهِ أَنْ يَحُثَّ النَّاسَ عَلَى حِفْظِ الْحَدِيثِ وَالْعِنَايَةِ بِهِ بِقَدْرِ مَا كَانَ غَيْرُهُ يَحُثُّ عَلَى النَّظَرِ وَالتَّفَرُّعِ وَالبَحْثِ.

وَالَّذِي يُؤَيِّدُ هَذَا مَا رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي «مَسَائِلِهِ»: «أَنَّهُ لَمَّا

ذَكَرَ وَضَعَ الْكُتُبِ عِنْدَهُ قَالَ: أَكْرَهُهَا، هَذَا أَبُو حَنِيفَةَ وَضَعَ كِتَابًا، فَجَاءَ أَبُو يُوسُفَ فَوَضَعَ كِتَابًا، وَجَاءَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فَوَضَعَ كِتَابًا، فَهَذَا لَا انْقِضَاءَ لَهُ، كُلَّمَا جَاءَ رَجُلٌ وَضَعَ كِتَابًا!

وَهَذَا مَالِكٌ وَضَعَ كِتَابًا، وَجَاءَ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا، وَجَاءَ هَذَا - يَغْنِي أبا نُؤَيْرَ -، وَهَلِ الْكُتُبُ وَضَعَهَا بِذَعَةٍ، كُلُّ مَا جَاءَ رَجُلٌ وَضَعَ كِتَابًا، وَتَرَكَ حَدِيثَ الرَّسُولِ ، وَأَصْحَابِهِ. انْظُرْ «الْمَدْخَلَ الْمُفْصَلَ» لَشَيْخِنَا بِكَرٍ (١/ ٣٥١).

□ فِتْنَةُ الْقَوْلِ: بِحَلْقِ الْقُرْآنِ:

كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً، وَدِينُهُمْ قَانِمًا فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَلَمَّا اسْتُشْهِدَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، انْكَسَرَ بَابُ الْفِتْنَةِ، فَعِنْدَهَا قَامَ رُوُوسُ الشَّرِّ عَلَى الشَّهِيدِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ حَتَّى ذُبِحَ صَبْرًا.

وَتَفَرَّقَتِ الْكَلِمَةُ، وَوَقَعَتْ وَقَعَةُ الْجَمَلِ، ثُمَّ وَقَعَةُ صِفَيْنَ^(١)، فَظَهَرَتِ الْخَوَارِجُ، وَكَفَّرَتِ سَادَاتُ الصَّحَابَةِ، ثُمَّ ظَهَرَتِ الرِّوَافِضُ وَالنَّوَاصِبُ.

(١) لَقَدْ خَرُوتْ خَيْرَ مَوْقَعَتَيْنِ «الْحَمَلُ، وَصِفَيْنَ» تَخْرِيرًا عِلْمِيًّا فِي كِتَابِي: «تَشْدِيدُ الْإِسْلَامِ» فَبِمَا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ

وفي آخِرِ زَمَنِ الصَّحَابَةِ ظَهَرَتِ الْقَدَرِيَّةُ، ثُمَّ ظَهَرَتِ الْمُغْتَزِلَةُ
بِالْبَصْرَةِ، وَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمُجَسِّمَةُ بِخُرَاسَانَ فِي أَثْنَاءِ عَصْرِ التَّابِعِينَ مَعَ
ظُهُورِ السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا إِلَى بَعْدِ الْمَائَتَيْنِ.

وَكَانَ الْمَأْمُونُ الْخَلِيفَةُ ذِكِّيًّا مُتَكَلِّمًا، لَهُ نَظَرٌ فِي الْمَعْقُولِ،
فَاسْتَجَلَبَ كُتُبَ الْأَوَائِلِ، وَعَرَبَ حِكْمَةَ الْيُونَانِ، وَقَامَ فِي ذَلِكَ وَقَعْدَ،
وَحَبَّ وَوَضَعَ، وَرَفَعَتِ الْجَهْمِيَّةُ وَالْمُغْتَزِلَةُ رُؤُوسَهَا، وَأَلَّ بِهِ الْحَالُ
إِلَى أَنْ حَمَلَ الْأُمَّةَ عَلَى: «الْقَوْلِ بِخُلُقِ الْقُرْآنِ»!

وَعَلَى ذَلِكَ امْتَحَنَ الْعُلَمَاءُ، فَلَمْ يُنْهَلْ، وَهَلَكَ لَعَامِهِ، وَخَلَفَ
بَعْدَهُ سُرًا وَبَلَاءً فِي الدِّينِ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ مَا زَالَتْ عَلَى: «أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ
اللَّهِ» لَا يَغْرِقُونَ غَيْرَ ذَلِكَ؛ حَتَّى تَبَيَّنَ لَهُمُ الْقَوْلُ: بِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ
مَجْعُولٌ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِضَافَةٌ تَشْرِيفٍ؛ كَيِّتِ اللَّهُ،
وَنَاقَةِ اللَّهِ!

فَانْكَرَ ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ، وَلَمْ تَكُنِ الْجَهْمِيَّةُ يَظْهَرُونَ فِي دَوْلَةِ:
الْمَهْدِيِّ، وَالرَّشِيدِ، وَالْأَمِينِ، فَلَمَّا وَلِيَ الْمَأْمُونُ كَانَ مِنْهُمْ، وَأَظْهَرَ
الْمَقَالََةَ!

□ وَكَانَ الْمَأْمُونُ قَدْ قَرَّبَ الْمُغْتَزِلَةَ، وَاتَّخَذَهُمْ نُدَمَاءَهُ وَسُومَارَهُ،
وَاخْتَصَّصَهُمْ بِمَجْلِسِهِ، فَتَلَقَّفَ عَنْهُمْ هَذِهِ الْبِدْعَةَ؛ حَتَّى صَارَ يَلْحَنُ بِهَا،

ولكنه لم يعجزوا على إندائنها للناس، والدعوة إليها علناً؛ لأن بغداد، وباقي حواضر الإسلام، كانت تزخر بعلماء السنة من محدثين والفقهاء وغيرهم.

فقد قال المأمون مرة ليحيى بن أكرم وجماعة: لولا يزيد بن هارون؛ لأظهرت أن القرآن مخلوق!

فقال بعض جلسائه: يا أمير المؤمنين، ومن يزيد؟ حتى يتقى؟ فقال: ونحك لي أخاف إن أظهرته، فيرد علي، فيختلف الناس، وتكون فتنة، وأنا أكره الفتنة!

ويحيى بن أكرم من علماء السنة الذين كانوا يصحبون المأمون، وهو الذي أفتته بالرجوع عن الاعتقاد بجواز نكاح المنة بعد أن كان قد تبني القول به، وأما يزيد بن هارون فقد توفي سنة (٢٠٦). انظر: «المناقب» (٣٨٦).

فعنده؛ قام المأمون يستغلن بهذه المقالة، ويعقد المجالس لمناقشتها؛ لأنه كان يسأل عن يزيد وموته باستمرار!

ثم إن المأمون امتحن القضاة والفقهاء والمحدثين والمؤرخين بهذه المقالة، مما هو مشهور في كتب التاريخ وغيره.

إلا أن الله تعالى قيض لهذه الفتنة إمام أهل السنة والجماعة: أحمد بن حنبل؛ حيث قام فيها مقام الأنبياء، وأظهر الله على يديه

الْقَوْلَ: «أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ»، وَنَصَرَ فِيهَا الْحَقَّ، وَأَظْهَرَ،
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَمَنْ أَرَادَ خَبَرَ هَذِهِ الْمِحْنَةِ الدَّهْوَاءِ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ فَلْيَنْظُرْهَا فِي
كُتُبِ: السِّيَرِ، وَالطَّبَاقِ وَالتَّارِيخِ وَغَيْرِهَا، وَلَا سِيَّما فِي كِتَابِ شَيْخِنَا
الْعَلَّامَةِ بَكْرِ أَبُو زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ضَمَّنَ كِتَابِهِ «الْمَدْخَلَ الْمُفْصَلَ»
(١/ ٣٧٤).

□ وَقَاتُهُ:

لَمَّا اسْتَكْمَلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٧٧) سَنَةً مِنَ الْعُمُرِ، وَدَخَلَ
فِي الثَّامِنَةِ وَالسَّبْعِينَ أَصَابَتْهُ حُمَّى، وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ
الْأَوَّلِ مِنْ سَنَةِ (٢٤١)، فَكَثُرَ عَوَادُهُ، وَتَرَدَّدَ عَلَيْهِ الْأَطِبَّاءُ مُنْذُ ذَلِكَ
الْحِينِ، وَكَانَ قَدْ كَتَبَ وَصِيَّتَهُ قَبْلَ ذَلِكَ، عَلَى عَادَةِ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ،
وَهَذَا نَصُّ تِلْكَ الْوَصِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ، كَمَا جَاءَتْ فِي كِتَابِ «الْمَنَاقِبِ»
لَا بِنِ الْجَوْزِيِّ (٤٥٤)، وَغَيْرِهِ:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

هَذَا مَا أَوْصَى بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، أَوْصَى: أَنْ يَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ، وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى
وَدِينِ الْحَقِّ، لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ.

وَأَوْصَى مَنْ أَطَاعَهُ مِنْ أَهْلِهِ وَقَرَابَتِهِ: أَنْ يَتَعَبَّدُوا اللَّهَ فِي الْعَابِدِينَ،
وَأَنْ يَحْمَدُوهُ فِي الْحَامِدِينَ، وَأَنْ يَتَصَحَّحُوا لَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ.
وَأَوْصَى: أَنِّي رَضِيتُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ
نَبِيًّا.

وَأَوْصَى: أَنْ لَعَبَدَ اللَّهُ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمَعْرُوفَ بِفُورَانَ: عَلَيَّ نَحْوًا
مِنْ خَمْسِينَ دِينَارًا، وَهُوَ مُصَدِّقٌ فِيمَا قَالَ، فَيَقْضَى مَالُهُ عَلَيَّ مِنْ غَلَّةِ
الدَّارِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَإِذَا اسْتَوْفَى أُعْطِيَ وَلَدُ صَالِحٍ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَحْمَدَ
بِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ: كُلُّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ، بَعْدَ وَقَاءِ مَالِ أَبِي
مُحَمَّدٍ.

شَهِدَ:

أَبُو يُوسُفَ، وَصَالِحٌ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ

فَلَمَّا كَانَتْ صَبِيحَةُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ (١٢/ ربيع الأول/ ٢٤١)، حِينَ
ارْتَفَعَ النَّهَارُ بَنَحُو سَاعَتَيْنِ سَلَّمَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الرُّوحَ إِلَى بَارِيهَا، وَأَجَابَ
دَعْوَتَهُ الْمُقَرَّرَةَ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَلَهُمْ مَنُودٌ﴾ ،
وَكَانَتْ الشُّوَارِعُ وَالسُّكُكُ الْمُحِيطَةُ بِمَسْكَنِهِ ضَاقِقَةً بِالنَّاسِ!

وَحَضَرَ غَسَلَهُ نَحْوُ مِنْ مِائَةِ مِنْ بَيْتِ الْخِلَافَةِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ،
فَجَعَلُوا يَقْبَلُونَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَيَدْعُونَ لَهُ، وَيَتَرَحَّمُونَ عَلَيْهِ، وَخَرَجَ

النَّاسُ بِنَعْسِهِ، وَالْخَلَائِقُ حَوْلَهُ مَا لَا يَعْلَمُ عَدَدَهُمْ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَكَانَ
النَّائِبُ عَلَى بَعْدَادَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرٍ، فَتَقَدَّمَ، وَأَمَّ النَّاسَ فِي
الصَّلَاةِ عَلَيْهِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ مُوَافَقَةِ أَوْلَادِهِ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ كَانُوا
صَلُّوا عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ دَاخِلَ بَيْتِهِ، وَلَمْ يَسْتَطِيعُوا دَفْنَهُ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ
شِدَّةِ الزَّحَامِ. «الْمَنَاقِبُ» (٤٨٨).

قَالَ الْمُتَوَكِّلُ لِمُحَمَّدِ بْنِ طَاهِرٍ: طُوِيَّ لَكَ صَلَافٌ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ
حَنْبَلٍ!

قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقُ: مَا بَلَّغْنَا أَنَّهُ كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ مَجْمَعٌ أَكْثَرُ
مِنْهُمْ إِلَّا جَنَازَةً فِي بَيْتِ إِسْرَائِيلَ.
فَنَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَحْشُرَنَا مَعَهُ بِمَنْهُ وَكَرَمِهِ.

□ ثَنَاءُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ:

قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي دَاوُدَ: كَانَ فِي رِبْعَةِ رَجُلَانِ لَمْ يَكُنْ فِي
زَمَانِهِمَا مِثْلُهُمَا، لَمْ يَكُنْ فِي زَمَانٍ قِتَادَةٌ مِثْلُ قِتَادَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَانٍ
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مِثْلُهُ.

وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: «أَحْمَدُ إِمَامٌ فِي ثَمَانِ خِصَالٍ:
إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ، إِمَامٌ فِي الْفِقْهِ، إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ، إِمَامٌ فِي الْقُرْآنِ، إِمَامٌ فِي
الْفَقْرِ، إِمَامٌ فِي الزُّهْدِ، إِمَامٌ فِي الْوَرَعِ، إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ».

□ فَلْتَكَلِّمْ عَلَى خَصْلَةٍ بَعْدَ خَصْلَةٍ:

أَمَّا الْأَوَّلَى: فَقَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي الْحَدِيثِ»، فَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ، قَالَ أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ يَوْمًا: مَنْ تَعُدُّونَ فِي الْحَدِيثِ بِبُعْدَادٍ؟ فَقَالُوا: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبَا حَنِيمَةَ.

فَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ: مَا أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَّا وَقَدْ جَاءَنَا، وَرَأَيْنَاهُ، وَمَا رَأَيْتُ فِي الْقَوْمِ مِثْلَ ذَلِكَ الْفَتَى: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ!

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: انْتَهَى الْعِلْمُ إِلَى أَرْبَعَةٍ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَكَانَ أَحْمَدُ أَفْقَهُهُمْ فِيهِ.

وَدَخَلَ الشَّافِعِيُّ يَوْمًا عَلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ كُنْتُ الْيَوْمَ مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ فِي مَسْأَلَةٍ كَذَا، وَلَمْ يَكُنْ مَعِيَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ عَنِ النَّبِيِّ، فَدَفَعَ إِلَيَّ أَحْمَدُ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ، فَقَالَ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَوْمًا لِأَحْمَدَ: أَنْتُمْ أَغْلَمُ بِالْحَدِيثِ، وَالرِّجَالِ، فَإِذَا صَحَّ عِنْدَكُمْ الْحَدِيثُ؛ فَأَعْلِمُونِي بِهِ: كَوْفًا كَانَ أَوْ شَامِيًا؛ حَتَّى نَذْهَبَ إِلَيْهِ.

وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ الرَّزَاقِيُّ: مَا رَأَيْتُ مِثْلَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

قَالُوا لَهُ، وَأَيُّ شَيْءٍ بَانَ لَكَ مِنْ فَضْلِهِ وَعِلْمِهِ؟ قَالَ: رَجُلٌ سِئَلَ

عَنْ سِتِّينَ أَلْفِ مَسْأَلَةٍ؛ فَأَجَابَ فِيهَا بِحَدَّثِنَا وَأَخْبَرَنَا!
وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: كَانَ أَحْمَدُ يَحْفَظُ أَلْفَ أَلْفِ حَدِيثٍ.
فَقِيلَ لَهُ، وَمَا يُدْرِيكَ؟ قَالَ: ذَاكَرْتُهُ؛ فَأَخَذْتُ عَلَيْهِ الْأَبْوَابَ.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ: فَقَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي الْفِقْهِ»، فَالصَّدَقُ فِيهَا لَائِحٌ، وَالْحَقُّ
وَاضِحٌ إِذْ كَانَ أَصْلُ الْفِقْهِ: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَأَقْوَالُ الصَّحَابَةِ، وَيَعْدُ
هَذَا الْقِيَاسُ.

وَالْمُقَدِّمُونَ كَانُوا لَا يَرَوْنَ وَضَعَ الْكُتُبِ، وَإِنَّمَا يَحْفَظُونَ مَا ذَكَرْنَا،
وَيُقْتَوْنَ بِهَا، فَمَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ الْعِلْمَ وَالْفِقْهَ كَانَ رِوَايَةً يَتَلَقَّاهَا عَنْهُمْ، وَدِرَايَةً
يَتَفَهَّمُهَا مِنْهُمْ، فَتَقَلَّدَ الْفِقْهَ عَنْهُ أَغْيَانُ الْبُلْدَانِ، وَأَيْمَةُ الْأَزْمَانِ، قَرِيبٌ مِنْ
مِائَةِ وَعِشْرِينَ نَفْسًا.

قَالَ الْأَثَرُ: قُلْتُ يَوْمًا وَنَحْنُ عِنْدَ أَبِي عُبَيْدٍ فِي مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ بَعْضُ
الْحَاضِرِينَ: هَذَا قَوْلٌ مَنْ؟ فَقُلْتُ مَنْ لَيْسَ فِي شَرْقٍ وَلَا غَرْبٍ أَكْبَرَ مِنْهُ
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ! قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: صَدَقَ!

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ آدَمَ يَقُولُ: أَحْمَدُ بْنُ
حَنْبَلٍ إِمَامُنَا.

وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَغْلَمُ مِنَ الثَّوْرِيِّ، وَأَفْقَهُ.

وَيُظْهَرُ لَكَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ يُنْقَلُ فِيهَا أَقْوَالًا
كَثِيرَةً.

وَأَمَّا الثَّالِثَةُ: فَقَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ»، فَهُوَ كَمَا قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى.

نَقَلَ الْمَرْوَزِيُّ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ لَا يَلْحَنُ فِي الْكَلَامِ، وَلَمَّا نُوْظِرُ
بَيْنَ يَدَيِ الْحَلِيفَةِ كَانَ يَقُولُ: كَيْفَ أَقُولُ مَا لَمْ يَقُلْ! وَقَالَ أَحْمَدُ كَتَبْتُ
فِي الْعَرَبِيَّةِ أَكْثَرَ مِمَّا كَتَبَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ، رَوَاهُ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ
حَبِيبٍ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُثَيْمَةَ
عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، قَالَ: «يُكْرَهُ التَّكْفِيرُ فِي الصَّلَاةِ»، قَالَ أَبِي:
التَّكْفِيرُ أَنْ يَضَعَ يَمِينُهُ عِنْدَ صَدْرِهِ فِي الصَّلَاةِ.

وَأَمَّا الرَّابِعَةُ: فَقَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي الْقُرْآنِ»، فَهُوَ وَاضِحٌ الْبَيَانِ لَا نَحْ
الْبِرْهَانِ.

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الْمُتَادِي: صَنَّفَ أَحْمَدُ فِي «التَّفْسِيرِ»، وَهُوَ
مِائَةُ أَلْفٍ وَعِشْرُونَ أَلْفًا، يَعْنِي حَدِيثًا، وَ«النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ»، وَ«الْمُقَدِّمِ
وَالْمُؤَخَّرِ» فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: كَانَ أَبِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ
حَتْمَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا لَيْلًا، وَالْأُخْرَى نَهَارًا، وَقَدْ حَتَمَ الْقُرْآنَ فِي لَيْلَةٍ
بِمَكَّةَ مُصَلِّيًّا بِهِ!

وَأَمَّا الْخَامِسَةُ: فَقَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي الْفَقْرِ»، فَيَا لَهَا خِلَّةٌ مَقْصُودَةٌ،
وَحَالَةٌ مَحْمُودَةٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ يُجْرِبُونَ الْعُرْسَةَ بِمَا صَبَرُوا﴾
، قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: عَلَى الْفَقْرِ مِنَ الدُّنْيَا.

وَقَالَ أَبُو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ فَقْرَاءَ الْمُسْلِمِينَ
لَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِمِقْدَارِ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا، يَتَمَنَّى أَغْنِيَاءُ
الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي الدُّنْيَا فَقْرَاءً» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ.

وَأَمَّا السَّادِسَةُ: فَقَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي الزُّهْدِ»، فَهِيَ ظَاهِرَةٌ، أَتَتْ الدُّنْيَا
فَأَبَاهَا، وَالرَّئَاسَةَ فَتَقَاهَا، عَرِضَتْ عَلَيْهِ الْأَمْوَالُ وَقُوِّضَتْ إِلَيْهِ الْأَخْوَالُ،
وَهُوَ يَرُدُّ ذَلِكَ وَيَتَعَفَّفُ.

وَيَقُولُ: أَنَا أَفْرَحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدِي شَيْءٌ! وَيَقُولُ: إِنَّمَا هُوَ طَعَامٌ
دُونَ طَعَامٍ، وَلِبَاسٌ دُونَ لِبَاسٍ، وَإِنَّمَا هِيَ آثَامٌ قَلِيلٌ!

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ هَانِيٍّ: بَكَرْتُ يَوْمًا لِأَعَارِضَ أَحْمَدَ بِالزُّهْدِ،
فَبَسَطْتُ لَهُ حَصِيرًا وَمِخْدَةً، فَنَظَرَ إِلَيْهِمَا، وَقَالَ: مَا هَذَا؟ لَتَجْلِسَ

عَلَيْهِ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَا يَحْسُنُ بِالزُّهْدِ؛ فَرَفَعْتُهُ، وَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ.

وَأَمَّا السَّابِغَةُ: فَقَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي الْوَرَعِ»، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ السُّمَسَارُ: كَانَتْ لَأُمِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ دَارٌ مَعَنَا فِي الدَّرْبِ، يَأْخُذُ مِنْهَا أَحْمَدُ دِرْهَمًا بِحَقِّ مِيرَاثِهِ، فَاحْتَاجَتْ إِلَى نَفَقَةٍ تُضْلِحُهَا، فَأَصْلَحَهَا ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ، فَتَرَكَ أَحْمَدُ الدَّرْهَمَ الَّذِي كَانَ يَأْخُذُهُ، وَقَالَ: قَدْ أَفْسَدَهُ عَلَيَّ، وَنَهَى وَلَدَيْهِ وَعَمَّهُ عَنِ اخْتِذِ الْعَطَاءِ مِنْ مَالِ الْخَلِيفَةِ، فَاعْتَذَرُوا بِالْحَاجَةِ، فَهَجَرَهُمْ شَهْرًا؛ لَأَخْذِ الْعَطَاءِ.

وُصِفَ لَهُ دُهْنُ اللَّوْزِ فِي مَرَضِهِ، قَالَ حَنْبَلٌ: فَلَمَّا جِئْتَاهُ بِهِ أَبِي أَنْ يَذُوقَهُ، وَوُصِفَ لَهُ فِي عِلَّتِهِ قَرْعَةٌ تُشَوِّى وَيُؤْخَذُ مَاؤُهَا؛ فَلَمَّا جَاءُوا بِالْقَرْعَةِ، قَالَ: بَعْضُ الْحَاضِرِينَ اجْعَلُوهَا فِي تَنْوْرِ صَالِحٍ فَإِنَّهُمْ قَدْ خَبَرُوا، فَقَالَ: بِيَدِهِ لَا، وَأَبَى أَنْ يُوجَّهَ بِهَا إِلَى مَنْزِلِ صَالِحٍ، قَالَ حَنْبَلٌ: وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ!

وَقَالَ الْمُرُوزِيُّ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: «الْخَوْفُ قَدْ مَنَعَنِي أَكْلَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، فَمَا اشْتَهَيْتُهُ».

وَكَانَ أَحْمَدُ يَذْرَعُ دَارَهُ الَّتِي يَسْكُنُهَا، وَيُخْرِجُ عَنْهَا الَّذِي وَضَعَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى السَّوَادِ.

وَأَمَّا الثَّامِنَةُ: فَقَوْلُهُ: «إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ»، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ فِي السُّنَّةِ الْإِمَامُ
الْفَاخِرُ، وَالْبَحْرُ الرَّاحِرُ، أَوْ ذِي فِي اللَّهِ فَصْبَرٌ، وَلِكِتَابِهِ نَصَرٌ، وَلِسُنَّةِ نَبِيِّهِ
انْتَصَرٌ، أَفْضَحَ اللَّهُ فِيهَا لِسَانَهُ، وَأَوْضَحَ بَيَانَهُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ تَحَبَّوْنَا لَهَا فَصَبْرًا لَّهُ وَقَدْ قَرَّبَ وَثَرِ الْمُؤْمِنِينَ ١٧﴾

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: أَيَّدَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الدِّينَ بِرَجُلَيْنِ لَا تَالِثَ
لَهُمَا: أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ يَوْمَ الرَّدَّةِ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَوْمَ الْمِحْنَةِ.

وَقَالَ الْمُزْنِي: أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ يَوْمَ الرَّدَّةِ، وَعُمَرُ يَوْمَ السَّقِيفَةِ،
وَعُثْمَانُ يَوْمَ الدَّارِ، وَعَلِيٌّ يَوْمَ صِفِّينَ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَوْمَ الْمِحْنَةِ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فِي زَمَانِهِ، وَسُفْيَانُ
الثَّوْرِيُّ فِي زَمَانِهِ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي زَمَانِهِ.

وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ الْوَرَّاقُ لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ: «فَرَّدُوهُ إِلَى عَالِمِهِ»:
رَدَّذَنَاهُ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَكَانَ أَعْلَمَ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ
أَحْمَدُ.

وَقِيلَ لِشَرِّ بْنِ الْحَارِثِ يَوْمَ ضَرْبِ أَحْمَدَ: قَدْ وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ
تَتَكَلَّمَ، فَقَالَ: تُرِيدُونَ مِنِّي أَنْ أَقُومَ مَقَامَ الْأَنْبِيَاءِ! لَيْسَ هَذَا عِنْدِي
حِفْظُ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ مِنْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَمِنْ خَلْفِهِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ مَا
ضُرِبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَقَدْ أُدْخِلَ الْكَبِيرَ فَخَرَجَ ذَهَبَةً حَمْرَاءَ.

وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ سَلَيْمَانَ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ أَبْغَضَ أَحْمَدَ فَهُوَ
كَافِرٌ! فَ تَطْلُقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكُفْرِ! فَقَالَ: نَعَمْ مَنْ أَبْغَضَ أَحْمَدَ
بَنَ حَنْبَلٍ فَقَدْ عَانَدَ السُّنَّةَ، وَمَنْ عَانَدَ السُّنَّةَ قَصَدَ الصَّحَابَةَ، وَمَنْ قَصَدَ
الصَّحَابَةَ أَبْغَضَ النَّبِيَّ، وَمَنْ أَبْغَضَ النَّبِيَّ كَفَرَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ!
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّورَقِيُّ: «مَنْ سَمِعْتُمُوهُ يَذْكُرُ أَحْمَدَ بَنَ
حَنْبَلٍ سُوءًا؛ فَاتَّهَمُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ»!

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَوْلَا أَحْمَدُ
بَنَ حَنْبَلٍ، وَبَذَلَ نَفْسَهُ لِمَا بَذَلَهَا؛ لَذَهَبَ الْإِسْلَامُ. كُلُّهُ مِنَ «الطَّبَقَاتِ»
لِابْنِ أَبِي يَعْلَى، بِاخْتِصَارٍ.

□ مؤلفاته:

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ «الْمَنَافِعُ» (٢٤٨): «كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ لَا
يَرَى وَضْعَ الْكِتَابِ، وَيَنْهَى أَنْ يُكْتَبَ عَنْهُ كَلَامُهُ وَمَسَائِلُهُ، وَلَوْ رَأَى
ذَلِكَ لَكَانَتْ لَهُ تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ، وَلَنْقَلَتْ عَنْهُ كُتُبٌ، فَكَانَتْ تَصَانِيفُهُ
الْمَنْقُولَاتِ»، أَيِ: الْمَرْوِيَّاتُ بِالْأَسَانِيدِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ.

وهذه إشارة مهمة جدًا في معرفة المنحى العام لمصنفات الإمام
أحمد رحمه الله، فقد كانت تصانيفه المنقولات، على معنى: أَنَّهُ رَحِمَهُ
اللَّهُ كَانَ يَجْمَعُ فِي مُؤَلَّفَاتِهِ: الْأَحَادِيثَ الْمَرْفُوعَةَ، وَالْمَوْقُوفَةَ، وَفَتَاوِي

الصَّحَابَةِ، وَأَقْوَالَ التَّابِعِينَ، وَتَفَاسِيرَهُمُ الَّتِي تَلَفَّوْهَا عَنِ الصَّحَابَةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ وَعُلُومِهِ الْمُخْتَلِفَةِ.

فَكَوْنُهُ يَذْهَبُ إِلَى كَرَاهَةِ وَضْعِ الْكُتُبِ لَا يَتَنَافَى إِذْنُهُ مَعَ تَأْلِيفِهِ لِمَجْمُوعَةٍ مِنَ الْكُتُبِ، وَالْمُصَنَّفَاتِ، وَالرَّسَائِلِ، مَا دَامَ أَنَّهُ يَرُوي فِي تِلْكَ الْمُصَنَّفَاتِ وَلَا يَرَى، وَيَتَّبِعُ وَلَا يَتَّبَعُ، وَيُحِيلُ وَلَا يَتَكَمَّلُ! انْظُرْ: «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» لِلتُّرْكِيِّ (١/ ١٠١).

□ وَالْبَلَكُ جَرِيدَةٌ مَا نُسِبَ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنْ كُتُبٍ:

- ١- ، طُبِعَ فِي خَمْسِينَ مَجْلَدًا، تَحْقِيقُ مُؤَسَّسَةِ الرِّسَالَةِ.
- ٢- ، ذَكَرَ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ»: «أَنَّهُ قَرَأَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ»، طُبِعَ فِي أَرْبَعَةِ مَجْلَدَاتٍ، بِتَحْقِيقِ وَصِيِّ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَبَّاسٍ.
- ٣- ، فِيهِ زِيَادَاتٌ لِابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي بَكْرٍ الْقَطِيعِيِّ، طُبِعَ فِي مَجْلَدَيْنِ، بِتَحْقِيقِ وَصِيِّ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَبَّاسٍ.
- ٤- ، ذَكَرَهُ النَّدِيمُ^(١)، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ، وَنَقَلَ عَنْهُ الرَّجَّاجُ

(١) النَّدِيمُ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ النَّدِيمِ، صَاحِبُ كِتَابِ: «الْفَهْرَسْتُ»، وَأَمَّا اسْتِيفَارُهُ مُؤَخَّرًا بِ«ابْنِ النَّدِيمِ»، فَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ ذَكَرَهُ بِ«ابْنِ النَّدِيمِ». انْظُرْ: «مُعْجَمُ الْأَكْنَاءِ» لِیَاقُوتَ الْخَمُومِيِّ (٢٢٧/٥)، وَالسِّيَرَةُ لِلدَّقَائِقِيِّ (٢٠١/٧)، وَفَتْحُ مَعْرِفَةِ الْمُؤَلَّفِينَ: لِمُعْتَمِدِ كِتَابَةِ (١٢٢/٣)، وَغَيْرُهُمْ.

في «معاني القرآن»؛ حيث قال فيه (١٦٦/٤): «أكثر ما روي في هذا الكتاب من التفسير، فهو من كتاب «التفسير» عن أحمد بن حنبل»، وقال في موضع آخر منه (٨/٤): «روينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله في كتابه «كتاب التفسير»، وهو ما أجاز له عبد الله ابنه عنه».

ومع ذلك؛ فقد أنكره الإمام الذهبي في «السيرة» (١١/٣٣٢)، إلا أننا نجد جمهرة من أهل العلم، لاسيما الحنابلة منهم قد تَوَاطَوا على ذكر الكتاب ذون كثير منهم، وعلى رأسهم ابن تيمية، والله تعالى أعلم.

-٥-

٦- ، قال ابن حجر في «تجليل المنفعة»: «إنه كتاب كبير في قدر ثلث المئتين»، مع كثير «المُسْنَد»، وفيه من الأحاديث والآثار مما ليس في «المُسْنَد»، شيء كثير، فعلى هذا يكون المطبوع منه جزءاً يسيراً.

٧- ، ذكره النديم، وقال الذهبي في «السيرة» (١١/٢٢٨): «رأيت له ورقة من هذا الكتاب»، وفي «المناقب» (٦١٣) لابن الجوزي ما يشير إلى أنه كان عند إبراهيم الحربي، يزويه للناس.

٨- ، ذكره الوادي أشي في «برنامجه» ضمّن مسموعاتِه، وقد طبع.

٩- ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوَازِي، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي
«تَارِيخِ بَغْدَادَ» (٣٧٥/٩).

١٠- ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوَازِي.

١١- ، فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ طُبِعَ
مِرَارًا، وَمِنْ آخِرِهَا تَحْقِيقُ دَعَشِ الْعَجَمِيِّ.

١٢- ، يُوجَدُ فِي مَكَّةَ فِي حَوَازَةِ
مُحَمَّدٍ حَمَزَةٍ، وَمِنْهُ نُسْخَةٌ مُصَوَّرَةٌ بِالْقَاهِرَةِ. انْظُرْ: «تَارِيخُ الثَّرَاثِ
الْعَرَبِيِّ» لِسِزْكِين (٢٢٥/٣)، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

١٣- ، ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْمَجْرَحِ وَالتَّغْدِيلِ»
(٣٠٣/١)، وَتُوجَدُ مِنْهُ مَخْطُوطَةٌ فِي الْمَتْحَفِ الْبَرِيطَانِيِّ. انْظُرْ:
«تَارِيخُ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ» لِسِزْكِين (٢٢٩/٣).

١٤- ، ذَكَرَهُ النَّدِيمُ.

١٥- ، ذَكَرَهُ الدَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (٣٣٠/١١)، وَقَالَ:
مُجَلَّدَةٌ صَغِيرَةٌ.

١٦- ، ذَكَرَهُ الدَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (٣٣٠/١١)،
وَقَالَ: مُجَلَّدَةٌ.

١٧- ، ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ

بَغْدَادَ» (٣٧٥/٩)، وفي تَرْجَمَةِ المَرْوُذِيِّ مِنْ «الطَّبَقَاتِ» (٦٢/١)
 لابن أبي يعلى: شَيْءٌ مِنْ مَضْمُونِهِ.

١٨- ، ذَكَرَهُ الحَظِيثُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ»
 (٣٧٥/٩).

١٩- ، ذَكَرَهُ النَّدِيمُ.
 ٢٠- ، ذَكَرَهُ ابْنُ الجَوْزِيِّ.

٢١- ، ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ»
 (٣٠٣/١)، وَهُوَ مَطْبُوعٌ، بِتَحْقِيقِ عَلِيِّ المُرْشِدِ.

٢٢- ، وَصَلَ إِلَيْنَا ضِمْنَ «الْجَامِعِ» لِلْخَلَالِ،
 وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

٢٣- ، وَصَلَ إِلَيْنَا ضِمْنَ «الْجَامِعِ» لِلْخَلَالِ، وَهُوَ
 مَطْبُوعٌ، بِتَحْقِيقِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ القَادِرِ عَطُوءَ.

٢٤- ، وَصَلَ إِلَيْنَا ضِمْنَ «الْجَامِعِ» لِلْخَلَالِ، فِي مُجَلَّدٍ
 وَاحِدٍ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ بِتَحْقِيقِ عَبْدِ اللَّهِ المُطَّلِقِ.

٢٥- ، وَصَلَ إِلَيْنَا ضِمْنَ «الْجَامِعِ» لِلْخَلَالِ، وَهُوَ
 مَطْبُوعٌ.

٢٦- ، تَوَجَّدَ مِنْهُ نُسْخَةٌ فِي المَكْتَبَةِ الظَّاهِرِيَّةِ بِدِمَشْقَ،
 وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

٢٧- ، ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»
(١٥٧/٣).

٢٨- ، وَهُوَ مُسْتَلٌّ مِنْ «الْمُسْنَدِ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ،
وَعَرِثَهَا.

وَهَذِهِ الْكُتُبُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ الْمَسْنُوءَةِ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ
أَكْثَرُهَا مَوْجُودٌ فِي كُتُبِ «الْمَسَائِلِ» الَّتِي رَوَاهَا أَصْحَابُهُ عَنْهُ؛ لِذَا فَإِنَّا
نَجِدُ اخْتِلَافًا وَمُكَائِرَةً فِي بَعْضِ كُتُبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ؛ لَكُونَهَا مُسْتَلَّةً مِنْ
«مَجَامِيعِ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ»، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

□ رَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ:

هُنَاكَ مَجْمُوعَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْ رَسَائِلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ قَدْ بَعَثَ بِهَا إِلَى
بَعْضِ أَصْحَابِهِ، وَبَعْضُ مُحَالِفِيهِ، وَهِيَ مَا بَيْنَ وَرَقَةٍ وَوَرَقَاتٍ، وَأَكْثَرُهَا
مَوْجُودٌ فِي كِتَابِ «الطَّبَقَاتِ» لِابْنِ أَبِي يَغْلَى، وَغَيْرِهِ، لَا سِيَّمَا فِي بَعْضِ
كُتُبِ السَّيَرِ، وَالتَّارِيخِ، وَالتَّرَاجِمِ، وَالطَّبَقَاتِ.

وَمَنْ أَرَادَهَا؛ فَلْيَنْظُرْهَا فِي كِتَابِ «الْمَدْخَلِ الْمُفْصَلِ» لِشَيْخِنَا بَكْرِ
أَبُو زَيْدٍ (٦١٦/٢)، وَ«الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» لِلتَّرْكِيِّ (١٠٤/١).

وَمِنْ تِلْكَ الرِّسَالِ: «رِسَالَةٌ فِي الصَّلَاةِ» كَتَبَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ إِلَى مُهَنَّأِ بْنِ يَحْيَى الشَّامِيِّ، كَمَا فِي «الطَّبَقَاتِ» (١/ ٣٤٨)، وَهِيَ عَلَى شُهْرَتِهَا وَانْتِشَارِهَا: مَوْضُوعَةٌ مَكْذُوبَةٌ عَلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ، كَمَا قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (١١/ ٢٨٧)، وَالَّذِي يَقْرُؤُهَا يَجِدُهَا تَتَجَافَى عَنْ أُسْلُوبِ وَطَرِيقَةِ الْإِمَامِ، مِمَّا يُؤَكِّدُ قَوْلَ الذَّهَبِيِّ.

□ هَذِهِ أَسْمَاءُ ثَلَاثَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ أَلْفَوْا فِي تَرْجَمَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَمَنَاقِبِهِ وَفَضَائِلِهِ:

- ١- أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هَارُونَ الْخَلَّالُ (٣١١).
- ٢- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ (٣٢٧).
- ٣- أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ الْمُتَنَادِي (٣٣٦).
- ٤- الْحَافِظُ سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الطَّبْرَانِيُّ (٣٦٠).
- ٥- الْحَافِظُ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ شَاهِينَ (٣٨٥).
- ٦- الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَيْهَقِيُّ (٤٥٨).
- ٧- مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى (٤٥٨).
- ٨- الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ (٤٧٠).
- ٩- أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ الْبَنْدَاءِ (٤٧١).

- ١٠- شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَبْدُ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ الْهَرَوِيُّ (٤٨١).
- ١١- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الْجُرْجَانِيُّ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ (٤٨٩).
- ١٢- يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مَنْدَه (٥١١).
- ١٣- الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ ابْنِ أَبِي يَغْلَى (٥٢٦).
- ١٤- مُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرٍ السُّلَامِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، شَيْخُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ (٥٥٠).
- ١٥- أَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْجَوْزِيِّ (٥٩٧).
- ١٦- أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّعْدِيُّ (٩٠٠)، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ، لَا سِيَّامَا فِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ وَالطَّبَقَاتِ وَالسِّيَرِ وَالتَّارِيخِ وَغَيْرِهَا مِنْ كِتَابَاتِ الْمُعَاصِرِينَ الْمُفْرَدَةِ عَنْ سِيرَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ.



الفَصْلُ الثَّانِي

أَهَمُّ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

لَقَدْ وَصَلَ أَصْحَابُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَخَاصَّتِهِ إِلَى سَبْعِينَ وَسَبْعِينَ وَخَمْسِمِائَةِ نَفْسٍ (٥٧٧)، كَمَا عَدَّهُمْ ابْنُ أَبِي يَغْلَى فِي «طَبَقَاتِهِ»، أَمَّا أَصْحَابُ الْمَسَائِلِ مِنْهُمْ فَيَتَلَفُونَ وَاحِدًا وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً نَفْسٍ (١٣١)، كَمَا عَدَّهُمُ الْمَرْذَاوِيُّ فِي خَاتِمَةِ كِتَابِهِ «الْإِنْصَافُ».

فَكَانَ مِنْ أَشْهَرِهِمْ وَأَظْهَرِهِمْ خِدْمَةُ لِلْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ، مَا يَلِي:

إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْخَزْبِيِّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِي الثَّيْسَابُورِيِّ، وَوَلَدُهُ إِسْحَاقُ، وَأَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُشْكَانِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوُزِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هَانِي الطَّائِفِيِّ الْأَنْزَمِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكَحَّالُ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، وَأَبُو الْحَارِثِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ الْمَرْوَزِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِي الثَّيْسَابُورِيِّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ الْكُوسَجِيِّ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدِ الشَّالَنْجِيِّ، وَأَبُو النَّصْرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْمُونِ الْعِجْلِيِّ، وَيَشْرُ بْنُ مُوسَى الْأَسَدِيِّ، وَأَبُو أَحْمَدَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّسَائِيِّ الْأَصْلِيُّ، وَخَزْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْحَنْظَلِيِّ الْكَرْمَانِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ ثَوَابٍ، وَالْحَسَنُ

ابن زياد، وخطاب بن بشر بن مطر، وأبو داود سليمان بن الأشعث صاحب «السنن»، وأبو بكر بندي الخواتمي البغدادية، وصالح بن الإمام أحمد، وعبد الله بن الإمام أحمد، وعبد الله بن محمد المهاجر، المعروف بلقب «فوران»، وعبد الملك بن عبد الحميد الميموني، والفرج بن الصباح البرزاطي، والفضل بن زياد القطان، ومثنى بن جامع الأتباري، ومحمد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي، وأبو بكر محمد بن الحكم، وأبو بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي الأصل، ومحمد بن موسى بن مسيس، ومحمد بن يحيى المتطرب الكحال، ومهنا بن يحيى الشامي، وهارون بن عبد الله الحمال، وأبو صقر يحيى بن يزاد، ويعقوب بن إسحاق بن بختان.

ومن أراد زيادة معرفة بأسمائهم ومناقبهم؛ فلينظرها في كتب طبقات رجال المذهب، لاسيما في كتاب «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ٤٥)، و«الإنصاف» للمزداوي (٣٠/ ٣٩٩)، وغيرهما.

الْقَصْرُ الثَّالِثُ

أَهْمُ أَعْلَامِ وَفُقَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ

لَقَدْ ذَهَبَ عُلَمَاءُ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى إِلَى ذِكْرِ مَشَاهِيرِ الْفُقَهَاءِ مِنْهُمْ فِي مُصَنَّفَاتٍ تَحْتَ عَنَاقِينِ: «طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ»، وَنَحْوَهَا، لِذَا نَجِدُهُمْ قَدْ اقْتَصَرُوا عَلَى ذِكْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفِقْهِ فِي بَعْضِ الْمُصَنَّفَاتِ، وَجَرَّدُوا أَسْمَاءَهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَصْحَابِ، كُلُّ ذَلِكَ تَقْرِيبًا مِنْهُمْ، وَاخْتِصَارًا عَلَى الْمُهِمِّ مِنَ الْأَصْحَابِ مِمَّا يَحْتَاجُهُ طُلَّابُ الْعِلْمِ، مِمَّا لَا يَسَعُ الطَّالِبُ مِنْهُمْ جَهْلُهُمْ.

غَيْرَ أَنِّي لَمْ أَجِدْ لِأَصْحَابِنَا كِتَابًا مُقْتَصِرًا عَلَى ذِكْرِ أَعْلَامِ وَفُقَهَاءِ الْمَذْهَبِ، إِلَّا كِتَابَ «مُخْتَصَرِ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ جَمِيلِ الشَّطِّي، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٣٧٩)، وَفِيهِ «١٦٩» تَرْجَمَةً، وَمَعَ هَذِهِ الْبَادِرَةِ الْعِلْمِيَّةِ إِلَّا أَنَّ فِيهِ بَعْضَ الْفَوَائِدِ وَالْقُصُورِ.

وَهُنَاكَ كِتَابٌ بِعُنْوَانٍ: «طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» لِأَبِي الْمَحَاسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ هَبَةِ اللَّهِ الْمُجَمِّعِيِّ الْمُوصِلِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٥٧١)، ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «الدَّبِيلِ» (٢/ ٢٩٢)، وَلَيْسَ لَهُ وَجُودٌ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا وَقَفَ عَلَيْهِ، أَوْ اقْتَبَسَ مِنْهُ، لِذَا لَمْ تَبَيَّنْ

لي طَرِيقَتُهُ فِي الْكِتَابِ، كَمَا أَنَّ عِنَوَانَهُ يَدُلُّ عَلَى اقْتِصَارِهِ عَلَى طَبَقَةِ
أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فَقَطْ.

لَأَجْلِ هَذَا وَغَيْرِهِ، فَقَدْ اسْتَعَنْتُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى تَأْلِيفِ كِتَابِ جَامِعِ
لِأَعْلَامِ وَفُقَهَاءِ أَصْحَابِنَا الْحَنَابِلَةِ، تَحْتَ عُنْوَانٍ:
، فَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُيسِّرَ إِخْرَاجَهُ.

□ وَقَدْ دَفَعَنِي إِلَى جَزْدِ أَعْلَامِ وَفُقَهَاءِ أَصْحَابِنَا الْحَنَابِلَةِ أَمْرَانِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّ عَامَّةَ مَنْ صَنَّفَ فِي طَبَقَاتِ رِجَالِ الْمَذَاهِبِ
الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا، لَمْ يُرَاعُوا الْحَقِيقَةَ الْعُرْفِيَّةَ لِلصُّحْبَةِ، وَلَا الْحَقِيقَةَ
الْعِلْمِيَّةَ لِلرَّجُلِ فِي خِدْمَةِ الْمَذْهَبِ.

بَلْ نَجِدُ طَائِفَ الْاسْتِكْثَارِ قَدْ مَرَّ بِأَكْثَرِهِمْ، وَأَخَذَ بِرُؤُوسِ أَقْلَامِهِمْ
هُنَا وَهُنَا، كُلُّ ذَلِكَ مِنْهُمْ اسْتِكْثَارًا لِرِجَالِ الْمَذْهَبِ، وَلَوْ بِشَيْءٍ مِنَ
التَّكَلُّفِ وَالتَّقْضِيلِ، وَمِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ مُظَاهَرَاتٌ لِبَغْضِ صُورِ الْاِنْتِصَارِ
الْمَذْهَبِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لِذَا؛ فَإِنَّا نَجِدُ كَثِيرًا مِمَّنْ ذُكِرَتْ أَسْمَاؤُهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ
رِجَالِ الْمَذَاهِبِ، لَيْسَ لَهُمْ طَوِيلُ ذِكْرِ، وَلَا كَثِيرُ خِدْمَةٍ لِلْمَذْهَبِ، بَلْ
غَالِبُهُمْ: مَا بَيْنَ سَائِلٍ، أَوْ جَارٍ لِلْإِمَامِ، أَوْ مِمَّنْ قَرَأَ مَثْنًا مُخْتَصَرًا فِي
الْمَذْهَبِ، أَوْ كَانَ ابْنًا لَشَيْخٍ فِي الْمَذْهَبِ، أَوْ أَبٍ لَهُ، أَوْ كَانَ رَجُلًا

مُتَسَبِّبًا لِنَيْتٍ مِنْ بَيُوتِ الْمَذْهَبِ الْمَشْهُورَةِ... وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَعْلَمُهُ
كُلُّ مَنْ قَرَأَ شَيْئًا مِنْ تِلْكَمُ الطَّبَاقِ وَالسَّيْرِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

الأمر الثاني: أَنِّي أَرَدْتُ لِكُلِّ مَنْ زَامَ التَّعَرُّفَ عَلَى رِجَالِ
«الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»: أَنْ يَقِفَ عَلَى أَغْلَامِ وَفُقَهَاءِ الْحَنْبَالَةِ مِمَّنْ لَهُمْ
خِدْمَةٌ ظَاهِرَةٌ، أَوْ شُهْرَةٌ كَثِيرَةٌ، مَا يَسْتَعْنِي بِهِمُ الطَّالِبُ عَنِ قِرَاءَةِ سِيرِ
مَنْ سِوَاهُمْ.

كَمَا فِيهِ اخْتِصَارٌ لِنِلْكُمْ التَّرَاجِمِ الْكَثِيرَةِ، وَالْأَسْمَاءِ الْعَدِيدَةِ، الَّتِي
حَفَلَتْ بِذِكْرِهَا كُتُبُ الطَّبَقَاتِ وَالتَّرَاجِمِ مِمَّنْ لَيْسُوا عَلَى شَرْطِنَا، وَغَيْرُ
ذَلِكَ مِنْ مَقَاصِدِ الْاِخْتِصَارِ الْعِلْمِيِّ.

□ وَكَانَ شَرْطِي فِي اخْتِصَارِ أَغْلَامِ وَفُقَهَاءِ الْحَنْبَالَةِ، مَا يَلِي:

١- أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ لَهُمْ خِدْمَةٌ ظَاهِرَةٌ لِلْمَذْهَبِ، مِنْ خِلَالِ تَأْلِيفِ،
أَوْ شَرْحِ، أَوْ نَحْوِهَا، مِنْ مَسَالِكِ خِدْمَةِ الْمَذْهَبِ، وَهَوَلاَ يَذْخُلُونَ
تَحْتَ مُسَمًّى: فُقَهَاءِ الْحَنْبَالَةِ.

٢- أَوْ يَكُونُوا مِمَّنْ لَهُمْ شُهْرَةٌ ذَائِعَةٌ بَيْنَ أَغْلَامِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّنْ
لَهُمْ خِدْمَةٌ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ، سِوَاءَ كَانَتْ خِدْمَتُهُمْ: فِي الْعَقِيدَةِ،
أَوْ الْحَدِيثِ، أَوْ التَّفْسِيرِ، أَوْ اللُّغَةِ، أَوْ نَحْوِهَا.

أَوْ مِمَّنْ نَالُوا مَنْصِبًا رَفِيعًا فِي خِدْمَةِ الْإِسْلَامِ: كَبُغْضِ الْأُمَرَاءِ،
وَالْوُزَرَاءِ، وَالْمُجَاهِدِينَ، وَنَحْوِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ يَدْخُلُونَ تَحْتَ مُسَمًّى:
أَعْلَامِ الْحَنَابِلَةِ.

٣- وَأَنْ يَكُونُوا حَنَابِلَةً حَتَّى الْمَمَاتِ، أَي: لَمْ يَنْتَقِلُوا مِنَ الْمَذْهَبِ
آخِرَ حَيَاتِهِمْ، أَوْ كَانُوا مَشُوبِينَ بِمَذْهَبَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ.
وَهُنَاكَ غَيْرُ مَا ذُكِرَ مِنَ الشَّرُوطِ مِمَّا سَيَأْتِي ذِكْرُهَا فِي «الْأَخْبَارِ
الْكَامِلَةِ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَهَذِهِ جُمْلَةٌ وَافِرَةٌ مِنْ أَعْلَامِ وَفُقَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ، مِمَّنْ لَهُمْ اشتهارٌ
وُظُهورٌ فِي خِدْمَةِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، وَغَيْرِهِ، وَقَدْ قَسَّمْنَاهُمْ إِلَى
طَبَقَتَيْنِ طَلَبًا لِلَاخْتِصَارِ، وَهُمَا: طَبَقَةُ مَشَاهِيرِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ،
وَطَبَقَةُ أَعْلَامِ وَفُقَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ.

وَمِنْ قَبْلِ، فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ هَاتَيْنِ الطَّبَقَتَيْنِ: الرَّئِيسَ الْإِمَامَ إِمَامَ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.
□ فَمِنْ طَبَقَةِ مَشَاهِيرِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ:

إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَزْبِيِّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ،
وَأَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ حَمِيدِ الْمُشْكَانِيِّ، وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
الْمَرْوُذِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هَانِيٍّ الطَّنَائِي الْأَثَرُمُ، وَأَحْمَدُ بْنُ

مُحَمَّدُ الْمَرْوَزِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَانِي النَّيْسَابُورِيِّ، وَإِسْحَاقُ
ابْنُ مَنْصُورِ الْكُوسَجِ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدِ الشَّالَنْجِيِّ، وَحَزْبُ بْنُ
إِسْمَاعِيلِ الْحَنْظَلِيِّ الْكَرْمَانِيِّ، وَأَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ صَاحِبُ
«الْشُّنَنِ»، وَصَالِحُ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَمُثَنَّى
بْنُ جَامِعِ الْاِتْبَارِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ الْبُوشَنْجِيِّ، وَأَبُو
بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ النَّسَائِيُّ الْأَصْلُ، وَمُهَنَّأُ بْنُ
يَحْيَى الشَّامِيُّ.

□ وَمِنْ طَبَقَةِ أَغْلَامٍ وَفُقَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ:

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هَارُونَ أَبُو بَكْرٍ الْمَعْرُوفُ بِالْخَلَّالِ، وَأَبُو
مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَرْبَهَارِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ
مَالِكٍ أَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ، وَعُمَرُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ أَبُو
الْقَاسِمِ الْخَرْقِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَجْرِيُّ، وَغُلَامُ
الْخَلَّالِ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ أَحْمَدَ.

وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمْدَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعُكْبَرِيُّ،
وَعُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَامِدٍ
بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَرْوَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ، وَأَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ

ابن أبي موسى الهاشمي القاضي، وأبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء القاضي الكبير.

وأبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن البغدادي، المعروف بالأمدي، وعبد الخالق بن عيسى بن أحمد بن محمد أبو هاشم الشريف أبو جعفر ابن أبي موسى الهاشمي العباسي، وأبو موسى هي كنية جده الأعلى، وعيسى بن أحمد بن موسى، هذا هو الصحيح، وهو ابن أخي الشريف أبي علي محمد بن أحمد بن محمد بن عيسى بن أحمد بن موسى، صاحب «الإرشاد»، وعبد الرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن إبراهيم بن الحافظ الكبير أبي عبد الله ابن منده.

والحسن بن أحمد بن عبد الله بن البهاء البغدادي، وأبو الفتح عبد الوهاب بن أحمد بن عبد الوهاب بن جلبة البغدادي، ثم الحراني، قاضي حران، وعبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد الأنصاري الهروي الفقيه، وأبو الفرج عبد الواحد بن محمد ابن علي بن أحمد الفقيه الزاهد الشيرازي، ثم المقدسي، الأنصاري الدمشقي العبّادي الخزرجي، ومحمد بن علي بن محمد بن عثمان بن المراق الحلواني.

وَأَبُو الْخَطَّابِ مَحْفُوظُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَلُودَانِيِّ،
وَأَبُو الْوَفَاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيِّ
الْظَّافَرِيِّ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
الْفَرَّاءِ الْقَاضِي الشَّهِيدُ ابْنُ شَيْخِ الْمَذْهَبِ الْقَاضِي الْكَبِيرِ أَبِي يَغْلَى،
وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَصْرِ الزَّاعُونِيِّ الْبَغْدَادِيِّ.

وَأَبُو خَازِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفِ بْنِ
أَحْمَدَ بْنِ الْفَرَّاءِ، الْفَقِيهُ الرَّاهِدُ ابْنُ الْقَاضِي الْإِمَامِ أَبِي يَغْلَى، وَأَخُو
الْقَاضِي أَبِي الْحُسَيْنِ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
عَلِيِّ السَّيَرَزَانِيِّ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ، الْمَعْرُوفُ بـ «ابن الحَبْلِيِّ»، وَأَبُو
مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَلَوَانِيِّ، وَمُحَمَّدُ
بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَلْفِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ
الْفَرَّاءِ، الْقَاضِي أَبُو يَغْلَى الصَّغِيرُ.

وَأَبُو الْمُظَفَّرِ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ هُبَيْرَةَ بْنِ سَعْدِ بْنِ الْحَسَنِ
الشَّيْبَانِيِّ الدُّورِيِّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ الْوَزِيرُ الْعَالِمُ الْعَادِلُ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ
الْقَادِرِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَيْلِيِّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ، وَأَبُو الْعَلَاءِ
الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَمْدَانِيِّ الْمُقْرئ

المُحَدَّثُ الحَافِظُ الأَدِيبُ اللُّغَوِيُّ الرَّاهِدُ، المَعْرُوفُ بـ «العَطَّارِ»، شَيْخُ
 الهَمْدَانِ، وَعَبْدُ الْمُعِينِ بْنِ زُهَيْرِ بْنِ عَلَوِي الْحَرْبِيِّ، المُحَدَّثُ الرَّاهِدُ
 أَبُو الْعِزِّ بْنِ أَبِي حَرْبٍ، وَأَبُو الْفَتْحِ نَصْرُ بْنُ فُتَيْيَانَ بْنِ مَطَرِ النَّهْرَوَانِيِّ،
 ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ الْفَقِيهُ الرَّاهِدُ، المَعْرُوفُ بـ «ابنِ الْمَنِيِّ».

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْجَوْزِيِّ، والحَافِظُ عَبْدُ
 الْغَنِيِّ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سُورٍ الْجَمَاعِيَّ الْمَقْدِسِيَّ، وَأَسْعَدُ
 وَيُسَمَّى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَجِّى بْنِ بَرَكَاتِ التُّنُوحِيِّ، وَعَبْدُ الْقَادِرِ بْنِ عَبْدِ
 اللَّهِ الْفَهْمِيُّ الرَّهَائِيُّ، ثُمَّ الْحَرَّانِيُّ، وَأَبُو الْبَقَاءِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ
 الْعُكْبَرِيُّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ الْأَزْجِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ
 السَّامُرِيُّ، المَعْرُوفُ بـ «سُنَيْتَةَ»، صَاحِبُ «الْمُسْتَوْعِبِ».

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَّامَةَ الدَّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ،
 صَاحِبُ «الْمُغْنِي»، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْخَضِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ تَبِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ،
 وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 الْمَقْدِسِيِّ، والحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ شُجَاعِ
 الْبَغْدَادِيِّ، المَعْرُوفُ بـ «ابنِ نُقْطَةَ»، وَأَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَجْمِ
 ابْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزَرَجِيُّ الشَّيْرَازِيُّ الدَّمَشْقِيُّ، المَعْرُوفُ

بـ «ابن الحَبْتَلِيَّ».

وَالْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّمَشْقِيِّ
الْمَقْدِسِيِّ الصَّالِحِيِّ، صَاحِبُ «الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ»، وَأَبُو الْبَرَكَاتِ
مَجْدُ الدِّينِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ،
وَأَبُو الْمَحَاسِنِ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْجَوَازِيِّ،
صَاحِبُ «الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِيِّ»، وَالشَّاعِرُ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ يُوسُفَ بْنِ
مَنْصُورِ الْأَنْصَارِيِّ الصَّرَصَرِيِّ، وَأَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ
أَحْمَدَ بْنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ الْجَمَاعِيَّ الصَّالِحِيِّ، ابْنُ الشَّيْخِ أَبِي عَمَرَ،
صَاحِبُ «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ».

وَأَبُو الْمَحَاسِنِ عَبْدُ الْحَلِيمِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَيْمِيَّةَ،
وَالِدُ أَحْمَدَ بْنِ تَيْمِيَّةَ، وَأَبُو طَالِبٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ
الضَّرِيرُ الْبَصْرِيُّ، صَاحِبُ «الْوَاضِحِ فِي شَرْحِ الْخَرْقِيِّ»، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ
أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ بْنِ شَيْبٍ بْنِ حَمْدَانَ التَّمِيمِيِّ الْحَرَّانِيِّ، صَاحِبُ
«الرَّعَايَتَيْنِ»، وَأَبُو الْبَرَكَاتِ الْمُنْجَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَسْعَدِ بْنِ الْمُنْجَى
التَّنُوحِيِّ الدَّمَشْقِيِّ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْفَتْحِ الْبَغْلِيُّ الْلُغَوِيُّ، صَاحِبُ «الْمُطْلَعِ عَلَى أَلْفَاظِ الْمُفْتَحِ»، وَأَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْوَاسِطِيُّ الْحَازِمِيُّ، صَاحِبُ «الْبَلْغَةِ»، وَمَسْعُودُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَسْعُودِ الْحَارِثِيِّ الْبَغْدَادِيُّ، وَسَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ الصَّرْصَرِيُّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ، وَأَبُو الْفَضْلِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الشَّيْبَانِيِّ الْمَرْوَزِيُّ الْبَغْدَادِيُّ.

وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةَ، وَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الزَّرِيرَانِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي السَّرِيِّ الدُّجَيْلِيِّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ، وَأَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَحْمُودَ بْنِ عُبَيْدَادَ الْبَغْلِيِّ، وَعَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ عَبْدِ الْحَقِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَطِيعِيُّ الْأَصْلُ، الْبَغْدَادِيُّ، وَتَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَذْمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، صَاحِبُ «الْمُنَوَّرِ فِي رَاجِحِ الْمُحَرَّرِ».

وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزَّرِيرَانِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، صَاحِبُ «إِنْصَاحِ الدَّلَائِلِ فِي الْفُرُوقِ بَيْنَ الْمَسَائِلِ»، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي بْنِ يُونُسَ بْنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ الْجَمَاعِيَّةِ الْأَصْلُ، صَاحِبُ «الْمُحَرَّرِ فِي الْأَحْكَامِ».

وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَيُّوبَ الزُّرْعِيُّ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ،
 الْمَعْرُوفُ بِـ «ابْنِ الْقَيْمِ»، وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ
 هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، صَاحِبُ «مُغْنِي اللَّيْثِ عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِبِ»، وَأَبُو
 عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُفْلِحٍ بْنِ مُفَرَّجِ الْمَقْدِسِيِّ، ثُمَّ الصَّالِحِيُّ
 الرَّامِثِيُّ، صَاحِبُ «الْفُرُوعِ»، وَأَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ
 اللَّهِ الْمَقْدِسِيِّ الْأَصْلُ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ، الْمَشْهُورُ بِـ «ابْنِ قَاضِي الْجَبَلِ».

وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الزُّرْكَشِيِّ الْمِصْرِيُّ،
 صَاحِبُ «مَرْحُومُ خُصَّاصِ الْخَرْقِيِّ»، وَأَبُو الْمُظَفَّرِ يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ
 مَسْعُودِ الْعَبَّادِيِّ، ثُمَّ الْعَقِيلِيُّ الشَّرْمُزِيُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ
 رَجَبِ الْبَغْدَادِيِّ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ، الشَّهِيرُ بِـ «ابْنِ رَجَبٍ»، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ
 مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ سُورِ الْجَعْفَرِيِّ النَّابُلُسِيِّ، الْمُلَقَّبُ
 بِـ «الْجَنَّةِ».

وَأَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُفْلِحٍ بْنِ مُفَرَّجِ
 الرَّامِثِيِّ الْأَصْلُ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ، صَاحِبُ «الْمُبْدَعِ»، وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ
 بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبَّاسِ الْبَغْلِيِّ، الشَّهِيرُ بِـ «ابْنِ اللَّحَامِ»، وَأُمُّ مُحَمَّدٍ عَائِشَةُ
 بِنْتُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي بْنِ قُدَّامَةَ النَّابُلُسِيِّ الْأَصْلُ، الْمَقْدِسِيَّةُ،

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَقْدِسِيِّ الصَّالِحِيِّ، صَاحِبُ
«النَّظْمِ الْمُفِيدِ الْأَحْمَدِيِّ فِي مُفْرَدَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ».

وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ بْنِ عُرْوَةَ، الْمَعْرُوفُ بِـ«ابْنِ زَكُونٍ»،
وَأَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي الْمَكَارِمِ، الْمَعْرُوفُ بِـ«أَبِي
شَعْرٍ»، وَعَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ
الْقَاسِيَّ الْأَصْلَ الْمَكِّيَّ، وَأَبُو الْبَرَكَاتِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ اللَّهِ
الْكِنَانِيَّ، الْعَسْقَلَانِيَّ، الْأَصْلُ، ثُمَّ الْمِصْرِيَّ، وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ
بِـ«الْبَهَاءِ الْبَغْدَادِيِّ»، صَاحِبُ «فَتْحِ الْمَلِكِ الْعَزِيزِ بِشَرْحِ الرَّجِيزِ».

وَالشَّهَابُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رُشَيْدٍ بْنِ
الْجَارِ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَنْبَلِيِّ الْأَصْلُ، الْبَغْلِيُّ
الدَّمَشَقِيُّ، وَأَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الشَّوَيْكِيِّ النَّابُلُسِيِّ
الصَّالِحِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَطَوَةَ بْنِ زَيْدِ التَّمِيمِيِّ النَّجْدِيِّ، وَأَبُو
بَكْرٍ بْنُ زَيْدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَحْمُودِ الْحَسَنِيِّ الْجَرَاعِيِّ
الصَّالِحِيِّ، وَأَبُو الْمَوَازِبِ بْنِ عَبْدِ الْبَاقِي مُفْتِي الْحَنَابِلَةِ بِدِمَشَقٍ.

وَحَسَنُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَعْرُوفٍ بْنِ شَطِيٍّ، الشَّهِيرُ بـ «الشَّطِي»،
 نِسْبَةً لَجَدِّهِ، الْبَغْدَادِيُّ الْأَصْلُ الدَّمَشْقِيُّ، وَسَلِيمَانُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ
 مُشْرِفٍ الْوُهَيْبِيُّ التَّمِيمِيُّ النَّجْدِيُّ، وَصَالِحُ بْنُ حَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ
 عَلِيٍّ الْبُهَوِيُّ الْأَزْهَرِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ
 عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عَبْدِ الْبَاقِي الْبَغْلِيُّ الْأَزْهَرِيُّ، الدَّمَشْقِيُّ، وَأَبُو الْفَلَاحِ
 عَبْدُ الْحَيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْمَعْرُوفُ بـ «ابن الْعَمَادِ الصَّالِحِي»،
 صَاحِبُ «مُذَرَّاتِ الذَّهَبِ»، وَأَبُو الْفَرَجِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
 دَاوُدَ الزَّيْنِ، الدَّمَشْقِيُّ الصَّالِحِيُّ.

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُلَيْمِيُّ، الْمَقْدِسِيُّ
 قَاضِيهِ وَابْنُ قَاضِيهِ، صَاحِبُ «الْمَنْهَجِ الْأَحْمَدِ»، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيٍّ
 بْنِ أَبِي الْعِزِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعِزُّ الْبَكْرِيُّ، التَّمِيمِيُّ، الْفَرَّاشِيُّ الْبَغْدَادِيُّ،
 ثُمَّ الْمَقْدِسِيُّ الْقَاضِي، وَيُغَرَّفُ بـ «الْعِزُّ الْمَقْدِسِيُّ الْبَغْدَادِيُّ»، وَعَبْدُ
 الْقَادِرِ بْنُ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي تَغْلِبٍ التَّغْلِبِيُّ الشَّيْبَانِيُّ الدَّمَشْقِيُّ،
 وَعَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ
 عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَائِذِيُّ الْفَخْرَانِيُّ النَّجْدِيُّ،
 الشَّهِيرُ بـ «أَبَا بَطْنٍ»، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمُلَقَّبُ كَأَسْلَافِهِ
 بـ «أَبَا بَطْنٍ»، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ دَهْلَانَ النَّجْدِيُّ.

وعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُشَرَفِ التَّمِيمِيِّ، وَالِدُ شَيْخِ
الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ فَيْرُوزِ التَّمِيمِيِّ الْأَحْسَائِيِّ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عُثْمَانَ
ابْنِ قَائِدِ النَّجْدِيِّ، الدَّمَشْقِيُّ الْقَاهِرِيُّ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ
مَنْصُورِ النَّاصِرِيِّ التَّمِيمِيِّ، وَأَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ
الْعَلَاءِ الْمَرْدَاوِيِّ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ الصَّالِحِيُّ، صَاحِبُ «الْإِنْصَافِ»، وَأَبُو
الْحَسَنِ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَادِلٍ، صَاحِبُ «اللُّبَابِ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ»،
وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَالِمِ السَّقَّارِيِّ، صَاحِبُ «تَاجِ الْعُرُوسِ».

وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُشَيْدِ الشَّهْرِزُورِيِّ، «ابْنُ النَّجَّارِ»،
صَاحِبُ «مُتَهَيِّ الْأَزَادَاتِ»، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْبُهَوِيِّ
الْمِصْرِيِّ، الشَّهْرِزُورِيُّ، «الْخَلَوْتِيُّ»، وَأَبُو الْبَقَاءِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قُدَامَةَ، الشَّهْرِزُورِيُّ، «ابْنُ زُرَيْقٍ»، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَدْرِ الدِّينِ
ابْنِ بَلْبَانَ الْبَغْلِيِّ الْأَصْلُ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ، الشَّهْرِزُورِيُّ، «الْبَلْبَانِيُّ» الْخَزَرْجِيُّ
الصَّالِحِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ فَيْرُوزِ النَّجْدِيِّ، ثُمَّ
الْأَحْسَائِيُّ، أَحَدُ مُتَآوِفِي دَعْوَةِ الْإِمَامِ.

وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُشَرَفِ

الْوَحْيِيُّ التَّمِيمِيُّ النَّجْدِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ سَلُومٍ النَّجْدِيُّ التَّمِيمِيُّ
الزُّبَيْرِيُّ، وَمَرْعِيُّ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْكَرْمَانِيُّ، ثُمَّ الْمَقْدِسِيُّ،
صَاحِبُ «دَلِيلِ الطَّالِبِ»، وَمُصْطَفَى بْنُ سَعْدٍ بْنِ عَبْدِ، الْمَعْرُوفُ
بِـ«الرُّحَيَّانِي»، صَاحِبُ «مَطَالِبِ أُولَى النَّهْيِ فِي شَرْحِ الْمُتَنَهَى».

وَأَبُو السَّعَادَاتِ مَنْصُورُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ صَلَاحِ الدِّينِ الْبُهَوِيِّ،
صَاحِبُ «كَشَافِ الْقِنَاعِ»، وَأَبُو النَّجَّاحِ مُوسَى بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى
الْحَجَّائِيُّ الْمَقْدِسِيُّ، ثُمَّ الصَّالِحِيُّ، صَاحِبُ «الْإِقْنَاعِ»، وَيُوسُفُ بْنُ
حَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي الدَّمَشْقِيِّ، الْمَعْرُوفُ بِـ«ابْنِ الْمَبْرَدِ»،
صَاحِبُ «مُغْنِي ذَوِي الْأَفْهَامِ»، وَيُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُحَمَّدٍ الْمَرْذَاوِيِّ.

وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَنْقُورٍ التَّمِيمِيُّ النَّجْدِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ
الْوَهَّابِ بْنِ رُسَيْدٍ بْنِ مُشَرَفٍ النَّجْدِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ
فَيْرُوزٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ فَيْرُوزٍ التَّمِيمِيُّ النَّجْدِيُّ،
وَأَسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجُرَاعِيِّ الْحُسَيْنِيُّ الدَّمَشْقِيُّ.

وَسُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ مُشَرَفٍ النَّجْدِيُّ

التَّمِيمِي، وَسَلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَعَنَّا مِنْ
 مُحَمَّدٍ بْنِ عَنَّا النَّجْدِيِّ الزُّبَيْرِيُّ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَيْخِ
 الْإِسْلَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
 مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَمَدِ الْبَسَّامِ التَّمِيمِيُّ النَّجْدِيُّ
 الْعِرَاقِيُّ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُمَيْدٍ، صَاحِبُ «الشُّعْبِ
 الْوَابِلَةِ»، وَحَمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَتِيقِ النَّجْدِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ
 حَسَنِ بْنِ مَعْرُوفِ الشُّطِّي، وَإِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ
 شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ يَاسِينَ اللَّبِيدِيُّ
 النَّابُلُسِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ
 شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَأَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمَدِ
 بْنِ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ،
 وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَمَدِ بْنِ عَيْسَى.

وَعَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُصْطَفَى الدُّوْمِي، الدَّمَشْقِيُّ، الْمَعْرُوفُ
 بـ«ابن بَذْرَانَ»، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حُمَيْدٍ، وَسَعْدُ بْنُ
 حَمَدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَتِيقِ بْنِ رَاشِدٍ، وَسَلَيْمَانُ بْنُ سَحْمَانَ بْنِ مُصْلِحِ

ابْنِ حَمْدَانَ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ سَالِمٍ بْنِ صَوْيَّانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
 سُلَيْمَانَ بْنِ سَعُودٍ بْنِ بُلَيْهٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ عَبْدِ
 الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ بْنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَعَبْدُ اللَّهِ
 بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَنْقَرِيُّ التَّمِيمِيُّ النَّجْدِيُّ.

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّمَشْقِيُّ التَّمِيمِيُّ، وَفَيْصَلُ
 ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ فَيْصَلِ بْنِ مُبَارَكِ الْعِزْرِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 عُثْمَانَ بْنِ بُلَيْهٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَسَنِ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ
 شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جُمَيْلِ بْنِ عُمَرَ بْنِ
 مُحَمَّدِ الشُّطِّي، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ الْوُهَيْبِيِّ التَّمِيمِيِّ،
 وَعَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّطِيفِ آلِ الشَّيْخِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ
 بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خَلْفٍ بْنِ فَهْدٍ آلِ نَادِرِ الدَّوَسَرِيِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ
 حَمْدِ الْقَرَعَاوِيِّ.

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّطِيفِ آلِ الشَّيْخِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ
 ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ قَاسِمِ النَّجْدِيِّ، وَقَالِحُ بْنُ مَهْدِيٍّ بْنِ سَعْدِ بْنِ
 مُبَارَكِ آلِ مَهْدِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ رَشِيدِ بْنِ زَامِلٍ،
 وَسُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْدَانَ، وَعَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ الشَّيْخِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ
 بْنِ حُمَيْدٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُبَيْلِ الْغَيْثِيِّ، وَحُمُودُ بْنُ عَبْدِ
 اللَّهِ بْنِ حُمُودِ الثَّوَيْجَرِيِّ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ بْنُ عَفِيْفِي بْنِ عَطِيَّةِ الْمِصْرِيِّ،
 الثَّوْبِيُّ الْأَصْلُ، ثُمَّ النَّجْدِيُّ.

وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ،
 وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَسَّامِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَقِيلِ،
 وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَبْرِينِ، وَبَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ،
 وَغَيْرُهُمْ.

فَهَؤُلَاءِ هُمْ أَغْلَامُ الْمَذْهَبِ وَأَرْكَانُهُ، وَفَقَهَاؤُهُ وَأَعْيَانُهُ؛ مِمَّا لَا يَسَعُ
 الْحَبْلُ جَهْلُهُمْ، قَدْ انْتَفَيْتْ مِنْهُمْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الصَّالِحَةُ الَّتِي قَارَبَتْ
 مَائَتَيْنِ (٢٠٠) عَلَمًا، أَمَّا ضَبْطُ أَسْمَائِهِمْ عَلَى التَّحْقِيقِ وَالتَّذْقِيقِ،
 وَالْعَدُّ وَالضَّبْطُ؛ فَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ فِي كِتَابِ «الْأَخْبَارِ الْكَامِلَةِ» إِنْ شَاءَ
 اللَّهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

- الفصل الأول: سُرُوطُ نَقْلِ الْمَذْهَبِ.
- الفصل الثاني: مَسَالِكُ التَّرْجِيحِ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَالتَّخْرِيجِ.
- الفصل الثالث: مَسَالِكُ التَّرْجِيحِ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ.
- الفصل الرابع: مُصْطَلَحَاتُ الْأَصْحَابِ عِنْدَ الْخِلَافِ وَالتَّرْجِيحِ.



الْقَضِيلُ الْأَوَّلُ

شُرُوطُ نَقْلِ الْمَذْهَبِ

«الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» كَثِيرٌ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ مُتَوَقَّفٌ نَقْلُهُ وَتَدْوِينُهُ عَلَى شُرُوطٍ مُسْتَوْفَاةٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا بَيْنَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، تَجْتَمِعُ كُلُّهَا فِي تَخْرِيرِ مَسْأَلَةِ شُرُوطِ نَقْلِ الْمَذْهَبِ، كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ.

□ أَمَّا شُرُوطُ نَقْلِ الْمَذْهَبِ: فَلَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ: طَرِيقُهُ النُّقْلُ الْمُصَدَّقُ، مِنَ الْحَدِيثِ، وَالْأَخْبَارِ، وَقَدْ اسْتَفَرَّ الْعُلَمَاءُ الشُّرُوطَ الْوَاجِبَ تَوْفُّرَهَا فِي النَّاقِلِ، وَمَا يَنْقُلُهُ مِنْ خَيْرٍ. وَأَكْثَرُ مَنْ أَوْلَى ذَلِكَ فَاتَّقَ الْعَيْنَاةَ، هُمْ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَالتَّارِيخِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَقَصَلُوا الْقَوْلَ فِي الشُّرُوطِ بِنَوْعِيَّتِهَا، وَهِيَ فِي جُمْلَتِهَا، وَتَفْصِيلِهَا، تَنْطَبِقُ عَلَى نَقْلِ فِقْهِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ، وَبَيَانُ نَوْعِهَا، كَمَا يَأْتِي:

□ النَّوعُ الْأَوَّلُ: شُرُوطُ تَتَعَلَّقُ بِالرَّائِي (الْمُخْبِرِ)، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: الْإِسْلَامُ، وَالْعَقْلُ، وَالْعَدَالَةُ، وَالضَّبْطُ.

وَمُخْتَرَزَاتُ كُلِّ شَرْطٍ مَعْلُومَةٌ، وَبِخَاصَّةٍ لَدَى الْمُحَدِّثِينَ فِي كُتُبِ
الاصْطِلَاحِ.

□ النُّوعُ الثَّانِي: شُرُوطُ فِي الْمَرْوِيِّ (الْخَبَرِ): وَهِيَ:

- ١- بَيُوتُ الرِّوَايَةِ لَهُ عَنِ الْإِمَامِ.
- ٢- أَنْ يَمُوتَ الْإِمَامُ وَهُوَ قَائِلٌ بِهِ.
- ٣- أَنْ يَكُونَ الْمَرْوِيُّ بَنَصَ لَفْظِهِ، أَوْ بِمَعْنَاهُ بِشَرْطِ عَدَمِ الْإِخْلَالِ
بِمَعْنَاهُ، أَوْ حُكْمِهِ.
- ٤- تَسْمِيَةُ مَنْ رَوَاهُ.
- ٥- مَعْرِفَةُ جِنْسِ الْمَرْوِيِّ، هَلْ هُوَ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ، أَوْ فِعْلِهِ، أَوْ
تَقْرِيرِهِ، أَوْ تَقَارِيرِ تُلَايِهِ عَنْهُ.
- ٦- حَضْرُ الْمَرْوِيِّ عَنِ الْإِمَامِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ.
- ٧- تَمَيُّزُ الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ مِنَ الضَّعِيفَةِ.
- ٨- صِحَّةُ الْمَرْوِيِّ مِنَ التَّصْحِيفِ، وَالتَّحْرِيفِ.
- ٩- تَنْزِيلُ أَقْوَالِ الْإِمَامِ مَنْزِلَتَهَا حَسَبَمَا يَحِفُّ بِهَا عَلَى مُرَادِ الْإِمَامِ
وَاصْطِلَاحِهِ فِيهَا.

١٠- هَلْ قَالَ الْإِمَامُ بِدَلِيلٍ أَمْ لَا.

١١- مَعْرِفَةُ الْمُدَوِّنِ فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ، هَلْ هُوَ مِنَ الْمَذْهَبِ، أَمْ لَا.

١٢- الْوُصُولُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَذْهَبِ بِطَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ مَعْرِفَتِهِ.

١٣- مَعْرِفَةُ الرَّاجِعِ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ بِوَاحِدٍ مِنْ مَسَالِكِ التَّرْجِيحِ فِيهِ.

١٤- تَقَرُّقُ الْفَقِيهِ بَيْنَ مَا فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ رِوَايَةً، وَبَيْنَ مَا كَانَ تَخْرِيجًا لِلأَصْحَابِ، وَبَيْنَ مَا كَانَ فَقْهًا لِلصَّاحِبِ مِنْ غَيْرِ اِرْتِبَاطٍ بِالْمَذْهَبِ.

١٥- إِذَا كَانَ تَخْرِيجًا لِلأَصْحَابِ، فَهَلْ تَوَافَرَتْ فِيهِ شُرُوطُ التَّخْرِيجِ عَلَى قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ، وَنُصُوصِهِ، أَمْ لَا. انْظُرْ: «الْمَذْخَلُ الْمُفْصَّلُ» لَشَيْخِنَا بَكْرِ أَبُو زَيْدٍ (١١٦/١).



الفصل الثاني

مسالك التخرج بين الرواية والتخريج

لَقَدْ بَاتَ عِنْدَ الْعَامَّةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ اخْتِلَافَ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ لَا يَكُونُ مِنْهُمْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، بَلْ يَقَعُ الْخِلَافُ مِنْهُمْ فِي وَقْتَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَهَذَا مَوْجُودٌ لَدَى إِمَامٍ كُلِّ مَذْهَبٍ فَقِيهٍ. وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْاِخْتِلَافَ الْوَاقِعَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الْمَذْهَبِ لَا يَخْرُجُ فِي جُمْلَتِهِ عَنْ أَرْبَعَةِ وُجُوهِ، كَمَا يَلِي:

- ١- الاختلاف بين روايات الإمام.
- ٢ الاختلاف بين الرواية عن الإمام، وتخريج الأصحاب.
- ٣- الاختلاف بين تخاريج الأصحاب.
- ٤- الاختلاف في تفسير الأصحاب للرواية الواحدة عن الإمام.

□ لأجل هذه الأنواع من الاجتهادات الفقهية في المسألة الواحدة من مسائل الفقه الاجتهادية؛ فإنَّ الأصحاب رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى سَلَكُوا فِي تَوْضِيحِ الرَّاجِحِ مِنْهَا مَسَالِكَ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ، كَمَا يَلِي:

المَسْلُكُ الْأَوَّلُ: رَدُّ الْخِلَافِ إِلَى «الدَّلِيلِ».

وَمَا عَصَدَهُ الدَّلِيلُ، فَهُوَ حَقِيقَةُ الْمَذْهَبِ، وَإِنْ خَالَفَ الرَّوَايَةَ عَنِ الْإِمَامِ، أَوْ التَّخْرِيجَ عَنِ الْأَصْحَابِ، لِقَوْلِ كُلِّ إِمَامٍ: «إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي».

فَالْقَوْلُ بِهِ، وَنَسْبَتُهُ إِلَى الْمَذْهَبِ بِهَذَا الْاِغْتِيَابِ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّهُ مَاذُونٌ بِهِ مِنْ قِبَلِ الْإِمَامِ، وَعَلَيْهِ فَقَدْ اِنْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَامَّةً - لَا سِوَا الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ - عَلَى الْأَخْذِ بِالذَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ.

المَسْلُكُ الثَّانِي: الْأَخْذُ بِالرَّوَايَةِ الْوَاحِدَةِ الثَّابِتَةِ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا لَمْ يَبْثُ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْهَا، فَهِيَ الْمَذْهَبُ نَصًّا، وَلَا مَجَالٌ لِلنَّظَرِ فِي التَّرَاجِيحِ الْمَذْهَبِيَّةِ.

المَسْلُكُ الثَّالِثُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَذْهَبِ رِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ، فَالْمَذْهَبُ مَا خَرَجَهُ أَحَدُ أَصْحَابِ التَّخْرِيجِ الْمُعْتَبَرِينَ.

المَسْلُكُ الرَّابِعُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْأَلَةِ رِوَايَةٌ، وَلَا تَخْرِيجٌ، فَلِلْمُتَأَهِّلِ فِي الْمَذْهَبِ تَخْرِيجُ الْمَسْأَلَةِ الْحَادِثَةِ عَلَى أَصُولِ الْمَذْهَبِ، وَقَوَاعِدِهِ.

المَسْلُكُ الْخَامِسُ: إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ رِوَايَتَانِ فَأَكْثَرُ عَنِ الْإِمَامِ نَصًّا، أَوْ تَبْيِهَا؛ فَلِلْفَقِيهِ فِي تَفْخِيقِ الْمَذْهَبِ، أَنْ يَتَعَامَلَ مَعَ الرَّوَايَتَيْنِ فَأَكْثَرُ، كَمَا لَوْ كَانَ أَمَامَهُ دَلِيلَانِ: بِالْجَمْعِ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ بِحُمُلِ الْمُطْلَقِ

على الْمُقَيَّدِ، وَالْعَامَّ عَلَى الْخَاصِّ.

أَوْ مِنْ بَابِ اخْتِلَافِ الْفُتَيَّا بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ
وَالْأَزْمَانِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ وَجُوهِ الْجَمْعِ الْمَعْلُومَةِ أَوَّلًا.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْجَمْعُ، فَالْتَّرْجِيحُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْجَمْعُ وَلَا التَّرْجِيحُ،
وَعُلِمَ التَّارِيخُ، فَلَاخِيَرُ مَذْهَبُهُ، فَإِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ فَمَذْهَبُهُ أَقْرَبُ
الرَّوَايَتَيْنِ أَوْ الرِّوَايَاتِ إِلَى الدَّلِيلِ، أَوْ قَوَاعِدِ مَذْهَبِهِ.

الْمَسْلُوكُ السَّادِسُ: إِذَا كَانَ الْخِلَافُ بَيْنَ الرَّوَايَةِ وَالتَّخْرِيجِ، قُدِّمَتِ
الرَّوَايَةُ عَلَى التَّخْرِيجِ؛ لِأَنَّ الرَّوَايَةَ الثَّابِتَةَ مَجْزُومٌ بِأَنَّهَا هِيَ مَذْهَبُ
الْإِمَامِ، وَالتَّخْرِيجُ بَوَاحٍ وَنَحْوُهُ، لَيْسَ مَذْهَبًا لَهُ عَلَى الصَّحِيحِ.

الْمَسْلُوكُ السَّابِعُ: إِذَا كَانَ الْخِلَافُ بَيْنَ فَفِهِ الْأَصْحَابِ، بَيْنَ وَجْهَيْنِ
فَأَكْثَرُ؛ كَانَ الرَّاجِحُ الْأَقْرَبُ لِلدَّلِيلِ، أَوْ إِلَى أَصُولِ أَحْمَدَ، وَقَوَاعِدِهِ،
وَالْمُخْرَجِ عَلَيْهِ مِنْ فُرُوعِ مَذْهَبِهِ.

الْمَسْلُوكُ الثَّامِنُ: اخْتِلَافُ سَبَبِ اخْتِلَافِ الْأَصْحَابِ فِي تَفْسِيرِ
مُصْطَلَحِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي جَوَابِهِ، كَحَمْلِ اضْطِلَاحِهِ فِي جَوَابِهِ فِي
مَسْأَلَةٍ عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ الِاسْتِحْبَابِ، وَهَكَذَا.

فَالَّذِي يَرْفَعُ الْخِلَافَ هُنَا تَهْذِيبُ اضْطِلَاحِهِ، وَتَفْقِيحُهُ مِنَ الْاخْتِلَافِ
فِي فَهْمِ مَعْنَاهُ.



القَصْدُ الثَّالِثُ

مَسَائِلُ التَّزْجِيحِ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ

التَّزْجِيحُ هُنَا فِيمَا إِذَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِي الْمَذْهَبِ عِنْدَ تَعَدُّدِ
الرُّوَايَةِ عَنِ الْإِمَامِ: نَصًّا، أَوْ تَنْبِيْهًا، فَيَعْمَلُ طَلَبُ الْمُرْجَحَاتِ لِإِخْدَى
الرُّوَايَتَيْنِ، أَوِ الرُّوَايَاتِ، وَمِنْ هَذِهِ الْمُرْجَحَاتِ الْمَذْهَبِيَّةِ، مَا يَلِي:

أَوَّلًا: التَّزْجِيحُ مِنْ جِهَةِ الرُّوَاةِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ:

١ - الرَّاجِحُ رَوَاةٌ، كَتَقْدِيمِ مَا رَوَاهُ السَّبْعَةُ، وَيُقَالُ: رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ،
عَلَى مَا رَوَاهُ غَيْرُهُمْ، ثُمَّ مَا كَانَ فِيهِ رَوَايَةُ أَحَدِ السَّبْعَةِ عَلَى مَا لَمْ تَكُنْ
فِيهِ رَوَايَةُ أَحَدٍ مِنْهُمْ.

وَالْمُرَادُ بِالسَّبْعَةِ: وَلَدَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ، وَصَالِحٌ، وَحَبِيبُ بْنُ إِسْحَاقَ
بْنِ حَبِيبٍ - ابْنُ عَمِّ الْإِمَامِ - وَأَبُو بَكْرِ الْمَرْوُذِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ الْحَزْرِيُّ،
وَأَبُو طَالِبٍ الْمَشْكَانِيُّ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ الْمَيْمُونِيُّ.

وَالصَّحِيحُ أَنْ مُصْطَلَحَ «الْجَمَاعَةِ»، لَيْسَ مُقْتَصِرًا عَلَى عَدَدٍ مُعَيَّنٍ،
بَلْ يُطْلَقُ عِنْدَ عَامَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ: عَلَى مَا رَوَاهُ جَمْعٌ مِنْ رُوَاةِ الْمَسَائِلِ
عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ تَلَامِيذِهِ سَوَاءً كَانُوا سَبْعًا أَوْ أَقَلَّ.

كَمَا أَنَّهُ اضْطِلَّاحٌ مُتَقَدِّمٌ، كَمَا أَنَّنَا لَا نَعْلَمُ لَهُ اسْتِعْمَالًا بِالْمَعْنَى

الاضطلاجي إلا عند أبي بكر الخلّال (١١٣) رَحِمَهُ اللهُ، فَكَانَ وَاضِعَهُ الْأَوَّلَ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ الْخَلَّالَ أَيْضًا لَمْ يُقَيِّدْهُ بِعَدَدٍ مُعَيَّنٍ، بَلْ كَانَ يُطْلِقُهُ دُونَ تَقْيِيدٍ بِعَدَدٍ، وَعَلَيْهِ مَشَى عَامَّةُ الْأَصْحَابِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَوَسِّطِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي «الْإِنْصَارِ»، وَابْنُ قُدَّامَةَ فِي «الْمُعْنِي»، وَابْنُ الْبَرَّهَانُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْمُبْدَعِ»، وَالْمَرْذَاوِيُّ فِي «الْإِنْصَافِ»، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ.

وَمِنْ تَحْقِيقِ الْأَخْبَارِ؛ أَنَّنَا لَا نَعْلَمُ لِحَضَرِ السَّبْعَةِ خَبْرًا إِلَّا عِنْدَ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْحَنَابِلَةِ، أَمثال: الشَّيْخِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدٍ الْفَارُصِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٨٩)، وَهُوَ مَا نَسَبَهُ إِلَيْهِ الشَّيْخُ عُثْمَانُ النَّجْدِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى «الْمُسْتَهَيِّ» (٩٧١/٢)، وَكَذَا مَا نَسَبَهُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَمْدَانَ فِي كِتَابِهِ «هِدَايَةِ الْأَرِيبِ» (١٢) إِلَى الشَّيْخِ الْفَقِيهِ مُحَمَّدٍ الْخَلُوتِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٨٨٠١).

كَمَا أَنَّ الْقَائِلِينَ بِحَضَرِ السَّبْعَةِ لَيْسَ لَهُمْ قَانُونٌ مُطَرِّدٌ فِي تَعْيِينِ أَسْمَائِهِمْ، بَلْ يُجِدُّ عِنْدَهُمْ خِلَافًا يَسِيرًا فِي تَسْمِيَّتِهِمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَسْمِيَةِ مَنْ ذَكَرْنَاهُمْ آفَاءً، وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَبَدَّلَ أَبَا بَكْرٍ الْمَرْوُذِيَّ بِحَزْبِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْكَرْمَانِيِّ.

وَآخِرًا؛ فَقَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ السَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ بِعَامَّةٍ: أَنَّ مُصْطَلَحَ «الْجَمَاعَةِ» مُغْتَبَرٌ فِي مَعْرِفَةِ وَتَحْقِيقِ الرَّاجِحِ مِنَ الْمَذْهَبِ عِنْدَ

الاختلاف، وهو ما ذكره أبو بكر الخلال رحمه الله في كتابه «أهل الملل والردة» (١/٤١٢) بقوله: «ولأن بعض من يظهر أنه يقلد مذهب أبي عبد الله ربما كنا معهم في مؤنة عظيمة من توهمهم للشيء من مذهب أبي عبد الله، أو تعلقهم بقول واحد، ولا يعلمون قول أبي عبد الله من قبل غير ذلك الواحد، وأبو عبد الله يحتاج من يقلد مذهبه أن يعرفه من رواية جماعة... انتهى. انظر: بحث مضطلع «رواه الجماعة» لعبد الرحمن الطريقي، في مجلة أم القرى، المجلد (٤١)، العدد (٣٢)، ومقدمة كتاب «مسائل الإمام أحمد التي رواها الجماعة» ليعلى العمري.

ب - التزجنيح بالكثرة.

ج - التزجنيح بالشهرة.

د - التزجنيح برواية الأعلام.

هـ - التزجنيح برواية الأورع.

و - أن يكون المذهب المختار في المسألة ظاهراً مشهوراً.

ز - أن يرجح الرواية أحد أئمة المذهب في عصر الرواية: كالخزقي، أو الخلال، أو غلامه، أو الشنيخ ابن حامد، والتزجنيح بالرواية هو طريق معرفة المذهب عند المتقدمين.

ثَانِيًا: التَّرْجِيحُ مِنْ جِهَةِ شُبُوحِ الْمَذْهَبِ.

وَيُظْهِرُ هَذَا الْمُرْجِحُ بَرَزَ فِي طَبَقَةِ الْمُتَوَسِّطِينَ مِنْ تَلَامِيذِ الْحَسَنِ بْنِ حَامِدٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٠٣)، وَتَلَامِيذِهِمْ، وَكَأَفَّةَ طَبَقَتِهِمْ، وَالتَّرْجِيحُ مِنْ جِهَتِهِمْ، بِمَا يَلِي:

- أ - التَّرْجِيحُ بِاخْتِيَارِ جُمُحُورِ الْأَصْحَابِ، وَجَعْلِهِمْ لَهُ مَنْصُورًا.
- ب - وَيَكُونُ التَّرْجِيحُ بِمَا اخْتَارَهُ: الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، أَوِ الشَّرِيفَانِ، أَوْ جَعْفَرُ السَّرَاجِ، أَوْ أَبُو الْخَطَّابِ، أَوْ أَبُو الْوَفَاءِ ابْنُ عَقِيلٍ، أَوْ كِبَارُ أَقْرَانِهِمْ، أَوْ تَلَامِيذُهُمْ مِمَّنْ اشتهَرُوا بِتَنْقِيحِ الْمَذْهَبِ وَتَحْقِيقِهِ.
- ج - التَّرْجِيحُ بِمَا اخْتَارَهُ: الْمُؤَفَّقُ، أَوِ الْمَجْدُ، أَوِ الشَّمْسُ ابْنُ أَبِي عَمَرَ، أَوِ الشَّمْسُ ابْنُ مُفْلِحٍ، أَوْ ابْنُ رَجَبٍ، أَوِ الدَّجِيلِيُّ، أَوْ ابْنُ حَمْدَانَ، أَوْ ابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ، أَوْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، أَوْ ابْنُ عَبْدِ دُوسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ».

د - وَالتَّرْجِيحُ إِنْ اختلفَ هَؤُلَاءِ: فَيَمَّا قَدَّمَهُ صَاحِبُ «الْمُرُوعِ» الشَّمْسُ ابْنُ مُفْلِحٍ.

فَإِنْ لَمْ يُرْجَحْ: فَيَمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ: الْمُؤَفَّقُ، وَالْمَجْدُ.
فَإِنْ اختلفَ الشَّيْخَانِ: فَالرَّاجِعُ مَا وُافَقَ فِيهِ ابْنُ رَجَبٍ، أَوْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، أَوِ الْمُؤَفَّقُ فِي كِتَابِهِ «الْكَافِي»، أَوِ الْمَجْدُ.

ثالثًا: التَّرجيحُ مِنْ جِهَةٍ كُتِبَ الْمَذْهَبُ:

والتَّرجيحُ بالكُتُبِ، لِأَهْلِ كُلِّ طَبَقَةٍ بِاعْتِبَارِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ الْمُؤَلَّفَةِ إِلَى زَمَانِهِمْ، وَهِيَ فِي أَوَاخِرِ طَبَقَةِ الْمُتَوَسِّطِينَ، وَالْمُتَأَخِّرِينَ، أَظْهَرُ، وَمِنْهَا:

أ - إِذَا اخْتَلَفَ ، ، ، فَاَلْمَذْهَبُ مَا قَالَهُ ابْنُ قَدَامَةَ فِي

ب - مَا رَجَّحَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي

ج - مَا رَجَّحَهُ الْمُؤَوَّقُ فِي

د - مَا رَجَّحَهُ الْمَجْدُ فِي

هـ - وَفِي طَبَقَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ: اخْتِيارُ مَا فِي ، ، ، وَإِنْ اخْتَلَفَا؛ فَالرَّاجِعُ مَا فِي .»

□ وَاعْلَمْ أَنَّ التَّرجيحَ بِاعْتِبَارِ الشُّيُوخِ الْمُعْتَمَدِينَ فِيهِ، وَالْكِتَابِ الْمُعْتَمَدَةِ فِي الْمَذْهَبِ:

قَدْ قَالَ كُلُّ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلًا، فَسَمِيَ شَيْخًا، أَوْ شُيُوخًا، وَعَيْنَ كِتَابًا، أَوْ كُتُبًا، وَهِيَ تَكْتَسِبُ الْإِنْتِقَالَ مِنْ شَيْخٍ إِلَى آخَرَ، وَمِنْ كِتَابٍ إِلَى آخَرَ، وَذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ لِلزَّمَانِ مِنْ فِتْرَةٍ إِلَى أُخْرَى، فِي طَبَاقِ الْأَصْحَابِ.

وَهَذَا النَّعِيْنُ لِأَعْيَانِ الْعُلَمَاءِ الْمُعْتَمِدِ تَرْجِيحُهُمْ فِي الْمَذْهَبِ،
وَلِأَسْمَاءِ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ فِيهِ، هُوَ مُعْتَمَدٌ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةِ، وَفِي
الْغَالِبِ، لِكِنَّهُ غَيْرُ مُطَرِّدٍ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ مَا صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْمُسَمَّى غَيْرَ
صَحِيحٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَالْمَسْأَلَتَيْنِ، وَالصَّحِيحُ مَا صَحَّحَهُ غَيْرُهُ، وَإِنْ
كَانَ دُونَهُ، وَهَكَذَا فِي الْكُتُبِ.

وَلِهَذَا فَإِنَّ شَيْخَ الْمَذْهَبِ فِي زَمَانِهِ الْعَلَاءَ الْمَرْدَاوِيَّ، الْمُتَوَفَّى
سَنَةَ (٨٨٥)، لَمَّا سَمِيَ طَرَفًا مِنْ ذَلِكَ فِي مُقَدِّمَةِ «تَصْحِيحِ الْمَرْوَعِ»
(٥٠ / ١)، قَالَ:

«وَهَذَا الَّذِي قُلْتُهُ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةِ، وَفِي الْغَالِبِ، وَإِلَّا فَهَذَا لَا
يَطْرُدُ الْبَيِّنَةَ، بَلْ قَدْ يَكُونُ الْمَذْهَبُ مَا قَالَهُ أَحَدُهُمْ فِي مَسْأَلَةٍ، وَيَكُونُ
الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ مَا قَالَهُ الْآخَرُ، أَوْ غَيْرُهُ فِي أُخْرَى، وَإِنْ كَانَ أَذْنَى
مِنْهُ مَنْزِلَةً بِاعْتِبَارِ النَّصُوصِ، وَالْأَدِلَّةِ، وَالْعِلَلِ، وَالْمَآخِذِ، وَالْإِطْلَاعِ
عَلَيْهَا، وَالْمُوَافِقِ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَزَيْمًا كَانَ الصَّحِيحُ مُخَالِفًا لِمَا قَالَهُ
الشَّيْخَانِ، وَكُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ، إِلَّا الْمَعْصُومُ ، هَذَا
مَا ظَهَرَ لِي مِنْ كَلَامِهِمْ، وَيُؤَيِّدُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ فِي إِطْلَاقِ الْخِلَافِ،
وَيُظْهِرُ ذَلِكَ بِالتَّأَمُّلِ لِمَنْ تَبَيَّنَ كَلَامُهُمْ، وَعَرَفَهُ، انْتَهَى.

□ وهذا بيانها:

أولاً: معرفة شيوخ المذهب المعتمدين في التصحيح:

مضى في ذكر علماء المذهب وطبقاتهم تسمية المجتهد المطلق، ومجتهدي المذهب، وأهل التخريج، لذا فإن من وصف بذلك فقوله مقدم، وتصحیحہ معتمد، وهكذا من توفرت فيه صفاتهم الموجبة لزيادة الثقة بأرائهم؛ من العدالة، والإحاطة بأدلة الشريعة، وبمذهب إمامه تأسيساً وتقريناً.

ثانياً: معرفة الكتب المعتمدة في المذهب.

ويمكن أن نشير هنا إلى جمل من كلامهم في معرفة المعتمد من جهة الشيوخ، ومن جهة الكتب، وهي على ما يأتي:

جاء في «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٠ / ٢٢٧) ما نصه: «وسئل رحمه الله:

أن يشرح ما ذكره نجم الدين بن حمدان في آخر «كتاب الرعاية»، وهو قوله: «من التزم مذهبا أنكر عليه مخالفته بغير دليل أو تقليد أو عذر آخر»!

ويبين لنا ما أشكل علينا من كون بعض المسائل يذكّر فيها في «الكافي»، و«المحرر»، و«المفني»، و«الرعاية»، و«الخلاصة».

و«الهداية»: رَوَاتَانِ، أَوْ وَجْهَانِ؛ وَلَمْ يُذَكَّرِ الْأَصَحُّ وَالْأَرْجَحُ، فَلَا نَدْرِي بِأَيِّهِمَا نَأْخُذُ؟ وَإِنْ سَأَلُونَا عَنْهُ أَشْكَلَ عَلَيْنَا؟

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، أَمَّا هَذِهِ الْكُتُبُ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا رَوَاتَانِ أَوْ وَجْهَانِ وَلَا يُذَكَّرُ فِيهَا الصَّحِيحُ: فَطَالِبُ الْعِلْمِ يُمَكِّنُهُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ مِنْ كُتُبٍ أُخْرَى؛ مِثْلَ كِتَابِ «التَّغْلِيْقِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَغْلَى، وَ«الِإِنْتِصَارِ» لِأَبِي الْخَطَّابِ، وَ«عَمَدِ الْأَدِلَّةِ» لِابْنِ عَقِيلٍ، وَ«تَغْلِيْقِ» الْقَاضِي يَغْفُوبَ الْبَزْزَاقِيِّ، وَأَبِي الْحَسَنِ ابْنِ الرَّاعُونِيِّ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْكُتُبِ الْكِبَارِ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا مَسَائِلُ الْخِلَافِ، وَيُذَكَّرُ فِيهَا الرَّاجِحُ.

وَقَدْ اخْتَصَرْتُ رُءُوسَ مَسَائِلِ هَذِهِ الْكُتُبِ فِي كُتُبٍ مُخْتَصَرَةٍ مِثْلَ: «رُءُوسِ الْمَسَائِلِ» لِلْقَاضِي أَبِي الْحُسَيْنِ، وَقَدْ نُقِلَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْبَرَكَاتِ صَاحِبِ «الْمُحَرَّرِ» أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِمَنْ يَسْأَلُهُ عَنْ ظَاهِرِ مَذْهَبِ أَحْمَدَ: أَنَّهُ مَا رَجَّحَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي «رُءُوسِ مَسَائِلِهِ».

وَمِمَّا يُعْرَفُ مِنْهُ ذَلِكَ كِتَابُ «الْمُغْنِي» لِلشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ، وَكِتَابُ «شَرْحِ الْهِدَايَةِ» لِجَدَّنَا أَبِي الْبَرَكَاتِ، وَقَدْ شَرَّحَ «الْهِدَايَةَ» غَيْرُ وَاحِدٍ كَأَبِي حَلِيمٍ التَّهْرَوَانِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَبِيَّةٍ صَاحِبِ «التَّفْسِيرِ» الْخَطِيبِ عَمَّ أَبِي الْبَرَكَاتِ، وَأَبِي الْمَعَالِيِّ ابْنِ الْمُنْجَا، وَأَبِي الْبَقَاءِ التَّخَوِيِّ، لَكِنْ لَمْ يُكْمَلْ ذَلِكَ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِيمَا يُصَحِّحُونَهُ: فَمِنْهُمْ مَنْ يُصَحِّحُ

رَوَايَةٍ، وَيُصَحِّحُ آخَرَ رَوَايَةٍ، فَمَنْ عَرَفَ ذَلِكَ نَقَلَهُ، وَمَنْ تَرَجَّحَ عِنْدَهُ
 قَوْلٌ وَاحِدٍ عَلَى قَوْلٍ آخَرَ اتَّبَعَ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ، وَمَنْ كَانَ مَقْصُودُهُ نَقْلُ
 مَذْهَبِ أَحْمَدَ نَقَلَ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ وَالْوُجُوهِ وَالطُّرُقِ،
 كَمَا يُنْقَلُ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ مَذَاهِبِ الْأَئِمَّةِ؛ فَإِنَّهُ
 فِي كُلِّ مَذْهَبٍ مِنْ اخْتِلَافِ الْأَقْوَالِ عَنِ الْأَئِمَّةِ، وَاخْتِلَافِ أَصْحَابِهِمْ
 فِي مَعْرِفَةِ مَذْهَبِهِمْ، وَمَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ شَرْعًا: مَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

وَمَنْ كَانَ خَيْرًا بِأُصُولِ أَحْمَدَ وَنُصُوصِهِ: عَرَفَ الرَّاجِحَ فِي مَذْهَبِهِ
 فِي عَامَّةِ الْمَسَائِلِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ بَصَرٌ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ عَرَفَ الرَّاجِحَ فِي
 الشَّرْعِ.

وَأَحْمَدُ كَانَ أَعْلَمَ مِنْ غَيْرِهِ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ،
 وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ وَلِهَذَا لَا يَكَادُ يُوجَدُ لَهُ قَوْلٌ يُخَالِفُ نَصًّا كَمَا
 يُوجَدُ لِغَيْرِهِ، وَلَا يُوجَدُ لَهُ قَوْلٌ ضَعِيفٌ فِي الْغَالِبِ إِلَّا وَفِي مَذْهَبِهِ قَوْلٌ
 يُوَافِقُ الْقَوْلَ الْأَفْوَى.

وَأَكْثَرُ مَفَارِيدِهِ الَّتِي لَمْ يَخْتَلِفْ فِيهَا مَذْهَبُهُ يَكُونُ قَوْلُهُ فِيهَا رَاجِحًا،
 كَقَوْلِهِ بِجَوَازِ فُسْخِ الْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ إِلَى التَّمَتُّعِ، وَقَبُولِهِ شَهَادَةَ أَهْلِ
 الذِّمَّةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ الْحَاجَةِ كَالْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ، وَقَوْلِهِ بِتَحْرِيمِ
 نِكَاحِ الزَّانِيَةِ؛ حَتَّى تَتُوبَ، وَقَوْلِهِ بِجَوَازِ شَهَادَةِ الْعَبْدِ، وَقَوْلِهِ بِأَنَّ السُّنَّةَ
 لِلْمُتَمَيِّزِ أَنْ يَمْسَحَ الْكُوعَيْنِ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَوْلِهِ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ

بِأَنَّهَا تَارَةٌ تَرْجِعُ إِلَى الْعَادَةِ، وَتَارَةٌ تَرْجِعُ إِلَى التَّمْيِيزِ، وَتَارَةٌ تَرْجِعُ إِلَى
عَالِبِ عَادَاتِ النَّسَاءِ؛ فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ فِيهَا ثَلَاثُ سُنَنِ؛ عَمِلَ
بِالثَّلَاثَةِ أَحْمَدُ دُونَ غَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ بِجَوَازِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ عَلَى الْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ، وَالَّتِي
فِيهَا شَجَرٌ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْبَذَرُ مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَجَوَازُ مَا يُشْبِهُ
ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ الْمَشَارَكَةِ لَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِجَارَةِ وَلَا هُوَ عَلَى
خِلَافِ الْقِيَاسِ وَنَظِيرُ هَذَا كَثِيرٌ.

وَأَمَّا مَا يُسَمِّيهِ بَعْضُ النَّاسِ مُفْرَدَةً لِكَوْنِهِ انْفَرَدَ بِهَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ
وَالشَّافِعِيِّ مَعَ أَنَّ قَوْلَ مَالِكٍ فِيهَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِ أَحْمَدَ أَوْ قَرِيبٌ مِنْهُ، وَهِيَ
الَّتِي صَنَّفَ لَهَا الْهَرَّاسِيُّ رَدًّا عَلَيْهَا، وَانْتَصَرَ لَهَا جَمَاعَةٌ، كَابْنِ عَقِيلٍ،
وَالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى الصَّغِيرِ، وَأَبِي الْفَرَجِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ
بْنِ الْمُثَنَّى؛ فَهَذِهِ غَالِبُهَا يَكُونُ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ أَرْجَحَ مِنَ الْقَوْلِ
الْآخَرِ، وَمَا يَتَرَجَّعُ فِيهَا الْقَوْلُ الْآخَرُ يَكُونُ مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ قَوْلُ أَحْمَدَ،
وَهَذَا: كَلَيْطَالِ الْحَبَلِ الْمُسْقِطَةِ لِلزَّكَاةِ، وَالشُّفْعَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ الْحَبَلِ
الْمُيَبَّحَةِ لِلرَّبَا، وَالْفَوَاحِشِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَكَاغْتِبَارِ الْمَقَاصِدِ وَالنِّيَّاتِ
فِي الْعُقُودِ وَالرُّجُوعِ، فِي الْإِيمَانِ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ، وَمَا هَيَّجَهَا مَعَ نِيَّةِ
الْحَالِفِ؛ وَكَإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى أَهْلِ الْجَنَائِثِ، كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ،
وَحُلُفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ يُقِيمُونَهَا، كَمَا كَانُوا يُقِيمُونَ الْحَدَّ عَلَى الشَّارِبِ
بِالرَّائِحَةِ وَالْقَيْءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَكَاغْتِبَارِ الْعُرْفِ فِي الشُّرُوطِ، وَجَعَلِ

الشَّرْطُ الْعُرْفِيُّ كَالشَّرْطِ اللَّفْظِيِّ.

وَالِاكْتِفَاءُ فِي الْعُقُودِ الْمُطْلَقَةِ بِمَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ، وَأَنْ مَا عَدَّهُ النَّاسُ
بَيْنًا فَهُوَ بَيْنٌ، وَمَا عَدُّهُ إِجَارَةً فَهُوَ إِجَارَةٌ، وَمَا عَدُّهُ هِبَةً فَهُوَ هِبَةٌ، وَمَا
عَدُّهُ وَقْفًا فَهُوَ وَقْفٌ، لَا يُغْتَبَرُ فِي ذَلِكَ لَفْظٌ مُعَيَّنٌ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ.
انْتَهَى.

وَقَالَ الْمَرْذَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مُقَدِّمَةِ «الْإِنْصَافِ» (١/ ٢٣):
«وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنْ أَكْثَرِ هَذِهِ الْكُتُبِ نَفْعًا، وَأَكْثَرَهَا عِلْمًا وَتَحْرِيرًا وَتَحْقِيقًا
وَتَصْحِيحًا لِلْمَذْهَبِ: كِتَابُ «الْفُرُوعِ»، فَإِنَّهُ قَصَدَ بِتَصْنِيفِهِ: تَصْحِيحَ
الْمَذْهَبِ، وَتَحْرِيرَهُ وَجَمْعَهُ، وَذَكَرَ فِيهِ: أَنَّهُ يُقَدَّمُ غَالِبًا الْمَذْهَبُ، وَإِنْ
اِخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ أَطْلَقَ الْخِلَافَ إِلَّا إِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يُيَضِّضْهُ كُلَّهُ،
وَلَمْ يُفَرِّقْ عَلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ «الْوَجِيزُ»، فَإِنَّهُ بَنَاهُ عَلَى الرَّاجِحِ مِنَ الرُّوَايَاتِ الْمَنْصُوصَةِ
عَنْهُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ عَرْضَهُ عَلَى الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّرَّارِيِّ
فَهَدَّبَهُ لَهُ، إِلَّا إِنْ فِيهِ مَسَائِلٌ كَثِيرَةٌ لَيْسَتْ الْمَذْهَبُ، وَفِيهِ مَسَائِلٌ كَثِيرَةٌ
تَاتِعُ فِيهَا الْمُصَنِّفُ - ابْنُ قُدَّامَةَ - عَلَى اخْتِيَارِهِ، وَتَاتِعُ فِي بَعْضِ
الْمَسَائِلِ صَاحِبَ «الْمُحَرَّرِ»، وَ«الرَّعَايَةِ»، وَلَيْسَتْ الْمَذْهَبُ، وَسَيَمُرُّ
بِكَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَكَذَلِكَ «التَّذَكُّرَةُ» لِابْنِ عَبْدِ دُوسٍ؛ فَإِنَّهُ بَنَاهَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ

الدَّلِيل، وَكَذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ الْقَوِيِّ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»، فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ:
«أَبْتَدِئُ بِالْأَصَحِّ فِي الْمَذْهَبِ نَقْلًا أَوْ الْأَقْوَى دَلِيلًا، وَإِلَّا قُلْتُ مَثَلًا:
رَوَايَتَانِ، أَوْ وَجْهَانِ».

وَكَذَا قَالَ فِي «نَظْمِهِ»: «وَمَهْمَا تَأْتِيَ الْإِيتِدَا بِرَاجِحٍ، فَلَأُنِي بِهِ عِنْدَ
الْحِكَايَةِ أَبْتَدِي».

وَكَذَلِكَ «نَاطِمُ الْمُفْرَدَاتِ»: فَإِنَّهُ بَنَاهَا عَلَى الصَّحِيحِ الْأَشْهَرِ،
وَفِيهَا مَسَائِلُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ «الْخُلَاصَةُ» لِابْنِ مُنْجَا؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِيهَا: «أُبَيِّنُ الصَّحِيحَ مِنْ
الرَّوَايَةِ وَالْوَجْهِ»، وَقَدْ هَذَّبَ فِيهَا كَلَامَ أَبِي الْخَطَّابِ فِي «الْهِدَايَةِ».

وَكَذَلِكَ «الْإِفَادَاتُ بِأَحْكَامِ الْعِبَادَاتِ» لِابْنِ حَمْدَانَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِيهَا:
«أَذْكُرُ هُنَا غَالِبَا صَحِيحِ الْمَذْهَبِ وَمَشْهُورَهُ، وَصَرِيحَهُ وَمَشْكُورَهُ،
وَالْمَعْمُولَ عِنْدَنَا عَلَيْهِ، وَالْمَرْجُوعَ غَالِبًا إِلَيْهِ».

تَنْبِيْهُ: اعْلَمْ وَفَقَكَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنَّا أَنْ طَرِيقَتِي فِي هَذَا الْكِتَابِ:
النَّقْلُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالْأَصْحَابِ، أَغْرَوُ إِلَى كُلِّ كِتَابٍ مَا نَقَلْتُ
مِنْهُ، وَأُضِيفُ إِلَى كُلِّ عَالِمٍ مَا أَرَوِي عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ الْمَذْهَبُ ظَاهِرًا أَوْ
مَشْهُورًا، أَوْ قَدْ اخْتَارَهُ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ وَجَعَلُوهُ مَنْصُورًا، فَهَذَا لَا
إشْكَالَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ بَغْضُ الْأَصْحَابِ يَدْعِي أَنَّ الْمَذْهَبَ خِلَافُهُ.

وَإِنْ كَانَ التَّرْجِيحُ مُخْتَلِفًا بَيْنَ الْأَصْحَابِ فِي مَسَائِلَ مُتَجَادِيَةٍ

المأخذ، فالاعتماد في معرفة المذهب من ذلك على ما قاله المصنف،
والمجدد، والشارح، وصاحب «الفروع»، و«القواعد الفقهية»،
و«الوجيز»، و«الرعايتين»، و«النظم»، و«الخلاصة»، والشيخ تقي
الدِّين، وابن عبدوس في «تذكيرته»؛ فإنهم هذبوا كلام المتقدمين،
ومهدوا قواعد المذهب بيقين.

فإن اختلفوا فالمذهب: ما قدمه صاحب «الفروع» فيه في معظم
مسائله، فإن أطلق الخلاف، أو كان من غير المعلم الذي قدمه،
فالمذهب: ما اتفق عليه الشيخان أغني: المصنف، والمجدد، أو وافق
أحدهما الآخر في أحد اختياريه.

وهذا ليس على إطلاقه، وإنما هو في الغالب، فإن اختلفا
فالمذهب مع من وافقه صاحب «القواعد الفقهية»، أو الشيخ تقي
الدِّين، وإلا فالمصنف، لاسيما إن كان في «الكافي»، ثم المجدد.

وقد قال العلامة ابن رجب في «طبقاته» في ترجمة ابن المني:
«وأهل زماننا، ومن قبلهم إنما يرجعون في الفقه من جهة الشيوخ
والكُتب إلى الشيخين: موفق والمجدد انتهى».

فإن لم يكن لهما، ولا لأحدهما في ذلك توضيح، فصاحب
«القواعد الفقهية»، ثم صاحب «الوجيز»، ثم صاحب «الرعايتين»،
فإن اختلفا ف«الكبرى»، ثم «النظم»، ثم صاحب «الخلاصة»، ثم

«تَذَكُّرُهُ» ابْنِ عَبْدِوَسٍ.

ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ، أَذْكَرُ مَنْ قَدَّمَ، أَوْ صَحَّحَ، أَوْ اخْتَارَ، إِذَا ظَفِرَتْ بِهِ، وَهَذَا قَلِيلٌ جِدًّا.

وَهَذَا الَّذِي قُلْنَا مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةِ، وَفِي الْعَالِبِ، وَإِلَّا فَهَذَا لَا يَطْرُقُ الْبَيِّنَةُ.

بَلْ قَدْ يَكُونُ الْمَذْهَبُ مَا قَالَهُ أَحَدُهُمْ فِي مَسْأَلَةٍ، وَيَكُونُ الْمَذْهَبُ مَا قَالَهُ الْآخَرُ فِي أُخْرَى، وَكَذَا غَيْرُهُمْ بِإِغْتِبَارِ التَّصَوُّصِ وَالْأَدِلَّةِ وَالْمُؤَافِقِ لَهُ مِنَ الْأَصْحَابِ.

هَذَا مَا يَظْهَرُ لِي مِنْ كَلَامِهِمْ، وَيَظْهَرُ ذَلِكَ لِمَنْ تَتَّبَعَ كَلَامَهُمْ وَعَرَفَهُ، وَسَنَبِّهْ عَلَى بَعْضِ ذَلِكَ فِي أَمَاكِنِهِ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْمَذْهَبَ فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ مَا قَالَهُ الشَّيْخَانِ، ثُمَّ الْمُصَنَّفُ، ثُمَّ الْمَجْدُ، ثُمَّ «الْوَجِيزُ»، ثُمَّ «الرَّعَائِيَتَيْنِ»، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا اخْتَلَفَا فِي «الْمُحَرَّرِ»، وَ«الْمُفْتِحِ»، فَالْمَذْهَبُ مَا قَالَهُ فِي «الْكَافِي».

وَقَدْ سُئِلَ الشَّيْخُ نَقِيُّ الدِّينِ عَنْ مَعْرِفَةِ الْمَذْهَبِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ فِينَهَا مُطْلَقٌ فِي «الْكَافِي»، وَ«الْمُحَرَّرِ»، وَ«الْمُفْتِحِ»، وَ«الرَّعَايَةِ»، وَ«الْخُلَاصَةِ»، وَ«الْهِدَايَةِ»، وَغَيْرَهَا.

فَقَالَ: «طَالِبُ الْعِلْمِ يُمَكِّنُهُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ مِنْ كُتُبٍ أُخَرَ، مِثْلَ كِتَابِ

«التَّغْلِيْقُ» لِلْقَاضِي، وَ«الْإِنْتِصَارُ» لِأَبِي الْخَطَّابِ، وَ«عَمْدُ الْأَدِلَّةِ» لِابْنِ عَقِيلٍ، وَ«تَغْلِيْقُ» الْقَاضِي يَغْفُوبُ، وَابْنُ الرَّاعُونِيِّ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْكُتُبِ الْكِبَارِ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا مَسَائِلُ الْخِلَافِ، وَيُذَكَّرُ فِيهَا الرَّاجِحُ، وَقَدْ اخْتَصَرْتُ هَذِهِ الْكُتُبَ فِي كُتُبٍ مُخْتَصَرَةٍ، مِثْلُ «رُءُوسِ الْمَسَائِلِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَغْلَى، وَالشَّرِيفِ أَبِي جَعْفَرٍ، وَلِأَبِي الْخَطَّابِ، وَلِلْقَاضِي أَبِي الْحُسَيْنِ وَقَدْ ثَقُلَ عَنْ أَبِي الْبَرَكَاتِ جَدًّا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِمَنْ يَسْأَلُهُ عَنْ ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ: إِنَّهُ مَا رَجَحَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي «رُءُوسِ مَسَائِلِهِ»، قَالَ: وَمِمَّا يُعْرَفُ مِنْهُ ذَلِكَ: «الْمُغْنِي» لِأَبِي مُحَمَّدٍ، وَ«شَرْحُ الْهِدَايَةِ» لِجَدَّنَا، وَمَنْ كَانَ خَبِيرًا بِأُصُولِ أَحْمَدَ وَنُصُوصِهِ عَرَفَ الرَّاجِحَ مِنْ مَذْهَبِهِ فِي عَامَّةِ الْمَسَائِلِ، انْتَهَى كَلَامُ الشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قُلْنَا أَوَّلًا، وَيَأْتِي بَعْضُ ذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الْقَضَاءِ.

وَاعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ أَنَّ التَّزْجِيحَ إِذَا اخْتَلَفَ بَيْنَ الْأَصْحَابِ إِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ لِقُوَّةِ الدَّلِيلِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ قَالَ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ إِمَامٌ يُقْتَدَى بِهِ، فَيَجُوزُ تَقْلِيدُهُ وَالْعَمَلُ بِقَوْلِهِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي الْغَالِبِ مَذْهَبًا لِإِمَامِهِ؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ إِنْ كَانَ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ قَوَاضٍ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْأَصْحَابِ، فَهُوَ مَقِيسٌ عَلَى قَوَاعِيدِهِ وَأُصُولِهِ وَنُصُوصِهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ «الْوَجْهَ» مَعْجُزٌ وَمَجْزَازُ الْفُتْيَا بِهِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ، انْتَهَى كَلَامُ الْمَرْذَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَقَالَ السَّفَارِينِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١١٨٨): «عَلَيْكَ بِمَا فِي

«الإقناع»، و«المُتَهَيَّ»؛ فإذا اختلفا فانظر ما يرجحه صاحب «غاية المُتَهَيَّ» انتهى.

وما قاله السَّفَارِينِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: هُوَ الرَّاجِحُ، بَلْ هُوَ خُلَاصَةُ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ اخْتِلَافٍ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ.

□ مَنْ لَهُ حَقُّ التَّرْجِيحِ فِي الْمَذْهَبِ: اعْلَمْ أَنَّ الْمَرْجِعَ فِي مَعْرِفَةِ التَّضْحِيحِ وَالتَّرْجِيحِ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ إِلَى أَصْحَابِهِ الْمُخْتَصِّينَ بِهِ، الْمُتَأَهِّلِينَ لِمَعْرِفَتِهِ، وَإِلَى الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ فِيهِ، بِتَفْنِينٍ مُحَقِّقِينَ لَهَا.

أَمَّا مَنْ لَهُ حَقُّ التَّرْجِيحِ فِي الْمَذْهَبِ، فَعَلَى مَرَاتِبٍ أَرْبَعٍ:

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: الْمُتَأَهِّلُ مِنَ الْمُتَسَيِّئِينَ لِلْمَذْهَبِ، الْمُتَأَهِّلِينَ لِلَاخْتِيَارِ وَالتَّرْجِيحِ، وَالتَّدْلِيلِ وَالتَّضْحِيحِ، هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى تَضْحِيحَ مَا يَمُرُّ بِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ حَسَبَ أَصُولِ الْمَذْهَبِ وَقَوَاعِدِهِ، فَيَصَحِّحُهَا فِي الْمَذْهَبِ، ثُمَّ يَتَرَقَّى إِلَى تَضْحِيحِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الدَّلِيلِ.

الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: غَيْرُ الْمُتَأَهِّلِ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْمُتَأَهِّلِ لِلتَّرْجِيحِ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمُتَسَيِّبُ كَذَلِكَ، أَوْ كَانَ مُتَأَهِّلًا لَكِنْ لَمْ تَسْتَكْمِلْ لَدُنْهِ الْأَدِلَّةَ، كَانَ تَكُونُ كُتُبُ الْمَذْهَبِ - وَقَتَ الْمَسْأَلَةِ - لَيْسَتْ فِي يَدِهِ، وَوَجَدَ فِي زَمَانِهِ مُتَأَهِّلًا لِذَلِكَ: رَجَعَ إِلَيْهِ.

المرتبة الثالثة: الرجوع إلى الكتب المعتمدة، والشيوخ المعتمدين: فإن لم يكن رجوع إلى من وقعت تسميته من الشيوخ المعتمدين ترجيحهم وتصحیحهم، وإلى كتبهم المعتمدة في ذلك.

ملاحظاً في هذه الحالة والتي قبلها: تقديم من زادت أوصافه في العلم والثقة والعمل، مراعيًا ما درج عليه الأكثر تحقيقًا.

المرتبة الرابعة: التوقف لمن فقد هذه المراتب الثلاث.



الفصل الرابع

مُضْطَلَحَاتُ الْأَصْحَابِ عِنْدَ الْخِلَافِ وَالتَّرْجِيحِ

لِلأَصْحَابِ مُضْطَلَحَاتٌ شَتَّى: فِي تَقْلِيلِهِمُ الْخِلَافَ الْمُطْلَقَ فِي الْمَذْهَبِ بِلا تَرْجِيحٍ، أَوْ فِي حِكَايَتِهِمُ الْخِلَافَ مَعَ التَّرْجِيحِ، أَوْ فِي النَّصِّ عَلَى الرَّاجِحِ دُونَ ذِكْرِ الْخِلَافِ، وَلَهُمُ مُضْطَلَحَاتٌ فِي التَّرْجِيحِ، وَفِي بَيَانِ الْقَوْلِ الضَّعِيفِ فِي الْمَذْهَبِ، وَيُمْكِنُ سِيَاقُهَا فِي قِسْمَيْنِ: الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مُضْطَلَحَاتٌ فِي تَقْلِيلِ الْخِلَافِ فِي الْمَذْهَبِ بِلا تَرْجِيحٍ.

وَهَذَا كَثِيرٌ لَدَى عَامَّةِ الْمُؤَلِّفِينَ فِي الْمَذْهَبِ، وَلِكُلِّ غَرَضٍ يَقْصِدُهُ.

فَالْمَوْفَّقُ فِي «الْمُقْنِعِ» يُطْلَقُ الْخِلَافَ؛ لِاخْتِيَارِ ذَهْنِ الطَّالِبِ، وَتَمَرُّنِهِ عَلَى الْاخْتِيَارِ وَالتَّرْجِيحِ.

وَقَدْ جَلَّاهُ الْمَزْدَاوِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ «الْإِنْصَافِ»، الَّذِي أَلْفَهُ لِتَحْرِيرِ مَا أَطْلَقَهُ الْمَوْفَّقُ فِي «الْمُقْنِعِ» مِنَ الْخِلَافِ، فَقَالَ فِي مُقَدِّمَتِهِ (١/ ٤): «فَإِنَّهُ - أَيُّ: الْمَوْفَّقُ فِي «الْمُقْنِعِ» - تَارَةً يُطْلَقُ الرُّوَايَتَيْنِ، أَوِ الرُّوَايَاتِ، أَوِ الرَّجْهَيْنِ، أَوِ الْوَجْهَةِ، أَوِ الْأَوْجْهِ، أَوِ الْاِخْتِمَالَيْنِ، أَوِ الْاِخْتِمَالَاتِ،

بَقُولِهِ: فَهَلِ الْحُكْمُ كَذَا؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ، أَوْ عَلَى وَجْهَيْنِ، أَوْ فِيهِ:
رِوَايَتَانِ، أَوْ وَجْهَانِ، أَوْ اخْتِمِلَ كَذَا، وَاخْتِمِلَ كَذَا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذَا
وَسِبْهُهُ: الْخِلَافُ فِيهِ مُطْلَقٌ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ: أَنَّ إِطْلَاقَ الْمُصْطَفِ، وَغَالِبِ الْأَصْحَابِ، لَيْسَ هُوَ
لِقُوَّةِ الْخِلَافِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَإِنَّمَا مُرَادُهُمْ: حِكَايَةُ الْخِلَافِ مِنْ حَيْثُ
الْجُمْلَةِ، بِخِلَافِ مَنْ صَرَّحَ بِاصْطِلَاحِ ذَلِكَ، كَصَاحِبِ «الْفُرُوعِ»،
و«مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»، وَغَيْرِهِمَا، انْتَهَى.

وَابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْفُرُوعِ» (٦/١) قَالَ: «وَأَقْدَمُ غَالِبَا الرَّاجِحِ فِي
الْمَذْهَبِ، فَإِنْ اخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ بَيْنَ الْأَصْحَابِ أَطْلَقْتُهُ؛ لِعَدَمِ الْوُقُوفِ
عَلَى الصَّحِيحِ مِنْهُ».

وَهَذِهِ أَيْضًا طَرِيقَةُ الْحَجَّاءِ فِي «الِإِقْنَاعِ» (٤/١)، فَإِنَّهُ قَالَ فِي
مُقَدِّمَتِهِ لَهُ: «وَرُبَّمَا أَطْلَقْتُ الْخِلَافَ؛ لِعَدَمِ مُصْصِحٍ».

ثُمَّ إِنَّ الْمَرْدَاوِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ سَاقَى فِي مُقَدِّمَةِ «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»، وَفِي
مُقَدِّمَةِ «الْإِنْصَافِ»: مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْأَصْطِلَاحَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى إِطْلَاقِ
الْخِلَافِ عِنْدَ الْمُؤَوِّقِ فِي «الْمُقْنِعِ»، وَعِنْدَ ابْنِ مُفْلِحٍ فِي «الْفُرُوعِ».

مِنْهَا: إِذَا قَالَا: قِيلَ كَذَا، وَقِيلَ كَذَا، أَوْ: قِيلَ وَقِيلَ.

أَوْ: الْحُكْمُ كَذَا، أَوْ: وَعَنْهُ كَذَا.

أَوْ: قَالَ فُلَانٌ كَذَا، وَقَالَ فُلَانٌ كَذَا.

وَمَكَدًا فِي صَيِّغٍ كَثِيرَةٍ مُتَقَارِبَةٍ، جَمِيعُهَا تَدُلُّ عَلَى الْخِلَافِ
الْمُطْلَقِ بِلا تَرْجِيحٍ فِي كِتَابَيْهِمَا، وَهِيَ لَا تَحْفَى عَلَى الْمُتَقَرِّقِ، بِحَمْدِ
اللَّهِ تَعَالَى.

الْقِسْمُ الثَّانِي: اضْطِلَاحَاتٌ فِي مَقَامِ التَّرْجِيحِ، وَالِاخْتِيَارِ، وَالتَّضْحِيحِ،
وَالْتَضْيِيفِ.

وَاخْصُصْ بِهِذَا النَّوعَ مَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَذْهَبِ، مِنْهُمْ: ابْنُ
مُفْلِحٍ فِي «الْفُرُوعِ»، وَالْمَرْذَاوِيُّ فِي «تَضْحِيحِ الْفُرُوعِ»، وَلَقَدْ حَقَّقَ
فِيهَا وَدَقَّقَ، كَأَنَّمَا اسْتَظْهَرَ الْفُرُوعَ، فَأَتَى بِالْعَجَائِبِ!

وَكَذَا فِي كِتَابِهِ «الْإِنْصَافُ» فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ، وَفِي
مُلَخَّصِهِ «التَّنْقِيحُ الْمُشْبِعُ» فِي تَحْرِيرِ أَحْكَامِ الْمُفْتَنِ، وَالزَّرْكَشِيُّ فِي
«شَرْحِ الْخِرَقِيِّ»، وَأَبُو بَكْرِ الْجُرَاعِيُّ فِي «غَايَةِ الْمَطْلَبِ»، وَالشُّوَيْكِيُّ فِي
«التَّوَضُّيْحِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُفْتَنِ وَالتَّنْقِيحِ»، وَالْفُتُووحِيُّ ابْنُ النَّجَّارِ فِي
«شَرْحِ الْمُنتَهَى»، وَابْنُ الْبُهَوْتِيِّ فِي «كَشَافِ الْقِنَاعِ»، فِي آخَرَيْنِ غَيْرِهِمْ.

وَاللَّحَوَاشِي، وَكُتِبَ التَّضْحِيحُ، وَالزَّوَائِدُ فِي هَذَا: نَصِيبٌ وَافٍ.
وَلَهُمْ فِي هَذَا جُمْلَةُ أَلْفَاظٍ فِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ الرُّوَايَاتِ عَنِ
الْإِمَامِ، وَفِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْأَوْجِهَةِ، وَالتَّمَحَارِيجِ، وَالِاخْتِمَالَاتِ عَنِ
الْأَصْحَابِ.

وَمِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ: «رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ»، «وَجْهًا وَاحِدًا»، «بِلَا خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ»، «بِلَا نِزَاعٍ»، «نَصًّا»، «نَصْرَ عَلَيْهِ»، «نَصْرَ عَلَيْهِ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأَصْحَابِ»، «الْمَنْصُوصُ كَذَا»، «هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَنْصُوصُ»، «الْأَصَحُّ»، «فِي الْأَصَحِّ»، «عَلَى الْأَصَحِّ»، «الصَّحِيحُ كَذَا»، «فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ»، «فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ».

«فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ»، «أَوِ الْأَقْوَالِ»، «أَوِ الْوَجْهَيْنِ»، «أَوِ الْأَوْجِهَةِ»، «وَالأَوَّلُ أَصَحُّ»، «هِيَ أَصَحُّ»، «الأَوَّلُ أَفْيَسُ وَأَصَحُّ»، «هَذَا صَحِيحٌ عِنْدِي».

□ أَقْسَامُ مُضْطَلَحَاتِ الْأَصْحَابِ فِي ذِكْرِ الْخِلَافِ وَالتَّرْجِيحِ:

أَمَّا اضْطِلَاحُ الْأَصْحَابِ فِي هَذَا الْقِسْمِ فَعَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ، هِيَ:

النُّوعُ الْأَوَّلُ: تَقْدِيمُ الرَّاجِحِ:

وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ مَسْلَكَانِ:

١- الْاِقْتِصَارُ عَلَى الرَّاجِحِ دُونَ ذِكْرِ الْخِلَافِ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ أَصْحَابِ الْمُتُونِ الَّتِي تُسَاقُ عَلَى رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ، وَبِخَاصَّةِ الْمُخْتَصَرَاتِ مِنْهَا، مِثْلُ: «الْعُمْدَةِ»، وَ«الْإِقْنَاعِ»، وَ«زَادِ الْمُتَشَفِّعِ»، وَ«كَافِي الْمُتَبَدِّي»، وَ«أَخْصَرَ الْمُخْتَصَرَاتِ»، وَ«التَّشْهِيلِ»، وَغَيْرِهَا، وَعَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ جَرَى الْبُهْوتِيُّ فِي شَرْحِهِ «كَشَافِ الْإِقْنَاعِ عَنِ الْإِقْنَاعِ».

٢- ذَكَرَ الْخِلَافِ فِي الْمَذْهَبِ مَعَ تَقْدِيمِ الرَّاجِحِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ التَّزْجِيجُ أَطْلَقَ الْخِلَافَ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ مُفْلِحٍ فِي «الْفُرُوعِ»، وَشَرْطُهُ فِي كِتَابِهِ، كَمَا فِي مُقَدِّمَتِهِ.

النَّوعُ الثَّانِي: تَقْرِيرُ الرَّاجِحِ بَعْدَ تَقْدِيمِ الْمَرْجُوحِ: وَهَذَا مِنْ عَمَلِ ابْنِ مُفْلِحٍ فِي «الْفُرُوعِ»، فَقَدْ عَلِمَتْ أَنَّ شَرْطَهُ تَقْدِيمُ الرَّاجِحِ، لَكِنْ قَدْ يُقَدِّمُ غَيْرَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: «وَالْمَذْهَبُ»، «وَالْمَشْهُورُ»، أَوْ: «وَالْأَشْهُرُ»، أَوْ: «الْأَصَحُّ»، أَوْ: «وَالصَّحِيحُ: كَذَا»، وَهَذَا فِي كِتَابِهِ كَثِيرٌ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمَرْدَاوِيُّ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ».

النَّوعُ الثَّالِثُ: تَعْيِينُ الرَّاجِحِ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى قُوَّةِ الْمَرْجُوحِ: سَلَكَ ابْنُ مُفْلِحٍ هَذَا الطَّرِيقَ فِي «الْفُرُوعِ»، كَمَا وَضَّحَهُ الْمَرْدَاوِيُّ فِي «تَصْحِيحِهِ» (٢٧/١)؛ فَإِنَّهُ يَسُوقُ الْخِلَافَ بِلَفْظٍ: «فَعَنْهُ كَذَا»، «وَعَنْهُ كَذَا»، ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَهَا: «وَالْمَذْهَبُ»، أَوْ: «وَالْمَشْهُورُ»، أَوْ: «وَالْأَشْهُرُ»، أَوْ: «وَالْأَصَحُّ كَذَا»، وَنَحْوَهُ.

فَهَذَا يُفِيدُ أَمْرَيْنِ: تَعْيِينَ الرَّاجِحِ عِنْدَهُ، وَالْإِشَارَةَ إِلَى قُوَّةِ فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ.

النُّوعُ الرَّابِعُ: الإِشَارَةُ إِلَى مَنْزِلَةِ الْخِلَافِ قُوَّةً وَضَعْفًا، بِوَاحِدٍ مِنْ:
«حُرُوفِ الْخِلَافِ فِي الْمَذْهَبِ»، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ: لَوْ، حَتَّى، إِنَّ.

و«لَوْ»: يُشَارُ بِهِ إِلَى الْخِلَافِ الْقَوِيِّ.

و«حَتَّى»: يُشَارُ بِهِ إِلَى الْخِلَافِ الْمُتَوَسِّطِ.

و«إِنَّ»: يُشَارُ بِهِ إِلَى الْخِلَافِ الضَّعِيفِ.

وَهَذَا النَّوعُ يَحْتَاجُ إِلَى بَحْثٍ وَتَحْرِيرٍ.

وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ الثَّلَاثَةَ: «حَتَّى، وَلَوْ، وَإِنَّ» يَسْتَعْمِلُهَا
الْأَصْحَابُ لِلإِشَارَةِ إِلَى الْخِلَافِ فِي الْمَذْهَبِ، وَقَدْ تَأْتِي لِتَحْقِيقِ
الْحُكْمِ، وَنَفْيِ الْإِشْتِبَاهِ وَالِإِيهَامِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا ذُكِرَ فَيَحْتَاجُ إِلَى
تَحْرِيرٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

□ الفصل الأول: أهتم مُصْطَلَحَاتِ الإمامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللهُ.

□ الفصل الثاني: أهتم مُصْطَلَحَاتِ فُقَهَاءِ الْحَنَابِلَةِ.



الْفَصْلُ الْاَوَّلُ

أَهَمُّ مُصْطَلَحَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

الْفَاطَةُ الْإِمَامِ فِي أَجَوِبَتِهِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا أَجَابَ بِهِ بِوَاحِدٍ مِنْ أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ الْخَمْسَةِ: «التَّحْرِيمُ، الْكَرَاهَةُ، الْوُجُوبُ، النَّدْبُ، الْإِبَاحَةُ»، وَهَذِهِ نَصٌّ فِي مَذْهَبِهِ بِلاَ خِلَافٍ، سِوَى لَفْظِ الْكَرَاهَةِ عَلَى الْخِلَافِ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا أَجَابَ بِهِ، وَأَكَّدَهُ بِفِعْلِهِ لَهُ، أَوْ بِالْقَسَمِ عَلَيْهِ، وَهَذَا نَصٌّ فِي مَذْهَبِهِ بِلاَ خِلَافٍ.

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَا أَجَابَ بِهِ بِلَفْظٍ اضْطَلَحَ عَلَيْهِ، يُدَلُّ بِمَذْلُومِهِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ الْخَمْسَةِ.

وَالْفَاطَةُ هَذَا الْقِسْمِ كَثِيرَةٌ، فَمِنْهَا:

- أَعْجَبَ إِلَيَّ، يُعْجِبُنِي، لَا يُعْجِبُنِي.

- أَحَبُّ إِلَيَّ، أَحَبُّ كَذَا، لَا أَحِبُّهُ.

- حَسَنٌ، هَذَا حَسَنٌ، هَذَا أَحْسَنُ، اسْتَخَسِنُ كَذَا، لَا اسْتَخَسِنُهُ.

- لا بَأْسَ، لا بَأْسَ بِكَذَا، أَرْجُو أَلَّا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ، أَرْجُو، فَهَذِهِ تَفْيِيدُ: الإِبَاحَةَ اتِّفَاقًا.

- اِحْتِيَاظًا، يَفْعَلُ كَذَا اِحْتِيَاظًا، يَحْتَاطُ، تَحْتَاطُ.

- إِنْ شَاءَ، يَنْبَغِي، لا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، لا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ هَذَا.

- أَكْرَهُ، أَكْرَهُهُ، أَكْرَهُ كَذَا، كَرِهَهُ.

- أَخَافُ، أَخَافُ أَنْ يَكُونَ كَذَا، أَخَافُ أَلَّا يَكُونَ كَذَا.

- أَخْشَى، أَخْشَى أَنَّهُ كَذَا، أَخْشَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ كَذَا.

- أَحَبُّ السَّلَامَةِ.

- أَجِبُّ عَنْهُ.

- أَتَوَقَّاهُ.

- أَهْوَنُ، هُوَ أَهْوَنُ، ذَاكَ أَهْوَنُ.

- أَسْهَلُ، هَذَا أَسْهَلُ، هَذَا أَسْهَلُ عِنْدِي.

- أَشَدُّ، هُوَ أَشَدُّ، ذَاكَ أَشَدُّ.

- أَذْوَنُ، أَيْسَرُ.

- لا يَصْلُحُ: يُفِيدُ التَّحْرِيمَ اتِّفَاقًا.

- لا يُجْزِئُ.

- لا أَرَاهُ، وَمَا أَرَاهُ، لا تَرَى ذَلِكَ، فَهَذِهِ تَفْيِيدُ: التَّحْرِيمَ اتِّفَاقًا.

- لا يَفْعَلُ.

- لا أَقْنَعُ بِهِذَا.

- اخْتَارَ كَذَا.
- مَا هُوَ عِنْدَنَا كَذَا.
- اسْتَوْجِسَ مِنْهُ.
- مَا سَمِعْتُ.
- لَا أُجْتَرِي عَلَيْهِ.
- ذَاكَ شَيْعٌ، هَذَا أَشْنَعُ، يُشْنَعُ عِنْدَ النَّاسِ، شَنْعٌ.
- قَبِيحٌ، اسْتَفِيحُهُ، هُوَ قَبِيحٌ، فَهَذِهِ تُفِيدُ: التَّحْرِيمَ اتِّفَاقًا.
- دَعُهُ، دَعِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ.

فَهَذِهِ سَبْعُونَ لَفْظًا، ارْتَجَلَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي الْأَصْطِلَاحِ الْحُكْمِيِّ عَلَى مَا يُسْأَلُ عَنْهُ مِنَ التَّوَازِلِ وَالْوَاقِعَاتِ وَالْأَقْصِيَّاتِ الْفِقْهِيَّةِ، وَيُلْحَقُ بِهَا جَوَابُهُ بِالْحَرَكَاتِ: إِشَارَةٌ وَإِيمَاءٌ، تَعَجُّبًا وَضِحْكًَا، نَفْيًا وَإِثْبَاتًا، وَهَكَذَا مِمَّا اضْطَلَحَ الْأَصْحَابُ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ بِاسْمِ: «التَّنْيِهَاةِ».

ثُمَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الَّتِي اضْطَلَحَ عَلَيْهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَجَوِبَتِهِ كَمَا فِي مَسَائِلِ أَصْحَابِهِ عَنْهُ: مِنْهَا مَا هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى إِنْحَاقِهِ بِوَاحِدٍ مِنْ أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ الْخَمْسَةِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

ثُمَّ إِنَّ الرُّوَاةَ عَنْهُ قَدْ اخْتَلَفَتْ رِوَايَاتُهُمْ عَنْهُ فِي الْحُكْمِ الْوَاحِدِ: جَوَازًا، أَوْ مَنْعًا، وَقَدْ سَلَكَ الْأَصْحَابُ فِي هَذَا مَسْلَكًا جَمِيلًا: كَتَنَزِيلِ كُلِّ رِوَايَةٍ بِحُكْمٍ مَا يَحْفُ بِهَا، أَوْ التَّرْجِيحِ، أَوْ النَّسْخِ، وَرُجُوعِ

الإمام عنها، إلى آخر ذلك، وهذا بابُه كُتِبَ التَّزْجِيحُ الْمُغْتَمَدَةُ فِي
الْمَذْهَبِ.

أَمَّا لَفْظُهُ: «الْكِرَاهَةُ»، فَهِيَ مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الْمَشْهُورَةِ عَنِ
الْإِمَامِ أَحْمَدَ، لِأَجْلِ هَذَا فَقَدْ اخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي تَفْسِيرِهَا عَلَى
ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا تُفِيدُ: الْإِيجَابَ؛ فِعْلًا كَانَ الْإِيجَابُ أَوْ تَرْكًَا.
وَبِهِ قَالَ: الْحَلَالُ، وَغُلَامُ الْحَلَالِ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَامِدٍ.
الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهَا تُفِيدُ: كِرَاهَةً التَّزْزِيهِ، وَبِهِ قَالَ طَائِفَةٌ مِنَ
الْأَصْحَابِ.

اخْتَارَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَالطُّوفِيُّ، وَقَدَّمَ ابْنُ حَمْدَانَ فِي
«رِغَايَتِهِ».

الْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّهَا تُفِيدُ: مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْقَرَائِنُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ
أَجَابَ فِيهَا بِالْكِرَاهَةِ، فَتُحْمَلُ الْكِرَاهَةُ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ أَحْكَامِ
التَّكْلِيفِ.

وَمِنَ الْقَرَائِنِ: أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ قَدْ سُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ؛ فَأَجَابَ عَنْهَا
بِالتَّحْرِيمِ، ثُمَّ سُئِلَ فَأَجَابَ بِالْكِرَاهِيَّةِ، فَيُحْمَلُ جَوَابُهُ بِالْكِرَاهَةِ: عَلَى

التَّحْرِيمِ لَا عَلَى الْخِلَافِ؛ بَأَنَّ لَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ.
وَأِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهَا حُكْمٌ صَرِيحٌ: حُمِلَ الْجَوَابُ بِالكَرَاهِيَّةِ عَلَى
التَّنْزِيهِ.

وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي يَغْلَى، وَابْنِ حَمْدَانَ، وَهُوَ قَوْلٌ وَجِيهٌ، كَمَا تَرَى.
انْظُرْ: «تَهْلِيذُ الْإِجَابَةِ» (٥٦٤)، وَ«صِفَةُ الْفَتْوَى» (٩٣)،
وغيرها.



الفصل الثاني

أهم مصطلحات فقهاء الحنابلة

□ مصطلحات الأصحاب في نقل المذهب، وحكايته، والتزجيح فيه لا تخرج عن ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: اصطلاحات شرعية متمثلة في أحكام التكليف الخمسة: «التحريم، الكراهة، الوجوب، الندب، الإباحة»، وهذه مغلوطة، ومبسوطة في كتب: «أصول الفقه».

ومن مصطلحات الأصحاب في مقام الاستحباب: إطلاق لفظ: «ينبغي» بمعنى: يستحب، كما في «الإنصاف» (١/٤٠٩).

المجموعة الثانية: اصطلاحات عامة متداولة بين أصحاب المذاهب الأربعة، وهي: الرواية، الوجه، الاختمال، التخريج، النقل والتخريج، القول، قياس المذهب، الوقف والشكوت، زاد في «الفروع»: التوجيه.

وزاد الشافعية: «الطرق»، كما في «المجموع» للتوحي (١/٦٦)، وفي: «مغني المحتاج» للشرييني (١/١٢).

الْمَجْمُوعَةُ الثَّالِثَةُ: اضْطِلَاحَاتٌ خَاصَّةٌ لَدَى أَحَدِ الْفُقَهَاءِ فِي كِتَابِهِ: كَابْنِ مُفْلِحٍ فِي كِتَابِهِ «الْفُرُوعِ»، وَابْنِ عَبْدِ الْهَادِي فِي كِتَابِهِ «مُعْنِي ذَوِي الْأَفْهَامِ»، وَغَيْرِهِمَا.

وَلِهَذِهِ الْمُصْطَلَحَاتِ مَعَانٍ وَتَفْسِيرَاتٌ مُتَدَاوِلَةٌ بَيْنَ أَصْحَابِ الْمَذْهَبِ، وَمَنْ أَرَادَهَا مَبْسُوطَةً فَعَلَيْهِ بَكْتُبِ الْأُصُولِ الْفِقْهِيَّةِ، وَبَعْضُ كُتُبِ الْفِقْهِ، خَاصَّةً فِي مُقَدِّمَاتِ بَعْضِهَا، وَفِي خَوَاتِيمِهَا، وَفِي مَثَانِينِهَا، كَمَا فِي مُقَدِّمَاتِ «الْفُرُوعِ» لِابْنِ مُفْلِحٍ، وَ«تَضَحِيحِهِ» لِلْمَرْذَاوِيِّ، وَ«مُقَدِّمَةِ الْإِنْصَافِ»، وَ«خَاتِمَتِهِ» لِلْمَرْذَاوِيِّ، وَ«كَشَافِ الْقِنَاعِ»، وَ«شَرْحِ الْمُتَنَهَّى» كِلَاهُمَا لِلْبُهُوتِيِّ، وَ«غَايَةِ الْمَطْلَبِ» لِلجُرَاعِيِّ، وَ«خَاتِمَةِ الْمَطْلَعِ» لِلْبَغْلِيِّ، وَخَاتِمَةُ «شَرْحِ الْمُتَنَهَّى» لِابْنِ النَّجَّارِ، وَ«صِفَةُ الْفَتَوَى» لِابْنِ حَمْدَانَ، وَ«شَرْحُ مُخْتَصَرِ الرُّوضَةِ» لِلطُّوفِيِّ، وَ«الْمُسَوِّدَةُ» لِأَلِ تَيْمِيَّةٍ، وَ«الْعُدَّةُ» لِأَبِي يَغْلَى، وَ«الْمَدْخَلُ» لِابْنِ بَدْرَانَ، وَمُقَدِّمَةُ تَحْقِيقِ «شَرْحِ الزُّرْكَشِيِّ» لِشَيْخِنَا الْجَبَرِينِ، وَ«ذَيْلِ الطَّبَقَاتِ» لِابْنِ رَجَبٍ، وَغَيْرِهَا كَثِيرٌ.

□ وَلِهَذِهِ الْمُصْطَلَحَاتِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُتَدَاوِلَةِ فِي كُتُبِ الْأَصْحَابِ أَقْسَامٌ خَمْسَةٌ. كَمَا يَلِي:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْفَاطَةُ خَاصَّةً بِنَقْلِ الرِّوَايَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَهِيَ

نَوَاعَانِ:

النَّوعُ الْأَوَّلُ: الْفَاطُ صَرِيحَةً، وَيُعْبَرُ عَنْهَا الْأَصْحَابُ بِلَفْظِ: «الرَّوَايَةِ»، وَ«الرَّوَايَاتِ الْمُطْلَقَةِ»، وَمَا فِي مَعْنَاهَا: نَصًّا، النَّصُّ، نَصْرٌ عَلَيْهِ، الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ، الْمَنْصُوصُ عَنْهُ، وَعَنْهُ، رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ.

النَّوعُ الثَّانِي: الْفَاطُ غَيْرُ صَرِيحَةٍ، وَيُعْبَرُ عَنْهَا الْأَصْحَابُ بِلَفْظِ: «التَّنْبِيهَاتِ».

وَهِيَ حِكَايَةُ الرَّاوي: حَرَكَةُ الْإِمَامِ الْجَوَابِيَّةِ، وَلَهُمْ فِي هَذَا عِدَّةُ عِبَارَاتٍ، مِنْهَا:

أَوْ مَا إِلَيْهِ، أَشَارَ إِلَيْهِ، ذَلَّ كَلَامُهُ عَلَيْهِ، تَوَقَّفَ فِيهِ، سَكَتَ عَنْهُ.

فَهَذِهِ تَغْنِي حِكَايَةَ الْوَارِدِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِالرَّوَايَةِ عَنْهُ، فَلَيْسَ لِلْأَصْحَابِ فِيهَا سِوَى النَّقْلِ.

□ وَحَقِيقَةُ كُلِّ مِنَ النَّوعَيْنِ، كَالآتِي:

١ - الرَّوَايَةُ: هِيَ الْحُكْمُ الْمَرْوِيُّ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي مَسْأَلَةٍ مَا، نَصًّا مِنَ الْإِمَامِ، أَوْ إِمَاءَ، وَقَدْ تَكُونُ تَخْرِيْجًا مِنَ الْأَصْحَابِ عَلَى نَصُوصِ أَحْمَدَ، فَتَكُونُ: «رِوَايَةً مُخَرَّجَةً».

وَبَقِيَّةُ الْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَ لَفْظِ: «الرَّوَايَةِ» بِمَعْنَاهَا، وَهِيَ: «نَصًّا» وَ«النَّصُّ»، وَ«الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ»، وَ«عَنْهُ»: هُوَ الصَّرِيحُ فِي مَعْنَاهُ، أَيْ: عَنِ الْإِمَامِ.

٢- رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ: فَبَرَأَ بِهِ الْقَوْلُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ يَزِيدِيهِ عَنْهُ الْكِبَارُ مِنْ تَلَامِيذِهِ، وَهُمْ سَبْعَةٌ: وَلَكَدَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ، وَصَالِحٌ، وَحَبْلُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ حَبْلٍ - ابْنُ عَمِّ الْإِمَامِ - وَأَبُو بَكْرِ الْمَرْوَزِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ الْحَزْرِيُّ، وَأَبُو طَالِبٍ الْمَشْكَانِيُّ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ الْمَيْمُونِيُّ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ مُصْطَلَحَ «الْجَمَاعَةِ»، لَيْسَ مُقْتَصِرًا عَلَى عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، بَلْ يُطْلَقُ عَلَى مَا رَوَاهُ جَمْعٌ مِنْ رَوَاةِ الْمَسَائِلِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ تَلَامِيذِهِ سَوَاءً كَانُوا سَبْعًا أَوْ أَقَلَّ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا.

وَلَمُصْطَلَحِ «الْجَمَاعَةِ» صِنْفٌ كَثِيرٌ؛ جَاءَ ذِكْرُهَا فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْأَصْحَابِ، فَمِنْ ذَلِكَ: رَوَاهُ أَوْ يَزِيدِيهِ الْجَمَاعَةُ، وَكَذَا: نَقَلَ أَوْ نَقَلَهُ أَوْ نَقَلَهَا الْجَمَاعَةُ ... وَكُلُّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

٣- التَّنْبِيهَاتُ: هِيَ حِكَايَةُ الرَّاوي: حَرَكَةُ الْإِمَامِ الْجَوَائِيَّةَ: إِشَارَةً، وَإِيمَاءً، وَتَعَجُّبًا، وَضِحْكًَا، نَفْيًا وَإِثْبَاتًا، وَتَعَايِيرُهُمْ عَنْ هَذَا بِالْفِظِ: أَوْمًا إِلَيْهِ، أَسَارَ إِلَيْهِ.

وَتَشْمَلُ التَّنْبِيهَاتُ أَيْضًا: تَعَايِيرَ الْأَصْحَابِ عَمَّا لَيْسَ فِيهِ لِلْإِمَامِ عِبَارَةٌ صَرِيحَةٌ، مِثْلَ قَوْلِهِمْ: «ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ كَذَا»، «دَلُّ كَلَامِهِ عَلَيْهِ».

وَتَشْمَلُ أَيْضًا: حِكَايَةَ الْأَصْحَابِ لِلتَّوَقُّفِ، وَالشُّكُوتِ مِنَ الْإِمَامِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ «الْمُسَوَّدَةُ» (٥٣٢): «وَأَمَّا

النَّبِيَّاتُ بَلْفِظِهِ، فَقَوْلُنَا: أَوْ مَا إِلَيْهِ أَحْمَدُ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ، أَوْ ذَلَّ كَلَامُهُ عَلَيْهِ، أَوْ تَوَقَّفَ فِيهِ».

القِسْمُ الثَّانِي: وَالْفَاعِلُ: الْوَجْهُ، الْاِخْتِمَالُ، التَّخْرِيجُ، النَّقْلُ وَالتَّخْرِيجُ، الْاِتِّجَاهُ - وَيُقَالُ: التَّوَجُّهُ -، الْقَوْلُ، قِيَاسُ الْمَذْهَبِ، الْوَقْفُ.

وَهَذِهِ مِنْ فِقْهِ الْأَصْحَابِ فِي إِطَارِ أَصُولِ الْمَذْهَبِ، وَقَوَاعِيدِهِ، وَالتَّنْظِيرِ بِمَسَائِلِهِ فِيمَا لَا نَصَّ فِيهِ، وَلَا رَوَايَةَ عَنِ الْإِمَامِ؛ حِينَمَا تُغَوِّزُهُمُ الرِّوَايَةُ عَنِ الْإِمَامِ، وَيَقْدُونَ النَّصَّ عَنْهُ، فَإِنَّ الْفَقِيهَ الْمُتَمَذِّبَ يَفْزَعُ إِلَى تَصْوَصِ إِمَامِهِ؛ فَيَجِيلُ نَظْرَهُ فِي ذَلِكَ النَّصِّ: فِي مَنْطُوقِهِ، وَمَقْهُومِهِ، وَعَامِهِ، وَخَاصِّهِ، وَمُطْلَقِهِ، وَمُقَيَّدِهِ، مُسْتَظْهِرًا عِلَّتَهُ، مُبَيِّنًا مَذْرَعَهُ؛ حَتَّى يَتِمَّ لَهُ بَيَانُ الْحُكْمِ التَّكْلِيفِيِّ فِيمَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ الْإِمَامُ فِي إِطَارِ مَذْهَبِهِ عَلَى وَجْهِ التَّخْرِيجِ، أَوْ الْوَجْهِ، أَوْ الْاِخْتِمَالِ، أَوْ قِيَاسِ الْمَذْهَبِ، فَيَحْصُلُ لِلْفَقِيهِ الْمُتَمَذِّبِ أَمْرَانِ:

أَوَّلُهُمَا: بَيَانُ حُكْمِ الْوَاقِعَةِ، أَوْ الْفَرْعِ الْمَقَرَّرِ الْمُقْتَرَضِ.

وِثَانِيَّتُهُمَا: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْحُكْمُ فِي دَائِرَةِ الْمَذْهَبِ بِوَاحِدٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَمْنُوحَةِ لِمُجْتَهِدِ الْمَذْهَبِ مِنَ الْأَصْحَابِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا.

القِسْمُ الثَّالِثُ: أَلْفَاظُ مِنَ الْأَصْحَابِ يَصُدَّقُ أَيُّ مُضْطَلَحٍ مِنْهَا عَلَى أَيِّ مُضْطَلَحٍ فِي الْقِسْمَيْنِ قَبْلَهُ، مِنْهَا: الْمَذْهَبُ، ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، الْقَوْلُ.

وَتَفْسِيرُ أَلْفَاظِ الْقِسْمِ الثَّالِثِ لَدَى الْأَصْحَابِ، كَمَا يَلِي:

١- الْمَذْهَبُ كَذَا: سَوَاءٌ كَانَ مِنْ نَصِّ الْإِمَامِ، أَوْ مُخَرَّجًا عَلَيْهِ.

وَقَدْ أَطَالَ ابْنُ حَمْدَانَ فِي «صِفَةِ الْفَتَوَى» فِي الْحِطِّ عَلَى مَنْ يُنْصَوْنَ عَلَى أَنْ كَذَا: هُوَ الْمَذْهَبُ بِلا عِلْمٍ وَلَا هُدًى، وَيَسَطِّ الْقَوْلَ بِمَبْنَحٍ نَفِيسٍ مُحَدَّرًا فِيهِ مِنَ الْاِغْتِرَارِ بِهِمْ، وَلَا هَمِّيَّتِهِ نَقْلَهُ عَنْهُ الْمَرْذَاوِيُّ فِي «خَاتِمَةِ الْأَنْصَافِ» بِطَوْلِهِ.

٢- ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ: هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ.

أَيُّ: سَوَاءٌ كَانَ رِوَايَةً، أَوْ وَجْهًا، وَنَحْوَهُ.

قَالَ الْمَرْذَاوِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ «تَضَحُّيْجِهِ»: «قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَبِي الْبَرَكَاتِ جَدَّنَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لِمَنْ يَسْأَلُهُ عَنْ ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ: إِنَّهُ مَا رَجَّحَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي «رُءُوسِ مَسَائِلِهِ»، قَالَ: وَمِمَّا يُعْرَفُ مِنْهُ ذَلِكَ: «الْمُغْنِي» لِأَبِي مُحَمَّدٍ، وَ«شَرْحُ الْهَدَايَةِ» لَجَدَّنَا، وَمَنْ كَانَ خَيْرًا بِأُصُولِ أَحْمَدَ وَنُصُوصِهِ عَرَفَ الرَّاجِحَ مِنْ مَذْهَبِهِ فِي عَامَّةِ الْمَسَائِلِ» أَنْتَهَى.

٣ القولُ: يَشْمَلُ: الْوَجْهَ، وَالْاِخْتِمَالَ، وَالتَّخْرِيجَ، وَقَدْ يَشْمَلُ

الرَّوَايَةُ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ: كَأَبِي بَكْرٍ، وَابْنِ أَبِي مُوسَى، وَغَيْرِهِمَا، وَالْمُصْطَلَحُ الْآنَ عَلَى خِلَافِهِ.

قَالَ الْبُهْوتِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كَشَافِ الْقِنَاعِ» (١٧/١) عَلَى قَوْلِ الْحَجَّائِيِّ فِي «الْإِقْنَاعِ»: «عَلَى قَوْلِ وَاحِدٍ»: «مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلْخِلَافِ طَلَبًا لِلِاخْتِصَارِ، وَكَذَلِكَ صَنَعْتُ فِي شَرْحِهِ، وَالْقَوْلُ: يُعْمَمُ مَا كَانَ رِوَايَةً عَنِ الْإِمَامِ، أَوْ وَجْهًا لِلأَصْحَابِ...».

الْقِسْمُ الرَّابِعُ: اضْطِلَاحَاتٌ فِي تَقْلِيدِ الْخِلَافِ الْمُطْلَقِ فِي الْمَذْهَبِ بِلا تَرْجِيحٍ.

وَمِنْهَا: عَلَى رِوَايَتَيْنِ، فِيهِ رِوَايَاتٌ، عَلَى وَجْهَيْنِ، فِيهِ أَوْجُهُ، أَوْ اخْتِمَالَانِ، أَوْ اخْتِمَالَاتٍ، أَوْ اخْتِمَالٌ كَذَا.

قِيلَ: كَذَا، وَقِيلَ كَذَا، قِيلَ وَقِيلَ، قَالَ فُلَانٌ كَذَا وَقَالَ فُلَانٌ كَذَا، وَنَحْوُهَا.

الْقِسْمُ الْخَامِسُ: اضْطِلَاحَاتٌ فِي مَقَامِ التَّرْجِيحِ وَالِاخْتِيَارِ، وَالتَّضْعِيقِ وَالتَّضْعِيفِ فِي الْمَذْهَبِ.

وَمِنْهَا: الْأَصَحُّ، فِي الْأَصَحِّ، فِي الْمَشْهُورِ، عَلَى الْمَشْهُورِ،

الأشهر، وهكذا في ألفاظ أخرى، وكلُّ ألفاظ هذين القسمين، تكونُ حسب اصطلاح كلِّ فقيه في كتابه.

□ أما مُصطلحات الأصحاب في نقل بعضهم عن بعض: فهم كثيرهم من فقهاء الإسلام، نراهم يكتفون عند العزو لأحد الأئمة منهم ببعض ما يدلُّ عليه: من اسم، أو كنية، أو لقب، أو التعريف بإضافة أحدها إلى كتابه، والاكتفاء عند العزو إلى كتاب بذكر بعض اسمه، أو نسبته إلى مؤلفه باسمه، أو كنيته، أو لقبه، أو الرمز لاسم، أو كتاب بحرف، أو حرفين، فأكثر.

كلُّ هذا طلباً للاختصار مع المحافظة على أمانة العلم والعهد به إلى قائله، وليكسبه قوة أحياناً؛ لعظيم منزلة المنقول عنه في الفقه والدين.

وهذا الاصطلاح قد يشمل جميع طبقات علماء المذهب، وقد يختلف في المتقدمين عنه في المتأخرين، بل قد يختلف في طبقة واحدة من مؤلف إلى آخر.

والوقوف على هذا الاصطلاح يُعرف غالباً بالاطلاع على مقدمة الكتاب، وربما أغفل فيها لدى الأكثر، وجاء تفسيره عَرَضاً في مثالي الكتاب، أو يغفل له حاتمة لكتابه، كما فعل الفتوح في آخر شرحه

لِكِتَابِهِ: «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ»، بَلْ رُبَّمَا لَمْ يَحْصُلْ هَذَا وَلَا هَذَا، وَلَكِنْ عَرَفَهُ عُلَمَاءُ الْمَذْهَبِ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ صَنِيعِ الْمُؤَلِّفِ.
 لِهَذَا اشْتَدَّتِ الْحَاجَةُ إِلَى تَفْسِيرِ هَذِهِ الْمُصْطَلَحَاتِ، وَبَيَانِ الْمُرَادِ بِهَا فِي عَرْفٍ مَنْ أَطْلَقَهَا، وَهِيَ:

١- مُبْهَمَاتٌ فِي الْأَعْلَامِ: بِاسْمٍ، أَوْ كُنْيَةٍ، أَوْ لَقَبٍ.

٢- أَوْ الرَّمْزُ لِلْأَعْلَامِ: بِحَرْفٍ.

٣- مُبْهَمَاتٌ فِي أَسْمَاءِ الْكُتُبِ.

٤- أَوْ الرَّمْزُ لِلْكَتُبِ: بِحَرْفٍ.



□ الفصلُ الأوَّلُ: أَهَمُّ الكُتُبِ الجامِعةِ لِرِوايَاتِ الإمامِ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللهُ.

□ الفصلُ الثاني: أَهَمُّ «مُتُونِ الفِقهِ الحَنْبَلِيِّ» المُعْتَمَدَةِ.

□ الفصلُ الثالثُ: أَهَمُّ «شُرُوحِ الفِقهِ الحَنْبَلِيِّ» المُعْتَمَدَةِ.

□ الفصلُ الرَّابِعُ: أَهَمُّ الكُتُبِ الكِبارِ في «المَذْهَبِ الحَنْبَلِيِّ».



الْفَضْلُ الْأَوَّلُ

أَهْمُ الْكُتُبِ الْجَامِعَةِ

لِرَوَايَاتِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

لَقَدْ انْتَدَبَ عَدَدٌ مِنْ تَلَامِيذِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَشُيُوخِ الْمَذْهَبِ، وَأَثَمَتِهِ إِلَى تَدْوِينِ الْمَسَائِلِ الْمُسْتَدَّةِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، سَوَاءٌ كَانَتْ قَوْلِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً، وَذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ أَجَوِبَةِ الْإِمَامِ وَفَتَاوِيهِ وَمَا إِلَى ذَلِكَ، تَحْتَ كُتُبِ «مَسَائِلِ الرِّوَايَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»، كَمَا تَقَدَّمَ، مَعَ تَرْتِيبِهَا أَيْضًا عَلَى أَبْوَابِ الْعِلْمِ، فِي «دِيَوَانِ وَاحِدِ جَامِعِ»، بِمَا يَصِحُّ أَنْ نُطْلَقَ عَلَيْهِ: «مُعَلِّمَةُ الْفَقْهِ الْحَنْبَلِيِّ»، أَوْ «مُعَلِّمَةُ فِقْهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ».

□ فَكَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَصْحَابِ، مَا يَلِي:

الأول: أبو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ، يُلقَّبُ: «مُتَوَيِّه» - بَفَتْحِ الْمِيمِ، وَتَشْدِيدِ التَّاءِ الْمُثَنَّاةِ مَضْمُومَةٍ، وَشُكُونِ الْوَائِ، وَفَتْحِ الْيَاءِ - كَمَا صَبَّطَهُ ابْنُ مَأْكُولٍ فِي «الْإِكْمَالِ» (٢٠٦/٧).

قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (٣٣١/١١): «وَأَلَّفَ (أَيْ: الْخَلَالَ) كِتَابَ «الْجَامِعِ» فِي بَضْعَةِ عَشَرَ مُجَلَّدَةً، أَوْ أَكْثَرَ، وَقَدْ قَالَ (أَيْ: الْخَلَالَ) فِي

كِتَابُ «أَخْلَاقِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ عِنِّي بِمَسَائِلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَطُّ مَا عُنَيْتُ بِهَا أَنَا، وَكَذَلِكَ كَانَ أَبُو بَكْرٍ الْمَرْوُذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ. يَقُولُ لِي (أَيُّ: الْمَرْوُذِيُّ): إِنَّهُ لَمْ يُعَرَ أَحَدٌ بِمَسَائِلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَا عُنَيْتُ بِهَا أَنْتَ، إِلَّا رَجُلٌ بِهِمَدَانٌ، يُقَالُ لَهُ: مَتَوَيْه، وَاسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، جَمَعَ سَبْعِينَ جُزْءًا كِبَارًا، انْتَهَى.

الثَّانِي: ثُمَّ قَبِضَ اللَّهُ بَعْدَهُ تَلْمِيزَ أَبِي جَعْفَرٍ الْعَالِمِ، الرَّحَّالَةَ صَاحِبِ الصَّنَائِفِ الدَّائِرَةِ، وَالْكَتُبِ السَّائِرَةِ، تَلْمِيزَ تَلَامِذَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: أَبِي بَكْرٍ الْحَلَّالِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَارُونَ، الْمُتَوَفَّى بِبَغْدَادَ (٣١١).

الْمَدْفُونُ بِوَصِيَّةٍ مِنْهُ جَوَّارَ شَيْخِهِ الْمَرْوُذِيِّ، الَّذِي اخْتَصَرَ بِهِ، وَأَكْثَرَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ، خَاصَّةً فِي «جَامِعِهِ» رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى، فَصَرَفَ عَنَّا يَتَهُ، وَأَثَقَ عُمُرَهُ بِجَمْعِ رَوَايَاتِ مَشَايِخِهِ تَلَامِذَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: بِأَخْبَرْنَا، وَحَدَّثَنَا.

وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ لِلْإِمَامِ مَذْهَبٌ مُسْتَقِلٌّ؛ حَتَّى تَتَّبِعَ هُوَ نُصُوصَ أَحْمَدَ وَدَوْنَهَا وَبَزَهَنَهَا بَعْدَ الثَّلَاثِ مِنْهُ، كَمَا قَالَ الدَّهْيَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَحَصَلَتْ لَهُ رِوَايَةُ قَدْرِ كَبِيرٍ مِنْ كُتُبِهِمْ فِي «مَسَائِلِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ»، فَطَافَ، وَرَحَلَ إِلَى: الشَّامِ، وَطَرَسُوسَ، وَحَلَبَ، وَالْجَزِيرَةِ، وَفَارِسَ، وَكَرْمَانَ، وَالْمِصْبِيصَةَ، وَأَنْطَاكِيَّةَ، وَمِصَرَ.

وَأَسْنَدَ عَمَّنْ لَقِيَهُ، وَجَمَعَ مَا رَاوَهُ عَنْهُمْ مِنْ عُلُومِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ:
فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَأَصُولِ الْفِقْهِ، وَالْحَدِيثِ، وَالرَّجَالِ، وَالتَّارِيخِ،
وَالْأَخْلَاقِ، وَالْآدَابِ، وَأَلْفَ فِيهَا كُتُبًا، مِنْهَا: كِتَابُهُ «الْجَامِعُ الْكَبِيرُ»
فِي نَحْوِ عَشْرِينَ سِفْرًا.

وَكِتَابُهُ هَذَا وَرَدَّ بَعْدَهُ أَسْمَاءُ: «الْجَامِعُ الْكَبِيرُ»، و«جَامِعُ الرُّوَايَاتِ»،
و«الْجَامِعُ لِعُلُومِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»، و«الْجَامِعُ فِي الْفِقْهِ»، و«الْجَامِعُ لِعُلُومِ
شَيْخِ مَشَايِخِهِ»، و«الْمُسْنَدُ مِنْ مَسَائِلِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»، و«الْجَامِعُ
الْمُسْنَدُ لِمَسَائِلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»، و«الْجَامِعُ».

وظَاهِرٌ أَنَّ بَعْضَهَا حِكَايَةٌ مِنْ بَعْضِهِمْ عَنِ اسْمِ الْكِتَابِ، أَوْ
مَوْضُوعِهِ، أَوْ اخْتِصَارِ لِعُنْوَانِهِ.

وَأَنَّ كِتَابَهُ هَذَا مُرْتَبٌّ عَلَى أَبْوَابِ الْعِلْمِ، وَأَنَّهُ اجْتَهَدَ، وَبَذَلَ الطَّاقَةَ
وَالْوُسْعَ فِي تَرْتِيبِهِ، وَتَهْدِيئِهِ، وَتَبْوِينِهِ، وَجَمْعِ مَا دَوَّنَهُ، وَأَنَّهُ بَنَى مَا دَوَّنَهُ
فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى الْإِسْنَادِ، وَمَا أَسْنَدَهُ بَنَاهُ عَلَى التَّلَقِّيِّ وَالْمُشَافَهَةِ،
لَا عَلَى الْوِجَادَةِ وَالْإِجَازَةِ، يُوضِّحُ ذَلِكَ قَوْلُ الْحَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ رَحِمَهُ
اللَّهُ فِي «تَارِيخِهِ» (١١٣/٥) عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ غُلَامِ الْحَلَالِ
وَتَلْمِيزِهِ، قَالَ: «قَدْ رَسَمَ فِي كِتَابِهِ وَمُصَنَّفَاتِهِ إِذَا حَدَّثَ عَنْ شَيْخِهِ
يَقُولُ: أَخْبَرَنَا، أَخْبَرَنَا، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُمْ قَدْ حَكَوْا أَنَّكَ لَمْ تَسْمَعْهَا، وَإِنَّمَا
هِيَ إِجَازَةٌ، قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، قُولُوا فِي كُتُبِنَا كُلِّهَا: حَدَّثَنَا، انْتَهَى.

وَمَعَ مَا فَاتَهُ مِنْ عِلْمِ هَذَا الْإِمَامِ، إِلَّا أَنَّ كِتَابَهُ «الْجَامِعَ» هَذَا أَصْبَحَ
أَصْلًا فِي الْمَذْهَبِ، يَنْهَلُ مِنْهُ الْمَاتِنُونَ، وَيَفْرَعُ إِلَيْهِ الْمُثْبِتُونَ لِلرُّوَايَاتِ
مَعَ عَمَلِ الْجَمْعِ وَالتَّوَجُّهِ وَالتَّالِيفِ بَيْنَ الرُّوَايَاتِ.

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُسْتَقِيمِ» (٦/ ١٧٤): «كُلُّ مَنْ
تَبَعَ هَذَا الْمَذْهَبَ يَأْخُذُ مِنْ كُتُبِهِ» انْتَهَى.

وَمِنْ ثَمَّ أَخَذَ الْأَصْحَابُ عَنْ هَذَا الْكِتَابِ الْجَامِعِ، وَاشْتَغَلُوا
فِي تَالِيفِ الْمُخْتَصَرَاتِ، وَتَحْرِيرِ الرُّوَايَاتِ، وَإِقَامَةِ الْمُتُونِ، وَنَشْرِ
الشُّرُوحِ عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ.

الثَّالِثُ: ثُمَّ قَفَى الْخَلَّالَ: تَلْمِيزُهُ الْمَشْهُورُ بِاسْمِ: غُلَامِ الْخَلَّالِ أَبِي
بَكْرِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَزَادَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٣٦٣).

فَقَدْ أَلَفَ فِي الْمَذْهَبِ: «التَّائِيَةَ»، وَ«الْمُقْنَعِ»، وَ«زَادَ الْمُسَافِرِ»،
فَاجْتَهَدَ فِي جَمْعِ الرُّوَايَاتِ، وَتَرْتِيبِهَا، وَتَفْقِيحِهَا، وَتَرْجِيحِهَا، وَالظَّاهِرُ
مِنْ وَصْفِ الطُّوفِيِّ لِكِتَابِهِ «زَادَ الْمُسَافِرِ» أَنَّهُ يُحَاكِي: «الْجَامِعَ» لَشَبَهِهِ
الْخَلَّالَ، وَلَا نَعْلَمُ مِنْ خَبَرِهِ شَيْئًا، فَلَمَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

وَلأَبِي بَكْرٍ غُلَامُ الْخَلَّالِ: مَقَامٌ مَحْمُودٌ فِي تَحْرِيرِ الْمَذْهَبِ
وَتَفْقِيحِهِ؛ وَلِهَذَا كَتَبَ غُلَامُ الْخَلَّالِ عَلَى نُسخِهِ مِنْ «مُخْتَصَرِ الْخِرَقِيِّ»
قَوْلَهُ: «خَالَفَنِي الْخِرَقِيُّ فِي سِتِّينَ مَسْأَلَةً»، وَلَمْ يُسَمِّهَا!

قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ الْفَرَاءِ: «تَبَعْتُهَا فَوَجَدْتُهَا: ثَمَانِي وَتِسْعِينَ مَسْأَلَةً»، وَسَاقَهَا فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «الطَّبَقَاتِ»، وَطُبِعَتْ مُفْرَدَةً.

الرَّابِعُ: ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ غُلَامِ الْحَلَالِ: تَلْمِيذُهُ: إِمَامُ الْحَنَابِلَةِ فِي زَمَانِهِ، وَمُدْرُسُهُمْ، وَمُفْتِيهِمْ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنُ بْنُ حَامِدٍ الْبَغْدَادِيُّ (٤٠٣)، فَأَلَّفَ كِتَابَهُ «الْجَامِعَ فِي الْمَذْهَبِ»، نَحْوُ أَرْبَعِمِائَةٍ جُزْءٍ فِي عِشْرِينَ مُجَلَّدًا، وَلَا تَعْلَمُ مَنْ خَبَرَهُ شَيْئًا، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

ثُمَّ بَعْدَ هَذَا اسْتَقَرَّ عَصْرُ الرُّوَايَةِ فِي الْقَرْنِ الْخَامِسِ، وَدَوَّنَ عِلْمُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَفِقْهُهُ، وَتَبَّتْ فِي الدَّفَاتِرِ وَالْكِتَابِ، وَبَقِيَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ تَنَاقُلُ هَذِهِ الْكُتُبِ، وَتَلَقُّيْهَا بِالْإِسْنَادِ إِلَى مُؤَلِّفِيهَا، بِالْإِجَازَةِ وَالسَّمَاعِ عَلَى مَا هُوَ مَدَوَّنٌ فِي كُتُبِ الْفَهَارِسِ، وَالْمَشِيخَاتِ، وَالْأَثْبَاتِ.

مِنْ هُنَا فَمَا بَعْدَ فِي طَبَقَاتِ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ تَفَقَّنَ النَّاسُ فِي تَأْلِيفِ الْمُتُونِ فِي الْمَذْهَبِ عَلَى الرُّوَايَةِ، فَمِنْهُمْ مَنْ انْتَحَبَ رِوَايَةً وَاحِدَةً، وَعَقَدَهَا عَلَى أَنَّهَا هِيَ الْمَذْهَبُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَلَّفَ عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَلَّفَ عَلَيْهِمَا فَأَكْثَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَضَافَ إِلَى ذَلِكَ اجْتِهَادَاتِ الْأَصْحَابِ، وَتَرَاجِيحَهُمْ، وَاخْتِيَارَاتِهِمْ فِي الْأَوْجِهِ، وَالْاِخْتِمَالَاتِ، وَالتَّخَارِيجِ، وَنَحْوِهَا.

الْخَامِسُ: حَتَّى قَبِضَ اللَّهُ فِي الْقَرْنِ الثَّاسِعِ شَيْخَ الْمَذْهَبِ فِي زَمَانِهِ
 الْعَلَامَةُ عَلَاءُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَرْدَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
 (٨٨٥)، فَصَارَتْ هَذِهِ الْكُتُبُ النَّاقِلَةُ لِلرَّوَايَةِ، وَاخْتِيَارَاتُ الْأَصْحَابِ
 مِنْ بَطُونِ الْكُتُبِ هِيَ أَمَامُهُ مِثْلَ كُتُبِ الرِّوَايَةِ النَّاقِلَةِ مُشَافَهَةً أَمَامَ
 الْحَلَالِ فَمَنْ دُكِرَ بَعْدَهُ إِلَى زَمَنِ الْحَسَنِ بْنِ حَامِدٍ، قَالَفَ الْمَرْدَاوِيُّ
 رَحِمَهُ اللَّهُ كِتَابَهُ الْحَافِلَ فِي جَمْعِ الرِّوَايَاتِ، وَالتَّحَارِيصِ، وَالْأَوْجِدِ،
 وَالْإِحْتِمَالَاتِ، وَالْأَقْوَالِ فِي الْمَذْهَبِ بِاسْمِهِ: «الْإِنْصَافُ فِي مَعْرِفَةِ
 الرَّاجِحِ مِنَ الْخِلَافِ»، فَضَمَّ بِذَلِكَ الرِّوَايَاتِ، وَجَمَعَ شَمَلَ الْمَذْهَبِ
 فِيهَا، وَجَعَلَ الْمُخْتَارَ مِنْهَا مَا قَالَهُ الْأَكْثَرُ مِنْهُمْ، كَمَا فِي «الْمَذْخَلِ»
 لِابْنِ بَذْرَانَ (٢٢٢) فَصَارَ بِهِذَا: «دِيَوَانُ الْمَذْهَبِ»، وَيَصِحُّ أَنْ نُطْلِقَ
 عَلَيْهِ: «مِكنَسَةُ الْمَذْهَبِ فِي الرِّوَايَاتِ»، كَمَا أَطْلَقَ ابْنُ رَجَبٍ عَلَى
 كِتَابِ «الْفُرُوعِ» مِكنَسَةَ الْمَذْهَبِ، أَيْ مِنْ حَيْثُ كَثَرَةُ الْفُرُوعِ.

السَّادِسُ: ثُمَّ طُبِعَ مُؤَخَّرًا كِتَابُ «الْجَامِعِ لِعُلُومِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» فِي
 اثْنَيْ وَعِشْرِينَ مُجَلَّدًا، تَأَلَّفَ وَإِشْرَافُ الْأَخِ خَالِدِ الرَّبَّاطِ، وَمُشَارَكَةُ
 بَعْضِ الْبَاحِثِينَ، بَذَرَ الْفَلَاحِ فِي مَضَرٍّ، وَهُوَ مِنْ آخِرِ كُتُبِ الرِّوَايَاتِ،
 بَلْ مِنْ أَوْسَعِهَا جَمْعًا، وَأَتَقَنَهَا تَرْتِيبًا وَتَبْوِييًا، وَذَلِكَ بِمَا جَمَعُوهُ مِنْ
 عُلُومِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَمَا صَنَعُوهُ مِنْ فَهَاسِرٍ كَاشِفَةٍ

لِفَوَائِدِهَا وَمَسَائِلِهَا... مِمَّا هُوَ غَايَةٌ فِي التَّأْلِيفِ وَالتَّصْنِيفِ، فَجَزَاهُمْ
 اللَّهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ بَعَامَةً، وَالْحَنَابِلَةَ بِخَاصَّةٍ خَيْرَ الْجَزَاءِ!
 هَذِهِ خُلَاصَةٌ مُوجِزَةٌ لِكُتُبِ الرُّوَايَةِ فِي الْمَذْهَبِ، سَوَاءٌ نُقِلَتْ إِلَيْنَا
 مُسْنَدَةً، أَوْ مُجَرَّدَةً، وَقَدْ تَنَاقَلَهَا الْأَصْحَابُ طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى
 أَعْلَمُ.



الفَصْلُ الثَّانِي

أهمُّ مُتُونِ الفقه الحنبليِّ المُعْتَمَدَةِ

لَقَدْ وَرَثَ السَّادَةُ الحَنَابِلَةُ مُتُونًا فِقْهِيَّةً كَثِيرَةً، فَكَانَ مِنْ أَمَمِهَا وَأَشْهَرِهَا مِمَّا هُوَ مُعْتَمَدٌ فِي «المَذْهَبِ الحَنَبِلِيِّ»، مَا يَلِي:
الْأَوَّلُ: «مُخْتَصَرُ الخِرَقِيِّ».

أَلْفُهُ أَبُو القَاسِمِ عُمَرُ بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الخِرَقِيُّ البَغْدَادِيُّ، تَمَّ الدَّمَشْقِيُّ، الْمُتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ (٣٣٤).

هَذَا الْكِتَابُ السَّائِرُ فِي الْأَمْصَارِ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَعْصَارِ: هُوَ أَوَّلُ الْمُتُونِ فِي الْمَذْهَبِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَأَشْهَرُهَا بِالِاتِّفَاقِ، وَفِي طَرِيقَتِهِ ضَرِبَ الْمَثَلُ لِلِاخْتِصَارِ، وَفَتَحَ الْبَابَ لِلأَصْحَابِ، بِتَوَالِي الْمُتُونِ عَلَى مَنَوَالِ هَذَا الْكِتَابِ «المُخْتَصَرِ» الْمَشْهُورِ بِالإِضَافَةِ إِلَى مُؤَلِّفِهِ «مُخْتَصَرُ الخِرَقِيِّ»، وَهُوَ أَيْضًا أَوَّلُ حَنَبَلِيٍّ دُفِنَ بِدِمَشْقَ.

و«الخِرَقِيُّ» نَسَبَهُ إِلَى بَيْعِ الثِّيَابِ وَالخِرَقِ، وَلَا يُعْرَفُ بِهِذِهِ النِّسْبَةُ فِي الحَنَابِلَةِ سِوَاهُ هُوَ وَوَالِدُهُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٢٩٩)، الْمَشْهُورُ بِاسْمِ: «خَلِيفَةُ المَرْوُذِيِّ»؛ لَكثْرَةِ مُلَازِمَتِهِ لَهُ.

وَيُظْهَرُ أَنَّ تَأْلِيفَ أَبِي القَاسِمِ لِمُخْتَصَرِهِ هَذَا كَانَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ؛

بَقَرِيَّةَ قَوْلِهِ فِي آدَابِ الطُّوُوفِ مِنْ «كِتَابِ الْحَجِّ»: «ثُمَّ أَتَى الْحَجَرَ
الْأَسْوَدَ - إِنْ كَانَ - فَاسْتَلَمَهُ...»، فَقَوْلُهُ: «إِنْ كَانَ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَلْفَهُ
و«الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ» عِنْدَ الْقَرَامِطَةِ؛ فَإِنَّهُمْ - أَخْرَأَهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ - انْتَزَعُوا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فِي حَجِّ عَامِ (٣١٧)،
وَلَمْ يُرَدِّ إِلَى مَكَانِهِ إِلَّا فِي عَامِ (٣٣٩)، أَيْ: بَعْدَ وَفَاةِ الْخِرْقِيِّ بِنَحْوِ
خَمْسِ سَنَوَاتٍ.

وَقَدْ اشْتَهَرَ مُخْتَصَرُهُ فِي طَبَقَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَالتُّوسُطِيِّينَ، وَتَوَالَتْ
خِدْمَاتُهُمْ عَلَيْهِ، فَكَانَ الْأَشْيَاخُ فِي هَذَيْنِ الطَّبَقَتَيْنِ يَتَدَاوُلُونَهُ بِالرَّوَايَةِ:
قِرَاءَةً، وَإِقْرَاءً، وَحِفْظًا، وَكِتَابَةً؛ حَتَّى صَارَ مِنْ مَزَايَا الْمُتَرْجِمِ لَهُ: الْإِشَارَةُ
إِلَى حِفْظِهِ لِلْمُخْتَصَرِ، وَقِرَاءَتِهِ، وَإِقْرَائِهِ، وَكِتَابَتِهِ، وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ
الدَّائِمِ الْحَبْلِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٦٨) يَكْتُبُهُ لِلنَّاسِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَلَا نَعْلَمُ فِي الْمَذْهَبِ كِتَابًا بَلَغَ مَبْلَغُهُ فِي كَثَرَةِ سُرُوحِهِ وَمَا يَتَّبِعُهَا؛
حَتَّى ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي كِتَابِهِ «الدَّرُّ النَّفِيُّ» (٢/ ٨٧٣) مَا نَصَّهُ:
«قَالَ شَيْخُنَا عَزُّ الدِّينِ الْمِصْرِيُّ: ضَبَطْتُ لِلْخِرْقِيِّ ثَلَاثُمِائَةَ شَرْحٍ»، ثُمَّ
قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي: «وَقَدْ أَطَّلَعْنَا عَلَى قَرِيبِ الْعِشْرِينَ شَرْحًا».

وَقَدْ طُبِعَ مِرَارًا، فَكَانَ مِنْ أَفْضَلِهَا مَا حَقَّقَهُ أَخُونَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ
ابْنُ نَاصِرِ الْعَجْمِيِّ، فِي مُجَلِّدِ لَطِينٍ.

□ فَائِدَةٌ:

قَدْ اِخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي فَقْهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْمَوْجُودِ فِي مُصَنَّفَاتِ
الْأَصْحَابِ، هَلْ مَنَقُولٌ عَنْهُ نَصًّا أَمْ بِالْمَعْنَى؟

فَكَانَ كَلَامُهُمْ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مَنَقُولٌ عَنْ مَعَانِي كَلَامِهِ، وَمَفْهُومِ جَوَابِهِ، وَقِيَاسِ
مَنْصُوصِهِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ مَنَقُولٌ بِنَصِّهِ مَعَ بَعْضِ الْاِخْتِصَارِ، وَهَذَا هُوَ
الرَّاجِعُ، بَلْ لَا يَلِيقُ بِالْأَصْحَابِ إِلَّا هَذَا، وَإِلَّا كَثُرَ الْخَطَأُ وَالْعَلَطُ عَلَى
الْإِمَامِ.

كَمَا أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ مَنَقُولٌ بِالْمَعْنَى لَا يَسْتَقِيمُ مَعَ مَرْوِيَّاتِ الْإِمَامِ
الْمُدَوَّنَةِ الْمَحْفُوظَةِ، لِاسِيَمَا الْمَطْبُوعَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا، وَلَا يَسْتَقِيمُ
أَيْضًا مَعَ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ الثَّقَلَةِ عَنِ الْإِمَامِ.

وَالِى هَذَا أَشَارَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنُ بْنُ حَامِدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ
«تَهْذِيبِ الْأَجَوِبَةِ» (٢/ ٨٩٨): «بَابُ الْبَيَانِ عَنِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُذَكَّرُ
أَنَّ الْخِرَقِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَخْطَأَ فِيهَا: قَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَامِدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:
اِخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي كِتَابِ الْخِرَقِيِّ وَتَأْلِيفِهِ لِذَلِكَ فِي مَسْأَلَتَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: هَلْ ذَلِكَ نَقْلٌ عَلَى مَعَانِي كَلَامِهِ، وَمَفْهُومِ جَوَابِهِ،
وَقِيَاسِ مَنْصُوصِهِ، لَا أَنَّ سَائِرَ مَا نَقَلَهُ مَاثُورٌ تَقْلًا؟

فَقَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّهُ بَنَاهُ عَلَى الْمَعَانِي وَالْأَقْبِسَةِ.
وعلى قَوْلِ مَقَالَةِ هَذِهِ: نُحِطُّهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ مِمَّا لَا تُوجَدُ
مَنْصُوصَةً عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي كُتُبِ أَصْحَابِهِ الْمَشْهُورِينَ بِالنَّقْلِ عَنْهُ.
وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّهُ أَخْطَأَ فِي مَسَائِلَ، وَحَصَرُوا
عَدَدَهَا بِأَنَّهَا سَبْعُ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً، وَهَذَا مَنْسُوبٌ إِلَى شَيْخِنَا عَبْدِ الْعَزِيزِ
عَلَامِ الْحَلَالِ.

وَالَّذِي يُؤْخَذُ بِهِ عِنْدِي أَنَّهُ يُحْمَلُ كِتَابُ الْخِرَقِيِّ عَلَى إِبْتَاهِهِ مَا تُورَا
تَقْلًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، بِاخْتِصَارِ الْأَلْفَاظِ، وَتَقَرُّبِ
الْأَبْوَابِ، وَمَا وَجَدَ فِي كِتَابِهِ يُضَافُ إِلَى مَذْهَبِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بِمَثَابَةِ
الِإِضَافَةِ فِيمَا نَقَلَهُ الرَّائِزُونَ عَنْهُ نَظْفًا لَا غَيْرَ ذَلِكَ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ
يُوجَدَ مَا ذُكِرَ بِرِوَايَةِ مُسْنَدَةِ إِبْنِهِ أَوْ لَا يُوجَدُ ذَلِكَ إِلَّا فِي كِتَابِ مُفْرَدٍ،
وبالله التَّوْفِيقُ «انْتَهَى».

□ وَلِكِتَابِ «الْمُخْتَصَرِ» شُرُوحٌ كَثِيرَةٌ جِدًّا، مِنْهَا:

- ١- لَهُ، أَيُّ: لِمُؤَلِّفِهِ الْخِرَقِيِّ (٣٣٤)، ذَكَرَهُ أَبُو
يَعْلَى فِي
ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي (١٠٠/٢٥)، وَابْنُ مُفْلِحٍ فِي
(٤/٣)، وَالزُّرْكَشِيُّ فِي (٥٦٥/٢)، وَالْمَرْذَاوِيُّ فِي

(٣/ ٢٩٤).

فَالْخِرَقِيُّ أَوَّلُ مَا تَنَزَّاهُ فِي الْمَذْهَبِ، وَأَوَّلُ شَارِحٍ فِي الْمَذْهَبِ،
وَأَوَّلُ شَارِحٍ لِكِتَابِهِ.

هَكَذَا ذَكَرَهُ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامُ بِاسْمِهِ: بِعَزْوِ الشَّرْحِ
لِمَوْلَانِهِ، هَذَا إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ كُتُبَ الْخِرَقِيِّ اخْتَرَقَتْ فِي بَغْدَادَ، وَلَمْ يَنْجُ
مِنْهَا إِلَّا ، فَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٢- لِلْقَاضِي أَبِي يَغْلَى الْفَرَّاءِ (٤٥٨).

حَقَّقَ الْمَوْجُودُ مِنْهُ بِجَامِعَةٍ أَمَّ الْقُرَى مِنْ إِلَى آخِرِ

وَعَلَى طَرِيقَتِهِ جَرَى ابْنُ قُدَامَةَ فِي ، لَكِنْ زَادَ ابْنُ قُدَامَةَ
الاسْتِطْرَادَ بِذِكْرِ الْفُرُوعِ الَّتِي لَمْ يَذْكُرْهَا الْخِرَقِيُّ، فَصَارَ
أَجْمَعَ لِمَسَائِلِ الْمَذْهَبِ مِنْهُ.

٣- «لَا بِي عَلَيَّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَنَاءِ
(٤٧١)، مَطْبُوعٌ فِي أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ، تَحْقِيقُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَيْهَقِيِّ.

وَأَبُو عَلِيٍّ الْبَنَاءُ هُوَ الْقَائِلُ:

، وَقَدْ أَغْرَبَ فِي مَسَائِلَ فِي شَرْحِهِ، كَمَا فِي

لَا بِي رَجَبٍ (١/ ٣٦).

-٤-

للمَوْفَّقِ ابْنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ
(٦٢٠)، مَطْبُوعٌ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مُجَلَّدًا، بِتَحْقِيقِ عَبْدِ اللَّهِ التُّرْكِيِّ،
وَعَبْدِ الْفَتَّاحِ الْحُلَوِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَهَذَا الشَّرْحُ الْعَظِيمُ مُسْتَمَدٌّ مِنْ شَرْحِ الْقَاضِي أَبِي يَغْلَى لِمُخْتَصَرِ
الْخِرَقِيِّ، وَزَادَ ابْنُ قُدَامَةَ عَلَيْهِ، لَا سِيَّمَا كَثْرَةَ الْفُرُوعِ فِي الْمَذْهَبِ الَّتِي
لَمْ يَذْكُرْهَا الْخِرَقِيُّ.

وَكَانَ قَدْ قَرَأَ بَيْغَدَادَ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٥٦١).

وَشَرَحَهُ هَذَا: أَغْنَى شُرُوحِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَأَشْهَرُهَا بِالِاتِّفَاقِ،
وَأَجْمَعُ كِتَابِ أَلْفٍ فِي الْمَذْهَبِ لِمَذَاهِبِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ، وَمَسَائِلِ
الْإِجْمَاعِ، وَأَدِلَّةِ الْخِلَافِ، وَالْوِفَاقِ، وَمَا خِذِ الْأَقْوَالِ وَالْأَحْكَامِ،
وَالْتَّبَعِ لِنَمَرَةِ الْخِلَافِ فِي تَكْيِيفِ الْأَحْكَامِ، فَلَا يَسْتَعْنِي عَنْهُ الْمُتَقَفُّ،
وَلَا الْمُحَدِّثُ، وَلَا الرَّاغِبُ فِي فِقْهِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ
فَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَلَا جَزَمَ صَارَ أَحَدُ كُتُبِ الْإِسْلَامِ، وَحَرِصَ عَلَى تَحْصِيلِهِ
عُلَمَاءُ الْأَمْصَارِ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ.

قَالَ ابْنُ بَذْرَانَ فِي (٢١٥): قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي

: اشْتَغَلَ الْمَوْفَّقُ بِتَأْلِيفِ أَحَدِ كُتُبِ الْإِسْلَامِ، فَبَلَغَ
الْأَمَلَ فِي إِنْهَائِهِ، وَهُوَ كِتَابُ بَلِيغٍ فِي الْمَذْهَبِ، تَعَبَ فِيهِ، وَأَجَادَ فِيهِ،

وَجُمِّلَ بِهِ الْمَذْهَبُ، وَقَرَأَهُ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ، وَأَثْنَى ابْنُ غَنِيْمَةَ عَلَى مُؤَلِّفِهِ، فَقَالَ: مَا أَغْرِفُ أَحَدًا فِي زَمَانِنَا أَذْرَكَ دَرَجَةَ الاجْتِهَادِ إِلَّا الْمُؤَفَّقَ.

وَقَالَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: مَا رَأَيْتُ فِي كُتُبِ الْإِسْلَامِ مِثْلَ «الْمُحَلَّى» وَ«الْمُجَلَّى» لِابْنِ حَزْمٍ، وَكِتَابِ «الْمُغْنِي» لِلشَّيْخِ مُؤَفَّقِ الدِّينِ فِي جَوَدَتِهِمَا، وَتَحْقِيقِ مَا فِيهِمَا.

وَقِيلَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ تَطِبْ نَفْسِي بِالْإِقْنَاءِ حَتَّى صَارَتْ عِنْدِي نُسخَةُ «الْمُغْنِي»، فَقُلْتُ ذَلِكَ ابْنُ مُفْلِحٍ، وَحَكَى أَيْضًا فِي تَرْجَمَةِ الزَّيْرَانِيِّ صَاحِبِ «الْوَجِيزِ»: أَنَّهُ طَالَعَ «الْمُغْنِي» ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ حَوَاشِيً «انْتَهَى».

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السِّيَرِ» (١٨/١٩٣): «قَالَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ - وَكَانَ أَحَدَ الْمُجْتَهِدِينَ - : مَا رَأَيْتُ فِي كُتُبِ الْإِسْلَامِ فِي الْعِلْمِ مِثْلَ: «الْمُحَلَّى» لِابْنِ حَزْمٍ، وَكِتَابِ «الْمُغْنِي» لِلشَّيْخِ مُؤَفَّقِ الدِّينِ».

قُلْتُ (أَيْ: الذَّهَبِيُّ): لَقَدْ صَدَّقَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينُ، وَثَالِثُهُمَا: «الشُّنُّ الْكَبِيرُ» لِلْبَيْهَقِيِّ، وَرَابِعُهَا: «التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، فَمَنْ حَصَلَ هَذِهِ الدَّوَاوِينُ، وَكَانَ مِنْ أَذْكِيَاءِ الْمُفْتِينَ، وَأَدْمَنَ الْمُطَالَعَةَ فِيهَا: فَهُوَ الْعَالِمُ حَقًّا «انْتَهَى».

وَقَالَ شَيْخُنَا بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ: «وَحَامِسُهَا، وَسَادِسُهَا: مُؤَلَّفَاتُ شَيْخِ

الإسلام ابن تيمية، ومؤلفات ابن قيم الجوزية، وهما عندي في الكتب بمنزلة السمع والبصر.

وصدق الشوكاني رحمه الله في قوله: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا فِي الْإِسْلَامِ لَيْسَ عِنْدَهُ مِنَ الْكُتُبِ إِلَّا كُتُبُ هَذَيْنِ الشَّيْخَيْنِ لَكَفَّتَاهُ».

وسابغها: «فتح الباري» لابن حجر، وعند كل خير، رحمه الله علماء ملة الإسلام انتهى.

وثامنها: «مسند الإمام أحمد»، فهو النهاية، ولا أعلم كتاباً هو أنفع لامة الإسلام - بعد كتاب الله تعالى - منه!

فهو يغني عن غيره من كتب السنة، ولا يغني عنه كتاب منها! وقد صدق الإمام أحمد رحمه الله إذ قال لانيه عبد الله: «احتفظ بهذا «المسند»، فإنه سيكون للناس إماماً انظر: «السيرة» (٣٢٧/١١).

فقد صدق وبر رحمه الله: إذ أصبح «المسند» للمسلمين سنة وإماماً، ومقرعاً ومزجعا، منذ أن ألقه إلى يومنا هذا، فله الأمر من قبل ومن بعد!

وقد ذكرت في كتابي: «مسالك التحديث» شيئاً عن فضائل «المسند» مما تقر به عيون أهل السنة، فأسأل الله تيسيره آمين!

الثَّانِي: «الْإِرْشَادُ إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ».

أَلْفَهُ الشَّرِيفُ أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي مُوسَى الْهَاشِمِيُّ الْقَاضِي،
الْمُتَوَفَّى بِبَغْدَادَ سَنَةَ (٤٣٨)، وَهُوَ عَمُّ الشَّرِيفِ أَبِي جَعْفَرٍ عَبْدِ الْخَالِقِ
بِْنِ عَيْسَى، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٧٠)، حَقَّقَ رِسَالَةَ فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ
بِْنِ سُعُودٍ.

وَحَقَّقَهُ أَيْضًا: الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ التُّرْكِيُّ فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ.

وَلَهُ شُرُوحٌ، مِنْهَا:

«شَرْحُ الْإِرْشَادِ» لِتَلْمِيزِهِ أَبِي مُحَمَّدٍ رِزْقِ اللَّهِ التِّيمِمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٨٨).

الثَّالِثُ: «الْمُجَرَّدُ».

أَلْفَهُ الْقَاضِي أَبُو يَغْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْفَرَّاءُ (٤٥٨).

وَقَدْ لَحِقَ «الْمُجَرَّدُ» شَرْحٌ وَاحِدٌ، وَمُخْتَصَرَانِ، وَهِيَ:

كِتَابُ «الْكَافِي الْمُجَدَّدِ فِي شَرْحِ الْمُجَرَّدِ» لِلْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ النَّبَّاءِ
(٤٧١)، صَاحِبِ كِتَابِ «الْمُقْنِعِ فِي شَرْحِ الْخَرْقِيِّ».

وَلَهُ مُخْتَصَرَانِ، هُمَا:

١ «اِخْتِصَارُ الْمُجَرَّدِ» لِأَبِي الْفَتْحِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ

جَلَبَةَ الْحَرَّانِيِّ الْبَغْدَادِيِّ، قَتِيلَ الرَّوَافِضِ سَنَةَ (٤٧٦).

٢- «مُخْتَصَرُ الْمُجَرَّد» لِأَبِي طَالِبِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ الضَّرِيرِ
الْبَصْرِيِّ (٦٨٤).

الرَّابِعُ: «الْهِدَايَةُ».

أَلْفُهُ أَبُو الْخَطَّابِ مَحْفُوظُ بْنُ أَحْمَدَ الْكَلُودَانِيُّ الْبَغْدَادِيُّ (٥١٠).
طُبِعَ فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ، بِتَحْقِيقِ عَبْدِ اللَّطِيفِ هُمَيْمٍ، وَمَاهِرِ الْفَحْلِ.
وَهُوَ مِنَ الْمُتُونِ الْمُهَمَّةِ الْجَامِعَةِ فِي الْمَذْهَبِ، الْمُعْتَمَدَةِ فِي
طَبَقَةِ الْمُؤَلِّفِ «الْمُتَوَسِّطِينَ»، حَذَا فِيهِ حَدُّو الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَذْهَبِ،
الْمُصَحِّحِينَ لِرَوَايَاتِ الْإِمَامِ، وَطَرِيقَتُهُ فِيهِ أَنَّهُ يَذْكُرُ فِي الْمَسَائِلِ
الرَّوَايَاتِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَتَارَةً يَجْعَلُهَا مُرْسَلَةً، وَتَارَةً يُبَيِّنُ اخْتِيَارَهُ،
لَكِنَّ أبا الْمَعَالِي أَسْعَدَ بْنَ الْمُنَجَّأ (٦٠٦)، أَلْفَ كِتَابِهِ «الْخُلَاصَةَ»،
وَقَالَ فِيهَا: «أُبَيِّنُ الصَّحِيحَ مِنَ الرِّوَايَةِ وَالْوَجْهِ»، قَالَ الْمَرْذَاوِيُّ بَعْدَهُ
فِي «الْإِنْصَافِ» (١/١٦): «وَقَدْ هَذَّبَ فِيهَا كَلَامَ أَبِي الْخَطَّابِ فِي
الْهِدَايَةِ» انْتَهَى.

وَمِنْ اصْطِلَاحِهِ فِيهِ: أَنَّهُ يُطْلَقُ لَفْظُ: «شَيْخَنَا»، وَيُرِيدُ بِهِ: الْقَاضِي
أَبَا يَغْلَى.

□ وَقَدْ تَوَعَّتْ خِدْمَتُهُمْ لَهُ: شَرْحًا، وَاخْتِصَارًا، وَبَيَانًا لِأَوْهَامِهِ،
فَمِنْ شُرُوحِهِ:

١- «شَرْحُ الْهِدَايَةِ» لِأَبِي حَكِيمٍ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارِ النَّهْرَوَانِيِّ الرَّزَّازِ
(٥٥٦).

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ (٢/ ٨٥): «كَتَبَ مِنْهُ تِسْعَةُ مُجَلَّدَاتٍ، وَمَاتَ وَلَمْ
يُكْمِلْهُ».

٢- «النُّهَايَةُ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ» لِأَبِي الْمَعَالِي أَسْعَدِ بْنِ الْمُتَّجَا
التَّنُوخِيِّ (٦٠٦) فِي بَضْعَةِ عَشَرَ مُجَلَّدًا، قَالَ ابْنُ رَجَبٍ عَنْ تَصَانِيفِهِ فِي
«ذِيلِ الطَّبَقَاتِ» (٢/ ٤٩): «وَفِيهَا فُرُوعٌ وَمَسَائِلُ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ فِي
الْمَذْهَبِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ يَنْقُلُهَا مِنْ كُتُبِ غَيْرِ الْأَصْحَابِ، وَيُخْرِجُهَا
عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ عِنْدَهُ الْمَذْهَبُ».

٣- «شَرْحُ الْهِدَايَةِ» لِمُحِبِّ الدِّينِ أَبِي الْبَقَاءِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ
الْعُكْبَرِيِّ الصَّرِيرِ (٦١٦)، لِكَنَّهُ لَمْ يُكْمِلْهُ.

الْحَامِسُ: «الْمُسْتَوْعِبُ».

أَلْفَهُ مُجْتَهِدُ الْمَذْهَبِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَغْدَادِيُّ
السَّامُرِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ سَيْنَةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦١٦).

صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْكَثِيرَةِ، قِيلَ: خَمْسَمِائَةٍ، وَقِيلَ: أَرْبَعَمِائَةٍ،
وَقِيلَ: مِئَةٌ وَخَمْسُونَ مُصَنَّفًا.

طُبِعَ مِنْ كِتَابِهِ أَرْبَعَةُ أَجْزَاءٍ، مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى نِهَائِهِ كِتَابُ «الْعَقِيْقَةِ»،
بِتَحْقِيقِ مُسَاعِدِ بْنِ قَاسِمِ الْفَالَحِ.
وَهُوَ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ الْمُعْتَمَدَةِ، الَّتِي اعْتَنَتْ بِذِكْرِ الرُّوَايَاتِ
وَتَخْرِيرِهَا.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ بَذْرَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَدْخَلِ» (٢١٧): «الْمُسْتَوْعِبُ
- بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهِمَلَةِ - تَأْلِيفُ الْعَلَّامَةِ مُجْتَهِدِ الْمَذْهَبِ».

السَّادِسُ: «الْعُمْدَةُ».

السَّابِعُ: «الْمُقْنَعُ».

الثَّامِنُ: «الْكَافِي».

أَلْفٌ ثَلَاثَتَهَا أَبُو مُحَمَّدٍ مُوَفَّقُ الدِّينِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ
ابْنِ قُدَّامَةَ الْمَقْدِسِيِّ الدَّمَشْقِيِّ (٦٢٠)، وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ مُتَدَاوِلَةٌ كَمَا
سَيَأْتِي: وَثَلَاثَتَهَا مِنْ مُتُونِ الْمَذْهَبِ الْمُعْتَمَدَةِ.

وَقَدْ رَاغَى ابْنُ قُدَّامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَأْلِيفِهَا طَبَقَاتِ التَّلَقِّيِ وَالطَّلَبِ
لِلْمَذْهَبِ، فَجَعَلَ «الْعُمْدَةَ» لِلْمُبْتَدِئِينَ عَلَى رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ.

ثُمَّ «المُفَنِّع» لِمَنْ ارْتَفَعَ عَنْ دَرَجَتِهِمْ؛ فَعَدَّدَ فِيهِ الرِّوَايَةَ، وَجَرَدَهُ مِنَ الدَّلِيلِ؛ لِيَسْمَرََنَّ الْفَقِيهُ عَلَى الاجْتِهَادِ فِي الْمَذْهَبِ، وَعَلَى التَّصْحِيحِ، وَالبَحْثِ عَنِ الدَّلِيلِ.

ثُمَّ «الكافي» لِلْمُتَوَسِّطِينَ؛ بِنَاءً عَلَى رِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ مَقْرُونَةٍ بِالْأَدِلَّةِ؛ وَذَكَرَ فِي مَوَاضِعَ: تَعَدَّدَ الرِّوَايَةَ فِي الْمَذْهَبِ لِلتَّعَرُّفِ.

ثُمَّ «المُغْنِي» فِي شَرْحِ الْخَرْقِيِّ، وَفِيهِ الدَّلِيلُ، وَالْخِلَافُ الْعَالِي، وَالْخِلَافُ فِي الْمَذْهَبِ، وَعَلَّلَ الْأَحْكَامَ، وَمَاخَذَ الْخِلَافِ، وَتَمَرَّتُهُ؛ لِيَفْتَحَ لِلْمُتَفَقِّهِ بَابَ الاجْتِهَادِ فِي الْفِقْهِيَّاتِ.

قَالَ ابْنُ بَذْرَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَذْخَلِ» (٤٣٤): «وَذَلِكَ أَنَّ مُوَفَّقَ الدِّينِ ابْنَ قُدَّامَةَ رَاى فِي مُؤَلَّفَاتِهِ أَرْبَعَ طَبَقَاتٍ:

فَصَنَّفَ «الْعُمْدَةَ» لِلْمُبْتَدِئِينَ، ثُمَّ أَلَفَ «المُفَنِّعَ»، لِمَنْ ارْتَفَقَ عَنْ دَرَجَتِهِمْ، وَلَمْ يَصِلْ إِلَى دَرَجَةِ الْمُتَوَسِّطِينَ، فَلِذَلِكَ جَعَلَهُ غُرْبًا عَنِ الدَّلِيلِ وَالتَّغْلِيلِ، غَيْرَ أَنَّهُ يَذْكُرُ الرِّوَايَاتِ عَنِ الْإِمَامِ لِيَجْعَلَ لِقَارِئِهِ مَجَالًا إِلَى كَدِّ ذَهْنِهِ، لِيَسْمَرََنَّ عَلَى التَّصْحِيحِ، ثُمَّ صَنَّفَ لِلْمُتَوَسِّطِينَ «الكافي»، وَذَكَرَ فِيهِ كَثِيرًا مِنَ الْأَدِلَّةِ، لَتَسْمُو نَفْسُ قَارِئِهِ إِلَى دَرَجَةِ الاجْتِهَادِ فِي الْمَذْهَبِ، حَيْثَمَا يَرَى الْأَدِلَّةَ، وَتَرْتَفِعُ نَفْسُهُ إِلَى مُنَاقَشَتِهَا، وَلَمْ يَجْعَلْهَا قِصِيَّةً مُسَلِّمَةً، ثُمَّ أَلَفَ «المُغْنِي» لِمَنْ ارْتَفَقَ دَرَجَةً عَنِ الْمُتَوَسِّطِينَ، وَهَنَاكَ يَطْلُعُ قَارِئُهُ عَلَى الرِّوَايَاتِ، وَعَلَى خِلَافِ الْأَثْمَةِ،

وعلى كثير من أدلتهم، وعلى مالهم، وما عليهم من الأخذ والرد، فمن كان فقيه النفس حبيد مرن نفسه على الشمو إلى الاجتهاد المطلق إن كان أهلاً لذلك، وتوفرت فيه شروطه، وألا بقي على أخذه بالتقليد... إلخ انتهى.

□ أما كتاب «المعدة»، فهو عبارة عن متن مختصر شامل للأبواب الفقهية، وضعه مصنفه للمبتدئين، وجرى فيه على قول واحد مما اختاره، وهو سهل العبارة.

وطريقته فيه: أنه يصدر الأبواب بحديث صحيح، ثم يثلوه بذكر فروع الباب.

قال عنه ابن بدران رحمه الله في «المدخل» (٤٣٣): «المعدة» كتاب مختصر في الفقه لصاحب «المغني»، جرى فيه على قول واحد مما اختاره، وهو سهل العبارة يصلح للمبتدئين، وطريقته فيه أنه يصدر الباب بحديث من الصحاح، ثم يذكر من الفروع ما إذا دققت النظر وجدتها مستنبطة من ذلك الحديث، فتزني همة مطالعته إلى طلب الحديث، ثم يزني إلى مرتبة الاستنباط والاجتهاد في الأحكام، ولنفاسته ولطف مسلكه شرحه الإمام بحر العلوم الثقلية والعقلية أحمد ابن تيمية الملقب بشيخ الإسلام فزيته بمسالكه المعروفة، وأفرغ عليه

مِنْ لِبَاسِ الْإِجَادَةِ صُوفِيَّةً، وَكَسَاهُ حُلَّ الدَّلِيلِ، وَحَلَّاهُ بِحُلَى جَوَاهِرِ
الْخِلَافِ، وَزَيَّنَهُ بِالْحَقِّ وَالْإِنْصَافِ، فَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَلَقَدْ رَأَيْتُ مِنْهُ
الْمُجَلَّدَ الْأَوَّلَ، أَوَّلُهُ أَوَّلُ الْكِتَابِ، وَآخِرُهُ بَابُ الْأَذَانِ» انْتَهَى.

وَسَيَأْتِي ذِكْرُ «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» لابنِ تَيْمِيَّةٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

□ وَلَهُ شُرُوحٌ كَثِيرَةٌ مِنْ أَفْضَلِهَا وَأَسْهَلِهَا:

١- «الْعُدَّةُ شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِبَهَاءِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٢٤)، وَقَدْ طُبِعَ فِي مُجَلَّدَيْنِ، بِتَحْقِيقِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ
الْتَّرَكِيِّ.

٢- «شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِلشَّيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
(٨٢٧)، وَهُوَ شَرْحٌ غَيْرُ كَامِلٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ لَمْ يَشْرَحْ مِنْهُ إِلَّا قِطْعَةً
فَقَطَّ، تُمَثِّلُ رُبْعَ الْعِبَادَاتِ (الطَّهَارَةِ، الصَّلَاةِ، الزَّكَاةِ، الصَّيَّامِ، الْحَجِّ)،
كَمَا هُوَ ظَاهِرُ النَّاقِلَيْنِ عَنْهُ، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ!

وَمَعَ هَذَا فَلَمْ يُطْبِعْ مِنْهُ حَتَّى سَاعَتِي هَذِهِ إِلَّا كِتَابُ الطَّهَارَةِ،
وَبَعْضُ أَبْوَابِ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَكِتَابُ الصَّيَّامِ، وَكِتَابُ الْحَجِّ فَقَطَّ.

أَمَّا طِبَاعَةُ وَتَحْقِيقُ «شَرْحِ الْعُمْدَةِ»، فَعَلَى مَا يَأْتِي:

طُبِعَ مِنْهُ كِتَابُ الطَّهَارَةِ فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ، تَحْقِيقُ سُعُودِ الْعِطِيشَانِ،
وُطِبِعَ مِنْهُ كِتَابُ الصَّلَاةِ إِلَى بَابِ آدَابِ الْمَسْجِدِ إِلَى الصَّلَاةِ فِي مُجَلَّدٍ

وَاحِدٍ، تَحْقِيقُ خَالِدِ الْمُشَيْقِ، وَطُبِعَ مِنْهُ كِتَابُ الصِّيَامِ فِي مُجَلَّدَيْنِ،
تَحْقِيقُ زَائِدِ النَّشِيرِيِّ، وَطُبِعَ مِنْهُ كِتَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي مُجَلَّدَيْنِ،
تَحْقِيقُ صَالِحِ الْحَسَنِ... ثَلَاثَتُهُمْ حَفَقُوهُ مِنْ خِلَالِ رَسَائِلِ جَامِعِيَّةٍ، ثُمَّ
طُبِعَ مِنْهُ «صِفَةُ الصَّلَاةِ» غَيْرُ كَامِلٍ، فِي جُزْءٍ صَغِيرٍ، تَحْقِيقُ عَبْدِ الْعَزِيزِ
ابْنِ أَحْمَدَ الْمُشَيْقِ.

ثُمَّ طُبِعَ الْكِتَابُ مُؤَخَّرًا طَبْعَةً مُحَرَّرَةً وَمُدَقَّقَةً فِي خَمْسَةِ مُجَلَّدَاتٍ
كَبِيرٍ، طَبْعَةً دَارِ عَالَمِ الْفَوَائِدِ. تَحْتَ مَشْرُوعِ تَحْقِيقَاتِ آثَارِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - وَقَدْ شَمِلَتْ هَذِهِ الطَّبْعَةُ: مَا مَضَى ذِكْرُهُ مِنَ الْمَطْبُوعِ آفًا،
مَعَ بَعْضِ الزِّيَادَاتِ الْيَسِيرَةِ الْمُسْتَذَكَّةِ، لِاسِيَّمَا قِطْعَةً مِنْ بَابِ صَلَاةِ
الْخَوْفِ، وَقِطْعَةً يَسِيرَةً مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ.

وَهَذِهِ النَّشْرَةُ الْأَخِيرَةُ لِلْكِتَابِ تُعْبَرُ فِي الْجُمْلَةِ: أَضْبَطَ وَأَدَقَّ مِنْ
سَابِقَتِهَا؛ لَكُونِهَا تَضَمَّنَتْ اسْتِدْرَاكَاتٍ عِلْمِيَّةً، وَتَصَوِّبَاتٍ مَنْهَجِيَّةً،
وَفَهَارِسَ جَامِعَةً، كَمَا أَنَّهَا جَرَتْ فِي تَنْسِيقِ وَاحِدٍ فِي مَنْهَجِ التَّحْقِيقِ،
وَعَبْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَجْعَلُهَا مُقَدِّمَةً عَلَى غَيْرِهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَمَعَ هَذَا وَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّا مَا زِلْنَا نَنْتَظِرُ إِخْرَاجَ الْكِتَابِ (رُبْعَ الْعِبَادَاتِ)
كَامِلًا، وَلَا سِيَّمَا وَأَنَّ نُسَخَهُ لَمْ تَزَلْ مَرْجُوءَةٌ الْوُجُودِ؛ لِأَنَّ بَعْضًا مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ قَدْ نَصَّ عَلَى وُجُودِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ نَصَّ عَلَى الْوُقُوفِ عَلَيْهَا، أَوْ
عَلَى النَّاقِصِ مِنْهَا، وَاللَّهُ هُوَ الْمَأْمُولُ!

٣- «شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لَعَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ عَبْدِ الْحَقِّ الْبَغْدَادِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٣٧).

٤- «حُلُّ الْعُقَدَةِ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ» لَشَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاجِحِيِّ.

٥- «شَرْحُ الْعُمْدَةِ» لِأَخِي الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَبَرِينِ، فِي ثَلَاثَةِ مَجَلَّدَاتٍ.

وَلِلْكِتَابِ شُرُوحٌ غَيْرُ مَا ذَكَرَ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

□ وَأَمَّا كِتَابُ «الْمُنْفَعِ»، فَهُوَ عُذَّةُ الْحَتَابِلَةِ مِنْ زَمَنِهِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، وَهُوَ أَشْهُرُ الْمُتُونِ بَعْدَ «مُخْتَصَرِ الْخِرَقِيِّ»، لِهَذَا أَفَاضُوا فِي شَرْحِهِ، وَتَحْشِيئَتِهِ، وَبَيَانِ غَرَبِيهِ، وَتَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِ، وَتَضَحِيحِهِ، وَتَنْقِيحِهِ، وَتَوْضِيحِهِ.

وَقَدْ امْتَدَّحَهُ الْأَئِمَّةُ، مِنْهُمْ الْعَلَّامَةُ الْمَرْذَاوِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ «الْإِنْصَافِ» (٣/١) قَالَ: «إِنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ الْكُتُبِ نَفْعًا، وَأَكْثَرَهَا جَمْعًا».

وَكَانَ الْمَشَايِخُ يَقْرَؤُونَهُ لِمَنْ ارْتَقَى عَنْ دَرَجَةِ الْمُبْتَدِئِينَ، بَعْدَ إِقْرَاءِ: «الْعُمْدَةِ» لَهُ.

وَلَهُ شُرُوحٌ كَثِيرَةٌ قَدْ تَوَسَّعْتُ فِي ذِكْرِهَا فِي تَحْقِيقِي لِكِتَابِ

«المُبْدَع» لابن مُفْلِح، فَكَانَ مِنْهَا هُنَا:

١- لِلْبَهَاءِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَقْدِسِيِّ
(٦٢٤).

وَهُوَ أَوَّلُ شَرْحٍ لـ «المُفْنِعِ»، كَمَا فِي «السِّيَرِ» لِلدَّهْلِيِّ (٢٢/ ٢٧٠).
لِكِنَّ ابْنِ رَجَبٍ قَالَ: «يُقَالُ: إِنَّهُ شَرْحُ الْمُفْنِعِ»، وَالْأَوَّلُ
أَصَحُّ.

٢- الْمَشْهُورُ بِاسْمِ: «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»
لِلشَّمْسِ الدِّينِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ، عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ قُدَامَةَ
الْمَقْدِسِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٨٢)، طُبِعَ مَعَهُ «المُفْنِعُ»، وَ«الْإِنْصَافُ»
فِي اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ مُجَلَّدًا، حَقَّقَهُ عَبْدُ اللَّهِ التُّرْكِيُّ، وَجَمَاعَةٌ.
وَهُوَ ابْنُ أَخِي الْمُؤَفَّقِ ابْنِ قُدَامَةَ، صَاحِبِ «المُغْنِي»، وَقَدْ اسْتَأْذَنَ
الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَمَّهُ الْمُؤَفَّقَ فِي شَرْحِ «المُفْنِعِ»، وَأَنْ يَكُونَ
«المُغْنِي» هُوَ مَادَّةُ شَرْحِهِ؛ فَأَذِنَ لَهُ.

٣- لِلتَّنُوخِيِّ الْمُنْجَا بْنِ عُثْمَانَ
الدَّمَشْقِيِّ (٦٩٥)، حَقَّقَهُ شَيْخُنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ دُهَيْشٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي
سِتَّةِ مُجَلَّدَاتٍ.

٤- لِلبُرْهَانِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُفْلِحٍ

الرَّامِنِي، ثُمَّ الدَّمَشَقِي (٨٨٤)، وَجَدَّهُ عَبْدُ اللَّهِ: هُوَ أَخُو الشَّمْسِ ابْنِ مُفْلِحٍ، صَاحِبِ «الْفُرُوعِ».

طُبِعَ فِي عَشْرِ مُجَلَّدَاتٍ، بِتَحْقِيقِ الشَّيْخَيْنِ الْفَاضِلَيْنِ: الشَّيْخِ شُعَيْبِ الْأَزْناوُوطِ، وَالشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْأَزْناوُوطِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَيُعَاوِئُهُمَا الْإِخْوَةُ فِي قِسْمِ التَّصْحِيحِ فِي «الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ»، وَيُشَارِفُ شَيْخَنَا الْعَلَّامَةَ زُهَيْرَ الشَّاوِيشَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

وَقَدْ قُمْتُ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - بِتَحْقِيقِهِ تَحْقِيقًا عِلْمِيًّا عَلَى عِدَّةِ نُسَخٍ خَطِّيةٍ، كَمَا أَنَّنِي قَدَّمْتُ مِنْهُ «كِتَابَ الطَّهَّارَةِ» لِنَيْلِ الدَّرَجَةِ الْعَالِمَةِ الثَّابِتَةِ «الدُّكْتُورَاه» فِي قِسْمِ الْفِقْهِ الْمُقَارِنِ، فِي حِينَ أَنَّنِي لَمْ أَزَلْ أَعْمَلُ فِي تَحْقِيقِهِ كَامِلًا، أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُسِّرَ إِخْرَاجَهُ قَرِيبًا، آمِينَ!

لِمُصَحِّحِ الْمَذْهَبِ،

وَمُنَقِّحِهِ عَلَّامِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَرْدَاوِيِّ (٨٨٥).

فَإِذَا كَانَ الْحَلَالُ (٣١١): هُوَ جَامِعُ كُتُبِ الرِّوَايَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَإِنَّ الْمَرْدَاوِيَّ (٨٥٥): جَمَعَ مَا وَقَعَ لَهُ مِنْ كُتُبِ الرِّوَايَةِ، وَمِنْ الْكُتُبِ الْجَامِعَةِ لَهَا، وَمِنْ كُتُبِ الْمُتَوْنِ فِي الْمَذْهَبِ بِمَا فِيهَا: «الْفُرُوعُ»، الْمُسَمَّى: «مِكنَسَةُ الْمَذْهَبِ»؛ لَكثْرَةِ مَا حَوَى مِنْ آلَافِ الْفُرُوعِ، وَتَقَدَّرَ الْفُرُوعُ فِي الصَّفْحَةِ بِخَوِ خَمْسِينَ فَرْعًا فِي مَنْطُوقِهِ...، وَمَا لَحِقَهَا مِنَ الشُّرُوحِ، وَالْحَوَاشِي، وَالتَّعَالِيقِ، وَالتَّخَارِيجِ، وَالتَّصْحِيحِ،

والتَفْنِيعُ... وَذَلِكَ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْجَامِعِ الْقَدْ: «الْإِنْصَافُ»، وَرَبَطَهُ بِ«الْمُفْنِيعِ» قَاعِدَةً انْطِلَاقَ لِمَسَائِلِهِ، لِانْتِكَابِ النَّاسِ عَلَيْهِ، ثُمَّ اتَّبَعَهَا فِي كُلِّ بَابٍ مَا قَاتَهُ، وَضَمَّ إِلَيْهِ مِنَ الْفَوَائِدِ، وَالتَّنْبِيهَاتِ، وَثَمَرَاتِ الْخِلَافِ فِي الْمَذْهَبِ وَغَيْرِهِ، وَمَا تَقَرَّرَ بِهِ عَيْنُ الْفَقِيهِ، وَتَسَكَّنَ إِلَيْهِ نَفْسُ الْعَالِمِ الْكَثِيرِ، فَضْلًا عَنِ الطَّالِبِ الْمُتَعَلِّمِ.

فَصَارَ بِهِذَا لِلْمَذْهَبِ: مُجَدِّدًا، وَلَسْمِلَةً: جَامِعًا، وَلِرِوَايَاتِهِ، وَتَخَارِيجِهِ: مُصَحِّحًا وَمُنَقِّحًا.

وَقَدْ بَيَّنَّ فِي مُقَدِّمَتِهِ غَايَةَ الْبَيَانِ: عَنْ مَصَادِرِهِ، وَسَمَاهَا، وَعَنْ شَرْطِهِ، وَطَرِيقَتِهِ، وَمَسَالِكِ التَّرْجِيحِ، وَطُرُقِ التَّصْحِيحِ؛ بَحِثٌ إِذَا عَرَفَ الْفَقِيهُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةَ مَعَ مُقَدِّمَةِ ابْنِ مُفْلِحٍ لـ«الْفُرُوعِ»، وَمُقَدِّمَةِ الْمَرْذَاوِيِّ لـ«تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»، وَخَاتِمَةِ ابْنِ النَّجَّارِ الْفُتُووحِيِّ لـ«شَرْحِ الْمُتَنَهَى»؛ صَارَتْ لَدَيْهِ الْعُدَّةُ لِمَعْرِفَةِ الْمَذْهَبِ، وَسَلَكِ الْمَذْخَلَ لِتَحْقِيقِهِ، وَتَصْحِيحِهِ، وَمَعْرِفَةِ رَاجِحِهِ مِنْ مَرْجُوحِهِ، وَسَيَاتِي زِيَادَةِ بَيَانٍ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى كِتَابِ «الْفُرُوعِ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَبِالْجُمْلَةِ؛ فَمَسَلَكُهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ، تَظْيِيرُ مَسَلِكِ ابْنِ قَاضِي عَجَلُونَ الشَّافِعِيِّ فِي تَصْحِيحِ «الْمِنْهَاجِ» لِلنَّوَوِيِّ، وَهُوَ لِرِوَايَاتِ الْمَذْهَبِ، مِثْلُ: «جَامِعِ الْأَصُولِ»، وَ«كَثَرِ الْعُمَالِ» فِي السُّنَنِ، بِجَمْعِ الرِّوَايَاتِ، وَمَنْ خَرَّجَهَا.

□ وَمِنْ أَهَمِّ مُمَيِّزَاتِ كِتَابِ «الْإِنْصَافِ»، مَايَلِي:

١- اسْتَوْعَبَ مَا أُمْكَنَ مِنْ رِوَايَاتِ الْمَذْهَبِ وَمَصَادِرِهَا.

٢- حَوَى بَيْنَ دَفْتَيْهِ مَا سَبَقَهُ مِنْ أُمِّهَاتِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ: مَثَلًا، وَشَرْحًا، وَحَاشِيَةً، وَحَوَاهَا، لَا سِيَّمَا الْمُعْتَمَدَةَ مِنْهَا؛ فَصَارَ كِتَابُهُ: مُغْنِيًا عَنْ سَائِرِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ قَبْلَهُ.

٣- حَوَى اخْتِيَارَاتٍ وَتَرَاجِيحَ الشُّيُوخِ الْمُعْتَمَدِينَ فِي الْمَذْهَبِ؛ فَصَارَ دَلِيلًا لِتَضَحِيحَاتِ شُيُوخِ الْمَذْهَبِ الْمُعْتَمَدِينَ قَبْلَهُ.

٤- حَرَّرَ الْمَذْهَبَ: رِوَايَةً، وَتَحْرِيجًا، وَتَضَحِيحًا لَمَّا أُطْلِقَ، وَتَقْيِيدًا لَمَّا أُخِلَّ بِشَرْطِهِ إِلَى آخِرِ مَا التَزَمَهُ فِي مُقَدِّمَتِهِ لَهُ، جَاعِلًا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُ مِنَ الْأَصْحَابِ: هُوَ الْمُخْتَارُ.

قَالَ شَيْخُنَا بَكْرٌ أَبُو زَيْدٍ فِي «الْمَدْخَلِ» (٢/ ٧٣١): «فَدَيُّنْ عَلَى عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ فِي عَصْرِنَا إِلَى الْآخِرِ، أَنْ يَقُومُوا بِخِدْمَةِ هَذَا الْكِتَابِ بِتَحْقِيقِهِ وَتَوْثِيقِ مَعْلُومَاتِهِ بِاخْضَارِ أُصُولِهِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا، وَيُضَافُ إِلَيْهِ مَا فَاتَهُ مِنْ تَضَحِيحَاتٍ وَتَحْرِيجَاتٍ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ، لَا سِيَّمَا مِنْ كُتُبِ الْحَجَّاءِ، وَابْنِ قَائِدِ النَّجْدِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ شُيُوخِ الْمَذْهَبِ الْمُعْتَمَدِينَ بَعْدَ الْمَرْدَاوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْجَمِيعُ» انْتَهَى.

لَقَدْ حَقَّقَهُ التَّرَكُّبِيُّ وَجَمَاعَةٌ، تَحْقِيقًا لَا بَأْسَ بِهِ؛ حَيْثُ

اقتصرُوا على تَحْقِيقِ النَّصِّ مِنْ خِلَالِ مُقَابَلَةِ نُسْخِ الْكِتَابِ، وَشَيْءٍ مِنَ التَّغْلِيقَاتِ الْمُخْتَصَرَةِ... وَمَعَ هَذَا فَالْكِتَابُ لَمْ يَزَلْ فِي حَاجَةٍ إِلَى تَحْقِيقِ عِلْمِي يَلْبِغُ بِمَكَانَتِهِ الْفَقْهِيَّةِ، كَمَا ذَكَرَ شَيْخُنَا بِكَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

□ ولِلْإِنْصَافِ مُخْتَصَرَاتٌ مِنْ أَهْمِّهَا:

٦- «التَّنْقِيحُ الْمُشْبِعُ فِي تَحْرِيرِ أَحْكَامِ الْمُقْنِعِ» لِلْمَرْذَاوِيِّ نَفْسِهِ. اخْتَصَرَ فِيهِ «الْإِنْصَافُ» فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

وَهُوَ فِي حَقِيقَتِهِ خِدْمَةٌ لِلْكَتَائِبِ: لـ«الْمُقْنِعِ»، فَهُوَ تَصْحِيحٌ لَهُ فِي الْإِطْلَاقِ، وَالتَّفْصِيلِ، وَالتَّوْضِيحِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى مَا لَيْسَ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَاخْتِصَارٌ لِتَحْرِيرِ الرُّوَايَاتِ فِي «الْإِنْصَافِ»، وَجَعَلَهُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ فِي الْمَذْهَبِ.

«فَرَعَ الْمَرْذَاوِيُّ مِنْ تَأْلِيفِهِ فِي سَادِسَ عَشَرَ شَوَّالِ سَنَةِ ائْتِسِنِ وَسْمِعَيْنِ وَثَمَانِمِائَةٍ، ثُمَّ غَيَّرَهُ مَرَّاتًا، وَلَمْ يَزَلْ يُحَرِّرُهُ، وَيَزِيدُ فِيهِ، وَيُنْقِصُ، إِلَى أَنْ تَوَفَّى»، هَكَذَا نَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ مَانِعٍ عَنْ نُسْخَةٍ لَهُ خَطِّئَةٍ، كَمَا فِي مُقَدِّمَتِهِ لَطَبِيعِ «الْفُرُوعِ» (١/١٣)، وَقَالَ أَيْضًا (١/٨): «وَمِنْهَا - مُؤَلَّفَاتُ الْمَرْذَاوِيِّ - «التَّنْقِيحُ»، مُجَلَّدٌ بَدِيعٌ، قَالَ فِي «شَرْحِ الْإِقْنَاعِ»: «لَمْ يُسَبِّقْ إِلَى نَظِيرِهِ»، وَقَالَ فِي «شَرْحِ الْمُتَنَهَى»: «صَحَّحَ فِيهِ مَا أَطْلَقَ فِي «الْمُقْنِعِ»، مِنَ الرُّوَايَتَيْنِ، أَوِ الرُّوَايَاتِ، وَمِنَ الْوُجْهَيْنِ،

أَوِ الْأَوْجِهَ، وَتَقَيَّدَ مَا أَخْلَلَ بِهِ مِنَ الشَّرُوطِ، وَفَسَّرَ مَا أُبْهِمَ فِيهِ مِنْ حُكْمٍ أَوْ لَفْظٍ، وَاسْتَنْتَى مِنْ عُمُومِهِ مَا هُوَ مُسْتَنْتَى عَلَى الْمَذْهَبِ؛ حَتَّى خَصَّائِصِهِ، وَقَيَّدَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِمَّا فِيهِ إِطْلَاقٌ، وَزَادَ مَسَائِلَ مُحَرَّرَةً مُصَحَّحَةً، فَصَارَ تَضَحُّيْحًا لِعَالِبِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ «انْتَهَى. وَنَحْوُهُ لَدَى ابْنِ بَذْرَانَ فِي «الْمَذْخَلِ» (٢٢٣).

□ أَمَّا «الْكَافِي».

فَهُوَ الْمَثْنُ الثَّلَاثُ لِلْمَوْفِقِ ابْنِ قُدَّامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَلْفَهُ لَمَنْ فَوْقَ الْمُتَوَسِّطَيْنِ مِنَ الطَّلَبَةِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا بَنَاهُ مُؤَلِّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى رِوَايَةِ وَاحِدَةٍ، ذَكَرَ فِي مَوَاضِعَ تَعَدَّدَ الرِّوَايَةِ، وَذَكَرَ كَثِيرًا مِنَ الْأَدِلَّةِ؛ لَيْسَمُو بِالطَّلَبَةِ إِلَى الِاجْتِهَادِ فِي الْمَذْهَبِ، بَلْ إِلَى مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ مِنَ الْمَذْهَبِ.

وَقَدْ تَمَيَّزَ هَذَا الْمَثْنُ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ مَثُونِ الْمَذْهَبِ بِسُهُولَةِ اللَّفْظِ، وَوُضُوحِ الْمَعْنَى، وَلَعَلَّهُ لِهَذَا لَمْ يَنْجِهْ أَحَدٌ مِنَ الْأَصْحَابِ لَشَرْحِهِ، وَإِنَّمَا اكْتَفَوْا بِنَظْمِهِ، وَاخْتِصَارِهِ، وَتَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِ، وَالتَّحْشِيَةِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَلِشَيْخِنَا مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَنِيَمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: شَرْحُ مَسْمُوعٍ عَلَى «الْكَافِي»، طُبِعَ بَعْضُهُ.

التَّاسِعُ: «المُحَرَّرُ فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ».
أَلْفُهُ مَجْدُ الدِّينِ أَبُو الْبَرَكَاتِ عَبْدُ السَّلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
(٦٥٢).

مَطْبُوعٌ، وَمَعَهُ: «النُّكْتُ وَالْفَوَائِدُ السَّيِّئَةُ عَلَى مُشْكِلِ الْمُحَرَّرِ لِمَجْدِ
الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ»، تَأَلَّفَ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ مُفْلِحِ الْحَنْبَلِيِّ الْمَقْدِسِيِّ،
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٦٣)، وَقَدْ طُبِعَ مُؤَخَّرًا فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ، بِتَحْقِيقِ
السَّيِّخِ عَبْدِ اللَّهِ التُّرْكِيِّ.
وَهُوَ عَلَى طَرِيقَةِ: «الْهِدَايَةِ» لِأَبِي الْخَطَّابِ، فَلْيَنْظُرْ مَا تَقَدَّمَ.

الْعَاشِرُ: «الْوَجِيزُ».

أَلْفُهُ سِرَاجُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَبِي السَّرِيِّ
الدُّجَيْلِيِّ - نِسْبَةً إِلَى «دُجَيْلٍ» نَهْرٍ بِبَغْدَادَ - الْبَغْدَادِيُّ (٧٣٢)، مِنْ
تَلَامِيذِ أَبِي الْحَجَّاجِ الْمِزِّيِّ.

وَقَدْ اعْتَمَدَ عُلَمَاءُ الْحَنَابِلَةِ كِتَابَهُ هَذَا: مَتَنَا مُهِمًّا فِي الْمَذْهَبِ.
وَطَرِيقَتُهُ فِيهِ: أَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى الرَّاجِحِ فِي الْمَذْهَبِ مِنَ الرُّوَايَاتِ
الْمَنْصُوصَةِ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، مَعَ سُهُولَةِ الْعِبَارَةِ، وَجَزَالَةِ اللَّفْظِ،
مُجَرَّدًا عَنِ الدَّلِيلِ وَالتَّغْلِيلِ، وَالْخِلَافِ، تَسْهِيلًا لِحِفْظِهِ، وَلِهَذَا أَتَى
عَلَيْهِ شَيْخُهُ قَاضِي الْعِرَاقِ، وَمُفَتِي الْأَفَاقِ: الزَّرِيرَانِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

مُحَمَّدٍ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٢٩)، فَقَالَ كَمَا فِي «ذَيْلِ الطَّبَقَاتِ» لِابْنِ رَجَبٍ (٢/٤١٧): «صَنَّفَ - الدُّجَيْنِيُّ - كِتَابَ «الْوَجِيزِ» فِي الْفِقْهِ، وَعَرَضَهُ عَلَى شَيْخِهِ الزَّرِيرَانِيِّ، فَمِمَّا كَتَبَهُ عَلَيْهِ: «الْفَيْتَةُ كِتَابًا وَجِيزًا كَمَا وَسَمَهُ، جَامِعًا لِمَسَائِلَ كَثِيرَةٍ، وَفَوَائِدَ غَزِيرَةٍ، قُلَّ أَنْ يَجْتَمَعَ مِثْلُهَا فِي أَمْثَالِهِ، أَوْ يَتَهَيَّأَ لِمُصَنِّفٍ أَنْ يَنْشُجَ عَلَى مِثَالِهِ».

الزَّرِيرَانِيُّ: بِالزَّيِّ الْمُعْجَمَةِ الْمُسَدَّدَةِ الْمَفْتُوحَةِ، ثُمَّ رَأَى مُهْمَلَةً مَكْسُورَةً، ثُمَّ يَاءٍ سَاكِنَةً، ثُمَّ رَأَى مُهْمَلَةً مَفْتُوحَةً، ثُمَّ أَلِفٍ، ثُمَّ نُونٍ مُوَحَّدَةٍ مَكْسُورَةٍ: نِسْبَةً إِلَى «زَّرِيرَانَ» قَرْيَةٍ قُرْبَ بَغْدَادَ، كَمَا فِي «مُعْجَمِ الْبُلْدَانِ» (٣/١٥٧).

□ وَلَهُ شُرُوحٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا:

١- «شَرْحُ الْوَجِيزِ» لِلزَّرَكَشِيِّ، شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّرَكَشِيِّ الْمِصْرِيِّ (٧٧٢)، شَرَحَ مِنْهُ قِطْعَةً مِنَ «الْعَتَقِ» إِلَى اثْنَاءِ «كِتَابِ الصَّدَاقِ».

٢- «شَرْحُ الْوَجِيزِ» لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ النَّابُلْسِيِّ الْمَقْدِسِيِّ، قَاضِي مَكَّةَ (٨٥٥)، شَرَحَهُ فِي خَمْسَةِ مُجَلَّدَاتٍ.

٣- «فَتْحُ الْمَلِكِ الْعَزِيزِ بِشَرْحِ الْوَجِيزِ» لَعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَيْثِيِّ الْبَغْدَادِيِّ (٩٠٠)، طُبِعَ فِي خَمْسَةِ مُجَلَّدَاتٍ، بِتَحْقِيقِ شَيْخِنَا عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ دُهَيْشٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

الْحَادِي عَشَرَ: «الْفُرُوع».

اللَّهُ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي مُحَمَّدُ بْنُ مُفْلِحِ بْنِ مُحَمَّدِ
ابْنِ مُفْرِجِ الرَّامِثِيِّ - نِسْبَةً إِلَى رَامِثٍ مِنْ عَمَلِ نَابُلُسٍ - الْمَقْدِسِيِّ،
ثُمَّ الدَّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ، رَأْسُ آلِ مُفْلِحٍ، وَعَمِيدُهُمْ، دَفِنُ الرُّوضَةِ
بِدِمَشْقٍ جِوَارِ الْمُوَفَّقِ ابْنِ قُدَامَةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٦٣)، وَهُوَ تَلْمِيزُ
الْإِثْمَةِ: الْمِزْيِ، وَابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَالذَّهَبِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَكَانَ تَزَوَّجَ ابْنَتَهُ الْجَمَالَ أَبِي الْمَحَاسَنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ
الْمَزْدَاوِيِّ (٧١٦)، صَاحِبِ كِتَابِ «كِفَايَةِ الْمُسْتَفْنِعِ لِأَدِلَّةِ الْمُفْنِعِ»،
قَالَ عَنْهُ شَيْخُهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «مَا أَنْتَ ابْنُ مُفْلِحٍ، بَلْ أَنْتَ
مُفْلِحٌ!»

وَكَانَ رَصِيفُهُ الشَّمْسُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوَزِيَّةِ يَزْجَعُ إِلَيْهِ فِي اخْتِيَارَاتِ
شَيْخَيْهِمَا ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ عَنْهُ: «مَا تَحْتَ قُبَّةِ الْفَلَكَ أَعْلَمُ
بِمَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنْ ابْنِ مُفْلِحٍ!»

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الْجَوْهَرِ الْمُنْضَدِّ» (١١٤): «وَيُقَالُ:
أَفْقُهُ أَصْحَابُ الشَّيْخِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: ابْنُ مُفْلِحٍ، صَاحِبُ «الْفُرُوعِ»،
وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَدِيثِ: ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي.

وَأَعْلَمُهُمْ بِأُصُولِ الدِّينِ، وَالطَّرِيقِ، الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ،
وَأَزْهَدُهُمْ: شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْقَيْمِ» انْتَهَى.

طُبِعَ كِتَابُ «الْفُرُوعِ»، وَمَعَهُ: «تَضَحِيحُ الْفُرُوعِ» لِمُحَقِّقِ الْمَذْهَبِ
عَلَاءِ الدِّينِ الْمَرْدَاوِيِّ، فِي أَحَدِ عَشَرَ مُجَلَّدًا، حَقَّقَهُ عَبْدُ اللَّهِ التُّرَيْكِيُّ،
وَجَمَاعَةٌ.

وَهَذَا الْكِتَابُ «الْفُرُوعُ» الْحَافِلُ: حَوَى مِنَ الْفُرُوعِ مَا بَهَرَ الْعُقُولَ
كَثْرَةً، وَتَحَرَّرَ، وَاسْتَدَلَّ لَا، وَتَغَلَّبَ، وَاتَّفَقَا، وَاخْتَلَفَا فِي الْمَذْهَبِ،
وَلِلْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ؛ حَتَّى صَارَ مَطْلَبًا لِأَهْلِ كُلِّ مَذْهَبٍ، وَعِنَايَةً فَائِقَةً
بِاخْتِارَاتِ شَيْخِهِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَتَلْمِيذِهِ ابْنِ الْقَيِّمِ.
وَلِنَصِّهِ عَلَى اخْتِارَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ اغْتِبَارًا مُرَجِّحًا عَلَى غَيْرِهِ عِنْدَ
عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ؛ لِشِدَّةِ عِنَايَتِهِ بِفَقْهِ شَيْخِهِ، رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي «الْجَوْهَرِ الْمُتَمَسِّدِ» (١١٣) عَنْ مَنْزِلَةِ
كِتَابِ «الْفُرُوعِ»: «هُوَ: مِكَنَسَةُ الْمَذْهَبِ، سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ شَيْخِنَا أَبِي
الْفَرَجِ، وَهُوَ كِتَابٌ جَلِيلُ الْقَدْرِ، عَظِيمُ النَّفْعِ، لِكِنَّهُ لَمْ يُبَيِّضْهُ؛ فَمِنْ ثَمَّ
كَانَ فِيهِ بَعْضُ أَمَّاكِنَ!».

وَأَبُو الْفَرَجِ: هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَبَّالُ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
(٨٦٦).

وَقَدْ حَرَّرَ مَوَاضِعَ تَبْيِيضِهِ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَمْدَانَ فِي «كَشْفِ
النَّقَابِ» (١٦٠)؛ حَيْثُ قَالَ: «رَأَيْتُ فِي بَعْضِ النُّسَخِ الْخَطِيئَةَ مِنْ
«الْفُرُوعِ»، أَنَّ الَّذِي بَيَّضَ الْمُؤَلَّفُ مِنْهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى بَابِ صِفَةِ الْحَجِّ
وَالْعُمْرَةِ، وَمِنْهُ إِلَى آخِرِهِ نُقِلَ مِنْ مُسَوَّدَتِهِ!

لَكِنْ قَدْ ذَكَرَ الْعَلَامَةُ الْقَاضِي عَلَاءُ الدِّينِ الْمَرْذَاوِيُّ فِي «تَضَحِيحِهِ» فِي الْكَلَامِ عَنْ تَبَرُّعَاتِ الْمَرِيضِ فِي مَسْأَلَةِ مَا إِذَا أُخْرِجَ الْمُتَبَرِّعُ بِهِ مَنْ لَا وِلَايَةَ لَهُ مِنْ مَالِهِ بِإِذْنِهِ: أَنَّهُ يُجْزَى، قَالَ الْمُصَحِّحُ: وَهِيَ آخِرُ مَسْأَلَةٍ يَبْضُهَا فِيهِ.

وَذَكَرَ الْحَجَّاءِيُّ فِي الظَّهَارِ مِنْ «حَاشِيَتِهِ عَلَى التَّنْفِيحِ»: أَنَّ الَّذِي لَمْ يُبْضِهُ الْمُصَنَّفُ مِنَ «الْفُرُوعِ» الْجُزْءِ الْآخِرِ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى.

وَمَسْأَلَةٌ تَخْدِيدِ انْتِهَاءِ مَوْضِعِ التَّبْيِضِ لَمْ تُحَرَّرْ بَعْدُ، فَلَعَلَّ اللَّهَ يُقَيِّضُ لَهَا مَنْ يُحَرِّرُهَا عَلَى الصَّوَابِ.

الثَّانِي عَشَرَ: «الْإِقْتِنَاعُ لَطَالِبِ الْإِنْتِفَاعِ».

الثَّلَاثَ عَشَرَ: «رَأَى الْمُسْتَفْتَى فِي اخْتِصَارِ الْمُقْنَعِ».

أَلْفَهَا شَرَفُ الدِّينِ أَبُو النَّجَّاءِ مُوسَى بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ سَالِمِ ابْنِ عَيْنَسَى الْحَجَّاءِ، الْمَقْدِسِيُّ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ الصَّالِحِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٦٨).

وَالْحَجَّاءِيُّ: بِفَتْحِ الْحَاءِ، نِسْبَةً إِلَى: حَاجَّةٍ مِنْ قُرَى نَابُلُسَ.

□ أَمَّا كِتَابُ: «الْإِقْتِنَاعُ لَطَالِبِ الْإِنْتِفَاعِ»، فَهُوَ مَطْبُوعٌ فِي أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ، حَقَّقَهُ عَبْدُ اللَّهِ التُّرْكِيُّ، وَجَمَاعَةٌ، وَقَدْ اسْتَمَدَهُ مُؤَلِّفُهُ مِنْ

كِتَابِ «الْمُسْتَوْعِبِ» لِلسَّامُرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦١٦)، السَّابِقِ ذِكْرُهُ.
 قَالَ ابْنُ بَذْرَانَ فِي «الْمَذْخَلِ» (٢١٨) عِنْدَ ذِكْرِ «الْمُسْتَوْعِبِ»:
 «وَقَدْ حَدَّثَنَا حَدَّثَهُ الشَّيْخُ مُوسَى الْحَجَّائِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْإِقْنَاعَ لَطَالِبِ
 الْإِنْتِفَاعِ». وَجَعَلَهُ مَادَّةَ كِتَابِهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ فِي خُطْبَتِهِ، لَكِنَّهُ عِنْدَ
 تَأْمُلِ الْكِتَابَيْنِ، يَبَيِّنُ ذَلِكَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى».

وَقَالَ أَيْضًا بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ كِتَابَ «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِلْفُتُوْحِيِّ (٩٧٢):
 «وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ مُوسَى الْحَجَّائِيُّ (٩٦٨)، أَلَفَ كِتَابَهُ «الْإِقْنَاعَ»،
 وَحَدَّثَنَا بِهِ حَدَّثَ صَاحِبِ «الْمُسْتَوْعِبِ»، بَلْ أَخَذَ مُعْظَمَ كِتَابِهِ مِنْهُ، وَمِنْ
 «الْمُحَرَّرِ»، وَ«الْفُرُوعِ»، وَ«الْمُقْنِعِ»، وَجَعَلَهُ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ، فَصَارَ
 مَعْمُولَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ، وَعَلَى شَرْحِهِمَا» انْتَهَى.

وَلِكِتَابِ «الْإِقْنَاعِ» شَرْحٌ وَاحِدٌ:
 «كَشَافُ الْقِنَاعِ عَنِ الْإِقْنَاعِ» أَلَفَهُ مُحَقِّقُ الْمَذْهَبِ الشَّيْخُ مَنْصُورُ
 بْنُ يُونُسَ الْبُهْوتِيُّ (١٠٥١).

وَالْبُهْوتِيُّ فِي هَذَا الشَّرْحِ، سَارَ عَلَى طَرِيقَةِ الْبُزْهَانِ ابْنِ مُفْلِحٍ
 (٨٨٤) فِي كِتَابِهِ «الْمُبْدَعِ شَرْحُ الْمُقْنِعِ»؛ حَيْثُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْخِلَافِ
 الْعَالِي إِلَّا نَادِرًا، وَسَلَكَ فِيهِ مَسَلَكَ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْمَذْهَبِ، وَمِنْهُ
 اسْتَمَدَّ الْبُهْوتِيُّ شَرْحَهُ «كَشَافُ الْقِنَاعِ».

قَالَ السَّفَّارِينِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١١٨٨): «هُوَ أَحْسَنُ شُرُوحِهِ».

طُبِعَ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مُجَلَّدًا، حَقَّقَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ،
بِإِشْرَافِ لَجْنَةٍ فِي وَزَارَةِ الْعَدْلِ.

□ وَأَمَّا كِتَابُ «زَادِ الْمُتَفَنِّعِ فِي اخْتِصَارِ الْمُفَنِّعِ»، فَهُوَ الْمَثْنُ الَّذِي
صَارَ فِي دَارِ الْحَنَابِلَةِ «جَزِيرَةَ الْعَرَبِ»، لِاسْمِهَا الذِّيارِ التَّجْدِيدِ مِنْهَا:
أَصْلًا فِي دِرَاسَةِ الْمَذْهَبِ، وَمِفْتَاحًا لِلطَّلَبِ، فَاشْتَغَلَ بِهِ النَّاسُ: قِرَاءَةً،
وَإِقْرَاءً، وَحِفْظًا، وَتَلْقِينًا، وَشَرْحًا فِي حِلَقِ الْمَسَاجِدِ،
وَفِي الْجَامِعَاتِ وَالْمَعَاهِدِ النَّظَامِيَّةِ؛ حَتَّى كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَشْرَحُهُ
بِفَتْةٍ الْعِبَارَةِ فَقَطُّ لِلْمُبْتَدِئِينَ، وَيَذَرُ الدَّلِيلَ لِلْمُتَوَسِّطِينَ، وَلَمَنْ بَعْدَهُمْ:
يَذْكُرُ ذَلِكَ مَعَ الْخِلَافِ فِي الْمَذْهَبِ، وَالْخِلَافِ الْعَالِي.

وَلِنَبْضِهِمْ:

مَثْنُ زَادٍ وَبُلُوغٍ كَافِيَانِ فِي بُلُوغٍ

أَيُّ: «زَادُ الْمُتَفَنِّعِ» فِي الْفِقْهِ، وَ«بُلُوغُ الْمَرَامِ» فِي الْحَدِيثِ.

وَلَمْ يُؤَلَّفْ بَعْدَهُ مَثْنٌ مُنْبَعٌّ بِالْمَسَائِلِ، وَالْمُهِمَّاتِ مِثْلُهُ، بَلَّغَ أَنْ
يَفُوقَهُ فِي كَثَرَتِهَا، وَاخْتِرَانِهَا؛ حَتَّى قِيلَ: إِنَّ مَسَائِلَهُ بِالنَّصِّ وَالْمَنْطُوقِ
نَحْوُ ثَلَاثَةِ آلَافِ مَسْأَلَةٍ، وَنَحْوَهَا فِي الْإِيمَانِ وَالْمَفْهُومِ، الْجَمِيعُ نَحْوُ
سِتَّةِ آلَافِ مَسْأَلَةٍ.

وَقَدْ طُبِعَ «الرَّادُّ» فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ، تَحْقِيقُ أَخِي الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ
الْهَنْدَانِ.

□ وَلَهُ شُرُوحٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا:

١- «الرَّوْضُ الْمُرْبِعُ شَرْحُ زَادِ الْمُسْتَفْنَعِ» لِمُحَقِّقِ الْمَذْهَبِ مَنْصُورِ
بْنِ يُوسُفَ الْبُهَوْتِيِّ (١٠٥١)، وَقَدْ طُبِعَ مَرَارًا فِي مُجَلَّدٍ، وَبَحَاشِيَةٍ
الْعَنْقَرِيِّ وَتَلْمِيذِهِ فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ، وَطُبِعَ بِحَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ فِي سَبْعَةِ
مُجَلَّدَاتٍ كِبَارٍ، بِتَحْقِيقِ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَبْرِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَطُبِعَ أَيْضًا «الرَّوْضُ» فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مُجَلَّدًا، بِتَحْقِيقِ عَبْدِ اللَّهِ
الطَّيَّارِ وَآخَرِينَ، وَطُبِعَ مُؤَخَّرًا فِي مُجَلَّدَيْنِ، بِإِشْرَافِ مُحَمَّدٍ يُسْرِي
وَآخَرِينَ، وَالكِتَابُ لَمْ يَزَلْ فِي حَاجَةٍ إِلَى تَحْقِيقِ عِلْمِيِّ يَلْتِقُ بِمَكَانَتِهِ
الْفَقْهِيَّةِ!

وَمَعَ هَذَا؛ فَإِنَّ طَبْعَةَ حَاشِيَةِ ابْنِ قَاسِمٍ، بِتَحْقِيقِ شَيْخِنَا الْجَبْرِينِ،
لَهَا مِنْ أَجُودِ الطَّبَعَاتِ وَاتَّقَنَهَا، وَقَدْ عَارَضْتُهَا بِغَيْرِهَا مِنَ الطَّبَعَاتِ،
فَوَجَدْتُهَا عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ، ثُمَّ يَتْلُوهَا طَبْعَةُ دَارِ الْبَيْسَرِ.

٢ «السَّلْسِلَةُ فِي مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ»، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ حَاشِيَةٍ عَلَى
«زَادِ الْمُسْتَفْنَعِ» لِلشَّيْخِ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَلِيْهِيِّ.

٣ «الشَّرْحُ الْمُمْنَعُ شَرْحُ زَادِ الْمُسْتَفْنَعِ» لِشَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ الْفَقِيهِ
مُحَمَّدِ الْعُثَيْمِينِ، فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مُجَلَّدًا.

٤- «الشَّرْحُ الْمُخْتَصَرُّ عَلَى مَثْنِ زَادِ الْمُسْتَفْنِعِ» لِشَيْخِنَا صَالِحِ بْنِ قُوزَانَ الْقُوزَانِ، طُبِعَ فِي أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ.
وَهُنَاكَ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ «الزَّادِ»، وَغَيْرِهِ:

٥- «قَصْدُ السَّبِيلِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الزَّادِ وَالذَّلِيلِ» لَعَبْدِ اللَّهِ حَامِدِ آلِ بَكْرٍ، فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ؛ حَيْثُ جَمَعَ صَاحِبُهُ بَيْنَ كِتَابِ «زَادِ الْمُسْتَفْنِعِ» لِلْحَجَاوِيِّ، وَبَيْنَ «ذَلِيلِ الطَّلَبِ» لِمِرْعِيٍّ، وَهُوَ تَصْنِيفٌ بَدِيعٌ، قَدْ حَقَّقَ جَمْعَهُ، وَجَوَّدَ سَبْكَهُ.

الرَّابِعَ عَشَرَ: «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ فِي جَمْعِ الْمُفْنِعِ مَعَ التَّنْفِيعِ وَزِيَادَاتِ».

أَلْفُهُ أَبُو بَكْرٍ تَقِيُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَامَةِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْفُتُوخِيُّ الْمِصْرِيُّ، الشَّهِيرُ بِابْنِ النَّجَّارِ (٩٧٢).
وَالْفُتُوخِيُّ: نِسْبَةً إِلَى بَابِ الْفُتُوحِ بِالْقَاهِرَةِ.

أَلْفَ كِتَابَهُ هَذَا فِي الشَّامِ بَعْدَ رِحْلَتِهِ إِلَيْهَا، ثُمَّ عَادَ إِلَى مِصْرَ بَعْدَ أَنْ حَرَّرَ مَسَائِلَهُ عَلَى الرَّاجِحِ مِنَ الْمَذْهَبِ.

وَهَذَا الْكِتَابُ اعْتَمَدَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنْ عَصْرِِ الْمُؤَلِّفِ؛ حَتَّى كَانَ وَالِدُ الْمُؤَلِّفِ يَقْرُؤُهُ لِلطُّلَابِ، وَيُثْنِي عَلَيْهِ، وَكَادَ الْكِتَابُ لَشُهْرَتِهِ يُنْسَبِي مَا قَبْلَهُ مِنْ مُتُونِ الْمَذْهَبِ الْمُطَوَّلَةِ، فَعَكَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ: شَرَحًا،

وَتَحْشِيَّةً، واختصارًا، وجمعًا له مع غيره.

وهو كسابقه: «الإقناع» عليه مدارُ الفُتْيَا، ومَرْجِعُ الْقَضَاءِ، فإذا اختلفا رَجَعَ الْأَصْحَابُ إِلَى «عَايَةِ الْمُتَهَيِّ»، كما مرَّ معنا.

قَالَ ابْنُ بَدْرَانَ فِي «الْمَدْخَلِ» (٢٢١): «وَقَدْ عَكَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَهَجَرُوا مَا سِوَاهُ مِنْ كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ كَسَلًا مِنْهُمْ، وَنِسْيَانًا لِمَقَاصِدِ عُلَمَاءِ هَذَا الْمَذْهَبِ».

أَي: فِي تَصَانِيفِهِمُ الَّتِي أَلْفَوْهَا عَلَى طَبَقَاتِ الْمُتَعَلِّمِينَ، كَمَا فَعَلَ ابْنُ قُدَّامَةَ فِي كُتُبِهِ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

□ وَلِكِتَابِ «مُتَهَيِّ الْإِرَادَاتِ» شُرُوحٌ كَثِيرَةٌ، فَكَانَ مِنْ أَهَمِّهَا: شُرُوحُ خَمْسَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهُمْ:

الْمُؤَلِّفُ، وَتَلْمِيزُهُ تَاجُ الدِّينِ الْبُهْوتِيُّ، وَالشَّيْخُ مَنْصُورُ الْبُهْوتِيُّ، وَتَلْمِيزُهُ الْعَوْفِيُّ، وَهِيَ كَالْآتِي:

١- «شَرْحُ مُتَهَيِّ الْإِرَادَاتِ» لِلْمُؤَلِّفِ الْفُتُووحِيِّ (٩٧٢).

وَيُطْلَقُ عَلَى شَرْحِهِ اسْمُ: «مَعَوْنَةِ أَوْلِي النَّهْيِ»، وَلَمْ يَتَحَرَّزْ وَاضِعُ هَذَا الْأِسْمِ.

وَعَالِبُ اسْتِمْدَادِهِ مِنَ «الْفُرُوعِ» لِابْنِ مُفْلِحٍ.

حُقِّقَ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ، وَقَدْ طُبِعَ بِنَفْضِهِ.
ثُمَّ طَبَعَهُ شَيْخُنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ ذَهَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي اثْنَيْ عَشَرَ
مُجَلَّدًا.

٢- «شَرْحُ مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِمَنْصُورِ الْبُهْوتِيِّ (١٠٥١)، وَقَدْ
اسْتَمَدَّ شَرْحَهُ هَذَا مِنْ شَرْحِ الْفُتُوْحِيِّ الْمَذْكُورِ، وَمِنْ كِتَابِهِ هُوَ «كَشَافُ
الْفِتَاكِ»، حُقِّقَ رَسَائِلَ عِلْمِيَّتِهِ، وَلَمْ يُطْبَعْ، وَحَقَّقَهُ أَيْضًا عَبْدُ اللَّهِ التَّرَكِي،
فِي سَبْعَةِ مُجَلَّدَاتٍ.

الْخَامِسَ عَشَرَ: «التَّوْضِيحُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُفْنَعِ وَالتَّنْقِيحِ».
أَلْفُهُ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الشُّوَيْكِيِّ (٩٣٩)، طُبِعَ
فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ، بِتَحْقِيقِ نَاصِرِ الْمِثْمَانِ.

السَّادِسَ عَشَرَ: «مُغْنِي ذَوِي الْأَفْهَامِ عَنِ الْكُتُبِ الْكَثِيرَةِ فِي الْأَحْكَامِ».
أَلْفُهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي، الشَّهْرِبَرْ «ابْنُ الْمَبْرَدِ»، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٠٩)،
تَحْقِيقُ أَشْرَفِ بْنِ عَبْدِ الْمُقْصُودِ، وَالْكِتَابُ يَخْتَاجُ إِلَى تَحْقِيقٍ عِلْمِيٍّ.
وَلِلْكِتَابِ شُرُوحٌ، مِنْهَا:

١- «شَرْحُ مُغْنِي ذَوِي الْأَفْهَامِ عَنِ الْكُتُبِ الْكَثِيرَةِ فِي الْأَحْكَامِ»

مُؤَلَّفَهُمَا ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي، شَرَعَ فِي شَرْحِهِ، وَبَلَغَ مِنْهُ وَعِشْرِينَ مُجَلَّدًا، وَلَوْ كَمُلَ لَبَلَغَ ثَلَاثَمِائَةَ مُجَلَّدٍ، قَالَهُ ابْنُ طُولُونٍ، كَمَا فِي «السُّحُبِ الْوَابِلَةِ» (١١٦٨/٣).

٢- «غَايَةُ الْمَرَامِ شَرْحُ مُغْنِي ذَوِي الْأَفْهَامِ» لِلْعَبْدِ الْمُحْسِنِ الْعُبَيْدِي، طُبِعَ مِنْهُ سَبْعَةُ مُجَلَّدَاتٍ، وَصَلَ فِيهِ إِلَى آخِرِ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ، وَمَا زَالَ يَفْعَلُ فِي شَرْحِهِ.

السَّابِعُ عَشَرَ: «التَّسْهِيلُ فِي الْفِقْهِ».

أَلْفُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بَذَرَ الدِّينَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَغْلِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٧٨)، فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ، حَقَّقَهُ عَبْدُ اللَّهِ الطَّيَّارُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ.

وَلَهُ شَرْحٌ بِاسْمِهِ: «فِقْهُ الدَّلِيلِ شَرْحُ التَّسْهِيلِ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ الْفُوزَّانِ فِي خَمْسَةِ مُجَلَّدَاتٍ، وَشَرْحُهُ هَذَا: سَهْلٌ مُحَرَّرٌ، فِيهِ عِنَايَةٌ بِالذَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ، مَعَ تَضَمُّنِهِ كَثِيرًا مِنْ اخْتِيزَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، فَهُوَ عَلَى صِغَرِهِ لَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ طَالِبُ الْعِلْمِ.

الثَّامِنُ عَشَرَ: «التَّنْزِيحُ الْمُشْبِعُ فِي تَحْرِيرِ أَحْكَامِ الْمُفْنَعِ».

أَلْفُهُ عَلَاءُ الدِّينِ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْدَاوِيُّ،

الْمُتَوَفَّى سَنَةً (٨٨٥).

طُبِعَ فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ، تَحْقِيقُ نَاصِرِ السَّلَامَةِ، وَالكِتَابُ لَمْ يَزَلْ فِي حَاجَةٍ لَتَحْقِيقِ عِلْمِيٍّ.

التَّاسِعَ عَشَرَ: «دَلِيلُ الطَّالِبِ لِتَلِيلِ الْمَطَالِبِ».

الْعِشْرُونَ: «غَايَةُ الْمُتَنَهَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِقْنَاعِ وَالْمُتَنَهَى».
الْفَهْمَا الشَّيْخُ الْفَقِيهُ مَرْعِيُّ بْنُ يُوسُفَ الْكَرْمِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةً (١٠٣٣).

□ أَمَّا كِتَابُ: «دَلِيلُ الطَّالِبِ لِتَلِيلِ الْمَطَالِبِ»، فَقَدْ طُبِعَ فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ، تَحْقِيقُ نَظِيرِ الْفَرِيَابِيِّ، وَلَهُ تَحْقِيقُ آخَرُ لِأَحْمَدَ الْجَمَازِ.
وَقَدْ اخْتَصَرَ بِهِ كِتَابُ «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِابْنِ النَّجَّارِ الْفَتْوَحِيِّ.
وَقَدْ وَرَى بِهِ فِي خُطْبَةِ كِتَابِهِ، فَقَالَ: «... وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْمُبِينُ لِأَحْكَامِ شَرَائِعِ الدِّينِ، الْفَائِزُ بِمُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ مِنْ رَبِّهِ...».

وَهُوَ يَتَمَيَّزُ عَلَى «زَادِ الْمُسْتَغْنِعِ» بِأَنَّهُ أَسْهَلَ مِنْهُ عِبَارَةً، وَأَخَفَ تَعْقِيدًا؛ وَلِهَذَا كَانَ هُوَ الْمَثْنُ الْمُعْتَمَدُ فِي طَبَقَتِهِ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ، عِنْدَ عُلَمَاءِ الشَّامِ، وَالْقَصِينِ، عَلَى خِلَافِ مَا جَرَى عَلَيْهِ عَامَّةُ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ

مِنَ الْعِنَايَةِ بِكِتَابِ «زَادِ الْمُتَمِّدِ»، وَتَفْضِيلِهِ عَلَيْهِ لَكَثْرَةِ مَسَائِلِهِ.
قَالَ فِيهِ عَبْدُ السَّلَامِ الشَّطِّي الْحَبْلِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٢٩٥)
رَحِمَهُ اللَّهُ:

يَأْمَنُ يَرُومُ بِفِقْهِهِ فِي الدِّينِ نَيْلَ مَطَالِبِ
أَقْرَأَ الشَّرْحَ الْمُتَهَيَّ وَاحْفَظْ دَلِيلَ الطَّالِبِ
وَقَدْ اغْتَنَى بِهِ الْأَصْحَابُ: شَرْحًا، وَتَحْشِيَةً، وَنُظْمًا، كَالآتِي:
□ وَلَهُ شُرُوحٌ، مِنْهَا:

١- «نَيْلُ الْمَارِبِ بِشَرْحِ دَلِيلِ الطَّالِبِ» لِلْفَقِيهِ الْفَرَضِيِّ عَبْدِ الْقَادِرِ
بْنِ عُمَرَ التَّلْغَلِيِّ الشَّيْبَانِيِّ (١١٣٥)، طُبِعَ فِي مُجَلَّدَيْنِ، بِتَحْقِيقِ مُحَمَّدٍ
سُلَيْمَانَ الْأَشْقَرِ.

قَالَ ابْنُ بَدْرَانَ فِي «الْمَدْخَلِ» (٤٤٢): «غَيْرُ مُحَرَّرٍ، وَلَيْسَ بِوَافٍ
بِمَقْصُودِ الْمُتَمِّدِ».

وَذَكَرَ صَاحِبُ «الشُّعْبِ الْوَابِلَةِ» فِي إِجَازَتِهِ لِمُصْطَفَى بْنِ خَلِيلٍ
التُّونِسِيِّ لَمَّا ذَكَرَ لَهُ بَعْضَ الْكُتُبِ الْمَعُولِ عَلَيْهَا عِنْدَ الْأَصْحَابِ، قَالَ:
«وَكَذَلِكَ يُعْتَمَدُ عَلَى «دَلِيلِ الطَّالِبِ»، وَشَرْحِهِ؛ فَإِنَّهُ خُلَاصَةٌ صَحِيحِ
الْمَذْهَبِ» انْتَهَى.

يَقْصِدُ بِالشَّرْحِ هُنَا: «نَيْلَ الْمَارِبِ» لِلتَّلْغَلِيِّ، ذَكَرَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ

حَمْدَانَ فِي «كَشَفِ الثَّقَابِ» (٩٠).

وَقَالَ السَّفَارِينِيُّ فِي «تَيْبِهِ» (١٧٢) عِنْدَ تَرْجُمَتِهِ لَشَيْخِهِ الثَّغَلْبِي: إِنَّهُ لَمْ يُصَنَّفْ سِوَى «شَرْحِ الدَّلِيلِ»، وَذَكَرَ أَنَّهُ ذَاكِرُهُ فِي عِدَّةٍ مَبَاحِثَ مِنْهُ، فَمِنْهَا مَا رَجَعَ عَنْهَا، وَمِنْهَا مَا لَمْ يَرْجَعْ؛ لَوْجُودِ الْأُصُولِ الَّتِي نَقَلَ مِنْهَا، ائْتَهَى، وَأَنْظَرَ: «كَشَفَ الثَّقَابِ» (٢٧٩) لابنِ حَمْدَانَ.

٢- «فَتْحُ وَهَابِ الْمَارِبِ عَلَى دَلِيلِ الطَّالِبِ» لِلْفَقِيهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَوْضِ الْمُرْدَاوِيِّ (١١٠٥) تَقْرِيبًا، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ حَاشِيَةِ نَفِيسَةٍ، طُبِعَ فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ، بِتَحْقِيقِ أَحْمَدَ الْجَمَّازِ.

٣- «مَسَلُّكَ الرَّاغِبِ لَشَرْحِ دَلِيلِ الطَّالِبِ» لِلْفَقِيهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْعَوْفِيِّ الصَّالِحِيِّ (١٠٩٤)، طُبِعَ مِنْهُ مُجَلَّدَانِ، رَسَائِلَ عِلْمِيَّةٍ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ، حَقَّقَ أَوَّلَ الْكِتَابِ إِلَى نِهَآيَةِ كِتَابِ الْاِغْتِكَافِ: عَبْدُ الْعَزِيزِ الْهَرَّانِيُّ، وَحَقَّقَهُ مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ إِلَى نِهَآيَةِ كِتَابِ الْحَجَرِ: عَبْدُ الْقَادِرِ إِذْرِيسَ.

٤- «مَنَارُ السَّبِيلِ فِي شَرْحِ الدَّلِيلِ» لِلْفَقِيهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَالِمٍ بْنِ ضَوْيَانَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٣٥٣)، وَهُوَ شَرْحٌ جَيِّدٌ، سَهْلٌ الْعِبَارَةِ، قَوِيٌّ الْمَنْزَعِ، كُلُّ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى كَثْرَةِ اسْتِدْلَالِيهِ بِالشَّنَةِ، وَذِكْرِهِ لِاخْتِيَارَاتِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، طُبِعَ فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ، بِتَحْقِيقِ أَبِي فُتَيْبَةَ نَظِيرِ الْفَرِيَّابِيِّ.

وَقَدْ خَرَجَ أَحَادِيثُهُ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ، شَامَةً الشَّامِ مُحَدَّثُ الْعَصْرِ:
نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ: بـ «إِزْوَاءِ الْعَلِيلِ
فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ مَنَارِ السَّبِيلِ»، فِي تِسْعَةِ مَجَلَّدَاتٍ.

□ وَأَمَّا كِتَابُ: «غَايَةِ الْمُتَنَهَى فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِفْتَاءِ وَالْمُتَنَهَى»،
فَقَدْ جَمَعَ فِيهِ مُؤَلَّفُهُ بَيْنَ كِتَابَيْنِ عَظِيمَيْنِ، عَلَيْهِمَا مَدَارُ الْفَنَاءِ وَالْقَضَاءِ
عِنْدَ الْأَصْحَابِ مُنْذُ تَأَلَّفَ فِيهِمَا فِي الْقَرْنِ الْعَاشِرِ؛ حَتَّى عَصَرْنَا، هُمَا:
«الْإِفْتَاءُ» لِلْحَجَّائِيِّ (٩٦٨)، وَ«مُتَنَهَى الْإِرَادَاتِ» لِابْنِ النَّجَّارِ
الْفُتُوخِيِّ (٩٧٢)، وَقَدْ مَرَّ مَعَنَا الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا.

مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ هُمَا مِنْ أَجْمَعَ كُتُبِ الْمَثُونِ الْفَقْهِيَّةِ
فِي ذِكْرِ الْفُرُوعِ الْكَثِيرَةِ الْمَشْهُورَةِ فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ السَّابِقَةِ لَهُمَا، مَعَ
مَا فِيهِمَا مِنَ التَّرْجِيحِ، وَالتَّحْقِيقِ، وَلِهَذَا أَقْبَلَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ
بِالْشُّرْحِ وَالزُّوَادِ، لِكُنْهَ لَمْ يَكْمُلْ مِنَ الشُّرُوحِ لَهُ إِلَّا شَرْحُ الرَّحْبَانِيِّ
فِي كِتَابِهِ «مَطَالِبِ أَوْلَى الثَّمَنِ»، وَلَمْ يُطْبِعْ غَيْرُهُ أَيْضًا.

وَقَدْ قَالَ السَّفَّارِينِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْهُ: «عَلَيْكَ بِمَا فِي «الْإِفْتَاءِ»،
وَالْمُتَنَهَى»؛ فَإِذَا اخْتَلَفَا فَاَنْظُرْ مَا يُرْجِّحُهُ صَاحِبُ «غَايَةِ الْمُتَنَهَى»
انْتَهَى.

وَمَا قَالَهُ السَّفَّارِينِيُّ: هُوَ الرَّاجِعُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّاجِحِ

مِنَ الْخِلَافِ.

وَقَدْ طُبِعَ كِتَابُ «غَايَةِ الْمُتَنَهَى» فِي مُجَلَّدَيْنِ بِتَحْقِيقِ يَاسِرِ
الْمَزْرُوعِيِّ، وَزَائِدِ الرُّومِيِّ.

وَقَدْ خَرَجَ مُؤَخَّرًا كِتَابُ عَزِيزِ الْمَطْلَبِ، بِاسْمِ: «تَحْقِيقِ الْمُتَنَهَى فِي
الْمَسَائِلِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا الْإِفْتَاءُ وَالْمُتَنَهَى» لِعَبْدِ الْعَزِيزِ الْحَجِيلَانِ،
فِي مُجَلَّدٍ لَطِيفٍ، وَفِيهِ قَوَائِدُ قَلِيلَةٌ ذَكَرَ بَعْضُهَا الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ
حَمْدَانَ فِي «كُشْفِ الثَّقَابِ» (٤٠).

□ وَمِنْ أَهَمِّ شُرُوحِ «غَايَةِ الْمُتَنَهَى»، وَأَفْضَلِهَا، وَأَكْمَلُهَا:

١- «مَطَالِبُ أُولَى النُّهَى فِي شَرْحِ غَايَةِ الْمُتَنَهَى» لِلْفَقِيهِ مُصْطَفَى
الشُّيُوطِيِّ الرَّحْمَنِ (١٢٤٠)، طُبِعَ فِي سِتَّةِ مُجَلَّدَاتٍ.

قَالَ ابْنُ بَذْرَانَ فِي «الْمَدْخَلِ» (٤٤٥): «ثُمَّ تَلَاهُمَا الْعَلَامَةُ الْفَقِيهُ
الشَّيْخُ مُصْطَفَى بْنُ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ الشُّيُوطِيِّ الرَّحْمَنِ... فَأَبْتَدَأَ
بِشَرْحِ الْكِتَابِ مِنْ أَوَّلِهِ حَتَّى آتَمَّهُ فِي خَمْسَةِ مُجَلَّدَاتٍ بِحُطٍّ، لِكِنَّةِ
فِي شَرْحِهِ هَذَا يَأْتِي إِلَى الْمَسْأَلَةِ مِنَ «الْمُتَنَهَى»، فَيَنْقُلُ عِبَارَةً شَرْحَهَا
لِلشَّيْخِ مَنْصُورٍ إِلَى الْمَسْأَلَةِ مِنَ «الْإِفْتَاءِ»، فَيَنْقُلُ عِبَارَةً شَرْحَهَا أَيْضًا،
فَكَأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الشَّرْحَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَصَرُّفٍ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى اتِّجَاهِهِ لَمْ
يُحَقِّقْهُ بَلْ قُصَارَى أَمْرِهِ أَنَّهُ يَقُولُ: لَمْ أَجِدْهُ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ، ثُمَّ
تَلَاهُ تَلْمِيزُهُ شَيْخَ مَسَائِدِنَا الْعَلَامَةَ الشَّيْخَ حَسَنَ بْنَ عَمَرَ بْنِ مَعْرُوفٍ

ابن عبد الله بن مصطفى ابن الشيخ شطّا، المتوفى سنة أربع وسبعين ومائتين وألف» انتهى.

٢ «بُغْيَةُ أُولِي النُّهَى شَرْحُ غَايَةِ الْمُنتَهَى» لعبد الحي بن أحمد الدمشقي، الشهير بـ «ابن العماد» (١٠٨٩)، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يُكْمَلْهُ!

قَالَ عَنْهُ الْمُحِبِّي فِي «الْخُلَاصَةِ» (٣٤٠ / ٢): «حَرَزَهُ تَحْرِيرًا أَيْتَقًا»، وَنَقَلَ ذَلِكَ الشُّطِّي فِي «مُخْتَصَرِ الطَّبَقَاتِ» (١٢٤)، ثُمَّ قَالَ: «وَصَلَ فِيهِ إِلَى بَابِ الْوَكَالَةِ فَقَطَّ، فَيَالِ لَاسَفٍ!».

ثُمَّ اكْتَمَلَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجُرَاعِيُّ (١٢٠٢)، مِنْ كِتَابِ الْوَكَالَةِ إِلَى كِتَابِ النِّكَاحِ.

قَالَ ابْنُ بَدْرَانَ فِي «الْمَدْخَلِ» (٤٤٥): «شَرَحَهُ شَرْحًا لَطِيفًا، دَلَّ عَلَى فِقْهِهِ، وَجُودَةِ قَلَمِهِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُتِمَّهُ، ثُمَّ ذَبَّلَ عَلَى شَرْحِهِ هَذَا الْعَلَامَةُ الْجُرَاعِيُّ، فَوَصَلَ إِلَى بَابِ الْوَكَالَةِ، ثُمَّ اخْتَرَمَتْهُ الْمَيِّتَةُ»، بَلْ وَصَلَ فِيهِ إِلَى النِّكَاحِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي نُسْخَتِهِ الْمَخْطُوطَةِ، فَلَعَلَّ ابْنَ بَدْرَانَ يَقْصِدُ شَرْحَ ابْنِ الْعِمَادِ، وَهُوَ كَذَلِكَ!

وَالْكِتَابُ حَقَّقَ أَكْثَرُهُ فِي رَسَائِلَ جَامِعِيَّةٍ فِي مَعْهَدِ الْقَضَاءِ الْعَالِيِّ النَّائِبِ لَجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ.

الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ: «عُمْدَةُ الطَّالِبِ لِتَلِيلِ الْمَارِبِ».

أَلْفُهُ مُحَقِّقُ الْمَذْهَبِ الشَّيْخُ مَنْصُورُ بْنُ يُونُسَ الْبُهْوتِيُّ (١٠٥١)،
فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ، بِتَحْقِيقِ مُطَّلِقِ الْجَاسِرِ.

قَالَ عَنْهُ ابْنُ بَدْرَانَ «الْمَذْخُلُ» (٤٤٦): «مُخْتَصَرٌ لَطِيفٌ لِلشَّيْخِ
مَنْصُورِ الْبُهْوتِيِّ؛ وَضَعَهُ لِلْمُبْتَدِئِينَ».

ويعتبر هذا المختصر من أهم مختصرات المذهب عند
المتأخرين؛ حيث يعتبر من آخر ما صنفه البهوتي، فإن بين تصنيف هذا
الكتاب وبين وفاة البهوتي سبعة أشهر فقط، أي أنه صنفه بعد أن شرح
كتب المذهب المعتمدة، وهذا مما يزيد من أهمية «عمدة الطالب»،
ويقوي ما أخذه الفقهي بين كتب مختصرات المتون الحنبلية.

ويشهد لهذا؛ ما ذكره ابنُ بَدْرَانَ عنه في «الْمَذْخُلِ» (٤٨٨):
«فَالْوَاجِبُ الدِّيْنِي عَلَى الْمُعَلِّمِ إِذَا أَرَادَ إِقْرَاءَ الْمُتَبَدِّئِينَ أَنْ يُقَرِّئَهُمْ أَوَّلًا
كِتَابَ «أَخْصَرَ الْمُخْتَصَرَاتِ»، أَوْ «الْعُمْدَةِ» لِلشَّيْخِ مَنْصُورٍ مَتْنًا إِنْ كَانَ
حَبِيبِيًّا».

وَلَهُ شَرْحٌ وَاحِدٌ:

- «هِدَايَةُ الرَّاعِبِ بِشَرْحِ عُمْدَةِ الطَّالِبِ» لِلشَّيْخِ غُثْمَانَ بْنِ قَانِدٍ
النَّجْدِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٠٩٧)، وَهُوَ شَرْحٌ مُفِيدٌ مَسْبُوكٌ سَبْكَ
حَسَنًا، حَرَّرَهُ تَحْرِيرًا نَفِيسًا، فَصَّارَ مِنْ أَنْفَسِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ مَا

ذَكَرَهُ عَنْهُ ابْنُ بَدْرَانَ فِي «الْمَذْخَلِ» (٤٤٦)، وَابْنُ حُمَيْدٍ فِي «السُّحُبِ الْوَابِلَةِ» (٦٩٧/٢)، حَقَّقَهُ عَبْدُ اللَّهِ التُّرْكِيُّ، وَمُحَمَّدُ مُعْتَزْ كَرِيم الدِّينِ، فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ، مَعَ حَاشِيَتِهِ: «فَتَحِ مَوْلَى الْمَوَاهِبِ عَلَى هِدَايَةِ الرَّائِبِ» لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَوْضِ الْمَرْذَاوِيِّ (١١٠٥)، وَقَدْ طُبِعَ مِنَ الْحَاشِيَةِ الْجُزْءُ الْمَوْجُودُ فَقَطُّ، الَّذِي يَنْتَهِي عِنْدَ أَوَّلِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ، وَفِي حَاشِيَتِهِ جُنُوحٌ عَنْ مَنَهِجِ السَّلَفِ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ، كَانَ وَاجِبًا عَلَى الْمُحَقِّقِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ أَنْ يَسْتَذِرْكُوهَا فِي الطَّبَعَاتِ الْجَدِيدَةِ.

وَلِلشَّرْحِ هَذَا مُخْتَصَرٌّ وَاحِدٌ:

- «نَيْلُ الْمَارِبِ فِي تَهْذِيبِ شَرْحِ عُمْدَةِ الطَّالِبِ» لِشَيْخِنَا الْفَقِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَسَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٤٢٣)، وَلِيْلِهِ الْأَخْتِيَارَاتُ الْجَلِيلَةُ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ، فِي أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ، وَهُوَ تَهْذِيبٌ جَيِّدٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَقَدْ تَعَقَّبَهُ بَعْضُ مَشَايِخِنَا الْفُضَلَاءِ فِي طَرِيقَةِ تَهْذِيبِهِ.

قَالَ عَنْهُ مُؤَلِّفُهُ: «وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيَّ فَقُمْتُ بِدَمِجٍ أَصْلِهِ بِشَرْحِهِ، وَدَعَمْتُهُ بِالْأَدِلَّةِ النَّقْلِيَّةِ، وَحَدَقْتُ مَا لَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَأَصَفْتُ إِلَيْهِ زِيَادَاتٍ هَامَّةً، فِيمَا عَلَّقْتُ عَلَيْهِ بِحَاشِيَةٍ لِمَا اسْتَجَدَّ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَتَحَقَّقَتِ الْمَسَائِلُ الْخِلَافِيَّةُ، فَجَاءَ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ قُرَّةَ عَيْنٍ لِلْمُسْتَفِيدِينَ» انْتَهَى.

الثاني والعشرون: «أَخْصَرُ الْمُخْتَصَرَاتِ»
 أَلْفَهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَدْرٍ الدِّينِ بَلْبَانَ الْبَغْلِيِّ الْأَصْلُ، ثُمَّ الدَّمَشْقِيُّ،
 الشَّهِيدُ بِالْبَلْبَانِيِّ، الْحَزْرَجِيُّ الْأَنْصَارِيُّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٠٨٣)، فِي
 مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ، بِتَحْقِيقِ أَخِي الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ نَاصِرِ الْعَجْمِيِّ.
 □ وَلَهُ شُرُوحٌ، مِنْهَا:

١- «كَشَفُ الْمُخَذَّرَاتِ وَالرِّيَاضِ الْمُزْهَرَاتِ» لِلْفَقِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْلِيِّ (١١٩٢)، طُبِعَ فِي مُجَلَّدَيْنِ بِتَحْقِيقِ أَخِي الشَّيْخِ
 مُحَمَّدِ الْعَجْمِيِّ.

٢- «حَاشِيَةٌ عَلَى أَخْصَرِ الْمُخْتَصَرَاتِ» لِلشَّيْخِ الْفَقِيهِ عَبْدِ الْقَادِرِ
 ابْنِ بَدْرَانَ (١٣٤٦)، وَهِيَ ضِمْنُ تَحْقِيقِ مُحَمَّدِ الْعَجْمِيِّ لِكِتَابِ
 «أَخْصَرِ الْمُخْتَصَرَاتِ» الْمَذْكُورِ.

فَهَذِهِ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ كِتَابًا مِنْ أَهَمِّ كُتُبِ الْمُؤَنِّ الْفِقْهِةِ الْمُعْتَمَدَةِ
 فِي «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ».

وَحُلَّاصَتُهَا: ثَلَاثَةُ مُؤَنِّ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا؛ فَقَدْ أَخَذَ بِرُؤُوسِ مَسَائِلِ
 الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ، وَهِيَ:

١- لِلحَزْرَجِيِّ.

٢- لِابْنِ قَدَامَةَ.

٣- لِمَرْعِيِّ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الفصل الثالث

أهم شُرُوحِ الفقه الحنبلي المُعْتَمَدَة

لا شكَّ أنَّ «المَذَهَبَ الحنبليَّ» كَثِيرُهُ مِنَ المَذَاهِبِ قَدْ خَدَمَهُ أَصْحَابُهُ فِي تَأْلِيفِ كَثِيرَةٍ مَّا بَيَّنَّ مُتُونٍ وَشُرُوحٍ كَثِيرَةٍ تَفُوقُ الحَضَرَ، فَكَانَ مِنْ أَهَمِّ الشُّرُوحِ المُعْتَمَدَةِ فِي «الفقه الحنبليَّ»، مَا يَلِي:

١- «شَرْحُ الهِدَايَةِ» لِأَبِي حَكِيمٍ الرَّزَّازِ (٥٥٦)، كَتَبَ مِنْهُ تِسْعَةٌ مُجَلَّدَاتٍ، وَلَمْ يُكْمَلْهُ.

٢- «النِّهَايَةُ فِي شَرْحِ الهِدَايَةِ» لِأَبِي المَعَالِي أسْعَدِ بْنِ المُنَجَّجِ (٦٠٦)، فِي بَضْعَةِ عَشَرَ مُجَلَّدًا.

٣- «المُغْنِي» لِلْمَوْفَّقِ ابْنِ قُدَّامَةَ المَقْدِسِيِّ (٦٢٠)، مَطْبُوعٌ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مُجَلَّدًا، بِتَحْقِيقِ عَبْدِ اللهِ التُّرْكِيِّ، وَعَبْدِ الفَتَّاحِ الحُلَوِيِّ رَحِمَهُ اللهُ.

٤- «الشَّرْحُ الكَبِيرُ»، وَاسْمُهُ عَلَى التَّحْقِيقِ: «الشَّافِي فِي شَرْحِ المُقْنِعِ» لِلشُّنْسِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ بْنِ قُدَّامَةَ (٦٨٢)، طُبِعَ مَعَهُ «المُقْنِعُ»، وَ«الإِنْصَافُ» فِي اثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ مُجَلَّدًا، حَقَّقَهُ عَبْدُ اللهِ التُّرْكِيُّ، وَجَمَاعَةٌ.

٥- «المُتَنَعُ فِي شَرْحِ الْمُفَنِّعِ» لِلْمُنَجَّاجِ بْنِ عُثْمَانَ التَّنُوخِيِّ (٦٩٥)،
حَقَّقَهُ شَيْخُنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ ذُهَيْشٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي سِتَّةِ مُجَلَّدَاتٍ.

٦- «شَرْحُ الْعُنْدَةِ» لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
(٧٢٨)، وَهُوَ شَرْحٌ غَيْرُ كَامِلٍ، طُبِعَ أَوَّلُهُ إِلَى آخِرِ كِتَابِ الْحَجِّ، وَقَدْ
مَرَّ مَعَنَا.

٧- «شَرْحُ الْمُحَرَّرِ»، وَيُقَالُ: «تَحْرِيرُ الْمُقَرَّرِ فِي تَقْرِيرِ الْمُحَرَّرِ»،
وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، لَصَفِيِّ الدِّينِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ عَبْدِ الْحَقِّ الْقَطِيعِيِّ
(٧٣٩)، حَقَّقَ فِي رَسَائِلَ عِلْمِيَّةٍ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ.

٨- «شَرْحٌ عَلَى الْمُفَنِّعِ» لِلْسُّنْسِ ابْنِ مُفْلِحٍ (٧٦٣)، فِي ثَلَاثَيْنِ
مُجَلَّدًا.

٩- «الْمُبْدَعُ شَرْحُ الْمُفَنِّعِ» لِلْبُرْهَانِ ابْنِ مُفْلِحٍ (٨٨٤)، طُبِعَ فِي
عَشْرَةِ مُجَلَّدَاتٍ، تَحْقِيقُ شَيْخُنَا زُهَيْرُ الشَّاوِيشِ وَآخَرِينَ، وَقَدْ قُمْتُ
بِتَحْقِيقِهِ تَحْقِيقًا عِلْمِيًّا عَلَى عِدَّةِ نُسَخٍ خَطِيَّةٍ، أَسْأَلُ اللَّهَ التَّيْسِيرَ، آمِينَ!

١٠- «شَرْحٌ مُغْنِي ذَوِي الْأَفْهَامِ عَنِ الْكُتُبِ الْكَثِيرَةِ فِي الْأَحْكَامِ»
لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي، الشَّهِيرِ بِ«ابْنِ الْمَبْرَدِ» (٩٠٩)، شَرَعَ فِي شَرْحِهِ،
وَبَلَغَ مِائَةً وَعِشْرِينَ مُجَلَّدًا، وَلَوْ كَمُلَ لَبَلَغَ ثَلَاثِمِائَةً مُجَلَّدٍ، قَالَ ابْنُ
طُولُونُ، كَمَا فِي «الشُّحُبِ الزَّائِلَةِ» (١١٦٨/٣).

١١- «عَايَةُ الْمَرَامِ شَرْحُ مُغْنِي ذَوِي الْأَفْهَامِ» لَعَبْدِ الْمُحْسَنِ

الْعُبَيْكَانِ، طُبِعَ مِنْهُ سَبْعَةُ مُجَلَّدَاتٍ، وَصَلَ فِيهِ إِلَى آخِرِ صَلَاةِ
الاسْتِسْقَاءِ، وَمَا زَالَ يَعْمَلُ فِيهِ.

١٢- «كَشَافُ الْقِنَاعِ عَنِ الْإِقْتِنَاعِ» لِمَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ الْبُهْوتِيِّ
(١٠٥١)، طُبِعَ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مُجَلَّدًا، حَقَّقَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ،
بِإِشْرَافِ لَجْنَةِ فِي وَزَارَةِ الْعَدْلِ.

١٣- «مَطَالِبُ أُولِي النَّهْيِ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْمُتَنَهَى» لِلْفَقِيهِ مُصْطَفَى
السُّيُوطِيِّ الرَّحْمَنِ (١٢٤٠)، طُبِعَ فِي سِتَّةِ مُجَلَّدَاتٍ.

١٤- «الشَّرْحُ الْمُتَمُّعُ شَرْحُ زَادِ الْمُسْتَفْنِعِ» لِشَيْخِنَا مُحَمَّدِ
الْعُثَيْمِيِّ، طُبِعَ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مُجَلَّدًا.

وُخْلَصَتْهَا: ثَلَاثَةُ شُرُوحٍ فِقْهِيَّةٍ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا؛ فَقَدْ أَخَذَ بِمُعْظَمِ
مَسَائِلِ وَدَلَائِلِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ، وَهِيَ:

١- لابنِ قُذَامَةَ.

٢- لابنِ مُفْلِحٍ.

٣- لِلْبُهْوتِيِّ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ



الفصل الرابع

أهم الكتب الكبار في المذهب الحنبلي

١ «جامع الروايات» لأبي بكر أحمد بن محمد، المعروف بالخلال (٣١١).

قال الذهبي يُقدَّرُ عشرين مجلداً، وقيل غير ذلك.

٢- «الشافي» لأبي بكر عبد العزيز بن جعفر، المعروف بغلام الخلال (٣٦٣)، في ثمانين جزءاً.

٣- وله: «المقنع» في مئة جزء.

٤- وله: «زاد المسافر».

٥- وله: «التبيين» أربعمائة من الكتب المطولة في المذهب.

٦- «الجامع في المذهب» للحسن بن حامد (٤٠٣)، نحو أربعمائة جزء في عشرين مجلداً.

٧- «الانبصار في المسائل الكبار»، ويُقال: «الخلاف الكبير» لأبي الخطاب الكلوداني (٥١٠)، طبع منه ثلاثة مجلدات من أول الكتاب إلى آخر كتاب الزكاة، حقق جزء الطهارة منه: سليمان العمير،

وَجُزْءُ الصَّلَاةِ: عَوَظُ الْعُوفِيِّ، وَجُزْءُ الرِّكَائَةِ: عَبْدُ الْعَزِيزِ الْبِعْنَمِيُّ.

٨- «الْفَنُونُ» لابن عَقِيلٍ (٥١٣).

قِيلَ: فِي مَاتِي مُجَلَّدٍ، وَقِيلَ: أَرْبَعُمِائَةٍ، وَقِيلَ: ثَمَانِمِائَةٍ مُجَلَّدٍ، وَقَدْ طُبِعَ مِنْهُ جُزْءٌ صَغِيرٌ، وَمُعْظَمُ الْكِتَابِ مَفْقُودٌ؛ فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ!

٩- «رَأْدُ الْمُسَافِرِ» لِأَبِي الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيِّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ، الْمَعْرُوفِ بِالْعَطَّارِ (٥٦٩)، فِي خَمْسِينَ مُجَلَّدًا.

١٠- كُتِبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ (٧٢٨)، وَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَأَكْثَرُهَا مَطْبُوعٌ، لِاسِيْمَا شَرْحُهُ عَلَى كِتَابِ «الْعُمْدَةِ» لابن قِدَامَةَ.

١١- «جَمْعُ الْجَوَامِعِ» لِيُوسُفَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي (٩٠٩)، كَثِيرٌ جَدًّا، جَمَعَ فِيهِ الْكُتُبَ الْجَامِعَةَ لِأَشْتَاتِ الْمَسَائِلِ، مِثْلَ «الْمُغْنِي»، وَ«الشَّرْحِ الْكَبِيرِ»، وَ«الْفُرُوعِ»، وَغَيْرَهَا.

١٢- «الْجَامِعُ لِلْعُلُومِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» فِي اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ مُجَلَّدًا، جَمَعَ وَتَرْتِيبُ وَإِشْرَافُ الْأَخِ خَالِدِ الرَّبَّاطِ، وَمُشَارَكَةُ بَعْضِ الْبَاحِثِينَ، بَدَارِ الْفَلَاحِ فِي مِصْرَ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

- الفَصلُ الأوَّلُ: أَهَمُّ «أُصُولِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ».
- الفَصلُ الثَّانِي: أَهَمُّ شُرُوحِ «أُصُولِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ».
- الفَصلُ الثَّالِثُ: أَهَمُّ الْكُتُبِ الْكِبَارِ فِي «أُصُولِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ».
- الفَصلُ الرَّابِعُ: أَهَمُّ كُتُبِ «الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ»، و«الضَّوَابِطِ الْفِقْهِيَّةِ» فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ.
- الفَصلُ الْخَامِسُ: أَهَمُّ كُتُبِ «فُرُوقِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ».
- الفَصلُ السَّادِسُ: الْمَنْهَجُ الْفِقْهِيُّ لَطُلَّابِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ.



الْفَصْلُ الْإِثْنَانُ

أَهْمُ مَثُونٍ «أَصُولِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ»

عَرَفَ الْأَصُولِيُّونَ: عِلْمَ أَصُولِ الْفِقْهِ، بِأَنَّهُ: «أَدَلَّةُ الْفِقْهِ الْإِجْمَالِيَّةِ، وَكَيْفِيَّةُ الاسْتِفَادَةِ مِنْهَا، وَحَالُ الْمُسْتَعِيدِ».

وَلَا نَعْرِفُ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابًا مُفْرَدًا فِي «أَصُولِ الْفِقْهِ» إِلَّا بَعْضَ الرِّسَالِ الْيَتِي تَتَضَمَّنُ بُحُوثًا فِي «أَصُولِ الْفِقْهِ»، مِثْلَ: - رِسَالَتُهُ الْمَشْهُورَةُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ يَزْعُمُ الاسْتِغْنَاءَ بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ عَنْ تَفْسِيرِ سُنَّةِ الرَّسُولِ ، كَمَا ذَكَرَهَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٠/٢٤٩).

- وَكِتَابُهُ: وَبَيْنَ عُلُومِ التَّفْسِيرِ. ، وَهُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ عِلْمِ الْأَصُولِ

- وَكِتَابُهُ:

- وَكِتَابُهُ:

- وَفِي بَعْضِ كُتُبِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ، جُمْلٌ مَشْهُورَةٌ فِي: الْمُجْمَلِ، وَالْمُفْرَدِ، وَالْمُثْمُومِ، وَالْإِطْلَاقِ، وَالْبَيَانِ، وَنَحْوِهَا مِمَّا هُوَ مِنْ مُصْطَلَحَاتِ فَرْقِ «أَصُولِ الْفِقْهِ».

- وَكَذَا نَجِدُ كَثِيرًا مِنْهَا مَشْتُورًا فِي بَعْضِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ الْفَقْهِيَّةِ.

وَأَمَّا الْأَصْحَابُ فَقَدْ صَرَّبُوا فِي «أُصُولِ الْفِقْهِ» بِسَهْمٍ وَافِرٍ: مَثْنًا، وَشَرْحًا، وَنَظْمًا.

□ وَالنِّكَاتُ قَائِمَةٌ بِأَهَمِّ مُتُونِ «أُصُولِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ»، وَشُرُوحِهَا:

الْأَوَّلُ: لِلْحَسَنِ بْنِ شَهَابِ بْنِ الْحَسَنِ
ابْنِ شَهَابِ الْعُكْبَرِيِّ (٤٢٨)، طُبِعَ بِتَحْقِيقِ مُوَفَّقِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

الثَّانِي: لِلْمَوْفَّقِ ابْنِ قُدَّامَةَ (٦٢٠)،
طُبِعَ فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ، بِتَحْقِيقِ عَبْدِ الْكَرِيمِ التَّمَلِّعَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَهُ
ضَبْطٌ آخَرُ، هَكَذَا: «رَوْضَةُ النَّاطِرِ وَجَنَّةُ الْمُنَاطِرِ»، وَبِهِمَا جَاءَتْ بَعْضُ
نُسَخِ الْكِتَابِ، وَكِلَاهُمَا لَهُ وَجْهٌ فِي اللُّغَةِ.

قُلْتُ: الْأَوَّلُ أَشْهُرُ مَبْنًى، وَالثَّانِي أَظْهَرُ مَعْنًى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.
وَهُوَ عُذْدَةٌ فِي الْمَذْهَبِ، وَقَدْ امْتَدَّحَهُ ابْنُ بَدْرَانَ فِي
(٢٤٠)، وَقَالَ: «وَهُوَ فِي الْأُصُولِ مِثْلُ فِي الْفُرُوعِ».

وَهَذَا الْكِتَابُ قَدْ خُذِمَ خِدْمَةً فَائِقَةً مَا بَيَّنَّ شَرْحَ وَاخْتِصَارَ وَنَظْمَ،
فَكَانَ مِنْهَا:

- ١

لابن

المُجَارِدِ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّابُلُسِيِّ الْمِصْرِيِّ (٧٧٢).

(٢٥): «وَهُوَ مِنْ أَجَلٍ

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي

تَالِيْفِهِ»!

- ٢

لشمس الدين محمد

ابن أبي الفتح بن أبي الفضل البغلي الحنبلي (٧٠٩)، في مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ،
تَحْقِيقُ مَرْكَزِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ بِمَكْتَبَةِ إِمَامِ الدَّعْوَةِ الْعِلْمِيَّةِ بِمَكَّةَ.

- ٣

لابن بدران

(١٣٤٦)، مَطْبُوعٌ فِي مُجَلَّدَيْنِ.

- ٤

للأصولي

عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَلِيٍّ التَّمَلَّةِ، طُبِعَ فِي ثَمَانِيَةِ مُجَلَّدَاتٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ
طَبْعَتِهِ الْأُولَى، وَهُوَ مِنْ أَوْسَعِ شُرُوحِ ، وَأَنْفَعِهَا، وَكُلُّ مَنْ
جَاءَ بَعْدَهُ فَهَمَّ عِيَالٌ عَلَيْهِ، وَمَعَ هَذِهِ الْإِسَادَةِ بِشَرْحِ التَّمَلَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَّا
إِنَّهُ مُتَعَقِّبٌ مِنْ خِلَالِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:الْأَوَّلُ: أَنَّهُ عِنْدَ ذِكْرِهِ لِخِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ
الْعَقْدِيَّةِ؛ نَجَدُهُ لَمْ يُحَرِّزْ فِيهَا قَوْلَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَرُبَّمَا لَمْ يَذْكُرْ لِأَهْلِ
السُّنَّةِ فِيهَا قَوْلًا!

الثَّانِي: أَنَّهُ مَعَ اسْتِكْثَارِهِ لِذِكْرِ خِلَافِ أَهْلِ الْأَصُولِ فِي كَثِيرٍ مِنَ

المَسَائِلِ؛ نَجِدُهُ عَزُوفًا عَنْ ذِكْرِ تَحْرِيرَاتِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ الْقَيْمِ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ لِهَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ مِنَ النُّقُولِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالتَّحْرِيرَاتِ الْأُصُولِيَّةِ مَا يُبْهِرُ الْعُقُولَ، وَيُزِيلُ الشُّكُوكَ، مِمَّا يَعْلَمُهُ الْقَاصِي وَالذَّانِي.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَمْ يَغْزُ أَقْوَالَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى مَصَادِرِهَا الْأُصْلِيَّةِ، بَلْ يَذْكُرُهَا دُونَ عَزْوٍ، فِي حِينِ أَنَّهُ قَدْ اغْتَدَرَ عَنْ ذَلِكَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ: «لَقَدْ أَطْلَلْتُ الْكَلَامَ فِي شَرْحِ هَذَا الْكِتَابِ.. وَأَرْقَامَ صَفَحَاتِ الْمَرَاجِعِ وَالْمَصَادِرِ، فَطَالَ الْكِتَابُ، فَاغْتَنَعَ أَصْحَابُ الْمَكْتَبَاتِ عَنْ طِبَاعَتِهِ؛ لَطَوِيلِهِ، فَاضْطُرَرْتُ إِلَى حَذْفِ بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَوْ اخْتِصَارِهَا، وَحَذْفِ الْهَوَامِشِ كُلِّهَا» انْتَهَى.

لِلْأَسَفِ؛ فَإِنَّ الْكِتَابَ مَعَ هَذَا الْحَذْفِ وَالْاِخْتِصَارِ، وَالتَّرْوِيلِ عِنْدَ رَغْبَةِ أَصْحَابِ الْمَكْتَبَاتِ: لَمْ يَزَلْ كَثِيرًا، وَلَوْ أَنَّهُ ذَكَرَ الْمَصَادِرَ فِي الْهَوَامِشِ؛ لَأَصْبَحَ كِتَابُهُ مَرْجِعًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ، وَلَأَضْحَى بَدِيعَةً مِنْ بَدَائِعِ الْعَصْرِ!

وَمِنْ هُنَا؛ جَاءَتْ قَوَائِمُ الْأَخْطَاءِ لَدَى الشَّيْخِ النَّمْلَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ الْأُخْرَى، وَلَا سِيَّما وَغَيْرُهُ؛ وَذَلِكَ عِنْدَمَا أَصْبَحَ يَغْزُو كَثِيرًا مِنْ مَسَائِلِ كُتُبِهِ هَذِهِ إِلَى كِتَابِهِ: الَّذِي جَعَلَهُ أَضَلًّا لِمَا سِوَاهُ مِنَ الْكُتُبِ، وَمَرْجِعًا يُحَالُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْعَزْوِ،

وَمَا عَلِمَ الشَّيْخُ حِفْظُهُ اللَّهَ أَنَّ كِتَابَهُ الْأَصْلَ: هُوَ فِي نَفْسِهِ مُنْتَقَرٌ إِلَى
عَزْوٍ إِلَى أَصُولِهِ وَمَصَادِيرِهِ وَمَرَاجِعِهِ، فَكَيْفَ - وَالْحَالَةُ هَذِهِ - يُحِيلُ
إِلَى كِتَابٍ هَذَا حَالَهُ!

وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ؛ فَإِنَّا لَمْ نَزَلْ نَنْتَظِرُ طَبْعَةَ جَدِيدَةٍ لِكِتَابٍ
، قَدْ اسْتَدْرَكَ فِيهَا الشَّيْخُ التَّمَلُّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا هُنَا؛
لِيَتَقَى كِتَابُهُ هَذَا: وَاحِدًا مِنْ كُتُبِ الْأَصُولِ الْمُعَاصِرَةِ الْمُعْتَمَدَةِ! وَاللَّهُ
الْمَوْفَّقُ، وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

لَعَلِّي بْنِ سَعْدٍ

-٥-

الضُّوْبِحِيُّ، طُبِعَ فِي سَنَةِ مُجَلَّدَاتٍ.

لَشَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْقَوِيِّ الصَّرَصَرِيِّ
-٦-
الطُّوفِيُّ (٦١٧)، وَالْمَشْهُورُ بِاسْمِ: «مُخْتَصَرِ الطُّوفِيِّ»، وَقَدْ طُبِعَ
مَوْخَرًا فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ كَثِيرٍ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدِ بْنِ طَارِقِ الْفُوزَانِ، وَهُوَ
عِبَارَةٌ عَنْ رِسَالَةٍ عَلَمِيَّةٍ، وَقَدْ أَجَادَ وَأَفَادَ مُحَقِّقُهُ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ،
فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا.

ثُمَّ اغْلَمَ أَنَّ الطُّوفِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَنْصُرْ عَلَى تَسْمِيَةِ كِتَابِهِ، بَلْ
وَصَفَهُ: بِ«الْمُخْتَصَرِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ»، وَمَرَّةً بِ«مُخْتَصَرِ الرُّوضَةِ»،
فَمِنْ هُنَا وَقَعَ الْخِلَافُ عِنْدَ بَعْضِ نَسَاحِ الْكِتَابِ، مِمَّا دَفَعَ بَعْضُهُمْ إِلَى
تَسْمِيَةِ بِ«الْبَلْبَلِ مُخْتَصَرِ الرُّوضَةِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ»، أَوْ «الْبَلْبَلِ فِي

أُصُولِ الْفِقْهِ...»، كَمَا جَاءَ عَلَى طَرَّةِ بَعْضِ النُّسخِ، انْفُظِرْ مُقَدِّمَةَ تَحْقِيقِ
الْكِتَابِ لِمُحَمَّدٍ الْقُوزَانِ (٧٩).

٧- وَلَهُ: ، طُبِعَ فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ،
تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ التُّرْكِيُّ، وَقَدْ حَقَّقَ رِسَائِلَ عِلْمِيَّةٍ فِي جَامِعَةِ أَمِّ الْقُرَى؛
حَيْثُ حَقَّقَهُ إِبْرَاهِيمُ آلُ إِبْرَاهِيمَ فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى مَبْحَثِ
الظَّاهِرِ، وَحَقَّقَ الْجُزْءَ الثَّانِي مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ حَتَّى النُّسخِ بَابَا بْنُ بَابَا
أَدُو.

وَامْتَدَحَهُ ابْنُ بَدْرَانَ فِي (٢٣٨)، وَمِنْ جُمْلَةِ مَا قَالَهُ:
«وَبِالْجُمْلَةِ فَهُوَ أَحْسَنُ مَا صُنِّفَ فِي هَذَا الْفَنِّ، وَأَجْمَعُهُ، وَأَنْفَعُهُ، مَعَ
سُهُولَةِ الْعِبَارَةِ وَسَبْكِهَا فِي قَالِبٍ يَدْخُلُ الْقُلُوبَ بِلا اسْتِثْذَانٍ».

٨- لِعَلَاءِ الدِّينِ أَبِي
الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْفَتْحِ الْكِنَانِيِّ الْعَسْقَلَانِيِّ، الْمُتَوَفَّى
سَنَةَ (٧٧٧)، وَهُوَ شَرَحَ عَلَى ، طُبِعَ فِي مُجَلَّدٍ
وَاحِدٍ، تَحْقِيقُ مَا جِدَ مَحْرُوسٍ، وَلَهُ تَحْقِيقُ آخَرُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى نِهَائِهِ
الْكَلَامِ عَلَى الْإِجْمَاعِ، لِحَمْرَةَ الْفِغْرِ.

الثَّالِثُ:

لِعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْلِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِـ «ابْنِ اللَّحَامِ» (٨٠٣)،

مَطْبُوعٌ فِي مُجَلِّدٍ وَاحِدٍ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدٌ مُظْهَرٌ بَقَا.
لَهُ سُرُوحٌ، مِنْهَا:

لَتَقِي الدِّينِ أَبِي بَكْرٍ بِنِ
زَيْدِ الْجَزَاعِيِّ الْمَقْدِسِيِّ (٨٨٣)، حَقَّقَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْقَائِدِي.

الرَّابِعُ:
عَبْدُ الْحَقِّ الْقَطِيعِيُّ (٧٣٩)، مَطْبُوعٌ فِي مُجَلِّدٍ وَاحِدٍ، تَحْقِيقُ عَلِيُّ
الْحَكَمِيُّ.

وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ اخْتِصَارِ لِكِتَابِهِ:

وَاللِّكْتَابِ شَرْحُ:

لِلشَّيْخِ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ الْفُوزَانِ، طُبِعَ فِي مُجَلَّدَيْنِ.
وَلِعَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْقَطِيعِيِّ أَيْضًا:

لِبَهْدَرِ الدِّينِ الْحَسَنِ بْنِ

الْحَامِسُ:

القَاضِي أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ
الْمَقْدِسِيِّ الصَّالِحِيِّ (٧٧٣)، نَسَبٌ مُسْتَسْلَلٌ بِالْعُلَمَاءِ، فَهُوَ حَفِيدُ
الْعُلَمَاءِ، حَقَّقَ رِسَالَةَ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ.

وَلَهُ: وَلَيْسَ لَهُ سِوَاهُمَا.

السَّادِسُ:
عَلِيٌّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَرْدَاوِيِّ (٨٨٥)، حَقَّقَهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ ذَكْوَرِي.
وَكِتَابُ الْمَرْدَاوِيِّ هَذَا: اِغْتَنَى بِهِ الْعُلَمَاءُ: شَرْحًا،
وَإِخْتِصَارًا، مِنْهَا:

١- لِلْمَرْدَاوِيِّ (٨٨٥)، طُبِعَ فِي تِسْعَةِ
مُجَلَّدَاتٍ، تَحْقِيقُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَبْرِينِ، وَعَوَظِ بْنِ
مُحَمَّدٍ الْقَزْنِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّرَاحِ.

٢- لِأَبِي الْفَضْلِ أَحْمَدَ
بْنِ عَلِيٍّ بْنِ زُهْرَةَ الْحَنْبَلِيِّ مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ النَّاسِعِ.

٣- لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ النَّجَّارِ
الْقُتُوبِيِّ (٩٧٢)، وَاسْمُهُ: «الْكُوكَبُ الْمُنِيرُ بِإِخْتِصَارِ التَّحْرِيرِ»، فِي
مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدَ مَالِ اللَّهِ.

ولابنِ النَّجَّارِ أَيْضًا شَرْحُهُ:

٤- ، وَيُسَمَّى: «الْمُخْتَبَرُ الْمُتَبَكَّرُ شَرْحُ
الْمُخْتَصِرِ»، طُبِعَ فِي أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ الزُّحَيْلِيِّ، وَنَزِيهِ
حَمَّادٍ.

السَّابِعُ: لِيُوسُفَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي (٩٠٩).

وَلَهُ شَرْحُهُ أَيْضًا:

٢٧ ، فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ، تَحْقِيقُ
أَحْمَدَ الْعِزْزِيِّ.

وَلَهُ أَيْضًا:

وَلَهُ:
وَاحِدٍ، تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَطَّاطِيِّ.

الثَّامِنُ: لَشَيْخِنَا مُحَمَّدٍ بْنِ صَالِحٍ
الْعُثَيْمِينَ، وَقَدْ شَرَحَهُ أَيْضًا، وَسَيَاتِي.

وَلَهُ: ، مَطْبُوعَةٌ.

وَمِنْ شُرُوحِ «الْأُصُولِ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ»، مَا يَلِي:

لشَيْخِنَا مُحَمَّدٍ الْعَتِيبِيِّ،

-١-

طُبِعَ فِي مُجَلِّدٍ.

-٢-

لِعَازِي الْعَتِيبِيِّ، طُبِعَ فِي مُجَلِّدٍ لَطِيفٍ، وَهُوَ شَرْحٌ مُحَرَّرٌ يُغْنِي عَنْ غَيْرِهِ.

فَيَا طَالِبَ الْعِلْمِ: هَذِهِ ثَمَانِيَةُ مَثُونٍ فِي «أُصُولِ الْفَقْهِ الْحَنْبَلِيِّ»، مَعَ ذِكْرِ أَهَمِّ شُرُوحِهَا قَرَّبْتُهَا لَكَ بَعْدَ تَحْرِيرِ اخْتِيَارٍ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

□ وَخُلَاصَتُهَا: ثَلَاثَةُ مَثُونٍ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا؛ فَقَدْ أَخَذَ بِأَهَمِّ الْأُصُولِ الْفَقْهِيَّةِ؛ حَيْثُ نَالَتْ حَقًّا وَافِرًا مِنَ الْخِدْمَةِ الْعِلْمِيَّةِ: شَرْحًا، وَاجْتِنَاصًا، وَنَظْمًا، وَهِيَ:

لَاِبِنِ قُدَامَةَ.

الْأَوَّلُ:

الثَّانِي:

الثَّالِثُ:

لِلْمَرْذَاوِيِّ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الْفَصْلُ الْخَامِسُ

أَهَمُّ شُرُوحِ «أَصُولِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ»

لَقَدْ مَرَّ مَعَنَا فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ كَثِيرٌ مِنْ مُتُونِ «أَصُولِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ» وَشُرُوحِهَا، إِلَّا إِنَّا أَرَدْنَا هُنَا الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَهَمِّ شُرُوحِهَا، فَكَانَ مِنْهُمَا:

١ لابنِ النَّجَّارِ، طُبِعَ فِي أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ، تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ الرَّحِيلِيِّ، وَنَزِيهِ حَمَّادٍ.

٢ - لِلطُّوفِيِّ، طُبِعَ فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ، تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ التَّزَكِّيِّ.

٣ - لابنِ أَبِي الْفَتْحِ الْعَسْقَلَانِيِّ، طُبِعَ فِي مُجَلَّدٍ وَاحِدٍ، تَحْقِيقُ مَاجِدِ مَحْرُوسٍ.

٤ - لَعَبْدِ الْكَرِيمِ النَّمْلَةِ، طُبِعَ فِي ثَمَانِيَةِ مُجَلَّدَاتٍ.

٥ - لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (٧٢٨).

٦ -

لَعَبْدِ اللَّهِ الْفُورَانِ، طُبِعَ فِي مُجَلَّدَيْنِ.

لأبي بكر الجراعي،

-٧-

حَقَّقَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْقَائِدِي.

للمَرْدَاوِي، طُبِعَ فِي تِسْعَةِ مُجَلَّدَاتٍ،

-٨-

حَقَّقَ رَسَائِلَ جَامِعِيَّةٍ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا.

لشَيْخِنَا مُحَمَّدٍ الْعُتَيْبِيِّ،

-٩-

طُبِعَ فِي مُجَلَّدٍ.

-١٠-

لِغَازِي الْعُتَيْبِيِّ، طُبِعَ فِي مُجَلَّدٍ لَطِيفٍ.

□ وَخُلَاصَتُهَا: ثَلَاثَةُ سُرُوحٍ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا؛ فَقَدْ أَخَذَ بِمُعْظَمِ

مَسَائِلِ «أُصُولِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ»، وَهِيَ:

١- «إِتْحَافُ ذَوِي الْبَصَائِرِ بِشَرْحِ رَوْضَةِ النَّاطِرِ» لِعَبْدِ الْكَرِيمِ

الْتَّمَلَةِ.

٢- «شَرْحُ الْكُؤَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ.

٣- «التَّحْنِيزُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ» لِلْمَرْدَاوِيِّ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الْفَصْلُ الثَّلَاثُ

أَهْمُ الْكُتُبِ الْكُبَارِ فِي «أَصُولِ الْفَقْهِ الْحَنْبَلِيِّ»

١ لأبي بكر أحمد بن محمد، المعروف بالخَلَالِ (٣١١).

أَتَى عَلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٩٠ / ٧)، وَأَنَّهُ أَجْمَعَ كِتَابٍ لِلْأُصُولِ الْفِقْهِيَّةِ.

٢ - لَشَيْخِ الْمَذْهَبِ وَمُنْقِجِهِ: الْحَسَنِ بْنِ حَامِدٍ (٤٠٣).

٣ - وَلَهُ: فِي بَيَانِ اضْطِلَاحِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي أَجْوِبَتِهِ، مَطْبُوعٌ فِي مُجَلَّدَيْنِ، تَحْقِيقُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَائِدِيِّ.

٤ - لِلْقَاضِي أَبِي يَنْغَلَى الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٥٨)، تَلْمِيزُ الْحَسَنِ بْنِ حَامِدٍ، طُبِعَ فِي خَمْسَةِ مُجَلَّدَاتٍ، تَحْقِيقُ أَحْمَدَ الْمُبَارَكِيِّ.

٥ - وَلَهُ:

٦ - وَلَهُ:

وَقَدْ طُبِعَ فِي مُجَلَّدٍ لَطِيفٍ، بِتَحْقِيقِ عَبْدِ الْكَرِيمِ اللَّاحِمِ.

٧- لأبي الخطاب الكلؤذاني (٥١٠)،
مطبوع في أربعة مجلدات، بتحقيق مُفيد أبو عَمَشَة، ومُحمَّد بن
علي.

٨- لأبي الوفاء ابن عَقِيل (٥١٣)،
وقد امتدحه ابنُ بَذْرَانَ في «المَدخل» (٢٣٩)، وقال: «هُوَ كِتَابٌ كَثِيرٌ
فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ، أَبَانَ فِيهِ عَنْ عِلْمِ كَالْبَحْرِ الزَّائِرِ، وَقَضِلَ يُفْحِمُ
مَنْ فِي فَضْلِهِ يُكَابِرُ، وَهُوَ أَعْظَمُ كِتَابٍ فِي هَذَا الْقَرْنِ؛ حَدَا فِيهِ حَدُّو
الْمُجْتَهِدِينَ»، حَقَّقَ رَسَائِلَ فِي جَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى، وَقَدْ حَقَّقَهُ أَيْضًا عَبْدُ
اللهِ التُّرْكِيُّ فِي خَمْسَةِ مُجَلَّدَاتٍ.

٩- لآلِ تَيْمِيَّةَ، وَهُمْ: الْمَجْدُ (٦٥٢)،
وَابْنُهُ عَبْدُ الْحَلِيمِ (٦٨١)، وَالْحَفِيدُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ
(٧٢٨)، وَقَدْ بَيَّضَهَا وَرَتَّبَهَا شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَرَانِيُّ
الدَّمَشْقِيِّ (٧٤٥)، وَهُوَ مَطْبُوعٌ فِي مُجَلَّدَيْنِ، تَحْقِيقُ أَحْمَدَ الذَّرَوِي.

«الْمُسَوَّدَةُ» بَفَتْحِ الْوَاوِ الْمُسَدَّدَةِ، لَا بِكسْرِهَا، فَتَأَمَّلْ!

١٠- لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (٧٢٨).

١٢- لِلشَّمْسِ ابْنِ مُفْلِحٍ (٧٦٣)، طُبِعَ فِي أَرْبَعَةِ
مُجَلَّدَاتٍ، تَحْقِيقُ فَهْدِ السَّدْحَانِ.

حَدَا فِيهِ حَدُّو ابْنِ الْحَاجِبِ الْمَالِكِيِّ فِي «مُخْتَصَرِهِ».

قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي «الْمَقْصَدِ الْأَزْهَدِ» (٢/ ٥٢٠): «وَهُوَ كِتَابٌ جَلِيلٌ حَدَا فِيهِ حَدُّو ابْنِ الْحَاجِبِ فِي «مُخْتَصَرِهِ»، وَلَكِنْ فِيهِ مِنَ الثَّقُولِ وَالْفَوَائِدِ مَا لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ، وَلَيْسَ لِلْحَنَابِلَةِ أَحْسَنَ مِنْهُ».

لِلْبَرْهَانِ ابْنِ مُفْلِحٍ

-١٢-

(٨٨٤)، صَاحِبُ «الْمُبْدَع».

لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ

-١٣-

الْمُحْسِنِ التُّرْكِيِّ، طُبِعَ فِي مُجَلَّدٍ كَبِيرٍ، وَهُوَ كِتَابٌ غَايَةٌ فِي تَحْرِيرِ أُصُولِ الْمَذْهَبِ، وَتَحْقِيقِهَا.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ



الفصل الرابع

أهم كتب القواعد الأصولية، والضوابط الفقهية،
في المذهب الحنبلي

تعد القواعد كالحياض الواسعة، والوعاء الذي يهرع إليه الفقيه لما تحويه القاعدة من الفروع، وأسرار التشريع، ومآخذ الأحكام، ولهذا عرفت القاعدة بأنها:

«حكم كلّي ينطبق على جميع جزئياته، أو أكثرها؛ لتعرف أحكامها منه» انظر: «الأشياء والنظائر» لابن نجيم الحنفي (١٢).

وهي مخزون مهم للفقيه ينزل عليها التوازل، والواقعيات، وبقدر إحاطته بها تسمو مكانته، ويعظم قدره ويشرف. انظر: «الفروق» للقرافي (٢)، و«الأشياء والنظائر» للسيوطي (٦).

وكما دلت النصوص على ذلك بمنطوقها، فقد دلت على بمفهومها، ومجموعها، وكلّيتها، وهي التي اكتسبت اسم: «القواعد الفقهية»، وهي التي استخرجها الفقهاء من نصوص الشريعة بطريق اجتهدهم.

ولهذا أجرى فقهاء الإسلام: الاستقراء التام لنصوص الشريعة

وفُرُوعِهَا، فَخَرَّجُوا الْأُصُولَ مِنَ الْفُرُوعِ، وَخَرَّجُوا الْفُرُوعَ عَلَى الْأُصُولِ. وَتَنَاسَتْ بِاجْتِهَادِهِمْ؛ حَتَّى أَصْبَحَتْ قُنَا يَغْنِيهِ الْعُلَمَاءُ فِي بِنَاءِ الْأَحْكَامِ، وَتَجَادَبِ الْأَسْتِدْلَالِ، وَالتَّأْلِيفِ عَلَى النَّسَبِ أَوِ الْأَسْتِقْلَالِ.

وَالْأَخْتَانُفُ وَالشَّافِعِيَّةُ كَمَا كَانَ لَهُمْ فَضْلُ السَّبَقِ فِي التَّأْلِيفِ فِي «الْقَوَاعِدِ»، فَقَدْ كَانَ لَهُمْ فَضْلُ الْإِهْتِمَامِ وَتَتَابُعِ الْعِنَايَةِ بِالتَّأْلِيفِ فِيهَا.

ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ فِي كُلِّ مَذْهَبٍ، وَكَانَ لِلْقَاضِي أَبِي يَغْلَى (٤٥٨): فَضْلٌ كَبِيرٌ فِي إِدَارَةِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهَا فِي مُؤَلَّفَاتِهِ الْفِقْهِيَّةِ، وَقَدْ نَشِطَ الْمُؤَلَّفُونَ إِلَى جَمْعِ الْقَوَاعِدِ وَتَرْتِيبِهَا خَاصَّةً فِي الْقَرْنِ الثَّامِنِ، وَكَانَ لِلْحَنَابِلَةِ فِي هَذَا الْقَرْنِ جُهْدٌ مُتَفَنٌّ مُحَرَّرٌ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَأَخِّرَةً فِي الْجَمْعِ؛ حَتَّى فَاقَ بَعْضُهَا مَنْ سَبَقَهَا، وَلَمْ يُدْرِكْ شَاوَهَا مَنْ بَعْدَهَا، لَا سِيَّمَا كِتَابُ «تَقْرِيرِ الْقَوَاعِدِ وَتَخْرِيرِ الْفَوَائِدِ» لِابْنِ رَجَبٍ (٧٩٥)، وَكَانَ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (٧٢٨) فَضْلُ الْإِفْرَادِ لَهَا فِي نَحْوِ (٢٢٠) مُؤَلَّفًا، مَا بَيَّنَّ: قُتَيْبًا، وَكِتَابًا، وَرِسَالَةً، جَمِيعُهَا تَصَدَّرُ بِاسْمِ: «قَاعِدَةٍ فِي...»، أَوْ «قَوَاعِدُ...»، وَقَدْ ذَكَرَهَا مُحَقِّقُ كِتَابِ «الصَّارِمِ الْمَسْئُولِ» مَعَ تَوْثِيقِ مَرَاجِعِهَا، فَلْتُنْتَظَرْ فِي مُقَدِّمَةِ التَّحْقِيقِ.

وَهُنَاكَ فَهَرَسَ لَطِيفٌ عَنِ مَخْطُوطَاتِ كُتُبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ الْقَيْمِ، بِعَنْوَانِ «الْبَيِّنَاتِ» لِعَلِيِّ السُّبُلِ.

ثُمَّ ذَكَرْتُ مُؤَخَّرًا بَرِيادَةً تَفْصِيلِيًّا فِي كِتَابِ «الْجَامِعِ لِسَيَرَةِ شَيْخِ

الإسلام ابن تيمية»، جمع وترتيب محمد عزير شمس، وعلي العثمان.

وخرج مؤخرًا كتاب بعنوان «القواعد الأصولية من مجموع فتاوى ابن تيمية» في ثلاثة مجلدات لسعود بن عبد الغديان، وهو من أجمع وأنفع ما قرأت، إلا إنه اقتصر على كتاب «مجموع الفتاوى»، دون غيره، ولو أنه ضمته جميع كتب ابن تيمية؛ لأصبح كبير النفع، عظيم الوقع، بديعة من تأليف كتب العصر، فليته أكمله، أو يأتي من يكمله!

ثم قمتُ شيخ الإسلام ابن تيمية تلامذته فمن بعدهم، منهم تلميذه الطوفي (٧١٦)، في كتابه: «القواعد الكبرى»، و«الصغرى»، و«الاشباه والنظائر»، وهي في حكم المفقود!

ولتلميذه ابن القيم تميز في ذكرها، وتحريرها، وضرب المثال لها، وقد جمعت منها جملة كبيرة في كتاب «التقريب للعلوم ابن القيم» لشيخنا بكر أبو زيد، وألفت أيضًا رسالة جامعته نفيسة في الجامعة الإسلامية، باسم: «القواعد الفقهية عند الحنابلة».

□ وهذا بيان لأهم كتب القواعد والضوابط في «الفقه

الحنبلي»:

١- لِسُلَيْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْقَوِيِّ الطُّوفِيِّ
(٧١٦).

٢- وَلَهُ:

٣- وَلَهُ: ، وَثَلَاثُهَا فِي

حُكْمِ الْمَفْقُودِ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ!

٤- لَابْنِ تَيْمِيَّةَ، حَقَّقَتْ رِسَالَةً بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ
مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ.

٥- فِي ثَلَاثَةِ
مُجَلَّدَاتٍ لِسَعْدِ بْنِ عَبْدِ الْغَدْيَانِ، وَهُوَ بَدِيعٌ فِي بَابِهِ وَكِتَابِهِ، إِلَّا إِنَّهُ
اِفْتَصَرَ عَلَى كِتَابِ «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» فَقَطَّ.

٦- لَابْنِ قَاضِي الْجَبَلِ مِنْ آلِ قُدَّامَةَ (٧٧١).

٧- لَابْنِ رَجَبٍ (٧٩٥).

وَأَسْمُهُ: «تَفْرِيذُ الْقَوَاعِدِ وَتَحْرِيرُ الْقَوَائِدِ»، مَطْبُوعٌ فِي أَرْبَعَةِ
مُجَلَّدَاتٍ، حَقَّقَهُ مَشْهُورُ بْنُ حَسَنِ آلِ سَلْمَانَ.
وَلَهُ مُخْتَصَرَاتٌ:

٨- لِأَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ

مُحَمَّدِ الْمَخْزُومِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِالْمُحِبِّ بْنِ نَصْرِ اللَّهِ (٨٤٤).

وَقِيلَ هِيَ: «حَاشِيَةٌ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ الرَّجَبِيَّةِ»، كَمَا فِي
«الشُّعْبِ الْوَابِلَةِ».

لِيُوسُفَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
-٩-
النَّاذِي فِي الْحَلَبِيِّ الْحَبْلِيِّ، كَمَا فِي «إِعْلَامِ النَّبَلَاءِ بِتَارِيخِ حَلَبِ الشُّهْبَاءِ»
(٣٢٧/٥).

لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبَا
-١٠-
بُطَيْنٍ (١١٢١).

-١١-
لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ (١٣٧٦)، فِي مُجَلِّدِ لَطِيفٍ، تَحْقِيقُ
خَالِدِ الْمُشْتَقِ.

-١٢-
لَشَيْخِنَا مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ
الْعَنِيَمِينَ طَبَعَ فِي جُزْءِ لَطِيفٍ.

-١٣-
لِيُوسُفَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي،
الشَّهْرِبَرِي «ابْنِ الْمَبْرَدِ»، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٩٠٩)، مَطْبُوعٌ فِي مُجَلِّدِ لَطِيفٍ،
حَقَّقَهُ جَاسِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الدَّوسَرِيُّ.

ولابن عبد الهادي في آخر كتابه
القواعد الفقهية، ذكر فيه ثلاثاً وستين قاعدةً.

: «فصل في

لأحمد بن محمد

-١٥

الشَّوَيْكِي (٩٣٩).

لمحمد بن أحمد البهوتي،

-١٦

الشَّهْرِ بِالْخَلَوْتِي (١٠٨٨).

لسليمان بن عطية المزني

-١٧

(١٣٦٣).

-١٨

لعبد الرّحمن السّعدّي (١٣٧٦)، مطبوع في مجلد لطيف،

تحقيق خالد المشيقح.

نظم، وقد شرحها أيضًا، مطبوع في

١٩- وله:

مجلد لطيف، تحقيق محمد بن ناصر العجمي.

□ وخلاصتها؛ من كتب «القواعد الفقهية» المطبوعة، ما يلي:

«تقرير القواعد وتحرير الفوائد» لابن رجب، وكل من جاء بعده

فهم عيال عليه.

والحمد لله رب العالمين

الْقَضَائِنُ لِلْحَافِظِينَ

أهم كتب «فُرُوقِ المَذْهَبِ الحَنْبَلِيِّ»

دينُ الإسلامِ كُلُّهُ فَرْقٌ بَيْنَ الْحَيْرِ وَالشَّرِّ، وَالْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَأَوْرَاقَاتِهِ
وَأَعْدَائِهِ، وَلِلْفُرُوقِ شَأْنٌ عَظِيمٌ فِي الْوُقُوفِ عَلَى حَقَائِقِ الْعِلْمِ، وَدَفْعِ
الْبَلْسِ، وَتَضَحِيحِ الْأَحْكَامِ.

وَقَدْ تَتَابَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَذْوِينِ الْفُرُوقِ فِي عَامَّةِ الْعُلُومِ: فِي
التَّوْحِيدِ، وَاللُّغَةِ، وَالنَّحْوِ، وَالنَّفْسِيرِ، وَالْفِقْهِ، وَأَصُولِهِ، وَكَانَ لِعُلَمَاءِ
الْحَنْبَلِيَّةِ فِي هَذَا جُهْدٌ مُبَارَكٌ يَرَاهَا النَّاطِرُ فِي مَثَانِي مُؤَلَّفَاتِهِمْ،
وَلِلشَّيْخَيْنِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَابْنِ الْقَيِّمِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى: فَضْلٌ عَظِيمٌ فِي
إِظْهَارِ هَذَا الْأَصْلِ الشَّرْعِيِّ، وَتَخْرِيرِ مَسَائِلِهِ.

□ فَمِنْ أَهَمِّ كُتُبِ فُرُوقِ المَذْهَبِ الحَنْبَلِيِّ مَا يَلِي:

- ١- لابن سَنِينَةَ السَّامُرِّيَّ، صَاحِبِ «المُسْتَوْعِبِ»
(٦١٦)، حَقَّقَ رِسَالَةَ بَجَامِعَةِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ، عَامَ (١٤٠٢).
- ٢- لَعَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّرِيرَانِيِّ (٧٤١)، بِاسْمِ:

«إيضاح الدلائل في الفرق بين المسائل»، طبع في مجلدين، تحقيق
عمر بن محمد السبيل.

قال عنه ابن رجب: «زاد عليها فوائد واستدراكات من كلام ابنه
وغیره» انتهى.

٣- لابن عبد القوي (٦٩٩)، وقيل: بل له كتاب
«الفروق»، حقق في جامعة الإمام محمد بن سعود، عام (١٤٠٢).

٤- لعبد الله بن محمد الزريري (٧٢٩).

٥- ، في ثلاثة مجلدات،
وهي عبارة عن رسالة علمية: لسيد حبيب الأفغاني، وهي رسالة غاية
في بابها وجمعها.

□ وخلاصتها، ثلاثة كتب مهمة في «فروق الفقه الحنبلي»، وهي:

١- لابن سبينة السامري.

٢- للزريري.

٣- لسيد حبيب الأفغاني.

والحمد لله رب العالمين

الْفَضْلُ السَّلَاسِي

الْمَنْهَجُ الْفَقْهِيُّ لَطُلَّابِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ

إِلَى كُلِّ حَنْبَلِيٍّ، بَلَّ إِلَى كُلِّ مَنْ رَامَ التَّمَذُّبَ بِمَذْهَبِ إِمَامِنَا، إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّكَ هَذِهِ الْوَرَقَاتُ الْمَنْهَجِيَّةُ الْجَامِعَةُ الْمُخْتَصَرَةُ؛ حَيْثُ ضَمَّتْهَا بَعْضُ مُهِمَّاتِ كُتُبِ الْفَقْهِ الْحَنْبَلِيِّ وَأُصُولِهِ، مَعَ بَيَانِ الْمَنْهَجِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ لِقِرَاءَةِ هَذَا الْمَنْهَجِ.

وَهِيَ عَلَى اخْتِصَارِهَا تُعَدُّ مِنْ مُهِمَّاتِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» مِمَّا لَا يَسَعُ الْحَنْبَلِيُّ جَهْلُهَا، بَلَّ لَا أَظُنُّ أَحَدًا مِمَّنْ يَدَّعِي «التَّمَذُّبَ الْحَنْبَلِيَّ»، إِلَّا وَقَدْ قَرَأَ مُعْظَمَ هَذِهِ الْجَرِيدَةِ مِنْ كُتُبِ الْفَقْهِ الْحَنْبَلِيِّ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

□ كَلِمَةٌ حَقٌّ: إِنِّي مِنْ خِلَالِ قِرَاءَتِي لِأَكْثَرِ كُتُبِ الْحَنْبَالِيَّةِ؛ قَدْ ظَهَرَ لِي أَنَّ مَنْ أَنْفَعَ وَأَنْفَسَ مَا قَرَأْتُ لِأَمَاتِ الْكُتُبِ الْحَنْبَلِيَّةِ الَّتِي سَلَكَتُ سَبِيلَ الشَّرُوحِ لِلْمُتَوْنِ الْفَقْهِيَّةِ: ثَلَاثَةٌ كُتُبٌ، وَمَا سِوَاهَا فَتَبِعْ أَوْ فَضَلْهُ لَا يَحْتَاجُهَا إِلَّا الْمُجْتَهِدُ مِنْ أَصْحَابِ الْمَذْهَبِ مِمَّنْ لَهُمْ عِنَايَةٌ بِالْعَمَلِ، وَهَمَّةٌ عَالِيَةٌ فِي تَتَبُعِ مَسَائِلِ الْمَذْهَبِ دَقِيقَهَا وَجَلِيلَهَا!

وهذه الثلاثة: هي كتاب «المُغْنِي» لابن قدامة، ثُمَّ كِتَابُ «المُبْدِع» لابن مُفْلِح، ثُمَّ كِتَابُ «كَشَافِ القِنَاعِ» للبهوتي.
وحَقِيقَةُ امرِها: أَنَّهَا سِتَّةُ كُتُبٍ... هِيَ مِنْ أَهَمِّ كُتُبِ السَّادَةِ الحَنَابِلَةِ.

فثَلَاثَةٌ مِنْهَا: هِيَ مِنْ أَهَمِّ شُرُوحِ الفِقْهِ الحَنَابِلِيِّ، وَثَلَاثَةٌ مِنْهَا: هِيَ مِنْ أَهَمِّ الْمُتُونِ الفِقهِيَّةِ الحَنَابِلِيَّةِ دُونَ نِزَاعٍ!

فكِتَابُ «المُغْنِي» شَارِحٌ لِمَنْ «المُخْتَصِر» للخِرَقِيِّ، وَكِتَابُ «المُبْدِع» شَارِحٌ لِمَنْ «المُفْنِع» لابن قدامة، وَكِتَابُ «كَشَافِ القِنَاعِ» شَارِحٌ لِمَنْ «الإِقْنَاع» للحجاوي.

وهذه الكُتُبُ السِتَّةُ: هِيَ وَاسِطَةُ العَقْدِ، وَقُطْبُ الرِّحَى لِمَنْ رَامَ التَّمَذُّبَ الحَنَابِلِيَّ، فَدُونُكَهَا جَامِعَةٌ وَاقِفَةٌ قَدْ أَحَاطَتْ بِجُلِّ مَسَائِلِ المَذْهَبِ، وَغَالِبِ مَنْصُوصَاتِ الإمام، وَتَخْرِيجَاتِ الأَصْحَابِ... فَمَنْ نَظَرَ فِيهَا نَظَرَ دَرَسَ وَتَدَبَّرَ، وَقَلَّبَ فِكْرَهُ فِي مَسَائِلِهَا وَدَلَائِلِهَا؛ فَلَيَزِفْغَ رَأْسُهُ لِلْفُتْيَا وَالتَّدْرِيسِ وَالتَّأْلِيفِ فِي الفِقْهِ الحَنَابِلِيِّ، وَاللَّهُ هُوَ المَوْفَّقُ، وَالهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

قَالَ ابْنُ بَدْرَانَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى فِي «المَدْخَلِ» (٤٣٤): «وَاعْلَمْ أَنَّ لِأَصْحَابِنَا ثَلَاثَةَ مُتُونٍ حَازَتْ اِشْتِهَارًا أَيْمًا اِشْتِهَارًا: أَوَّلُهَا «مُخْتَصَرُ الخِرَقِيِّ»، فَإِنَّ شُهْرَتَهُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ سَارَتْ مَشْرِقًا وَمَغْرِبًا إِلَى أَنْ

أَلَفَ الْمُؤَوَّقُ كِتَابَهُ «الْمُقْنِعَ»، فَاسْتُهِرَ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ قَرِيبًا مِنْ اسْتِهِارِ الْخِرَقِيِّ إِلَى عَصْرِ الثَّوَمَانَةِ؛ حَيْثُ أَلَفَ الْقَاضِي عَلَاءُ الدِّينِ الْمَرْدَاوِيُّ «التَّنْقِيحَ الْمُشْبِعَ»، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَهُ تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ ابْنُ النَّجَّارِ الشَّهِيرُ بِالْفُتُوْحِيِّ، فَجَمَعَ «الْمُقْنِعَ مَعَ التَّنْقِيحِ» فِي كِتَابٍ سَمَّاهُ: «مُتَشَهِّهِ الْإِرَادَاتِ فِي جَمْعِ الْمُقْنِعِ مَعَ التَّنْقِيحِ وَزِيَادَاتِهِ»، فَعَكَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَهَجَرُوا مَا سِوَاهُ مِنْ كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ كَسَلًا مِنْهُمْ، وَنَسْيَانًا لِمَقَاصِدِ عُلَمَاءِ هَذَا الْمَذْهَبِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا آتِفًا، وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ مُوسَى الْحَجَّائِيُّ أَلَفَ كِتَابَهُ: «الْإِقْنَاعَ»، وَحَذَاهُ بِهِ حَذْوُ صَاحِبِ «الْمُسْتَوْعِبِ»؛ بَلْ أَخَذَ مُعْظَمُ كِتَابِهِ مِنْ: «الْمُحَرَّرِ»، وَ«الْفُرُوعِ»، وَ«الْمُقْنِعِ»، وَجَعَلَهُ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ؛ فَصَارَ مُعَوَّلَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ (الْمُتَشَهِّهِ وَالْإِقْنَاعِ)، وَعَلَى شَرْحَيْهِمَا؛ انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

□ وَالْيَكْ جَرِيدَةٌ مُهِمَّةٌ كُتِبَ «الْمَنْهَجُ الْفَقْهِيُّ لَطُفُ الْخَلِيلِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»؛ حَيْثُ رَتَّبَتْ ذِكْرَهَا بِاِغْتِبَارِ التَّدْرِجِ الْعِلْمِيِّ مِنْ بُغْيَةِ الْمُتَبَدِّئِ إِلَى رَغْبَةِ الْمُتَشَهِّهِ:

لَشَيْخِنَا صَالِحٍ

- ١ -

الْمُؤَوَّقَانِ.

لَا بِنِ قَاسِمٍ، مَعَ اِغْتِبَارِ: عَدَمِ

٢ - ثُمَّ:

قِرَاءَةُ عُمُومِ الْحَاشِيَةِ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ: كَشَرَحِ عِبَارَةٍ، أَوْ تَوْضِيحِ
مُشْكِلٍ، أَوْ كَشْفِ مُبْهَمٍ، وَنَحْوِهِ، دُونَ الْوُقُوفِ مَعَ ذِكْرِ الْخِلَافَاتِ
الْفَقْهِيَّةِ، وَنَحْوِهَا.

٣- ثُمَّ: لابنِ صُورِيَّانَ، تَحْقِيقُ أَبِي
قُتَيْبَةَ نَظَرِ الْفَرِيَّابِيِّ، مَعَ تَضْمِينِ أَحْكَامِ تَخْرِجَاتِ الْأَنْبَانِيِّ فِي كِتَابِهِ:
«إِزْوَاءِ الْغَلِيلِ».

٤- ثُمَّ: لِلْبُهُوتِيِّ، تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ
الْتُرْكِيِّ.

٥- ثُمَّ: لِلْبُهُوتِيِّ، طَبَعَةُ وَرَازَةِ
الْعَدَلِ.

٦- ثُمَّ: لابنِ مُفْلِحٍ، تَحْقِيقُ رَاقِمِهِ.
٧- ثُمَّ: لابنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ، تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ التُّرْكِيِّ،
وَعَبْدِ الْفَتْاحِ الْحُلَوِيِّ.

٨- ثُمَّ آخِرُهَا: لِمَجْدِ الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَانِيِّ،
تَحْقِيقُ طَارِقِ بْنِ عَوْضٍ.

□ وَأَمَّا جَرِيدَةُ مِهْمَاتِ كُتُبِ «أُصُولِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ»، فَهَآكِهَآ
مُرْتَبَةً ابْتِدَاءً بِمَدَارِجِ الْمُبْتَدِئِ، وَانْتِهَاءً بِمَرَاتِبِ الْمُتَمَتِّي:

- ١

لِعَازِي الْعُتَيْبِيِّ.

٢- ثُمَّ:

لِعَبْدِ اللَّهِ الْفُورَانِ.

٣- ثُمَّ:

الضُّوَيْحِيِّ.

٤- ثُمَّ:

مُحَمَّدِ الرَّحِيلِيِّ، وَنَزِيهِ حَمَّادٍ.

٥- ثُمَّ:

الْتَّرَكِيِّ.

٦- ثُمَّ:

الْمُسْتَفْحِ.

٧- ثُمَّ:

لَشَيْخِنَا الْعُثَيْمِيِّ.

٨- ثُمَّ:

لَابِنِ رَجَبٍ، تَحْقِيقُ

مَشْهُورِ بْنِ حَسَنٍ.

٩- ثُمَّ آخِرُهَا:

لِرَاقِمِهِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

□ الْمَنْهَجِيَّةُ الْعِلْمِيَّةُ لِقِرَاءَةِ الْكُتُبِ الْفِقْهِيَّةِ، وَنَحْوَهَا.

هَذِهِ طَرِيقَةٌ عِلْمِيَّةٌ (مُجَرَّبَةٌ) لِمَنْ رَامَ «الْمَنْهَجَ الْفِقْهِيَّ الْحَنْبَلِيَّ»،
وَعَبْرَةُ مَنْ كُتِبَ الْفِقْهُ عِنْدَ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ؛ حَيْثُ تَنَاولَهَا
أَهْلُ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا: بِالنُّصْحِ وَالنَّصِيحَةِ، دَرْسًا وَتَدْرِيسًا..
فَالزَّمَهَا؛ فَإِنَّهَا سَهْلَةٌ الْمَنَالِ، عَظِيمَةُ النَّوَالِ، فَذَوْنُكَهَا مُرْتَبَةٌ بِاخْتِصَارِ:
الْمَرْحَلَةِ الْأُولَى: قِرَاءَةُ الْمَثْنِ الْفِقْهِيِّ قِرَاءَةً تَدْبِيرَ وَفَهْمَ وَمُرَاجَعَةً
وَتَكَرُّرًا، ذَوْنَ النَّظَرِ إِلَى شَرْحِهِ إِلَّا عِنْدَ إِغْلَاقِ فَهْمٍ لِلْعِبَارَةِ، أَوْ عِنْدَ
تَعْسِيرٍ لَتَوْضِيحِ إِشَارَةٍ فَقَطْ.

□ وَمِثَالُهُ فِي كُتُبِ مُتُونِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ: «زَادَ الْمُسْتَفْنَعُ لِلْحَجَاوِيِّ،
أَوْ: «دَلِيلُ الطَّالِبِ» لِمَرْعِيِّ الْمَقْدِسِيِّ، أَوْ نَحْوَهُمَا.

□ وَمِثَالُهُ فِي كُتُبِ أَصُولِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ: «الْأُصُولُ مِنْ عِلْمِ
الْأُصُولِ» لَشَيْخِنَا الْعُثَيْمِيِّ، أَوْ: «قَوَاعِدُ الْأُصُولِ وَمَعَاقِدُ الْفُصُولِ»
لِعَبْدِ الْمُؤْمِنِ الْقَطِيعِيِّ، أَوْ نَحْوَهُمَا.

الْمَرْحَلَةُ الثَّانِيَّةُ: قِرَاءَةُ الْمَثْنِ الْفِقْهِيِّ نَفْسِهِ، مَعَ الْوُقُوفِ عَلَى شَرْحِ
مُخْتَصَرٍ لَهُ، بِتَضَمُّنِ ذِكْرِ الدَّلِيلِ وَالتَّعْلِيلِ إِنْ وُجِدَ، مَعَ شَرْحِ الْعِبَارَةِ،
وَتَوْضِيحِ الدَّلَالَةِ، خَالٍ عَنِ الْخِلَافِ الْفِقْهِيِّ.

وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى: أَنْ يَكُونَ الشَّرْحُ مُقْتَصِرًا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ بِدَلِيلِهِ
أَوْ تَغْلِيلِهِ، وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُ اخْتِيَارَاتِهِ غَيْرَ رَاجِحَةٍ فِي الْمَذْهَبِ، أَوْ غَيْرَ
صَرِيحَةٍ فِي الدَّلَالَةِ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ مِنْ هَذِهِ الْمَرْحَلَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا: التَّصَوُّرُ
الْإِجْمَالِيُّ لِمَسَائِلِ الْفِقْهِ بِالذَّلِيلِ وَالتَّغْلِيلِ، كَمَا أَنَّهَا مَدْرَجَةٌ لِمَا سَيَأْتِي
بَعْدَهَا مِنَ الْمَرَاحِلِ الْفِقْهِيَّةِ.

□ وَمِثَالُهُ فِي مُتُونِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ: «الشَّرْحُ الْمُخْتَصَرُ عَلَى مَثَرِ
رَادِ الْمُسْتَفْتَعِ» لِشَيْخِنَا صَالِحِ الْفَوْزَانِ، أَوْ: «حَاشِيَةُ الرَّوَضِ الْمُزْبِعِ»
لِلْبُيْهَوِيِّ، أَوْ: «مَنَازِلُ السَّيْلِ فِي شَرْحِ الدَّلِيلِ» لِابْنِ صُوفْيَانَ، أَوْ نَحْوَهَا.
□ وَمِثَالُهُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ: «تَقْرِيبُ الْخُصُولِ عَلَى لَطَائِفِ
الْأُصُولِ مِنْ عِلْمِ الْأُصُولِ» لِعَازِي الْعُتَيْبِيِّ، أَوْ: «تَبْسِيرُ الْوُصُولِ إِلَى
قَوَاعِدِ الْأُصُولِ وَمَعَاقِدِ الْفُصُولِ» لَعَبْدِ اللَّهِ الْفَوْزَانِ، أَوْ نَحْوَهُمَا.

الْمَرْحَلَةُ الثَّالِثَةُ: قِرَاءَةُ الْمَثْنِ الْفِقْهِيِّ نَفْسِهِ، مَعَ الْوُقُوفِ عَلَى
شَرْحٍ مَبْسُوطٍ لَهُ، يَتَضَمَّنُ ذِكْرَ الْخِلَافَاتِ الْفِقْهِيَّةِ بِدَلِيلِهَا وَتَغْلِيلِهَا،
مَعَ اعْتِبَارِ أَنْ يَكُونَ ذِكْرُهُ لِلْخِلَافِ جَارِيًا فِي دَائِرَةِ الْخِلَافِ الْمَذْهَبِيِّ،
دُونَ الْخِلَافِ الْعَالِيِّ إِلَّا مَا جَاءَ تَبَاعًا!

وَسَوَاءٌ كَانَ هَذَا الْخِلَافُ الْفِقْهِيُّ الْمَذْهَبِيُّ ضَمَّنَ شَرْحَ لِهَذَا
الْمَثْنِ، أَوْ لَمْ يَنْ أَخَرُ، أَوْ كَانَ كِتَابَ فِقْهِ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ.

وَمَا قُلْنَاهُ هُنَا: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ الْفِقْهِيُّ مُقْتَصِرًا عَلَى خِلَافِ الْأَصْحَابِ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ، ذُوْنَ سِوَاهُ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ يَعْلَمُ: أَنَّ غَالِبَ كُتُبِ الْخِلَافِ الْفِقْهِيِّ فِي مَذْهَبِ مَا، تُعْتَبَرُ فِي جَمَلِيَّهَا حَاضِرَةً لِمُعْظَمِ الْخِلَافَاتِ الْفِقْهِيَّةِ عِنْدَ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا، إِلَّا الْقَلِيلَ.

وَمَنْ اقْتَصَرَ فَقِطْعُهُ عَلَى هَذِهِ الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثَةِ؛ فَقَدْ حَازَ الْفِقْهَ بِدَلِيلِهِ وَتَعْلِيلِهِ، وَقَازَ بِمَرْتَبَةِ الْفِقْهِ فِي الدِّينِ، وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ إِلَّا دَرَجَةُ الْمُجْتَهِدِينَ، مِمَّنْ قَدْ طُوِيَ بِسَاطِطِهِمْ مِنْ أَرْزَامٍ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ!

وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ ذِكْرَى لِلْأُطْلَالِ؛ فَلَا تَزَالُ أَيَْادِي الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْسُوطَةً إِلَى أَنْ يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ، وَاللَّهُ الْمَوْفُوقُ.

□ وَمِثَالُهُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ: «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لِابْنِ أَبِي عُمَرَ الْمَقْدِسِيِّ، مَعَ: «الْمُبْدِعُ» لِابْنِ مُفْلِحٍ، مَعَ: «كَشَافُ الْقِنَاعِ» لِلْبُهْوتِيِّ. فَهَذِهِ الْكُتُبُ الثَّلَاثَةُ (لَا سِيمَا الْأَوَّلَيْنِ): تُعْتَبَرُ مِنْ أَوْسَعِ كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ الَّتِي جَمَعَتْ مُعْظَمَ خِلَافَاتِ الْأَصْحَابِ فِي الْمَذْهَبِ.

□ وَمِثَالُهُ فِي كُتُبِ أُصُولِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ: «فَتْحُ الْوَلِيِّ النَّاصِرِ» لِعَلِيِّ الصُّوَيْحِيِّ، أَوْ «شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ الْقُتُوحِيِّ، أَوْ «شَرْحُ مُخْتَصَرِ الرُّوضَةِ» لِلطُّوفِيِّ، أَوْ نَحْوَهَا.

الْمَرْحَلَةُ الرَّابِعَةُ: ثُمَّ هَذِهِ خَاتِمَةُ بُلْغَةِ الْفَقِيهِ، وَنَهَايَةُ بُغْيَةِ فَقَهَاءِ الدِّينِ، وَهِيَ:

قِرَاءَةُ أُمَمَاتِ كُتُبِ الْفِقْهِ بِعَامَّةٍ، الَّتِي تَذْكُرُ الْخِلَافَ الْعَالِي بَيْنَ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ، مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ إِلَى نَهَايَةِ اسْتِقْرَارِ الْمَذَاهِبِ الْفِقْهِيَّةِ الْمَتَّبُوعَةِ، كُلُّ ذَلِكَ مَعَ ذِكْرِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ، وَمَوَاطِنِ الْإِجْمَاعَاتِ، مَعَ ذِكْرِ مَسَالِكِ التَّرْجِيحِ وَالتَّضْيِيقِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْ شَأْنِ أَصْحَابِ الْاجْتِهَادِ الْفِقْهِيِّ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّتُ.

□ وَمِثَالُهُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ الْعَامَّةِ:

«الْأَصْلُ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ، وَ«الْمَبْسُوطُ» لِلرَّخْصِيِّ، وَ«شَرْحُ فَتْحِ الْقَدِيرِ» لِابْنِ الْهَمَامِ، وَ«رَدُّ الْمُحْتَارِ» الْمُسَمَّى: «حَاشِيَةُ ابْنِ عَابِدِينَ»، وَغَيْرُهَا.

وَ«الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى» لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، جَمْعُ وَتَرْتِيبُ سَخْنُونٍ، وَ«الْإِسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَ«الدَّخِيرَةُ» لِلْقَرَفِيِّ، وَغَيْرُهَا.

وَ«الْأُثْمُ» لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَ«الْحَاوِي الْكَبِيرُ» لِلْمَاوَرَدِيِّ، وَ«نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ» لِلْجَوْنِيِّ، وَ«الْبَسِيطُ» لِلْعَزَالِيِّ، وَ«الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ، وَ«تُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ» لِابْنِ حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ، وَغَيْرُهَا.

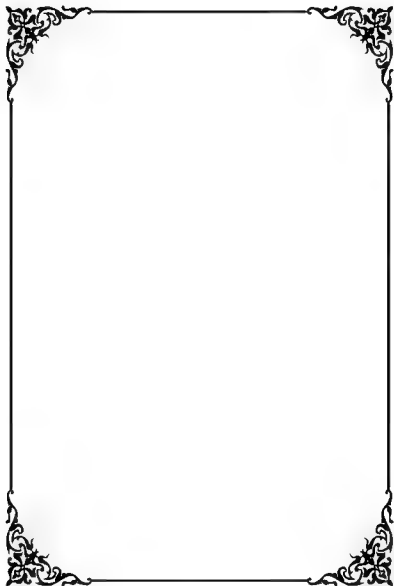
وَ«الْمُعْنَى» لِابْنِ قَدَامَةَ، وَ«الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لِابْنِ أَبِي عُمَرَ الْمَقْدِسِيِّ،

و«الْفَرُوعُ» لابن مُفْلِح، و«المُبْدَعُ» لإِبْرَاهِيمَ ابنِ مُفْلِح، وَغَيْرَهَا.
و«الإفصاح» لابن هُبَيْرَةَ، و«الْوَسِيطُ» لابن المُنْذِرِ، وَغَيْرَهَا كَثِيرٌ
مِنْ أَمَاتِ كُتُبِ الْفِقْهِ الْمُعْتَمَدَةِ لَدَى أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ،
وَغَيْرُهُمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

□ وَمِثَالُهُ فِي كُتُبِ أُصُولِ الْفِقْهِ الْعَامَّةِ:

«الرِّسَالَةُ» لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ، وَ«الْمُسْتَصْفَى» لِلْعَزَازِيِّ، وَ«الْمَحْصُولُ»
لِلرَّازِيِّ، وَ«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمِيدِيِّ، وَ«الْبَحْرُ الْمُحِيطُ» لِلزَّكَاوِيِّ الشَّافِعِيِّ.
وَ«الْأُصُولُ» لِلسَّرْحَسِيِّ، وَ«فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ» لابن نِظَامِ الدِّينِ.
وَ«التَّنْخِييْزُ» لِلْمَرْدَاوِيِّ، وَ«إِتْحَافُ ذَوِي الْبَصَائِرِ» لِعَبْدِ الْكَرِيمِ
النَّمَلَةِ، وَغَيْرَهَا مِنْ مَبْسُوطَاتِ كُتُبِ الْأُصُولِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ





الباب الثامن: عَشْرِينَ

معالم قوائم مخطوطات المذهب الحنبلي

هُنَاكَ كُتُبٌ تَكَلَّمُ أَصْحَابُهَا عَنْ مَطَانٍ مَخْطُوطَاتِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ؛
بَحِثُ سَطَرُوهَا وَرَبَّوْهَا فِي مُصَنَّفَاتٍ كَثِيرَةٍ، تَحْتَ مُسَمِّيَّاتٍ مُخْتَلِفَةٍ:
كَالْفَهَارِسِ، وَالْمَعَاجِمِ، وَالْقَوَائِمِ، وَالْخَزَائِنِ، وَتَارِيخِ الثَّرَاثِ، وَغَيْرِ
ذَلِكَ مِنَ الْمُسَمِّيَّاتِ الْمَشْهُورَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَقَدْ تَكَلَّمْتُ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - عَنْ كُتُبِ الْقَوَائِمِ وَالْفَهَارِسِ بِشَيٍ
مِنَ الْبَسِطِ وَالتَّوْضِيحِ فِي كِتَابِي «صَيَانَةُ الْكِتَابِ» (٥٦)، فَمَنْ أَرَادَ
زِيَادَةَ كَشْفٍ عَنْ حَقَائِقِهَا؛ فَلْيَنْظُرْهُ مَشْكُورًا.

وَالَّذِي نَحْنُ بِصَدْدِهِ، هُوَ التَّعَرُّفُ عَلَى مَطَانٍ كُتُبٍ وَمَخْطُوطَاتٍ
كُتِبَ «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ»، مِنْ خِلَالِ كُتُبِ الْفَهَارِسِ وَالْمَعَاجِمِ الَّتِي
اِغْتَنَتْ بِكُتُبِ الْحَنْبَلِيَّةِ عَنْ غَيْرِهَا، غَيْرَ أَنَّنَا وَجَدْنَا هَذِهِ الْفَهَارِسَ الْمَعْنِيَّةَ
بِكُتُبِ الْحَنْبَلِيَّةِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

□ كُتُبٌ عَامَّةٌ: وَهِيَ كُتُبُ الْفَهَارِسِ وَالْقَوَائِمِ الَّتِي لَمْ تَقْتَصِرْ عَلَى
قَنْ دُونَ آخَرَ، وَلَا عَلَى مَذْهَبٍ دُونَ آخَرَ، بَلْ ذَكَرَتْ كُلُّ مَا كَتَبَهُ عُلَمَاءُ
الْإِسْلَامِ بِعَامَّةٍ: مَطْبُوعًا وَمَخْطُوطًا.

لِذَا؛ فَإِنَّهَا تُعْبَرُ وَاحِدَةً مِنْ مَصَادِرِ مَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ ثُرَاثِ الْحَنَابِلَةِ،
سَوَاءً كَانَتْ مَحْطُوطَةً، أَوْ مَطْبُوعَةً، فِي حِينِ أَنْبِي قَدْ تَوَسَّعَتْ فِي
ذِكْرِ أَسْمَاءِ هَذِهِ الْفَهَارِسِ وَالْقَوَائِمِ فِي كِتَابِي «الصِّيَانَةِ»، لِذَا وَجَبَ
التَّنْبِيهُ.

□ كُتُبٌ خَاصَّةٌ: وَهِيَ كُتُبُ الْفَهَارِسِ وَالْقَوَائِمِ الَّتِي اقْتَصَرَ أَصْحَابُهَا
عَلَى ذِكْرِ ثُرَاثِ الْحَنَابِلَةِ، سَوَاءً كَانَتْ: كُتُبًا عَقْدِيَّةً، أَوْ فِقْهِيَّةً، أَوْ أُصُولِيَّةً،
أَوْ تَفْسِيرِيَّةً، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَصْنَافِ الْفُنُونِ، مِمَّا أَلْفَهُ السَّادَةُ الْحَنَابِلَةُ.

□ وَهَذَا الْقِسْمُ - الْخَاصُّ - هُوَ الْمَرْجُو ذِكْرُهُ هُنَا، فَمِنْ تِلْكَمُ
الْفَهَارِسِ، مَا يَلِي بِاخْتِصَارٍ:

١- لابن عَبْدِ الْهَادِي، الْمَعْرُوفُ بِ«ابن الْمُبَرِّدِ»
(٩٠٩)، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ جَزْدِ كُتُبِ الْفَقْهِ الْحَنْبَلِيِّ، وَمَا يَنْصِلُ بِهِ.

٢- لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَاوُدَ الزُّبَيْرِيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ
(١٢٢٥).

٣- لِلشَّيْخِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُمَيْدٍ الْمَكِّيِّ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٣٤٦)، وَهِيَ
مُحَاوَلَةٌ جَيِّدَةٌ، وَصَلَ فِيهَا الْمُؤَلِّفُ إِلَى جَزْدِ (٢٠٥) كُتُبٍ، لـ (١٠٥)
عُلَمَاءَ، فِي مُجَلَّدٍ لَطِيفٍ، تَحْقِيقُ جَاسِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْفُهَيْدِ، وَقَدْ

اسْتَدْرَكَ الْمُحَقِّقُ عَلَى ابْنِ حُمَيْدٍ (١٧٧) كِتَابًا، كَمَا أَنَّ الْأَخَّ الْفَهَيْدَ
الْحَقَّ كِتَابَ «الدَّرِّ الْمُتَضَّدِ» بِذَيْنِ، كَمَا يَلِي.

٤- لِلشَّيْخِ جَاسِمِ الْفَهَيْدِ؛ حَيْثُ زَادَ عَلَيْهِ:

(٢٥٩) كِتَابًا، لَ (١٤٧) عَالِمًا، فَصَارَ مَجْمُوعُ كِتَابِ «الدَّرِّ الْمُتَضَّدِ»،
مَعَ الاسْتَدْرَاكِ وَالتَّدْوِيلِ: (٦٤١) كِتَابًا، لَ (٢٥٣) عَالِمًا.

٥- لِسُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ حَمْدَانَ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٣٩٧).

وَهُوَ كِتَابٌ مُفِيدٌ فِي بَابِهِ، وَفِيهِ إِشَارَاتٌ تَوْضِيحِيَّةٌ، وَدَلَالَاتٌ
عِلْمِيَّةٌ، لَا يَسْتَعْنِي عَنْهَا الْمُتَمَذِّهَبُ، إِلَّا إِنَّهُ غَيْرُ مَحَرَّرٍ؛ حَيْثُ تَرَكُهُ
مُؤَلَّفُهُ نَاقِصًا غَيْرَ مُكْتَمِلٍ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْهُ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ فِيهِ
(٤٤٧) كِتَابًا، لَ (٣٦٠) عَالِمًا، وَقَدْ طُبِعَ فِي مُجَلَّدٍ لَطِيفٍ، تَحْقِيقُ
عَبْدِ الْإِلَهِ الشَّامِعِ، وَقَدْ ذَكَرَ الْمُحَقِّقُ أَنَّ مَجْمُوعَ الْكُتُبِ الَّتِي ذَكَرَهَا
الْمُؤَلَّفُ وَصَلَتْ إِلَى (٦٤٥) كِتَابًا تَقْرِيبًا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ جَرِيدَةٌ فَهَارِسِهِ
لِلْكِتَابِ.

٦- بِمَرْكَزِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ، بِجَامِعَةِ أُمِّ

الْقُرَى.

٧- لِسَعُودِ الْفَيْسَانِ.

٨- لَشَيْخِنَا بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو زَيْدٍ، فَقَدْ

وَصَلَ فِي إِيْخْصَاءِ الْكُتُبِ إِلَى (١٢٥٠) كِتَابًا، لـ (٤٨٦) عَالِمًا، انْظُرْ مِنْهُ الْمُجَلَّدَ الثَّانِي.

٩- لَعَبِدِ اللَّهِ التُّرْكِيِّ، وَأَخْصُ مِنْهُ الْمُجَلَّدُ

الثَّانِي.

١٠-

لِنَاصِرِ السَّلَامَةِ.

لَعَبِدِ اللَّهِ الطَّرِيقِيِّ.

١١-

١٢- لَعَلِيِّ الشُّبْلِي، جَمَعَ فِيهِ قَوَائِمَ بَعْضِ مَخْطُوطَاتِ

كُتُبِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وَتَلْمِيْزِهِ ابْنِ الْقَيْمِ، وَهُوَ مُجَلَّدٌ لَطِيْفٌ.

١٣-

لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَحْسَائِيِّ.

١٤- مُقَدِّمَاتُ تَحْقِيقِ بَعْضِ كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ الْمَطْبُوعَةِ، وَفَهَارِسُهَا.

١٥- الدَّرَاسَاتُ الْمُسْتَقْلَلَةُ عَنْ عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ، وَمُؤَلَّفَاتِهِمْ.

١٦-

جَمْعُ عَبْدِ الْمُحْسِنِ آلِ الشَّيْخِ.

وَعَبَّرَ ذَلِكَ، مِنْ مَكْتَبَاتِ الْبِلَادِ الَّتِي اسْتَقَرَّ فِيهَا الْمَذْهَبُ

الْحَنْبَلِيُّ، لَاسِيَّمَا فِي الْعِرَاقِ، وَالشَّامِ، وَالْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ، لِذَا فَإِنَّ كَثِيرًا

مِنَ الْمَكْتَبَاتِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ فِي بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ تُعَبَّرُ خَزَائِنَ لِكَثِيرٍ مِّنْ
مَّخْطُوطَاتِ الثَّرَاثِ الْحَنْبَلِيِّ.

وَأَخْصَرُ مِنْهَا: مَكْتَبَاتِ الْجَامِعَاتِ، وَالْمَعَاهِدِ، وَغَيْرِهَا.

وَكَذَا الْمَكْتَبَاتِ الْخَاصَّةُ الَّتِي عُيِّنَتْ بِجَمْعِ مَخْطُوطَاتِ كُتُبِ أَهْلِ
الْعِلْمِ، لَا مِثْمَا كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ مِنْهُمْ، وَغَيْرِهَا كَثِيرٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ



البَابُ التَّاسِعُ عَشْرُ



الباب التاسع عشر

معالم مشاريع خدمة المذهب الحنبلي

لكل مذهب فقهِي أعمال تُخدمُه مُنذُ نشأته إلى وقتنا الحاضر، سواءً كانت ظاهرة أو خفية، ما يُعتبر كثيرٌ منها سبباً في بقاء المذهب، وقد مضى معنا شيءٌ من أسباب بقاء المذاهب الفقهية، إلا أنني أزدت بهذا الفضل أن أذكر بعض المشاريع العصرية التي من شأنها تخدم المذهب الحنبلي «إن شاء الله».

وهي في مجموعها تُعبرُ آراءً واقتراحات تصلح أن تُوظف لخدمة «المذهب الحنبلي»، وغيره من المذاهب الأخرى، كما أنني لم أتعباً هذه الأطاريع الخادمة لـ «المذهب الحنبلي» إلا من باب بلاغ شيء من حق السادة الحنابلة علينا، وذلك بسبيل الحفاظ على تراثهم العلمي، ونشر بساط ذكرهم في الخافقين، و«ماعل المؤمنين» سبيل «والله عفوٌ رحيم».

أما بعد؛ فإن مشاريع خدمة «المذهب الحنبلي» لا تُحدُ بمكان، ولا تقف عند زمان، بل هي شركة تتناوب عليها جهود الحنابلة جئلاً

بَعْدَ جَنَلٍ، وَكُلُّ بِحَسَبِ اسْتِطَاعَتِهِ، وَ «لَا يَكِلُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا»

□ فَمِنْ هَذِهِ الْمَشَارِيعِ، مَا يَلِي بِاخْتِصَارٍ:

الأول: إِنْشَاءُ مَدَارِسَ حَنْبَلِيَّةٍ.

بَحِيثٌ تَقْوُمُ هَذِهِ الْمَدَارِسُ بِتَدْرِيسِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» دِرَاسَةً وَافِيَةً، مَا يَبَيِّنُ دِرَاسَةً: كُتُبَ الْفِقْهِ، وَأُصُولِهِ، وَقَوَاعِدِهِ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْ شَأْنِ تَرَاثِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ».

اِبْتِدَاءً بِدِرَاسَةِ أَهَمِّ الْمُتَوَنِّ الْفِقْهِيَّةِ دِرَاسَةً وَافِيَةً، ثُمَّ بِدِرَاسَةِ أَهَمِّ شُرُوحِهَا الْمَبْسُوطَةِ، ثُمَّ قِرَاءَةِ أَهَمِّ الْكُتُبِ الْكِبَارِ فِي الْمَذْهَبِ، ثُمَّ يَتَّبِعُهَا كُتُبُ الْأُصُولِ وَالْقَوَاعِدِ وَالْفُرُوقِ.

وَذَلِكَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَكُونُ الْقَائِمُونَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْمَدَارِسِ الْحَنْبَلِيَّةِ: عُلَمَاءَ حَنَابِلَةٍ مُتَخَصِّصِينَ، مِمَّنْ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ فِي مَعْرِفَةِ الْمَذْهَبِ وَالتَّمَذُّبِ.

الْأَمْرُ الَّذِي سَيُعِيدُ لـ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»: قُوَّتُهُ، وَقُوَّتُهُ، وَنَشَاطُهُ، كُلُّ ذَلِكَ كَمَا يَتَخَرَّجُ فُقَهَاءُ مُمَكِّنُونَ فِي الْفِقْهِ، وَفِي تَخْرِيجِ النَوَازِلِ عَلَى أُصُولِ الْمَذْهَبِ وَقَوَاعِدِهِ.

وَهَذَا فِي الْوَقْتِ الَّذِي خَرَجَ عَلَيْنَا فِيهِ فُقَهَاءُ جَامِعَاتٍ لَا قَبْلَ لَنَا

بِهِمْ؛ حَيْثُ نَجِدُ غَالِبَهُمْ لَا يُحْسِنُ مِنَ الْفِقْهِ إِلَّا مَا يُحْسِنُهُ صِغَارُ الْعِلْمِ

مِنْ دُعَاةِ الْفَقْهِ، وَذَلِكَ يَوْمَ يَقُومُ أَحَدُهُمْ بِتَحْقِيقِ مَخْطُوطَةٍ، أَوْ يَقُومُ
بِبَحْثِ مَوْضُوعٍ خَاصٍّ، ثُمَّ يَنَالُ بَعْدَهَا الشَّهَادَةَ الْجَامِعِيَّةَ (بِكَالْرِئُوسِ،
أَوْ مَا جِسْتِيرَ، أَوْ دَكْتُورَاهَ)، وَهُوَ يَحْسِبُ أَنَّهُ يُحَسِّنُ فَقْهًا، وَمَا هَذِهِ
الْمُعَالَطَاتُ الْفَقْهِيَّةُ الَّتِي تَتَفَادَفُهَا كَثِيرٌ مِنَ الْقَنَوَاتِ وَالْجَرَائِدِ إِلَّا مِمَّا
كَسَبَتْهُ أَيْدِي كَثِيرٍ مِنَ الْجَامِعَاتِ النُّظَامِيَّةِ الْيَوْمَ، فَاللهُ الْمُسْتَعَانُ!

وَنَحْرُ هَذِهِ الْأَيَّامِ؛ أَخْرُجَ إِلَى مِثْلِ مَا قَامَ بِهِ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهُ
مُحَمَّدُ الْمُتَمِيمِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: مِنْ إِنْشَاءِ دُورِ عِلْمٍ فِي عُنْتَرَةٍ، تَحْتَضِرُ
طُلَّابَ الْعِلْمِ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، الْأَمْرُ الَّذِي كَانَ سَبَبًا - بَعْدَ اللهِ -
فِي خُرُوجِ طُلَّابِ عِلْمِ بَارَزِينِ، بَلَّةَ عُلَمَاءَ رَاسِخِينَ، وَاللهُ الْهَادِي إِلَى
سَوَاءِ السَّبِيلِ.

الثَّانِي: إِنْشَاءُ مَكْتَبَاتٍ خَاصَّةٍ تَضُمُّ أَمْهَاتِ الْكُتُبِ الْحَنِبَلِيَّةِ بِعَامَّةٍ:
مَا بَيْنَ كُتُبِ عَقِيدَةٍ، وَحَدِيثٍ، وَفَقْهِ، وَأُصُولٍ، وَتَارِيخٍ، وَلُغَةٍ، وَغَيْرِ
ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْ ثَرَاثِ السَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ، مِمَّا سَيَكُونُ تَرَوْنَهُ عِلْمِيَّةً
تَزْخُرُ بِهَا الْمَكْتَبَةُ الْحَنِبَلِيَّةُ.

مَعَ تَرْتِيبِ الْمَكْتَبَةِ تَرْتِيبًا نُمُوذَجِيًّا: مَا بَيْنَ قَوَائِمِ اللَّفْهَارِسِ،
وَحَاسُوبَاتِ، وَبَرَامِجٍ مُدْمَجَةٍ، (إِلِكْتُرُونِيَّةٍ)، وَمَجَالِسَ لِلتَّعْلِيمِ وَالتَّنْذِيرِ
وَالْمُحَاضَرَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُمَيِّزَةِ فِي إِنْشَاءِ الْمَكْتَبَاتِ
الْعِلْمِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ.

بَحِثْ تَضُمُّ هَذِهِ الْمَكْتَبَةُ: عَامَّةُ الْكُتُبِ الْحَنْبَلِيَّةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ مَحْطُوطَةً، أَوْ مُحَقَّقَةً، أَوْ مَطْبُوعَةً، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي تَخْدُمُ «الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ».

الْأَمْرُ الَّذِي سَيَسْهُلُ عَلَى الْبَاحِثِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا سِيَّمَا الْحَنَابِلَةِ مِنْهُمْ: الْوُقُوفُ عَلَى ثَرَاثِ الْحَنَابِلَةِ، وَدُرَرِهِمِ الْعِلْمِيَّةِ.

الثَّالِثُ: إِنِّشَاءُ لِبَحَانٍ عِلْمِيَّةٍ مُتَخَصِّصَةٍ فِي «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، تَقُومُ عَلَى تَحْقِيقِ مَحْطُوطَاتِهِ الْفِقْهِيَّةِ وَالْأُصُولِيَّةِ، وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ.

بَحِثْ يَقُومُ خُبْرَاءُ مُتَخَصِّصُونَ فِي «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، بِدِرَاسَةِ الْمَحْطُوطَاتِ وَتَحْقِيقِهَا تَحْقِيقًا عِلْمِيًّا، كُلُّ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَبْطَأَ وَلَ بَعْضُ الْأَدْعِيَاءِ عَلَى كُنُوزِ الْحَنَابِلَةِ تَحْقِيقًا وَتَحْرِيجًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ دُونَ عِلْمٍ كَافٍ، أَوْ دُونَ مَعْرِفَةٍ تَامَّةٍ بِأُصُولِ الْمَذْهَبِ وَقَوَاعِيدِهِ.

كَمَا فِي ذَلِكَ قَطْعُ الطَّرِيقِ أَمَامَ كَثِيرٍ مِنْ هَوَاةِ التَّحْقِيقِ مِمَّنْ ظَهَرَتْ أَسْمَاؤُهُمْ مُؤَخَّرًا، وَهُمْ لَمْ يُعْطُوا لِلتَّحْقِيقِ حَقَّهُ وَتُسْتَحَقَّهُ، لَا سِيَّمَا فِي خِدْمَةِ وَتَحْقِيقِ كُتُبِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ».

كَمَا تَقُومُ هَذِهِ اللَّجَانُ بِدِرَاسَةِ مَا كُتِبَ عَنِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» مِنْ دِرَاسَاتٍ، أَوْ تَحْقِيقَاتٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْخِدْمَةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَذَلِكَ

مِنْ خِلَالِ دِرَاسَتِهَا دِرَاسَةً عِلْمِيَّةً مَعَ بَيَانِ أَخْطَاءِ مَا فِيهَا إِنْ وَجِدَ.
أَوْ تَقُومُ بِتَقْيِيسِ هَذِهِ الدِّرَاسَاتِ، وَتَقْدِمُ مَا فِيهَا نَقْدًا بَنَاءً مِمَّا سَيَكُونُ
خِدْمَةً عِلْمِيَّةً لِلْمَذْهَبِ، وَالْحَنَابِلَةِ.

وَقَدْ خَرَجَ مُؤَخَّرًا مَقَالٌ مُخْتَصَرٌ، بِعُنْوَانٍ: «قِرَاءَاتُ نَقْدِيَّةٍ لِمَطْبُوعَاتِ
حَنَابِلِيَّةٍ» لِلشَّيخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ إِسْمَاعِيلَ الْأَخْسَائِيِّ، وَقَدْ
اسْتَعْرَضَ بَعْضُ أَعْمَالِ الْمُحَقِّقِينَ وَالْمُحَشِّنِينَ وَالْمُؤَلِّفِينَ لَكُتُبِ
الْحَنَابِلَةِ، وَبَيَّنَ مَا فِيهَا مِنْ مَلْحُوظَاتٍ عِلْمِيَّةٍ، وَاسْتِذْرَاكَاتٍ مِنْهَجِيَّةٍ..
وَهُوَ عَمَلٌ مَشْكُورٌ، وَجُهِدٌ مُبَارَكٌ.

الرَّابِعُ: إِنِّشَاءُ لِحَاجٍ عِلْمِيَّةٍ فِقْهِيَّةٍ لَهَا دِرَايَةٌ تَامَّةٌ فِي «الْمَذْهَبِ
الْحَنَابِلِيِّ»؛ بِحَيْثُ تَقُومُ عَلَى جَمْعِ شَتَاتِ مَسَائِلِ الْمَذْهَبِ، وَأَقْوَالِ
الْأَصْحَابِ الْخِلَافِيَّةِ، وَمَا إِلَيْهَا مِنْ أَدِلَّةٍ شَرْعِيَّةٍ، وَقَوَاعِدَ فِقْهِيَّةٍ
وَنُحُومَهَا، وَسَوَاءٌ كَانَتْ هَذِهِ اللَّجَانُ مُشْتَرِكَةً فِي عَمَلِهَا، أَوْ مُسْتَقِلًّا كُلُّ
مِنْهُمْ بِنَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْفِقْهِ.

مِمَّا سَيَكُونُ خِدْمَةً فِقْهِيَّةً عَظِيمَةً لِلسَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَذَلِكَ
بِاغْتِبَارِ مَا يَلِي:

١ جَرَّدُ جَمِيعِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ الْمُعْتَمَدَةِ؛ ابْتِدَاءً بِكُتُبِ مَسَائِلِ
الإِمَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى آخِرِ كِتَابٍ مُعْتَمَدٍ، لِاسِيَّمَا خَاتِمَةِ الْمَذْهَبِ

الْبُهُوتِي رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢- ثُمَّ تَرْبِئُهَا تَرْبِئًا فَهِيًّا، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ تَوْظِيفِهَا وَتَفْرِيفِهَا فِي شَرْحِ كِتَابِ «الْمُفْنِعِ» لابن قُدَّامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ بَحِثُ تُجَعَلُ مُسَائِلُ «الْمُفْنِعِ» كَتَرَاجِمٍ، ثُمَّ تُشْرَحُ مِنْ خِلَالِ جَزْدِ مَجَامِيعِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ.. شَأْنَهَا شَأْنُ كِتَابِ «الْمُغْنِي» عَلَى «مُخْتَصَرِ الْخِرَقِي»، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

٣ ثُمَّ ذَكَرُ الرَّاجِحِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ بِاِغْتِبَارِ أَمْرَيْنِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: التَّرْجِيحُ بِاِغْتِبَارِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: التَّرْجِيحُ بِاِغْتِبَارِ الرَّاجِحِ فِي الْمَذْهَبِ، سَوَاءَ كَانَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، أَوِ الْمَشْهُورُ، أَوِ الْمَصْحُوحُ، أَوْ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ.

□ فَالِنِّدَّةُ: يُعْتَبَرُ هَذَا الْمَشْرُوعُ مَشْرُوعًا عِلْمِيًّا؛ يَضِلُّحُ أَنْ يَكُونَ رَسَائِلَ جَامِعِيَّةٍ يُوزَّعُ كُلُّ بَابٍ فِقْهِيٍّ مِنْهُ عَلَى الطُّلَّابِ، ابْتِدَاءً بِأَوَّلِ كِتَابِ الطَّهَّارَةِ إِلَى نِهَآيَةِ كِتَابِ الْإِقْرَارِ، مَعَ اِغْتِبَارِ وَضْعِ خُطَّةٍ بِحِثِّ مُتَكَامِلَةٍ يَسِيرُ عَلَيْهَا عَامَّةُ الطُّلَّابِ فِي تَحْقِيقِ هَذَا الْمَشْرُوعِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

الخامسُ: تصنيفُ مؤسَّوعةِ حَدِيثِيَّةٍ تُعْنَى بِتَخْرِيجِ الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ، والآثارِ السَّلَفِيَّةِ الْمَوْجُودَةِ فِي عَامَّةِ كُتُبِ الْحَتَابِلَةِ الْمُعْتَمَدَةِ: كـ«المُغْنِي» لابنِ قُدَّامَةَ، و«الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لابنِ أَبِي عَمْرٍ، و«شَرْحُ مُخْتَصَرِ الْخِرَقِي» لِلزُّرْكَشِيِّ، و«المُبْدَعُ» لابنِ مُفْلِحٍ، و«شَرْحُ مُتَتَهَى الْإِرَادَاتِ» لابنِ النَّجَّارِ، و«كَشَافُ الْقِنَاعِ»، و«شَرْحُ مُتَتَهَى الْإِرَادَاتِ» كِلَاهُمَا لِلْبُهْوتِيِّ، وَغَيْرِهَا مِنْ الْكُتُبِ الْفِقْهِيَّةِ الَّتِي اغْتَنَتْ بِذِكْرِ أدِلَّةِ السُّنَّةِ، وَأَثَارِ السَّلَفِ.

مِمَّا سَيَكُونُ خِدْمَةً عَظِيمَةً لِلسَّادَةِ الْحَتَابِلَةِ بِخَاصَّةٍ، وَغَيْرِهِمْ بِعَامَّةٍ، وَذَلِكَ بَعْدَ اعْتِبَارِ مَا يَلِي:

١- جَمْعُ كُلِّ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الَّتِي فِي تِلْكَ الْكُتُبِ الْفِقْهِيَّةِ، ثُمَّ تَرْتِيبُهَا عَلَى أَبْوَابِ كِتَابِ «المُغْنِي» لابنِ قُدَّامَةَ.

٢- ثُمَّ تَنْسِيقُهَا تَنْسِيقًا عِلْمِيًّا، بَعْدَ حَذْفِ مُكَرَّرَاتِهَا، مَعَ إِنْقَاءِ رَوَائِدِهَا الْمُعْتَبَرَةِ.

٣- ثُمَّ تَخْرِيجُهَا تَخْرِيجًا عِلْمِيًّا عَلَى ضَوْءِ الصَّنَاعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ: رَدًّا وَقَبُولًا، تَضَمِينًا وَتَضَعِيفًا، كُلُّ ذَلِكَ بِقَلَمِ الْاِخْتِصَارِ غَيْرِ الْمُخِلِّ.

٤- ثُمَّ تَرْتِيبُهَا عِبْرَ فَهَارِسٍ دَقِيقَةٍ شَامِلَةٍ، تَجْمَعُ بَيْنَ دَقَّتَيْهَا كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَعْرِفَةِ مَظَانِّ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ وَالرَّجَالِ، وَكُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ يَتَعَلَّقُ بِالْفَهَارِسِ الْعِلْمِيَّةِ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ لَدَى الْمُعْتَمِرِينَ بِفَرْقِ الْفَهَارِسِ.

وَمِنْ نَافِلَةِ الْعِلْمِ؛ فَقَدْ جَادَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِأَقْلَامِهِمْ فِي تَخْرِيجِ
بَعْضِ كُتُبِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا كَتَبَهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي رَحِمَهُ
اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: «تَنْقِيحُ التَّحْقِيقِ»، فِي خُمُسَةِ مُجَلَّدَاتٍ، وَنَاصِرُ الدِّينِ
الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي كِتَابِهِ: «إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ مَنَارِ
السَّبِيلِ»، فِي تِسْعَةِ مُجَلَّدَاتٍ، وَقَدْ لَحِقَ هَذَا الْكِتَابُ: بَعْضُ الْفَوَائِدِ
وَالِاسْتِذْرَاقَاتِ مِنْهَا الْمَقْبُولُ، وَمِنْهَا الْمَرْذُودُ.

وَمِنْ آخِرِ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ جَادُوا بِأَقْلَامِهِمْ فِي تَخْرِيجِ بَعْضِ
كُتُبِ الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ: الشَّيْخُ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغَامِدِيُّ فِي كِتَابَتِهِ:
«الْإِنْصَافُ بِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ شَرْحِ الْمُتَنَهَّى وَالْكَشَافِ» فِي تِسْعَةِ
مُجَلَّدَاتٍ، وَ«الْقَوْلُ الْمُنْتَعِ بِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرُّوضِ الْمُرْبِعِ» فِي
ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ، غَيْرَ أَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ فَقَطْ، وَهَذَا
جُهْدٌ أُخَرَى لغيرِهِمْ لَمْ تَنْتَهِ بِغَدٍّ!

□ فَرْعٌ:

لَقَدْ انْتَقَدَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بَعْضَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ
رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِ الْحَدِيثِيَّةِ، فَكَانَ مِنْهُمْ شَيْخُنَا بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ
رَحِمَهُ اللَّهُ؛ حَيْثُ قَالَ فِي «الْمَذْخَلِ» (٢/٧٩٣): «هَذَا الْكِتَابُ (إِرْوَاءُ
الْغَلِيلِ) خِدْمَةٌ جَلِيلَةٌ لِأَدِلَّةِ الْمَذْهَبِ؛ لَكِنْ عَلَى النَّاطِرِ فِيهِ التَّثَبُّعُ
لِأَمْرَيْنِ:

الأوّل: كَثُرَتْ مَا فِيهِ مِنَ الْوَهْمِ وَالْغَلَطِ... وَقَدْ اخْتَبَرْتُهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ، فَوَجَدْتُ الْأَمْرَ كَذَلِكَ.

الثاني: أَنَّهُ أَثَابَهُ اللَّهُ فِي النَّبِيْجَةِ الْحُكْمِيَّةِ لِلْحَدِيثِ تَصْحِيْحًا أَوْ تَضْعِيْفًا، لَا يُوَافِقُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهِ^(١) انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ.

مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا بِكَرَرِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ لِلتَّفْصِيْلِ مَحَلٌّ لِلْإِعْتِبَارِ، يُوضِّحُهُ أَنَّ كِتَابَ: «إِزْوَاءِ الْغَلِيلِ» لِنَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، يُعْتَبَرُ مِنْ أَنْفَسِ الْكُتُبِ الْحَدِيثِيَّةِ الَّتِي خَدَمَتْ: «الْمَذْهَبَ الْحَنْبَلِيَّ» بِخَاصَّةٍ، وَغَيْرِهِ بِعَاقِبَةٍ، وَمَعَ هَذِهِ الْإِشَادَةِ الَّتِي تَحَلَّى بِهَا الْكِتَابُ، وَالْمَنْزِلَةُ الَّتِي تَسَنَّمُهَا: إِلَّا إِنَّهُ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ نَقَدَاتٍ عِلْمِيَّةٍ، وَمِنْ مُضَايَقَاتِ أَهْلِ الصَّنَاعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ... وَلَوْ لَا شَرُطُ الْإِخْتِصَارِ لَذَكَّرْنَا بَعْضَ أَخْبَارِهَا، لَكِنْ حَشَبْنَا مِنْ قِلَادَتِهَا مَا أَحَاطَ بِالْعُنُقِ، فَكَانَ خُلَاصَتُهَا بَعْدَ اسْتِفْرَافٍ مَا يَلِي:

الأوّل: أَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي حَكَّمَ عَلَيْهَا الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِالضَّعْفِ، سَوَاءٌ كَانَتْ مَوْضُوعَةً، أَوْ مَرْدُودَةً: تُعْتَبَرُ حُجَّةً بِالْجُمْلَةِ، أَيْ: فِي عُمُومِهَا كُلِّهَا إِلَّا مَا نَذَرَ.

الثاني: مَا حَكَّمَ عَلَيْهَا بِالصُّحَّةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ صَحِيْحَةً لِدَانِهَا، أَوْ لَغَيْرِهَا: تُعْتَبَرُ حُجَّةً فِي الْجُمْلَةِ^(٢)، أَيْ: فِي غَالِبِهَا لَا كُلِّهَا.

(١) هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ بِالْجُمْلَةِ، وَفِي الْجُمْلَةِ، كَمَا يَلِي:

الثَّالِثُ: مَا حَكَمَ عَلَيْهَا بِالْحُسْنِ، سَوَاءٌ كَانَتْ حَسَنَةً لِّذَاتِهَا، أَوْ لغيرِهَا: تُعْتَبَرُ مَحَلًّا لِلْمُرَاجَعَةِ وَالْمُدَاسَةِ، لِذَا فَلَا يَزَكُنُ إِلَيْهَا طَالِبُ الْحَدِيثِ دُونَ تَقْيِيضٍ؛ لِأَنَّ غَالِبَهَا إِلَى الضَّعْفِ هِيَ أَقْرَبُ!
وباختصارٍ آخَرَ: فَإِنَّ أَحْكَامَ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ تَنْقَسِمُ إِلَى مَرْتَبَتَيْنِ:

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: وَهِيَ أَحْكَامُهُ بِالتَّضَحُّيْحِ بِنَوْعِيهِ، أَوْ بِالتَّضْعِيفِ بِأَنْوَاعِهِ، وَهَذِهِ مَرْتَبَةٌ مُعْتَبَرَةٌ فِي عُمُومِهَا.

الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ: وَهِيَ أَحْكَامُهُ عِنْدَ التَّحْسِينِ بِنَوْعِيهِ، وَهَذِهِ مَحَلٌّ نَظَرٍ فِي عُمُومِهَا.

فَهَذِهِ خُلَاصَةٌ اسْتِيفَرَاتِيَّةٌ، تُفِيدُ طَالِبَ الْعِلْمِ الَّذِي يَمْلِكُ آلَةَ الْاجْتِهَادِ فِي مُنَازَعَةِ الْأَحْكَامِ الْحَدِيثِيَّةِ: رَدًّا وَقَبُولًا، وَإِلَّا فَيَسَعُهُ التَّقْلِيدُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْتَلَوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٧)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَعُدُّنَا لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِ عَلَى الْأَحَادِيثِ: أَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ قَضَى مُعْظَمَ عُمْرِهِ فِي دِرَاسَةٍ وَمُحَاطَمَةٍ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ: صِحَّةً وَضَعْفًا، رَدًّا وَقَبُولًا؛ حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ أَحَادِيثُهُ

= بِالْحُمْلَةِ: هِيَ لَفْظَةٌ تُدُلُّ عَلَى عُمُومِ الْحُكْمِ، وَغَدَمِ اسْتِثْنَاءٍ قَسِيرٍ مِنْهُ، وَلَا عِبْرَةَ بِالشَّاذِ.

فِي الْحُمْلَةِ: هِيَ لَفْظَةٌ تُدُلُّ عَلَى وَحْدِ الْحُكْمِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ، لَا كُلِّهَا

الَّتِي حَكَمَ عَلَيْهَا عَشْرَاتِ الْأَلْفِ مِمَّا تَجَاوَزَتْ عَشْرَاتِ الْمُجَلَّدَاتِ،
الشَّيْءُ الَّذِي لَوْ تَفَرَّغَ لَهُ كُوكَبَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ لَمَا بَلَغُوا رُبْعَ مِغْشَارِ
مَا وَصَلَ إِلَيْهِ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

لِكِنَّ طَنَّا بِالشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ فَتَحَ لَهُ: بَابَ
الْإِخْلَاصِ، وَكَسَاهُ ثَوْبَ الْبِرِّكَ، وَاللَّهُ حَسْبُهُ، وَلَا مَا اسْتَطَاعَ رَجُلٌ
قَوْدٌ مِثْلُهُ أَنْ يَقُومَ بِمِثْلِ هَذَا الْجُهْدِ الْعِلْمِيِّ الْكَبِيرِ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَمَّا
تَكَاثَرَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ فِي آخِرِ عُمرِهِ لَمْ يَجِدْ
وَقْتًا مُتَسَعًا لِمُراجَعَةِ أَحْكَامِ أَكْثَرِهَا؛ حَيْثُ وَجَدْنَاهُ فِي آخِرِ عُمرِهِ قَامَ
يَسْتَذِرُكَ كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِهِ الْحَدِيثِيَّةِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ تَصَانِيفِهِ الْأَخِيرَةِ!

مَعَ عَلِمَانَا يَقِينًا: بِأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَوْ طَالَ بِهِ الْعُمُرُ لَيَبُصَّ كَثِيرًا مِنْ
أَحْكَامِهِ الْحَدِيثِيَّةِ، وَمَهْمَا يَكُنْ، فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنِ الشُّنَّةِ وَأَهْلِهَا خَيْرَ
الْجَزَاءِ، بَلْ إِحَالَهُ مُجَدِّدَ الشُّنَّةِ فِي هَذَا الْقَرْنِ دُونَ مُتَنَازِعٍ، وَلَا نُزَكِّي
عَلَى اللَّهِ أَحَدًا!

وَلَا أُبَالِغُ إِذَا كُلُّ مَنْ جَاءَ بَعْدَ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ فَهُمْ عِيَالٌ عَلَى
كُتُبِهِ، فَمُسْتَقِيلٌ وَمُسْتَكْبِرٌ!

وَفِيهِ يَصْدُقُ حَدِيثُ النَّبِيِّ : «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى
رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ، وَهُوَ
صَحِيحٌ.

السَّادِسُ: تَصْنِيفُ مَوْسُوعَةٍ تُغْنَى بِتَرَاجِمِ رِجَالِ السَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ،
 ابْتِدَاءً بِتَرْجَمَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَانْتِهَاءً بِتَرَاجِمِ رِجَالِ
 الْقُرْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ إِلَى الْآخِرِ مِنْهُمْ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ كُتُبِ رِجَالِ
 الْمَذْهَبِ الْمُغْتَبَرَةِ، وَمَا نَبَعَهَا مِنْ اسْتِذْرَاكَاتٍ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُفْرَدَةً، أَوْ
 مِمَّا أَلْحَقَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ لِكُتُبِ رِجَالِ الْمَذْهَبِ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا ذِكْرُهَا
 فِي الْبَابِ الثَّانِي عَشَرَ.

وَذَلِكَ بَعْدَ اعْتِبَارِ مَا يَلِي:

١- جَمْعُ وَاسْتِقْصَاءُ كُلِّ اخْتِبَارٍ لِرِجَالِ طَبَقَاتِ السَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ، مَعَ
 ذِكْرِ مَا لَهُمْ مِنْ كُتُبٍ وَأَعْمَالٍ وَنَحْوِهَا.

٢- ثُمَّ تَنْسِيقُهَا بِاعْتِبَارِ الْوَقَايَاتِ، كُلِّ ذَلِكَ بَعْدَ حَذْفِ الْمُكَرَّرِ
 مِنْهَا.

٣- ثُمَّ تَرْتِيبُهَا عَبْرَ فَهَارِسٍ شَامِلَةٍ، تُسَهِّلُ عَلَى الْمُطَالَعِ مَعْرِفَةَ
 مَظَانِّ التَّرَاجِمِ، كَمَا هُوَ جَارٍ فِي قَنْ الْفَهَارِسِ.

وَمِنْ نَافِلَةِ الْعِلْمِ؛ فَقَدْ خَرَجَتْ مُؤَخَّرًا بَعْضُ الْكُتُبِ الْجَامِعَةِ
 لَتَرَاجِمِ السَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا كَتَبَهُ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ بِكَرٍّ أَبُو
 زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: «عُلَمَاءُ الْحَنَابِلَةِ»، غَيْرَ أَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى جَزْدِ
 الْأَسْمَاءِ، مَعَ ذِكْرِ إِحَالَاتِ الْمُتَرَجِّمِ إِلَى مَظَانِّهِ مِنْ كُتُبِ التَّرَاجِمِ
 الْمَطْبُوعَةِ!

وَكَذَآءَ، مَا قَامَ بِهِ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الطَّرِيقِيُّ فِي كِتَابِهِ: «الْحَنَابِلَةُ خِلَالَ ثَلَاثَةِ عَشَرَ قَرْنًا»؛ حَيْثُ تَنَآوَلَ تَرَاجِمُ الْأَصْحَابِ عِبْرَ ثَلَاثَةِ عَشَرَ قَرْنًا، وَيُعْتَبَرُ كِتَابُهُ هَذَا مِنْ أَجْمَعَ الْكُتُبِ وَانْفَعِهَا، مَعَ بَعْضِ الْقَوَائِدِ وَالْامْتِنَادَاتِ الَّتِي لَا تُخْلُ بِالْجُهِدِ الْمَبْدُولِ فِي الْكِتَابِ.

وَلِشَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُثَيْمِينِ مُشَارَكَةً فِي ضُرُوبِ هَذَا الْمَشْرُوعِ، لَمْ يَخْرُجْ بَعْدًا!

السَّابِعُ: تَصْنِيفُ مَوْسُوعَةٍ تُعْنَى بِجَزْدِ كُتُبِ السَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ، ابْتِدَاءً بِمَا كَتَبَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، إِلَى الْآخِرِ مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا.

وَذَلِكَ بَعْدَ اعْتِبَارِ مَا يَلِي:

١- جَزْدُ جَمِيعِ الثَّرَاثِ الْعِلْمِيِّ لِلْسَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ، الْمَخْطُوطِ مِنْهَا وَالْمَطْبُوعِ.

٢ ثُمَّ ذِكْرُ مَظَانِّ مَصَادِرِهَا، سَوَاءَ كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي قَوَائِمِ الْمَخْطُوطَاتِ، أَوْ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْمَصَادِرِ الْمُعْتَبَرَةِ.

٣- ثُمَّ ذِكْرُ كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَذِكْرُ مَا لِحَقِّهِ مِنْ طَبَعَاتٍ، أَوْ تَحْقِيقَاتٍ، مَعَ بَيَانِ جَيِّدِهَا مِنْ رَدِّيَّهَا!

٤- ثُمَّ تَرْتِيبُهَا عِبْرَ فَهَارِسٍ شَامِلَةٍ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ آنِفًا.

وَيُمَثِّلُ هَذِهِ الْمَوْسُوعَةَ الَّتِي تُعْنَى بِجَزْدِ كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ: تِلْكَمُ الْكُتُبُ الَّتِي جَاءَ ذِكْرُهَا فِي الْبَابِ الثَّامِنِ عَشَرَ، تَحْتَ عُنْوَانٍ: مَعَالِمِ قَوَائِمِ مَخْطُوطَاتِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ، كَمَا مَرَّ مَعَنَا.

وَفِي مَنْظُومَةٍ هَذِهِ الْخِدْمَةِ، فَقَدْ كَتَبَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الطَّرِيقِيُّ كِتَابَهُ الْعُتَابُ: «مُعْجَمُ مُصَنَّفَاتِ الْحَنَابِلَةِ»، وَهُوَ مَحَلٌّ لِلْعِنَايَةِ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ لَحِقَهُ قَوَائِمٌ، ثُمَّ وَجَدْنَا الشَّيْخَ الطَّرِيقِيَّ نَفْسَهُ حَفِظَهُ اللَّهُ قَدْ وَعَدَ بِإَخْرَاجِ مُلْحَقٍ لِكِتَابِهِ هَذَا «الْمُعْجَمُ»، فَأَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَهُ التَّوْفِيقَ آمِينَ.

الثَّامِنُ: تَصْنِيفُ مَوْسُوعَةِ تَارِيخِيَّةٍ تُعْنَى بِذِكْرِ تَارِيخِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»: اِبْتِدَاءً بِنَشَأَتِهِ، وَمَوَاطِنِ مَرَاجِلِهِ، وَأَمَاكِنِ رِجَالِهِ، عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ وَالتَّخْرِيرِ.

مَعَ اعْتِبَارِ مَا يَلِي:

١- أَنْ تَكُونَ مَوْسُوعَةٌ تَارِيخِيَّةٌ شَامِلَةٌ حَافِلَةٌ عَنِ اِبْتِدَاءِ نَشَأَةِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، وَتَطَوُّرَاتِهِ، وَكَوَائِنِ أَخْبَارِهِ، وَذِكْرِ مَوَاطِنِ رِجَالِهِ، بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ.

٢- وَأَنْ تَكُونَ شَامِلَةٌ لَجَمِيعِ الْمُدُنِ وَالْقُرَى وَالْأَفَاقِ الَّتِي حَلَّ فِيهَا الْمَذْهَبُ، وَسَكَنَهَا الْأَصْحَابُ، سَوَاءً كَانَتْ مَشْهُورَةً، أَوْ نَائِيَةً مَعْمُورَةً.

وَمِنْ نَافِلَةِ الْعِلْمِ؛ فَقَدْ خَرَجَتْ مُؤَخَّرًا بَعْضُ الْكُتُبِ النَّارِيخِيَّةِ
الْمَعْنِيَّةِ بِتَارِيخِ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»، وَهِيَ فِي جُمْلَتِهَا وَافِيَةٌ، إِلَّا
إِنَّهَا لَا تَمُتِلُ إِلَّا حِقْبَةً مِنْ تَارِيخِ الْمَذْهَبِ، وَبَعْضُ مَوَاطِنِهِ، دُونَ بَقِيَّةِ
الْمَوَاطِنِ.

فَكَانَ مِنْهَا: «سَنَوَاتُ الْحَنَابِلَةِ فِي بَغْدَادَ» لِعَلِيِّ بَاخْتِلَ آلِ بَابُطَيْنِ،
و«تَارِيخُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ فِي فِلَسْطِينَ» لِيُوسُفَ الْأُوَزْبَكِيِّ، وَ«جَامِعُ
الْحَنَابِلَةِ» لِمُحَمَّدِ الْحَافِظِ، وَهُنَاكَ مُسَارَكَاتٌ أُخْرَى تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ
لِبَنَةِ فِي إِقَامَةِ صَرْحِ تَارِيخِ الْحَنَابِلَةِ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

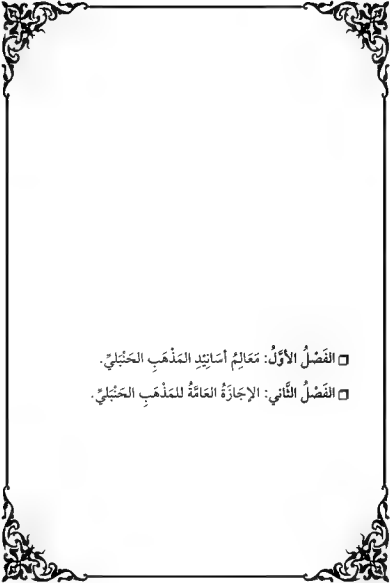
التَّاسِعُ: عَمَلٌ مُعْجَمٌ مُفَهَّرِسٌ كَثِيرٌ، بِاسْمِ: «مُعْجَمُ الْمَذْهَبِ
الْحَنْبَلِيِّ»، أَوْ «الْمُعْجَمُ الشَّامِلُ لِمَذْهَبِ ابْنِ حَنْبَلٍ»: يُعْنَى بِتَقْرِيبِ
مُضْطَلَحَاتِ الْمَذْهَبِ، وَأَشْهَرُ عَنَّاوَيْنِ كُتُبِهِ، وَأَشْهَرُ الْقَابِ وَكُنَى
رِجَالَاتِهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مِنْ شَأْنِ فَنِّ الْمَعَاجِمِ الْعِلْمِيَّةِ.

الْعَاشِرُ: إِنِشَاءُ مَجَلَّاتٍ أَوْ صُحُفٍ عِلْمِيَّةٍ تُعْنَى بِخِدْمَةِ «الْمَذْهَبِ
الْحَنْبَلِيِّ»، مَا بَيَّنَّ: تَنْشُرِ الدَّرَاسَاتِ الْجَادَّةَ، مَعَ كِتَابَاتٍ مَقَالَاتٍ نَافِعَةٍ
عِلْمِيَّةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِثَرَاثِ الْمَذْهَبِ، وَأَخْبَارِ أَصْحَابِهِ.

الْحَادِي عَشَرَ: إِنِّشَاءُ قَنَوَاتِ إِعْلَامِيَّةٍ (فَضَائِلِيَّةٍ) تَخْدُمُ «الْمَذْهَبَ
الْحَنْبَلِيَّ»: مَا بَيَّنَّ لِقَاءَاتِ، وَحَوَازَاتِ، وَمُحَاضَرَاتِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ
مِمَّا مَضَى ذِكْرُهُ فِي خِدْمَةِ مَذْهَبِ الْحَنْبَالَةِ.

وَمِنْ نَافِلَةِ الْعِلْمِ؛ فَقَدْ ظَهَرَتْ مُؤَخَّرًا بَعْضُ الْمَوَاقِعِ الْعَضَائِيَّةِ غَيْرِ
الشَّبَكَةِ الْمَعْلُومَاتِيَّةِ «الْإِنْتَرْنِت»، بِأَسْمَاءٍ مَعْنِيَّةٍ بِـ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ»،
فَجَزَاهُمُ اللَّهُ عَنِ الْمَذْهَبِ وَأَهْلِهِ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

- 
- الفصلُ الأوَّلُ: مَعَالِمُ أَسَانِيْدِ الْمَذْهَبِ الْحَبْلِيِّ.
 - الفصلُ الثَّانِي: الإِجَازَةُ الْعَامَّةُ لِلْمَذْهَبِ الْحَبْلِيِّ.



الْفَصْلُ الْإِثْنَانُ

مَعَالِمُ أَسَانِيدِ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ

إلى الإمام العلامة الفقيه المجتهد فقيه العراق

العالم الربّاني، إمام أهل السنة والجماعة، شيخ الإسلام
أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الذّهلي الشّيباني
البغداديّ رحمه الله تعالى

(١٦٤-٢٤١)

فقد أكرمني الله تعالى بالتّلمذ والجلوس واللقاء بكثير من أهل
العلم، لاسيّما الحنابلة منهم، كما أكرمني تعالى بأخذ الإجازات
والاثبات العلميّة عن كثير من أهل العلم المُعْتَبَرِينَ، سواء كانوا
حنابلة أو غيرهم.

ومن خلال ذلك؛ فقد تحصّل لي - ولله الحمد - كثير من الأسانيد
المُتَّصِلَةِ بِالمذهب الحنبلّي إلى شيخ المذهب الإمام أحمد بن
حنبل رحمه الله، ومن أراد الوقوف عليها فليُنظر كتابي: «الوجازة
في الاثبات والى إجازة»، ففيه أكثر من مئة وعشرين ثبناً وإجازة، وأكثر
من ستين سنداً لمؤلّفات أهل العلم، والحمد لله.

وَعَلَيْهِ؛ فَلَئِنِّي أَرَوِي أَسَانِيدَ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» عَنْ طَرِيقٍ كَثِيرٍ مِنْ الْأَسَانِيدِ الْمُتَّصِلَةِ بِأَصْحَابِهَا، وَكُتُبِهِمْ، وَأَثْبَاتِهِمْ، وَإِجَارَاتِهِمْ، وَمَشِيخَاتِهِمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَأْخُذُ سَبِيلُهُ بِجَمِيعِ كُتُبِ السَّادَةِ الْحَنْبَلِيَّةِ مُنْذُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ إِلَى وَفَتِنَا الْحَاضِرِ، كَمَا أَنَّهَا قَدْ صُمِّتْ أَشْهُرَ أَسَانِيدِ الْفَقْهِ الْحَنْبَلِيِّ: فِي الْعِرَاقِ، وَالشَّامِ، وَمِصْرَ، وَنَجْدٍ، وَالْحِجَازِ، وَغَيْرِهَا.

فَكَانَ مِنْ أَظْهَرِ وَأَشْهُرِ هَذِهِ الْأَسَانِيدِ الْحَنْبَلِيَّةِ عَلَى كَثَرَتِهَا: مَا أَرَوْنِي عَنْ شَيْخِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلٍ، وَشَيْخِنَا أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَازِمِيِّ، وَشَيْخِنَا عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَهْدِيٍّ الْبَهْكَلِيِّ، وَشَيْخِنَا عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْكَامِلِيِّ، وَشَيْخِنَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ الْعَيَّافِ الْوُدْعَانِيِّ، وَشَيْخِنَا عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزُّهْرَانِيِّ، وَشَيْخِنَا عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ دُهَيْشٍ، وَشَيْخِنَا عَلِيِّ بْنِ قَاسِمِ الْفَيْفِيِّ، وَشَيْخِنَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَخِيتٍ، وَغَيْرِهِمْ كَثِيرٌ مِمَّا جَاءَ ذِكْرُهُمْ فِي كِتَابِي «الْوَجَّازَةُ».

غَيْرَ أَنِّي اكْتَفَيْتُ مِنْ هَذِهِ الْأَثْبَاتِ وَالْأَجَائِزِ بِسَدِّ جَامِعٍ لِمُعْظَمِ أَغْلَامِ وَكُتُبِ السَّادَةِ الْحَنْبَلِيَّةِ، مَعَ عَلَمِنَا أَنَّ أَسَانِيدَ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ كَثِيرَةٌ جِدًّا لَا يُضْبِطُهَا كِتَابٌ، وَلَا يُخَصِّصُهَا الْكُتَّابُ، فَهِيَ لَا تَقْفُ عِنْدَ سَدِّ أَوْ آخَرٍ، بَلْ لَمْ يَزَلِ الْأَصْحَابُ يَتَنَاقَلُونَهَا فِيمَا بَيْنَهُمْ مَا بَيْنَ

إِجَازَاتٍ، وَأَثْبَاتٍ، وَمَشِيخَاتٍ، وَرَوَايَاتٍ، وَأَسَانِيدُ مُتَّصِلَةِ النَّسَبِ،
طَاهِرَةِ الْحَسَبِ، غَيْرَ أَنَّنِي اكْتَفَيْتُ مِنْهَا بِأَشْهَرِهَا دُونَ حَضَرِهَا.

□ وَهَذَا الشَّرْوُوعُ فِي ذِكْرِ السَّنَدِ الْحَبْلِيِّ الْجَامِعِ لِمُعْظَمِ أَغْلَامِ
وَكُتُبِ السَّادَةِ الْحَنَابِلَةِ، كَمَا يَلِي:

وَهُوَ مَا أَرُونِي عَنْ شَيْخِنَا، وَشَيْخِ الْحَنَابِلَةِ فِي عَصَرِهِ، الْفَقِيهِ
الْعَلَّامَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٣٣٥ - ١٤٣٢)، وَهُوَ سَنَدُ
جَامِعٍ شَامِلٍ لِمَشَاهِيرِ الْمَذْهَبِ وَمُصَنَّفَاتِهِمْ، وَقَدْ أَخَذْتُهُ مِنْهُ قِرَاءَةً،
وَسَمَاعًا فِي غَيْرِ مَجْلِسٍ، وَكَانَتْ قِرَائَتِي عَلَيْهِ بَعْدَ مَغْرِبِ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ
(١٣/ ٢/ ١٤٢٦) بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

وَشَيْخُنَا ابْنُ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَزُونِي مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا:
عَنْ شَيْخِهِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ (١٣٧٦)، وَهُوَ عَنْ شُيُوخِهِ، مِنْهُمْ:

إِبْرَاهِيمُ بْنُ صَالِحٍ بْنِ عِيْسَى الْمَوْرُخِ (١٣٤٣)، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ عِيْسَى (١٣٢٩)، وَعَلِيَّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيْسَى (١٣٣١)،
كِلَاهُمَا:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنٍ آلِ الشَّيْخِ (١٢٨٥)، وَابْنِهِ عَبْدِ الْمَلِكِ
(١٢٩٣)، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبَا بَطْنٍ (١٢٨٢).

فَأَخَذَ ثَلَاثَتَهُمْ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ (١٢٤٢)،
عَنْ أَبِيهِ.

وَأَخَذَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنَ آلِ الشَّيْخِ، وَعَبْدُ اللَّهِ أَبَا بَطْنَيْنِ عَنْ
جَمَاعَةٍ مِنْ تَلَامِيذِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنْهُ، مِنْ أَهْلِ زَيْهِمْ:
حَمْدُ بْنُ نَاصِرٍ بْنِ مُعَمَّرٍ (١٢٢٥)، وَزَادَ أَبَا بَطْنَيْنِ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُصَيْنِيِّ (١٢٣٧).

وَأَخَذَ أَبَا بَطْنَيْنِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدٍ بْنِ طِرَادِ
الدَّوْسَرِيِّ (١٢٢٥ تقريباً)، وَهُوَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَيْفٍ (فِي
أَوَاخِرِ الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ تَقْرِيبًا) فِي نَجْدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
الْبَغْلِيِّ (١١٩٢) فِي حَلَبٍ، وَأَخِيهِ أَحْمَدَ الْبَغْلِيِّ (١١٨٩)، وَمُحَمَّدَ
بْنَ مُصْطَفَى اللَّبْدِيِّ (١١٩١) فِي دِمَشْقَ، وَمُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ السَّفَارِينِيِّ
(١١٨٨) فِي نَابُلُسَ.

وَأَخَذَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْلِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ
مُحَمَّدٍ الْبَغْلِيِّ (١١٢٢)، وَجَدَّهُ أَحْمَدَ -الْأَخِذَ عَنْ عَبْدِ الْبَاقِيِّ الْبَغْلِيِّ-،
وَأَبِي الْمَوَاهِبِ مُحَمَّدٍ الْبَغْلِيِّ (١١٢٦)، وَعَبْدُ الْقَادِرِ بْنِ عُمَرَ التَّغْلِبِيِّ
(١١٣٥)، وَعَوَّادَ الْكُورِيِّ (١١٦٨)، وَمُصْطَفَى اللَّبْدِيِّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ
عَبْدِ الْجَلِيلِ الْمَوَاهِبِيِّ (١١٤٨).

□ (ح) وَأَخَذَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ صَالِحٍ بْنِ عِيسَى الْمُورُخُ عَنْ صَالِحٍ بْنِ

حَمْدِ الثَّبِيطِ قَاضِي الزُّبَيْرِ (١٣١٥)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَيْمَانَ بْنِ
نَفِيسَةَ (١٢٩٩)، عَنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَصْرِيِّ (١٢٨٥)،
وَهُوَ أَخَذَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ:

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ سَلُومٍ، وَمُصْطَفَى الرَّحْطَيَانِيِّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ
نَاصِرِ بْنِ جَدِيدٍ (١٢٣٢)، وَعَتَّامُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَتَّامِ الزُّبَيْرِيِّ (١٢٣٧)،
وَقِيلَ (١٢٤٠)، وَأَجَازُوهُ، وَغَيْرُهُمْ.

فَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ سَلُومٍ (١٢٤٦)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ فَيْرُوزَ (١٢١٦)، عَنْ أَبِيهِ (١١٧٥)، عَنْ
فُوزَانَ بْنِ نَصْرِ اللَّهِ بْنِ مِسْعَابٍ، بِسَنَدِهِ الْآتِي.

وَمُصْطَفَى بْنُ سَعْدٍ بْنِ عَبْدِ الشُّوَيْطِيِّ الرَّحْطَيَانِيِّ (١٢٤٣)،
صَاحِبُ «مَطَالِبِ أُولِي الثَّغَى فِي شَرْحِ غَايَةِ الْمُتَهَيِّ»، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْلِيِّ، وَهُوَ بِسَنَدِهِ.

□ (ح) وَاخْتَذَ أَيْضًا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ الْفَقْهَ: عَنْ
الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الشُّبَلِيِّ (١٣٤٣)، وَهُوَ عَنْ جَمَاعَةٍ،
أَبْرَزُهُمْ:

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ آلِ رَاشِدٍ (١٣٠٣)، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَنَاعٍ، وَعَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ، وَ
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْدٍ، صَاحِبُ (١٢٩٥)، «الشُّحُبِ الْوَابِلَةِ».

ثَلَاثَتُهُمْ: (عليّ الرّاشدُ، وابنُ مَنايع، وابنُ حُمَيدٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَبَا بَطْنينَ، وَهُوَ بَسَنَدِهِ.

□ وَأَخَذَ أَيْضًا شَيْخُنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: عَنْ شَيْخِهِ الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَنايع (١٣٨٥)، وَهُوَ أَخَذَ الْفَقْهَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ:

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدٍ بْنِ سَلِيمٍ، وَصَالِحُ الْعُثْمَانُ الْقَاضِي (١٣٥١)، وَغَيْرُهُمَا فِي بُرَيْدَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلِيمَانَ الْعُوجَانَ فِي الزُّبَيْرِ، وَفِي مَدْرَسَةِ الشُّطَيْبَةِ بِدِمَشْقَ، وَكَانَ شَيْخَهَا أَثْنَاءَ رِحْلَتِهِ: أَحْمَدُ بْنُ حُسَيْنِ الْقُدُومِيِّ، وَقَرَأَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ، وَغَيْرِهِمْ فِي نَجْدٍ، وَالْعِرَاقِ، وَالشَّامِ، وَمِصْرَ.

وَأَمَّا أَحْمَدُ الْقُدُومِيُّ (١٣٢٣) فَتَفَقَّهَ عَلَى حَسَنِ بْنِ عَمَرَ الشُّطَيْبِيِّ (١٢٧٤)، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْكُفَيْرِيِّ (١٢٦٥٣)، كِلَاهُمَا: عَنْ عَنَامِ الزُّبَيْرِيِّ، وَمُصْطَفَى الرَّحْيَتَانِيِّ، وَهُوَ بَسَنَدِهِ الْآتِي.

□ وَأَخَذَ أَيْضًا شَيْخُنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَقِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ شَيْخِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الثَّرَكِيِّ (١٣٨٠)، وَهُوَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

ابن عيسى، وصالح الثُمَانِ القَاضِي، ومُحَمَّد بن عَبْدِ الْكَرِيم السَّيْلِي،
بِسْنَدِهِ الْمَذْكُور، ومِفْتَحي الحَنَابِلَةِ فِي مَكَّة أَبِي بَكْرٍ خُوَيْر (١٣٤٩)،
كَمَا دَرَسَ فِي مَدْرَسَةِ الشَّطِيبَةِ فِي دِمَشَق، وَشَيْخُهَا أَثْنَاءَ رِحْلَتِهِ: هُوَ
مُحَمَّد جَمِيل الشَّطِيبِي.

فَأَمَّا مُفْتَحي الحَنَابِلَةِ مُحَمَّد جَمِيل بنُ عُمَرَ بنِ مُحَمَّد بنِ حَسَن
الشَّطِيبِي (١٣٧٨)، فَأَخَذَ الْفَقْهَ عَنْ أَبِيهِ عُمَرَ (١٣٣٧)، عَنْ أَبِيهِ
مُحَمَّد (١٣٠٧)، وَعَمِّهِ أَحْمَدَ (١٣١٦)، عَنْ وَالِدَيْهِمَا حَسَن بنِ عُمَرَ
الشَّطِيبِي.

وَإِذَا أَخَذَ أَيْضًا مُحَمَّد جَمِيل الشَّطِيبِي عَالِيًا عَنْ عَمِّ أَبِيهِ أَحْمَدَ بنِ
حَسَن بِهِ.

□ (ح) وَأَذْرَكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ حَسَنَ جَدَّهُ مُحَمَّدَ بنَ عَبْدِ الْوَهَّابِ،
وَحَضَرَ دُرُوسَهُ، وَتَلَقَّى عَنْهُ.

وَإِذَا أَخَذَ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ (١٢٠٦) عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ:

١- أَبُوهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ بنُ سُلَيْمَانَ بنِ عَلِيٍّ بنِ مُحَمَّدٍ الْوُهَيْبِيُّ
الْتَمِيمِيُّ (١١٥٣)، عَنْ أَبِيهِ (١٠٧٩)، عَنْ مُحَمَّد بنِ أَحْمَدَ بنِ إِسْمَاعِيلَ
الْأَشْبِقَرِيِّ (١٠٥٩)، وَشَيْخِهِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ مُشْرِفٍ (١٠١٢)،
وَهُوَ عَنْ مُوسَى بنِ أَحْمَدَ الْحَجَّارِيِّ، وَأَحْمَدَ بنِ يَحْيَى بنِ عَطُورَةَ.

وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ سُلَيْمَانَ الْوُهَيْبِيُّ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ نَاصِرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ
ابْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ رَاشِدٍ بْنِ مُشْرِفٍ (تُوفِيَ أَوَاخِرَ الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ
تَقْرِيبًا)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ مُحَمَّدٍ (بَعْدَ ٩٤٨)، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ
عَطْوَةَ (٩٤٨)، عَنْ شَيْخِهِ الثَّلَاثَةِ:

عِيسَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَرْدَاوِيُّ (٨٨٥)، وَتَلْمِيزِيهِ: أَحْمَدُ الْعُسْكُرِيُّ
(٩١٠)، وَيُوسُفُ بْنُ حَسَنَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي (٩٠٩)، بِسَنَدِهِمُ الْآتِي.

وَمُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ ذَهْلَانَ (١٠٩٩)،
عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، وَمُحَمَّدٍ بْنِ بَدْرِ الدِّينِ الْبَلْبَاني
(١٠٨٣)، وَغَيْرِهِمَا.

٢- كَمَا أَخَذَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
سَيْفٍ (١١٤٠)، عَنْ قُوزَانَ بْنِ نَصْرِ اللَّهِ بْنِ مِشْعَابٍ (١١٤٩)، عَنْ
عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عُمَرَ التُّغْلُبِيِّ (١١٣٥)، وَأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَسَنَ
الْقَصِيرِ (١١٢٤)، وَلَهُ مِنْهُ إِجَازَةٌ.

وَعَبْدُ الْقَادِرِ التُّغْلُبِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ عَبْدِ الْبَاقِي الْبَغْلِيِّ، مِنْ
آلِ تَيْمِيَّةَ (١٠٧١)، وَوَلَدِهِ أَبِي الْمَوَاهِبِ مُحَمَّدٍ (١١٢٦)، وَمُحَمَّدُ بْنُ
بَدْرِ الدِّينِ الْبَلْبَاني (١٠٨٣)، وَلَهُ مِنْهُمْ إِجَازَةٌ.

وَأَحْمَدُ الْقَصِيرُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَلِيٍّ الْوُهَيْبِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ
ابْنِ ذَهْلَانَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْجَرِي، بِسَنَدِهِ الْمَارِّ.

وَأَخَذَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ سَيْفٍ، عَنْ أَبِي الْمَوَاهِبِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْبَاقِي
الْبَغْلِي عَالِيًا، وَلَهُ مِنْهُ إِجَازَةٌ، عَنْ أَبِيهِ، وَعَنِ مُحَمَّدِ الْبَلْبَاقِيِّ، وَمُحَمَّدِ
ابْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْبُهَوِيِّ، الشَّهِيرِ بِالْخَلَوْتِيِّ (١٠٨٨).

□ تَفَرُّغَ أَسَانِيْدِهِمْ:

فَأَخَذَ عَبْدُ الْبَاقِي الْبَغْلِيُّ (١٠٧١)، عَنْ أَحْمَدَ الْوَفَائِيِّ الْمُفْلِحِيِّ،
وَهُوَ عُمدَتُهُ، وَعَنْ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ الْبُهَوِيِّ، وَالثَّوْرِ مَحْمُودِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ الْحَمِيدِ الْمَعْرُوفِ بِالْحَمِيدِيِّ، وَمَرْعِي الْكَرْمِيِّ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
يُوسُفَ الْبُهَوِيِّ، وَعَبْدِ الْقَادِرِ الدَّنُوشَرِيِّ، وَيُوسُفَ الْفُتُوْحِيِّ سِنْطِ ابْنِ
النَّجَّارِ.

وَأَخَذَ مُحَمَّدُ الْخَلَوْتِيُّ (١٠٨٨)، عَنْ خَالِهِ مَنْصُورِ بْنِ يُونُسَ
الْبُهَوِيِّ، وَيُوسُفَ الْبُهَوِيِّ.

وَأَخَذَ مُحَمَّدُ الْبَلْبَاقِيُّ (١٠٨٣)، عَنْ أَحْمَدَ الْوَفَائِيِّ، وَهُوَ عُمدَتُهُ،
وَعَنِ الثَّوْرِ مَحْمُودِ الْحَمِيدِيِّ.

وَأَخَذَ مَنْصُورُ بْنُ يُونُسَ الْبُهَوِيِّ (١٠٥١)، صَاحِبَ «كَشَافِ
الْفِتَنِ» وَغَيْرِهِ، عَنْ جَمَاعَةٍ، أَجَلُّهُمْ:

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَرْدَاوِيِّ (١٠٢٦)، عَنِ النَّبِيِّ الْفُتُوْحِيِّ،
وَمُوسَى بْنِ يَحْيَى الْحَجَّائِيِّ، وَلَهُ مِنْهُ إِجَازَةٌ.

كَمَا أَخَذَ مَنْصُورُ بْنُ يُوسُفَ الْبُهْوتِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُوسُفَ الْبُهْوتِيِّ، وَيَحْيَى بْنِ مُوسَى الْحَجَّارِيِّ، وَغَيْرِهِمَا.

وَأَمَّا مَرْعِيُّ بْنُ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْكَزْمِيُّ الْمَقْدِسِيُّ، نَزَلَ الْقَاهِرَةَ (١٠٣٣)، صَاحِبٌ ، و ، فَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْدَاوِيِّ، وَيَحْيَى الْحَجَّارِيِّ.

وَأَمَّا النَّوْرُ مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، الْمَعْرُوفُ بِالْحَمِيدِيِّ سِبْطِ مُوسَى الْحَجَّارِيِّ (١٠٣٠)، فَعَنْ خَالِهِ يَحْيَى بْنِ مُوسَى الْحَجَّارِيِّ (١٠٢٠ - تَقْدِيرًا)، عَنْ أَبِيهِ، وَالتَّقِيَّ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ النَّجَّارِ الْفُتُوْحِيِّ (٩٧٢).

أَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عَلِيٍّ الْبُهْوتِيُّ (بعد ١٠٤٠)، فَأَخَذَ عَنْ تَقِيٍّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ النَّجَّارِ الْفُتُوْحِيِّ (٩٧٢)، وَأَخِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفُتُوْحِيِّ، عَنْ أَبِيهِمَا الشَّهَابِ أَحْمَدَ (٩٤٩)، عَنْ بَدْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ السَّعْدِيِّ الْقَاهِرِيِّ (٩٠٢)، وَالشَّهَابِ أَبِي حَامِدٍ أَحْمَدَ بْنِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ الشَّيْشَنِ الْقَاهِرِيِّ (٩١٩).

كِلَاهُمَا: عَنْ الْعِزِّ أَبِي الْبَرَكَاتِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ اللَّهِ الْكِتَانِيِّ الْعَسْقَلَانِيِّ (٨٧٦)، عَنْ الْمُحِبِّ أَحْمَدَ نَصْرِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيِّ (٨٤٤)، وَالْعَلَاءِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الْمُغْلِيِّ (٨٢٨).

كِلَاهُمَا: عَنْ ابْنِ رَجَبٍ بِسَنَدِهِ الْآتِي.

وَأَمَّا عَبْدُ الْقَادِرِ الدُّنُوسِيُّ الْمِصْرِيُّ (بَعْدَ ١٠٤٠)، فَعَنْ مَنْصُورِ الْبُهَوِيِّ.

وَأَمَّا يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ النَّجَّارِ الْفُتُوخِيِّ (بَعْدَ ١٠٢٦)،
صَاحِبُ «الْحَاشِيَةِ عَلَى الْمُتَهَيِّ»، فَعَنْ أَبِيهِ، وَمَنْصُورِ الْبُهَوِيِّ.

وَأَمَّا الشَّهَابُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْوَفَاءِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمُفْلِحِيِّ،
الشَّهِيرُ بِالْوَفَائِيِّ (١٠٣٥ - وَقِيلَ ١٠٣٨)، فَعَنْ مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ
الْحَجَّائِيِّ (٩٦٨)، وَالْقَاضِي بُرْهَانَ الدِّينِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُفْلِحٍ
(٩٦٩).

كِلَاهُمَا: عَنْ وَالِدِ الثَّانِي: نَجْمِ الدِّينِ عُمَرَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ
ابْنِ مُفْلِحٍ (٩١٩).

وَتَفَقَّهَ الْحَجَّائِيُّ أَيْضًا عَلَى الشَّهَابِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ
الشُّوَيْكِيِّ (٩٣٩)، صَاحِبِ «التَّوْضِيحِ»، وَغَيْرِهِ.

فَالشَّهَابُ الشُّوَيْكِيُّ، عَنْ شِهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُسْكِرِيِّ
(٩١٠)، وَالْجَمَالُ يُوسُفُ بْنُ حَسَنَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي، الْمَعْرُوفُ بِ«ابْنِ
الْمَبَرَدِ» (٩٠٩).

كِلَاهُمَا: عَنْ تَقِيِّ الدِّينِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ فُنْدُسٍ الْبَغْلِيِّ
(٨٦١)، صَاحِبِ ، وَغَيْرَهَا.

وَأَخَذَ الْعُسْكُرِيُّ عَنْ عَلَاءِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَرْذَاوِيِّ
(٨٨٥)، صَاحِبِ ، ، ، و

، وَغَيْرِهَا، عَنْ ابْنِ قُنْدُسٍ، عَنِ النَّجَّاحِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ
بَزْدَسِ الْبَغْلِيِّ (٨٣٠)، وَالشَّرَفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُفْلِحٍ (٨٣٤)
(ح).

وَتَفَقَّهَ عَلَاءُ الدِّينِ الْمَرْذَاوِيُّ عَلَى الرَّزْنِيِّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ
ابْنِ أَبِي الْكَرَمِ الصَّالِحِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِأَبِي شُعْرٍ (٨٤٤)، عَنِ الْعَلَاءِ
عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ اللَّحَامِ (٨٠٣)، وَعَالِيَا عَنْ شَيْخِهِ الْحَافِظِ زَيْنِ
الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ رَجَبٍ (٧٩٥)، عَنْ شَمْسِ الدِّينِ
مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَيُّوبَ الزُّرْعِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةِ
(٧٥٢)، عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ تَيْمِيَّةَ.

وَأَمَّا الْقَاضِي نَجْمُ الدِّينِ عُمَرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُفْلِحٍ (٩١٩)، فَقَعْنُ وَالِدِهِ بُرْهَانَ الدِّينِ (٨٨٤)، صَاحِبِ
«الْمُبْدَعِ»، وَ«الْمَقْصِدِ الْأَرْشَدِ»، عَنْ مُحِبِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ اللَّهِ
الْبَغْدَادِيِّ (٨٤٤)، عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ رَجَبٍ.

كَمَا أَخَذَ الْبُرْهَانُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُفْلِحٍ، عَنْ جَدِّهِ شَرَفِ الدِّينِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُفْلِحٍ (٨٣٤)، عَنْ جَدِّهِ لِأُمِّهِ رَئِيسِ الْقَضَاةِ جَمَالِ
الدِّينِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَرْذَاوِيِّ (٧٦٩)، شَارِحِ ، عَنِ النَّقِيِّ

ثَلَاثَتُهُمْ: (الْمَوْفَّقُ ابْنُ قُدَامَةَ، وَالْمَحْرُ إِسْمَاعِيلُ، وَابْنُ الْحَلَاوِي)،
عَنْ نَاصِحِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْقَتَّحِ نَضْرِ بْنِ فَيْتَانَ، الْمَعْرُوفِ بِأَبِي الْمَنِيِّ
(٥٨٣).

كَمَا تَفَقَّهَ أَيْضًا الْمُؤَفَّقُ ابْنُ قُدَامَةَ عَلَى الشَّيْخِ الْفَقِيهِ عَبْدِ الْقَادِرِ
الْجِيلَانِيِّ (٥٦١)، وَجَمَالِ الدِّينِ الْفَقِيهِ أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ
الْجَوْزِيِّ (٥٩٧).

وَتَفَقَّهَ الْجِيلَانِيُّ عَلَى أَبِي الْوَفَاءِ عَلِيِّ بْنِ عَقِيلٍ (٥١٣)، وَأَبِي
الْخَطَّابِ الْكَلُودَانِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الدُّيُونَرِيِّ، وَالْقَاضِي الصَّغِيرِ أَبِي
الْحُسَيْنِ ابْنِ الْفَرَاءِ (٥٢٦).

وَتَفَقَّهَ أَبُو الْفَرَجِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الزَّاعُونِيِّ (٥٢٧)،
وَأَبِي بَكْرٍ الدُّيُونَرِيِّ، وَالْوَزِيرِ ابْنِ هُبَيْرَةَ (٥٦٠)، وَالْقَاضِي أَبِي الْحُسَيْنِ
ابْنِ الْفَرَاءِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَأَخَذَ الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ الْفَرَاءُ عَنْ وَالِدِهِ أَبِي يَغْلَى الْكَبِيرِ،
وَأَبِي جَعْفَرٍ الشَّرِيفِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْهَاشِمِيِّ (٤٧٠)، وَأَبِي عَلِيٍّ
الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْبُتَاءِ (٤٧١).

أَرْبَعَتُهُمْ: (الْجِيلَانِيُّ، وَالْوَزِيرُ ابْنُ هُبَيْرَةَ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَابْنُ
الْمُنِيِّ) عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الدُّيُونَرِيِّ (٥٣٢).

وَتَفَقَّهَ كِلَاهُمَا: (الْجِيلَانِيُّ، وَالدُّيُونَرِيُّ) عَلَى أَبِي الْخَطَّابِ
مَحْفُوظِ بْنِ أَحْمَدَ الْكَلُودَانِيِّ (٥١٠)، صَاحِبِ ، وَالْخِلَافِ
الْكَبِيرِ، الْمُسَمَّى بِـ ، وَالْخِلَافِ الصَّغِيرِ، الْمُسَمَّى بِـ
، وَغَيْرِهَا.

خَمْسَتُهُمْ: (أبو عَلِيٍّ ابْنُ النَّبَاءِ، وأبو الْوَفَاءِ ابْنُ عَقِيلٍ، وأبو
الْحَطَّابِ الْكَلُودَانِيُّ، وَالشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ الْفَرَّاءُ)، عَنْ
وَالِدِ الْأَخِيرِ: الْقَاضِي أَبِي يَغْلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ
الْفَرَّاءِ (٤٥٨)، صَاحِبِ ، و ، وَغَيْرِهَا، عَنْ

أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِ بْنِ حَامِدِ الْبَغْدَادِيِّ الْوَرَّاقِ (٤٠٣)، صَاحِبِ
كِتَابِ ، وَغَيْرِهِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ أَحْمَدَ،
الْمَعْرُوفِ بِغُلَامِ الْخَلَّالِ (٣٦٣)، صَاحِبِ ، و ،
وَغَيْرِهَا، عَنْ شَيْخِهِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ هَارُونَ، الْمَعْرُوفِ
بِالْخَلَّالِ (٣١١)، صَاحِبِ كِتَابِ ، وَغَيْرِهِ، (ح).

وَأَخَذَ ابْنُ حَامِدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدٍ
ابْنِ حَمْدَانَ الْعُكْبَرِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِابْنِ بَطَّةَ (٣٨٧)، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ
عُمَرَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْخِرَقِيِّ (٣٣٢)، صَاحِبِ
، عَنْ وَالِدِهِ أَبِي عَلِيٍّ الْحُسَيْنِ، الْمَعْرُوفِ بِخَلِيفَةِ الْمَرْوُذِيِّ
(٢٩٩).

كِلَاهُمَا (الْخِرَقِيُّ، وَوَالِدُهُ): عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ
الْحَجَّاجِ الْمَرْوُذِيِّ (٢٧٥)، وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ، عَنْ إِمَامِ أَهْلِ
السُّنَّةِ، وَالصَّابِرِ فِي الْمِحْنَةِ: أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَبْلٍ
السَّيِّبَانِيِّ (٢٤١).

وَأَخَذَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَجْلِهِمْ: الْإِمَامُ الْحَافِظُ
 سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (١٩٨)، وَالْإِمَامُ الْفَقِيهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ
 (٢٠٤)، وَالْإِمَامُ الْفَقِيهُ أَبُو يُوسُفَ يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَاسِي
 الْأَنْصَارِيُّ الْكُوفِيُّ (١٨٢)، صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَأَخَذَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ: عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ
 (١٢٦).

وَأَخَذَ الشَّافِعِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ: إِمَامُ دَارِ الْهِجْرَةِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ
 (١٧٩).

وَأَخَذَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ سَادَاتِ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ:
 عَالِمُ زَمَانِهِ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ شِهَابِ الزُّهْرِيُّ (١٢٤)، وَالْإِمَامُ الْفَقِيهُ أَبُو
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ رَيْبَعَةَ الْمَدَنِيُّ (١٣٦)، وَالْإِمَامُ الْحَافِظُ نَافِعُ الْمَدَنِيُّ
 (١٦٩).

وَأَخَذَ الْإِمَامُ أَبُو يُوسُفَ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ (١٥٠).

وَأَخَذَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ: أَبُو إِسْمَاعِيلَ حَمَّادُ بْنُ
 أَبِي سُلَيْمَانَ (١٢٠)، وَعَالِمُ الْكُوفَةِ الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ (١١٣)، وَعَطَاءُ
 ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ الْمَكِّي (١١٤).

وَأَخَذَ الزُّهْرِيُّ، وَرَيْبَعَةُ، وَنَافِعُ: شُبُوحُ مَالِكٍ.

وَحَمَّادُ، وَالْحَكَمُ، وَعَطَاءُ: شُبُوحُ أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ

الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، مِنْهُمْ:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ (٦٨)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ (٧٣)، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (٧٨)، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَأَخَذَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَجَابِرٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
وَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
وَأَخَذَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

□ قُلْتُ: وَبِهَذِهِ الْأَسَانِيدِ الْمَذْكُورَةِ عَنْ
وَبَعَثَهَا مِنَ الْأَسَانِيدِ، فَلْنِي أَزْوي عَنْهَا مَا يَلِي:

أَوَّلًا: أَزْوي عَنْهَا:
لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ
رَحِمَهُ اللَّهُ.

ثَانِيًا: وَأَزْوي عَنْهَا: الْفَقْهُ الْحَنْبَلِيُّ.

ثَالِثًا: وَأَزْوي عَنْهَا: كُلُّ مُؤَلَّفَاتِ اثْنَةِ الْمَذْهَبِ مِنْ أَوَّلِ السَّنَدِ
إِلَى إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، إِمَامِ كُلِّ حَنْبَلِيٍّ أَثَرِيٍّ
سَلَفِيٍّ.

وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ، وَالْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ



الفصل الثاني

الإجازة العامة للمذهب الحنبلي

الحمد لله الذي صانَ هذا الدينَ بالحفظِ والتَّمسكِ، وأَعَزَّهُ
بالهَبْطِ والتَّذْوِينِ، وجماعَهُ عَنِ التَّبْدِيلِ والتَّلْوِينِ، وَقَدَفَ فِي
قُلُوبِ مُعَاتِيهِ الْهَبَرَ والتَّيَيُنَ.

والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ،
وَأَهْلِيهِ الْمُتَّقِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَلَمْ تَزَلْ سُنَّةُ الْإِسْلَامِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمَرْمُوزَةِ بِهَذَا
نَعْيَةٍ، وَرُتْبَةٍ عَلِيَّةٍ، وَمَهْنَةٍ اخْتَصَتْ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ
الْأُمَمِ، وَمَهْلَةٍ ائْتَارَتْ بِهَا عَلَى مَنْ وَجَدَ وَانْعَمَ!

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْحَامِلَ عَلَى تَشْطِيرِ هَذِهِ الرُّقْعِ، وَتَحْمِيلِ هَذِهِ
الرُّسُومِ؛ هُوَ تَقِيَّتُ رَغْبَةٍ بَعْضِ الْإِحْوَانِ، مَعْنَى أَمْسُوا الظُّلْمَ نِيًّا؛
فَمِنْهُ طَلَبُوا مِنِّي الْإِجَازَةَ، وَمَا عَلِمُوا مِنِّي فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا ظَاهِرًا
مِنَ الْحَالِ، وَخُفْرًا مِنَ الْمَقَالِ، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَغْفِرَ لِي وَلَهُمْ
يَوْمَ الدِّينِ.

كَمَا أَتَنِي لَسْتُ مِنْ قُرَّانِ هَذَا الْعِيَانِ، وَلَا مَعْنَى لَهُ فِي
السَّابِقَةِ يَدَانِ، لَكِنَّ لَابُدَّ مِنَ الْإِجَابَةِ، وَالْعَوْدِ بَعْدَ الْإِنَابَةِ!

وَإِذَا أَجَزْتُ مَعَ الْقُصُورِ فَإِنِّي أَرْجُو التَّشَبُّهَ بِالَّذِينَ أَجَارُوا
السَّالِكِينَ إِلَى الشَّرِيعَةِ مِنْهَا سَبَقُوا إِلَى غُرَفِ الْجَنَانِ فَفَارَزُوا

□ أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ الْأَخْ شَيْخَ /
.... حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى!

فَدُ طَلَبَ مِنِّي الْإِمَارَةَ الْخَاصَّةَ فِي «السُّنَنِ الْمَنَبِلِيِّ» الَّذِي أُنْزِلَ بِهِ
فِي كِتَابِي:

وَكَذَا الْإِمَارَةُ الْعَامَّةُ فِي جَمِيعِ مَرْوِيَّاتِي وَمُسْمُوعَاتِي
وَمُؤَلَّفَاتِي، وَبِمَا اسْتَمَلَ عَلَيْهِ تَبَّتِي:

، فَأَمَّيْتُهُ إِلَى ذَلِكَ؛ ضَاعَتْ اللَّهُ لَنَا وَلَهُ الْأُمَرَاءُ وَذَلِكَ
بِالشَّرْطِ الْمُغْتَبَرِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، وَأَنْ يُرَاجِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ
فِيمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يَسْلُكَ فِي الْمَشْرِجِ وَالْعَقِيدَةِ مَشْرِجَ السَّلَفِ.

كَمَا أَوْصِي نَفْسِي وَالْمُجَابَرَةَ الْمَذْكُورَةَ، بِتَقْوَى اللَّهِ فِي السِّرِّ
وَالْعَلَنِ، وَمُرَاقَبَتِهِ فِيمَا ظَهَرَ وَبَطَنَ.

وَاللَّهُ أَسَاكُ لَنَا وَلَهُ الْإِخْلَامَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ آمِينَ

حُرَّرَ فِي تَارِيخِ تَوَفِّيَةِ الْمُجِيزِ

ذِيَابُ بْنُ سَعْدِ آلِ مُحَمَّدَانَ الْفَائِزِي

الخاصة

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ
الْأَمِينِ.

وبعد؛ فهذا كتابٌ مختصرٌ قُرِئْتُ فِيهِ كَثِيرًا مِنْ مَعَالِمِ «الْمَذْهَبِ
الْحَنْبَلِيِّ»، وَكَثِيرًا مِمَّا يَخْتَاجُهُ أَصْحَابُنَا الْحَنَابِلَةُ، مِمَّا يَجْمَلُ بِهِمُ
الاطِّلاعُ عَلَيْهَا، وَلَا يَسْتَعْمِلُهَا الْجَهْلُ بِهَا، لَا سِيَّما فِي بِلَادِ الْحَرَمَيْنِ،
الَّتِي اسْتَقَرَّ بِهَا «الْمَذْهَبُ الْحَنْبَلِيُّ» فِي قَاعِدَتِهِ الثَّالِثَةِ، وَذَلِكَ فِي
الْوَقْتِ الَّذِي انْتَشَرَ الْمَذْهَبُ فِي جَامِعَاتِهَا وَمَعَاهِدِهَا وَمَسَاجِدِهَا:
قِرَاءَةُ وَإِقْرَاءُ، دِرَاسَةٌ وَتَدْرِيسٌ؛ حَتَّى كَادَ أَنْ يُصْبِحَ التَّمَذُّبُ بِهِ فِي
جَزِيرَةِ الْعَرَبِ الْيَوْمَ ضَرُورَةً لَا يَنْفَكُ عَنْهَا غَالِبًا عُمُومُ طُلَّابِهَا، وَاللَّهُ
الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ.

ثُمَّ إِنِّي أَذْكُرُ نَفْسِي وَإِخْوَانِي - طُلَّابَ الْعِلْمِ -: بِأَنِّي لَمْ آتِ هُنَا
بِكَثِيرٍ فَإِنَّدَةً، وَلَا بَعَرِيبَ عَائِدَةٍ، بَلْ رُمْتُ مَبَاحِثَ هَذَا الْكِتَابِ أَوَّلًا
بَسْبِيلِ الْجَمْعِ وَالتَّقْمِيشِ، ثُمَّ رَعَيْتُهُ ثَانِيًا بِقَلَمِ التَّرْتِيبِ وَالتَّقْمِيشِ؛ حَتَّى
إِذَا اسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ، قَدَّمْتُهُ فِي صَحَائِفَ جَمِيلَةٍ، وَمَبَاحِثَ عِلْمِيَّةٍ،
لَا يَقِلُّ قَدْرًا عَنْ أَصُولِهِ الَّتِي ارْتَوَى مِنْ مَنَاهِلِهَا الْعَذْبَةُ، وَمَنَابِعِهَا
الْمُشْرِعَةُ، ابْتِدَاءً بِكِتَابِ «تَهْذِيبِ الْأَجَوِبَةِ» لابنِ حَامِدٍ، وَانْتِهَاءً بِكِتَابِ

«الْمَذْخَلِ الْمُفْصَّلِ» لِبُكَرِ أَبُو زَيْدٍ، وَمَا أُلْفَ بَيْنَهُمَا، كَمَا بَجَاءَ خَبَرُهَا
فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ!

فَمِنْ هُنَا؛ أَكْرُرُ تَذَكِيرِي بِأَنِّي مَا أُلْفْتُ هَذَا الْكِتَابَ إِلَّا تَذَكِيرًا
لِنَفْسِي الْمُقْصِرَةِ، ثُمَّ تَذَكِيرًا لِإِخْوَانِي طُلَّابِ الْعِلْمِ، وَمَا أَرَدْتُ بِهِ
تَذَكِيرًا وَلَا تَشْهِيرًا، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ!

وَلَوْلَا حُبُّ «الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ» الَّذِي سَكَنَ سُوْدَاءَ قَلْبِي، وَكَثْرَةُ
الْجَاهِلِينَ بِمَعَالِمِهِ وَأَعْلَامِهِ، لَمَّا أَجْرَيْتُ الْقَلَمَ بَيْنَ أَنَا مِلِّي، وَمَا حَطَّيْتُ
سُوْدَاءَ فِي بَيْضَاءَ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ!

ثُمَّ أَعْلَمَ رَحِمَكَ اللَّهُ: أَنِّي قَدْ جَمَعْتُ أَمْرِي فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى
الْإِخْتِصَارِ مَا أَمْكَنَنِي إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، كَمَا أَنَّنِي مَا مَرَزْتُ بِفَائِدَةٍ جَلِيلَةٍ
إِلَّا أَتَيْتُ عَلَيْهَا قَيْدًا وَدَلِيلًا.

فَحَسْبِي أَنَّنِي قَدْ بَدَلْتُ جُهْدِي فِي ذِكْرِ مَعَالِمِ «الْمَذْهَبِ
الْحَنْبَلِيِّ» تَذَكِيرًا مُخْتَصَرًا مِمَّا لَا يَحْسُنُ بِكُلِّ حَنْبَلِي جَهْلُهَا، وَلَا
يَلْتَقِ بِالْمُتَمَذِّهِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِعْقَالُهَا، بَلْ أَحْسِبُهَا دُرَرًا يَتَجَمَّلُ بِهَا
الْحَنَابِلَةُ فِي مَجَالِسِهِمْ إِذَا جَمَعَتْهُمْ مُجَالِسُ الْمَذَاكِرَةِ مَعَ إِخْوَانِهِمْ
أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى.

كَمَا أَحْسِبُهَا: نُكَاتٍ مَذْهَبِيَّةً يَتَسَامَرُ بِهَا الْفُقَهَاءُ عَلَى اخْتِلَافِ
مَذَاهِبِهِمُ الْفِقْهِيَّةِ، وَيَتَذَارَسُهَا أَهْلُ الْعِلْمِ بِحُسْنِ مَعَانِيَتِهَا، وَلَطِيفِ

مَرَامِيهَا، ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾

وَمَهْمَا سَطَرْتُ مِنْ فَوَائِدِ عِلْمِيَّةٍ، أَوْ قَبِذْتُ مِنْ لَطَائِفِ مَذْهَبِيَّةٍ،
إِلَّا إِنِّي أَقْرُ وَاعْتَرِفُ بِعَجْزِي وَتَقْصِيرِي، وَقِلَّةِ عِلْمِي، وَضَعْفِ
أَمْرِي، وَمَا أَنَا إِلَّا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُوْتِيتُمْ مِنَ الْآيَاتِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٥٥)
، وَكَمَا قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ: ﴿سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ
أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

وَأَخِيرًا؛ فَآيَاهَا الْحَبْلِيُّ الْأَلْمَعِيُّ، وَالصَّاحِبُ الْأُخُوذِيُّ: هَذَا
جُهْدِي وَاجْتِهَادِي قَدَّمْتُهُ بَيْنَ يَدَيْكَ؛ لِتَقَرَّ بِهِ عَيْنُكَ، فَخُذْهُ أَخْذًا
جَزِيلًا، أَوْ سَرِّخْهُ سَرَّاحًا جَمِيلًا، فَإِنْ وَجَدْتَ فِيهِ مَا نَدَّ صَوَابُهُ، أَوْ
ضَاقَ عَلَيْكَ خِطَابُهُ، فَلَا تَنْظُرْ بِي إِلَّا خَيْرًا، وَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا ضَمِيرًا،
فَقَدْ نَكَتِ الْبَيَانَ وَالنَّصِيحَةَ، لَا الشَّنَّانَ وَالْفَضِيحَةَ، فَتَحْنُ أَتْنَاءَ مَنْ جُبِلَ
عَلَى الْخَطَا وَالنَّشْيَانِ، وَإِخْوَانُ مَنْ بَدَلَ النَّصِيحَ لِأَهْلِ الْإِيمَانِ!
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ
وَالْمُرْسَلِينَ

وَكُتِبَ

ذِيَابُ بَنَسَعْدَ الْحَمْدُ الْفَاعِلُ

الطَائِفَةُ الْمَأْنُوسُ

(١ / ١ / ١٤٣٦)